







إهداء ٢٠٠٦

المرحوم / علي حسن عبد الكافي  
الإسكندرية



سِلْسِلَةٌ

# الفقر الإسلامي

على المذاهب الأربعة

٢٠٢ صحفة نشر في

الشيخ عبد الحفيظ فرغلي ٢٠٢ جبر الطبري

« المجلد الثالث »



### الجمع بين صلاتين

مفهوم الجمع

الجمع فى اللغة الضم ..

وفى اصطلاح الفقهاء : أن يجمع المصلى بين الظهر والعصر تقديماً فى وقت الظهر أو تأخيراً فى وقت العصر .

وأن يجمع بين المغرب والعشاء تقديماً فى وقت المغرب أو تأخير فى وقت العشاء .

حكمه وأسبابه

يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء جمع تقديم فى وقت الأولى ، أو جمع تأخير فى وقت الثانية فى السفر الذى تقصر فيه الصلاة ، ولا تجمع الصبح إلى غيرها ، ولا العصر إلى المغرب ، لأنه لم يرد فيه نص أو فعل ، وهذا قال جمهور العلماء من السلف والخلف . وإن كان لبعض المذاهب آراء حول الأسباب الموجبة لذلك - نوضح ذلك فيما يأتى .

قال الأحناف ؛

لا يجمع إلا بين الظهر والعصر فى وقت الظهر بعرفات .  
وبين المغرب والعشاء فى وقت العشاء بمزدلفة .

وذلك للنسك - مسافراً كان أو مقيماً ، ولا يجوز الجمع فى غير ذلك وهذا قال الحسن البصرى ، وابن سيرين ، وحكاه القاضى أبو الطيب وغيره عن

المزنى من الشافعية (١٩٥٩)

واستدل أبوحنيفة على عدم جواز الجمع إلا في ذلك بأن الأحاديث الواردة بتعيين الأوقاف ثابتة بالتواتر أو الشهرة ، فلا يجوز تركها بغير دليل يساويها .

واستدل أيضاً بقوله - صلى الله عليه وسلم - « ليس في النوم تفريط ، إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يجيء وقت الأخرى » (١٩٦٠)

فقد أخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - أن تأخير الصلاة عن وقتها تفريط مالم يكن من نوم لاغير ، وهذا كالقاعدة العامة تشمل غير الصبح ، كما تشمل الصبح الذي وردت فيه . والذي لايجمع مع غيره .

واستدل أيضاً بما روى عن عبدالله بن مسعود - رضي الله عنه - أنه قال : « والذي لا إله غيره - ماضى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - صلاة قط إلا لوقتها إلا صلاتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع » (١٩٦١)

رأى الشافعى

أجاز الشافعى الجمع بالصورة المتقدمة في غير الحج . فقد يجمع المسافر مسافة قصر بالشروط المتقدمة في السفر جمع تقديم أو تأخير ، بين الظهر

(١٩٥٩) رسالة في القصر والجمع ص ٨٧ نقلاً عن المجموع للنووى ٢٢٦/ ٤

(١٩٦٠) صحيح مسلم - كتاب المساجد ج ١ ص ٤٧٣

(١٩٦١) البخارى - الحج - ٢/ ٢٠٣ - مسلم صلاة المسافرين ٨٩/ ١

والعصر وبين المغرب والعشاء .

ويجوز جمع هذه الصلوات جمع تقديم فقط بسبب نزول المطر .  
دليله

استدل الشافعي بما روى عن أنس قال : « كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إذا رحل قبل أن تزيع الشمس أخر الظهر إلى وقت العصر ، ثم نزل فجمع بينهما ، فإن زاعت قبل أن يرتحل صلى الظهر ثم ركب » (١٩٦٢)

● وروى عن معاذ أن النبي - صلى الله عليه وسلم - « كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل أن تزيع الشمس أخر الظهر حتى يجمعها إلى العصر يصليها جميعاً ، وإذا ارتحل بعد زيع الشمس صلى الظهر والعصر جميعاً ثم سار ، وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء ، وإذا ارتحل بعد المغرب عجل العشاء فصلاها مع المغرب » (١٩٦٣)

● وروى عن ابن عمر أنه « استغث على بعض أهله فجذ به السير ، فأخر المغرب حتى غاب الشفق ، ثم نزل فجمع بينهما ، ثم أخبرهم أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يفعل ذلك إذا أجد به السير » (١٩٦٤)

شروط الجمع عند الشافعي

شرط جمع التقديم عند الشافعي :

(١٩٦٢) البخاري - أبواب التقصير ٥٨/ ٢ - مسلم - صلاة المسافرين ٤٨٩/ ١

(١٩٦٣) مسند أحمد ٥/ ٢٢٧ - سنن أبي داود - السفر ٥١٢ - الترمذي ٤٣٨/ ٢

(١٩٦٤) الترمذي - باب الجمع بين صلاتين ٤٤١/ ٢ - سنن أبي داود ٦/ ٢

١ - مراعاة الترتيب بأن يصلى الظهر قبل العصر ، والمغرب قبل العشاء ، ولو عكس بأن صلى العصر قبل الظهر . صحت صلاة الظهر ، وبطلت صلاة العصر . .

٢ - نية الجمع في الأولى ، وذلك بأن ينوى بقلبه أداء العصر بعد الفراغ من الظهر . أو أداء العشاء بعد الفراغ من المغرب

٣ - الموالاة بين الصلاتين بحيث لا يطول الفصل بينهما - بما يسع ركعتين خفيفتين ، فلا يصلى بينهما النافلة الراجعة .

٤ - دوام السفر إلى أن يشرع في الصلاة الثانية ، فإن نوى الإقامة بعد الصلاة الأولى بطل الجمع لزوال السبب وهو السفر .

٥ - بقاء وقت الصلاة الأولى يقيناً إلى عقد الصلاة الثانية (١٩٦٥)

شرط جمع التأخير :

١ - نية التأخير ، بأن ينوى أن يؤخر الأولى لأجل الجمع ، لأن التأخير قد يكون معصية لغير الجمع .

٢ - دوام السفر إلى تمام الصلاتين ، فلو أقام قبله ولو في أثناء الثانية صارت الأولى قضاء لأنها تابعة للثانية (١٩٦٦)

عند المالكية

قال المالكية : أسباب الجمع هي السفر ، والمرض ، والمطر ، والطين مع

(١٩٦٥) الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٤٨٦

(١٩٦٦) رسالة في الجمع والقصر ص ١٠٠

الظلمة فى آخر الشهر ، ووجود الحاج بعرفه أو المزدلفة .

### الجمع فى السفر

والمراد بالسفر مطلق السفر سواء كان مدة قصر أم لا ، وبشرط أن يكون السفر غير مُحَرَّم أو مكروه

فيجوز لهذا المسافر أن يجمع بين الظهر والعصر جمع تقديم بشرطين : أحدهما : أن تزول عليه الشمس حال نزوله بالمكان الذى ينزل للاستراحة فيه

ثانيهما : أن ينوى الارتحال قبل دخول وقت العصر ، وعدم النزول للاستراحة مرة أخرى قبل غروب الشمس .

فإن نوى النزول قبل غروب الشمس صلى الظهر فى وقته ، وأخّر العصر وجوباً حتى ينزل ، وإن قدم العصر مع الظهر صحت مع الإثم وندب إعادتها فى وقتها الاختيارى .

ولا يجمع إلا إذا كان مسافراً براً - أما إذا كان مسافراً بحراً فلا جمع ، لأن رخصة الجمع ثبتت فى البر لا فى البحر . (١٩٦٧)

### الجمع فى المرض

ويجوز الجمع فى المرض ، إذا كان المريض يشق عليه القيام لكل صلاة أو الوضوء كذلك ، فإنه يجوز له الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب

---

( ١٩٦٧ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١ / ٣٦٨ - الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٤٨٣

والعشاء ، وذلك بأن يصلى الظهر فى آخر وقتها الاختيارى والعصر فى أول وقتها ، وكذلك الأمر بالنسبة للعشاءين ، وله ثواب الذى يصلى فى أول الوقت .

ويجوز للصحيح الذى يخشى الإغماء أو الدوخة - أن يقدم الصلاة الثانية مع الأولى ، فإن لم يحدث ماكان يخشاه أعاد الصلاة . (١٩٦٨)

الجمع فى المطر والطين مع الظلمة

يجوز للإنسان إذا حدث مطر غزير ، أو وحل كثير مع وجود ظلام يحول بينه وبين الرؤية الصحيحة أن يجمع بين العشاءين فى وقت المغرب جمع تقديم بشرط أن يكون ذلك فى المسجد محافظة على ثواب جماعة العشاء من غير مشقة .

ولا يجوز ذلك فى المنزل حيث لامشقة .

وصفة هذا الجمع أن يؤذن أولاً للمغرب ، ثم تؤخر صلاة المغرب ندباً بقدر ثلاث ركعات ، ثم يصلى المغرب ، ثم يؤذن للعشاء ندباً فى المسجد ، لا على المنارة ، حتى لا يُظن أنه وقت العشاء المعتاد ، ويكون الأذان بصوت منخفض ، ثم يصلى العشاء (١٩٦٩)

رأى الحنابلة

قال الحنابلة : الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء فى

(١٩٦٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص٣٦٩

(١٩٦٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص٤٨٥



السفر تقديماً أو تأخيراً مباح إلا أن تركه أفضل .  
٤ وإنما يسن الجمع بين الظهر والعصر تقديماً بعرفه ، والجمع بين المغرب والعشاء تأخيراً بالمزدلفة .

ويشترط لجمع المسافرين أن يكون السفر مسافة قصر الصلاة .  
ويجوز الجمع للمريض الذى تلحقه مشقة بترك الجمع ، ويجوز للمرضعة والمستحاضة دفعا لمشقة الطهارة عند كل صلاة .

ومثل المستحاضة المعذور الذى به سلس البول ، والعاجز عن الطهارة بالماء أو التيمم لكل صلاة ، والعاجز عن معرفة الوقت كالأعمى ، والساكن تحت الأرض ، والخائف على نفسه أو ماله أو عرضه ، ولن يخاف ضرراً يلحقه فى معيشته إذا ترك الجمع .

وفى ذلك توسعة للعمال الذين يستحيل عليهم ترك أعمالهم .  
والجمع فى هذه الأحوال لا يصحبه قصر ، لأن القصر فى السفر خاصة .  
وهذه الأعذار المتقدمة تبيح الجمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء تقديماً أو تأخيراً .

ويباح الجمع - خاصة بين المغرب والعشاء بسبب المطر الغزير والوحل والرياح الشديدة التى يترتب على حصولها مشقة ، ولا فرق فى ذلك بين أن يصلى بداره أو بالمسجد .

ويشترط لصحة الجمع تقديماً أو تأخيراً مراعاة الترتيب بين الصلوات ، ولا يسقط هذا الشرط ولو بالنسيان

ويشترط لصحة جمع التقديم فقط ما يأتي :

- ١ - نية الجمع عند تكبيرة الإحرام في الصلاة الأولى .
- ٢ - عدم الفصل بين الصلاتين إلا بقدر الإقامة والوضوء الخفيف
- ٣ - وجود العذر المبيح للجمع ، واستمراره حتى الفراغ من الصلاة الثانية

ويشترط لصحة جمع التأخير :

- ١ - نية الجمع عند الصلاة الأولى إلا إذا ضاق الوقت عن أدائها بحيث لم يبق من وقت الصلاة الثانية إلا القدر الذي يسمح بأدائها هي فقط . فإن الجمع لايجوز في هذه الحالة ..

- ٢ - كما يشترط بقاء العذر المبيح للجمع حتى أداء الصلاتين (١٩٧٠)
- تتمة في أحكام الجمع

ما الحكم إذا ترك ركناً في إحدى الصلاتين المجموعتين ؟  
لوجع بين صلاتين تقديمياً ثم تذكر بعد فراغه منها أنه ترك ركناً . فإن علم أن المتروك من الأولى وجب عليه إعادتها ، أما الأولى فلفساده بترك الركن ، وأما الثانية فلأدائها في غير الوقت ، وبطلان جمعها ببطلان الصلاة الأولى . وتعتبر الثانية نفلاً له .

وإن علم أن الركن المتروك من الثانية ، فإن لم يطل الفصل بين سلامه منها وتذكره تدارك ما تركه ، وصحت الصلاتان

وإن طال الفصل بطلت الثانية فقط ، ووجب عليه إعادتها في وقتها ، لامتناع الجمع بفقد الموالاة .

وإن جهل أن الركن المتروك من الأولى أو الثانية وجب عليه إعادتها بلا جمع تقديم . أو يجمعهما جمع تأخير .

هل يجوز الجمع لغير الأعذار المتقدمة ؟

أجمع العلماء أنه لايجوز الجمع لغير عذر من الأعذار السابقة - وإن كان بعضهم قد ذكر في ذلك حديثاً مروياً عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال فيه « جمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من غير خوف ولا مطر » (١٩٧١)

ولكن العلماء تأولوا ذلك بأنه كان بسبب المرض .

والذى يستدل بهذا الحديث على جواز الجمع مطلقاً اشترط بالآلا يكون الجمع خلقاً وعادة له

قال صاحب رسالة الجمع والقصر :-

ذهب جماعة من العلماء إلى جواز الجمع في الحضر للحاجة لمن لايتخذ خلقاً وعادة ، وبه قال أبو إسحاق المروزى ، ونقله عن القفال - وحكاه الخطابى عن جماعة من أصحاب الحديث ، واختاره ابن المنذر ، وبه قال أشهب من أصحاب مالك . . . ويشهد له قول ابن عباس - رضى الله

عنها - « أراد ألا يُحرج أُمته » حين ذكر أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - جمع بالمدينة بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء من غير خوف ولا مطر »

فقال سعيد بن جبير : لم فعل ذلك ؟  
فقال : لثلا يحرج أُمته . (١٩٧٢) أى لا يضيق عليهم  
فلم يعلله بمرض ولا غيره . (١٩٧٣)

والأولى سدُّ هذا الباب وأن يكون ذلك مقصوداً على الضرورة التي أشار إليها الفقهاء فقط . حتى لا يسيء العابثون استغلاله . والله أعلم .

### صلاة الخوف

هذه الصلاة شرعت لتؤدى في مناسبة خاصة وظروف ملجئة ، هي ظروف الحرب . حيث يواجه المسلمون عدوهم ، ويخشون أن ينصرفوا عنه إلى الصلاة فيتمكن منهم .  
مشروعيتها

ولشروعيتها قصة نزل فيها قرآن يتلى ..  
روى الدارقطنى عن أبى عياش الزُّرقى قال :  
كنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعُسفان ، فاستقبلنا المشركون

---

( ١٩٧٢ ) سنن الترمذى - باب جمع الصلاتين في الحضر ١ / ٢٥٤ ت الشيخ أحمد شاكر  
( ١٩٧٣ ) رسالة في الجمع والقصر للشيخ محمد محمود أبو حسن ص ١٠٦ - والرسالة ملحق  
مجلة الأزهر عدد ذى القعدة ١٤١١ هـ

عليهم خالد بن الوليد ، وهم بيننا وبين القبلة ، فصلى بنا النبى - صلى الله عليه وسلم - الظهر ، فقالوا : قد كانوا على حال لو أصبنا غرتهم ، قال : ثم قالوا : تأتى الآن عليهم صلاة هى أحب إليهم من أبنائهم وأنفسهم . قال : فتزل جبريل - عليه السلام - بهذه الآية بين الظهر والعصر :

﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلَنْتَقِمَ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ۚ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ۖ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ إِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا ۝۱۰ ﴾ (١٩٧٤)

وقد اتصلت هذه الآية بما سبق من ذكر الجهاد ، لتدل على أن الصلاة لاتسقط بعذر السفر ، كما لاتسقط بعذر الجهاد وقتال العدو . وهذه الآية خطاب للنبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يتناول الخلفاء بعده إلى يوم القيامة .

### حكمها

هي واجبة في الحرب وخوف الغيرة من العدو ، وليست خاصة بالنبي - صلى الله عليه وسلم - كما يقول بعض الفقهاء - الذين يرون أنه لا تصلى صلاة الخوف بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، لأن الخطاب كان خاصاً له بقوله - تعالى -

« وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ »

فإذا لم يكن فيهم لم يكن ذلك لهم ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ليس كغيره في ذلك ، وكلهم كان يحب أن يأتم به ويصلى خلفه ، وليس أحد بعده يقوم في الفضل مقامه ، والناس بعده تستوى أحوالهم وتتقارب ، فلذلك يصلى الإمام بفريق ، ويأمر من يصلى بالفريق الآخر . . . وأما أن يصلى الجميع بإمام واحد فلا . . .

أما حجة الجمهور في جوازها عند الحاجة إليها ، فهي أننا أمرنا باتباع النبي - صلى الله عليه وسلم - والتأسي به وقد قال - تعالى -

﴿ لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذٍ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ (٦٣) (١٩٧٥)

وقال - صلى الله عليه وسلم - « صلوا كما رأيتموني أصلي »

### كيفية هذه الصلاة

قال الأحناف :

يجعل الإمام الناس طائفتين ، طائفة أمام العدو ، وطائفة يصلى بهم ركعة إن كان مسافراً ، وركعتين إن كان مقيماً ، وكذلك فى المغرب . وتنصرف الطائفة التى صلت لتقف تجاه العدو ، وتخلفها الأخرى وراء الإمام ليصلى بهم بقية الصلاة ويسلم وحده ، وتذهب هذه الطائفة إلى وجه العدو ، لتأتى الطائفة الأولى فيقفون مكانهم ليتموا صلاتهم بغير قراءة ، لأنهم لاحقون ، ويتحرون أن يقفوا مقدار ماوقف الإمام فكأنهم خلفه ، ويسلمون ويلدبون .

وتأتى الطائفة الأخرى فيتمون صلاتهم بقراءة لأنهم مسبوقون - ثم يسلمون . . . . . ولو أن الطائفة الثانية أتمت صلاتها مكانها بعد سلام الإمام جاز (١٩٧٦)

### رأى المالكية

ذهب مالك وسائر أصحابه - إلا أشهب - فى صلاة الخوف إلى حديث سهل بن أبى حشمة وهو مارواه عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد عن صالح بن خوات الأنصارى أن سهل بن أبى حشمة حدثه - أن صلاة الخوف هى أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه ، وطائفة فى مواجهة العدو ، فيركع الإمام ركعة ويسجد بالذين معه ثم يقوم ، فإذا استوى قائماً ثبت

وأتموا لأنفسهم الركعة الباقية ، ثم يسلمون وينصرفون والإمام قائم ، فيكونون تجاه العدو ، ثم يقبل الآخرون الذين لم يصلوا فيكبّرون وراء الإمام ، فيركع بهم الركعة ويسجد ثم يسلم ، فيقومون ويركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون . (١٩٧٧)

ويرى الشافعية الأخذ بحديث يزيد بن رومان وهو :

قال الشافعي : أخبرنا مالك عن يزيد بن رومان عن صالح بن خوات بن جُبَيْر عن صلي مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم ذات الرقاع صلاة الخوف - أن طائفة صَفَّت معه ، وطائفة تجاه العدو ، فصل بالذين معه ركعة ثم ثبت قائماً وأتموا لأنفسهم ، ثم انصرفوا فصافوا تجاه العدو وجاءت الطائفة الأخرى فصل بهم الركعة التي بقيت عليه ثم ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ثم سلم بهم . (١٩٧٨)

وهذه الأحاديث كلها صحاح ثابتة ، فعلى أى حديث صلي منها المصلي صلاة الخوف أجزأه إن شاء الله . (١٩٧٩)

### الصلاة عند شدة الخوف

هذه الكيفية التي ذكرناها إذا لم يكن خوف شديد يتهدد المسلمين ، أما عند اشتداد الخوف فيصلون كيفما يكونون - رجالاً أو ركبانا أو قائمين .

( ١٩٧٧ ) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٥ ص ٣٦٦ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٣٩٢

( ١٩٧٨ ) الأم ج ١ ص ١٨٦

( ١٩٧٩ ) الجامع لأحكام القرآن ٥ / ٣٦٦



جاء فى الموطأ للإمام مالك : « فإن كان خوف هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم ، أو ركباناً - مستقبلي القبلة أو غير مستقبليها .  
قال نافع : ولا أرى عبدالله بن عمر حدثه - أى ذلك الحديث - إلا عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - . (١٩٨٠)

وقال المالكية : إن لم يمكن ترك القتال لكثرة العدو أخروا الصلاة ندباً  
لآخر الوقت ، وإذا لم ينكشف العدو صلوا إنياء أفذاذاً ويكون السجود  
أخفض من الركوع . (١٩٨١)

رواية أخرى فى صلاة الخوف

قال القرطبي : وفى صحيح مسلم عن جابر أنه عليه السلام - صلى  
بطائفة ركعتين ثم تأخروا ، وصلى بالطائفة الأخرى ركعتين . قال : فكان  
لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - أربع ركعات وللقوم ركعتان .  
قال : وأخرجه أبوداود والدارقطنى من حديث الحسن عن أبى بكر -  
وذكرا فيه أنه سلم من كل ركعتين .

وأخرجه الدارقطنى أيضاً عن الحسن عن جابر أن رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - صلى بهم ركعتين ثم سلم ، ثم صلى بالآخرين ركعتين ثم  
سلم . (١٩٨٢)

( ١٩٨٠ ) الموطأ ص ٩٨ حديث رقم ٢٩٠

( ١٩٨١ ) حاشية السوى على الشرح الكبير ج ١ ص ٢٩٢

( ١٩٨٢ ) الجامع لأحكام القرآن ج ٣ ص ٣٨

وقال المالكية : إن صلت كل طائفة بإمام جاز ، وإن صلى بعضهم أفذاذاً وبعضهم بإمام جاز (١٩٨٣)

### كيفية صلاة المغرب

قال القرطبي : روى الدارقطني عن الحسن عن أبي بكرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى بالقوم صلاة المغرب ثلاث ركعات ، ثم انصرفوا ، وجاء الآخرون فصلى بهم ثلاث ركعات ، فكانت للنبي - صلى الله عليه وسلم - ستاً وللقوم ثلاثاً ثلاثاً (١٩٨٤)

وهذا هو رأى بعض الفقهاء . . . . أما الجمهور فقد قالوا : يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعتين ، وبالثانية ركعة ، وتقضى على اختلاف أصولهم فيه - متى يكون - قبل سلام الإمام أو بعده .

وبهذا قال الإمام مالك وأبو حنيفة .

أما الشافعي فقال : يصلى الإمام بالطائفة الأولى ركعة ، وبالثانية الأخرى ركعتين ، وقد فعل ذلك الإمام علي - كرم الله وجهه - ليلة الحرير وهي إحدى ليالي صفين .

هذا ما ذكره القرطبي في تفسيره .

أما في « الأم » فقد جاء عنه أنه يصلى بالطائفة الأولى ركعتين ، فإن قام وأتموا لأنفسهم فحسن ، وإن ثبت جالساً وأتموا لأنفسهم ثم قام فصلى

(١٩٨٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص ٣٩٣

(١٩٨٤) الجامع لأحكام القرآن ج٥ ص ٣٦٩

الركعة الباقية عليه بالذين خلفه - وهم الطائفة الثانية - فجائز إن شاء الله تعالى - وأحب الأمرين أن يثبت قائماً ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - ثبت قائماً . (١٩٨٥)

#### تخفيف القراءة فى صلاة الخوف

ويستحب الا يطيل الإمام القراءة فى صلاة الخوف ، بل يقرأ - بأم القرآن مع سورة من قصار المفصل - للتخفيف فى الحرب وثقل السلاح . ولو قرأ - قل هو الله أحد - وقدرها أجزاء .

وإذا قام إلى الركعة الثانية ، والذين من خلفه يقضون ، فعليه أن يطيل القراءة حتى تنتهى الطائفة الأولى من صلاتها ، وتأخذ مكانها وتأتى الطائفة الأخرى لتدرك الإمام فى الركعة .

#### القنوت فى صلاة الخوف

ويستحب للإمام أن يقنت فى صلاة الخوف - ويرى الشافعى أنه لا يقنت إلا فى صلاة الصبح ، وإن قنت فى غيرها جاز - لأنه روى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قنت فى الصلوات عند قتل أهل بئر معونة (١٩٨٦)

#### ما يفسد صلاة الخوف

إذا صلى الإمام بالناس صلاة الخوف فلا يعملون شيئاً فى صلاتهم إلا ما يتعلق بالصلاة ، فإذا قاتلوا أو نأوشوا العدو بطلت صلاتهم . ولهم عند

(١٩٨٥) الأم ١ / ١٨٨

(١٩٨٦) الأم ١ / ١٩٠

اشتداد الأمر أن يؤخروا الصلاة حتى ينكشف القتال ويأمنوا فيصلوا ركعتين ، فإن لم يقدروا صلوا ركعة وسجدة ، فإن لم يقدروا يجزئهم التكبير ويؤخروها حتى يأمنوا (١٩٨٧) . . . . وقد أخرج النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاة العصر يوم الخندق حتى كادت الشمس أن تغرب . بل صلاها بعد ما غربت في « بطحان » وصل المغرب بعدها .

متى يصلي الناس صلاة الخوف ؟

يصلي الناس صلاة الخوف عند معاينة العدو . ويكون قريباً منهم وهو غير مأمون .

أو يأتي من يخبر - وهو صادق في إخباره - بقرب العدو . وإذا كان المسلمون في مأمن بأن كانوا في قرية حصينة ، أو حصن لا يوصل إليه إلا بتعب ، أو عليه باب ، أو كانوا في خندق عميق عريض لا يوصل إليه فلا داعي لصلاة الخوف .

وإذا رأوا سواداً قادماً فظنوه عدواً فصلوا صلاة الخوف ، ثم تبين أنه ليس عدواً . . . . قال الأحناف : جازت صلاة الإمام خاصة وأعاد المأمومون . . . . وقال الشافعي : إذا جاء الخبر عن العدو فصل المسلمون صلاة الخوف ثم ذهب الخوف فلا إعادة للصلاة . (١٩٨٩)

(١٩٨٧) الجامع لأحكام القرآن ٣٧/ ٥

(١٩٨٨) الاختيار لتعليل المختار ٨٩/ ١

(١٩٨٩) الأم ١٩٣/ ١

### صلاة الطالب والمطلوب

والطالب هو الذى له غريم يريد أن يلحق به قبل أن يفوته . والمطلوب هو الذى يريد غيره أن يلحق به ، فهو يخشى الدرك ..

وقد أجاز بعض الفقهاء لكل منها أن يصلى على دابته .  
وقال أبوحنيفة : إن الصلاة على الدابة جائزة للمطلوب دون الطالب ،  
لأن الطالب لا يخاف ، والمطلوب هو الخائف فينطبق عليه قوله - تعالى -  
« فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا »

ولا تجوز الصلاة ماشياً عند الأحناف لأن المشى فعل كثير (١٩٩٠)  
وقال مالك وجماعة من أصحابه : الطالب والمطلوب سواء ، كل منهما  
يجوز له أن يصلى على دابته .

وقال الأوزاعى والشافعى وغيرهما من العلماء : لا يصلى الطالب إلا  
بالأرض . وهو الصحيح .. لأن الصلاة المكتوبة فرضها أن تصلى بالأرض  
حيثما أمكن ذلك ، ولا يصليها راكباً إلا إذا كان خائفاً خوفاً شديداً (١٩٩١)  
وليس كذلك الطالب ..

### ملحوظة

صلاة الخوف بالصورة التى شرحناها لا تكون إلا فى المواجهة التى تستعمل  
فيها الأسلحة البيضاء . أما وقد تغيرت حالة الحرب الآن وتطورت وسائل

---

(١٩٩٠) الاختيار لتعليل المختار ٨٩/ ١

(١٩٩١) الجامع لأحكام القرآن ٣٧٠/ ٥

القتال ، وأصبح العدو غير منظور في كثير من الأحوال ، فالصلاة تكون على حالتها الأولى ، ما لم يكن الجندي متحفظاً في موقعه لا يمكنه مغادرته فيصلي في موقعه ، راجلاً ، أو راكباً عربته . لقوله تعالى « فان خفتم فرجالاً أو ركبانا »

### باب قضاء الفوائت

#### فضل الصلاة في وقتها

لقد حثنا الشرع الحنيف على أداء الصلاة في وقتها وعدم تأخيرها ووردت في ذلك آثار كثيرة ، قال - تعالى -

﴿ حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾<sup>(١٧)</sup>

وقال - تعالى -

﴿ وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾<sup>(١٩٩٣)</sup>

فالمحافظة على الصلاة تعنى إلى جانب عدم التفريط فيها وجوب إقامتها في أوقاتها .

وقد دعا النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى وجوب إقامة الصلاة لوقتها حتى لاتضيع فضيلة الأداء في الوقت .

عن أبى ذر - رضى الله عنه - قال : قال لى رسول الله - صلى الله عليه

( ١٩٩٢ ) البقرة ٢٣٨

( ١٩٩٣ ) المؤمنون ٩

وسلم - كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يمتنون الصلاة ، أو يؤخرون الصلاة عن وقتها ، قلت : فما تأمرنى ؟

قال : صل الصلاة لوقتها ، فإن أدركتها معهم فصل ، فإنها لك نافلة وفى رواية : فإن أقيمت الصلاة وأنت فى المسجد فصل . . وفى أخرى : فإن أدركتك - يعنى الصلاة - معهم فصل . . ولا تقل : إني صليت فلا أصلى » (١٩٩٤)

ومعنى يمتنون الصلاة - أى يؤخرونها فيجعلونها كالميت الذى خرجت روحه ، بتأخيرها عن وقتها المختار لا عن جميع وقتها .

وعن عبادة بن الصامت - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال « ستكون عليكم بعدى أمراء تشغلهم أشياء عن الصلاة لوقتها حتى يذهب وقتها ، فصلوا الصلاة لوقتها . فقال رجل : يا رسول الله ، أصلى معهم ؟

فقال : نعم إن شئت » (١٩٩٥) ، وفى لفظ : واجعلوا صلاتكم معهم تطوعاً .

هذا بالنسبة لتأخير الصلاة عن وقتها المختار إلى الوقت الاضطرارى . أما تأخيرها عن وقتها جملة فهو إثم . حذر منه الشارع الحكيم إلا للمضطر .

(١٩٩٤) نيل الأوطار ٢/ ٢٢ - وقال : رواه أحمد ومسلم والنسائى

(١٩٩٥) المرجع السابق وقال : رواه أبوداود وأحمد بنحوه

وقد يكون هذا الاضطراب مسقطاً للصلاة رأساً ، وقد يكون غير مسقط لها ، ونحدث عن ذلك :

ما الأعذار التي تسقط الصلاة رأساً ؟

هذه الأعذار تكون - كما سبقت الإشارة - للحائض والنفساء ، فإن كليهما لا تقضى مافاتهما من صلاة أثناء الحيض أو النفاس .

وكذلك الأمر بالنسبة للمجنون والمغنى عليه بشروط . . . .

والمرتد إذا رجع إلى الإسلام يقضى الصلاة عن أيام كفره وإن كان في ذلك تفصيل لدى أئمة المذاهب نبينه فيما يأتي :

١ - قال الأحناف : تسقط الصلاة عن المغنى عليه والمجنون بشرطين : أحدهما : أن يستمر الإغماء إلى أكثر من خمس صلوات ، فإن استمر خمس صلوات أو أقل وأفارق قضى مافاته .

والثاني : ألا تكون إفاقته في أثناء الجنون أو الإغماء إفاقة منتظمة ، وذلك بألا يفارق أصلاً ، أو يفارق إفاقة متقطعة .

وإذا أفارق إفاقة منتظمة في وقت معلوم مثل وقت الظهر أو العصر مثلاً ، فإن هذه الإفاقة تقطع المدة ، ويجب عليه قضاء مافاته .

أما إذا غاب عقله بمسكر مثلاً ، أو بنج - وجب عليه قضاء مافاته في أثناء غياب عقله .

٢ - وقال المالكية : الإغماء والجنون وغياب العقل من مسكر سحلال - كان



شرب لبناً حامضاً ، أو عصير قصب وهو يعتقد أنه لايسكر فسكر - لا يوجب قضاء مافات .

أما السكر من حرام فإنه لايسقط القضاء ، ولا ينتفى معه إثم تأخير الصلاة أيضاً .

٣ - وقال الحنابلة : من استر عقله بسكر محرم أو حلال أو دواء مباح أو بمرض غير الجنون وجب عليه قضاء مافاته في أثناء ذلك .

ولا يسقط الجنون القضاء إلا إذا استمر وقتاً كاملاً من أوله إلى آخره ، فإن طرأ الجنون بعد أن مضى من أول الوقت مايسع تكبيرة الإحرام فإن الصلاة يجب قضاؤها ، وكذلك إذا ارتفع الجنون قبل خروج الوقت بما يسع تكبيرة الإحرام فقد وجب القضاء .

٤ - وقال الشافعية : لايسقط الجنون القضاء إلا إذا استمر وقتاً كاملاً . والسكران غير المتعدى والمغمى عليه كذلك .

فإذا طرأ الجنون ونحوه كالخيف بعد أن يكون قد مضى من الوقت مايسع الوضوء والصلاة في سرعة وجب القضاء ، وكذلك إذا ارتفع العذر قبل انتهاء الوقت بما يسع تكبيرة الإحرام فأكثر وجب القضاء .

وقال الشافعية أيضاً : إن المرتد لا تسقط عنه الصلاة في زمن رده ، فإن عاد إلى الإسلام أعاد مافاته من الصلاة (١٩٩٦)

ما الأعدار التي تبيح تأخير الصلاة عن وقتها ؟  
هناك أعدار تبيح تأخير الصلاة عن وقتها ، ومن ذلك النوم والنسيان والغفلة عن دخول الوقت .

إلا أن الشافعية قالوا : لا يكون النسيان عذراً يرفع إثم التأخير إلا إذا كان ناشئاً عن غير تقصير . فإن انشغل بلعبة من أنواع اللعب حتى فات الوقت كان آثماً .

وكان النوم عذراً مبيحاً لتأخير الصلاة لقوله - صلى الله عليه وسلم -  
وليس في النوم تفريط وإنما التفريط في اليقظة أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى» (١٩٩٧)

وقال - صلى الله عليه وسلم - : « رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، والمجنون حتى يفيق ، والصبي حتى يبلغ » (١٩٩٨)

وكان النسيان عذراً لقوله - صلى الله عليه وسلم - « رفع الله عن هذه الأمة ثلاثاً : الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » (١٩٩٩)

---

(١٩٩٧) مسند أحمد ٥ / ٣٠٥ - سنن أبي داود - كتاب الصلاة - ١ / ١٢١ - الجامع الصغير ٣٧٥ / ٥

(١٩٩٨) مجمع الزوائد كتاب ( الحدود والديات ) ٦ / ٢٥١ - جمع الجوامع ج٢ - ص ٢٢١٤  
مجمع البحوث الإسلامية

(١٩٩٩) تاريخ أصبهان للحافظ أبي نعيم ١ / ٩٠ - جمع الجوامع ج٢ - ص ٢٢١٥

## قضاء الفوائت

### ماحكم قضاء الفوائت ؟

قضاء الصلاة المفروضة التى فاتت واجب على الفور متى ذكرها صاحبها ، سواء فاتت بعذر غير مسقط لها ، أو فاتت بغير عذر أصلاً ، وقد اتفق على ذلك الأحناف والمالكية والحنابلة .

إلا أن الشافعية قالوا : إذا كان الفوت بعذر وجب القضاء على التراخى ، وإن كان بغير عذر وجب القضاء على الفور .

وحجة وجوب القضاء فوراً ، قوله - صلى الله عليه وسلم - : « من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها ، فإن ذلك وقتها - لا وقت لها غيره » (٢٠٠٠)

وعن أنس - رضى الله عنه - قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - « من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها لا كفارة لها إلا ذلك » (٢٠٠١)

ولمسلم : إذا رقد أحدكم عن الصلاة أو غفل عنها فليصلها إذا ذكرها ، فإن الله عز وجل يقول : « أقم الصلاة لذكري » (٢٠٠٢)

ولا يجوز تأخير القضاء إلا لعذر كالسعى لتحصيل الرزق وتحصيل العلم

(٢٠٠٠) الاختيار لتعليل المختار ١ / ٦٤

(٢٠٠١) نيل الأوطار ٢ / ٢٥ وقال : متفق عليه

(٢٠٠٢) المرجع السابق

الواجب عليه وجوباً عينياً ، وكالأكل والنوم ، ولا يرتفع الإثم بمجرد القضاء بل لابد من التوبة ، كما لا ترتفع الصلاة بالتوبة فقط ، بل لابد من القضاء .

لأن من شروط التوبة الإقلاع عن الذنب ، والتائب إذا لم يقض يكون غير مقلع عن الذنب . (٢٠٠٣)

هل ينافي الاشتغال بالنوافل القضاء فوراً ؟

للإجابة عن هذا السؤال تفصيل لدى الأئمة ..

فقد قال الأحناف : الاشتغال بصلاة النوافل لا ينافي القضاء فوراً ، وإن كان الأولى قضاء الفائتة وترك النافلة إلا السنن الرواتب وصلاة الضحى ، وصلاة التسبيح ، وتحية المسجد ، والأربع قبل الظهر ، والست بعد المغرب .

وقال المالكية : يحرم على من فاته شيء من الفرائض أن يصلي شيئاً من النوافل قبل قضاء الفريضة المتروكة ، إلا إذا كانت النافلة فجر يومه أو كانت الشفع أو الوتر أو صلاة العيد .

فإذا صلى نافلة غير هذه ولو كانت التراويح . أجز من ناحية ، وأثم من ناحية أخرى . (٢٠٠٤)

وقد رُخص في تحية المسجد والسنن الرواتب .

(٢٠٠٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص٢٦١

(٢٠٠٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص٢١٣

وقال الشافعية : يحرم على من يجب عليه القضاء فوراً أن يشتغل بشيء من التوافل مطلقاً حتى تبرأ ذمته من الفرائض أولاً .

وقال الحنابلة : يحرم على من عليه فوائت أن يصل النفل المطلق قبل قضاء الفائتة ، أما النفل المقيد كالسنن الرواتب فيجوز له أن يصله ، والأولى تركه حتى يقضى الصلاة ، ويستثنى من ذلك سنة الفجر ، فإنه يطلب قضاؤها ولو كثرت الفوائت . (٢٠٠٥)

#### كيف تقضى الفوائت ؟

تقضى الصلاة على الهيئة التى كانت تؤدى بها فى وقتها ، فإن كانت قصرأ قضيت قصرأ ، وإن كانت تماماً قضيت تماماً .

عن عمران بن حصين قال : سرينا مع النبى - صلى الله عليه وسلم - فلما كان فى آخر الليل ثمنا فلم نستيقظ حتى أيقظنا حر الشمس ، فجعل الرجل منا يقوم دهشاً إلى طهوره ، ثم أمر بلالا فأذن ، ثم صلى الركعتين قبل الفجر ، ثم قام فصلينا ، فقالوا : يا رسول الله ، ألا نعيدها فى وقتها من الغد ؟ فقال : « أينهاكم ربكم - تعالى - عن الربا ويقبله منكم » (٢٠٠٦)

فقد أدى النبى - صلى الله عليه وسلم - الصلاة التى غلبهم النوم عليها ، حين استيقظوا كما كانت ، دون زيادة .

وكون صلاة السفر الفائتة تؤدى قصرأ فى الحضر هو رأى الأحناف والمالكية

(٢٠٠٥) الفقه على المذاهب الأربعة - وزارة الأوقاف المصرية - ٤٥١

(٢٠٠٦) نيل الأوطار ٢/ ٢٨ وقال : رواه أحمد

أما الشافعية والحنابلة فقالوا : إن قضى المصلى المسافر الصلاة الفائتة الرابعة التي فاتته في السفر وهو في السفر قضاها قصرأ ، أما إذا أقام قضاها تماماً ، لأن الأصل الإتمام ، والقصر رخصة مقيدة بالسفر ، ولا سفر الآن فيجب عليه الإتمام .

قضاء الصلاة السرية والجهرية :

وإذا أراد قضاء الظهر أو العصر ، فإنه يقرأ فيها سرأ وإذا أراد قضاء الصبح أو المغرب أو العشاء فإنه يقرأ في قضائه جهراً ، ولو كان القضاء في أثناء النهار .

وهذا الرأي عند الأحناف والمالكية

أما الشافعية فإنهم يرون : أنه إذا قضى الظهر والعصر ليلاً فإنه يجهر في القراءة .

وإن قضى المغرب والعشاء نهاراً فإنه يسر في القراءة ، لأن العبرة عندهم بوقت القضاء لا بنوع الصلاة سرية أو جهرية .

وقال الحنابلة : إذا قضى المصلى ما فاتته نهاراً أسر مطلقاً ، سواء كانت الصلاة سرية أم جهرية ، وإذا قضى ما فاتته ليلاً جهراً في الصلاة الجهرية إذا كان إماماً لشبه القضاء بالأداء في هذه الحالة ، أما إذا كان منفرداً أسر . . وإذا كانت الصلاة سرية فإنه يسر مطلقاً سواء كان إماماً أو منفرداً . (٢٠٠٧)

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ماحكم الترتيب فى قضاء الفوائت ؟

راعى الفقهاء الترتيب فى قضاء الفوائت ، بحيث يقضى الصبح قبل الظهر ، والعصر قبل المغرب وهكذا .

وللمذاهب تفصيل فى هذا الحكم نشير إليه فيما يأتى :

١ - قال الأحناف : يجب الترتيب بين الفوائت بعضها مع بعض كما يجب الترتيب بين الفائتة والوقتية .

فإذا فاتته الظهر ، وجاء وقت العصر ، لزمه أن يصلّى الظهر أولاً ثم يصلّى العصر .

وإذا فاتته الظهر والعصر والمغرب ، وجب عليه أن يقضى الظهر ثم العصر ثم المغرب .

ويراعى الترتيب أيضاً بين الفرائض والوتر ، فلا يجوز أداء الصبح قبل قضاء فائتة الوتر .

شرط الترتيب عندهم

وشرط الترتيب عند الأحناف ألا تصلّ الفوائت إلى ستة فروض ، فلو بلغت ستاً سقط الترتيب .

ويسقط الترتيب عندهم بالنسيان ، وخوف فوت الوقتية ، فإن فاتته صلاة الظهر ، ونسى ، حتى جاءت صلاة العصر فصلّاها . ثم تذكر صلاة الظهر صلّاها وسقط الترتيب .

لأن وقت الفائتة عند تذكرها .

## كتاب الصلاة

وأما خوف فوات الوقتية ، فلأن الحكمة لاتقتضى إضاعة الموجود في طلب المفقود ، ولأن وجود الوقتية ثبت بالكتاب - والترتيب ثبت بخبر الواحد ، فإن اتسع الوقت عمل به ، وإن ضاق الوقت فالعمل بالكتاب أولى . .  
وأما سقوط الترتيب بكثرة الفوائت فحلله دخول وقت السابعة ، لأن الكثرة بالتكرار - والتكرار بوجوب السادسة ، ووجوبها بآخر الوقت ، وإنما يتحقق التكرار بدخول وقت السابعة<sup>(٢٠٠٨)</sup> ويحتج الأحناف للترتيب بين أقل من ست فرائض بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - فاتته أربع صلوات يوم الخندق فقضاهاهن على الترتيب وقال : « صلوا كما رأيتموني أصلي »<sup>(٢٠٠٩)</sup>  
وقال المالكية : يجب ترتيب الفوائت في نفسها ، قليلة كانت أو كثيرة بشرطين :

أحدهما أن يكون متذكراً للسابقة

والثاني أن يكون قادراً على الترتيب . . . إلا أن هذا الوجوب ليس شرطاً ، فلو خالفه لا تبطل الصلاة التي قدمها على محلها ، يعني بأن صلى العصر الحاضر قبل الظهر الفائت .

ولكنه يأنم ، ولا إعادة عليه للصلاة المقدمة لخروج وقتها بأدائها .  
ويجب أيضاً ترتيب الفوائت اليسيرة ، وهي التي تبلغ خمس فرائض فأقل . فهذه الصلوات تؤدي مرتبة قبل أداء الوقت الحاضر ولو ضاق وقته .

---

(٢٠٠٨) الاختيار لتعليل المختار ج١ ص ٦٤

(٢٠٠٩) المرجع السابق



فإن صلى الحاضرة قبل الفوائت فى هذه الحالة عمداً صحت مع الإثم ويندب له إعادتها بعد أداء الفوائت إذا كان وقتها باقياً ، ولو كان الوقت الضرورى .

أما إذا قدمها ناسياً أن عليه فوائت صحت بدون إثم عليه . ويندب له أيضاً إعادتها .

وإن تذكر الفوائت وهو فى أثناء صلاة الحاضرة ، قطعها إن كان لم يؤد ركعة منها ، فإن كان قد أدى ركعة وصلها بأخرى وجعلها نافلة وسلم . وصلى الفوائت ثم الصلاة الحاضرة .

روى جابر بن عبد الله أن عمر جاء يوم الخندق بعد ما غربت الشمس فجعل يسب كفار قريش - وقال : يا رسول الله ما كدت أصلى العصر حتى كادت الشمس تغرب . فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « والله ما صليتها ، فتوضأ وتوضأنا فصلى العصر بعدما غربت الشمس - ثم صلى بعدها المغرب » (٢٠١٠)

فهذا الحديث يدل على وجوب تقديم الفائتة على الحاضرة إذا كانت الفوائت أقل من خمس .

أما إذا بلغت الفوائت أكثر من خمس صلوات فلا يجب تقديمها على الحاضرة ، ويجب وجوباً شرطياً ترتيب الحاضرتين المشتركتين فى الوقت ، وهما الظهر والعصر ، والمغرب والعشاء . (٢٠١١)

(٢٠١٠) نيل الأوطار ٢/ ٢٩ وقال متفق عليه

(٢٠١١) حاشية للسوقى على الشرح الكبير ج١ - ص ٢٦٥

## كتاب الصلاة

وقال الحنابلة : ترتيب الفوائت في نفسها واجب سواء كانت قليلة أو كثيرة ، فإن صلى العصر الفائتة قبل الظهر الفائتة بطلت المتقدمة ، إلا إذا كان ناسياً أن عليه الأولى حتى فرغ من الثانية ، فإن تذكر وهو في الصلاة بطلت الصلاة التي يصليها .

وترتيب الفوائت مع الصلاة الحاضرة واجب إلا إذا خاف فوات الوقت فعليه تقديمها على الفوائت .

وترتيب الصلاتين الحاضرتين واجب أيضاً بشرط التذكر للأولى . . .  
وان كان مسافراً وأراد أن يجمع بين الظهر والعصر ، وجب عليه أن يصلي الظهر ثم العصر ، فإن خالف وكان متذكراً الظهر ولو في أثناء صلاة العصر بطلت صلاة العصر ، وإن كان ناسياً حتى أدى صلاة العصر صحت صلاة العصر .

ولا يسقط الترتيب بجهل وجوبه ، ولا بخوف فوت الجماعة  
مثال : فاتته صلاة الصبح ثم صلى الظهر قبل أن يصلي الصبح ، ثم صلى العصر في وقتها ، صحت صلاة العصر ووجب عليه إعادة صلاة الظهر (٢٠١٢) لأنه لم يراع الترتيب .

وقال الشافعية : الترتيب بين الفوائت سنة قليلة كانت أو كثيرة ، فإن قدم بعضها على بعض ، صح المقدم مخالفاً السنة ، والأولى إعادته .  
وترتيب الفوائت مع الحاضرة سنة أيضاً بشرطين :

---

(٢٠١٢) الفقه على المذاهب الأربعة وزارة الأوقاف المصرية ٤٥٤

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

١ - ألا يخشى فوات الحاضرة ، وفواتها يكون بعدم إدراك ركعة منها في الوقت .

٢ - أن يكون متذكراً للفوائت قبل الشروع في الحاضرة ، فإن لم يتذكرها حتى شرع فيها أتمها ولا يقطعها للفوائت ، ولو كان الوقت متسعاً .

وإذا شرع في الفائتة على اعتبار اتساع الوقت ، ثم يظهر له أنه إذا أتم الفائتة خرج الوقت ، فإما أن يقطعها ، أو يتمها ركعتين ويجعلها نافلة ، ويدرك الحاضرة وهو الأفضل .

وعند الشافعية : ترتيب الحاضرتين المجموعتين تقديم واجب ، وترتيب المجموعتين تأخيراً سنة . (٢٠١٣)

### كيف تؤدي الفوائت المجهولة العدد ؟

قال الفقهاء : من كانت عليه فوائت لا يدري عددها ، وهذا حال بعض الناس الذين يفتنون لخطورة ترك الصلاة مؤخراً ، وكانوا يقصرون في أدائها جهلاً أو تكاسلاً . . وقد فاتتهم صلوات سنين أو شهور من أعمارهم . فإن على هؤلاء أن يقضوا حتى يتيقنوا براءة ذمتهم ، ولا يشترط في القضاء بالنسبة هؤلاء تعيين الزمن بل يكفي تعيين الوقت المنوي الذي يقضيه . . بأن يقول مثلاً :

نويت صلاة ظهر مما فاتني ، أو عصر مما فاتني . . وهكذا .

---

( ٢٠١٣ ) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ١ / ٤٩٥

## كتاب الصلاة

وهذا هو الأيسر بالنسبة لهؤلاء . . . . . أما ضرورة تعيين الزمن الذي اشترطه الأحناف ففيه عسر ، إلا إذا كان العهد الذي تركت فيه الصلاة قريباً يمكن تذكره .

وقال الأحناف : إذا سقط الترتيب بالكثرة لايعين ، وصورة ذلك إذا فاتته صلاة شهر ، فقصى ثلاثين فجراً ، ثم ثلاثين ظهرًا ، ثم ثلاثين عصرًا وهكذا صبح الجميع ، ولا يتعين الترتيب . . . . .

وكذلك لو قضى جميع الشهر ماعدا يوماً . ثم صل الوقتية وهو ذاكر لما فاتته جاز . (٢٠١٤)

هل يجوز أداء الفائتة في الأوقات المنهى عنها ؟

قال الحنابلة : يجوز قضاء الفوائت في كل أوقات النهى بلا تفصيل وقال الأحناف : ثلاثة أوقات لايجوز قضاء الفوائت فيها وهي : عند طلوع الشمس ، وعند غروبها ، ووقت زوالها ، وما عدا ذلك يجوز قضاء الفوائت فيه . ولو بعد العصر .

وقال الشافعية : يجوز قضاء الفوائت في أوقات النهى إلا إذا قصد قضاء الفوائت فيها بخصوصها فإنه لايجوز . ولا يجوز قضاء الفوائت في وقت جلوس الخطيب على المنبر وإلقائه الخطبة يوم الجمعة .

وقال المالكية : إن كان متيقناً من فوت الفائتة قضاها ولو في أوقات النهى عن الصلاة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما إذا كان شاكاً في فواتها فلا يقضيها في أوقات النهى ويقضيها في غير هذه الأوقات . (٢٠١٥)

ماذا يقضى من النوافل ؟

يقضى من النوافل على حسب حكمها عند أئمة المذاهب .  
فقد قال الأحناف :

يقضى الوتر لأنه واجب - ولقوله - صلى الله عليه وسلم - « من نام عن وتر ونسيه فليصله إذا ذكره أو إذا استيقظ » وفي رواية : « من نام عن وتر فليصل إذا أصبح » (٢٠١٦)

ويقضى سنة الفجر إذا فاتت معها ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قضاها ، وعند محمد - من الأحناف - يقضيها وإن فاتت وحدها ، لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قضاها دون غيرها من السنن .

ويقضى الأربع قبل الظهر إذا فاتته ، ويقضيها بعد الظهر ، وعند أبى يوسف : يقضيها قبل الركعتين اللتين بعد الظهر ، مراعاة للترتيب ولأنها شرعت قبلها .

وعند محمد : يقضيها بعد الركعتين ، لأنها فاتت عن محلها فلا يفوت الثانية عن محلها .

وهذا بخلاف سنة العصر إذا فاتت فلا تقضى بعد العصر ، لأنها ليست

---

(٢٠١٥) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ٤١٦/ ١

(٢٠١٦) الاختيار لتعليل المختار ج١ ص ٦٥

## كتاب الصلاة

مؤكدة ، ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهي عن الصلاة بعد العصر (٢٠١٧)

ولكن غير الأحناف جَوَّزوا قضاء سنة العصر بعدها . . مستدلين بحديث : « عن أبي سلمة بن عبدالرحمن أنه سأل عائشة عن السجدين اللتين كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصليهما بعد العصر ، فقالت :

كان يصليهما قبل العصر ، ثم إنه شغل عنها أو نسيهما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما ، وكان إذا صلى صلاة داوم عليها » (٢٠١٨) ولهذا الحديث روايات أخرى . ذكرها الشوكاني في نيل الأوطار . . .

### صلاة المريض

لأن الصلاة عماد الدين فإنه لا يعفى من أدائها أحد ، حتى في أشد الأوقات حرجاً وضيقاً وهي أوقات الحرب والخوف .

وقد سبق أن بينا الحالات التي تسقط فيها الصلاة والتي اقتضت حكمة الشرع أن يتجاوز عن صاحبها فيها .

ومن هذه الحالات ما لا يملك الإنسان دفعه كالجنون والاعماء وغياب العقل أما المريض فله أحكام نبينها فيما يأتي :

---

(٢٠١٧) الاختيار ١ / ٦٥

(٢٠١٨) نيل الأوطار ٣ / ٢٨ وقال : رواه مسلم والنسائي

### الحكم العام فى ذلك

يبين الحديث الشريف الآتى الحكم العام بالنسبة لصلاة المريض :

« عن عمران بن حصين قال : كانت بي بواسير فسألت النبى - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة فقال : صل قائماً ، فإن لم تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنبك » وزاد النسائى : « فإن لم تستطع فمستلقياً ، لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » (٢٠١٩)

وفى حديث آخر يزيد النبى - صلى الله عليه وسلم - هذا الأمر وضوحاً : « عن على بن أبى طالب - رضى الله عنه - عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : يصلى المريض قائماً إن استطاع ، فإن لم يستطع صلى قاعداً ، فإن لم يستطع أن يسجد أو ما برأسه وجعل سجوده أخفض من ركوعه ، فإن لم يستطع أن يصلى قاعداً صلى على جنبه الأيمن مستقبل القبلة ، فإن لم يستطع أن يصلى على جنبه الأيمن ، صلى مستلقياً رجلاه مما يلي القبلة » (٢٠٢٠) فهذان الحديثان الشريفان يشيران إلى كيفية صلاة المريض . . التى تظهر أحكامها فيما يأتى :

### العمود

يصلى المريض قاعداً إذا عجز عن القيام . أو كان قيامه يؤدى إلى مضاعفة المرض أو حدوث مرض آخر ، أو تأخر الشفاء عنه . ويدخل فى

---

( ٢٠١٩ ) نيل الأوطار ٣ / ١٩٧ وقال : رواه الجماعة إلا مسلماً .

( ٢٠٢٠ ) نيل الأوطار ٣ / ١٥٨ وقال : رواه الدارقطنى

## كتاب الصلاة

ذلك المريض بسلس البول ، إذا كان قيامه يؤدي الى نزول البول منه وإن صلى جالساً بقي على طهارته .

ويتم صلاته بركوع وسجود .

وإذا أمكنه القيام بشرط استناده إلى جدار أو عصا أو نحو ذلك صلى قائماً مستنداً . وهذا هو رأي الأحناف والحنابلة . . . . أما المالكية فيقولون : من قدر على القيام مستنداً لا يفترض عليه القيام ، وله أن يجلس إذا أمكنه الجلوس دون استناد إلى شيء . أما إذا لم يمكنه الجلوس استقلالاً قام مستنداً (٢٠٢١) .

وقال الشافعية : إذا قدر على القيام مستنداً إلى شخص تعين عليه القيام إذا كان يحتاج إلى ذلك في ابتداء قيام كل ركعة فقط . أما إذا كان يحتاج إليه في قيامه كله صلى جالساً ، وإذا استطاع القيام مستنداً إلى عصا أو حائط وجب عليه القيام ولو احتاج إلى ذلك في قيامه كله .

وقالوا : وإن كان بظهره مرض لا يمنعه القيام ويمنعه الركوع لم يجزه إلا القيام ، وينحن حسبما يستطيع في ركوعه ، فإن لم يستطع ذلك بظهره حتى رقبته (٢٠٢٢) .

### أهمية القيام

ويتفق العلماء على أهمية القيام - فمضى استطاعه المصل التزمه ولا يعدل

(٢٠٢١) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص ٢٥٦

(٢٠٢٢) الأم ج١ ص ٧٠



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عنه إلا لضرورة قصوى أشرنا إليها . حتى قال العلماء إذا قدر على بعض القيام ولو بقدر تبكيرة الإحرام تعين عليه أن يقوم بالقدر المستطاع ، ثم يصلى من جلوس بعد ذلك (٢٠٢٣) .

وقال الشافعى : إذا قدر على الركوع ولم يقدر على القيام كان فى قيامه راکعاً ، وإذا ركع خفض عن قدر قيامه ، ثم يسجد (٢٠٢٤) .

### جواز الاستناد فى الجلوس

والذى يصلى جالساً ، متى استطاع الاستمسك فى جلومه بدون استناد إلى شئ . صلى بدون استناد .

فإن لم يقدر على الجلوس بدون استناد استند ولا يجوز له الاضطجاع .

### الاضطجاع والاستلقاء عند العجز عن الجلوس

إذا عجز المريض عن الجلوس ولو مستنداً صلى مضطجعا - كما أشار إلى ذلك الحديث الشريف .

قال المالكية : من عجز عن الجلوس بحالتيه - مستقلاً أو مستنداً - اضطجع على جنبه الأيمن مصلياً بالإيحاء ، ووجهه إلى القبلة .

فإن لم يستطع الاضطجاع على جنبه الأيمن اضطجع على جنبه الأيسر ووجهه إلى القبلة أيضاً .

---

( ٢٠٢٣ ) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص ٤٩٧

( ٢٠٢٤ ) الأم ١ / ٧٠

## كتاب الصلاة

وإذا لم يستطع الاضطجاع استلقى على ظهره ورجلاه للقبلة .  
وراعى المالكية الترتيب بين هذه المراتب الثلاث .  
وهذا الترتيب مندوب ، بحيث لو اضطجع على الجانب الأيسر مع القدرة  
على الاضطجاع على الجانب الأيمن ، أو صلى مستلقياً مع القدرة على  
الاضطجاع صحت صلاته وخالف المندوب .  
وإذا لم يستطع أن يستلقى على ظهره استلقى على بطنه جاعلاً رأسه إلى  
القبلة وأوماً للصلاة برأسه .  
ولكنه إذا استلقى على بطنه وهو قادر على الاستلقاء على ظهره لا تصح  
صلاته (٢٠٢٥) .

أما الأحناف فيقولون : إن عجز عن القعود أوماً مستلقياً وقدماه نحو  
القبلة ، أو على جنبه - لقوله - صلى الله عليه وسلم - « يصلى المريض قائماً  
فإن لم يستطع فقاعداً ، فإن لم يستطع فعلى قفاه يومئ الإيماء ، فإن لم يستطع  
فالله أحق بقبول العذر منه » (٢٠٢٦)

وقال - عليه الصلاة والسلام - لعمران بن حصين « صل قائماً فإن لم  
تستطع فقاعداً ، فإن لم تستطع فعلى جنبك »  
ولأن التكليف بقدر الوسع ، والأفضل الاستلقاء ليقع إيماءه الى وجهه  
القبلة ، ويجعل الإيماء بالسجود أخفض من الركوع . فإن عجز عن الإيماء

(٢٠٢٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص٢٥٧

(٢٠٢٦) الاختيار ١/ ٧٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

برأسه آخر الصلاة ، ولا يومئ بعينه ولا بقلبه ولا بحاجبيه (٢٠٢٧) .  
وقال الشافعية : إذا عجز المريض عن الجلوس صلى مضطجعا على جنبه متوجهاً إلى القبلة بصدرة ووجهه ، والاضطجاع على الجنب الأيمن سنة ، فإن لم يستطع الاضطجاع على الجنب الأيمن اضطجع على الجنب الأيسر ، ويركع ويسجد وهو مضطجع إن قدر على ذلك ، وإلا أوماً لها .

وفى حالة العجز عن الاضطجاع يصل مستلقياً على ظهره ، ويجعل باطن قدميه إلى جهة القبلة . ويرفع رأسه وجوباً بواسطة وسادة مثلاً ، ليكون وجهه متوجهاً إلى القبلة ، ويومئ للركوع والسجود برأسه ، ويكون الإيحاء بالسجود أخفض من الإيحاء بالركوع . . . . وإن عجز عن الإيحاء برأسه أوماً بأجفانه وإن عجز عن ذلك كله أجرى أركان الصلاة على قلبه (٢٠٢٨) .

وقال الحنابلة : إذا عجز عن الجلوس صلى على جنبه ووجهه إلى القبلة ، ويفضل الجنب الأيمن ، ويصح له أن يصل على ظهره ورجلاه إلى القبلة مع استطاعته الصلاة على جنبه الأيمن مع الكراهة لذلك .

فإن لم يستطع الصلاة على جنبه صلى على ظهره ورجلاه إلى القبلة (٢٠٢٩) .

---

( ٢٠٢٧ ) الاختيار ج١ ص ٧٧ . وعلة الاختاف في عدم الإيحاء بالعينين والحاجبين والقلب أن فرض السجود لا يتأدى بهذه الأشياء

( ٢٠٢٨ ) الأم ج١ ص ٧٠ والفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٤٩٨

( ٢٠٢٩ ) الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٤٩٨

## كتاب الصلاة

### كيفية صلاة المريض جالساً

يجوز للمصلي جالساً أن يجلس متربّعاً . . . وآراء الأئمة في ذلك هي :  
المالكية : يندب للمريض التربع إلا في حالة السجود والجلوس بين  
السجدين والجلوس للتشهد . فإنه يجلس كجلوسه المعروف في هيئة  
الصلاة .

وقال الأحناف : يجلس وقت القراءة والركوع كيف شاء ، وإن كان  
الأفضل أن يكون كجلوس التشهد .

وفي حالة السجود والتشهد يجلس في الهيئة المتقدم بيانها في سنن الصلاة  
ومندوباتها - إلا إذا كان فيه حرج أو مشقة للمريض فله أن يختار الأرفق  
به .

وقال الحنابلة : يُسَنُّ للمريض الجالس أن يجلس متربّعاً في جميع الصلاة  
إلا في حالة الركوع والسجود ، فإنه يسن له أن يثنى رجله وله أن يجلس كما  
شاء .

وقال الشافعية : يسن للمصلي جالساً الافتراش إلا في حالتين هما :  
( ١ ) السجود فإنه يجب أن يضع بطون أطابع القدمين على الأرض .  
( ٢ ) والجلوس للتشهد الأخير فيسن فيه التورك (٢٠٣٠) .

### المعجز في أثناء الصلاة

إذا صلى بعض صلاته قائماً ثم عجز فهو كالعجز قبل الشروع ، يتم

( ٢٠٣٠ ) راجع في ذلك الأم ١ / ٧٠ - حاشية الدمشقي على الشرح الكبير ١ / ٢٥٩ - الاختيار  
لتعليل المختار ١ / ٧٧ - الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٤٩٨

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

صلاته قاعداً على الهيئة التى شرحناها ..  
أما إذا شرع وهو يومئذ ثم قلد على الركوع والسجود استقبل صلاته من  
جديد لأنه لا يجوز بناء القوى على الضعيف (٢٠٣١).

هل يجوز أن يرفع إلى وجهه شيء يسجد عليه ؟  
يكراه لمن فرضه الإيلاء أن يرفع شيئاً يسجد عليه ، فلو فعل وسجد عليه  
يعتبر مومناً فى هذه الحالة فلا يصح أن يقتدى به من هو أقوى حالاً منه .

وقال الشافعية : لا يرفع إلى جبهته شيئاً يسجد عليه ، لأنه لا يقال له  
ساجد حتى يسجد بما يلصق بالأرض ، فإن وضع وسادة على الأرض وسجد  
عليها أجزأه ذلك إن شاء الله ، وحجته فى ذلك ما أخبر به : عن الحسن  
عن أمه قالت : رأيت أم سلمة زوج النبى - صلى الله عليه وسلم - تسجد  
على وسادة من آدم من رمد ألم بها (٢٠٣٢) .

أما الصحيح غير المريض فيكره له أن يسجد على وسادة لاصقة  
بالأرض .

هل تجوز إمامة القاعد للقائم ؟

يرى الشافعى جواز ذلك قائلًا :

أخبرنا يحيى بن حسان عن حماد بن سلمة عن هشام بن عروة عن أبيه  
عن عائشة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمر أبا بكر أن يصلى

(٢٠٣١) الاختيار ١ / ٧٧

(٢٠٣٢) الأم ١ / ٧٠

## كتاب الصلاة

بالناس ، فوجد النبي - صلى الله عليه وسلم - خفة ، فجاء ، فقعده إلى جنب أبي بكر ، فأتم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أبا بكر وهو قاعد ، وأتم أبو بكر الناس وهو قائم .

قال الشافعي : يصلي الإمام قاعداً ومن خلفه قياماً إذا أطاقوا القيام ، ولا يجزئ من أطاق القيام أن يصلي قاعداً .

وكذلك إذا أطاق الإمام القيام صلى قائماً ، ومن لم يطق القيام ممن خلفه صلى قاعداً (٢٠٣٣) .

ولم يجز الأحناف صلاة القائم خلف القاعد وحجتهم في ذلك أن صلاة المقتدى تنبئ على صلاة الإمام صحة وفساداً لقوله - صلى الله عليه وسلم - « الإمام ضامن » أي ضامن بصلاته صلاة المؤتم وبناء الناقص على الكامل يجوز ، والكامل على الناقص لا يجوز ، لأن الضعيف لا يصلح أساساً للفقير (٢٠٣٤)

أما صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - بأبي بكر فهي من خصوصيات النبي - صلى الله عليه وسلم -

والمالكية يرون أن صلاة القاعد بالقائم لا تجوز ، ولكن صلاة القاعد بالقاعد مثله تجوز لاستوائهما في العجز ، وليست حالة الإمام بأدنى من حالة المأموم .

---

(٢٠٣٣) الأم ١ / ٦٩

(٢٠٣٤) الاختيار ١ / ٥٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والمشهور عندهم أن المومئ لا يصلح اقتداؤه بالمومئ (٢٠٣٥) .

### أحكام الجنائز

#### مفهوم كلمة الجنائزة

الجنائزة - بكسر الجيم - من جنز الشيء جنزا : ستره ، وجنز الميت وضعه على الجنائزة ، والجنائزة هى النعش الذى يوضع فيه الميت . ويطلق على النعش مع المشيعين جنازة أيضا . (٢٠٣٦)

ولللجنازة أحكام تتعلق بها منذ احتضار المريض حتى مواراته التراب - بعد وفاته .

ولهذا الأمر أهميته التى تستدعى التعريف به . فالناس - على الرغم من مشاهدتهم أمر الموت يوميا واعتقادهم بأنه حتم فى رقاب العباد - إلا أنهم فى غفلة تامة عنه . وفى انشغال عن الاستعداد له ومعرفة أحكامه . ونوضح هذه الأحكام فيما يأتى :

#### ماذا يطلب للمريض والمحتضر ؟

يجب على الإنسان بصفة عامة أن يكون مستعدا للموت ، ومتوقعا له ، لأن الموت يأتى فجأة ، ولا يحتاج إلى أسباب ، ولكن المرض أحد أسباب الموت المتوقعة .

---

(٢٠٣٥) حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ١ / ٣٢٧

(٢٠٣٦) المعجم الوجيز

فإذا مرض الإنسان لجأ إلى الله أن يشفيه ويلج في طلب الشفاء متخذاً  
الأسباب لذلك

فإذا استحكم المرض بصاحبه وجب عليه أن يُحسِّن خلقه . ولا يتكلم  
إلا بخير ، ولا يصدر منه إلا كل خير ، وأن يكثر من الاستغفار والإنابة إلى  
الله وأن يتخلص من المظالم التي وقعت منه ، ويستغفر أصحابها .  
وعليه أن يوصى . أهله وأسرته ، بما هو خير ، وأن ينههم عن أفعال  
الجاهلية من لعن الخدود وشق الجيوب ، والإصراف في المأتم .

وعليه أن يحسن الظن بالله مقلبا جانب الرجاء على جانب الخوف ،  
لأن الله تعالى يقول في حديث قديم : « أنا عند ظن عبدي بي » ولما روى  
مسلم عن جابر قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :  
« لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله تعالى » (٢٠٣٧) وعليه أن يكثر  
من ذكر الله وقراءة القرآن والدعاء والصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم -

وينبغي لإخوانه وعجبيه أن يعودوه في مرضه . مهنيين عليه مايلقاه من  
شدة المرض ، ويحاولون أن يدخلوا عليه السرور والأمل ويشروه بالشفاء  
العاجل ، داعين له بالعافية والصحة ، ويكره لهم أن يشوه من الشفاء ،  
أو ينقلوا عليه بما لا يليق من فعل أو قول .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ما الذى يجب إذا أشرف المريض على الموت ؟  
للموت علامات يعرفها بعض الناس ، فإذا ما ظهرت فيسن لمن حول  
المحتضر أن يفعلوا ماأتى :

١ - أن يوجهوا المريض إلى القبلة وأن يضطجعوه على شقه الأيمن . فقد  
روى أبو قتادة أن النبى - صلى الله عليه وسلم - لما قدم المدينة سأل عن  
البراء بن معرور ، فقالوا : توفى وأوصى بثلاث ماله ، وأن يوجه للقبلة لما  
احتضر .

فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « أصاب الفطرة . . . قد رددت  
ثالث ماله على ولده » ثم ذهب فصلى عليه ، وقال : « اللهم اغفر له وارحمه  
وأدخله الجنة » (٢٠٣٨)

٢ - أن يلقن الشهادتين ، فقد روى مسلم عن أبى سعيد الخدرى قال :  
سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « لقنوا موتاكم لا إله إلا  
الله - فإنه مامن عبد يختم له بها عند موته إلا كانت زاده إلى الجنة » وأخرج  
الطبرانى بسند رجاله ثقات عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال النبى -  
صلى الله عليه وسلم - : « لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله إلا الله فمن قالها  
عند موته وجبت له الجنة »

قالوا : يا رسول الله ، فمن قالها فى صحته ؟

---

(٢٠٣٨) رواه البيهقى والحاكم وقال : صحيح

## كتاب الصلاة

قال : « تلك أوجب وأوجب » ثم قال : « والذي نفسى بيده لوجىء بالسموات والأرض ومن فيهن وما بينهن وما تحتهن فوضعن في كفة الميزان ووضعت شهادة أن لا إله إلا الله في الكفة الأخرى لرجحت بهن » ويستحب أن يلقنه رجل صالح ، أو يحب له . . . فقد جرت العادة أن الإنسان يستجيب لمن يأنس إليه .

٣ - ويستحب أن يحضره الصالحون ومن ترجى بركتهم . كما يستحب حضور أهله وإخوانه وأصدقائه ومن هم أعلم بحاله وعليهم ألا يلغوا ولا يتكلموا إلا بخير ، وأن يدعوا له . .

فقد روى مسلم عن أم سلمة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا حضرتم المريض أو الميت فقولوا خيرا ، فإن الملائكة تؤمن على ماتقولون » قالت : فلما مات أبو سلمة أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقلت : يا رسول الله إن أبا سلمة قد مات .

قال : « قولى ، اللهم اغفر لى وله وأعقبى منه عقبى حسنة » قالت : ففعلت ذلك ، فأعقبى الله من هو خير لى منه : رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

٤ - ويستحب قراءة سورة يس عند المحتضر ، فإن ذلك يخفف عنه سكرات الموت . فإن هذه السورة تشتمل على أصول العقيدة ، فهى بمنزلة تلقيته كلمة التوحيد .

روى أحمد ، وابن حبان ، والحاكم عن معقل بن يسار - رضى الله عنه - .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « يس قلب القرآن لا يقرؤها رجل يريد الله - تعالى - والدار الآخرة إلا غفر له ، واقرءوها على موتاكم » وأخرج ابن أبى الدنيا ، والديلمى ، فى مسند الفردوس - عن أبى الدرداء وأبى ذر أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « ما من ميت تقرأ عنده يس ، إلا هون الله عليه »  
 الله يلقن الصالح حجته

وقال العلماء : إن الرجل الصالح عند احتضاره يلقنه الله عز وجل حجته مصداقا لقوله - تعالى -

﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٢٠٣٩﴾ نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُى أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدْعُونَ ﴿٢٠٤٠﴾ نَزَّلْنَا مِنْ عَفْوَ رَحِيمٍ ﴿٢٠٣٩﴾﴾  
 وقال تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ﴿٢٠٣٩﴾ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴿٢٠٤٠﴾ فَادْخُلِي فِي عِلَادِي ﴿٢٠٤٠﴾ وَادْخُلِي جَنَّتِي ﴿٢٠٤٠﴾﴾

(٢٠٣٩) سورة فصلت ٣٠ : ٣٢  
 (٢٠٤٠) سورة الفجر ٢٧ : ٣٠

## كتاب الصلاة

فقد قال ابن زيد : النفس المطمئنة هي التي بشرت بالجنة عند الموت وعند البعث .

**الموت خير للمؤمن :**

روى عبد الله بن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
« تحفة المؤمن الموت » (٢٠٤١)

وعن الحسين بن علي - رضي الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « الموت ريحانة المؤمن » (٢٠٤٢)

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « الموت غنيمة المؤمن » (٢٠٤٣)

فهذه الأحاديث تطمئن المؤمن ، وتخبره أن مايلقاه بعد الموت خير له مما في الدنيا بأسرها . فلا ينبغي للمؤمن أن يجزع من الموت وعليه أن يلقاه بصدر رحب ونفس مطمئنة ..

**مايسن فعله للميت بعد خروج روحه**

يسن لمن حضر الميت أن يفعل ما يؤدي إلى تحسين هيئته ، وذلك :  
١ - بإغماض عينيه ، وإطباق أحد الجفنين على الآخر .

---

(٢٠٤١) الفقه الواضح لمحمد بكر إسماعيل ج٤ ص٤٩

(٢٠٤٢) أخرجه الطبراني الكبير ورجاله ثقات ٢ / ٣٢٠

(٢٠٤٣) جمع الجوامع من حديث طويل ١ / ٤٤٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

روى ابن ماجة عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « إذا حضرتم موتاكم فأغمضوا البصر فإن البصر يتبع الروح ، وقولوا : خيراً ، فإن الملائكة تؤمن على ما قال أهل الميت » (٢٠٤٤)

وكانت أم سلمة - رضى الله عنها - تقول : « إذا حضرتم عند المحتضر فقولوا : السلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين »

ويستحب لمن يغمض عيني الميت ، أن يقول : باسم الله ، وعلى ملا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اللهم يسر عليه أمره ، وسهل عليه ما بعده وأسعده بلفائك . واجعل ماخرج إليه خيراً مما خرج عنه (٢٠٤٥)

٢ - كما يسن أن يشد لحى الميت بعصابة تربط فى رأسه ، لئلا ينفتح فمه فيسوء منظره . وربما يدخل فيه شئ يؤذيه .

واللحى : منبت اللحية من الإنسان وغيره . وهما لحيان

٣ - ويسن كذلك تليين مفاصل الميت ، وذلك بشد ذراعيه وإرخائها وشد رجليه وإرخائها مرة أو مرتين . وكذلك شد فخذيه إلى بطنه وإرخائها حتى لا تتصلب مفاصله فيصعب تكفينه .

٤ ويستحب خلع ملابسه التى مات فيها ، فإن الملابس تمد الجسم بالحرارة فيسرع إليه الفساد .

---

(٢٠٤٤) أخرجه أحمد والطبرانى وابن ماجة

(٢٠٤٥) الفقه الواضح ٥١/٤

## كتاب الصلاة

٥ - ويستحب أن يوضع على سرير ونحوه تكريماً له ، ولكيلا تصيبه نداوة الأرض فتغيره .

٦ - ويستحب وضع شيء ثقيل على بطنه ، إن كان سيؤخر دفنه لحضور قريب أو وصى - حتى يؤمن انفجار بطنه .

فقد روى أن مولى لأنس - رضى الله عنه - مات فقال أنس : ضعوا على بطنه حديدة .

٧ - ومن السنة تغطية الميت وستره بثوب أو نحوه  
قالت عائشة - رضى الله عنها - حين توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سجدى بثوب حبرة (٢٠٤٦)

وحكمة تغطية الميت واضحة ، ففي ذلك صيانة للميت وستر عورته .  
ويلف طرف الثوب المسجدى به حول الرأس ، ويلف الطرف الآخر حول الرجلين حتى لا ينكشف منه شيء ، ويفعل ذلك أقرب الناس وأحبهم إليه وأمنهم على سره .

٨ - وينبغي لمن يكون حول الميت ألا يتكلم إلا بخير - من ذكر واستغفار ودعاء للميت بالرحمة والمغفرة ، ولأهله بحسن العاقبة .

ولابأس بتقبيل الميت بين عينيه فقد فعل ذلك بعض الصحابة . ومما ورد في ذلك : عن عائشة أن أبا بكر دخل فبصر برسول الله - صلى الله عليه

(٢٠٤٦) أخرجه أحمد ومسلم - وسجدى : غطى - وحبرة - بكسر الحاء وفتح الباء - ثوب فيه  
أعلام

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وسلم - وهو مسجى ، فكشف عن وجهه وأكب عليه فقبله « (٢٠٤٧)

٩ - ويجب على ورثة الميت أن يسارعوا بقضاء دينه إن كان عليه دين وعلى أهل العلم الحاضرين أن يبصروا الورثة بذلك . فقد ورد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » (٢٠٤٨)

وأخرج أحمد بسند جيد عن أبي نضرة عن سعد بن الأطول أن أخاه مات وترك ثلاثمائة درهم ، وترك عيالاً فأردت أن أنفقها على عياله ، فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - « إن أخاك محبوبس بدينه فاقض عنه فقال : يا رسول الله ، فقد أدبت كل الدين إلا دينارين ادعتهما امرأة ليس لها بينة ، قال : « فأعطاها فإنها محقة »

هذا إذا كان له مال يوفى منه الدين الذى عليه .  
أما من مات وليس له مال ، فإن كان عازماً على الوفاء فإن الله - عز وجل - يوفى عنه .

أخرج الطبرانى فى الكبير ، عن أبى أمامة أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « من تداين بدين وفى نفسه وفاؤه ، ثم مات تجاوز الله عنه وأرضى غريمه بما شاء ، ومن تداين بدين وليس فى نفسه وفاؤه ، ثم مات اقتص الله - عز وجل - لغريمه منه يوم القيامة »

---

(٢٠٤٧) نيل الأوطار ج٤ ص٢٤٤ وقال : رواه أحمد والبخارى والنسائى

(٢٠٤٨) أخرجه أحمد وابن ماجه عن أبى هريرة .

## كتاب الصلاة

١٠ - ويستحب لأولياء الميت المبادرة بإخراج وصيته وتغسيله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه ، فإن من السنة التعجيل بدفن الميت متى تحقق من وفاته .

وفيا يروى في ذلك : عن الحصين بن وَحَّاح أن طلحة بن البراء مرض فأتاه النبي - صلى الله عليه وسلم - يعوده ، فقال : « إني لا أرى طلحة إلا قد حدث فيه الموت فأذنوني به وعجلوا ، فإنه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحتبس بين ظهري أهله » (٢٠٤٩)

وعن علي - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ثلاثة ياعلى لا تؤخرهم : الصلاة إذا أذنت - أى حضر وقتها - والجنائزة إذا حضرت ، والأيم إذا وجدت كفناً » (٢٠٥٠)

وحين حضرت أبا بكر الوفاة قال : أى يوم هذا ؟ قالوا : يوم الاثنين قال : فإن مات من ليلتي فلا تنتظروا إلى الغد ، فإن أحب الأيام والليالي إلى أقربها من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (٢٠٥١)

متى يجوز التأخير في التجهيز ؟

والإسراع في التجهيز مستحب لمن لم يمّت فجأة . أما من مات فجأة كان أصيب بنوبة قلبية ، أو سقط من مكان مرتفع فالأحرى الانتظار حتى يتأكد من موته .

---

(٢٠٤٩) نيل الأوطار ٢٢/ ٤ وقال : رواه أحمد

(٢٠٥٠) أخرجه أحمد وابن ماجه وابن حبان - والأيم التي مات زوجها

(٢٠٥١) الفقه الواضح ص ٤٥٥ وقال : أخرجه أحمد



## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

---

كما يجوز التأخير انتظاراً لحضور أحد الأقارب . . . . هذا ما لم يخش  
تغير الميت ، فإن خيف ذلك وجب التعجيل بتجهيزه .

### حكم الغسل

قال الفقهاء : يجب غسل الميت وجوب كفاية على من حضره من  
المسلمين ومعنى وجوب الكفاية أنه إذا فعله البعض سقط عن الباقيين ، وإذا  
لم يُغسل أثم الجميع .

عن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - « من غُسل ميتاً فأدى فيه الأمانة ولم يُقشِر عليه ما يكون منه عند  
ذلك - خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » وقال ليقم بذلك أقربكم إن كان  
يعلم ، فإن لم يكن يعلم فمن ترون عنده خطأ من ورع وأمانة » (٢٠٥٢)

وقد نقل عن النووي في المجموع - أن حكم غسل الميت فرض كفاية .  
قال العلماء : والأصل في مشروعية الغسل تغسيل الملائكة - عليهم  
السلام - لآدم - عليه السلام - وقولهم لولده : هذه سنة موتاكم (٢٠٥٣)  
ولا يُغسل الشهيد الذي استشهد في ميدان الحرب . . . .

ومشروعية ذلك مارواه جابر - رضي الله عنه - قال : كان رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - يجمع بين الرجلين من قتل أحد في الثوب

---

(٢٠٥٢) نيل الأوطار ج٤ ص٢٥ وقال : رواه أحمد

(٢٠٥٣) الاختيار لتعليل المختار ٩١/١

## كتاب الصلاة

الواحد ، ثم يقول : أيهم أكثر أخذاً للقرآن ، فإن أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد ، وأمر بدفنتهم في دماثهم ، ولم يغسلوا ولم يصل عليهم - رواه البخاري والنسائي وابن ماجة والترمذي ، وصححه . . . ولأحمد - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال في قتل أحد : « لا تغسلوهم فإن كل جرح أو كل دم يفوح مسكاً يوم القيامة - ولم يصل عليهم » (٢٠٥٤)

أما الشهداء في غير معركة كالغتيال والحريق والغريق والمتردى من فوق حائط أو جبل فإنه يُغسل حتى ولو بقي من جسمه عضو واحد عند أكثر الفقهاء . .

وقد طعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فغُسل ، مع أنه كان شهيداً لأن قاتله المجوسى طعنه وهو قائم للصلاة وليس في ميدان الحرب .  
كيف يغسل الميت ؟

يجرد الميت من ملابسه ، ويوضع فوق سرير - ويجمره وترأ . .  
أما الحكمة من السرير لينصب الماء على جميع بدنه ، وأما التجمير فحكيمته دفع الرائحة الكريهة ، وأما التجمير ثلاثاً فلقوله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا أجمرت الميت فأجمروه وترأ » (٢٠٥٥)

وتستر عورته ، ثم يغسل أولاً بماء مطلق يعم جميع جسده ، بعد عصر بطنه لإخراج ما فيه من فضلات ، وإزالة ما علق بجسمه من نجاسات .

---

(٢٠٥٤) نيل الأوطار ج٤ ص٢٨

(٢٠٥٥) الاختيار لتعليل المختار ١/ ٩١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويغسل الغاسل عورة الميت من تحت السرة بعد أن يلف على يده خرقة  
لثلا يلمس العورة .

وينوى الغاسل عند غسله - غسل الميت .  
ويؤوضه أولاً وضوءه للصلاة ، لأن ذلك سنة الغسل ، قال - صلى الله  
عليه وسلم - للنسوة اللاتي غسلن ابنته « ابدأن بميامنها » (٢٠٥٦)

ويستحب أن يغسله إنسان أمين كاتم للسر حتى لا يفضح أمره إن رأى  
فيه ما يعاب ، قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « ليغسل موتاكم  
المؤمنون » (٢٠٥٧)

ويغسل الميت ثلاثاً بالماء والصابون ، أو بالماء المطيب ...  
عن أم عطية قالت : دخل علينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
حين توفيت ابنته فقال : « اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك أن رأيتهن  
بماء وسدر ، واجعلن في الأخير كافوراً - أو شيئاً من كافور - فإذا فرغتن  
فأذنى »

قالت : فلما فرغنا آذناه ، فأعطانا حِقْوَةً فقال : « أشعرنها إياه » - يعنى  
إزاره . (٢٠٥٨)

---

(٢٠٥٦) الاختيار ١ / ٩١ - والمباين : جميع يمين ، وهو أعضاء الوضوء ، فيخرج عنه سنة  
الوضوء

(٢٠٥٧) الفقه الواضح ١ / ١٠٥ وقال : رواه ابن ملج

(٢٠٥٨) نيل الأوطار ٤ / ٣٠ - وقال : رواه الجماعة

## كتاب الصلاة

ماذا إذا فقد الماء ؟

وينوب التيمم مناب الماء إذا فقد الماء  
ويحل التيمم أيضاً محل الغسل إذا كان الميت يتمزق جسده بصب الماء  
عليه بأن كان محروقاً مثلاً .

وكذلك إذا كان الميت رجلاً وسط نسوة ليس معهن رجل آخر يغسله ،  
أو زوجة له تقوم بهذه المهمة .

وكذلك إذا كانت الميتة امرأة ليس هناك امرأة تغسلها .

روى أبوداود في مراسيله عن مكحول ، أن النبي - صلى الله عليه  
وسلم - قال : « إذا ماتت المرأة مع الرجال ليس معهم امرأة غيرها ، أو  
الرجل مع النساء ليس معهن رجال غيره فإنهما ييممان - أى يحل التيمم محل  
الغسل - ويدفنان . وهما بمنزلة من لم يجد الماء » (٢٠٥٩)

وييمم المرأة ذورحم محرم منها ، فإن لم يوجد لف أصلح الحاضرين خرقه  
على يله ويممها

وهذا الذى ذكرناه هو مذهب الأحناف والحنابلة

أما الإمامان مالك والشافعى فقد قالوا : يجوز أن يغسل المرأة ذورحم  
محرم منها ، لأنها كالرجل بالنسبة إليه فى العورة والخلوة .  
ويستحب فى هذه الحالة ألا يعريها ، بل يصب الماء على جسدها ،  
وعليها ثوب يسمح بوصول الماء إلى الجسم .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما إذا لم يوجد ذورحم محرم فليس للأجنبى أن يغسلها قولاً واحداً . . .  
بل تيمم ، فيمسخ بوجهها وكفيها . (٢٠٦٠)

ويجوز للمرأة أن تغسل الصبى الذى لا يشتهى عادة ، أما الصبى دون البلوغ بقليل الذى يمكن أن يشتهى فلا يجوز لها أن تغسله على الراجح .

هل يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ؟

قال الفقهاء : يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ، فقد روت عائشة - رضى الله عنها - قالت : لو استقبلت من الأمر ما استدبرت ما غسل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلا نساؤه . (٢٠٦١)

وقد ذكر أن الصديق - رضى الله عنه - أوصى أسماء زوجته أن تغسله ففعلته . . . . وقد خالف فى ذلك الإمام أحمد لبطلان النكاح بالموت (٢٠٦٢)

وهل يجوز للرجل أن يغسل زوجته ؟

قال الأحناف : لايجوز للحجة التى ذكرها الإمام أحمد  
وقال جمهور الفقهاء يجوز ، واستدلوا بحديث عائشة - رضى الله عنها -  
قالت :

رجع إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من جنازة بالقيع وأنا أجد صداعاً فى رأسى وأقول وارأساه . فقال : بل أنا وارأساه ، ماضرك لو ميت

---

(٢٠٦٠) المرجع السابق ١٠٧

(٢٠٦١) نيل الأوطار ٤ / ٣٧ وقال : رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه

(٢٠٦٢) المرجع السابق

## كتاب الصلاة

قبل فغسلتكَ وكففتكَ ، ثم صليت عليك ودفتكَ» (٢٠٦٣)  
وقد ثبت أن علياً - كرم الله وجهه - غسَّل زوجته فاطمة - رضى الله عنها -

### غسيل الملائكة

روى محمد بن إسحاق في المغازى بإسناده عن عاصم بن عمر بن قتادة عن محمود بن لبيد أن النبی - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن صاحبكم لتغسله الملائكة - يعنى حظلة - فسألوا أهله : ما شأنه ؟ فسئلت صاحبتة ، فقالت : خرج وهو جُنُب حين سمع الهائعة فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : لذلك غسلته الملائكة » (٢٠٦٤)

والهائعة : المعركة بصوتها الشديد . وهذه خصيصة لهذا الرجل الصحابي المخلص الذى كان شغله الشاغل اللحاق بالمعركة ، ونسى في سبيل ذلك الاغتسال ، فقامت الملائكة بهذه المهمة ، لأن شهداء المعركة لا يغسلون ، وقد أراد الله - تعالى - ألا يكون بين هؤلاء المستشهدين إلا طاهراً . وفى هذا دليل على رفعة المؤمن عند ربه وقرب منزلته منه .

### شروط غسل الميت

والميت الذى يجب غسله اشترط الفقهاء فيه شروطاً أربعة :  
١ - أن يكون مسلماً ، فلا يفترض غسل الكافر ، بل يحرم غسله عند

---

(٢٠٦٣) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وابن ماجه

(٢٠٦٤) نيل الأوطار ٤ / ٢٩

الأحناف والحنابلة والمالكية .

ولكن الشافعية قالوا : ليس بحرام ، لأن الغسل للنظافة لا للتعبد .  
٢ - ألا يكون الميت سقطاً ، وقد اختلف الأئمة في ذلك :

قال الشافعية : السقط النازل قبل تمام مدة الحمل وهى ستة أشهر ولحظتان ، أما أن تعلم حياته فيكون كالكبير في افتراض غسله وإما ألا تعلم حياته

وفي هذه الحالة الأخيرة إما أن يكون قد ظهر خلقه فيجب غسله دون الصلاة .

وإما ألا يظهر خلقه فلا يفترض غسله .

والسقط النازل بعد المدة المذكورة يجب غسله ولو نزل ميتا . وينبغى تسمية السقط أيا كان لأنه ينادى باسمه يوم القيامة .

وقال الأحناف : السقط إذا نزل حيا بأن يسمع له صوت ، أو رؤيت له حركة ، وجب غسله ، سواء كان قبل تمام مدة الحمل أم بعده .

وأما إذا نزل ميتا فإن كان تام الخلق فإنه يغسل كذلك . . . وإن لم يكن تام الخلق ، بل ظهر بعض خلقه فإنه لا يغسل الغسل المعروف ، بل يصب عليه الماء ، ويلف في خرقة ، وعلى كل حال فينبغى تسميته لأنه يحشر يوم القيامة .

وقال الحنابلة : السقط إذا تم في بطن أمه أربعة أشهر كاملة ونزل وجب غسله ، أما إذا نزل قبل ذلك فلا يجب غسله .

## كتاب الصلاة

وقال المالكية : إذا كان السقط محقق الحياة بعد نزوله بعلامة تدل على ذلك كالصراخ وجب تغسيله ، وإلا كُره . (٢٠٦٥)

٣ - أن يوجد من جسد الميت جزء ولو قليل يمكن أن يغسل . وقد اتفق الشافعية والحنابلة على ذلك .

أما الأحناف فقالوا : لا يفرض الغسل إلا إذا وجد من الميت أكثر بدنه ، أو وجد نصفه مع الرأس .

وقال المالكية : لا بد من وجود ثلثي البدن من الميت ولو مع الرأس ، فإذا لم يوجد ذلك كان غسله مكروها . (٢٠٦٦)

٤ - ألا يكون الميت شهيداً قُتل في إعلاء كلمة الله .

من المندوبات في الغسل :

يندب في غسل الميت ما يأتي :

● تكرار الغسل إلى ثلاث ، بحيث تعم كل غسلة جميع البدن ، مع ملاحظة أن الغسلة الأولى هي الفرض ، والآخران مندوبتان ، واعتبرهم الأحناف سنة .

وإذا لم ينظف البدن بالثلاث ندب إصافه غسلة أخرى أو أكثر حتى يتم التنظيف ويستحب أن تنتهي هذه الزيادة بالوتر .

---

(٢٠٦٥) راجع في ذلك الفقه على المذاهب الأربعة جـ ١ ص ٥٠٣

(٢٠٦٦) المرجع السابق



❶ وينبغي أن يجعل فى الغسلة الأخيرة كافور ونحوه من الطيب ، إلا أن الكافور أفضل . وغير الغسلة الأخيرة يندب أن يكون بماء فيه ورق النبق ونحوه مما ينظف كالصابون .

هذا إذا لم يكن الميت متلبساً بالإحرام ، فإذا كان مُحَرِّماً فلا يوضع طيب فى الماء . وندب الأحناف والمالكية ذلك .

❷ ويندب تسخين الماء إذا كان الجو بارداً أو كان الجسم يستدعى ذلك لمابه من وسخ . وقال الأحناف : الماء الساخن أفضل على أى حال .

❸ ويندب كذلك تطيب الرأس والحية بعد إتمام الغسل ، بشرط ألا يكون الطيب زعفران . ويوضع الطيب على مواضع السجود : الجبهة والأنف واليدين والركبتين والقدمين . ويوضع كذلك على العينين والأذنين وتحت الإبطين ، ويستحب أن يكون الطيب كافورا ، وهذا إذا لم يكن متلبساً بالإحرام - فى الحج والعمرة - فإن كان كذلك لا يُطَيَّب .

وقال المالكية : الطيب يكون على رأس الميت ولحيته وليس بمندوب . . . . ويندب إطلاق البخور عند الميت . . وقال المالكية لا يندب ذلك

.. أما الأحناف : فندبوا إطلاق البخور عند خروج روح الميت ، وقبل وضعه على المكان المرتفع لغسله .

وعند غسله ، وعند تكفينه ، فى كل حالة تدار المجرمة حوله ثلاثا أو خمسا .

## كتاب الصلاة

وقال الحنابلة يندب التبخير في مكان الغسل إلى أن يفرغ من الغسل . . . وقال الشافعية - يندب التبخير من وقت خروج الروح إلى أن يصلى عليه .

● ويندب أن يُوضأ الميت قبل غسله كما يتوضأ الحي إلا المضمضة والاستنشاق . ويستحب للغاسل أن يلقي خرقة على سبابته وإبهامه ويبلها بالماء ثم يسمح بها أسنان الميت ولثته وأنفه ويقوم ذلك مقام المضمضة والاستنشاق .

● ويندب أن يكون الغاسل آمينا ، لا يفشى ما يراه من عيوب في جسم الميت ، وإن رأى شيئا أعجبه من تهلل وجه الميت وطيب رائحته مما يشير إلى حسن خاتمته أذاع ذلك . وكنتم ما عدا ذلك .

ما حكم تغسيل وتكفين الكافر ؟

قال الفقهاء : لا يصح تغسيل وتكفين الكافر ولو كان قريبا . . . لقوله تعالى :

﴿ وَلَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا وَلَا تُقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَآ تَأْوَاهُمْ فَنَسْفُوتُ ۝٨٤﴾ (٢٠٦٧)

ويرى بعض الشافعية أن الكافر إذا كان ذميا - يعنى غير محارب - وجب على المسلمين تكفينه ودفنه رعاية لحقه عليهم - قياسا على وجوب إطعامه وكسوته

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وهو حي ، وذلك من بيت المال . أما غسله فلا يجب .  
إلا أن بعضهم - وهو الأصح - جَوَزَ تغسيل وتكفين القريب الكافر والحجة في ذلك ما روى عن علي - كرم الله وجهه قال : « لما أخبرت النبي - ﷺ - بموت أبي طالب - وهو أبوه وعم النبي - ﷺ - بكى ثم قال لي : اذهب فاغسله ثم كفنه وواره ، ففعلت ، ثم أتيت فقال لي : اذهب فاغتسل . وجعل النبي - ﷺ - يستغفر له أياما ولا يخرج من بيته حتى نزل عليه جبريل - عليه السلام - بهذه الآية :

« ما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » (٢٠٦٨) .

وعن علي أيضا قال : قلت للنبي - ﷺ - إن عمك الشيخ قد مات - قال : اذهب فوارأباك ، ثم لا تحدث شيئا حتى تأتي ، فذهبت فواريته وجنت ، فأمرني فاغتسلت ، ودعا لي بدعوات ما يسرق ما على الأرض بهن في شيء » (٢٠٦٩) .

وهذا الحديث ليس فيه تصريح بالغسل والتكفين . فيحتمل أن يكون الدفن هو الواجب ، والغسل والتكفين مستحب بدليل الحديث الذي قبله .

هل يجوز للزوجة الكافرة أن تغسل زوجها المسلم ؟ أو العكس ؟

---

(٢٠٦٨) الفقه الواضح ، وقال : أخرجه ابن سعد في الطبقات

(٢٠٦٩) المرجع السابق وقال : أخرجه أحمد وأبو داود

لا يجوز للمسلم أن يتزوج كافرة ، ويباح له أن يتزوج الكتابية ....  
فالكافرة حرام عليه ، قال تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا جَاءَ كُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مَهْجِرَاتٍ فَاْمَحْجُوهُنَّ اللَّهُ اَعْلَمُ  
بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَأَهْنَّ لَهُنَّ مِنْ لَدُنْهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ  
لَهُنَّ وَأَنفُسُهُنَّ مَأْنَفَقُوءٌ وَلَا جُنَاحَ عَلَيكُمُ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا ءَاتَيْنَهُنَّ أَجُورَهُنَّ  
وَلَا تُمْسِكُوا بِعَصَمِ الْكُفَّارِ وَتَلَّوْا مَآ أَنفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمُ أَنْفَقُوا ذَلِكُمْ حُكْمُ اللَّهِ  
يَحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٢٠٧﴾ ﴾

فإن مات المسلم وله زوجة كتابية جاز لها أن تغسله ، وإذا ماتت جاز له  
أن يغسلها . وهذا ما يراه المالكية .

أما الشافعية فيرون : أنه يجوز له أن يغسلها إذا ماتت ، ويكره أن  
تغسله هي إذا ماتت ، ولو غسلته صح ولا يعاد الغسل .

وقال الأحناف والحنابلة : لا يجوز للكتابية أن تغسل زوجها المسلم إذا  
مات ، لأن الغسل يحتاج إلى نية ، ونية الكافر لا تصح .

قالوا : ولا يجوز له أيضاً أن يغسلها إذا ماتت ، لأن المسلم لا يصح له  
أن يتولى عملاً فيه تكريم للكافر أو تطهيره أو تعظيمه ، قال تعالى :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَآ تَتَوَلَّوْا قَوْمًا غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ قَدْ يَئِسُوا مِنَ الْآخِرَةِ

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كَمَا يَسَّ الْكَفَّارُ مِنْ أَصْحَابِ الْقُبُورِ ﴿١٣﴾ ﴿٢٠٧١﴾ .....

هل يجوز للجنب والحائض تغسيل الميت ؟

قال الفقهاء : يجوز على اعتبار أن المؤمن لا ينجس كما ورد في الحديث

الشريف ..

وكره بعض الفقهاء للجنب تغسيل الميت .

استطرد . للفائدة :

من غسل النبی - ﷺ - وكيف غسل ؟

تولى غسله على بن أبي طالب والعباس بن عبدالمطلب ، والفضل بن

عباس ، وأسامة بن زيد ، وقثم بن العباس ، وصالح مولى النبی - ﷺ -

وقد غسل ثلاث مرات بماء وسدّر من بثر بقاء كانت لسعد بن خيثمة .

وكان النبی - ﷺ - يشرب من هذه البثر .

وغسل في قميصه مبالغة في ستره - ﷺ - عن الأعين .

قالت عائشة - رضي الله عنها - : لما أرادوا غسل النبی - ﷺ - قالوا :

والله ما نرى أنجرد رسول الله - ﷺ - من ثيابه كما تجرد موتانا ، أم نفسله

وعليه ثيابه ؟

فلما اختلفوا ألقى الله عليهم النوم فلم يبق منهم رجل إلا وذقته على

صدره ، ثم كلمهم مكلم من ناحية البيت لا يدرون من هو : أن اغسلوا

رسول الله - ﷺ - وعليه ثيابه .

( ٢٠٧١ ) المتحفة ١٣

## كتاب الصلاة

فقاموا إلى النبي - ﷺ - فغسلوه وعليه قميصه ، يصبون الماء فوق القميص . (٢٠٧٢) .

وكانت في يد عليٍّ خرقه يتبع بها تحت القميص - حتى لا يتسخ القميص . (٢٠٧٣) .

الرفق بالميت في أثناء الغسل :

وعلى الغاسل أن يكون رقيقاً بالميت لأن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي .  
فقد روى عن عائشة - رضي الله عنها - أن النبي - ﷺ - قال : « كسر عظم الميت ككسره حياً » (٢٠٧٤) .

ما الحكم إذا خرج من الميت شيء بعد غسله ؟

إذا خرج من الميت نجاسة بعد غسله ، فإنه يجب إزالتها - وقد قال المالكية والشافعية : يعاد الغسل .

أما الأحناف : فقالوا : إذا كانت النجاسة لا تضر لا يعاد الغسل ، وتغسل إذا كانت قبل التكفين - تنظيفاً لا شرطاً في صحة الصلاة عليه .

أما إذا كانت بعد التكفين فلا تغسل لما في ذلك من حرج ومشقة . . . . . وقال الحنابلة : إذا خرجت نجاسة من الميت بعد غسله وجب إزالتها وإعادة غسله إلى سبع مرات ، فإن خرجت بعد ذلك غسل

---

(٢٠٧٢) أخرجه أبوداود والبيهقي وابن حبان والحاكم

(٢٠٧٣) الفقه الواضح ج٤ ص٥٩

(٢٠٧٤) الفقه الواضح ج٤ ص٦٠ وقال : أخرجه أحمد وأبوداود والبيهقي وابن ماجه

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الخارج فقط ولا يعاد الغسل . (٢٠٧٥)

تكفين الميت :

ما حكم التكفين ؟

قال الفقهاء : تكفين الميت فرض كفاية على الحاضرين من المسلمين .  
وقد ثبت ذلك بالسنة وإجماع الأمة .

فقد روى خباب بن الأرت أن مصعب بن عمير قتل يوم أحد ولم يترك إلا قميصا - فكنا إذا غطينا به رأسه بدت رجلاه وإذا غطينا به رجله بدا رأسه فأمرنا رسول الله - ﷺ - أن نغطى به رأسه ونجعل على رجله شيئا من الإذخر . (٢٠٧٦)

فهذا الحديث - وغيره كثير يشير إلى ضرورة التكفين .

وقد فعل التكفين الصحابة والتابعون من بعدهم .

ويكون التكفين بعد الغسل مباشرة .

من يكفته ؟

ويقوم بالتكفين أقرب الناس إلى الميت وأحفظهم لسره . على أن يكون

الكفن من ماله الخاص بعد تسديد دينه . .

فإن لم يكن لدى المتوفى مال قام بذلك من تلزمه نفقته . فإن لم يكن له

مال كُفِّن من بيت المال .

---

(٢٠٧٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص٥١٩

(٢٠٧٦) نيل الأوطار ج٤ ص٣٣ وقال : رواه الجماعة إلا ابن ماجه .

## كتاب الصلاة

ويجوز لمن حضره من المسلمين أن يقوم بذلك ، وهو فرض كفاية عليهم إن لم يوجد من يلتزم بذلك من أهل وورثته أو بيت مال .  
ولو قام صبيٌ مميز بتكفينه من ماله جاز ذلك ، لأن المطلوب ستر الميت من أى جهة وبأى كيفية مشروعة .

### حكم كفن الزوجة :

إذا كان للزوجة مال . هل يكون كفنها من مالها أو من مال الزوج ؟  
اختلف الفقهاء فى ذلك .

فقال بعض المالكية والحنابلة والشافعية : كفنها يكون من مالها لا من مال زوجها ، لأن الزوجية انقطعت بالموت . .

وقال بعض الحنفية والشافعية والمالكية أيضاً : كفنها يكون من مال زوجها - إن كان له مال - فإن لم يكن له مال فكفنها من مالها ، لأن الزوجية باقية ولو حكما .

وهذا هو الأولى - إن شاء الله - وعليه الفتوى . (٢٠٧٧)

### مانوع الكفن ؟

للکفن أنواع يمكن إجمالها فيما يأتى :-

١ - كفن الضرورة ، وهو الثوب الذى يستر جميع البدن بحيث لا يشف عظمته ، كما مر بنا فى حديث خباب بن الارت - عن مصعب بن عمير .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٢ - كفن الكفاية ، وهما ثوبان ساتران لجميع البدن لا يشفان عما تحتهما .  
وإزار ، ولفافة - كل منهما ينبغي أن يكون ساترا للبدن . ويجوز الاكتفاء  
بهما دون كراهة . لقول النبى - ﷺ - لرجل مات محرما : كفنوه فى ثوبيه .  
٣ - كفن السنة ، وهو ثلاثة أثواب للذكر البالغ ، والذي دون البلوغ  
بقليل . وهذا مذهب الأحناف .

وعند كثير من الفقهاء : قميص ، وإزار ، ولفافة .  
فالقميص من العنق إلى القدم بلا أكمام ولا فتحة صدر أو جنب ،  
ولا يوسع من أسفل قميص الحى . وإنما يكون متساويا . والإزار يجب أن  
يغطى البدن كله .

ثم يؤتى باللفافة فيلف بها الجسد من الرأس إلى القدم ، فيكون قد ستر  
الجسد بثلاثة أثواب .

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - كفن فى ثلاثة  
أثواب : قميصه الذى مات فيه ، وحلة بحرانية - والحلة ثوبان . (٢٠٧٨)  
وعن عائشة - رضى الله عنها - أن النبى - ﷺ - كفن فى ثلاثة أثواب  
بيض جدد يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة أدرج فيها إدراجاً . (٢٠٧٩)  
وفى الحديث : وأما الحلة فإنما شُبَّه على الناس فيها ، إنما اشترت ليكفن  
فيها ، فتركت الحلة وكفن فى ثلاثة أثواب بيض .

---

( ٢٠٧٨ ) نيل الأوطار ج٤ ص ٣٦ وقال : رواه أحمد وأبو داود  
( ٢٠٧٩ ) نيل الأوطار ج٤ ص ٢٦ وقال : رواه الجماعة إلا أحمد والبخارى واللفظ لمسلم

## كتاب الصلاة

وقال مسلم : قالت - أوى عائشة - : أدرج رسول الله - ﷺ - فى حلة  
يمنية كانت لعبدالله بن أبى بكر ، ثم نزعته عنه الحلة وكفن فى ثلاثة أثواب  
بيض . (٢٠٨٠)

وحديث عائشة - رضى الله عنها - أصبح . كما يقول الشوكافى .  
ويكره الزيادة على ثلاثة أثواب ، ولكن بعض الفقهاء أجاز الزيادة إلى  
خمس بإضافة قميص وعمامة ..

ويستحب اختيار اللون الأبيض لما روى أن النبى - ﷺ - قال : « البسوا  
ثياب البياض فإنها أطيب وأطهر وكفنوا فيها موتاكم » (٢٠٨١)

كما يجب تحسين الكفن ، وتحسينه بأن يكون نظيفاً طاهراً ساتراً لجميع  
أجزاء الجسم ، غير محرم - كالحرير بالنسبة للرجال .  
عن أبى قتادة قال : قال رسول الله - ﷺ - « إذا ولى أحدكم أخاه  
فليحسن كفنه » . (٢٠٨٢)

ما يزداد فى كفن المرأة :  
ويزاد فى كفن المرأة على ما سبق فخار يستر وجهها ، وخرقة تربط ثدييها .  
وإذا كان للمرأة ضفائر وضعت على صدرها بين القميص والإزار . ويندب  
تبخيز الكفن .

---

( ٢٠٨٠ ) المرجع السابق

( ٢٠٨١ ) الفقه الواضح - وقال : رواه أحمد والنسائى

( ٢٠٨٢ ) نيل الأوطار ج٤ ص٣٤ وقال : رواه ابن ماجه والترمذى

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عن ليلى . الثقفية قالت : كنت فيمن غسل أم كلثوم بنت رسول الله - ﷺ - عند وفاتها ، وكان أول ما أعطانا رسول الله - ﷺ - الحقاء ، ثم الدرع ، ثم الخمار ، ثم الملحفة ، ثم أدرجت بعد ذلك في الثوب الآخر . قالت . ورسول الله - ﷺ - عند الباب معد كفنها يتاولنا ثوبا ثوبا . (٢٠٨٣) والحقاء : الإزار .

قال البخارى : قال الحسن : الحرقه الخامسة يشد بها الفخذان والوركان تحت الدرع .  
كفن الشهيد :

ويكفن الشهيد في ثيابه التي استشهد فيها . عن ابن عباس - رضى الله عنها - قال : أمر رسول الله - ﷺ - يوم أحد بالشهداء أن ننزع عنهم الحديد والجلود ، وقال : « ادفنهم بدمائهم وثيابهم » (٢٠٨٤)  
تطيب الميت بعد التكفين :

ويستحب تطيب الميت بعد تكفينه إلا إذا كان مُحْرِمًا .  
وفى التطيب قال جابر : قال رسول الله - ﷺ - إذا أجمرت الميت فأجمروه ثلاثاً . (٢٠٨٥)

والتجدير : التطيب :  
وفى النهى عن تطيب المحرم . روى ابن عباس - رضى الله عنها -

( ٢٠٨٣ ) نيل الأوطار ج٤ ص٣٩ وقال : رواه أحمد وأبو داود

( ٢٠٨٤ ) المرجع السابق

( ٢٠٨٥ ) المرجع السابق ص٤٠

## كتاب الصلاة

قال : بينما رجل واقف مع رسول الله - ﷺ - بعرفة إذ وقع عن راحلته فوقصته فمات فذكر ذلك للنبي - ﷺ - فقال : « اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تحنطوه ولا تحمروا رأسه ، فإن الله يبعثه يوم القيامة مليا .  
وفي رواية : « اغسلوا المحرم في ثوبيه اللذين أحرم فيهما واغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ، ولا تمسوه بطيب ولا تحمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة محرما » (٢٠٨٦)

### المغلاة في الكفن :

المغلاة في الكفن بدعة سيئة . لما في ذلك من الإسراف الذي ينهى الإسلام عنه . وقد روى عن أبي بكر أنه أوصى عائشة أن يكفن في ثوبين غسيلين كان يصل فيهما ، فلما عرضت عليه ابنته عائشة أن يكفن في الجديد قال : إن الحى أحوج إلى الجديد من الميت فإنما الكفن للمهملة والتراب . (٢٠٨٧)

- والمهملة : القريح والصديد الذى يخرج من الميت فى قبره - ...  
وللمسلمين فى رسول الله - ﷺ - وأصحابه أسوة حسنة .

أيهما أفضل : الجديد أم القديم ؟

قال الأحناف : يستوى التكفين فى الثوب الجديد والثوب القديم التنظيف الطاهر ، لما روى من حديث أبى بكر المشار إليه .

(٢٠٨٦) المرجع السابق

(٢٠٨٧) أخرجه البخارى

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال الشافعية والمالكية : الثوب النظيف الطاهر أولى من الثوب الجديد لقول عبادة بن نسي : لما حضرت أبا بكر الوفاة قال لعائشة : اغسلى ثوبى هذين وكفنىي بهما ، فلما أبوك أحد رجلين ، أما مكسو أحسن الكسوة أو مسلوب أسوأ السلب . (٢٠٨٨)

وقال الحنابلة : يستحب أن يكون الكفن جديداً إلا أن يوصى الميت بخلافه فتنفذ وصيته . وقد كفن رسول الله - ﷺ - في ثلاثة أثواب جدد . (٢٠٨٩)

الثوب الحرير في الكفن :

هو بالنسبة للرجل حرام ، لأنه لا ينبغي أن يكفن إلا بما يجوز له أن يلبسه في حياته ، فلا يكفن الرجل بالحرير والمزعفران وجد غيرهما ، وإلا جاز للضرورة .

أما بالنسبة للمرأة فجائز . وهذا ما يقوله الشافعية .

وقال الأحناف : الكفن الحرير والمعصفر والمزعفر للرجال مكروه إلا عند الضرورة . أما بالنسبة للمرأة فجائز .

وقال المالكية : يكره الكفن الحرير والخز والنجس بالنسبة للرجل والمرأة .

وقال الحنابلة : يحرم التكفين بالجلد والحرير ولو لامرأة ، كذلك بالمذهب والمفضض ، ويجوز التكفين بالحرير والمذهب والمفضض عند

---

(٢٠٨٨) الفقه الواضح وقال : أخرجه عبدالله بن أحمد في زوائد كتاب الزهد

(٢٠٨٩) الفقه الواضح ج٤ ص٦٧

## كتاب الصلاة

الضرورة إن لم يوجد غير ذلك. (٢٠٩٠)

### باب الصلاة على الميت

ماحكم الصلاة على الميت ؟

هى فرض كفاية على من حضرها من المسلمين ، إن أداها بعضهم سقطت عن الباقين ، وإن لم يؤديها واحد منهم أثم الجميع .

أما دليل مشروعيتها فثابت بالكتاب والسنة وإجماع المسلمين ..  
فالقرآن الكريم يقول

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ

سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ (٢٠٩١)

ونهى الله نبيه - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة على المنافقين فقال له :

﴿ وَلَا تَقْصِلْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِمْ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ

وَمَا تَوَّاهُمْ فَتَسْقُوتُ ﴿٨٤﴾ ﴾ (٢٠٩٢) فقد فسر بعض العلماء الصلاة هنا  
بالصلاة على الجنائز .

والآية الثانية فيها نهي صريح عن الصلاة على المنافقين والكفار ، فإذا

انتفى النفاق والكفر فقد وجبت الصلاة ..

ومن الأحاديث الواردة في وجوب الصلاة على الميت ما رواه مسلم عن

(٢٠٩٠) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص١٣٥ ومبايعها .

(٢٠٩١) التوبة ١٠٣

(٢٠٩٢) التوبة ٨٤

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إن أخوا لكم قد مات فقوموا فصلوا عليه » - يعنى النجاشى - قال : قمنا فصففنا صفين - (٢٠٩٣)

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن امرأة سوداء - أو شاباً - كان يقيم المسجد ففقدها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسأل عنها - أو عنه - فقالوا : مات - قال : أفلا أذنتمون ؟ قال : فكأنهم صغروا أمرها أو أمره . فقال : دلوني على قبرها ، فدلوه ، فصلى عليها ، ثم قال : إن هذه القبور ملوثة ظلمة على أهلها وإن الله ينورها بصلاتى عليها » (٢٠٩٤)

لقد ثبت أن النبى - صلى الله عليه وسلم - صلاها ، وأمر بها ، ولم يثبت عنه فى حياته - صلى الله عليه وسلم - أنه امتنع عنها إلا إذا كان الميت عليه دين ، فإنه كان يأمر غيره أن يصلى عليه إذا لم يكن للميت مايوفى دينه ، وذلك لتغيير الناس من الدين والمأطلة فى سداذه ، فلما انزجر الناس وأدركوا قيمة الوفاء صار يصلى على المدين المعسر ويسد عنه دينه ، التزاماً بمفهوم قوله - تعالى -

﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَاِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَاتَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿٥١﴾﴾ (٢٠٩٥)

(٢٠٩٣) تفسير القرطبى ج ٨ ص ٢٢١

(٢٠٩٤) نيل الأوطار ٥١ / ٤ وقال : متفق عليه

(٢٠٩٥) الأحزاب ٥

## كتاب الصلاة

والصلاة على الميت سنة موروثة من لدن آدم . . . . ذكر ابن كثير في كتابه قصص الأنبياء - أنه حين حضرت آدم الوفاة قال لبنيه : اطلبوا لى من ثمرة الجنة ، فإنى قد اشتيتها ، فذهب بنوه يطلبون ذلك ، فإذا هم بملائكة الله يقولون لهم : ارجعوا فقد قضى الأمر . فرجعوا فإذا أبوهم قد قبض ، فأخذت الملائكة آدم فغسلوه وحنطوه وكفنوه وحفروا له قبراً وجعلوا له لحداً ، ثم إن ملكاً من الملائكة تقدم فصلى عليه وخلفه الملائكة وبنو آدم خلفهم ، ثم وضعوه فى حفرة ، وسووا عليه ، فقالوا : يا بنى آدم هذه سييلكم وهذه سيستكم (٢٠٩٦)

وجاء فى الطبقات الكبرى : لما مات آدم قال شيث - ابنه - لجبريل : صل على آدم ، فقال جبريل : تقدم أنت فصل على أبيك وكبر عليه . (٢٠٩٧)

### ما حكمة الصلاة على الميت ؟

شرعت الصلاة على الميت ترحمًا عليه وشفاعة له عند ربه من إخوانه ، ودعاء له منهم ، عسى أن يكون فى المصلين من تقبل شفاعته ولا ترد دعوته ، لهذا استجب فيها كثرة العدد ، وليحصل المصلون على الثواب العظيم من رب العالمين إذا أخلصوا لله فيها .

ولولا أن فيها نفعاً للميت ما شرعت ، ولما وضع هذا الثواب العظيم لمن شهدها من المسلمين .

(٢٠٩٦) سلسلة القصص القرآن مجلد ١ ص ٧٤

(٢٠٩٧) الفقه الواضح ج- ٤ ص ٦٨



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فقد ورد في فضل المشاركة في الصلاة على الميت. أحاديث كثيرة ..  
منها : روى أبوهريرة - رضى الله عنه - قال : قال النبي - صلى الله عليه  
وسلم - : « من تبع جنازة وصلى عليها فله قيراط ، ومن تبعها حتى يفرغ  
منها فله قيراطان أصغرهما مثل أحد - أو أحدهما - مثل أحد .

وروى مسلم في صحيحه عن خباب قال : يا عبدالله بن عمر ، ألا  
تسمع مايقول أبوهريرة ؟ إنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
يقول : « من خرج مع جنازة من بيتها وصلى عليها ثم تبعها حتى تدفن كان  
له قيراطان من أجر ، كل قيراط مثل أحد ، ومن صلى عليها ثم رجع كان  
له مثل أحد ؟

فأرسل ابن عمر خباباً إلى عائشة يسألها عن قول أبي هريرة ثم يرجع إليه  
فيخبره ما قالت . فقال : قالت عائشة : صدق أبوهريرة . فقال ابن عمر :  
لقد فرطنا في قراريط كثيرة (٢٠٩٨)

### كيفية الصلاة على الميت

أولاً : يشترط في الصلاة على الميت مايشترط في صحة أى صلاة من  
وجوب التطهر واستقبال القبلة وستر العورة ..  
إلا أنه لااشتراط لدخول الوقت فيها ، لأنه لاوقت لها ، فمضى حضرت  
الجنة صلي عليها .. وسيأتى حكم أدائها في الأوقات المنهى عن الصلاة  
فيها .

---

( ٢٠٩٨ ) الفقه الواضح ج ٤ ص ٦٩

## كتاب الصلاة

حكم التيمم في الطهارة لها عند خوف فوتها  
قال الشافعية والحنابلة : لا يصح التيمم لها مع وجود الماء والتمكن من استعماله ولو خاف فوتها إن اشتغل بالوضوء ، مثلها في ذلك مثل مختلف الصلوات . وقال أبو حنيفة : يجوز التيمم عند خوف فوتها إن اشتغل بالوضوء ..

ونقل هذا الرأي عن بعض الأئمة ومنهم أحمد بن حنبل أيضاً في بعض ما روى عنه .

هل تجوز الصلاة على الميت في الأوقات المنهى عنها ؟  
ليس للصلاة على الميت وقت محدود ، فأى وقت حضرت الجنائز صلي عليها حتى في أوقات النهي .

وهذا هو مذهب الأحناف والشافعية والحنابلة في ذلك ما رواه علي - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - « ثلاث لا يؤخرون : الصلاة إذا أتت والجنائز إذا حضرت . والأيتام إذا وجدت كفناً » (٢٠٩٩)

وقال المالكية : لا تكره صلاة الجنائز وقت الاستواء ، ولا بعد صلاة الصبح قبل الإسفار ، ولا بعد صلاة العصر قبل الاصفرار وتكره بعدهما . وتحرم الصلاة وقت الطلوع والغروب إلا إذا خيف تغير الميت فتجوز . وقال الحنابلة : تجوز صلاة الجنائز بلا كراهة في كل وقت إلا وقت طلوع

---

٢٠٩٩) رواة أحمد والحاكم ، والأيتام هي التي مات عنها زوجها

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الشمس ، ووقت استوائها ، ووقت غروبها ، فإنها مكروهة في هذه الأوقات ، والحجة في ذلك ما ذكره عقبة بن عامر قال : ثلاث ساعات كان النبى - صلى الله عليه وسلم - ينهانا أن نصل فيهن أو نقبر فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيّف الشمس للغروب حتى تغرب (٢١٠٠) - ومعنى تضيّف : تميل -

### ثانيا : أين تصلى الجنازة ؟

إذا عرفنا الوقت الذى تصلى فيه الجنازة علينا أن نعرف أين تصلى ؟ والجواب أنه يجوز أن تصلى الجنازة في أى مكان طاهر لم يرد النهى عن الصلاة فيه .

فيجوز أن تصلى في المسجد وفى المصلى - وهو المكان الذى يتخذ لصلاة العيدين ، ويجوز أن يعد مكان لصلاة الجنازة يقصد إليه بالميت فيصل عليه فيه ، وكان فى المدينة موضع يسمى « موضع الجناز » يصل على الأموات فيه .

واعتاد الناس ذلك . حتى إنه حين توفى سعد بن أبى وقاص - رضى الله عنه - وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، وطلبت عائشة - رضى الله عنها - أن يمر به عليها .

فشق به فى المسجد ودعت له ، فأنكر ذلك عليها ، فقالت : ما أسرع

---

(٢١٠٠) الفقه الواضح ٧١/٤ وقال : أخرجه البيهقى ومسلم وغيرهما .

## كتاب الصلاة

الناس إلى القول : ما صلى النبي - صلى الله عليه وسلم - على ابني بيضاء - سهيل وأخيه - إلا في المسجد (٢١٠١)

وهما - سهل وسهيل ابنا وهب بن ربيعة - وهما فهران قرشيان - وبيضاء اسم أمهما ، أسلمها وهاجرا ، وتوفيا بالمدينة وصلى عليهما النبي - صلى الله عليه وسلم - في المسجد (٢١٠٢)

وحين توفي أبوبكر صَلَّى عليه في المسجد (٢١٠٣) وصُلِّيَ على عمر بن الخطاب في المسجد ، والذي صلى عليه صهيب . وقد رأى بعض فقهاء المالكية والأحناف كراهة الصلاة على الميت في المسجد كراهة تنزيه . وذلك كراهة أن يخرج من الميت نجاسة تصيب أرض المسجد أو فرشته . وعللوا صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - على ابني بيضاء في المسجد ، لأنه كان معتكفاً . . أو فعل ذلك لبيان جواز الصلاة في المسجد ، وبيان الجواز لا ينفي الكراهة .

ولكن الذي عليه جمهور الفقهاء هو الأصح ، واحتمال خروج نجاسة من الميت تلوث المسجد بعيد - نظراً للاحتياطات التي تتخذ الآن في حمل الميت . ولم يرد نهى صريح عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عن الصلاة على الميت في المسجد . .

---

(٢١٠١) رواه مسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم عن عباد بن عبد الله بن الزبير

(٢١٠٢) أسد الغابة ٤٦٦/٢

(٢١٠٣) أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور بسند رجاله ثقات عن هشام بن عروة عن أبيه

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

هل تجوز الصلاة على الميت في المقبرة ؟  
كره كثير من الفقهاء الصلاة على الميت في المقبرة ، واختلفوا في الحكم .  
فأفتى الحنابلة بتحريم ذلك أخذاً بظاهر الحديث « لاتصلوا إلى قبر ولا تصلوا  
على قبر » (٢١٠٤)

وذهب الأحناف والشافعية وبعض المالكية إلى كراهة ذلك ، وبعضهم  
جعلها كراهة تنزيهية .

وذهب بعض المالكية إلى جواز ذلك دون كراهة متى كان هناك مكان معد  
لذلك ، كالأحواش التي تعد للاستراحة في مقابر الديار المصرية .  
وهذا هو مايتفق وتيسير الأمور ودفع المشقة .

وقد ورد أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على ميت وهو في قبره .  
أخرج أبوداود في سننه عن أبي هريرة أن امرأة سوداء - أو رجلاً كان يُقْمُ  
المسجد - أتى ينظفه - ففقدته النبي - صلى الله عليه وسلم - فسأل عنه ، فقيل  
له : مات .

فقال : ألا أذنتموني به ؟ قال : دلوني على قبره فدلوه فصلى عليه (٢١٠٥)  
وتوفى البراء بن معرور قبل هجرة النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى  
المدينة بشهر ، فلما قدم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أتى قبره في  
أصحابه فكبر عليه ، وصلى وكبر أربعاً (٢١٠٦)

---

(٢١٠٤) أخرجه الطبراني عن ابن عباس - رضى الله عنهما - .  
(٢١٠٥) أسد الغابة ٤٣٥/٧ ، وسنن أبي داود - كتاب الجنائز - باب الصلاة على القبر .  
(٢١٠٦) أسد الغابة ٢٠٨/١

## كتاب الصلاة

فإذا صح أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قد صلى على الميت بعد دفنه في القبر فالصلاة عليه في المقبرة قبل دفنه جائزة ..

ثالثاً : أركان الصلاة على الميت

أركان الصلاة على الميت فيها بعض اختلافات بين أصحاب المذاهب ، ولذلك نورد هذه الأركان في كل مذهب فنقول :

( ١ ) عند الأحناف

أركان صلاة الجنائز عندهم هي :

● التكبيرات ، وهي أربع بتكبيرة الإحرام

● القيام فيها إلى أن تتم

● الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة - وهذا عند جمهور الأحناف ..

وبعضهم يقول إنه سنة ، وليست له صيغة خاصة ، بل المطلوب الدعاء بأمر الآخرة ، والأفضل الدعاء بالمأثور الذي رواه عوف بن مالك وهو :  
« اللهم اغفر له ، وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نُزله ، ووسع مُدْخله ، وَغَسِّله بالماء والثلج والبرد ، ونَقِّه من الخطايا كما يُنقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار »

هذا إذا كان الميت رجلاً ، فإن كان أنثى أبدل بضمير المذكر ضمير الأنثى . ولا يقول زوجاً خيراً من زوجها .

وإن كان طفلاً قال : اللهم اجعله لنا قرطاً ، اللهم اجعله لنا ذخراً

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأجراً ، اللهم اجعله لنا شافعاً ومشفعاً .

فإن كان لا يحسن هذا الدعاء دعا بما شاء

أركان صلاة الجنائزة عند الشافعية - هى :

● النية ، وصفتها أن يقصد صلاة الجنائزة ، ويقصد أداء فرض صلاتها ، وإن لم يصرح بفرض الكفاية ، ولا يشترط تعيين الميت الحاضر ، فإن عينه وظهر غيره لم تصح

● التكبيرات وهى أربع. بتكبيرة الإحرام ، وكل تكبيرة منها بمنزلة ركعة ، ويُسنُّ أن يرفع يديه عند كل تكبيرة .

● القيام حتى تتم فإن صلاها قاعداً - بدون عذر - لا تصح باتفاق

● الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة ، ويطلب فيه الخير للميت الحاضر ، فلو دعا للمؤمنين بغير دعاء له بخصوصه لا يكفى إلا إذا كان صبيهاً فإنه يكفى ، كما يكفى الدعاء له ولوالديه ، وأن يكون المطلوب بالدعاء أمراً أخروياً كغفران الذنوب والرحمة ورفع الدرجات ولو كان الميت غير مكلف بأن كان صبيهاً أو مجنوناً منذ صغره واستمر كذلك .

وليس هناك صيغة خاصة للدعاء ، ولكن الأفضل الدعاء بالدعاء المأثور . . . والدعاء المأثور عند الشافعية هو :

« اللهم هذا عبدك وابن عبدك ، خرج من روح الدنيا وسعتها ومحبوته وأحبائه إلى ظلمة القبر وما هو لاقيه ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن سيدنا محمداً - صلى الله عليه وسلم - عبدك ورسولك ،

## كتاب الصلاة

وأنت أعلم به منا ، اللهم إنه نزل بك وأنت خير منزل به ، وأصبح فقيراً إلى رحمتك ، وأنت غنى عن عذابه ، وقد جئناك راغبين إليك شفعاء له ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ، ولقّه برحمتك رضاك ، وقه فتنة القبر وعذابه ، وأفسح له في قبره ، وجاف الأرض عن جنبيه ، ولقّه برحمتك الأمن من عذابك حتى تبعثه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين .

ويستحب أن يقول قبله : « اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام ، ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان ، اللهم لا تحرمنا أجره » ويندب أن يقول بين الدعاءين المذكورين : « اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأعدّه من عذاب القبر وفتنته ، ومن عذاب النار »

ويلاحظ في استعمال الضمائر ما يناسب الذكر والأنثى ، والمفرد والجمع وإذا دُكر مطلقاً بقصد الشخص جاز ، وإذا أنث مطلقاً بقصد الجنابة جاز أيضاً .

ويجوز أن يقول للصغير بدل الدعاء المذكور « اللهم اجعله فرطاً لأبويه وسلفاً وذخراً وعظمة واعتباراً وشفيعاً ، وثقل به موازينهما ، وأفرغ الصبر على قلوبهما ، ولا تفتنهما بعده ، ولا تحرمهما أجره . »



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى . وهو أفضل . ويجوز قراءتها بعد أى تكبيرة .

● الصلاة على النبى - صلى الله عليه وسلم - بعد التكبيرة الثانية

● السلام بعد التكبيرة الرابعة

عند المالكية

أركان صلاة الجنازة عند المالكية هى :

● النية ، ويكفى فيها أن يقصد الصلاة على هذا الميت ، ولا يضر عدم معرفة كونه ذكراً أو أنثى ، ولو ظهر خلاف ما اعتقد لا يضر ، ولا يشترط أن ينوى الفرضية .

● التكبيرات وهى أربع بتكبيرة الإحرام .

● القيام طول الصلاة

● الدعاء عقب كل تكبيرة حتى الرابعة ، وأقل الدعاء أن يقول : اللهم اغفر له ، وما شابه ذلك .

وأحسن الدعاء أن يدعو بدعاء أبى هريرة - رضى الله عنه - وهو : أن يقول بعد حمد الله تعالى ، والصلاة على نبيه - صلى الله عليه وسلم - :  
« اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك ، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به ، اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه ، وإن كان مسيئاً فتجاوز عن سيئاته ، اللهم لاتحرمننا أجره ، ولا تفتنا بعده .. »

ويقول فى المرأة : « اللهم إنها أمتك وبنات عبدك وبنات أمتك ، ويستمر

## كتاب الصلاة

في الدعاء المتقدم بضمير المؤنث .

ويقول في الطفل الذكر : « اللهم إنه عبدك وابن عبدك ، أنت خلقتَه ورزقته وأنت أُمُّه وأنت تحييه ، اللهم اجعله لوالديه سلفاً وذخراً ، وفرطاً وأجرأ ، وثقل به موازينها ، وأعظم به أجورهما ، ولا تفتننا وإياهما بعده ، اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة إبراهيم ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وأهلاً خيراً من أهله ، وعافه من فتنه القبر وعذاب جهنم »  
فإن كان يصلى على ذكر وأنثى معاً غلب ضمير الذكر على الأنثى .  
وإن كان يصلى على جماعة الذكور والإناث غلب أيضاً ضمير المذكر على المؤنث . وإن كن جماعة إناث استعمل ضمير جماعة الإناث فقال : اللهم إنيهن إماءك وبنات عبيدك الخ .

وزاد المالكية في الدعاء المذكور في حق كل ميت بعد التكبيرة الرابعة :  
« اللهم اغفر لأسلافنا وأفراطنا ومن سبقنا بالإيمان ، اللهم من أحييته منا فأحيه على الإيمان ، ومن توفيته منا فتوفه على الإسلام ، واغفر للمسلمين والمسلمات ، ثم يسلم .  
● السلام بعد التكبيرة الرابعة .

( ٤ ) عند الخنابلة

أركان صلاة الجنائز عند الخنابلة هي :  
التكبيرات وهي أربع . كغيرهم من أئمة المذاهب .

● القيام طول الصلاة

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● الدعاء للميت بعد التكبيرة الثالثة ، ويجوز عقب الرابعة ، ولا يصح عقب سواهما .

وأقل الدعاء عندهم بالنسبة للكبير : « اللهم اغفر له . ونحو ذلك وبالنسبة للصغير : اللهم اغفر لوالديه بسببه ، ونحو ذلك .  
والمسنون الدعاء بما ورد ، وهو :

« اللهم اغفر لحينا وميتنا ، وشاهدنا وغائبنا ، وصغيرنا وكبيرنا ، وذكرنا وأنثانا ، إنك تعلم متقلبنا ومثوانا وأنت على كل شيء قدير ، اللهم من أحبيته منا فأحيه على الإسلام والسنة ، ومن توفيته منا فتوفه عليهما ، اللهم اغفر له وارحمه ، وعافه واعف عنه ، وأكرم نزله ، ووسع مدخله ، واغسله بالماء والثلج والبرد ، ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس ، وأبدله داراً خيراً من داره ، وزوجاً خيراً من زوجته ، وأدخله الجنة ، وأعذه من عذاب القبر ومن عذاب النار ، وأفسح له قبره ونور له فيه .

وهذا الدعاء للميت الكبير ذكراً كان أو أنثى ، إلا أنه يؤنث الضحايا في الأنثى .

وإن كان الميت صغيراً أو وصل إلى مرحلة البلوغ مجنوناً واستمر على جنونه حتى مات ، قال في الدعاء :

اللهم اجعله ذكراً لوالديه ، وفرطاً وأجرأً وشفيعاً مجاباً ، اللهم ثقل به موازينهما ، وأعظم به أجورهما ، وألحقه بصالح سلف المؤمنين ، واجعله في كفالة إبراهيم ، وقه برحمتك عذاب الجحيم .

## كتاب الصلاة

ويراعى ضمير المؤنث بالنسبة للأنثى .

● قراءة الفاتحة بعد التكبيرة الأولى

● الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - بعد التكبيرة الثانية

● السلام بعد التكبيرة الرابعة . .

مااتفق فيه الأئمة وما اختلفوا :

من هذا العرض ندرك أن الأئمة اتفقوا على الأركان الآتية :

التكبيرات ، والقيام ، والدعاء ، واختلفوا في :

● النية ، فهي ركن عند المالكية والشافعية ، ولكنها شرط عند الأحناف والحنابلة .

● وفي السلام فهو ركن عند المالكية والشافعية والحنابلة ، وواجب عند الأحناف لا تبطل الصلاة بتركه .

● وفي الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - فهي ركن عند الشافعية والحنابلة ، وعند الحنفية سنة بعد التكبيرة الثانية ، وعند المالكية مندوبة عقب كل تكبيرة قبل الشروع في الدعاء .

● وفي قراءة الفاتحة ، فهي ركن عند الشافعية ، بعد أى تكبيرة من التكبيرات الأربع ، والأفضل أن تكون بعد التكبيرة الأولى .

وعند الحنابلة ركن بعد التكبيرة الأولى وهى تكبيرة الإحرام .  
وقال الأحناف : قراءة الفاتحة بنية التلاوة مكروهة تحريماً ، أما بنية الدعاء فجائزة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

---

وقال المالكية : قراءة الفاتحة مكروهة تنزيهاً .

بعض المسائل فى صلاة الجنائز

ماذا لو نقصت التكبيرات عن أربع أو زادت ؟

قال الفقهاء : لو نقص المصل على الجنائز التكبيرات عن أربع ، بأن سلم بعد الثالثة أو الثانية عمداً بطلت الصلاة .

وإن نقص عن ذلك سهواً أتى بما نقصه ولو كان ذلك بعد انصراف الناس بالجنائز .

ويكفيه فى ذلك أن يأتى بين التكبيرة والتي تليها بدعوة قصيرة .  
وبما روى فى ذلك . عن حميد الطويل قال : صلى بنا أنس فكبر ثلاثاً ثم سلم فقيل له - أى فأتخبر بالنقص - فاستقبل القبلة ثم كبر الرابعة ثم سلم . (٢١٠٧)

أما إذا زاد الإمام تكبيرة أو أكثر فإنه لا يجب على المأموم متابعتها ، وله أن يسلم قبل الإمام ، وله أن ينتظره حتى يسلم فيسلم بعده .

وقيل : له أن يتابعه فى الزيادة لأن الآثار الصحيحة قد وردت بالزيادة على الأربع إلا أن الإجماع قد انعقد على الأربع .

مع ملاحظة أن المصل لو سها فى صلاة الجنائز بالزيادة أو النقص فإنه لا يسجد للسهو ، لأن صلاة الجنائز لا ركوع ولا سجود فيها .

---

(٢١٠٧) الفقه الواضح جـ ٤ ص ٧٦ وقال : رواه البخارى

## كتاب الصلاة

هل تصح صلاة الجنازة قعوداً ؟

عرفنا بما مضى أن القيام ركن من أركان صلاة الجنازة ، ويجوز للمصلي العاجز عن القيام أن يصلي قاعداً إماماً كان أو مأموماً .

إلا أن الإمام إذا كان عاجزاً عن القيام وفي الحاضرين من يحسن الصلاة فعلى العاجز عن القيام أن يتنحى عن الإمامة .

فإن لم يكن بين الحاضرين من يقدر على الصلاة بالحاضرين صلى هو قاعداً وهم وراءه قائمون .

قال الشيخ محمود خطاب في كتابه « الدين الخالص » : وقد صلى إماماً وهو جالس أربعة من الصحابة - بعد النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهم أسيد بن جعفر ، وجابر بن عبد الله ، وقيس بن فهد ، وأبو هريرة (٢١٠٨) ما حكم الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في صلاة الجنازة ؟ عرفنا أن الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - ركن في صلاة الجنازة عند كل من الشافعية والحنابلة .

ودليلهم على ذلك ما قاله الزهري : أخبرني أبو أمامة بن سهل أنه أخبره رجل من أصحاب النبي - صلى الله عليه وسلم - أن السنة في الصلاة على الجنازة أن يكبر الإمام ، ثم يأتي بفاتحة الكتاب سرا في نفسه بعد التكبيرة الأولى ثم يصلي على النبي - صلى الله عليه وسلم - ويخلص الدعاء للجنازة في التكبيرات لا يقرأ في شيء منهن ثم يسلم سراً في نفسه .

(٢١٠٨) الفقه الواضح نقلاً عن الدين الخالص جـ ١ ص ١٩٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما عند الأحناف فهى سنة ، وعند المالكية مستحبة .  
والصلاة على النبى - صلى الله عليه وسلم - الواردة . . هى أن يقول :  
اللهم صلى على محمد وآل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم ،  
وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم فى  
العالمين إنك حميد مجيد . (٢١٠٩)

هل يراعى الترتيب فى صلاة الجنائزة ؟ وما حكمه ؟  
يرى بعض الفقهاء أن من أركان صلاة الجنائزة الترتيب بين الأركان :  
النية - فالقيام - فالتكبيرات . وتكون أولاها تكبيرة الإحرام مع النية .  
وقراءة الفاتحة ، ثم التكبيرة الثانية التى يأتى بعدها بالصلاة على النبى - صلى  
الله عليه وسلم - ثم التكبيرة الثالثة التى يدعو بعدها للميت ، ثم التكبيرة  
الرابعة التى يدعو أيضا فيها للميت ، ثم يسلم تسليمة واحدة عند الإمام  
أحمد ومالك ، وتسليمتين عند الإمام الشافعى وأبى حنيفة .

رابعا : شروط الصلاة على الميت  
ويشترط فى صلاة الجنائزة ما يأتى : -  
● أن يكون الميت مسلما ، فلا صلاة على كافر . كما قال - تعالى - مخاطبا نبيه

- صلى الله عليه وسلم -  
﴿ لَا تَصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ  
وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ ﴾ (٨٤) (٢١١٠)

(٢١٠٩) الفقه الواضح ٧٨/٤

(٢١١٠) التوبة ٨٤

● وأن يكون الميت حاضرا . وفي هذا الشرط خلاف لدى الفقهاء : -  
فقد قال الحنفية والمالكية : لا تجوز الصلاة على الغائب . أما صلاة النبي  
- صلى الله عليه وسلم - على النجاشي فهي خصوصية له .

وقال الشافعية : تصح الصلاة على الغائب عن البلد بدون كراهة  
وقال الحنابلة : تجوز الصلاة على الغائب إن كان بعد موته بشهر فأقل (٢١١١)  
● تطهير الميت ، فلا يجوز الصلاة على الميت قبل تغسيله ...

● وضع الميت في نعشه أمام المصلين ، ولا يصح أن يصلوا عليه وهو  
خلفهم .... قال الأحناف : يقوم الإمام حذاء الصدر للرجل والمرأة - لما  
روى سمرة بن جندب أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يقوم بحذاء  
صدر الميت .. ولأن الصدر محل الإيمان والمعرفة ومعدن الحكمة فيكون  
القيام بحذاءه إشارة إلى الشفاعة لإيمانه

وقال أبو يوسف : يقف للرجل حذاء الصدر ، وللمرأة حذاء وسطها ،  
لأن أنسا - رضى الله عنه - فعل ذلك ، وقال : هكذا كان يصلي رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - والأول صحيح (٢١١٢) .. أيضا

وقال الشافعية والحنابلة : يقف الإمام عند رأس الرجل ، وعند وسط  
المرأة ليسترها عن أعين الناس .

روى نافع بن غالب قال : مرت جنازة عبدالله بن عمير فتبعتها ، فلما

(٢١١١) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٢٢

(٢١١٢) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ٩٤



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وضعت قام أنس عند رأسه فكبر أربع تكبيرات لم يطل ولم يسرع .  
ثم ذهب يقعد - فقالوا : يا أبا حمزة ، المرأة الأنصارية ، فقربوها وعليها  
نعش أخضر ، فقام عند عجيزتها ، فصلى عليها نحو صلاته على الرجل .  
فقال العلاء بن زياد : يا أبا حمزة : هكذا كان النبى - صلى الله عليه  
وسلم - يصلى على الجنائز كصلاتك ، يكبر عليها أربعاً ، ويقوم عند رأس  
الرجل وعجيزة المرأة ؟ قال : نعم (٢١١٣)  
وقال المالكية : السنة . أن يقف المصلى عند وسط الرجل ، وعند حذو  
منكبى الأنتى .

والأولى أن يقف الإمام عند وسط الميت ذكرًا كان أو أنثى ، ويوضع  
الميت أمام المصلين ورأسه جهة اليمين ، إلا فى الروضة الشريفة فإن رأسه  
يوضع جهة اليسار تجاه رأس النبى - صلى الله عليه وسلم . (٢١١٤)  
● ألا يكون الميت محمولاً على دابة أو على أيدي الناس أو أعناقهم وقت  
الصلاة ، وهذا الشرط عند الأحناف والحنابلة . . . وجوز الشافعية  
والمالكية الصلاة على الميت المحمول على دابة أو أيدي الناس أو  
أعناقهم (٢١١٥)

● ألا يكون الميت شهيداً - لأنه لا يغسل - ولا يصلى عليه .

---

(٢١١٣) الفقه الواضح وقال : أخرجه أبو داود والبيهقى

(٢١١٤) الفقه الواضح ج ٤ ص ٨٧

(٢١١٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٢ ص ٥٢٢

## كتاب الصلاة

وقد اتفق الأئمة الثلاثة : الشافعية والحنابلة والمالكية في ذلك ، ولكن الأحناف قالوا : الشهيد لا يغسل ، ولكنه يصلى عليه .  
خامساً : سنن صلاة الجنائز ومستحباتها

من السنن المتفق عليها عند جميع الأئمة - رفع اليدين عند التكبيرة الأولى ، وهى تكبيرة الإحرام ، أما رفعهما فى بقية التكبيرات فهو مستحب عند الشافعية والحنابلة فقط . وغير متسحب عند الأحناف والمالكية .  
وحجة الشافعية والحنابلة ما روى عن نافع قال : « كان ابن عمر يرفع يديه على كل تكبيرة من تكبيرات الجنائز ، وإذا قام بين الركعتين » (٢١١٦)  
وحجة الأحناف والمالكية أن رفع اليدين فى غير تكبيرة الإحرام لم يثبت عن النبى - صلى الله عليه وسلم - ولأن رفع اليدين إنما شرع للانتقال من ركن إلى ركن ، وصلاة الجنائز ليس فيها انتقال .

ونحن نذكر السنن والمندوبات عند كل مذهب فيما يأتى : -

### عند الأحناف

- يسن فى صلاة الجنائز عندهم - ما يأتى
- الثناء عقب التكبيرة الأولى وهو « سبحانك اللهم وبحمدك ، وتبارك اسمك ، وتعالى جدك ، ولا إله غيرك »
  - الصلاة على النبى - صلى الله عليه وسلم - بعد التكبيرة الثانية بالصيغة الإبراهيمية

---

(٢١١٦) أخرجه البخارى ، وبين الركعتين - أى فى الصلاة العادية

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- الدعاء - على قول من يقول إنه ليس بركن
- قيام الإمام بحذاء صدر الميت ذكرًا كان أو أنثى
- تكثير صفوف المصلين بجعلها ثلاثة صفوف فأكثر ، فقد ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم - : « من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له .. »

### وعند المالكية

- لا ستن عند المالكية بل مستحبات - وهى :
- الإصرار فى صلاة الجنازة
- ابتداء الدعاء بالحمد لله والصلاة على النبى - صلى الله عليه وسلم .
- وقوف الإمام والمنفرد عند وسط الرجل ، وعند منكبى المرأة ، ويكون رأس الميت عن يمينه رجلا كان أو امرأة - إلا فى الروضة الشريفة فإنه يكون عن يساره ، ليكون تجاه القبر الشريف
- جهر الإمام بالتكبير والسلام ليسمعه من خلفه ..

### مذهب الحنابلة

- ستن صلاة الجنازة عندهم هى :
- أداؤها فى جماعة وألا ينقص عدد كل صف عن ثلاثة ، ولا تصح صلاة من وقف خلف الصف كغيرها من الصلاة .
- وقوف الإمام والمنفرد عند صدر الرجل ، ووسط الأنثى .
- الإصرار بالقراءة والدعاء فيها .
- والستن عند الشافعية : هى
- التعوذ قبل قراءة الفاتحة . والتأمين بعدها

## كتاب الصلاة

- الإصرار بما فيها من أقوال - ما عدا التكبير من الإمام والسلام
- أدائها في جماعة بحيث تكون ثلاثة صفوف ما أمكن ، وأقل الصف اثنان ، ولو بالإمام . ولا تكره مساواة المأموم للإمام في الوقوف حينئذ .
- الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله ، والتحميد قبل الصلاة عليه

● الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بعد الصلاة على النبي ، واستعمال الدعاء المأثور - الذي سبق أن ذكرناه -

● التسليمة الثانية .

● أن يقول بعد التكبيرة الرابعة قبل السلام : اللهم لا تحرمننا أجره ولا تفتنا بعده ، ثم يقرأ قوله - تعالى

﴿ الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ

وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا

فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْحَجِيمِ ﴾ (٢١١٧)

● أن يقف الإمام والمنفرد عند رأس الذكر ، وعند عجز المرأة .

● عدم رفع الجنازة حتى يتم المسبوق صلاته

● عدم افتتاح الصلاة بالدعاء المأثور في افتتاح الصلاة المفروضة ، ومن السنن أيضا ترك قراءة السورة . (٢١١٨)

(٢١١٧) غافر ٧

(٢١١٨) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ١ ص ٥٢٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

استحباب كثرة العدد فى الصلاة على الميت

وردت أحاديث متعددة فى ذلك . منها :-

عن مالك بن هبيرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :  
« ما من مؤمن يموت فيصلّى عليه أمة من المسلمين يبلغون أن يكونوا ثلاثة  
صفوف إلا غفر له » فكان مالك بن هبيرة يتحرى إذا قل أهل الجنازة أن  
يجعلهم ثلاثة صفوف (٢١١٩)

ومنها : عن عائشة رضى الله عنها - عن النبى - صلى الله عليه وسلم  
- « ما من ميت يصلّى عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له  
إلا شفّعوا فيه » (٢١٢٠)

ومنها : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : سمعت رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - يقول : « ما من رجل مسلم يموت فيقوم على  
جنازته أربعون رجلا لا يشركون بالله شيئا إلا شفّعهم فيه » (٢١٢١) .

● وعن أنس أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « ما من مسلم يموت  
فيشهد له أربعة أبيات من جيرانه الأدينين إلا قال الله - تعالى -  
« قد قبلت علمهم فيه وغفرت له ما لا يعلمون » (٢١٢٢)

---

(٢١١٩) نيل الأوطار ج ٤ ص ٥٤ وقال : رواه الخمسة إلا النسائى

(٢١٢٠) المرجع السابق وقال : رواه أحمد ومسلم والنسائى والترمذى وصححه .

(٢١٢١) المرجع السابق وقال : رواه أحمد ومسلم وأبو داود

(٢١٢٢) المرجع السابق وقال : رواه أحمد

## كتاب الصلاة

فهذه الأحاديث تشهد بأفضلية كثرة العدد عند الصلاة على الميت بالنسبة له . لأنهم يشهدون له ويشفعون فيه ، ولو لم يكن في ذلك إلا الاستغفار له والترحم عليه لكفى .

وقد أخرج الشيخان وغيرهما من حديث أنس قال : مرت جنازة فأتنوا عليها خيرا ، فقال : وجبت - ثم مرت أخرى فأتنوا عليها شرا فقال : وجبت - فقال عمر : ما وجبت ؟ قال : هذا أثنيتم عليه خيراً فوجبت له الجنة ، وهذا أثنيتم عليه شرا فوجبت له النار أنتم شهداء الله في الأرض .

قال النووي في شرح الحديث : الصحيح أن اللفظ على عمومه وأن من مات فأنهم الله تعالى الناس الثناء عليه بخير كان دليلا على أنه من أهل الجنة - سواء كانت أفعاله تقتضى ذلك أم لا ، فإن الأعمال داخلة تحت المشيئة ، وهذا الإلهام يستدل به على تعيينها ، وبهذا تظهر فضيلة الثناء . (٢١٢٣)

سادساً : من الأحق بإمامة المصلين في الصلاة على الميت ؟  
قال الأحناف :

يقدم في الصلاة السلطان - إن حضر - أو نائبه ، أو أمير مصر . . . ثم القاضي ، ثم صاحب الشرطة ، ثم إمام الحى ، ثم الأولياء الأقرب فالأقرب ، إلا الأب فإنه يقدم على الابن .

وفي تقديم السلطان أو نائبه - ما روى أن الحسين بن على - رضى الله

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عنهما - حين توفى أخوه الحسن قدم سعيد بن العاص - وكان أميراً على المدينة - وقال : لولا السنة ما قدمتك (٢١٢٤)

وإذا أوصى الميت لأحد بأن يصلى عليه أو يغسله فهى وصية باطلة لا تنفذ . . . . . ويجوز لمن له حق التقدم أن يأذن لغيره بالصلاة (٢١٢٥)

وقال المالكية : الأحق بالصلاة على الميت من أوصى له الميت بالصلاة عليه إذا كان الإيصاء لرجاء حصول البركة وإلا فلا ، ثم الخليفة وهو الإمام الأعظم . أما نائبه فلا حق له فى التقدم إلا إذا كان نائباً عنه فى الحكم والخطبة ، ثم أقرب العصابة إلى الميت ، فيقدم الابن ثم ابنه ، ثم الأب ، ثم الأخ ، ثم ابن الأخ . . وهكذا . . (٢١٢٦)

وقال الشافعية : الأولى بالإمامة فى الصلاة على الميت الأب وإن علا ، ثم الابن وإن سفل ، ثم الأخ الشقيق ، ثم الأخ لأب ، ثم ابن الأخ الشقيق ، ثم ابن الأخ لأب ، وهكذا على ترتيب الميراث - ثم عصبته الأقرب فالأقرب ، ثم الإمام الأعظم أو نائبه ، ثم ذؤو الأرحام الأقرب فالأقرب .

ويقدم الأسن فى الإسلام العدل عند التساوى فى الدرجة ، ثم الأفقه والأقرأ والأورع ، وإذا أوصى لأحد غير مستحق للتقدم لا تنفذ وصيته . (٢١٢٧)

---

(٢١٢٤) الاختيار لتعليل المختار ج١ ص ٩٤

(٢١٢٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص ٥٢٤

(٢١٢٦) المرجع السابق - حاشية الدسوقى على الشرح الكبير ٤٢٧/١

(٢١٢٧) المرجع السابق

## كتاب الصلاة

وقال الحنابلة : الأحق بالصلاة على الميت الوصى العدل . فإذا أوصى بأن يصلى عليه شخص عدل قدم على غيره ، ثم السلطان ، ثم نائبه ، ثم الأب وإن علا ، ثم الابن وإن نزل ، ثم الأقرب فالأقرب على ترتيب الميراث ثم ذوو الأرحام ، ثم الزوج . ويقدم الأفضل في حال التساوى

سابعاً : هل يجوز للمرأة صلاة الجنازة ؟

يجوز للنساء حضور صلاة الجنازة بشرط أن يكن مستترات غير متبرجات روى الطبراني في الكبير بسند حسن أن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه - انتظر أم عبدالله حتى صلت على عتبة .

وإذا لم يكن هناك من يؤمهن صليين عليه فرادى . . . وقال الشافعى : يمكن أن تؤمهن إحداهن على أن تقف وسطهن<sup>(٢١٢٨)</sup>

ثامناً : ما حكم الصلاة على الشهيد ؟

الشهيد من قتله المشركون أو وجد بالمعركة جريحاً ثم مات . . . أو قتله المسلمون خطأ في المعركة . . أو قتله المسلمون ظلماً ولم يجب بقتله مال . . وحكمه عند الأحناف : لا يغسل إن كان عاقلاً بالغاً طاهراً ، ويصلى عليه . . . والأصل في أحكام الشهيد عند الأحناف شهداء أحد ، قال - صلى الله عليه وسلم - فيهم « زملوهم بكلوهمهم - يعنى بجراحهم - ودمائهم ولا تغسلوهم فإنهم يبعثون يوم القيامة وأوداجهم تشخب دماً ، اللون لون الدم والريح ريح المسك »

---

(٢١٢٨) الفقه الواضح ٨٩/٤



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فكل من كان بمثل حالهم أو كان في معاناهم فله حكمهم ، ولم يغسل عليّ  
- رضى الله عنه - أصحابه الذين قتلوا بصفين ، وقال رسول الله - صلى الله  
عليه وسلم - « من قتل دون ماله فهو شهيد »

وقد صح أنه - صلى الله عليه وسلم - صلى على شهداء أحد كصلاته على  
الجنائز ، حتى روى أنه صلى على حمزة - رضى الله عنه - سبعين صلاة ، فإنه  
كان موضوعاً بين يديه ، ويؤتى بالشهداء واحداً واحداً ويصلى عليهم النبي  
- صلى الله عليه وسلم - حمزة في موضعه حتى ظن الراوى أن الصلاة كانت  
على حمزة في كل مرة (٢١٢٩)

وقال الشافعية :

الشهداء ثلاثة :

١ - شهيد الدنيا والآخرة وهو الذى قاتل الكفار لإعلاء كلمة الله دون رياء  
أو سمعة أو غلول من الغنيمة

٢ - شهيد الدنيا فقط ، وهو من قاتل للغنيمة ولو مع إعلاء كلمة الله ، أو  
قاتل رياء أو غُلٍّ من الغنيمة .

٣ - شهيد الآخرة فقط ، وهو الذى يموت بالهدم أو الغرق أو يقتل ظلماً . .  
والنوعان الأولان يحرم تغسيلهما والصلاة عليهما . ولو كان بهما حدث أصغر  
أو أكبر . ولا فرق بين أن يموت بسلاح كافر أو بسلاح مسلم خطأ أو بسلاح  
نفسه إن ارتد عليه رغماً عنه . .

---

( ٢١٢٩ ) الاختيار لتعليل المختار ٩٧/١

## كتاب الصلاة

ولا فرق أيضا بين أن يموت في الحال أو يبقى حيا بعد الإصابة ، ثم يموت بسببها قبل انقضاء الحرب ، أو بعدها إذا كانت حالته غير مستقرة .  
ويجب تكفينه ، ومن أن يكفن بثيابه ، ويكمل الكفن بما يستر عورته إن لم تستر بثيابه ، كما فعل بمصعب بن عمير - رضى الله عنه - وتنزع عنه آلات الحرب .

أما الشهيد الثالث فيغسل ويصلى عليه .  
وبالنسبة لما ورد من الصلاة على شهداء أحد ، فإن الشافعى يطعن في صحة هذا الخبر ، ويقول : إنه معارض من وجوه متواترة بأن النبى - صلى الله عليه وسلم - لم يصل عليهم . وقال : لعل ترك الغسل والصلاة عليهم لإرادة أن يلقوا الله - جل وعلا - بكلومهم - لما جاء فيه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - أن ريح الكلم ريح المسك واللون لون الدم ، واستغنوا بكرامة الله - عز وجل - عن الصلاة عليهم ، مع التخفيف على من بقى من المسلمين ، لما يكون فيهم من الجراح وخوف عودة العدو ، ورجاء طلبهم ، ومهمهم بأهليهم (٢١٣٠)  
وقال الحنابلة :

الشهيد من مات بسبب قتال الكفار حين القتال ، ولو كان غير مكلف ، أو كان غالا - والغال هو الذى يكتم شيئا من الغنيمة - رجلا كان أو امرأة .  
فهذا أيضا شهيد لا يغسل ولا يصلى عليه ويدفن بثيابه التى قتل فيها .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إلا إذا كان يجب عليه غسل غير غسل الإسلام قبل استشهاده ، فإنه يجب غسله وتكفينه والصلاة عليه ودفنه بدمه الذى كان عليه .

وإن كانت عليه نجاسة غير الدم وجب غسلها ، وينزع ما عليه من سلاح أو جلود ، ولا يزداد أو ينقص من ثيابه التى قتل فيها ، فإن سلبت عنه وجب تكفينه فى غيرها .

ومثل هذا الشهيد عند الحنابلة المقتول ظلما الذى يدافع عن عرضه أو ماله ، فإنه لا يغسل ولا يصلى عليه ولا يكفن - بل يدفن بثيابه

أما الذى تردى عن دابته فى الحرب ، أو عن شاحق جبل بغير فعل العدو فهات ، أو ارتد إليه سهمه ، أو وجد بغير المعركة ميتا ، أو جرح ثم حمل فاكل أو شرب أو طال بقاءه عرفا ، فإنه يغسل ويكفن ويصلى عليه . ويطلق على هؤلاء شهداء الدنيا والآخرة .

من هو شهيد الآخرة فقط ؟

وهناك من الشهداء من يسمى شهيد الآخرة فقط . وهو الذى يموت غريقا أو بداء البطن ، أو بالسل ، أو يسقط من شاحق ، أو يموت فى الطاعون ، أو فى طلب العلم ، أو فى الحج ، أو فى سبيل الله ، أو مات فى طريقه للجهاد بغير فعل الكفار ، أو كان مرابطا ، أو كان من أمناء الله فى الأرض وهم العلماء ، أو قتل دفاعا عن دينه أو عرضه أو ماله أو نفسه أو قتله سبع . . (٢١٣١)

---

( ٢١٣١ ) الفقه على المذاهب الأربعة ٥٢٨/١

## كتاب الصلاة

وقال المالكية :

الشهيد هو من قتله كافر حربى أو قتل فى معركة بين المسلمين والكفار ، سواء كان القتال ببلاد الحرب أو ببلاد الإسلام .

وحكم الشهيد المذكور أنه يحرم تغسيله والصلاة عليه ولو لم يقاتل - بأن كان نائماً أو غافلاً . . أو قتله مسلم وهو يظنه كافراً ، أو وقع تحت سنابك الخيل فداسته ، أو ارتد إليه سيفه أو سهمه فقتله ، أو سقط فى حفرة أو بئر أو من علوفات . . . فكل هؤلاء لا يغسلون ولا يصل على عليهم . بشرط أن لا يرفع أحد منهم من مكانه حياً ، فإن رفع حياً غسل وصلى عليه . ومن رفع مغموراً - وهو الذى لا يأكل ولا يشرب ولا يتكلم ، ويظل كذلك إلى أن يموت - فهو كسابقه لا يغسل ولا يصل عليه .

ويدفن الشهيد بثيابه التى مات فيها ، ولا يزداد عليها إن سترت جميع جسده ، فإن لم تستر جميع جسده زيد عليها ما يستره .

ولا ينزع عنه خفه ولا قلنسوته ولا منطقته إن كان ثمنها قليلاً .

وتنزع عنه آلة الحرب ، والخاتم إذا كان ثميناً . .

والشاهد المذكور يشمل شهيد الدنيا والآخرة معاً . وشهيد الدنيا وهو

الذى يقاتل للغنيمة .

أما شهيد الآخرة فقط فهو المبطون والغريق والحريق ونحو هؤلاء . . فإنه

يغسل ويصل على ولا يدفن بثيابه التى مات فيها (٢١٣٢)

---

( ٢١٣٢ ) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٤٢٥ ، والفقهاء على المذاهب الأربعة

٥٢٨/١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تاسعا : ما حكم الصلاة على السقط والطفل ؟

جاء فى الإجابة عن هذا السؤال الحديث التالى :-

عن المغيرة بن شعبه عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « يسير الراكب خلف الجنائزة ، والماشى أمامها قريباً منها - عن يمينها أو عن يسارها - والسقط يصلى عليه ويدعى لوالديه بالمغفرة والرحمة »

رواه أبو داود وقال فيه : « والماشى يمشى خلفها وأمامها ، وعن يمينها ويسارها قريباً منها »

وفى رواية : « الراكب خلف الجنائزة والماشى حيث شاء منها - والطفل يصلى عليه » (٢١٣٣)

والسقط هو الذى ينزل قبل تمام مدة الحمل .

وتشرع الصلاة عليه إن كان قد استهل ، والاستهلال الصباح أو العطاس أو صدور حركة يعلم بها أن الطفل حى - كما سبق أن ذكرنا .

وقد اتفق الفقهاء على أنه إذا نزل قبل أربعة أشهر من حمله لا يغسل ولا يصلى عليه ، ويلف فى خرقه ويدفن فى أى مكان .

كما اتفقوا على أنه إذا نزل حياً ولو إلى دقائق غسل وكفن وصلى عليه .

ويؤيد ذلك ما رواه النسائى : عن جابر - رضى الله عنه - قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - « إذا استهل الصبى صلى عليه وَوُرِثَ وَوُرِثَ » (٢١٣٤)

( ٢١٣٣ ) نيل الأوطار جـ ٤ ص ٤٥ وقال : رواه أحمد والنسائى والترمذى وصححه .

( ٢١٣٤ ) الفقه الواضح ٩٣/٤

## كتاب الصلاة

قال الشوكاني : ومحل الخلاف فيمن سقط بعد أربعة أشهر ولم يستهل .  
وظاهر حديث الاستهلال أنه لا يصلى عليه - وهو الحق - لأن الاستهلال يدل  
على وجود الحياة فيه قبل خروج السقط ، كما يدل على وجودها بعده ،  
فاعتبار الاستهلال دليل على أن الحياة بعد الخروج من البطن معتبرة في  
مشروعية الصلاة على الطفل وأنه لا يكتفى بمجرد العلم بحياته في البطن  
فقط . (٢١٣٥)

عاشرا - هل يصلى على المتحرر ؟

عن جابر بن سمرة أن رجلا قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه النبي  
- صلى الله عليه وسلم . (٢١٣٦)

وليس معنى ذلك ترك الصلاة عليه من المسلمين ، فقد حدث أن النبي  
صلى الله عليه وسلم - امتنع عن الصلاة على المدين وعلى الغال ، وذلك  
زجراً لغيره .

فقد روى زيد بن خالد الجهني أن رجلا من المسلمين توفي بخير ، وأنه  
ذكر لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « صلوا على صاحبكم »  
فتغيرت وجوه القوم لذلك ، فلما رأى الذى بهم قال « إن صاحبكم غل في  
سبيل الله » ففتشنا متاعه فوجدنا فيه خرزاً من خرز اليهود ما يساوى  
درهمين . (٢١٣٧)

(٢١٣٥) نيل الاوطار ٤/٤٦

(٢١٣٦) المرجع السابق ٤/٤٧ - والمشاقص نصال السهم -

(٢١٣٧) المرجع السابق ٤/٤٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد اختلفت الفقهاء حول الصلاة على مثل هؤلاء ..  
فقد أخذ بعضهم بظاهر الحديث وقال : لا يصلى على الفاسق ، ووافق  
أبو حنيفة هؤلاء فى عدم الصلاة على الباغى والمفسد فى الأرض - أى الذى  
نزل فيه قوله - تعالى -

﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ  
يُقْتَلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا  
مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ  
عَظِيمٌ ﴾ (٢١٣٨)

ووافقهم الشافعى فى قول له فى قاطع الطريق .  
وذهب جمهور العلماء ومعهم مالك والشافعى وأبو حنيفة إلى أنه يصلى  
على الفاسق - وأجابوا عن حديث جابر فى قاتل نفسه ، بأن النبى - صلى الله  
عليه وسلم - لم يصلى عليه زجرا للناس ، وصلت عليه الصحابة . ويؤيد  
ذلك ما جاء فى رواية النسائى : « أما أنا فلا أصلى عليه »  
ويدل على الصلاة على الفاسق حديث : « صلوا على من قال لا إله إلا  
الله » (٢١٣٩)

( ٢١٣٨ ) المائدة ٣٣

( ٢١٣٩ ) نيل الاوطار ج ٤ ص ٤٧

## كتاب الصلاة

**كيف صَلَّى على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟**

جاء في طبقات ابن سعد : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - حين قبضه الله إليه وغسلوه وكفنوه وحنطوه وضع على سرير ، ثم أدخل عليه المسلمون أفواجا يقومون يصلون عليه ثم يخرجون .

دخل المهاجرون أولاً ، ثم الأنصار ، ثم دخل أهل المدينة ، حتى إذا فرغت الرجال دخلت النساء ، فكان منهن صوت وجزع لبعض ما يكون منهن فسمعن هدة في البيت ففرقن فسكتن (٢١٤٠)

وكان أصحابه - رضوان الله عليهم - قد سأله - صلى الله عليه وسلم - قبل موته عن كيفية الصلاة عليه فأخبرهم .

قال عبد الله بن مسعود : قلنا : فمن يصل عليك يا رسول الله ؟ فبكى وبكىنا وقال : مهلاً - غفر الله لكم جزاكم عن نبيكم خيراً ، إذا غسلكم ووضعتموني على سريري في بيتي هذا على شفير قبري ، فاخرجوا عني ساعة ، فإن أول من يصل على خليل وجليسي جبريل ، ثم ميكائيل ، ثم إسرافيل ، ثم ملك الموت مع جنوده ، ثم الملائكة عليهم السلام - وليبدأ الصلاة رجال أهل بيتي ، ثم نساؤهم ، ثم ادخلوا على أفواجا أفواجا وفردى ، فصلوا على ولا تؤذوني بياكية ولا صارخة ومن كان غائباً من أصحابي فأبلغوه عني السلام (٢١٤١)

(٢١٤٠) الطبقات الكبرى لابن سعد ج-٢ قسم ٢ ص ٦٨

(٢١٤١) الفقه الواضح ج-٤ ص ٩٥ وقال : أخرجه البيهقي والبخاري من عدة طرق بسند رجاله موثقون



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ما حكم النعى ؟

النعى هو الإخبار بموت الميت ، تقول : نعاه نعيًا ونعيانًا أخبر بموته ، وفى النهاية : نعى الميت - أذاع موته وأخبر به .

وقد اختلف الفقهاء فى حكمه

فقال بعضهم : إنه منهى عنه . والحجة فى ذلك :

مارواه ابن مسعود عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « إياكم والنعى فإن النعى عمل الجاهلية » (٢١٤٢)

وعن حذيفة أنه قال : إذا مات فلا تؤذنوا بى أحدا ، إني أخاف أن يكون نعيًا - إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينهى عن النعى (٢١٤٣)

وقال بعضهم : إنه لا بأس بالنعى وإذاعة خبر الوفاة . . . . . وحجتهم فى ذلك ما روى عن إبراهيم أنه قال : لا بأس إذا مات الرجل أن يؤذن صديقه وأصحابه ، وإنما كان يكره أن يطاف فى المجالس فيقال : أنعى فلانا - فعل أهل الجاهلية (٢١٤٤)

وقد حدث أن النبى - صلى الله عليه وسلم - نعى بعض أصحابه يوم موته - فقد قال : أخذ الراية زيد فأصيب ، ثم أخذها جعفر فأصيب ، ثم أخذها عبد الله بن رواحة فأصيب ، وإن عيني رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٢١٤٢) نيل الأوطار ٥٦/٤ وقال : رواه الترمذى

(٢١٤٣) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والترمذى وصححه

(٢١٤٤) المرجع السابق وقال : رواه أبو سعيد فى سننه

## كتاب الصلاة

وسلم - لتذرفان ، ثم أخذها خالد بن الوليد من غير إمرة ففتح له (٢١٤٥)  
والنهي عن النعي إنما هو منصرف إلى ما كان يفعل في الجاهلية من أفعال  
قبيحة تصحب الإخبار - من صراخ وخذش للوجه ولطم للخدود ، والتفوه  
بألفاظ غير مناسبة .

قال ابن المرباط : إن النعي الذي هو إعلام الناس بموت قريبهم مباح ،  
وإن كان فيه إدخال الكرب والمصائب على أهله ، لكن في هذا الأمر مصالح  
جمة ، مثل المبادرة إلى شهود جنازته ، وتهئية أمره والصلاة عليه ، والدعاء  
والاستغفار له ، وتنفيذ وصاياه وما يترتب على ذلك من الأحكام .

ويدل على جواز النعي ما ذكرناه من إخبار النبي - صلى الله عليه وسلم -  
بشهداء مؤتة وبحديث أبي هريرة وغيره أن النبي - صلى الله عليه وسلم -  
قال عندما أخبر بموت السوداء أو الشاب الذي كان يقيم المسجد - : ألا  
أذنتموني ؟

وفي حديث ابن عباس : ما منعكم أن تعلموني ؟ وقد بوب عليه  
البخارى - باب الإذن بالجنازة .

فمجرد الإعلام بالموت لا يكون نعيًا محرماً .  
وللنعي أحكام ثلاثة :

- الأولى ، إعلام الأهل والأصحاب وأهل الصلاح فهذا سنة .
- الثانية ، الدعوة للمفاخرة بالكثرة فهذا مكروه .

---

(٢١٤٥) نيل الأوطار ٥٦/٤ وقال : رواه أحمد والبخارى

● الثالثة ، الإعلام بنوع آخر كالنياحة ونحو ذلك فهذا يحرم .  
وفي ضوء هذا يمكن القول بأن ما يغالى الناس فيه الآن من إعلانات  
بالصحف والميكروفونات والسرادقات وغيرها يدخل في نطاق المكروه .

حادى عشر : ما حكم الصلاة على الغائب ؟  
جوز الشافعية والحنابلة وكثير من العلماء الصلاة على الغائب ، والحجة  
في ذلك ما روى عن جابر أن النبی - صلى الله عليه وسلم - صلى على  
« أوصحة » النجاشی - فکبر علیه أربعاً .

وفي رواية أنه قال : توفي اليوم رجل صالح من الحبش ، فهلّموا فصلوا  
عليه ، فصففنا خلفه ، فصلّى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عليه  
ونحن صفوف خلفه (٢١٤٦)

وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبی - صلى الله عليه وسلم - نعى  
النجاشی في اليوم الذى مات فيه ، وخرج بهم إلى المصلی ، فصف بهم وكبر  
عليه أربع تكبيرات (٢١٤٧)

لقد استدل بذلك من قال بمشروعية الصلاة على الغائب . قال  
الشافعی : الصلاة على الميت دعاء له ، فكيف لا يدعى له وهو غائب في  
القبر ؟

وقال الأحناف والمالكية : لا تشرع الصلاة على الغائب مطلقاً . وما فعله

(٢١٤٦) نيل الاوطار للشوكاني ٤/٤٨ وقال : متفق عليهما  
(٢١٤٧) المرجع السابق وقال : رواه الجماعة .

النبي - صلى الله عليه وسلم - مع النجاشي كان خصوصية له ، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كشف له ما بينه وبين النجاشي حتى رآه فيكون حكمه حكم الحاضرين بين يديه .

ولعل رأى الشافعية والحنابلة أقوى وأرفق بحال هذه الأمة التي يطلب منها التعاون والتآزر والتراحم فيما بينها ، ومن ذلك الصلاة على غائبها والدعاء له بالرحمة والمغفرة .

ويعزز صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - على النجاشي وهو غائب ، صلاته على معاوية بن معاوية الليثي الذي مات بالمدينة والنبي - صلى الله عليه وسلم - في تبوك ، وقد صلى عليه النبي - صلى الله عليه وسلم - صلاة الغائب (٣١٤٨)

ثاني عشر : هل تجوز الصلاة على الميت بعد دفنه ؟

سبق أن أشرنا إلى جواز ذلك عند الحديث على الصلاة في المقبرة . . . . . وقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على البراء بن معرور وهو في قبره بعد أن هاجر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأخبر بموت البراء ، وكذلك صلى على المرأة السوداء التي كانت تقم المسجد ، ودفنت دون أن يخبر النبي - صلى الله عليه وسلم - بدفنها - ونضيف إلى هذين الشاهدين بعض الشواهد الأخرى .

● عن ابن عباس - رضي الله عنهما قال : انتهى النبي - صلى الله عليه وسلم -

(٢١٤٨) الاستيعاب لابن عثر - ١٤٢٣/٣ - ١٤٢٥ - أسد الغابة لابن الأثير ٢١٤/٥

وسلم - إلى قبر رطب فصلى عليه وصفوا خلفه وكبر أربعاً .  
● وعن ابن عباس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على قبر بعد شهر .

● وعنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - صلى على ميت بعد ثلاث  
● وعن سعيد بن المسيب أن أم سعد ماتت والنبي - صلى الله عليه وسلم -  
- غائب ، فلما قدم صلى عليها ، وقد مضى لذلك شهر . (٢١٤٩)

وجهور الفقهاء على جواز الصلاة على القبر .  
ولم يجوز أبو حنيفة ومالك والنخعي الصلاة على القبر - وقالوا : إن صلاة  
النبي - صلى الله عليه وسلم - على هؤلاء من خصوصياته . . . بدليل قوله  
في الحديث : « إن هذه القبور مملوءة ظلمة وإن الله ينورها بصلاتي عليهم »  
ورد الجمهور على ذلك بأن تنوير القلوب بصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم -  
وسلم - لا ينفي مشروعية الصلاة على القبر لغيره - لا سيما وقد قال :  
« صلوا كما رأيتموني أصلي » ،

وهذا الخلاف بالنسبة لمن صلى عليه قبل الدفن - أما من لم يصل عليه  
ودفن بغير صلاة . فيجب أن يصل عليه بعد دفنه بدون خلاف .

### أحكام الدفن

أولاً : حمل الجنازة والسير بها  
قال الفقهاء : حمل الجنازة والسير بها فرض كفاية شأنه شأن الغسل والتكفين  
والصلاة .

(٢١٤٩) هذه الأحاديث من نيل الأوطار ج ٤ ص ٥٤

وقد خص الرجال بحملها ، سواء كان الميت ذكراً أو أنثى ، وهو من أعمال الرجال التي لا يقوم بها غيرهم . فمن شأن النساء الضعف ، وربما انكشفت عورات بعضهن من جراء هذا العمل .. وحمل الجنازة يؤدي إلى الاختلاط ، والاختلاط بين الرجال والنساء ممنوع .

وقد وردت أحاديث متعددة في نهى النساء عن اتباع الجنازة والسير وراءها - فالنهي عن حملها أوجب .

روى أبو سعيد الخدري - رضى الله عنه أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا وضعت الجنازة واحتملها الرجال على أعناقهم فإن كانت صالحة قالت : قدموني . . . . وإن كانت غير صالحة قالت : يا ويلها أين تذهبون بها ؟ يسمع صوتها كل شيء إلا الإنسان ، ولو سمعها لصعق » (٢١٥٠)

فقله صلى الله عليه وسلم - « احتملها الرجال » يفيد أن ذلك خاص بالرجال دون النساء .

وقال أنس : خرجنا مع النبي - صلى الله عليه وسلم - في جنازة ، فرأى نسوة ، فقال : أتحملنه ؟ قلن : لا - قال : أتدفنه ؟ قلن : لا - قال : فارجعن مأزورات غير مأجورات » (٢١٥١)

---

(٢١٥٠) أخرجه البخاري وأحمد

(٢١٥١) الفقه الواضح ج ٤ ص ٩٦ وقال : أخرجه أبو يعلى بسند ضعيف

ماذا يسن فى حملها والسير بها ؟

يسن فى حمل الجنائزة والسير بها عدة أمور :-

١ - أن يحمل الميت أربعة رجال إن كان كبيراً ، ويدور كل واحد منهم على النعش . عن ابن مسعود - رضى الله عنه - قال : من اتبع جنازة فليحمل بجوانب السرير كلها فإنه من السنة ، ثم إن شاء فليطوع وإن شاء فليدع (٢١٥٢)

٢ - ويسن لحاملها الإسراع بها إسراعاً وسطاً لا يضطرب معه الميت على النعش ، ولا يحصل منه مشقة على الحامل أو المشيع

عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أسرعوا بالجنائزة فإن كانت صالحة قربتموها إلى الخير ، وإن كانت غير ذلك فشر وضعتموه عن رقابكم » (٢١٥٣)

وعن أبي موسى قال : مرت برسول الله - صلى الله عليه وسلم - جنازة تمخض تمخض الزق - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « عليكم بالقصد » (٢١٥٤)

وقال عطاء - رضى الله عنه - حضرنا مع ابن عباس - رضى الله عنهما - جنازة أم المؤمنين ميمونة - زوجة النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : إذا

(٢١٥٢) نيل الأوطار ٦٩/٤ وقال : رواه ابن ماجه

(٢١٥٣) نيل الأوطار ٧٠/٤ وقال : رواه الجماعة

(٢١٥٤) المرجع السابق وقال : رواه أحمد

رفعتم نعشها فلا تزغزعوها ولا تزلزلوها. (٢١٥٥)

ظاهرة الإسراع التي تحدث أحيانا

ويشاهد في بعض الجنائزات سرعة مشي الناس بالجنائز ، وإذا سئلوا التوسط قالوا : ما ذلك بملكنا ، نحن لا نستطيع التحكم في أمرها . .

وربما - لو كانوا صادقين في إخبارهم - يكون ذلك بسبب تعجل الميت لنيل ما ينتظره من خير وسعادة . وقد تشارك الملائكة أحيانا في تشييع جنازة الصالحين وتحمله مع المشيعين فيخف حمله ويسرع . وقد روى ابن الأثير في ترجمة سعد بن معاذ - رضي الله عنه : أن النبي - صلى الله عليه وسلم قال - حين سجع من يقول ما أخف جنازته - : « إن الملائكة كانت تحمله » . وروى سعد بن أبي وقاص : عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « لقد نزل من الملائكة في جنازة سعد بن معاذ سبعون ألفا ما وطئوا الأرض قبل ، وبحق أعطاه الله تعالى ذلك » (٢١٥٦)

٣- ويسن المشي مع الجنائز لما في ذلك من الثواب العظيم .

عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال : « عودوا المريض وامشوا مع الجنائز تذكركم الآخرة » (٢١٥٧)

ويجوز المشي أمامها وخلفها وعن يمينها وعن شأها .

---

(٢١٥٥) أخرجه أحمد ومسلم

(٢١٥٦) أميد الغاية ٣٧٦/٢

(٢١٥٧) أخرجه أحمد والبخاري



وعن ابن عمر - رضى الله عنها - أنه رأى النبى - ﷺ - وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائزة . (٢١٥٨)

وقال أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال رسول الله - ﷺ - : أنتم مشيعون فامشوا بين يديها وخلفها وعن يمينها وعن شهاها وقريبا منها . ويجوز للمسلم أن يشيع الجنائزة راكباً اذا كان لا يقدر على المشى . والمشى أفضل . . . فعن ثوبان قال : خرجنا مع النبى - ﷺ - فى جنازة فرأى ناساً ركبانا فقال : ألا تستحون ، إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب ؟ (٢١٥٩)

أما العودة راكباً فجائزة - فقد ورد أن النبى - ﷺ - اتبع جنازة ابن الدحداح ماشياً ، ورجع على فرس . وفى رواية : أتى بفرس معرور - أى عربان - فركبه حين انصرفنا من جنازة ابن الدحداح ونحن نمشى حوله . وعن ثوبان أيضاً أن رسول الله - ﷺ - أتى بدابة وهو مع جنازة فأبى أن يركبها ، فلما انصرف أتى بدابة فركب ، فقليل له . فقال : إن الملائكة كانت تمشى فلم أكن لأركب وهم يمشون ، فلما ذهبوا ركبنا (٢١٦٠) .

وهذا إذا كانت المقبرة قريبة وكان الميت محمولا على الأعناق . أما اذا كانت المقبرة بعيدة - كما هو الحال الشاهد الآن فى مقابر القاهرة - وكانت الجنائزة تحملها عربة فلا حرج فى ركوب المشيعين . .

(٢١٥٨) نيل الأوطار ج ٤ ص ٧١

(٢١٥٩) الفقه الواضح ج ٤ ص ٩٧

(٢١٦٠) نيل الأوطار ٧٢/٤

والذى يتبع الجنائزة راكبا من الأفضل له أن يمشى خلفها ولا يتقدمها لما رواه المغيرة أن النبى - ﷺ - قال : الراكب خلف الجنائزة ، والماشى أمامها قريبا منها عن يمينها أو عن يسارها . (٢١٦١)  
وروى عن الثورى أنه قال : الراكب يمشى خلفها ، والماشى أمامها .

#### ممنوعات فى الجنائزة

١ - يكره لمن يتبع الجنائزة أن تصدر منه أفعال تنافى الخشوع والتفكر والاتعاظ بالموت ، فلا ينبغى له الضحك أو الاشتغال بالكلام والتحدث فى أمور الدنيا .

٢ - كما يكره له أن يرفع صوته ولو بذكر الله - تعالى - فقد قال النبى - ﷺ - : « إن الله يحب الصمت عند ثلاث : عند تلاوة القرآن ، وعند الزحف ، وعند الجنائزة » (٢١٦٢)

٣ - ويكره اتخاذ المجامر - وهى المباخر - .  
فغن أبى بردة قال : أوصى أبو موسى حين حضره الموت فقال : لا تتبعونى بمجمر .

قالوا : أوسمعت فيه شيئا ؟ قال : نعم من رسول الله - ﷺ - (٢١٦٣)

٤ - ويكره أن يتبع الميت بنياحة أو صراخ .

---

(٢١٦١) نيل الأوطار ٧٢/٤

(٢١٦٢) الفقه الواضح جـ ٤ ص ٩٨ وقال : رواه الطبرانى

(٢١٦٣) نيل الأوطار ٧٣/٤

فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : نهي رسول الله - ﷺ - أن تتبع جنازة معها رائحة . (٢١٦٤)

والرائحة هي الصائحة والصارخة .

٥ - ويكره أن تذيب شاة أو نحوها أمام البيت ليمر عليها النعش حين يخرج ثم يفرق لحمها على الناس بعد ذلك .

حكم القيام للجنازة

ورد في القيام للجنازة ما قاله أبو سعيد - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها ، فمن اتبعها فلا يجلس حتى توضع » (٢١٦٥)

وعن ابن عمر عن عامر بن ربيعة عن النبي - ﷺ - قال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها حتى تخلفكم أو توضع »

وعن جابر قال : مر بنا جنازة فقام لها النبي - ﷺ - وقمنا معه فقلنا يا رسول الله ، إنها جنازة يهودي ، فقال : « إذا رأيتم الجنازة فقوموا لها » (٢١٦٦)

الدفن

متى يدفن الميت ؟

كره الحنابلة وجماعة من الفقهاء على اختلاف مذاهبهم دفن الميت عند

(٢١٦٤) نيل الأوطار ٧٣/٤

(٢١٦٥) المرجع السابق ٧٤/٤

(٢١٦٦) المرجع السابق ٧٥/٤

## كتاب الصلاة

طلوع الشمس وقبل أن ترتفع مقدار رمح ، وعند استوائها في وسط السماء ، وهو الوقت الذى يسبق صلاة الظهر بدقائق ، وقبل غروبها . إلا إذا اضطروا إلى ذلك .

وكره بعض الفقهاء الدفن ليلاً إلا لضرورة - لما رواه ابن ماجه عن جابر - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « لاتدفنوا موتاكم بالليل إلا أن تضطروا » .

ولكن كثيراً من الفقهاء يرى أن الدفن بالليل كالدفن بالنهار سواء ، متى أخذ الميت حقه من الغسل والتكفين والصلاة عليه . وقد ورد أن النبى - ﷺ - دفن الرجل الذى كان يرفع صوته بالذكر ليلاً ، ودفن على - كرم الله وجهه - فاطمة - رضى الله عنها - ليلاً ، ودفن أبو بكر ليلاً ، ودفن عثمان ليلاً ، ودفنت عائشة ليلاً ، ودفن ابن مسعود ليلاً .

وعن ابن عباس - رضى الله عنها - قال : دخل النبى - ﷺ - قبراً ليلاً فأسرج له بسراج ، فأخذه من قبل القبلة ، وقال : رحمك الله إن كنت لأوهاً ، تكثر تلاوة القرآن ، وكبر عليه أربعاً . (٢١٦٧)

فالدفن بالليل لا بأس به ، وإن كان الأولى الانتظار بالجنازة حتى تطلع الشمس لما فى ذلك من التيسير على المشيعين ، ما لم تكن هناك ضرورة ملحة إلى ذلك .

ماذا يطلب فى القبر ؟

١ - يستحب تعميق القبر

عن رجل من الأنصار قال : خرجنا فى جنازة فجلس رسول الله - ﷺ - على حفيرة القبر ، فجعل يوصى الخافر ويقول : « أوسع من قَبْلِ الرأس ، وأوسع من قَبْلِ الرجلين ، رب عَظْمٍ له فى الجنة » (٢١٦٨)

٢ - ويستحب التوسيع فى القبر كما رأينا فى الحديث السابق .

٣ - ويستحب أن يدفن الميت فى لحد إن كانت الأرض صلبة ، فإن كانت رخوة فدفنه فى الشق أولى .

واللحد هو الشق فى جانب القبر من جهة القبلة ينصب عليه اللَّبن فيكون كالبيت المسقوف .

والشق هو الحفرة العميقة كالنهر فى وسط القبر تبني جوانبها باللبن - يوضع فيه الميت ويسقف عليه بشيء كالطوب ، بحيث يكون السقف غير ملامس لجسد الميت .

٤ - ويستحب الدفن فى المقبرة ، ويكره الدفن فى المنازل . . . . . والدفن فى المنازل من خصائص الأنبياء الذين يُقْبَرُونَ حيث يُقْبَضُونَ .

٥ - ويستحب أن يتولى الدفن من هو أحق بالإمامة فى الصلاة عليه ، فإن لم يكن له علم بصفة الدفن تولى ذلك من له علم بها من المسلمين الصالحين .

٦ - ويستحب أن يكون الدافنون وترا : واحدا أو ثلاثة أو خمسة . .

---

( ٢١٦٨ ) نيل الأوطار ٤/ ٧٨

٧- ويستحب أن يغطي القبر بثوب عند وضع الميت فيه ليستريح به سواء كان الميت رجلاً أو امرأة . وعند أبي حنيفة يغطي قبر المرأة فقط ولا يغطي قبر الرجل ، حتى استحسنا التابوت للنساء (٢١٦٩)

٨- ويستحب إدخال الميت من قبل رجله إن أمكن ذلك بدون مشقة .  
٩- ويستحب أن يوجه الميت في قبره إلى القبلة ، وذلك بأن يراح على جنبه الأيمن بحيث يكون وجهه إلى القبلة ، لقوله - ﷺ - « البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا » .

١٠- ويستحب أن يقول واضعه : بسم الله وعلى ملة رسول الله - ﷺ -  
عن ابن عمر- رضى الله عنهما- أن النبي كان إذا وضع الميت في القبر .  
قال : باسم الله وعلى ملة رسول الله - أو على سنة رسول الله .  
١١- ويستحب أن يعرى خد الميت الأيمن ويوضع على لبنة أو حجر أو تراب - لقول عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : إذا أنزلتموني في اللحد فافضوا بخدي إلى الأرض .

١٢- ويستحب وضع شيء خلفه من لبن أو غيره تمنعه من الوقوع على قفاه وليلظل متوجهاً إلى القبلة .

ويكره أن يوضع تحت الميت مرتبة أو ثوب أو يوضع عن يمينه أو شماله أو عند رأسه وسادة ؛ وإنما تكون الأرض مهاداً له ووساداً له .

١٣ - ويستحب أن تحمل أربطة الكفن التي ربطت على بطن الميت أو صدره ، لأنها ما ربطت إلا لتحفظ الكفن من الانزلاق . (٢١٧٠)

هل يجوز دفن أكثر من واحد في قبر ؟  
قال أبو حنيفة : يكره أن يدفن اثنان في قبر واحد إلا لضرورة ، ويجعل بينهما تراب ليصير القبر مثل قبرين . (٢١٧١)

وفي جواز دفن أكثر من واحد في القبر ورد قول هشام بن عامر ، قال : « شكونا إلى رسول الله - ﷺ - يوم أحد ، فقلنا : يا رسول الله ، الحفر علينا لكل إنسان شديد ، فقال رسول الله - ﷺ - : احفروا وأعيقوا وأحسنوا وادفنوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد . فقالوا : فمن نقدم يا رسول الله ؟ قال : قدموا أكثرهم قرآنا ، وكان أبي ثالث ثلاثة في قبر واحد » (٢١٧٢)

وواضح أن الضرورة هي التي سوغت دفن أكثر من واحد في القبر ، فإن لم تكن هناك ضرورة كان مكروها . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة والشافعي وجوز المالكية جمع عدة أموات بقبر واحد لضرورة كضيق المقبرة ، ولو كان الجمع في أوقات ، كأن نفتح المقبرة بعد الدفن فيها لدفن ميت آخر .

وقال الحنابلة : يحرم ذلك إلا لضرورة - كثرة الموق وخوف تغييرهم أو لحاجة كالمشقة على الأحياء (٢١٧٣)

(٢١٧٠) راجع في ذلك الفقه الواضح جـ ٤ ص ١٠١ وما بعدها .

(٢١٧١) الاختيار لتعليل المختار جـ ١ ص ٩٦

(٢١٧٢) نيل الأوطار جـ ٤ ص ٧٨ وقال : رواه النسائي والترمذي بنحوه وصححه .

(٢١٧٣) الفقه على المذاهب الأربعة جـ ١ ص ٥٣٨

وذكر الشوكاني في تعليقه على الحديث الذي ذكرناه ، ويجوز أن يدفن  
أكثر من واحد في القبر على سبيل التبرك كقبر فاطمة - رضي الله عنها - فيه  
خمس : فاطمة والحسن ابنها وعلى بن الحسين - زين العابدين - وابنه محمد  
الباقر ، وولده جعفر الصادق (٢١٧٤)

هل يجوز نبش القبر ؟

قال العلماء : إذا بلى الميت وصار تراباً في قبره جاز نبش القبر وزرعه  
والبناء عليه . عند الأئمة الثلاثة . ولكن الإمام مالكا يقول : إذا بلى الميت  
ولم يبق منه جزء محسوس جاز نبش القبر للدفن فيه ، وأما زرعه والبناء عليه  
فلا يجوز ، لأنه بمجرد الدفن صار حبساً ، لا يتصرف فيه بغير الدفن ،  
سواء بقى الميت أو فنى (٢١٧٥)

ماذا يطلب بعد الدفن ؟

○ بعد أن يدفن الميت ، يطلب من الحفارين سد القبر سداً محكماً بالطوب  
اللبن ، فإن لم يوجد فبالحجارة أو الخشب أو نحوه من كل شيء صلب ، فإن  
لم يوجد فبالتراب وحده ، حتى لا تظهر رائحته ، وحتى لا تناله السباع . .  
● ويستحب لمن شهد الدفن أن يحثو ثلاث حثيات بكلتا يديه على القبر من  
جهة رأس الميت - فقد روى ابن ماجه أن النبي - ﷺ - صلى على جنازة ثم  
أتى قبر الميت فحثا عليه من قبيل رأسه ثلاثاً .

(٢١٧٤) نيل الأوطار ج ٤ ص ٧٨

(٢١٧٥) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٣٨



ويقول عند الأولى : « منها خلقناكم » وعند الثانية : « وفيها نعيدكم » وعند الثالثة : « ومنها نخرجكم تارة أخرى » .

وهذا أمر استجابي عند الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ومالك والشافعي ومرجعهم في ذلك ما قاله أبوإمامة رضي الله عنه : لما وضعت أم كلثوم بنت النبي - ﷺ - في القبر ، قال النبي - صلى الله عليه وسلم -

﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ (٢١٧٦)

● ولا يتعجل المشيعون بالانصراف فور الانتهاء من الدفن . بل من السنة الانتظار قدر ما ينحر جل ويفرق لحمه على الفقراء ، وذلك ليستأنس . . . الميت وقد أوصى عمزو بن العاص بنيه - قال : فإذا دفنتموني فسنوا على التراب سناً ، ثم أقيموا قبري قدر ما تنحر جزور ويقسم لحمها ، حتى أستاذس بكم وأنظر ماذا أراجع به رسل ربى . (٢١٧٧)

● ويستحب الاستغفار للميت والدعاء له عند القبر . بعد دفنه ولا بأس بالقراءة عنده ، فقد ذكر عن جماعة من السلف أنهم أوصوا أن يقرأ عند قبورهم وقت الدفن .

قال عبدالحق : يروى أن عبدالله بن عمر أمر أن يقرأ عند قبره سورة البقرة ، ومن رأى ذلك المعلى بن عبدالرحمن ، وكان الإمام أحمد لا يرى ذلك أولاً حيث لم يبلغه فيه أثر ، ثم رجع عن ذلك .

(٢١٧٦) طه ٥٥

(٢١٧٧) الفقه الواضح ج ٤ ص ١٥٥ وقال : رواه مسلم

وجاء في « الجامع » كتاب القراءة عند القبور :

أخبرنا العباس بن محمد الدوري ، ثنا يحيى بن معين ، ثنا مبشر الحلبي ، حدثني عبدالرحمن بن العلاء بن الحلاج عن أبيه قال : قال أبي : إذا أنا مت فضعتني في اللحد وقل : بسم الله وعلى سنة رسول الله ، وسن على التراب نبأ ، وأقرأ عند رأسي بفاتحة البقرة وخاتمتها ، فإن سمعت عبدالله بن عمر يقول ذلك .

وقال : الحسن بن الصباح الزعفراني ؛ سألت الشافعي عن القراءة عند القبر فقال لا بأس به . (٢١٧٨)

ويستحب الدعاء بالدعاء الثابت : اللهم هذا عبدك وانت أعلم به منا ، وما نعلم عنه إلا خيراً ، وقد أجلسته لتسأله ، اللهم ثبته بالقول الثابت في الآخرة كما ثبته في الدنيا ، اللهم ارحمه وألحقه بنبيه محمد - ﷺ - ولا تضلنا بعده ، ولا تحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده ، واغفر لنا وله ولسائر المسلمين . قال عثمان بن عفان - رضي الله عنه : كان النبي - ﷺ - إذا دفن الميت وقف عليه وقال : استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت فإنه الآن يسأل . (٢١٧٩)

ما حكم التلقين ؟

ويستحب تلقين الميت عند جمهور الفقهاء على اختلاف مذاهبهم ،

(٢١٧٨) الروح لابن القيم ص ١٢

(٢١٧٩) الفقه الواضح وقال : أخرجه أبو داود والحاكم

وكيفية التلقين : أن يقف الملقن عند رأسه موجهاً وجهه إلى قبره ويقول : يا فلان ابن فلانة ، أويقول : يا عبدالله ابن أمة الله ، اذكر العهد الذي خرجت عليه من الدنيا : شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ، وأن البعث حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور ، وأنت رضىت بالله رباً ، وبالإسلام ديناً ، وبمحمد ﷺ - نبياً ، وبالقرآن إماماً ، وبالكعبة قبله ، وبالمؤمنين إخواناً .

فهذا التلقين مستحب لظاهر حديث أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - عن النبي ﷺ - : « لقنوا موتاكم قول لا إله إلا الله . » (٢١٨٠)

قال بعض العلماء : إن هذا التلقين مستحب عند الاحتضار ، وليس بعد الدفن ، وإن هذا الحديث خاص بحالة الاحتضار .

ولكن الصحيح أنه مستحب في الحالتين - لقول أبي أمامة وهو في التزع الأخير : إذا أنا مت فاصنعوا بي كما أمر النبي ﷺ - قال : « إذا مات أحد من إخوانكم فسويتم التراب على قبره ، فليقم أحدكم على رأس قبره ، ثم ليقل : يا فلان ابن فلانة . فإنه يقول : أرشدنا ربك الله . ولكن لا تشعرون .

فليقل : اذكر ما خرجت عليه من الدنيا ، شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وأنت رضىت بالله رباً وبالإسلام ديناً ، وبمحمد نبياً ، وبالقرآن إماماً . فإن منكراً ونكيراً يأخذ كل منهما بيد صاحبه ويقول :

انطلق بنا ، ما نقعد عند من لقن حجته ، فيكون الله حجيجه من دونها .  
قال رجل : يا رسول الله فإن لم يعرف أمه ؟ قال : فينسبه إلى حواء -  
يقول : يا فلان ابن حواء . (٢١٨١)

عن راشد بن سعد ، وضمرة بن حبيب ، وحكيم بن عمير قالوا : إذا  
سُوي على الميت قبره ، وانصرف الناس عنه كانوا يستحبون أن يقال للميت  
عند قبره : يا فلان ، قل : لا إله إلا الله ، أشهد أن لا إله إلا الله - ثلاث  
مرات - يا فلان ، قل : ربى الله ودينى الإسلام ونبى محمد - ﷺ - ثم  
ينصرف . (٢١٨٢)

ويقول الفقهاء : إذا دفن ميت فى قبر أصبح هذا القبر وقفا عليه لا يجوز  
أن ينشئ إلا لغرض صحيح . وهذا الغرض الصحيح يكون بمثل  
ما يأتى : -

- ١ - دفن ميت آخر .
- ٢ - تغسيل الميت الذى دفن إذا كان قد دفن بغير غسل ، أو تكفينه إذا كان  
قد دفن بغير كفن .
- وبعض الفقهاء يقول : لا ينشئ للتكفين ، لأن الكفن جعل للستر ،  
وقد ستره القبر ، ولأن الكفن مصيره إلى الفناء .

---

(٢١٨١) الفقه الواضح ص ١٠٧ وقال أخرجه الطبرانى فى الكبير - مختصر التذكرة .  
للشعرانى ص ٣٦  
(٢١٨٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ٨٩

٣- إذا كان بالقبر مال ذو قيمة وضع مع الميت ، فيستخرج ليستفيع به الورثة .

وروى عن جابر بن عبدالله أنه قال : دفن مع أبي رجل فلم تطب نفسي حتى أخرجته ، فجعلته في قبر على حدة - قيل : إنه أخرجه بعد دفنه بسة أشهر (٢١٨٣)

ومما يدل على جواز نبش القبر لاستخراج المال القيم ، ما ذكر من أن النبي - ﷺ - أخبر أصحابه حين خرجوا إلى الطائف ومروا على قبر أبي رغال ، بأن بالقبر غصنا من ذهب ، وقال لهم : إن أنتم نبشتم عنه أصبتموه ، فابتدره الناس فاستخرجوا الفض (٢١٨٤)

هل يجوز نقل الميت ؟

قال الشافعي : يحرم نقل الميت من بلد إلى بلد بعد الدفن إلا لمكة والمدينة وبيت المقدس لشرف هذه الأماكن وبركتها .

وقال المالكية : يجوز نقل الميت من مكان إلى مكان قبل الدفن وبعده لمصلحة ، كان يخاف عليه أن يغرقه البحر أو يأكله السبع ، أو ليتمكن أهله من زيارته ، أو لتناله بركة المكان الذي ينقل إليه ونحو ذلك . بشرط صيانة الميت وعدم انتهاك حرمة .

وقال الأحناف : يكره نقل الميت من بلد إلى بلد ، ويستحب أن يدفن

(٢١٨٣) نيل الأوطار جـ ٤ ص ١١٢

(٢١٨٤) الفقه الواضح ، وقال : أخرجه أبو داود

الميت في مقبرة البلد الذي مات فيه .

ولا بأس بنقله قبل الدفن إلى بلدة أخرى تبعد عنها نحو ميل أو ميلين ، ويحرم نقله بعد الدفن إلا لغرض شرعى . وبذلك قال الحنابلة . . . . قال صاحب الفقه الواضح : والأولى لأهل الميت أن يدفنوا ميتهم في البلد الذي مات فيه ، ولا يكلفون أنفسهم مشقة نقله إلى مسقط رأسه ، لما في ذلك من الإسراف والعناء وتأخير الدفن ، وهتك حرمة الميت ، وتكليف المشيعين ما لا يطبقون من جهد ومال . واستشهد بحديث عبدالله بن مليكة قال : توفي عبدالرحمن بن أبي بكر بالحيشة ، فحمل إلى مكة فدفن . فلما قدمت عائشة أتت قبره ، ثم قالت : والله لو حضرتك ما دفنتك إلا حيث مت ، ولو شهدتك ما زرتك . (٢١٨٥)

ما حكم قراءة القرآن على القبر؟

جاء في كتاب التذكرة للقرطبي : كان شيبه بن أبي شيبه يقول : أوصتني أمي عند موتها أن أقوم عند قبرها بعد دفنها ، وأقول : يا أم شيبه ، قولي لا إله إلا الله ، ثم أنصرف ، فلما كان الليل رأيته في المنام وهي تقول لى : يا بنى كدت أهلك لولا أن تداركتنى بلا إله إلا الله . (٢١٨٦) وذكر عدة أمور تنجى من عذاب القبر ، منها قراءة سورة تبارك . .

وذكر ابن القيم في كتابه الروح قال : ذكر الخلال عن الشعبي قال : كانت الأنصار إذا مات لهم الميت اختلفوا إلى قبره يقرءون عنده القرآن .

(٢١٨٥) الفقه الواضح ١١٥/٤

(٢١٨٦) مختصر تذكرة القرطبي - للشعراني ص ٣٦ .

قال : وأخبرنى أبو يحيى الناقد قال : سمعت الحسن بن الجزوى يقول : مررت على قبر أخت لى ، فقرأت عندها « تبارك » لما يذكر فيها ، فجاءنى رجل فقال : إني رأيت أختك فى المنام تقول : جزى الله أبا على خيراً فقد انتفعت بما قرأ . (٢١٨٧)

وقد روى فى سورة « الملك » آثار قيمة منها : روى الترمذى عن ابن عباس قال : ضرب رجل من أصحاب رسول الله - ﷺ - خباءه على قبر وهو لا يحسب أنه قبر ، فسمع من يقرأ سورة الملك حتى ختمها فاتى النبى - ﷺ - فقال : يا رسول الله ضربت خبائى على قبر وأنا لا أحسب أنه قبر ، فإذا قبر إنسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها . فقال رسول الله - ﷺ - هى المانعة ، هى المنجية تنجيه من عذاب القبر . (٢١٨٨)

وجهور الفقهاء على استحسان القراءة . عند القبر لقول ابن عمر رضى الله عنهما - أستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمها . (٢١٨٩)

وينبغى أن يكون القارئ مبتغياً بذلك وجه الله تعالى ، ويهدى ثواب ما يقرأ للميت فعسى أن يتنفع بذلك إن شاء الله تعالى .

(٢١٨٧) الروح لابن القيم ص ١٣

(٢١٨٨) تفسير القرطبى ج ١٨ ص ٢٠٥

(٢١٨٩) أخرجه البيهقى

هل يتنفع الميت بما يهدى له من ثواب؟

في الأحاديث التالية ما يعطى الإجابة على هذا السؤال .

● عن عبدالله بن عمرو بن العاص ، أن العاص بن وائل نذر في الجاهلية أن ينحر مائة بدنه ، وأن هشام بن العاص نحر حصته خمسين ، وأن عمراً سأل النبي - ﷺ - عن ذلك فقال : أما أبوك فلو أقر بالتوحيد فصمت وتصدق عنه نفعه ذلك . (٢١٩٠)

● وعن أبي هريرة أن رجلاً قال للنبي - ﷺ - : إن أبي مات ولم يوص ، أفينفعه أن أتصدق عنه ؟ قال : نعم . (٢١٩١)

● وعن عائشة أن رجلاً قال للنبي - ﷺ - : إن أُمِّي اقتلعت نفسها - ماتت فجأة ، وأراها لو تكلمت تصدقت ، فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم (١١٩٢)

وهناك أحاديث أخرى ذكرها الشوكاني وغيره في هذا المعنى .

وعلق الشوكاني على هذه الأحاديث قائلاً : حكى النووي في شرح مسلم

الإجماع على وصول الدعاء إلى الميت ، وكذا حكى الإجماع على أن الصدقة

قد تقع عن الميت ويصله ثوابها ولم يقيد ذلك بالولد . قال العلماء : وأما قوله

تعالى : ﴿ وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ﴾ (٢١٩٣)

(٢١٩٠) نيل الأوطار ٩١/٤ وقال : رواه أحمد

(٢١٩١) المرجع السابق وقال : رواه أحمد ومسلم

(٢١٩٢) المرجع السابق وقال : متفق عليه

(٢١٩٣) النجم ٣٩



- فقيل : هو منسوخ بقوله تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَمَا أَلَتْنَاهُمْ مِنْ عَمَلِهِمْ مِنْ شَيْءٍ كُلُّ امْرِئٍ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾ (٢١٩٤)

قال الإمام القرطبي - رحمه الله - : وقد أجمع العلماء على وصول ثواب الصدقة للأموات ، فكذلك القول في قراءة القرآن والدعاء والاستغفار ، إذ كُلُّ صدقة ، ويؤيده حديث « وكل معروف صدقة » فلم يخص الصدقة بالمال - وكذلك يؤيده قوله - صلى الله عليه وسلم - « الميت في قبره كالغريق ينتظر دعوة تلحقه من أبيه أو من أخيه أو من صديق له فإذا لحقته كانت أحب إليه من الدنيا وما فيها » وإن هدايا الأحياء للأموات الدعاء والاستغفار .

قال : وكان الحسن البصري - رضى الله تعالى عنه - يقول : من دخل المقابر فقال : اللهم رب هذه الأجساد البالية والعظام النخرة التي خرجت من الدنيا وهى بك مؤمنة ، اللهم فأدخل عليها روحاً منك وسلاماً منى - كتب له بعددهم حسنات . (٢١٩٥)

ماحكم رش الماء على القبر وتعليمه ؟

ورد في الأخبار الصحيحة أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رش على قبر ابنه إبراهيم ماءً ووضع عليه حصباء

(٢١٩٤) الطور ٢١

(٢١٩٥) مختصر تذكرة القرطبي للشعراني ص ٢٧

وعن أنس أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعلم قبر عثمان بن مظعون بصخرة (٢١٩٦)

وروى أبو داود من حديث المطلب بن عبد الله بن حنطب قال : لما مات عثمان بن مظعون خرج بجنازته فدفن ، فأمر النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً أن يأتي بحجر فلم يستطع حمله ، فقام إليه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وحسر عن ذراعيه ، قال المطلب : قال الذي أخبرني : كأنني أنظر إلى بياض ذراعي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين حسر عنهما ، ثم حمله فوضعه عند رأسه وقال : أعلم به قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهلي . (٢١٩٧)

فهذه الأخبار فيها مشروعية رش الماء على القبر . . . وإلى هذا الرأي ذهب أبو حنيفة والشافعي ، وفيها جواز جعل العلامة على القبر ليعرف بها وتسهل زيارته .

تسليم القبر

ويندب ارتفاع التراب فوق القبر بقدر شبر حتى يصبح كسنام البعير - وهذا عند الأحناف والمالكية والحنابلة .

أما الشافعية فيفضلون أن يكون التراب مستوياً منظماً .  
ويكره تبييض القبر بالجبس أو الجير ، أما طلاؤه بالطين فلا بأس به لأنه

(٢١٩٦) نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ٨٤

(٢١٩٧) المرجع السابق

لا يقصد به الزينة حينئذ . وهذا عند الأحناف والشافعية والحنابلة  
وقال المالكية : طلاء القبر مكروه سواء كان بالجبس أو الطين أو الجير ،  
ويكره أيضاً أن يوضع على القبر أحجار أو أخشاب أو نحو ذلك إلا إذا خيف  
ذهاب معالم القبر ، فيجوز وضع ذلك للتمييز ، ولكن إذا قصد به المباهاة  
حرم .

#### حكم الكتابة على القبر

قال المالكية : الكتابة إذا كانت قرآناً حُرمت ، وتكره إذا كانت لبيان  
الاسم أو تاريخ الوفاة .

وقال الأحناف : تكره الكتابة إلا إذا قصد بها حفظ الأثر فلا تكره  
وقال الشافعية : تكره الكتابة سواء أكانت قرآناً أم غيره ، إلا إذا كان قبر  
عالم أو صالح فيندب كتابة اسمه ووضع ما يميزه ليعرف .  
وقال الحنابلة : الكتابة مكروهة على القبور مطلقاً لافرق بين عالم  
وغيره . (٢١٩٨)

#### ماحكم البناء على القبر ؟

قال الفقهاء : بناء البيوت أو المساجد أو الحيطان المحدقة بها - وهي  
الأحواش - مكروهة إذا لم تكن للتفاخر والزينة .  
فإذا كانت للتفاخر والزينة فهي حرام . هذا إذا كانت الأرض غير مسبلة  
أو موقوفة .

أما المسبلة فهي التي اعتاد الناس الدفن فيها ولم يسبق لأحد ملكها .  
والموقوفة هي التي وقفها المالك على هذا العمل ، كقراة مصر التي وقفها  
أمير المؤمنين عمر بن الخطاب .

فإذا كانت الأرض مسبلة أو موقوفة فيحرم البناء فيها ، لما في ذلك من  
التضييق على الناس . وهذا الحكم متفق عليه عند الأئمة - إلا أن الحنابلة  
قالوا : إن البناء مكروه مطلقاً سواء كانت الأرض مسبلة أولاً ، والكراهة في  
المسبلة أشد . (٢١٩٩)

ماحكم القعود والنوم والمشي على القبور ؟  
يكره القعود والنوم على القبور - وهذا الحكم عند الشافعية والحنابلة .  
وقال الأحناف : القعود والنوم فوق القبر مكروه تنزيهاً ..  
وقال المالكية : الجلوس على المقابر جائز وكذلك النوم .....  
وبالنسبة للمشي فإنه يكره إلا لضرورة إذا كان لا يصل إلى قبره إلا عن  
طريق السير فوقه . وهذا باتفاق .

هذا وللجلوس والمشي على المقابر آدابٌ تشير إليها الأحاديث الآتية :  
● عن البراء بن عازب قال : خرجنا مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
في جنازة رجل من الأنصار ، فانتبهنا إلى القبر ولم يلحد بعد ، فجلس رسول  
الله - صلى الله عليه وسلم - مستقبل القبلة وجلسنا معه (٢٢٠٠) .

(٢١٩٩) المرجع السابق

(٢٢٠٠) نيل الأبطار ج ٤ ص ٨٧ وقال : رواه أبو داود

● وعن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر » (٢٢٠١)

● وعن عمرو بن حزم قال : رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متكئاً على قبر فقال : لا تؤذ صاحب هذا القبر . . (٢٢٠٢)

وقد نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن المشي على القبر بالنعلين .

فهذه الأحاديث تشير الى آداب الجلوس في المقابر .

فالزائر والمتنظر الجنائز يجب عليه أن يجلس مستقبلاً القبلة .

وليس له أن يجلس فوق قبر . لأن الميت يتأذى مما يتأذى منه الحي .

وربما كان المقصود بالجلوس في حديث أبي هريرة قضاء الحاجة ، لأنه يكفي بالجلوس عنها . وهذا هو الصحيح لأن هناك حديثاً آخر يوضح ذلك ، رواه الطحاوي من حديث محمد بن كعب قال : إنما قال أبو هريرة من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على جمرة .

أما النهي عن المشي بالنعلين . . فلعله خاص بالمشي بغير ضرورة ، أو بالمشي الذي فيه خيلاء وعجب ، وهو مكان يدعو إلى العظة والاعتبار والورع .

(٢٢٠١) نيل الأوطار حـ ٤ / ٨٧ وقال : رواه الجهاعة إلا البخاري والترمذي

(٢٢٠٢) المرجع السابق وقال : رواه أحمد

### حكم التعزية

أولاً : البكاء على الميت ..

يجوز البكاء على الميت ولو بصوت مرتفع ، مالم يكن مصحوباً بصراخ ، أو لطم أو شق للثوب . أو دعاء بالويل والثبور ، أو سحق على قضاء الله وقدره ، فإن ذلك مما حرّمته الشريعة الغراء ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « ليس منا من شق الجيوب ولطم الحدود ودعا بدعوى الجاهلية » أما البكاء العادي فهو من الرحمة ، وقد يبكي النبي - صلى الله عليه وسلم - على بعض إخوانه من المهاجرين والأنصار ، ويبكى على ابنه إبراهيم حين مات وهو ابن سبعة عشر شهراً ، ويبكى على ابنته زينب - رضي الله عنها - حين ماتت .

ومن قوله حين قال له عبدالرحمن بن عوف وقد رآه يبكي على ابنه إبراهيم - : « وأنت يا رسول الله ؟ » فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - « إن العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول إلا ما يرضى ربنا ، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون » (٢٢٠٣)

وحين رأى النساء يبكين على ابنته زينب وقبل نهان عمر قال : مهلاً يا عمر ، ثم قال : ابكين وإياكن ونعيق الشيطان ثم قال : إنه منها كان من العين والقلب فمن الله - عز وجل - ومن الرحمة ، وما كان من اليد واللسان فمن الشيطان .

( ٢٢٠٣ ) أخرجه البخاري

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فالبكاء على الميت الحبيب والقريب والصديق مظهر العاطفة النبيلة الحزينة . وهو لا بأس به مادام لا يخرج الإنسان عن جادة الأدب مع الله وقضائه وقدره .

أما الندب والنياحة اللذان يخرجان على تعاليم الدين فهما حرام . . ولا بأس بتعداد مآثر الميت ، وهو ما يسمى بالرثاء ، وإظهار الحزن عليه ، ولكن دون مبالغة أو خروج على الصديق ، وقد رثى النبى - صلى الله عليه وسلم - والصحابه ولم ينكر أحد ، واستمع النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى رثاء الشعراء لبعض أصحابه .

وسمع النبى - صلى الله عليه وسلم - أم سعد بن معاذ تبكى عليه وتقول :

ويل أم سعد سعداً براصة ونجداً  
ويل أم سعد سعداً صرامة وجداً

وكان النبى - صلى الله عليه وسلم - يحادر دموعه على لحيته ، ويده في لحيته حزناً عليه . فقال : كل ناذبة كاذبة إلا ناذبة سعد (٢٢٠٤)

لقد نهى الإسلام عن الإفراط الذى يُسلم الإنسان إلى التفوه بعبارات تعارض الإيمان ، أو فعل أشياء تعارض أدب الدين ، كما يحدث من بعض الناس الذين يلطخون وجوههم بالسواد ، أو يحلقون شعورهم أو يلطمون خدودهم أو يشقون ثيابهم ، أو يهملون مظهرهم إلى درجة تثير التقزز

---

(٢٢٠٤) أسد الغابة ٢/٣٧٥

والإزدراء . وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك : « ليس منا من شق الجيوب ولطم الخدود ودعا بدعوى الجاهلية » (٢٢٠٥)

هل يعذب الميت بيبكاء أهله عليه ؟

يرى بعض العلماء أن الميت لا يعذب بيبكاء أهله عليه لأن الله - تعالى يقول :

« ولا تزر وازرة وزر أخرى »

ولكن بعضهم يقول : إنه يعذب ، لأن هناك أحاديث وردت في ذلك منها :

مارواه البخارى ومسلم وغيرهما عن عمر - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « الميت يعذب في قبره بنوح أهله عليه » وللتوفيق بين الرأيين قال بعض الفقهاء ، إن هذه الأحاديث الواردة في التعذيب تؤول لتتفق مع مضمون الآية الكريمة .

وقد أولوها بما يأتى : إن الميت الذى يعذب بيبكاء الأهل هو الذى أوصى الأهل بذلك على نحو ما قال طرفة بن العبد :

إذا مت فابكىنى بما أنا أهله وشقى على الجيب يابسة معبد  
وقال جماعة من الفقهاء : المقصود بالتعذيب توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به . . . ويؤيد ذلك ما رواه ابن أبى موسى الأشعرى عن أبيه أبى موسى الأشعرى قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : الميت يعذب

( ٢٢٠٥ ) رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن ابن مسعود



يبكاء الحى عليه ، إذا قالت النائحة : واعضدها ، واناصراه واكاساه جيد الميت ، وقيل له : أنت عضدها ؟ أنت ناصرها ؟ أنت كاسيها ؟ ومن التأويلات : أن الميت يعذب أى يتألم لألم أهله عليه وحزنهم الشديد لفراقه .

إذا علمنا ذلك فإن من الواجب على أهل الميت أن يتجملوا بالصبر ، وأن يكونوا مثلاً أعلى للإيمان وتقبل القضاء بالرضا ، متأسين بما قاله الله - تعالى :

﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ  
وَالشَّمْرِ ۖ وَبَشِيرٍ ۖ الصَّابِرِينَ ﴿١٥٦﴾ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ  
وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ ﴿١٥٧﴾ أُولَٰئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَٰئِكَ  
هُمُ الْمُهْتَدُونَ ﴿١٥٧﴾ ﴾ (٢٢٠٦)

ثانيا : الحداد على الميت

قال الفقهاء : تحد المرأة على زوجها أربعة أشهر وعشراً ، تترك الزينة بكافة أنواعها ، ولا تلبس الحرير ، ولا تكتحل ، ولا تتعطر ، ولا تلبس ثياباً مزركشة لافتة للنظر ولا تخرج من بيتها ، ويفهم هذا من قوله - تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ

بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴿٢٢٠٧﴾

وثبت عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال للفريرة بنت مالك وكان متوفى عنها : « امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله » (٢٢٠٨)

وجاء في البخاري ومسلم عن أم عطية أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا تحمد امرأة على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً ، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب - من برود اليمن - ولا تكتحل ، ولا تمس طيباً إلا إذا طهرت - نبذة - أى شيء يسير - من قُسط أو أظفار »

فالإحداذ هو ترك الزينة كلها من الطيب والحلي والكحل والخضاب بالحناء مادامت في عدتها ...

وهذا الحكم يشمل الزوجات جميعاً : الإماء والحرائر ، والكبار والصغار - وهو مذهب الجمهور من العلماء ..

قال مالك والشافعي : الحكم عام ، والدليل على ذلك ما روى عن أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سأله امرأة عن بنت لها توفى عنها زوجها فاشتكت عينها - أفنكحلها ؟ فقال لها : لا - مرتين أو ثلاثاً (٢٢٠٩)

(٢٢٠٧) البقرة ٢٣٤

(٢٢٠٨) تفسير القرطبي ١٧٦/٣

(٢٢٠٩) تفسير القرطبي ج ٣ ص ١٨٠

والإحداد على غير الزوج ثلاثة أيام ، ولا يحل لها أن تحد أكثر من ذلك  
مهما كانت درجة القرابة (٢٢١٠)

### ثالثاً التعزية

يستحب أن يعزى الناس بعضهم بعضاً فيما ينوبهم من نوائب .  
روى ابن ماجه والبيهقى بسند حسن عن عمرو بن حزم أن النبى - صلى  
الله عليه وسلم - قال : « مامن مؤمن يعزى أخاه بمصيبته إلا كساه الله - عز  
وجل من حلل الكرامة يوم القيامة » (٢٢١١)

وعن الأسود عن عبد الله عن النبى - صلى الله عليه وسلم - « من عزى  
مصائباً فله مثل أجره » (٢٢١٢)

وقد يعزى المرء نفسه بأن يصبر على ما قضاه الله ، ويتذكر قوله - تعالى  
« إنا لله وإنا إليه راجعون »

وقد ورد فى ذلك عن الحسين بن على عن النبى - صلى الله عليه وسلم -  
قال « مامن مسلم ولا مسلمة يصاب بمصيبة فيذكرها - وإن قدم عهدا -  
فيحدث لذلك استرجاعاً إلا جدد الله تبارك وتعالى له عند ذلك فأعطاه مثل  
أجرها يوم أصيب » (٢٢١٣)

(٢٢١٠) الفقه الواضح ج ٤ ص ١٢١

(٢٢١١) المرجع السابق ص ١٢٢ - نيل الأوطار ج ٤ ص ٩٤

(٢٢١٢) نيل الأوطار ج ٤ ص ٩٤

(٢٢١٣) نيل الأوطار ٩٤/٤

### أيام التعزية

قال العلماء : ووقت التعزية من حين الوفاة إلى ثلاثة أيام ، وتكره بعد ذلك إلا إذا كان المعزى أو المعزى غائباً ، فإنها لا تكرر حينئذ بعد الثلاثة أيام .

### هل هناك صبيغ خاصة للعزاء ؟

ليست هناك صبيغ خاصة ، بل كل إنسان يعزى حسب حاله ، وإن كان قد أثر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعض كلمات قالها في تعزية أصحابه منها :

روى أسامة بن زيد - رضى الله عنها - قال : أرسلت إحدى بنات النبي - صلى الله عليه وسلم - إليه تدعوه ، وتخبره أن صبيهاً لها أو ابناً في الموت . فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لمن أرسلته : ارجع إليها فأخبرها أن لله - تعالى ما أخذ وله ما أعطى ، وكل شيء عنده بأجل مسمى ، فمرها فلتصبر ولتحتسب (٢٢١٤)

وعزى -- صلى الله عليه وسلم - رجلاً في ولده فقال : « يا فلان أيما كان أحب إليك ؟ أن تمتع به عمرك أو تأتى غداً باباً من أبواب الجنة إلا وجدته قد سبقك إليه يفتحه لك ؟ قال : يابى الله ، بل يسبقني إلى الجنة فيفتحها لى هو أحب إلى » ، قال : فذلك لك . (٢٢١٥)

---

(٢٢١٤) أخرجه البخارى ومسلم  
(٢٢١٥) رواه النسائى بسند حسن

وعن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال : لما توفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سمعوا قائلاً يقول : إن في الله عزاء من كل مصيبة ، وخلفاً من كل هالك ، ودركاً من كل فائت ، فبالله فثقوا ، وإياه فارجوا ، فإن المصاب من حرم الثواب . (٢٢١٦)

وقال الأحناف : يستحب أن يقال للمصاب : غفر الله - تعالى - لميتك ، ونجاوز عنه ، وتغمده برحمته ، ورزقك الصبر على مصيبتك ، وأجرك على موته .

قالوا : وأفضل صيغة في ذلك صيغة النبي - صلى الله عليه وسلم - السابق لإيرادها « إن لله مأخذ . . . الخ » (٢٢١٧)

### الاجتماع للمآتم

والتعزية تكون قبل الدفن ، ويعدده ، وفي أى مكان والأولى أن تكون بعد الدفن . قال العلماء : ويستحب أن تعم التعزية أهل الميت جميعاً نساء ورجالاً صغاراً وكباراً ، إلا المرأة الشابة ، فإنه لا يعزبها إلا محارمها دفناً للفتنة .

ولا يستحب الاجتماع للمآتم عند الشافعية والحنابلة وقال الأحناف : الاجتماع للمآتم هو خلاف الأولى ، وذهب المتقدمون منهم إلى أنه لا بأس بالجلوس في غير المسجد ثلاثة أيام للتعزية من غير

(٢٢١٦) نيل الأوطار وقال : رواه الشافعى

(٢٢١٧) الفقه على المذاهب الأربعة

ارتكاب محظور .

وقال المالكية : إنه مباح إذا كان في المنزل .

أما الجلوس على قازعة الطريق ، وفرش البسط وإقامة السراقات فهو بدعة منهي عنها . (٢٢١٨)

رابعاً ماحكم زيارة القبور ؟

هي جائزة ، بل مستحبة لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تذكركم الآخرة » (٢٢١٩)  
وللزيارة آداب نجملها فيما يأتي :

١ - التسليم على أهل المقبرة جميعاً ، والدعاء لهم بالرحمة والمغفرة . . . روى مسلم وأحمد عن بريدة قال : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يعلمهم إذا خرجوا إلى المقابر أن يقول قائلهم : السلام عليكم أهل الديار من المؤمنين والمسلمين ، وإن شاء الله بكم لاحقون ، أنتم فرطنا ونحن تبع ، ونسأل الله لنا ولكم العاقبة » (٢٢٢٠)

٢ - لزوم السكينة والوقار ، ومراعاة الاحتشام والتدبر ، والبعد عن العبث والضحك ، لأن المكان مكان عظة واعتبار .

---

(٢٢١٨) راجع الفقه الواضح ج ٤ ص ١٢٣ وما بعدها - الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ١ ص ٥٢١

(٢٢١٩) رواه أحمد ومسلم

(٢٢٢٠) الفقه الواضح ج ٤ ص ١٢٨ - نيل الأوطار ج ٤ ص ١١١

### الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

---

٣- التذكر لأحوال الآخرة ، وما يجرى فيها ، والتفكير فى أحوال القبر وما يلقاه صاحبه فيه من نعيم أو شقاء .

٤- الانشغال بالذكر والدعاء ، وقراءة القرآن ، والاستغفار وهبة ثواب ما يقرأ لأهل المقبرة ، غشى الله أن يخفف عنهم ما هم فيه من بلاء إن كان ، أو يرفع درجاتهم إن كانوا من أهل السعادة . .  
والله - تعالى - أعلم .

## باب الزكاة



## كتاب الزكاة

أولاً : المفهوم اللغوى للزكاة :

قال أهل اللغة : الزكاة - لغة - الطهارة ، والنماء ، والبركة والمدح . . . .

قال تعالى : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝ ﴾ <sup>(١)</sup>

أى طهرها من الدنس ، ويقال : زكا الزرع ، أى غما .

وجاء فى كلام الإمام على - كرم الله وجهه : « المال تنقصه النفقة والعلم

يزكو على الإنفاق » أى يزداد ويتسع ويبارك الله فيه ..

وانصرفها إلى معنى المدح يفهم من قوله تعالى :

﴿ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ ۚ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجْنَةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ ۚ فَلَا تَزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۚ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى ۝ ﴾ <sup>(٢)</sup>

أى فلا تمدحوا أنفسكم ولا تثنوا على أنفسكم .

وقد تأتى الزكاة بمعنى الرحمة كما جاء فى قوله تعالى :

﴿ وَحَسَنًا مَا مَنَ لَّدُنَا وَزَكَاةٌ وَكَانَ تَقِيًّا ۝ ﴾ <sup>(٣)</sup>

وبذلك فسرها ابن الأنبارى ، وقد يكون معنى الآية : إن ولادته - أى

(١) سورة الشمس ٩ .

(٢) سورة النجم ٣٢ .

(٣) مريم ١٣ .

## كتاب الزكاة

يحيى بن زكريا عليهما السلام - كانت ثماء وامتداداً لحياة أبيه .  
وقد تأتى الزكاة بمعنى الصلاح ، تقول : هذا رجل تقى زكى - أى زاك  
من قوم أتقياء أزكياء ... يؤيد ذلك قوله تعالى :

﴿ فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِمَّا كَانَتْ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رَحْمًا ﴾ (٤)

ثانيا : المفهوم الشرعى للزكاة :

والزكاة فى اصطلاح الفقهاء هى تملك مال مخصوص لمستحقه بشرائط  
مخصوصة (٥) وقيل : هى اسم لما يخرج من الإنسان من حق الله - تعالى إلى  
الفقراء .

والحكمة من ذلك تطهير المال وتنميته ، جاء فى لسان العرب : وقيل لما  
يخرج من المال للمساكين من حقوقهم : زكاة - لأنه تطهير للمال وتثمين  
وإصلاح وثناء .

قال تعالى :

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ  
لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٦)

وإذن فهناك علاقة بين المعنيين اللغوى والاصطلاحى ، ففى الزكاة

(٤) الكهف ٨١ .

(٥) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٣٢٥ ط دار الشعب .

(٦) سورة التوبة ١٠٣ .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

تطهير من الدنس والبخل والطمع والدناءة والقسوة وغير ذلك من الرذائل ، وفيها تزكية للنفوس وتنمية لها حتى تكون أهلا للسعادة الدنيوية والأخروية . . . . . ومنها معنى تنمية المال وحفظه والبركة فيه مصداقا للأثر الشريف : « داووا مرضاكم بالصدقة وحصنوا أموالكم بالزكاة فإنها تدفع عنكم الأعراض والأمراض ، وهي زيادة في أعماركم وحسناتكم » (٧) .

### متى فرضت الزكاة ؟

الزكاة هي الركن الثالث من أركان الإسلام ، يشير إلى ذلك الحديث المشهور « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلا » .

قال أبو بكر بن العربي : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمنذوية والنفقة والعفو والحق . (٨) .

وقد اختلف في الوقت الذي فرضت فيه الزكاة ، والأكثر أنه بعد الهجرة ، وقال ابن خزيمة : إنها فرضت قبل الهجرة ..

واختلف الذين قالوا إنها فرضت بعد الهجرة في تحديد الزمن الذي فرضت فيه . فقال النووي : كان ذلك في السنة الثانية من الهجرة . وهو الأرجح .

---

(٧) جمع الجوامع للسيوطي ج ٢ ص ١٨٩٧ ط مجمع البحوث الإسلامية .

(٨) نيل الأوطار ٤ / ١٦٩ .

## كتاب الزكاة

وقال ابن الأثير : في السنة التاسعة - وفي هذا نظر - وقد أطال العلامة ابن حجر - في كتابه فتح الباري - في ذلك (٩) .

وقد فرضت زكاة الأموال بعد فرض زكاة الفطر : قال ابن سعد في طبقاته : « نزل فرض شهر رمضان بعد ما صرفت القبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان ، على رأس ثمانية عشر شهرا من مهاجر رسول الله - ﷺ - وأمر رسول الله - ﷺ - في هذه السنة بزكاة الفطر ، وذلك قبل أن تفرض الزكاة في الأموال ، وزكاة الفطر تخرج عن الصغير والكبير ، والحر والعبد ، والذكر والأنثى - صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من زبيب ، أو مدان من بر (١٠) »

ولعل فرضية زكاة الأموال كانت بعقب ذلك .

ما حكم الزكاة ؟ وما دليل مشروعيتها ؟

قال الإمام الشوكاني في الإجابة عن ذلك .

وجوب الزكاة أمر مقطوع به في الشرع ، يستغنى عن تكلف الاحتجاج له وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعها . فيكفر جاحد الزكاة (١١) .

وقد قرن الله الزكاة بالصلاة في اثنتين وثلاثين آية في القرآن الكريم . وفي صدر صورة البقرة وصف الله المتقين بقوله تعالى :

---

(٩) المرجع السابق .

(١٠) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ قسم ٢ ص ٨ ط دار التحرير .

(١١) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧ .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

« الذين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلاة وما رزقناهم يتفقون » (١٢).

وقد أمر الله - تعالى - بالزكاة في قوله :

﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ (١٣)

وامتدح المؤمنين بقوله .

﴿ الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ ﴾ (١٤) وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿١٥﴾

فالقرآن الكريم حافل بالآيات الداعية للزكاة ، الموجبة لها . . .

وفي السنة أحاديث كثيرة تحت على الزكاة وتوجبها من ذلك . . . .

روى الجماعة عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبي - ﷺ - لما بعث

معاذ بن جبل - رضى الله عنه - إلى اليمن واليا أوقاضيا سنة عشر من الهجرة

قال له : « إنك تأتى قوماً أهل كتاب ، فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا

الله ، وأنى رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض

عليهم خمس صلوات فى كل يوم وليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن

الله - تعالى - افترض عليهم صدقة فى أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى

فقرائهم ، فإن هم أطاعوا لذلك - فإياك وكرائم - نفائس - أموالهم ، واتق

دعوة المظلوم - فإنه ليس بينها وبين الله حجاب » (١٥) .

( ١٢ ) البقرة ٢ .

( ١٣ ) البقرة ٤٣ .

( ١٤ ) المعارج ٢٣ ، ٢٤ .

( ١٥ ) سنن أبى داود ١٥٨٤ - سنن الترمذى ٦٢٥ - سنن النسائى ٥ / ٢ - مسند احمد ١ /

٢٣٣ - ابن ماجه ١٧٨٣ - نيل الأوطار ٤ / ١٧٠ .

## كتاب الزكاة

وروى الطبراني في معجميه الأوسط والصغير عن علي - رضي الله عنه وكرم وجهه - أن النبي - ﷺ - قال : « إن الله فرض على أغنياء المسلمين في أموالهم بالقدر الذي يسع فقراءهم ، ولن يجهد الفقراء إذا جاعوا أو عروا إلا بما يصنع أغنياؤهم ، ألا وإن الله يحاسبهم حساباً شديداً ويعذبهم عذاباً أليماً . (١٦) »

والحديث الذي سبق أن أوردناه « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً » (١٧) .

وقد اتفقت كلمة الأمة على فرضيتها حتى صارت معلومة من الدين بالضرورة ، حتى أصبح جاحدها كافراً تجب مجاهدته ، وبذلك حارب أبوبكر المرتدين لأنهم فرقوا بين الصلاة والزكاة ، وقالوا : نصلي ولا نؤتي .

وقد يفهم جواز قتال مانعي الزكاة من الخبر الآتي الذي يرويه عبدالرحمن ابن الربيع الظفري قال : بعث النبي - ﷺ - إلى رجل من أشجع لأخذ الصدقة منه فأبى أن يعطيه ، ثم رد إليه الثانية فأبى أن يعطيها ، ثم رد إليه الثالثة وقال : « إن أبي فاضرب عنقه » قال راوى الحديث : ما أرى أبابكر غزاهم - أي المرتدين مانعي الزكاة - إلا بهذا الحديث . (١٨) .

(١٦) مجمع الزوائد ٣ / ٦٢ - الدر المنثور للسيوطي ٣ / ٢٣٣ .

(١٧) صحيح البخاري ١ / ٩ - صحيح مسلم ( الإيمان ) ٢١ - سنن الترمذي ٢٦٠٩ .

(١٨) أسد الغابة لابن الأثير ج ٣ ص ٤٤٥ ط دار الشعب .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وكانت فريضة الزكاة في أول أمرها مطلقة ، لم يحدد فيها المال الذي تجب فيه ، ولا مقدار ما يتفق منه ، وإنما ترك ذلك لشعور المسلمين وكرمهم . وفي السنة الثانية للهجرة - على المشهور - فرض مقدارها من كل نوع من أنواع المال وبينت بيانا مفصلا (١٩) .

الحث على أداء الزكاة :

ولقد حض الله على الإنفاق عامة ورجب فيه ، ووعد بمضاعفة أجره وتشمير ثوابه فقال :

﴿ مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سَبِيلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ۝ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يَتَّبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ (٢٠) وقال - تعالى :

﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ كَمَثَلِ حَبَّةٍ بَرَزَتْ مِنْ بَيْتِهَا وَابِلٌ فَتَأْتِي أَكْثَمًا ضَعْفَيْنِ فَإِنْ لَمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطُلٌّ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ (٢١)

(١٩) فقه السنة ١ / ٢٧٦ .

(٢٠) سورة البقرة ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٢١) البقرة ٢٦٥ .

## كتاب الزكاة

كما حث على الزكاة خاصة ، فقال مخاطبا نبيه - ﷺ - :

﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ

لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (١٠٣) . أى خذ يا محمد - من أموال

المؤمنين صدقة معينة كالزكاة المفروضة ، أو غير معينة وهى التطوع  
« تطهرهم وتزكيهم بها ، أى تطهرهم بها من دنس البخل والطمع والدناءة  
والقسوة على الفقراء والبائسين ، وما يتصل بذلك من الرذائل ، وتزكى  
أنفسهم بها ، أى تنميتها وترفعها بالخيرات والبركات الخلقية والعملية حتى  
يكونوا بذلك أهلا للسعادة الدنيوية والأخروية (٢٣) .

وقد أثنى الله على قوم أتوا حق أموالهم ، ووعدهم بحسن الجزاء وجزيل  
الثواب فقال :

﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ أَلَيْدِينَ مَاءٍ نَارُهُمْ هُمْ فِيهَا كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مُحْسِنِينَ

﴿١٦﴾ كَانُوا قَبْلَ ذَلِكَ مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَإِنَّا لَنُحْصِيهِمْ فَسَتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ

لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ (٢٤)

ففى هذه الآيات الكريمة نرى أن الله جعل أخص صفات الأبرار  
الإحسان . وأن مظهر إحسانهم يتجلى فى قيام الليل بالصلاة والاستغفار

(٢٢) التوبة ١٠٣ .

(٢٣) فقه السنة ١ / ٢٧٧ .

(٢٤) اللآيات ١٥ : ١٩ .



## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

بالأسحار ، والتقرب إلى الله بالإحسان على عباده ، والاعتراف بأن الله قد جعل فى أموالهم حقاً مفروضاً عليهم للباثسين والمحتاجين . . فهم يؤدون ذلك - لا تفضلاً منهم على هؤلاء - بل أداءً لحقوقٍ وجبت عليهم نحوهم .  
ومن الآيات الواردة فى الحث على الزكاة قوله تعالى :

﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضُهُمْ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ (٢٥)

والذى تشير إليه الآية هو وجوب تولى المؤمنين بعضهم بعضاً ، والتراحم بينهم والتعاون على البر والتقوى ، والتواصى بحسن الأخلاق ، ووجوب إقام الصلاة وإيتاء الزكاة طاعة لله ورسوله ، وهؤلاء يستحقون من الله الرحمة وحسن الجزاء .

ومن الآيات الواردة فى ذلك أيضاً - قوله تعالى :

﴿الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ (٢٦)

لقد جعل الله إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة غاية من غايات التمكين فى الأرض . روى الترمذى عن أبى كبشة الأنمارى أن النبى - ﷺ - قال :

( ٢٥ ) التوبة ٧١ .

( ٢٦ ) الحج ٤١ .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

رَكُوفٌ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ ﴿٣١﴾

وقد روى الإمام أحمد بسند صحيح عن أنس - رضى الله عنه - قال :  
أتى رجل من تميم رسول الله - ﷺ - فقال : يا رسول الله ، إني ذو مال  
كثير ، وذو أهل ومال وحاضرة - الجماعة تنزل عنده للضيافة - فأخبرني كيف  
أصنع ؟ وكيف أنفق ؟

فقال رسول الله - ﷺ - : « تخرج الزكاة من مالك ، فإنها طهرة  
تطهرك ، وتصل أقباءك ، وتعرف حق المسكين والجار والسائل » (٣٢) :  
وروى أيضا عن عائشة رضى الله عنها - أن رسول الله - ﷺ - قال :  
« ثلاث أحلف عليهن : لا يجعل الله من له سهم في الإسلام كمن لا سهم  
له ، وأسهم الإسلام ثلاثة : الصلاة والصوم والزكاة . ولا يتولى الله عبدا  
في الدنيا فيؤليه غيره يوم القيامة ، ولا يحب رجل قوماً إلا جعله الله  
معهم . والرابعة لو حلفت عليها رجوت أن لا آثم : لا يستر الله عبدا في  
الدنيا إلا ستره يوم القيامة » (٣٣) .

وإذا كانت هذه الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة تحث على الزكاة  
فهناك آيات وأحاديث تحذر من التفريط فيها أو جحدها والظن بها .  
التخويف من منع الزكاة :

(٣١) الروم ٣٩ .

(٣٢) مسند أحمد ٣ / ١٣٦ .

(٣٣) مسند أحمد ٦ / ١٤٥ .

فمن ذلك قوله - تعالى :

﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا أَنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَآكُلُونَ أَمْوَالَ  
النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ  
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ  
(٣٤) ﴿١٧١﴾

وفي اختيار هذه المواضع الثلاثة حكمة فطن لها المتذوقون الذين يعرفون  
مرامى الكلام . قالوا : إنك إذا طلبت من الشحيح طلباً عُرِفَت الكراهة في  
وجهه فقطب جبينه . .

فإذا ما كررت عليه القول نأى عنك بجانبه . .  
فإذا ما ألححت عليه ولاك ظهره . . فمن هنا كان الكي للجهة والجنب  
والظهر ، وهى الأماكن الثلاثة التى يعبر بها الشحيح البخيل عن إعراضه  
وعدم قبوله لدعوة الخير .

ومن الآيات المحذرة من منع الزكاة قوله - تعالى :

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَاءِ أَنفُسِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ  
شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخُلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ  
وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣٥﴾ ﴿١٨٧﴾

(٣٤) التوبة ٣٤ .

(٣٥) آل عمران ١٨٠ .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومعنى يُطَوَّقون : أى يجعل الله ما بخلوا به طوقا من النار تطوق به أعناقهم يوم القيامة .

ومن الأحاديث الواردة في ذم البخل وذم منع الزكاة ما رواه أحمد والشيخان عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - « ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته الا أحمى عليه في نار جهنم ، فيجعل صفائح فتكوى بها جنباه وجهته حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، ثم يرى سبيله ، إما إلى الجنة وإما إلى النار ، وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا بطح - بَسِطَ ومُدَّ - لها بقاع قرقر - أى مستوٍ واسع من الأرض - كأوفر - أى كأعظم - ما كانت تَسْتَنُّ - أى تجرى - عليه ، كلما مضى - مَرَّ - عليه أخرها ردت عليه أولها حتى يحكم الله بين عباده ، في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار ، وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها إلا بطح لها بقاع قرقر كأوفر ما كانت فتطؤه بأظلافها ، (٣٦) وتنطحه بقرونها ليس فيها عقصاء - أى ملتوية القرنين - ولا جلهاء - أى لا قرن لها - كلما مضى عليه أخرها ردت عليه أولها حتى يحكم الله بين عباده في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون ، ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار . »

قالوا : فالخيل يا رسول الله ؟

قال : « الخيل في نواصيها - أو قال : الخيل مقصود في نواصيها الخير إلى

---

(٣٦) الأظلاف : جمع ظلف وهو للغنم كالخافر للفرس .

## كتاب الزكاة

يوم القيامة . الخيل ثلاثة ، هي لرجل أجر ، ولرجل ستر ، ولرجل وزر .  
فأما التي هي له أجر ، فالرجل يتخذها في سبيل الله ويُعِدُّها له فلا تُفَيَّبُ  
شيئاً في بطونها إلا كتب الله له أجراً ، ولورعاها في مرح - مرعى - فما أكلن  
من شيء إلا كتب الله له بها أجراً ، ولو سقاها من نهر كان له بكل قطرة  
تغيبها في بطونها أجر . ولو استنتت شرفاً - أى مكاناً عالياً من الأرض - أو  
شرفين كتب له بكل خطوة تخطوها أجر .

وأما التي هي له ستر ، فالرجل يتخذها تكرماً وتجبلاً ، لا ينسى حق  
ظهورها وبطونها في عسرها ويسرها .

« وأما التي هي عليه وزر فالذى يتخذها أشراً وبطراً وبدخاً - أى كبراً -  
ورياء الناس ، فذلك الذى عليه الوزر » .

قالوا : فالحمرُ يا رسول الله ؟

قال : ما أنزل الله على فيها شيئاً إلا هذه الآية الجامعة - المتناولة لكل  
خير وبر - الفأدة - المنعممة النظير - :

﴿ فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ ﴾ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ  
ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۖ ﴿ (٨) ﴾ (٣٧) .

وعما ورد من أحاديث في التخويف من منع الزكاة ما رواه الشيخان عن أبي  
هريرة - رضى الله عنه - قال : قال النبی - ﷺ - : « ومن آتاه الله مالاً فلم

( ٣٧ ) صحيح مسلم - كتاب الزكاة - ٢٦ ، والآيتان المذكورتان هما آخر سورة الزلزلة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يؤد زكاته مثل له - أى صُور له - يوم القيامة شجاعاً أقرع - الشجاع : الذكر من الحيات - والأقرع : الذى ذهب شعره من كثرة السم - له زبيبتان - أى نكتتان سوداوان فوق عينيه - يطوقه يوم القيامة ، ثم يأخذ بِلَهْزَمَتَيْهِ - أى بشدقيه - ثم يقول : أنا كنزك ، أنا مالك ، ثم تلا هذه الآية :

« ولا يحسبن الذين ييخطلون بما آتاهم الله من فضله .. الآية (٣٨) .

وروى ابن ماجة والبخارى والبيهقى - واللفظ له - عن ابن عمرو - رضى الله عنها - أن رسول الله - ﷺ - قال : « يامعشر المهاجرين ، خصال خمس إن ابتليتم بهن ونزلن بكم - أعوذ بالله أن تدركوهن : لم تظهر الفاحشة - أى الزنا - فى قوم قط حتى يعلنوا بها إلا فشا فيهم الأوجاع ، التى لم تكن فى أسلافهم ، ولم ينقصوا المكيال والميزان إلا أخذهم الله بالسنين - الفقر - وشدة المثونة وجور السلطان ، ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر - المطر - من السماء ولولا البهائم لم يمطروا ، ولم ينقضوا عهد الله ورسوله إلا سُلِّطَ عليهم عدوٌ من غيرهم فيأخذ بعض ما فى أيديهم ، وما لم تحكم أئمتهم بكتاب الله إلا جعل بأسهم بينهم » (٣٩) .

ولك أن تتأمل مضمون هذا الحديث الشريف لتدرك مصداق ما حدث فى واقع المسلمين المعاصر ، نسأل الله السلامة ، ونرجوه أن يرزقهم التنبه لما

(٣٨) صحيح البخارى : ٢ / ١٣٢ - ٦ / ٤٩ - مسند أحمد ٢ / ٣٥٥

(٣٩) سنن ابن ماجة ٤٠١٩ .

## كتاب الزكاة

هم فيه من أخطار بسبب غفلتهم عما وضعه النبي - ﷺ - أمام أعينهم من إنذارات .

وعما ورد في التخويف من منع الزكاة ما رواه الشيخان عن الأحنف بن قيس قال : جلست إلى ملأ من قريش فجاء رجل - يقصد - أباذر - رضى الله عنه - خشن الشعر والثياب والهيئة ، حتى قام عليهم فسلم ، ثم قال : بشر الكانزين برصف - الحجارة المحيطة - يحمى عليه في نار جهنم ، ثم يوضع على حلمة ثدى أحدهم حتى يخرج من نفص - أى أعلى منقطع - غضروف الكتف ويوضع على نفص كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه ، فيترززل .

ثم ولّى فجلس إلى سارية ، وتبعته ، وجلست إليه ، وأنا لا أدري من هو . فقلت : لا أرى القوم إلا قد كرهوا الذى قلت .

قال : إنهم لا يعقلون شيئاً . قال لى خليلي . قلت : من خليلك ؟ قال : النبي - ﷺ -

قال لى : أتبصر أحداً ؟ قال : فنظرت إلى الشمس ما بقى من النهار وأنا أرى أن رسول الله - ﷺ - يرسلنى في حاجة له .

قلت : نعم . قال : ما أحب أن لى مثل أحد ذهباً أنفقه كله إلا ثلاثة دنائير . وإن هؤلاء لا يعقلون ، إنما يجمعون الدنيا ، لا والله لا أسألم دنيا ، ولا أستفتيهم عن دين حتى ألقى الله - عز وجل . (٤٠)



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولعلنا قد أطلنا في الاستشهاد بآثار التخويف لما نراه علان من غفلة الناس عن هذه الفريضة ، وانهاكهم في الدنيا انهماكا شديدا ، فهم يجمعونها من حلها وحرامها ، فلملهم يستيقظون من غفلتهم ، ويؤدوا حق الله عليهم . ويدركون أنهم الآن في شفاعة البهائم التى ماساق الله المطر إلا من أجلها ، بعد أن اوجدوا الزكاة وعطلوا ركنها إلا قليلا منهم . فبسط الله العفو والعافية وحسن الخاتمة .

ما حكم مانعها ؟

علمنا أن الزكاة من الفرائض التى أجمعت عليها الأمة ، واشتهرت بأنها من ضرورات الدين ، بحيث لو أنكر وجوبها أحد خرج عن الإسلام ، وقتل كفرا - إلا إذا كان حديث عهد بالإسلام ، فإنه يعذر لجعله بأحكامه . أما الذى يمتنع عن أدائها مع اعتقاده بوجوبها فإنه يأتى بامتناعه ولا يخرج عن الإسلام .

وعلى الحاكم أن يأخذها منه قهراً ويعززه ، ولا يأخذ من ماله أزيد منها إلا عند أحمد ، والشافعى - فى القديم - فقد قال : يأخذها منه ونصف ماله عقوبة له . ويلحق به من أخفى ماله ومنع الزكاة - ثم انكشف أمره<sup>(٤١)</sup> .

وقال ابن قدامة : والزكاة تجب على الفور ولا يجوز تأخيرها مع القدرة على أدائها ، لأنها حق يصرف إلى آدمى توجهت المطالبة به ، فلا يجوز

(٤١) نيل الأوطار ٤ / ١٧٨ - فقه السنة ١ / ٢٨١ .

## كتاب الزكاة

تأخيرها كالوديعة . ومن جحد وجوبها لجهله كأن يكون حديث عهد بالإسلام عُرِفَ ذلك ولا يحكم بكفره لأنه معذور وإن كان ممن لا يجهل مثله ذلك - كفر ، وحكمه حكم المرتد ، لأن وجوب الزكاة معلوم ضرورة ، فمن أنكرها كَذَّبَ الله ورسوله .

وإن منعها معتقداً وجوبها أخذها الإمام منه وعُزِّرَ . فإن قدر عليه دون ماله استتابه ثلاثاً . فإن تاب وأُخْرِجَ الزكاة - فيها ونعمت - وإلا قتل وأخذت من تركته ، وإن لم يمكن أخذها إلا بالقتال قاتله الإمام ، لأن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - قال : لو منعوني عَنَاقاً - العناق : الأنثى من أولاد المعز - كانوا يؤدونها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم عليها ، وتابعه الصحابة على ذلك فكان إجماعاً .

وإن كنتم ماله حتى لا تؤخذ زكاته أخذت منه وعُزِّرَ . وفي جميع ذلك يأخذها الإمام من غير زيادة ، بدليل أن العرب منعت الزكاة فلم ينقل أنه أخذ منهم زيادة عليها .

وقال أبو بكر : يؤخذ معها شطر ماله بدليل ما روى بهزُّ بن حكيم عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه كان يقول : « في كل سائمة - في كل أربعين بنت لبون ، من أعطاها مؤتمراً - أى طالباً الأجر - فله أجرها ، ومن أبى فلإننا أخذوها وشرطَ ماله عَزْمَةً - أى حقاً من الحقوق الواجبة - من عزمات ربنا - تبارك وتعالى - لا يحل لآل محمدٍ منها شيء » (٤٢)

(٤٢) الكافي في فقه ابن خنبل ١ / ٢٧٧ - ٢٨٠

## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

هل يكفر من قاتل الإمام على الزكاة ؟

في الإجابة عن هذا السؤال روايتان :

إحداها أنه يكفر . والدليل على ذلك قوله - تعالى - :

﴿ فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخِمْكُمْ فِي الَّذِينَ

وَنُفِصِلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴿٤٣﴾ ﴾

ففي هذا دليل على أنهم لا يكونون إخواناً في الدين إلا بأداء الزكاة ،  
ولأن الصديق - رضى الله عنه - قال لما نعى الزكاة : لا حتى تشهدوا أن  
قتلنا في الجنة وقتلاكم في النار(٤٤) .

والأخرى : أنه لا يكفر ؛ لأن الصحابة - رضى الله عنهم - امتنعوا من  
قتالهم ابتداءً . فيدل هذا على أنهم لم يعتقدوا كفرهم ، ثم اتفقوا على القتال  
وبقى الكفر على الأصل(٤٥) .

المناظرة التي جرت بين الخليفيتين بشأن قتال مانعي الزكاة  
وهي مناظرة نذكرها للفائدة ، وللاستدلال على أهمية الزكاة في  
الإسلام . . . . . عن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : لما توفي رسول  
الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وكان أبو بكر - أى وتولى أبو بكر - وكفر

(٤٣) التوبة ١١

(٤٤) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢٧٨/ ١

(٤٥) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

من كفر من العرب ، فقال عمر لأبي بكر : كيف تقاتل الناس وقد قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله ، فمن قالها فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه ، وحسابه على الله - تعالى - ؟

فقال - أي أبو بكر - والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة ، فإن الزكاة حق المال ، والله لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم على منعها .

قال عمر : فوالله ما هو إلا أن قد شرح الله صدر أبي بكر للقتال فعرفت أنه الحق (٤٦) .

وفي التعليق على هذا الخبر قال الخطابي : أهل الردة كانوا صنفين : صنفاً ارتد عن الدين ونابد الملة وعدل إلى الكفر ، وهم الذين عناهم أبو هريرة .

وهذه الفرقة طائفتان : إحداهما أصحاب مسيلمة الكذاب من بني حنيفة وغيرهم من الذين صدقوه على دعواه النبوة ، وأصحاب الأسود العنسي ومن استجاب له من أهل اليمن .

وهذه الفرقة بأسرها منكرة لنبوة نبينا محمد - صلى الله عليه وآله وسلم - مدعية النبوة لغيره ، فقاتلهم أبو بكر حتى قتل مسيلمة باليامة ، والعنسي

( ٤٦ ) نيل الأوطار - ج ٤ ص ١١٩ وقال رده الجماعة إلا ابن ماجة ، وفي بعض الروايات - لو منعوني عقالاً بدل : عناقاً .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

بصنعاء ، وانقضت جموعهم ، وهلك أكثرهم .

والطائفة الأخرى ارتدوا عن الدين وأنكروا الشرائع وتركوا الصلاة والزكاة وغيرها من أمور الدين ، وعادوا إلى ما كانوا عليه في الجاهلية ، فلم يكن يسجد لله في الأرض إلا في ثلاثة مساجد : مسجد مكة ، ومسجد المدينة ، ومسجد عبد القيس .

أما الصنف الآخر فهم الذين فرقوا بين الصلاة والزكاة ، فأنكروا وجوبها ووجوب أدائها إلى الإمام . وهؤلاء على الحقيقة أهل البغي ، وإنما لم يدعوا بهذا الاسم في ذلك الزمن خصوصاً لدخولهم في غمار أهل الردة ، وأضيف الاسم في الجملة إلى أهل الردة إذ كانوا أعظم الأمرين وأهمهما .

وقد كان في ضمن هؤلاء المانعين للزكاة من كان يسمح بالزكاة ولم يمنعها . . . إلا أن رؤساءهم صدوهم عن ذلك الرأي - وقبضوا على أيديهم في ذلك ، كبنى يربوع ، فإنهم كانوا قد جمعوا صدقاتهم وأرادوا أن يعيثوا بها إلى أبي بكر فمنعهم مالك بن نويرة من ذلك ، وفرقها فيهم .

وفي أمر هؤلاء عرض الخلاف ووقعت الشبهة لعمر - رضى الله عنه - فراجع أبا بكر وناظره ، واحتج عليه بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله »

وكان هذا من عمر تعلقاً بظاهر الكلام قبل أن ينظر في آخره ويتأمل شرائطه . فقال أبو بكر : إن الزكاة حق المال ، يريد أن القضية قد تضمنت عصمة دم ومال - متعلقة بأطراف شرائطها ، والحكم المعلق بشرطين

## كتاب الزكاة

لا يحصل بأحدهما والآخر معدوم ، ثم قايسه بالصلاة ورد الزكاة إليها ، فكان في ذلك من قوله دليل على أن قتال الممتنع عن الصلاة كان إجماعاً من الصحابة ، ولذلك رد المختلف فيه إلى المتفق عليه<sup>(٤٧)</sup> .

### ما شروط وجوب الزكاة ؟

يشترط لوجوب الزكاة أمور هي :

- ١ - البلوغ فلا زكاة على صبي دون البلوغ
  - ٢ - العقل ، فلا زكاة على مجنون حتى يصح
  - ٣ - الإسلام
  - ٤ - الملك التام
  - ٥ - حولان الحول القمري على ملك النصاب
  - ٦ - بلوغ المال المملوك نصاباً
  - ٧ - الحرية
  - ٨ - فراغ المال من الدين
- وللمذاهب في هذه الشروط تفصيل نوضحه فيما يأتي :

### قال الأحناف :

الزكاة واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم. المالك للنصاب ملكاً تاماً ، وقد حال الحول على هذا النصاب . وأن يكون النصاب خالياً من الدين ،

---

(٤٧) نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١١٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فاضلاً عن حوائجه الأصلية(٤٨) .

أما الوجوب فلقوله - تعالى -

« وآتوا الزكاة »

ولقوله - صلى الله عليه وسلم - « أدوا زكاة أموالكم » ولإجماع الأمة على ذلك .

والمراد بالواجب الفرض ؛ لأنه لا شبهة فيه

واشترط الحرية - لأن كمال الملك بها

والعقل والبلوغ - لأنها أصل التكليف .

والإسلام - لأن الزكاة عبادة ولا تتحقق من الكافر .

وملكية مقدار النصاب - لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - قدر السبب

به . . وحولان الحول - لأنه بذلك يتحقق النماء . وقد قال النبى - صلى الله

عليه وسلم - « لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول(٤٩) »

والحول هو الذى يتمكن به من الاستثناء لاشتماله على الفصول المختلفة ،

والغالب تفاوت الأسعار فأدير الحكم عليه(٥٠) .

---

(٤٨) الاختيار لتعليل المختار ح ١ ص ٩٩ وجاء فى هامش الصفحة : تجب الزكاة بشروط ثمانية : خمسة فى المالك وثلاثة فى الملك فالخمس التى فى المالك هى : الحرية ، البلوغ ، العقل ، الإسلام ، وعدم الدين ، والثلاثة التى فى الملك هى : النصاب الكامل ، النماء ، حولان الحول .

(٤٩) تنبى ابن ماجة ١٧٩٢ - كتر العمال ١٥٨٦١ ، ١٥٩٠٠

(٥٠) شرح فتح القدير ٢ / ١٥٣ - ١٥٥

## كتب الزكاة

ثم قيل : هى واجبة على الفور لأنه هو الذى يقتضيه مطلق الأمر .  
وقيل : الوجوب على التراخى ، لأن جميع العمر وقت الأداء ، ولهذا  
لا تضمن الزكاة بهلاك النصاب بعد التفريط .

ويرى الأحناف أنه لا زكاة على الصبي والمجنون - وإن كان الشافعى  
أوجبها عليهما .

وحجة الأحناف فى إسقاطها عنها أن الزكاة عبادة ، وهى لا تتأدى  
إلا بالاختيار تحقيقاً لمعنى الابتلاء ، وهما لا اختيار لهما لعدم العقل .  
وإذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون يعتبر الحول من وقت البلوغ  
والإفاقة<sup>(٥١)</sup> والعبد لا زكاة عليه .

فماذا إذا كان مكاتباً ؟

قال الأحناف : ليس على المكاتب زكاة ، لأنه ليس بمالك من كل وجه  
لوجود المنافى وهو الرق ... لما روى جابر عن النبى - صلى الله عليه  
وسلم - أنه قال : « ليس فى مال الكاتب زكاة حتى يعتق »<sup>(٥٢)</sup> .

وهل على المدين زكاة ؟

قالوا : من كان عليه دين يحيط بما له فلا زكاة عليه . ذلك أن المدين -  
وإن كان مالكاً للنصاب - إلا أنه ملك كالمعدوم لأنه حق الدائن فى الحقيقة ،  
فأصبح هذا المال كالماء المستحق بالعطش .

(٥١) شرح فتح القدير ٢ / ١٥٥

(٥٢) الاختيار فى تعليل المختار ج ١ ص ١٠٠



## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وإن كان ماله أكثر من دينه زكى الفاضل إذا بلغ نصاباً لفراغه عن الحاجة الأصلية .

والمراد بالدين هو الذى له مطالب من جهة العباد ، وما لا مطالب له من جهة العباد لا يمنع من الزكاة ، كالكفارات والنذور ووجوب الحج ونحوه ، والنفقة ما لم يقض بها لا تمنع ، لأنها ليست في حكم الدين . فإذا قضى بها صارت ديناً يمنع .

لقد اشترط الأحناف في المال المزكى أن يكون خالياً من الدين ، لأن المشغول بالدين كالمشغول بالحاجة الأصلية تماماً ، ولأن الملكية ناقصة بالدين ، فإن الغريم له حق فيه (٥٣) .

رأى الأحناف في دين الزكاة :

اختلفوا في دين الزكاة ، فقال زفر : دين الزكاة لا يمنع الزكاة لأنه لا مطالب له من جهة العباد . . . وقال أبو يوسف : إن كان الدين في الذمة بأن استهلك مال الزكاة بعد الحول وبقي في ذمته ، وملك مالاً آخر فإنه تجب عليه الزكاة ، ولا يمنع ما في ذمته من الوجوب . ولو كان الدين في العين كمن له نصاب فمضى عليه سنون ، فإنه لا تجب عليه الزكاة لجميع ما مضى من السنين ، خلافاً لزفر .

المال الذى لا زكاة فيه

قال الأحناف : ليس في دور السكنى ، وثياب البدن ، وأثاث المنزل ،

(٥٣) الاختيار في تعليل المختار ج ١ ص ١٠٠

## كتاب الزكاة

ودواب الركوب ، وعبيد الخدمة ، وسلاح الاستعمال - زكاة ، لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية ، وليست بنامية - أيضاً - وعلى هذا كُتِبَ العلم لأهلها - لا المتجرين فيها ، وآلات المحترفين لأنها وسيلة احترافهم .

ومن له على آخر دين فجعله سنين ، ثم قامت له بينة لم يزكه . وهي مسألة الضمار .

والمال الضمار - هو المال الضائع والساقط في البحر والمدفون في المفازة إذا نسي المالك مكانه ، والعبد الأبق ، والمغصوب ، والدين المجهود إذا لم يكن عليهما بينة ، والمودع عند من لا يعرفه ونحو ذلك ..

هذا كله لا زكاة فيه عند الأحناف ، إلا عند زفر - فقد قال : تجب الزكاة في الضمار لإطلاق النصوص ، والسبب متحقق وهو الملك ، ولا يضره زوال اليد كابن السبيل .

ولكن جمهور الأحناف احتجوا بقول علي - كرم الله وجهه - مرفوعاً وموقوفاً . «لا زكاة في المال الضمار»

وقيل لعمر بن عبدالعزيز لما رد الأموال على أصحابها : أفلا تأخذ منهم زكاتها لما مضى ؟ قال : لا ، إنها كانت ضميراً ، والعبادات لا مدخل للقياس فيها فكان توقيفاً ، ولأنه مال غير نام ، لأن النماء بالاستثناء غالباً وهو عاجز . بخلاف مال ابن السبيل لأنه قادر بنائه . (٥٤)

(٥٤) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٢١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

المال عند شركات الاستثمار المنتفعة عن الدفع  
هل يمكن إطلاق اسم المال الضهار على المال المودع لدى شركات  
الاستثمار التى توقفت وامتنعت عن إعطاء المودعين أموالهم ؟  
إنه يمكن إطلاق ذلك عليه لأن المودع لاسبيل له إلى استرداد حقه وإن  
كان معلوماً ، لأن المودع لا يعرف أين ماله ؟ ولا كيف يسترده ؟ ولا متى  
يسترده ؟ فإن استرده كان معطلاً عن النماء طول مدة الحبس ، فانطبق عليه  
قول عمر بن عبدالعزيز - رضى الله عنه - : لا إنها كانت ضهاراً ..

رأى زفر والشافعى فى المال الضهار

قالا : إنه يجب فيه الزكاة ، والحجة - أن السبب قد تحقق وهو ملكية  
النصاب . وفوات اليد غير محل بالوجوب - كمال ابن السبيل . وقد رأينا  
الرد على ذلك .

ماحكم المال المدفون فى البيت ؟

المال المدفون فى البيت تجب فيه الزكاة إن كان نصاباً ، لتيسر الوصول  
إليه .

أما المال المدفون فى أرض أو بستان ففيه اختلاف لدى الفقهاء بعضهم  
أوجب الزكاة ، وبعضهم لم يوجبها .

والذين الذى على مدين مقربه أو على معبر تجب فيه الزكاة لإمكان  
الوصول إليه ابتداءً أو بواسطة التحصيل ..

وكذا لو كان على جاحد وعليه بيعة ، أو علم به القاضى - لما قلنا (٥٥)

(٥٥) شرح فتح القدير ١٦٦/ ٢

## كتاب الزكاة

حكم الدين عند الموسر

الدين إذا كان عند موسر مغترف به قادر على الأداء باذل له إن طلب منه ففيه زكاة على الأرجح ، إلا أنه لا تؤدي الزكاة حتى يقبض . والأحناف يقتدون في ذلك برأى الإمام على ، والثوري . . .

وإن كان الدين على مقر مفلس فهو نصاب عند أبي حنيفة - أي تجب فيه الزكاة ، لأن تفليس القاضى لا يصح عنده .

وعند محمد لا تجب الزكاة لتحقق الإفلاس عنده بالتفليس .  
وأبويوسف مع محمد في تحقق الإفلاس ، ومع أبي حنيفة في وجوب الزكاة رعاية لحق الفقراء (٥٦)

وقال الحنابلة في شروط الزكاة :

لا تجب الزكاة عند الحنابلة إلا بشروط أربعة هي :

١ - الإسلام ، فلا تجب على كافر أصلياً كان أو مرتدأ ، لأنها من فروع الإسلام فلا تجب على كافر كالصيام .

٢ - الحرية ، فلا تجب على عبد ، فإن ملكه سيده مالا فزكاته على سيده ، لأنه ماله . وملك العبد ضعيف لا يحتمل المواساة - بدليل أنه لا يعتق عليه أقاربه إذا ملكهم ، ولا تجب عليه نفقة قريبه .

والزكاة إنما تجب بطريق المواساة فلا تجب على مكاتب لأنه عبد ، وملكه غير تام . .

(٥٦) المرجع السابق ص ١٦٧

## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

فإن عُتِقَ وبقي في يده نصاب استقبل به حولاً ، وإن عجز استقبل سيده بماله حولاً ، لأنه يملكه حيثئذ .

٣ - تمام الملك ، فلا تجب الزكاة في الدين على المكاتب لتقصان الملك فيه . ولا في السائمة الموقوفة لأن الملك لا يثبت فيها في وجه ، وفي وجه يثبت ناقصاً لا يتمكن من التصرف فيها بأنواع التصرفات .

وروى بعضهم عن الإمام أحمد فيمن وقف أرضاً أو غنماً في السبيل - فلا زكاة عليه ولا عشر ، هذا في السبيل . . . وإنما يكون ذلك إذا جعله في قرابته ، وهذا يدل على إيجاب الزكاة فيه لعموم قوله - صلى الله عليه وسلم - « في كل أربعين شاة شاة » (٥٧)

ولا تجب في حصة المضارب من الربح قبل القسمة لأنه في بعض الروايات لا يملكها وفي بعضها يملكها ملكاً ناقصاً غير مستقر ، لأنها وقاية لرأس المال .

### حكم الدين عندهم

والدين على من لا يمكن استيفاؤه منه لإعسار أو جحد أو مطل - فيه روايتان : إحداهما : لازكاة فيه ، لأنه خارج عن يده وتصرفه فأشبهه دين الكتابة ، ولأنه غير نام فأشبهه الحل .

والأخرى : فيه الزكاة ، لأن الملك فيه مستقر ، ويملك المطالبة به فوجب فيه الزكاة كالدين على ملىء (٥٨)

(٥٨) المرجع السابق

(٥٧) الكافي في فقه الامام ابن حنبل ٢٧٩/ ١

## كتاب الزكاة

أما الدين الممكن استيفاؤه فلا خلاف في وجوب الزكاة فيه ، ولا يلزمه الإخراج حتى يقبضه ، فيؤدى فيه لما مضى ، لأن الزكاة مواساة ، وليس من المواساة إخراج زكاة مالم يقبضه .

وظاهر كلام الإمام أحمد - رضى الله عنه - أنه لا فرق بين الحال والمؤجل ، لأن المؤجل مملوك له تصح الحوالة به والبراءة منه (٥٩).

هل هناك زكاة في الدور المؤجرة ؟

قال الحنابلة : " ولو أجرة داره سنين بأجرة ملكها من حين العقد ، وجرت في حوالها الزكاة ، وحكمها حكم الدين ، وسيأتى تفصيل في ذلك بعد إن شاء الله - تعالى

والمهر ؟

وحكم الصداق على الزوج حكم الدين على المورس والمعرس ، لأنه دين ، وسواء في هذا قبل الدخول وبعده . . . . .

فإن أسير رب المال أو حيل بينه وبين ماله ، أو نسي المودع لمن أودع ماله فعليه فيه الزكاة ، لأن تصرفه في ماله نافذ ، ولهذا لوباع الأسير ماله أو وهبه

صح .

اللقطة

وإذا سقط مالٌ في يد ملتقط ، فهو في حكم التعريف حوالاً - وبعد الحول يملكه الملتقط فزكاته عليه دون صاحبه . ويحتمل أن - لا تلزمه زكاته لأنه

## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

ملك غير مستقر ، إذ لملكه انتزاعه منه عند مجيئة أو عند التعرف عليه ، ولكن الأول أصح ، لأن الزكاة تجب فى الصداق قبل الدخول ، وفى المال الموهوب للابن مع جواز الاسترجاع . (٦٠)

وان أبرأت المرأة زوجها من صداقها عليه ، أو أبرأ الغريم غريمه من دينه . ففى الزكاة عن هذا المال روايتان .

إحدهما : على المبرىء زكاة ماضى لأنه تصرف فيه ، فأشبه ما لو أحوال به أو قبضه .

والثانية : زكاته على المدين لأنه ملك ماملك عليه قبل قبضه منه ، فكأنه لم يزل ملكه عنه .

ويحتمل أنه لا تجب الزكاة على واحد منهما لأن المبرىء لم يقبض شيئاً . ولا تجب الزكاة على رب الدين قبل قبضه ، والمدين لم يملك شيئاً ، لأن من أسقط عنه شيئاً لم يملكه بذلك .

٤ - والشرط الرابع : الغنى ، بدليل قول النبى - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ بن جبل : « أعلمهم أن عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم »

ولأن الزكاة تجب مواساة للفقراء ، فوجب أن يعتبر الغنى ليتمكن من المواساة .

---

(٦٠) المرجع السابق ١ / ٢٨٠

## كتاب الزكاة

والغنى المعتبر - ملك نصاب خال من دين .  
فلا تجب على من لا يملك نصيباً ، لما روى أبو سعيد عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة ، ولا فيما دون خمس ذود صدقة ، ولا فيما دون خمس أواق صدقة » (٦١)

ومن ملك نصيباً وعليه دين يستغرقه أو ينقصه فلا زكاة فيه ، إن كان من الأموال الباطنة وهي الناض (٦٢) ، وعروض التجارة ، لأن عثمان بن عفان - رضى الله عنه - قال بمحضر من الصحابة : هذا شهر زكاتكم فمن كان عنده دين فليؤده حتى تخرجوا زكاة أموالكم . رواه أبو عبيدة في « الأموال » ، ولم ينكر عليه أحد فكان إجماعاً ، ولأنه لا يستغنى به ولا تجب الصدقة إلا عن ظهر غنى ..

وإن كان من الأموال الظاهرة وهي المواشى والزروع والثمار ففيه ثلاث روايات :

إحداهن : لا تجب فيها الزكاة لذلك .

والثانية : فيها الزكاة ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يبعث سعاته فيأخذون الزكاة من رؤوس الأموال الظاهرة من غير سؤال عن دين صاحبه ، بخلاف الباطن .

---

(٦١) سنن أبي داود ١٥٥٩ - سنن النسائي ١٧/٥ - مسند أحمد ٤٠٢/٢  
(٦٢) النض : الدرهم الصامت ، والناض من المتاع ماثول ورقاً أو عيناً ، وقال الأصمعي : اسم الدراهم والدنانير عند أهل الحجاز : الناض والنض ، وإنما يسمونه ناضاً إذا تحول عيناً بعدما كان متاعاً (اللسان)



## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

الثالثة : أن ما استدانه لزعره لثوثته حسبه ، وما استدان لأهله لم يحسبه ، لأنه ليس من مئونة الزرع فلا يحسبه على الفقراء .

ما الحكم في مال الصبي والمجنون ؟

قال الحنابلة : تجب الزكاة في مال الصبي والمجنون ، لما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ابتغوا في أموال اليتامى كيلا تأكلها الزكاة » (٦٣) أي استثمروها . . . ولأن الزكاة مواساة وهنأ من أهلها ، ولهذا تجب عليها نفقة القريب ، ويعتق عليها ذو الرحم ، وتخرج عنها زكاة الفطر ، والعشر ، فأشبهها البالغ العاقل .

حكم إمكان الأداء عند الحنابلة

ولا يعتبر في وجوب الزكاة إمكان الأداء لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول » (٦٤)

وهذا الحديث يدل بمفهومه على وجوبها فيه عند تمام الحول ، ولأنه لو أتلّف النصاب بعد الحول ضمنها ، ولو لم تجب لم يلزمه ضمانها كقبل الحول .

فإن تُلّف النصاب بعد الحول لم تسقط الزكاة سواء فرط أم لم يفرط ، لأنه مال وجب في اللّمة ، فلم يسقط بتلف النصاب كالدين .

وروى عن بعض الحنابلة - كالتميمي وابن المنذر - أنه إن تلف قبل

(٦٣) السنن الكبرى للبيهقي ٤ / ١٠٧ - ٢١٦ - كتر العمال ٤٠٤٨٥

(٦٤) سنن ابن ماجه ١٧٩٢ - كتر العمال ١٥٨٦١

## كتاب الزكاة

التمكن سقطت الزكاة ، لأنها عبادة تعلق بالمال فتسقط بتلفه قبل إمكان الأداء كالحج . ولأنه حق تعلق بالعين فتسقط بتلفها من غير تفريط كالوديعة ...

فإن تلف بعض النصاب قبل التمكن سقط من الزكاة بقدره ، وإن تلف الزائد عن النصاب لم يسقط شيء ، لأنها تتعلق بالنصاب دون الزائد ، ولا تسقط الزكاة بموت من تجب عليه ، لأنه حق واجب تصح الوصية به فلم يسقط بالموت كدين الأدمى . (٦٥)

### محل الزكاة :

وفي محل الزكاة روايتان ، إحداهما : أنها تجب في النعمة ولا يمنع التصرف فيه فأشبهت الدين .

والثانية ، أنها تتعلق بالعين لقول الله تعالى :-

﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُورِ ﴿٢٥﴾ ﴾ (٦٦)

وفي « للظرفية » ، فإن ملك نصيباً مضت عليه أحوال لم تؤد زكاته ، وقلنا : هي في النعمة - لزومه الزكاة لما مضى من الأحوال ، لأن النصاب لم ينقص ...

وإن قلنا : تتعلق بالعين لم يلزمه إلا زكاة واحدة ، لأن الزكاة الأولى

(٦٥) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٢٨٢

(٦٦) المعارج ٢٤ ، ٢٥

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تعلقت بقدر الفرض ، فينقص النصاب في الحول الثانى . وهذا ظاهر المذهب (٦٧)

### شروط وجوب الزكاة عند المالكية

وشروط وجوب الزكاة عند المالكية تتلخص فيما يأتى

١ - الإسلام . والمعتمد أنه شرط صحة ، فالكفار تجب عليهم الزكاة لكن لاتصح منهم إلا بالإسلام .

٢ - الحرية . فلا تجب على رقيق قِنْ - مملوك - أو ذى شائبة كَمُدْبَرٍ (٦٨) ومكاتب ، ومعتق بعضه .

٣ - ملك النصاب ، بأن يملكه ملكاً كاملاً ، فلا تجب على غاصب ، ولا على مودَع ولا مالك بعض النصاب لعدم ملك النصاب ، ولا فى ملك الغنيمة لعدم استقرارها .

٤ - مرور حول على النصاب فى غير ما يخرج من الأرض لقوله - صلى الله عليه وسلم - « لا زكاة فى مال حتى يحول عليه الحول » ، وسمى الحول حولاً لتحول الأحوال فيه ، كما أن السنة سميت بذلك لتسببه الأشياء فيها - أى تغييرها - وكذلك سعى العام عاماً لعموم الشمس فيه حتى تقطع الفلك . وحولان الحول عند المالكية شرط لوجوب الزكاة فى غير المعدن والركاز ...

(٦٧) الكافى ج١ ص ٢٨٣

(٦٨) المدبر هو الذى يعلق به يده عتقه بموته

## كتاب الزكاة

والركاز هو مادفن في الأرض من عهد الجاهلية . . فهذه الأشياء تجب فيها الزكاة ولو لم يحل عليها الحول . وزكاة الزرع يوم حصاده . . قال المالكية : إذا ملك نصيباً من ذهب أو فضة في أول الحول ، ثم نقص في أثنائه ، ثم ربح فيه ما يكمل النصاب في آخر الحول وجبت عليه الزكاة ، لأن حول الربح حول أصله .

وكذلك لو ملك أقل من نصاب في أول الحول . ثم اتجر فيه فربح ما يكمل النصاب في آخر الحول وجب عليه زكاة الجميع . (٦٩)  
أشياء لا زكاة فيها

لا زكاة في مال مباح لعموم الناس كالزرع الثابت وحده في أرض غير مملوكة لأحد ، فيكون الزرع لمن أخذه ، ولا تجب الزكاة فيه .

### زكاة الموقوف

والمال الموقوف على غير معينين كالفقراء ، أو على معينين ، فإن زكاته تجب على مالك الوقف ، لأن الوقف لا يخرج العين عن الملك ، فلو وقف بستاناً ليرزق ثمرة على الفقراء ، أو على معينين كبنى فلان وجب عليه زكاة ثمره متى خرج منه نصاب ، فإن خرج منه أقل من نصاب فلا زكاة ، إلا إذا كان عند الواقف ثمر من بستان آخر يكمل النصاب فتجب عليه زكاة الجميع . (٧٠)

(٦٩) الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٣٢٥ دار الشعب

(٧٠) المرجع السابق ص ٣٢٦

٤ - رأى الشافعية فى شروط الزكاة

قال الشافعى - رحمه الله - فى شروط وجوب الزكاة :

تجب الصدقة على كل مالك ، تام المِلْك ، من الأحرار وإن كان صبيّاً أو معتوهاً ، أو امرأة ، لا افتراق فى ذلك بينهم .

كما يجب فى مال كل واحد ما يلزمه من الحقوق بوجه من الوجوه - كال ميراث منه ، والنفقة على الوالدين ، والولد المريض المحتاج ، وأداء الجنايات المطلوبة شرعاً . وسواء كان هذا المال ماشية ، أو زرعاً أو ناضباً أو تجارة<sup>(٧١)</sup> . . . . .

حكم ملكية العبد

قال الشافعى : وإذا كان لعبد ماشية وجبت فيها الصدقة ، لأنها ملك لمولاه ، وضمت إلى ملك مولاه حيث كان مولاه .

وينطبق هذا الحكم على غنم المدبر وأم الولد ، لأن مال كل واحد من هؤلاء ملك لمولاه ، وسواء كان العبد كافراً أو مسلماً ، لأنه مملوك للسيد

مال المكاتب

قال الشافعى : وأما مال المكاتب فيشبه أن يكون لا زكاة فيه ، لأنه خارج عن ملك مولاه فإكان مكاتباً .

والمكاتب ملكه غير تام . لأنه لا تجوز فيه هبته ، ولا يجبر على النفقة على الوالد أو الولد كما يجبر الحر .

(٧١) الأم ٢ / ٢٣

## كتاب الزكاة

أما إذا أعتق المكاتب فقد تم ملكه لماله من ساعته ، وإذا حال عليه الحول من يوم عتقه وجبت فيه الزكاة .

### مال المرتد

قال الشافعي : إذا كان لرجل مال تجب فيه الزكاة فارتد عن الإسلام وهرب ، أو جُنَّ ، أو حُسِّسَ لِيَسْتَأْبَ أو يقتل ، وحال الحول على ماله من يوم ملكه له . ففي هذا المال قولان :

أحدهما : فيه الزكاة ، لأنه لا يعدو أن يموت على رده فيكون ماله للمسلمين ، وما كان لهم ففيه الزكاة ، أو يرجع إلى الإسلام فيكون له ، ولا تُسْقَطُ الردة عنه شيئاً وجب عليه .

والثاني : لا زكاة فيه حتى يُنْظَرُ فإن أسلم تملك ماله ووجب فيه الزكاة ، لأنه لم يكن قد سقط عنه الفرض - وإن لم يؤجر عليها - وإن قُتِلَ على رده لم يكن في المال زكاة لأنه مال مشرك مغنوم ، فإذا صار لإنسان منه شيئاً فهو كالفائدة ويستقبل به حولاً ، ثم يزكيه .

### المال الموقوف

ولا زكاة عند الشافعية في المال الموقوف على غير مُعَيَّن كأن يكون قد وقف بستاناً على مسجد أو رباط أو جماعة غير معينين كالفقراء والمساكين ، أما إذا أُجِّرت الأرض ووزعت ، فيجب على المستاجر الزكاة مع أجره الأرض . أما إذا كان الوقف على معين فإن الزكاة تجب فيه .

وكذلك من استدان مالا من غيره وجب عليه أن يخرج زكاته إذا حال

## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

عليه الحول وهو فى ملكه ، لأنه ملكه بالاستقراض ملكاً تاماً . (٧٢)

شرط حولان الحول عند الشافعية

وحولان الحول عند الشافعية شرط لوجوب الزكاة على التحديد . فإذا نقص الحول فإن الزكاة لا تجب . حيثئذ .

وهذا على غير مافى المذاهب الأخرى حيث يرى الأئمة أن الحول شرط على وجه التقريب .

وهذا - عند الشافعية - فى غير زكاة الحبوب والمعدن والركاز وريح التجارة .

لأن ربح التجارة يزكى على حول أصله إذا كان هذا الأصل يبلغ نصاباً . .  
أما إذا أكمل الأصل نصاباً بالربح فالحول من حين التمام ، وإذا نقص النصاب فى أثناء الحول ثم كمل بعد ذلك فلا زكاة فيه ، إلا إذا مضى حول كامل من يوم التمام .

ولا يشترط الشافعية خلو المال من الدين ، حتى ولو كان الدين مستغرقاً للنصاب ، فلا بد عندهم من إخراج الزكاة . (٧٣)

---

(٧٢) الفقه على المذاهب الأربعة ١ / ٣٢٥ ، ٣٢٦

(٧٣) المرجع السابق ٣٢٧

## الأنواع التي تجب فيها الزكاة

الأنواع التي تجب فيها الزكاة خمسة أشياء :  
هي : النعم<sup>(٧٤)</sup> (وتشمل الإبل والبقر والغنم) ، والمال ، وعروض  
التجارة ، والزروع والثمار ، والمعادن والركاز .  
وسنفصل القول في كل نوع من هذه الأنواع بتوفيق الله - تعالى -

### أولاً : زكاة النعم

قلنا : إن النعم تشمل الإبل والبقر والغنم ، وفي كل نوع منها مقدار  
معين وإنما تجب الزكاة فيها إذا كانت أهلية .

والبقر يشمل الجاموس ، والغنم تشمل الماعز .  
ولا زكاة في غيرها من الحيوان كالحيل والبغال والحمير ونحوها إلا إذا  
كانت للتجارة ، فيجب فيها زكاة عروض التجارة على ما سيأتى تفصيله إن  
شاء الله تعالى .

### (١) زكاة الإبل :

ليس في أقل من خمس من الإبل صدقة .....  
قال - صلى الله عليه وسلم - « ليس فيها دون خمس ذود من الإبل صدقة »<sup>(٧٥)</sup>

---

(٧٤) النعم بفتح النون والمعين واحد الأنعام ، وهي المال الراعية وهي ثمانية أزواج أشار إليها  
القرآن الكريم في قوله تعالى « ثمانية أزواج » في سورة الأنعام في آيتي ١٤٣ ، ١٤٤ ويشترط  
فيها أن تكون سائمة وأن يحول عليها الحول بعد بلوغ نصاب الزكاة فيها .  
(٧٥) لسان العرب لابن منظور ج ٣ ص ١٥٢٥ مادة ( ذود ) .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومفهوم الذَّوْدُ في الحديث الشريف ينصرف إلى الواحد ، فمن ملك خمساً من الإبل وجبت عليه الزكاة ذكوراً كانت أو إناثاً ولا بد أن تكون سائمة .  
معنى السائمة : السائمة هي التي تكفى برعى الكلأ المباح في أغلب أيام السنة ، ويكون الغرض من تربيتها الدرُّ أو التسمين أو النسل ، فإن كان الغرض منها الحمل أو الركوب أو الجرث أو السقى فلا زكاة فيها ، فإذا اتخذت للتجارة كانت الزكاة فيها هي زكاة التجارة . وهذا هو رأى الإمام أحمد .

وقال الإمام الشافعى : السائمة هي النعم التي يرسلها صاحبها المالك لها أو نائبه لرعى الكلأ المباح طول العام . ومثل الكلأ المباح المملوك إذا كانت قيمته ميسرة ، فإن عُيِفَ بعلف لا تعيش بدونَه انتفى شرط السائمة .  
وقال الأحناف : النعم السائمة هي التي يرسلها صاحبها لترعى في البرارى أكثر العام بقصد الدر أو التسمين أو النسل ، فإن قصد من تسميتها ذبحها أو تقويتها على الحمل والركوب فلا زكاة فيها .

فإن أسلمها للتجارة كانت فيها زكاة عروض التجارة  
وإن علفها جزءاً من العام ولو بلغت نصفه أو أكثر من نصفه فلا زكاة فيها ، وكذلك لو سامت بنفسها بدون قصد مالكتها .  
أما المالكية فيقولون : إن النعم مطلقاً فيها زكاة سواء كانت سائمة أو غير سائمة ، عاملة - أى معدة للحمل - أو غير عاملة (\*) .

(\*) الزكاة وحاجة العصر عبد الحفيظ فرخا ، ص ٩٧ دار الصحوة

## كتاب الزكاة

مقدار الزكاة في الإبل (عند الأحناف)

متى بلغت الإبل خمساً وحال عليها الحول ففيها شاة - أى ما يقدر بقيمة شاة - هذا الحكم ينصرف حتى بلوغها تسعاً .

فإذا بلغت عشرأ ففيها شاتان حتى تبلغ إلى أربع عشرة فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه حتى تبلغ تسع عشرة ، فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه حتى تبلغ أربعأ وعشرين فإذا بلغت خمساً وعشرين ففيها بنت مخاض حتى تبلغ خمساً وثلاثين .

- وينت المخاض هي الناقة التي بلغت سنة ودخلت في الثانية . . . . .

فإذا بلغت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون حتى تبلغ خمساً وأربعين .

- وينت اللبون هي التي بلغت سنتين ودخلت في الثالثة . .

فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حُقة حتى تبلغ ستين . .

- والحقة هي التي بلغت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة .

فإذا بلغت إحدى وستين ففيها جَذعة حتى تبلغ خمساً وسبعين .

- والجذعة هي التي بلغت أربع سنين ودخلت في الخامسة .

فإذا بلغت ستا وسبعين فيها بنتا لبون حتى تبلغ تسعين ، وإذا بلغت

إحدى وتسعين ففيها حُقتان حتى تبلغ مائة وعشرين فإذا زادت على مائة

وعشرين ففي كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حُقة .

وقيل : إذا زادت على مائة وعشرين تستأنف الفريضة فيكون في الخمس

شاة ، وفي العشر شاتان ، وفي خمس عشرة ثلاث شياه ، وفي العشرين أربع

شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى مائة وخمسين ، فيكون فيها ثلاث

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حقائق . ثم تستأنف الفريضة .

فيكون فى الخمس شاة ، وفى العشر شاتان ، وفى خمس عشرة ثلاث شياه ، وفى العشرين أربع شياه ، وفى خمس وعشرين بنت مخاض ، وفى ست وثلاثين بنت لبون ، فإذا بلغت مائة وستا وتسعين فيها أربع حقائق إلى مائتين . . ثم تستأنف الفريضة أبداً ، كما تستأنف فى الخمسين التى بعد المائة والخمسين (٧٧) .

والواجب فى الإبل هو الإناث أو قيمتها ، بخلاف البقر والغنم فإنه يستوى فيها الذكورة والأنوثة ، وبهذا اشتهرت كتب الصدقات من رسول الله - صلى الله عليه وسلم (\*) .

عند الشافعية

والشافعية كالأحناف حتى تبلغ الإبل مائة وعشرين فإذا زادت على مائة وعشرين ففى كل خمسين حقه ، وفى كل أربعين بنت لبون (٧٨) من غير شرط عدد مادونها .

أما حجة الأحناف فيها ذكره أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كتب فى آخر كتاب عمرو بن حزم : « فما كان أقل من ذلك ففى كل خمس ذود شاه (\*) » فهم يعملون بالزيادة وهو الأحوط ، والأرجح رعاية الجانب

(٧٧) شرح فتح القدير ٢ / ١٧٥

(\*) المرجع السابق ٢

(٧٨) المرجع السابق ٢ / ١٧٥ - ١٧٦

(\*) المرجع السابق ٢ / ١٧٧

## كتاب الزكاة

الفقراء .

والبيخت: (٧٩)، والجراب (★) سواء في وجوب الزكاة ، لأن مطلق الاسم يتناولها .

ورأى الحنابلة كراى الشافعية وقد استندوا إلى حديث رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه البخارى بإسناده إلى أنس بن مالك - رضى الله عنه - أن أبا بكر الصديق - رضى الله عنه - كتب له حين وجهه إلى البحرين . . . . بسم الله الرحمن الرحيم - هذه فريضة الصدقة التى فرضها رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على المسلمين ، والتى أمر بها فمن سئلها من المسلمين على وجهها فليعطها ، ومن سئل فوقها فلا يعطه (★) .

فى أربع وعشرين من الإبل فما دونها - تكون صدقتها من الغنم - فى كل خمس شاة ، فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ، فإن لم يكن بنت مخاض فابن لبون ذكر ، فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون أنثى ، فإذا بلغت ستا وأربعين ففيها حقة طروقة الفحل إلى ستين ، فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة ، فإذا بلغت ستا وسبعين إلى تسعين ففيها بنتا لبون ، فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان طروقتا الفحل ، فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل أربعين بنت لبون ، وفى كل خمسين

(٧٩) البيخت والبخات والبخاق واحدها بخق ويختيه : جمال طوال الأعناق وهى الآبل الخراسانية - وقيل : إن هذا الاسم دخيل فى العربية .

(★) الجراب : منسوبة إلى العرب . واستعمال هذا الوصف مع الخيل أكثر .

(☆) القاضى فى فقه الامام ابن حنبل ج ١ ص ٢٨٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

حقة ، ومن لم يكن معه إلا أربع من الإبل فليست فيها صدقة إلا أن يشاء ربها - أى صاحبها

ولا يجزئ إلا الجلد<sup>(٨٠)</sup> من الضأن والثنى<sup>(٨١)</sup> من المعز ، لأنها الشاة التى تعلق بها حكم الشرع فى سائر موارد المطلقة .

ويعتبر كونها فى صفة الإبل - فى السمان الكرام شاة سميئة كريمة ، وفى الهزال هزيلة .

فإن كانت الإبل مراضا لم يجز إخراج شاة مريضة ، لأن المخرج من غير جنسها ، ويخرج شاة صحيحة على قدر المال . ينقص من قيمتها على قدر نقیصة الإبل . . فإن عديم الغنم لزمه شراء شاة ، وقال أبو بكر - من فقهاء الحنابلة : يجزئه عشرة دراهم ، لأنها بدل الشاة - ولا يصح هذا القول .

لأن هذا إخراج قيمة فلم يجز<sup>(٨١)</sup> . . . . .

فإذا بلغت الإبل خمسا وعشرين أمكنت المواساة من جنسها فوجبت فيها بنت مخاض - وهى التى لها سنة ودخلت فى الثانية - فإن عديمها أخرج ابن لبون ذكراً ، وهو الذى له ستان ودخل فى الثالثة ، وصار نقص الذكورية مجبوراً بزيادة السن .

---

(٨٠) الجلد من الضأن ما بلغ سنة مفردة جَذعة والجذعة من الإبل هى التى أَلقت سناولها أربع سنين

(٨١) الثنى ما يبلغ ستين

(٨١) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ٢٨٦/ ١

## كتاب الزكاة

فإن عدمه أيضاً لزمه شراء بنت مخاض لأنها استويا في العدم ، فأشبهه ما لو استويا في الوجود ، ولأن تجويز ابن لبون للرفق به إعثناء له عن كلفة الشراء ، ولم يحصل الإغناء عنها ما هنا ، فرجع إلى الأصل . ومن لم يجد إلا بنت مخاض معيبة فهو كالعادم ، لأنه لا يمكن إخراجها ، فإن وجدها أعلى من صفة الواجب أجزأته .

وقد عرفنا أن أكثر الفقهاء يرون استقامة الفرض إذا وصل عدد الإبل إلى عشرين ومائة ثم يستقيم الفرض إذا زاد عن ذلك في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة . . . . .

وقد ورد في حديث الصدقات الذي كتبه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وكان عند آل عمر بن الخطاب : « فإذا كانت إحدى وعشرين ومائة ففيها ثلاث بنات لبون » وهذا نص ، وهو حديث حسن (٨٢).

ثم في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة ، للحديث الصحيح . فإذا بلغت مائتين اتفق الفرضان : أربع حقائق ، أو خمس بنات لبون ، أيهما أخرج أجزأه .

والمتنصوص عنه : فيها أربع حقائق ، وهذا محمول على أن ذلك فيها بصفة التخخير ، لأن في كتاب الصدقات « فإذا كانت مائتين ففيها أربع حقائق أو خمس بنات لبون ، أي النوعين وجد عنده أخذت منه ، ولأنه اتفق الفرضان في الزكاة ، وكانت الخيرة لرب المال ...

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وان كان المال ليتيم لم يخرج عنه إلا أدنى النوعين ، لتحريم التبرع بمال اليتيم .

فإن أراد إخراج الفرض من النوعين على وجه يحتاج إلى التجزئة لم يجز .

### ماحكم من عَدِمَ الفريضة ؟

ومن وجبت عليه فريضة فعلمها فله أن يخرج فريضة أعلى منها بسنة ، أو فريضة أدنى منها بسنة ومعها شاتان أو عشرون درهماً ، لما روى أنس في كتاب الصدقات الذى كتبه أبوبكر - رضى الله عنه - قال : « ومن بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة وليست عنده جذعة وعنده حقه ، فإنها تقبل منه الحقة ويجعل معها شاتين إن استيسرتا له أو عشرين درهماً . ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده الحقة وعنده الجذعة فإنها تقبل منه الجذعة ، ويعطيه الذى يجمع الصدقة شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون فإنها تقبل منه ويعطى شاتين أو عشرين درهماً ، ومن بلغت صدقته بنت لبون وعنده حقة فإنها تقبل منه ويعطيه جامع الصدقة شاتين أو عشرين درهماً .

### حكم المعيب والناقص عند الشافعية

وفى كتاب « الأم » فى « باب عيب الإبل ونقصها » قال الشافعى : وإن كانت الإبل معيبة كلها بجرب أو هيام أو مرض أو عوار أو عيب آخر ، لم يأخذ جامع الصدقة واحدة منها ولم يكلفه صحيحة من غيرها (٨٣)

## كتاب الزكاة

وإذا عدَّ الساعى - أى الذى يجمع الصدقة - الإبل ولم يقبض من صاحب المال الزكاة حتى هلك أو هلك بعضها دون تفريط منه فلا شيء له .

وإذا عد الساعى الإبل ، وقال صاحب المال : لى إبل غائبة ، فأخذ الساعى منه صدقة الحاضرة والغائبة ، ثم جاء ساعى البلد الذى فيه الإبل الغائبة فأخذ صدقتها ، فعلى الساعى الأول الذى أخذ صدقة الغائبة أن يرد مأخذه ، أو قدره من صدقة غيره إن كان قد قسم الصدقة التى أخذها ، إلا إذا شاء رب الماشية أن يدع حقه . (٨٤)

حكم عدم وجود السن عند الشافعية

إذا لم يجد جامع الصدقة السن التى وجبت ، ووجد السن التى هى أعلى والتى هى أسفل فلا يأخذ إلا ما هو خير للفقراء ، وكذلك لا يعطى رب المال إلا ما هو خير لهم ، فإذا لم يأخذ الساعى الخير لهم أخرج رب المال فضل ما بين مأخذ جامع الصدقة وبين الخير لهم وأعطاه لمستحقى الصدقات . (★)

وزكاة الإبل عند المالكية مقدارها كما يلى :

● لا زكاة إلا إذا بلغت الإبل خمساً فإذا بلغت خمساً ففيها شاة إلى تسع .  
فإذا بلغت عشراً ففيها شاتان إلى أربع عشرة .

(٨٤) الأم ٢ / ٦

(★) المرجع السابق



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه إلى تسع عشرة .
- فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه إلى أربع وعشرين .
- فإذا بلغت خمسا وعشرين إلى خمس وثلاثين ففيها بنت مخاض ، فإن لم توجد فابن لبون ذكر .

- فإذا بلغت ستا وثلاثين إلى خمس وأربعين ففيها بنت لبون .
- فإذا بلغت ستاً وأربعين إلى ستين ففيها حقة طروقة الفحل .
- فإذا بلغت إحدى وستين إلى خمس وسبعين ففيها جذعة - وهى التى أكملت أربع سنين ودخلت فى الخامسة ، سميت بذلك لأنها تجذع سنها - أى تسقطه ، وهى آخر الأسنان التى تؤخذ فى الزكاة من الإبل .
- فإذا بلغت ستاً وسبعين إلى تسعين ففيها بنتاً لبون .
- فإذا بلغت إحدى وتسعين إلى عشرين ومائة ففيها حقتان .
- فما زاد على ذلك ففي كل خمسين حقة ، وفى كل أربعين بنت لبون . (٨٥)

### ( ٢ ) زكاة البقر

قال المالكية

وأما البقر فلا زكاة فيها حتى تبلغ ثلاثين .  
فإذا بلغت ففيها عجل تبيع . . . وسمى بذلك الذى يتبع أمه ، وهو الذى أوفى على ستين ودخل فى الثالثة .  
ويستمر هذا الحكم حتى تبلغ الأبقار تسعاً وثلاثين . وينطبق هذا الحكم

( ٨٥ ) حاشية الصنفى على شرح ابن تركى على العشوية ص ١٨٥

## كتاب الزكاة

- على الجواميس أيضاً ، وعلى الذكور والإناث .
- فإذا بلغت الأبقار أربعين إلى تسع وخمسين ففيها مُسِنَّة - والمسننة من الأبقار ما أوفت ثلاث سنين ودخلت في الرابعة -
- ولا تكون المسننة المقدمة إلا أنثى ، فإن فقدت أجبر صاحب المال على الإتيان بها إلا أن يُعطى أفضل منها .
- فإذا بلغت الأبقار ستين ففيها تبيعان . ويستمر هذا الحكم إلى تسع وستين .
- فإذا بلغت سبعين ففيها مسنة وتبيع .
- فإذا بلغت ثمانين ففيها مستنان
- فإذا بلغت تسعين فيها ثلاثة أتبعة . . . . .
- فإذا بلغت مائة ففيها تبيعان ومسننة .
- فإذا بلغت مائة وعشرين خُير الساعى بين أن يأخذ منها ثلاث مسنات أو أربعة أتبعة .
- وقيل : الخيار لرب المال في أن يقدم أيهما شاء .
- والخيار في حالة ما إذا كان النوعان موجودين ، فإن وجد أحدهما أو كان الآخر معيماً تعين أخذ الموجود أو السليم . (٨٦)
- لم سميت البقر بهذا الاسم ؟
- والبقر مأخوذ من البَقْر ، وهو الشق ، سميت البقرة بذلك ، لأنها تبقر

(٨٦) حاشية الصفح ١٨٥ - وشرح الخرشى ج٢ ص ١٥١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

الأرض - أى تشقها ، والبقر تقع على الذكر والأنثى ، وإنما دخلت الهاء لأنها واحد الجنس كتمر وتمر ، وعنبة وعنبة .

وتجمع البقرة أيضاً على بقرات قال - تعالى :

﴿وَقَالَ الْمَلِكُ إِنِّي أَرَى سَبْعَ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضَرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِى فِي رُءُوسِى إِن كُنْتُمْ لِلرُّءُوسِ يَاقَعُونَ﴾ (٤٣) (★)

وتجمع على أبقار جمع تكسير .

والباقر : جماعة البقر مع رعاتها ، والبيقور البقر أيضاً .

وكذلك البقير والبقران والباقر جماعة البقر مع الرعاة أيضاً .....

قال الشاعر :

أجاعل أنت يبقوراً مسلمة ذريعة لك بين الله والمطر ؟

وأهل اليمن يسمون البقرة باقورة ، ولذلك كتب النبى - صلى الله عليه

وسلم - إليهم فى كتاب الصدقة « فى كل ثلاثين باقورة بقرة » (٨٧)

وعند الحنابلة :

أول نصاب البقر ثلاثون وفيها تبيع أو تبعية ، وفى الأربعين مسنة ،

---

(★) سورة يوسف آية ٤٣

(٨٧) حياة الحيوان للدميرى ج ١ ص ٢٤٢ ط التحرير

## كتاب الزكاة

ويتفق الفرضان في مائة وعشرين ، فيخرج رب المال أيهما شاء (٥٦)

قالوا : ولا يؤخذ في الصدقة إلا الأثنى لورود النص بها ، وفضلت بدها ونسلها ، إلا الأتبعة في البقر حيث وجبت ، وابن لبون مكان بنت مخاض في الإبل إذا عدت ، فإن كانت الماشية كلها ذكوراً جاز إخراج الذكر في الغنم وجهها واحداً ، لأن الزكاة إنما وجبت مواساة ، والمواساة إنما تكون بجنس المال ، ويجوز إخراج الذكر في البقر في أصح الوجهين .

وعند الأحناف ؛

ليس في أقل من ثلاثين من البقر شيء . وفي ثلاثين تبيع أو تبيعة ، وهي التي طعنت في الثانية .

وفي أربعين مُسِنَّ أو مسنة ، وهي التي طعنت في الثالثة . بذلك أمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - معاذاً . . . . . فقد روى الترمذى بإسناده عن معاذ بن جبل - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - بعثه إلى اليمن وأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً أو تبيعة ، ومن كل أربعين مسنة (٨٨)

وعلى هذا إجماع الأمة ، وما زاد على ذلك بحسابه إلى ستين عند أبي حنيفة - رحمه الله -

وروى أسد بن عمر عنه : لاشيء في الزيادة حتى تبلغ ستين ، وهو قول

(٥٦) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٢٩١/١

(٨٨) الاختيار لتعليل المختار ١٠٧/١

## الفقه الإسلامي على المذاهب الأربعة

أبى يوسف وعحمد لقول معاذ في البقر : لأشء في الأوقاص - سمعته من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (★)

وفي سبعين مُسِنَّةً وتبيع ، وفي ثمانين مُسِنَّةً ، وعلى هذا ينتقل الفرض ، في كل عشرة من تبع إلى مسنة ، ومن مسنة إلى تبع . . وعليه انعقد الإجماع وبه وردت الآثار (٨٩)

### ما الأوقاص :

والمقصود بالأوقاص ما بين الفريضتين ، ومفرده وقص ، وهو معفو عنه ولا زكاة فيه .

### عند الشافعية

ولا يختلف رأى الشافعية عن بقية المذاهب في ذلك - فليس فيما دون ثلاثين من البقر زكاة عندهم أيضاً . . . . . فقد روى الربيع عن الشافعي قال : أخبرنا مالك عن حميد عن طاووس اليامي أن معاذ بن جبل أخذ من ثلاثين بقرة تبعاً ، ومن أربعين بقرة مسنة ، وأتى بما دون ذلك فأبى أن يأخذ منه شيئاً ، وقال : لم أسمع من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيه شيئاً ، حتى ألقاه فأسأله . فتوفي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قبل أن يقدم معاذ بن جبل (★)

(★) المرجع السابق

(٨٩) المرجع السابق

(★) الأم ٧/ ٢

## كتاب الزكاة

فعل هذا - في الثلاثين تبيع - فإذا زادت فليس في الزيادة شيء حتى تبلغ أربعين فإذا بلغت فيها مستان ، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ستين ، فإذا بلغت فيها تبيعان . ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ ثمانين ، فإذا بلغت فيها مُستان ، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ تسعين ، فإذا بلغت فيها ثلاثة أتبعه ، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة ، فإذا بلغت فيها مسنة وتبيعان ، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرة ، فإذا بلغت فيها مستان وتبيع ، ثم ليس في الزيادة شيء حتى تبلغ مائة وعشرين . فإذا بلغت خَيْرُ جامع الصدقة في أن يأخذ للمساكين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات أيهما أفضل لهم . (٩٠)

### ٣ - صدقة الغنم

يجمع الفقهاء على أنه لا زكاة في الغنم ما لم تبلغ أربعين . فإذا بلغت أربعين ففيها شاة . ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ مائة وإحدى وعشرين ، فإذا بلغت فيها شاتان . ثم ليس في الزيادة على ذلك شيء حتى تبلغ مائتي شاة وشاة فإذا بلغت فيها ثلاث شياه .

ثم ليس في زيادتها شيء حتى تبلغ أربعمائة فإذا بلغت فيها أربع شياه . ثم في كل مائة شاة ، ولا شيء في الزيادة حتى تكمل مائة أخرى ، ثم تكون فيها شاة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وتعد الغنم ولا تفرق ، ولا يخير رب الغنم ، وللساعى أن يختار السن التى وجبت له من خير الغنم إذا كانت الغنم واحدة (٩١) .

هذا ما قال به الشافعى . وقال به الأحناف (٩٢) . . . وقال به المالكية أيضاً (٩٣) . .

ولم يخالف فى ذلك الحكم إلا الحنابلة الذين قالوا : ب فى ثلاثائة وواحدة أربع شياه ، ثم فى كل مائة بعد ذلك شاة . قالوا : اختار ذلك أبوبكر - من فقهاء الحنابلة - لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - جعل الثلاثائة غاية ، فيجب تغير الفرض بالزيادة عليها . . ولكن هذا رأى نقل عن أحمد - رضى الله عنه - فقط ، وقد عارضه جمهور الحنابلة - فقالوا : إن الأول أصح - أى الذى عليه أصحاب المذاهب الثلاثة - لأن النبى - صلى الله عليه وسلم - جعل حكمها إذا زادت على الثلاثائة إلى أقل من أربع مائة فى كل مائة شاة ، فإيجاب الأربع فيها دون الأربعمائة يخالف الخبر ، وإنما جعل الثلاثائة حداً لاستقرار الفرض (٩٤) .

### حكم الأوقاص

ما بين الفريضتين مما تقدم يسمى الأوقاص - جمع وقص - وهو معفو عنه ولا زكاة فيه .

(٩١) الأم ٢ / ٨

(٩٢) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٠٨

(٩٣) حاشية الصفى ص ١٨٦

(٩٤) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٢٩٢

## كتاب الزكاة

السن التي تؤخذ فيها الغنم

قال الأحناف : وأدنى ما تتعلق به الزكاة ويؤخذ في الصدقة - الثنى ، وهو ما تمت له سنة ، ودخل في الثانية أو هو الذى أكمل سنتين لقوله - صلى الله عليه وسلم - « لا يجزىء في الزكاة إلا الثنى » وعن علي - رضى الله عنه - موقوفاً ومرفوعاً : « لا يؤخذ في الزكاة إلا الثنى فصاعداً » ، وروى أنه يؤخذ من الضأن الجذع ، وهو الذى أتى عليه أكثر من سنة ، أما المعز فلا يؤخذ منه إلا الثنى اعتباراً بالأضحية ، ولا يؤخذ من الإبل إلا الإناث ، ويؤخذ من البقر والغنم الذكور والإناث ، لأن النص - في الإبل - ورد بلفظ الإناث بقوله : بنت مخاض ، وبنت لبون ، وحقة ، وجذعة ، وفي البقر والغنم بلفظ البقر والشاة وأنه يعمهما (٩٣) .

وقال المالكية : لا تؤخذ السخلة - وهى الصغيرة من الغنم التى لم توف سنة - ضأناً كانت أو معزاً ، ذكراً كانت أو أنثى .

ولكنها تعد على رب الغنم ، ولا تؤخذ المعجاف ، ولا الكرام ، فإن كانت كلها عجافاً أو كراماً ، وليست فيها وسطاً ، فإن الساعى لا يأخذ منها شيئاً ويلزم صاحبها الوسط ، إلا أن يتطوع بدفع الخيار (★) أى الأفضل . . . وقد استشهد الإمام الشافعى - رضى الله عنه - على أن صغار الغنم تُعد ولا تؤخذ - بما رواه سفيان بن عيينة قال : حدثنا بشر بن عاصم عن أبيه أن

(٩٣) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٠٨

(★) حاشية الصفح ص ١٨٦



## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

عمر استعمل أبا سفيان بن عبد الله على الطائف ومخاليقها ، فخرج ليجمع الصدقة فاعتد عليهم بالغدي - وهو ما لم يبلغ سنة - وهو السخلة - ولم يأخذه منهم - فقالوا له : إن كنت معتداً علينا بالغدي فخذ منا . فأمسك حتى لقي عمر ، فقال : أعلم أنهم يزعمون أنا نظلمهم ، إنا نعد عليهم بالغدي ولا نأخذه منهم .

فقال عمر - رضي الله عنه - فاعتد عليهم بالغدي حتى بالسخلة يروح بها الراعي على يده ، وقل لهم : لا آخذ منكم الشاة يتبعها ولدها - ولا الماخض - الحامل - ولا ذات الدر - التي تحلب - ولا الشاة الأكلة - السمينة التي تعد للذبح - ولا فحل الغنم . . . وخذ العناق (☆) والجدعة والثنية ، فذلك عدل بين غداء المال وخياره (٩٤) .

قال الشافعي - رضي الله عنه - وبهذا نقول . والخلاصة أنه تؤخذ الصدقة من وسط الغنم ، فتجزى الشاة التي تجوز أضحية .

ما حكم الغنم إذا اختلفت ؟

إذا اختلفت غنم الرجل فكانت أجناساً بعضها أرفع من بعض ، أخذت الصدقة من وسط الأجناس ، لا من أعلاها ولا من أسفلها ، وإن كانت جنساً واحداً أخذ خير ما يجب له .

---

(☆) العناق : الأنثى من أولاد المعز والغنم من حين الولادة إلى تمام الحول وتجمع على أعتق - المعجم الوجيز -  
(٩٤) الأم ٢ / ٨

## كتاب الزكاة

فإن لم يجد في الأوساط السن التي وجبت له قال لرب الغنم : إن تطوعت بأعلى من الوسط أخذتها ، وإن لم تطوع كلفتك أن تأتى بمثل شاة وسط . . والدليل على ذلك ما قاله النبي - صلى الله عليه وسلم - لمعاذ ابن جبل حين بعثه على الصدقات : « إياك وكرائم أموالهم »<sup>(٩٥)</sup> وكرائم الأموال ما هو أعلى من كل ما يجوز أضحية .

وقال الحنابلة : لا يجزى في الغنم إلا الجذع من الضأن ، وهو ما له ستة أشهر ، أو ستة ، والثني من المعز ، وهو ما له سنة ، لما روى سمر ابن ديسم<sup>(٩٦)</sup> قال : أتاني رجلان على بعير ، فقالا : إنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لتؤدى صدقة غنمك .

قلت : فأى شيء تأخذان ؟

قالا : عناقاً جذعة أو ثنية . رواه أبو داود<sup>(٩٧)</sup> .

ولأن هذه السن هي التي تجزى في الأضحية دون غيرها ، فكذا في الزكاة . . فإن كان في ماشيته كبار وصغار ، لم تجب فيها إلا المنصوص عليه - ويؤخذ الفرض بقدر قيمة المالكين - أى الكبار والصغار - ولذلك قال

(٩٥) الأم ٩ / ٢

(٩٦) في أسد الغابة : سعرين شعبة - والأصح « ثنية » - بن كنانة الدؤلى ، وذكر الحديث بتمامه . والعناق : الأنثى من أولاد المعز ، والجذعة من المعز ما دخل في الثانية والثنية ما دخل في الثالثة . وفي الحديث أنه عرض عليها شاة ممثلة ، فقالا : هذه شافع - أى في بطنها ولد - وقد نهانا النبي - صلى الله عليه وسلم - أن نأخذ شافعاً - أسد الغابة ٢ / ٣٨١

(٩٧) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٢٩٣

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

عمر - رضى الله عنه - اعتد عليهم بالسخلة يروح بها الراعى على يده ، ولا تأخذها منهم ، فإن كانت كلها صفاراً جاز إخراج الصغير ، لقول الصديق - رضى الله عنه - لو منعوني عناقاً كانوا يؤدونها إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم عليها ، ولا تؤدى العناق إلا عن صفار .  
ولأن الزكاة تجب مواساة ، فيجب أن تكون من جنس المال .  
وقال الحنابلة : لا يجزئ في الصدقة الهرمة أو المعيبة ولا التيس ...  
لقول الله - تعالى :

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا

لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَتِمَّمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ

تَقِمُّوا فِيهِ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفِيرٌ حَمِيدٌ ﴿٦٧﴾ (٩٨)

وروى أنس في كتاب الصدقات « ولا يخرج في الصدقة هرمة ولا ذات عوار ولا تيس » وروى أبو داود عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ثلاث من فعلهن فقد طعم طعم الإريان : من عبد الله وحده فإنه لا إله إلا هو ، وأعطى زكاة ماله طيبة بها نفسه ، رافدة عليه كل عام ، ولم يعط الهرمة ولا الدرنه ولا المريضة ولا الشرط اللثيمة ، ولكن من أوسط المال ، فإن الله لم يسألكم خيره ولم يأمركم بشره » (٩٩) -

(٩٨) البقرة ٢٦٧

(٩٩) أسد الغابة ج ١ ص ٣٩٥

## كتاب الزكاة

الشرط - رذال المال ، الدرة : الجرباء -

فإن كان بعض النصاب مريضاً وبعضه صحيحاً لم يأخذ إلا الصحيحة على قدر المالين ، وإن كان كله مريضاً أخذ مريضة منه . وقال أبو بكر : لا يأخذ إلا الصحيحة بقيمة المريضة (١٠٠) .

وقال الزهري : إذا جاء المصدق - أى جامع الصدقة - قسم الشاء أثلاثاً : ثلثاً خياراً ، وثلثاً شراراً ، وثلثاً وسطاً . ويأخذ المصدق من الوسط ، فإن تبرع المالك بدفع شيء من هذا ، أو أخرج عن الواجب أعلى منه من جنسه جاز ، لأن المنع من أخذه لحق ، ولكنه يجوز برضاه ، كما لو دفع فرضين مكان فرض .

وقد روى أبو داود عن أبي بن كعب أن رجلاً قدم على النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا نبي الله ، أتاني رسولك ليأخذ مني صدقة مالى ، فزعم أن ما على فيه بنت مخاض ، فعرضت عليه ناقة فتية سمينة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « ذاك الذى وجب عليك ، فإن تطوعت بخير أجرك الله فيه وقبلناه منك »

فقال : ها هي ذى يارسول الله ، فأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقبضها ودعا له بالبركة (١٠١) .

ولا تجزى القيمة فى شيء من الزكاة . وعند بعض الخنابلة : تجزىء ،

(١٠٠) الكافي فى فقه الامام ابن حنبل ٢٩٣/ ١

(١٠١) سنن أبي داود ١٥٨٣

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

لأن المقصود غنى الفقير بقدر المال .  
ولكن الأول هو المذهب ؛ لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - ذكر هذه  
الأعيان المنصوص عليها بياناً لما فرضه الله - تعالى - فأخرج غيرها ترك  
للمفروض ، وقوله :

« فإن لم تكن بنت مخاض فابن لبون ذكر » ...  
يمنع إخراج ابن اللبون مع وجود ابنة المخاض ، ويدل على أنه أراد  
العين دون القيمة المالية ، وإخراج القيمة يخالف ذلك ، ويفضي إلى إخراج  
الفريضة مكان الأخرى من غير جبران ، وهو خلاف النص ، واتباع السنة  
أولى . وقد روى أن معاذاً لما بعثه النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن  
قال له : « خذ الحب من الحب والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ،  
والبقرة من البقر » (١٠٣)

### حكم النقص في الماشية

لا تخرج الزكاة عن الغنم حتى تكون في أول الحول وآخره أربعين شاة ،  
ولا ينظر إلى قدوم جامع الصدقة بل ينظر إلى الحول من يوم يملك رب  
الماشية الماشية . والقول قول رب الماشية .

فإذا خرج المصدق في المحرم وحول الماشية صفر أو ربيع الأول لم يأخذ  
من رب الماشية شيئاً حتى يكون حولها . إلا أن يتطوع رب الماشية بالأداء  
عنها (١٠٣) .

(١٠٢) سنن أبي داود ١٥٩٩ - الكافي في فقه الامام ابن حنبل ١ / ٢٩٥

(١٠٣) الأم ٢ / ١٠

## كتاب الزكاة

وإذا كان لرجل أربعون شاة حال عليها الحول ، فولدت بعد الحول ، ثم ماتت الأمهات ، ولم يمكنه أن يؤدي صدقتها فلا صدقة عليه في أولادها وإن كثرت ، حتى يحول الحول على أولادها ، وإنما تعد عليه أولادها إذا كانت الولادة قبل الحول .

ولو كان لرجل غنم لا يجب في مثلها الصدقة فتناجبت قبل الحول ، فحال عليها الحول وهي أربعون ، لم يكن فيها صدقة ، ولا صدقة فيها حتى يحول عليها الحول من يوم تمت أربعين ، ويحول عليها الحول وهي أربعون .

وهكذا لو أحضر غنماً فضمها إلى غنم لا تجب فيها الصدقة ، لا يجب عليه الصدقة حتى يحول عليها الحول من يوم أصبحت أربعين<sup>(١٠٤)</sup> . ولو كانت لرجل أربعون شاة وحال عليها الحول وأمكنه أن يخرج زكاتها ولكنه لم يفعل حتى هلكت كلها أو بعضها فعليه شاة .

أما إذا لم يمكنه إخراج زكاتها حتى ماتت منها شاة فلا زكاة في الباقي لأنه أصبح أقل من أربعين .

### حكم الفضل في الماشية

وإذا كانت الغنم أربعين كلها فوق السن التي تؤخذ ، أو كانت الإبل مخاضاً كلها أو متبعة ، أو كانت كلها أكلة ، أو تيوساً . . قيل لصاحبها : عليك فيها ثنية أو جذعة . فإن جثت بها قبلت منك ، وإن أعطيت منها

(١٠٤) الأم ١٠/٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

واحدة قبل منك وأنت متطوع بالفضل فيها - وإذا تركنا لك الفضل في مالك فلا بد أن تعطينا الذى عليك . وهكذا الحكم في البقر .

فأما الإبل فإذا أخذنا سنا أعلى رددنا عليك ، وإن أعطيتنا السن التى لنا لم نأخذ غيرها .

وإذا أعطى تيساً من الغنم ، أو ذكراً من البقر في عدد فريضته أنثى ، وعنده أنثى لم يقبل منه ، لأن الذكور غير الإناث (١٠٥) .

ما حكم صدقة الخلطاء ؟

الخلطة - بضم الخاء - ضربان :

خلطة أعيان ، بأن يملكها مالاً مشاعاً ، قد يرثانه ، أو يشترياه ، أو غير ذلك .

وخلطة أوصاف ، وهو أن يكون لكل واحد من الشريكين أو الشركاء مال متميز ثم يخلطانه .

حكم الزكاة في ذلك :

الواجب فيها كالواجب في مال واحد ، فإن بلغا معاً نصاباً ففيهما الزكاة وإن زادا على النصاب لم يتغير الفرض حتى يبلغا فريضة ثانية ، فلو كان لكل واحد منهما عشرون كان عليهما شاة . . وإن كان لكل واحد منهما ستون لم يجب عليهما أكثر من شاة . .

## كتاب الزكاة

والأصل في الخلطة ما رواه أنس في حديث الصدقات : « ولا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، وما كان من خليطين فإنهما يتراجعان بينهما بالسوية »<sup>(١٠٦)</sup> ولأن المالكين صاروا كالمال الواحد في المؤن فكذلك في الزكاة .

### شروط الخلطة

ويعتبر في الخلطة شروط خمسة :

أحدها : أن تكون في السائمة ، ولا تؤثر الخلطة في غيرها ، وعند بعض الحنابلة : تؤثر فيها خلطة الأعيان لعموم الخبر ، ولأنه مال تجب فيه الزكاة فتؤثر الخلطة فيه كالسائمة .

ولكن جمهور الحنابلة ردوا على ذلك بقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « والخليطان ما اجتماعا على الخوض والراعى والفحل »<sup>(١٠٧)</sup> - رواه الدارقطني -

وهذا تفسير الخلطة المعبرة شرعاً ، فيجب تقديمه . . . وقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « لا يجمع بين متفرق خشية الصدقة »<sup>(١٠٨)</sup> دليل على اختصاص ذلك بالسائمة التي نقل الصدقة بجمعها لأجل أو قاصها ، بخلاف غيرها .

---

(١٠٦) الكافي في فقه الامام ابن حنبل ٢٩٦/ ١

(١٠٧) المرجع السابق

(١٠٨) الكافي ٢٩٦/ ١



## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

الثاني : أن يكون الخليطان من أهل الزكاة ، فإن كان أحدهما مكاتباً أو ذمياً فلا أثر لخلطته ، لأنه لا زكاة في ماله ، فلا يكمل به النصاب  
الثالث : أن يختلطاً في نصاب ، فإن اختلطاً في دونه ، كأن يختلطاً في ثلاثين شاة ، فإن الخلطة لا تؤثر ، سواء كان لهما مال سواء أم لم يكن . لأن المجتمع دون النصاب فلا تجب فيه الزكاة<sup>(١٠٩)</sup> .

الرابع : أن يختلطاً في ستة أشياء لا يتميز أحدهما عن صاحبه فيها ، هي المسرح ، والمشرب ، والمحب ، والمراح ، والراعى ، والفحل - لما روى الدارقطني بإسناده عن سعد بن أبي وقاص - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « لا يجمع بين متفرق ، ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة ، والخليطان ما اجتماعاً في الخوض والفحل والراعى<sup>(١١٠)</sup> »

نص على هذه الثلاثة فنبه على سائرهما ، ولأنه إذا تميز كل مال بشيء مما ذكرناه لم يصيرا كالمال الواحد في المؤن .

الخامس : أن يختلطاً في جميع الحول كالنصاب ، فإن كان مال كل واحد منهما منفرداً فخلطاه زكياه في الحول الأول زكاة الانفراد ، وفيما بعده زكاة الخلطة . . فإن اتفق حولهما مثل أن يملك كل واحد منهما أربعين في أول المحرم وخلطاهما في صفر ، فإذا تم حولهما الأول أخرجا شاتين ، فإذا تم

(١٠٩) الكافي ١ / ٣٩٦

(١١٠) المرجع السابق

## كتاب الزكاة .

الثاني فعليهما شاة واحدة .

وإن اختلف حولاهما ، فملك أحدهما أربعين شاة في شهر المحرم ،  
والآخر ملك أربعين شاة في صفر ، فخلطاهما في ربيع أخرجتا شاتين للحول  
الأول . فإذا تم الحول الثاني فعلى كل منهما نصف شاة . .

وإن ثبت لأحدهما حكم الانفرد دون صاحبه ، كأن يملكنا نصابين  
فخلطاهما ، ثم باع أحدهما لأجنبي فعلى الأول شاة عند تمام حوله ، لأنه  
ثبت له حكم الانفرد . فإذا تم حول الثاني فعليهما زكاة الخلطة ، لأنه لم يزل  
مخالطاً في جميع الحول<sup>(١١١)</sup> .

وإذا أخذ الساعى الفرض من مال أحدهما رجع على خليطه بقدر حصته  
من المال لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « ما كان من خليطين فإنهما  
يتراجعان بينهما بالسوية »<sup>(١١٢)</sup> .

ما حكم السائمة في بلدين ؟

إذا كانت سائمة الرجل في بلدين لا تقصر الصلاة بينهما فهي كالمجتمعة  
وإن كانت بينهما مسافة قصر فكذلك الحكم عند بعضهم .

والمشهور عن الإمام أحمد أن لكل مال حكم نفسه ، لظاهر قوله - صلى  
الله عليه وسلم - « لا يفرق بين مجتمع ولا يجتمع بين متفرق خشية  
الصدقة »

(١١١) الكافي ١ / ٢٩٧

(١١٢) للرجع السابق ١ / ٣٩٩

هل للخلطة تأثير ؟

ذهب الأحناف إلى أنه لا تأثير للخلطة ، سواء كانت خلطة شيوع - وهى ما كان المال مشتركاً ومشاعاً بين الشركاء - أو خلطة جوار - وهى ما كانت ماشية كل من الخلطاء متميزة ، ولكنها متجاوزة مختلطة فى المراح والمسرحة . فلا تجب الزكاة فى مال مشترك إلا إذا كان نصيب كل واحد يبلغ نصيباً على انفراد ، فإن الأصل الثابت المجمع عليه أن الزكاة لا تعتبر إلا بملك الشخص الواحد (١١٣) .

وقال المالكية : خلط الماشية كمالك واحد فى الزكاة ، ولا أثر للخلطة إلا إذا كان كل من الخليطين يملك نصيباً بشرط اتحاد الراعى والفحل والمراح - المبيت - ونية الخلطة ، وأن يكون مال كل واحد متميزاً عن الآخر ، وإلا كانا شريكين . . وأن يكون كل واحد منهما أهلاً للزكاة ، ولا تؤثر الخلطة إلا فى المواشى . وما يؤخذ من المال يوزع على الخلطاء بنسبة مال كل (١١٤) .

وقال الشافعية : الخلطة تؤثر فى الزكاة . فإنه بالخلطة يصير مال الشخصين أو الأشخاص كمال واحد ، ثم قد يكون أثرها فى وجوب الزكاة ، وقد يكون فى تكثيرها ، وقد يكون فى تقليلها . فلو كان لكل من الخليطين عشرون شاة فإن الخلطة توجب شاة ،

---

(١١٣) فقه السنة ١ / ٣٧١

(١١٤) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

ولا يجب عليهما شيء إذا انفردا .

ومثال تأثير الخلطة في التكثير : خلط مائة شاة وشاة بمثلها فإنه يجب على كل واحد شاة ونصف ، ويجب على كل منها واحدة فقط إذا انفردا .

ومثال تأثيرها في التقليل - إذا كان لكل واحد منها أربعون شاة فخلطاهما وجب عليهما شاة ، أى أنه يجب نصف شاة على كل واحد منهم ، وتلزمه شاة كاملة إذا انفرد .

واشترطوا لذلك ما اشترطه الحنابلة من اتحاد الفحل إذا كانت الماشية من نوع واحد (١١٥) .

### زكاة غير الأنعام

لا زكاة في شيء من الحيوانات غير الأنعام

فلا زكاة في الخيل والبغال والحمير إلا إذا كانت للتجارة ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

والدليل على ذلك ما رواه على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « قد عفوت لكم عن الخيل والرقيق - لا صدقة فيهما (١١٦) » وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - « ليس على المسلم فى عبده ولا فى فرسه صدقة (١١٧) » .

(١١٥) المرجع السابق

(١١٦) فقه السنة ١ / ٣٦٨

(١١٧) سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٩ - حديث رقم ١٨١٢

## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سئل عن الحمر فيها زكاة ؟ فقال : « ما جاء فيها شيء إلا هذه الآية الفذة : « فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره . ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » وعن حارثة بن مضرب أنه حج مع عمر فأتاه أشراف الشام ، فقالوا : يا أمير المؤمنين ، إنا أضربنا رقيقاً ودواب ، فخذ من أموالنا صدقة تطهرنا بها ، وتكون لنا زكاة - فقال : هذا شيء لم يفعله اللذان قبلي - يقصد النبي - صلى الله عليه وسلم - وأبا بكر - رضي الله عنه - ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين .

وروى الزهري عن سلمان بن يسار أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة ابن الجراح - رضي الله عنه - خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة ، فأبى ، ثم كتب إلى عمر فأبى ، فكلموه ثانياً ، فكتب إلى عمر ، فكتب إليه عمر : إن أحببوا فخذها منهم واردها عليهم - أي على فقرائهم ، وارزق رقيقهم (١١٨) .

ويبدو أن الزكاة في غير الأنعام مسألة خلافية ، وما ذكرناه من أنه لا زكاة فيها هو رأى جمهور الفقهاء الذين يقولون لا زكاة فيها إلا إذا كانت للتجارة . ففيها زكاة عروض التجارة .

ولكن أبا حنيفة جوز الزكاة في الخيل استدلالاً بالحديث الآتي : عن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ذكر الخيل فقال : « هي لثلاثة : لرجل أجر ، ولرجل ستر ، وعلى رجل وزر . فاما

( ١١٨ ) فقه السنة ١ / ٣٦٨

## كتاب الزكاة

الذى هى له ستر فالرجل يتخذها تكراً وتجبلاً ولا ينسى حق ظهورها ويطونها في عسرها ويسرها ولم ينس حق الله في رقابها ولا في ظهورها .  
قال أبو جعفر الطحاوى - من علماء الحنفية - فذهب قوم إلى وجوب الصدقة في الخيل إذا كانت ذكوراً وإناثاً وكان صاحبها يلتمس نسلها (١١٩) .  
واستدلوا أيضاً على وجوب الزكاة فيها بما روى أن السائب بن يزيد قال : رأيت أبي يقوم الخيل ويدفع صدقتها إلى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه -  
وخالف في ذلك أبو يوسف وعمر بن الحسن - تلميذا أبي حنيفة - وغيرهما وقالوا : لا صدقة في الخيل السائمة البتة ، وتأولوا الحق المذكور في الحديث السابق بأنه الحق الذى تشير إليه الآية الكريمة :

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُؤْتُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ (١٢٠)

الآية ، أو بأن الزكاة في الخيل المرتبطة لا الخيل السائمة ، وأن ما أخذه عمر

(١١٩) شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٢٦

(١٢٠) البقرة ١٧٧

## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

لم يكن على سبيل الوجوب (١٢١)

وجاء في الاختيار : من كانت له خيل سائمة ذكور وإناث ، أو إناث فقط - فإن شاء أعطى عن كل فرس ديناراً ، وإن شاء قومها وأعطى عن كل مائتي درهم خمسة دراهم . وهذا هو رأى أبي حنيفة - خلافاً لصاحبيه اللذين احتجا بحديث أبي هريرة « ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة » وحجة أبي حنيفة - بالإضافة إلى الروايات السابقة - : قوله تعالى :

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١٢٢)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « في كل فرس سائمة دينار أو عشرة دراهم ، وليس في الرابطة شيء » - رواه جابر - (١٢٣)

وكتب عمر إلى أبي عبيدة : أن أخذ من كل فرس ديناراً أو عشرة دراهم ، وقياساً على سائر السوائم . قال أبو حنيفة : وما رواه أبو هريرة ..... إنما أراد به فرس الغازي قاله زيد بن ثابت ...

وعن أبي حنيفة أيضاً : لاشيء في الإناث الخالص لعدم النماء والتوالد ، ولكن الصحيح الوجوب لقدرة صاحبها على ذلك باستعارة الفحل . أما الذكور ، ففي الزكاة - عنده - روايتان ، الأصح منها عدم الوجوب

(١٢١) شرح معاني الآثار ج ٢ ص ٢٦

(١٢٢) التوبة ١٠٣

(١٢٣) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٠٨

## كتاب الزكاة

لأنه لانماء فيها بولادة ، ولا سمن لأنها لاتؤكل .  
والرواية الأخرى : تجب الزكاة ، لأن زكاة السوائم لا تختلف بالذكورة  
والأنوثة كالإبل والبقر . (١٢٤)

أما البغال والحمير ، فلا زكاة فيها إجماعاً  
استطراد لآبأس به

صلاة الإمام على صاحب الصدقة

كما يذكر في فضل الزكاة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يدعو  
لصاحب الزكاة ويصلي عليه ، وصلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - دعاء  
ورحمة واستغفار لأمته -

أخبر عمرو بن يزيد قال : حدثنا بهز بن أسد قال : حدثنا شعبة ، قال  
عمرو بن مرة : سمعت عبد الله بن أبي أوفى قال : كان رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - إذا أتاه قوم بصدقتهم قال : « اللهم صل على آل فلان »  
فأتاه أبي بصدقة فقال : « اللهم صل على آل أبي أوفى » (١٢٥)  
فمن هذا الحديث يؤخذ استحباب دعاء الإمام لمن يقدم الزكاة .

ما جاء في عيال الصدقة

حدث الليث بن سعد ، عن يزيد بن أبي حبيب ، عن سعد بن سنان ،  
عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

(١٢٤) المرجع السابق

(١٢٥) سنن النسائي ٣١ / ٥



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

« المعتدى فى الصدقة كما نعمها<sup>(١٢٦)</sup> وحدث عبدة بن سليمان ، ومحمد بن فضيل ، ويونس بن بكير عن محمد بن إسحاق ، عن عاصم بن عمر بن قتادة ، عن محمود بن لبيد ، عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « العامل على الصدقة بالحق كالغازى فى سبيل الله حتى يرجع إلى بيته »<sup>(١٢٧)</sup>

وحدث عبد الله بن أنيس أنه تذاكر هو وعمر بن الخطاب يوماً الصدقة ، فقال عمر : ألم تسمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حين ذكر غلول الصدقة : « أنه من غل منها بغيراً أو شاة أتى به يوم القيامة يحمله » ؟ قال : فقال عبد الله بن أنيس : بلى .<sup>(١٢٨)</sup>

وحدث إبراهيم بن عطاء مولى عمران قال : حدثني أبي أن عمران بن الحصين استعمل على الصدقة ، فلما رجع قيل له : أين المال ؟ قال : وللمال أرسلتني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووضعناه حيث كنا نضعه .<sup>(١٢٩)</sup>

فهذه الأحاديث تشير : إلى أن عامل الصدقة عليه أن يلتزم بالحدود التى وضعها الشرع أمامه ، ولا يتعدى فى أخذ ما هو مقرر ، ولا يظلم صاحب المال شيئاً .

---

(١٢٦) . سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٨ (١٨٠٨)

(١٢٧) المرجع السابق (١٨٠٩)

(١٢٨) المرجع السابق (١٨١٠)

(١٢٩) المرجع السابق (١٨١١)

## كتاب الزكاة.

وعليه أن يعلم أنه كالمجاهد في سبيل الله ، فليفتنم أجره من الله .  
وإن رُزِق من الصدقة - لأنَّ له حقاً فيها كما يقول القرآن - فليشكر الله على  
لك وليصبر على أخذ حقه حتى يعطيه إياه الإمام .

وعليه ألا يَغْلُ ، فإن الغلول إثم كبير وجرم خطير .  
وإن قَوَّضَه الإمام في تقسيم الزكاة على مستحقيها فعليه أن يراعى ذلك  
بالعدل ، ملتزماً بمصارف الزكاة التي حددها الشرع ، وستأتى .

ما الحكم إذا جاوز العامل الصدقة ؟

للإجابة عن هذا السؤال نقرأ هذا الخبر :

روى سُؤَيْد بن غفلة قال : أتانا مصدق النبي - صلى الله عليه وسلم -  
المصدق الذي يجمع الصدقات - فأتاه رجل بناقة عظيمة فأبى أن يأخذها ،  
ثم أتاه بأخرى دونها فأبى أن يأخذها ، وقال : أى أرض تقلنى ، وأى سماء  
تظلمنى إذا أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وقد أخذت خيار امرئ  
مسلم ؟ (١٣٠)

وحدث قرة بن دعموص النميرى قال : بعث النبي - صلى الله عليه وسلم -  
الضحاك بن قيس ساعياً ، فجاء ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم -  
وسليم : أتيت غمير بن عامر ، وهلال بن عامر ، وعامر بن ربيعة ،  
فأخذت جلة أموالهم ؟ فقال : يارسول الله ، سمعتك تذكر الجهاد  
فأحببت أن آتيك بإبل جلة - قوية - تركبها وتحمل عليها - فقال النبي - صلى

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الله عليه وسلم - : انطلق فردها وخذ من حواشى أموالهم» (١٣١)

فهذان الخبران يشيران إلى عدم تجاوز العمال مآشرعه الإسلام من أخذ الوسط من الأموال . فإذا تجاوز العامل كان من حق الإمام أن يرد مأخذ إلى صاحبه ليستبدل به دونه ، إلا إذا طابت نفس صاحب المال بما قدم .

حكم إعطاء رب المال الصدقة بغير اختيار المصدق

حدث زكريا بن إسحاق عن عمرو بن أبى سفيان ، عن مسلم بن ثفته قال : استعمل ابن علقمة أبى على عرافة قومه - أى رياستهم - وأمره أن يصدقهم - أى يأخذ منهم الصدقات - فبعثنى أبى إلى طائفة منهم لأتية بصدقتهم ، فخرجت حتى أتيت على شيخ كبير يقال له : سَعْر ، فقلت له : إن أبى بعثنى إليك لتؤدى صدقة غنمك ، قال : ابن أخى ، وأى نحو تأخذون ؟

قلت : نختار حتى إذا لنشبر ضرور العنم - أى نقيس الضرور بالشبر . قال : يا ابن أخى ، فإن أحدثك أنى كنت فى شغب من هذه الشعاب على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى غنم لى ، فجاء رجلان على بعير ، فقالا : إنا رسولا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إليك لتؤدى صدقة غنمك .

قال : قلت : وما على فيها ؟

قالا : شاة . فعمدت إلى شاة قد عرفت مكانها ممتلئة محضاً وشحماً

( ١٣١ ) أسد الغابة ٥ / ٤١١ ، الاصابة ٦ / ٥٦٠

## كتاب الزكاة

فأخرجتها إليهما ، فقالا : هذه الشافع - والشافع الحائل - أى الحامل - وقد نهانا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن نأخذ شافعاً .

قال : فأعمد إلى عناق دون ذلك معتاط - والمعتاط التى لم تلد ولدأ وقد حان ولادها ، فأخرجتها إليهما ، فقال : ناولناها ، فرفعتها إليهما ، فجعلناها معها على بعيرهما ، ثم انطلقا . (١٣٢)

### زكاة الذهب والفضة

#### مشروعيتها

وجبت زكاة الذهب والفضة بقوله - تعالى -

﴿ يَأْتِيهِمُ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا كَثُرَ أَمْوَالُهمْ الْأَخْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لِيَأْ كُتُونَ  
أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبُطْلِ وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ  
يَكْثُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ  
بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٣٤﴾ يَوْمَ يُخَوَّى عَلَيْهِمَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُونَ بِهَا  
جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ فَلَوْ قُوا  
مَا كُنْتُمْ تَكْثُرُونَ ﴿٣٥﴾ ﴾ (١٣٣)

والزكاة فيهما واجبة سواء أكانا نقوداً أم سبائك ، أم تبراً - متى بلغ مقدار

(١٣٢) سنن النسائي ٥٥ / ٣٢

(١٣٣) التوبة ٣٣ - ٣٤

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

المملوك من كل منهما نصيباً ، وحال عليه الحول ، خالياً من الدين والحاجات الأصلية .

### النصيب

ولا زكاة إلا في نصاب . . . . . ونصاب الورق - الفضة - مائتا درهم ، ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ، لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ليس في أقل من عشرين مثقالاً من الذهب ، ولا أقل من مائتي درهم صدقة »

والاعتبار بدراهم الإسلام التي وزن كل عشرة منها سبعة مثاقيل بغير خلاف .

فإن نقص النصاب كثيراً فلا زكاة فيه للحديث السابق ، ولقوله - صلى الله عليه وسلم - أيضاً :

« ليس فيما دون خمسة أواق صدقة » (١٣٤)

والأوقية أربعون درهماً ، وإن كان النقص يسيراً كالحبة والحبتين - فظاهر كلام بعضهم : لا زكاة فيه للخبر .

وقال غيره من الحنابلة : فيه الزكاة ، لأن مثل هذا لا يضبط ، فهو كنقص الحول ساعة أو ساعتين .

حدث وكيع عن سفيان ، عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إنى قد عفوت

## كتاب الزكاة

عنكم عن صدقة الخيل والرقيق ، ولكن هاتوا ربع العشر من كل أربعين درهماً درهماً (١٣٥)

وعن ابن عمر وعائشة - رضى الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يأخذ من كل عشرين ديناراً فصاعداً - نصف دينار ، ومن الأربعين ديناراً ديناراً (١٣٦)

وعن علي - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « قد عفوت عن الخيل والرقيق فأدوا زكاة أموالكم من كل مائتين خمسة » (١٣٧)

ولا يضم الذهب إلى الفضة في إكمال النصاب لأنها جنسان . اختار هذا أبو بكر - من علماء الحنابلة - وفرق بينهما وبين الجبوب لاختلاف نصابها واتفاق نصاب الجبوب .

وعن أحمد - رضى الله عنه - أنه يضم ، لأن مقاصدهما متفقة ، فهما كنوعى الجنس

ويضم أحدهما إلى الآخر فيحسب كل واحد من نصابه ، ثم يضم إلى صاحبه ، لأن الزكاة تتعلق بأعيانها فلا تعتبر قيمتها كسائر الأموال . وعنه - أيضاً - ؛ تضم بالقيمة إن كان ذلك أحظ للفقراء ، فيقوم الأعلى منها بالآخر ، فإذا ملك مائة درهم وتسعة دنانير ، قيمتها مائة درهم وجبت

(١٣٥) سنن ابن ماجه ١ / ٥٧٠ (١٧٩٠)

(١٣٦) المرجع السابق ١ / ٩٧ (١٩٩١)

(١٣٧) سنن النسائي ٥ / ٣٧

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

زكاتها مراعاة للفقراء ، ويجب في الزائد على النصاب بحسابه ، لأنه يتجزأ من غير ضرر فأشبهه الحبوب . (١٣٨)

والأحسن الأخذ بما كان أفضل للفقراء لأنه مقصود الزكاة .  
وعن زُرَيْق مولى بني فزارة أن عمر بن عبدالعزيز كتب إليه حين استخلف - : خذ ممن مرُّ بك من تجار المسلمين - فيما يديرون من أموالهم - من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب مانقص حتى يبلغ عشرين . فإن نقص ثلث دينار فدعها لاتأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم براءة بما تأخذ منهم إلى مثلها من الحول - رواه ابن أبي شيبة . . (١٣٩)

### حساب النصاب بنقد العصر الحاضر

والنصاب الذي ذكرناه كان على حسب النقد المعمول به قديماً في صدر الإسلام ، وقد تغير النقد في عصرنا ، بل في عصور سابقة على عصرنا ، وقد تنبه الفقهاء في عصورهم لذلك فقاموا بحساب النصاب على حسب نقد عصورهم .

جاء في كتاب الدين الخالص :

وزن العشرين مثقالاً - وهي قيمة نصاب الذهب - يساوي ٢٨<sup>٤</sup>/٧ درهماً ، أو ٨٩<sup>١</sup>/٧ جراماً ، أو ٤٥٧<sup>١</sup>/٧ قيراطاً .

وتُقوَّم بسعر اليوم الذي تخرج فيه الزكاة ، على حسب ما يصل إليه سعر الذهب الذي يرتفع أو ينخفض يوماً عن يوم ، ويحسب على أساس العيار

( ١٣٨ ) الكافي في فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤١٤

( ١٣٩ ) فقه السنة ١ / ٣٣٩

## كتاب الزكاة

٢١ وهو الذى يغلب تداوله .

وقال بعضهم : تقدر بحوالى ٨٥ جراما من الذهب عيار ٢١ أو ١١٩/٥٦ جنيها ذهبياً<sup>(١٤٠)</sup>

والتداول الآن فى الأسواق المصرية هو الجنيه الانجليزى الذهبى ، وسعره يعلن يومياً فى أسواق المال . فإذا قدرنا أن سعر الجنيه الانجليزى اليوم ٢٧٣,٦٠ ج كانت قيمة النصاب حوالى ٣٠٥٤ ج ثلاثة آلاف وأربعة وخمسين جنيهاً مصرياً .

ونصاب الفضة مائتا درهم وهى تقدر بما قيمته ٢٧٧/٩ ريالاً مصرياً والمقصود بالريال - الريال الفضى القديم<sup>(١٤١)</sup>

وجاء فى فقه السنة : قال مالك فى الموطأ : السنة التى لاختلاف فيها عندنا أن الزكاة تجب فى عشرين ديناراً ، كما تجب فى مائتى درهم . والعشرون ديناراً تساوى ٢٨ درهماً وزناً بالدرهم المصرى ، والمائتا درهم تساوى ٢٧٧/٩ ريالاً<sup>(١٤٢)</sup>

وفى الفقه على المذاهب الأربعة : ونصاب الذهب عشرون مثقالاً ، وهو الدينار باتفاق إلا عند الحنابلة فإنهم قالوا : الدينار أصغر من المثقال ، فالنصاب بالدينانير خمسة وعشرون ديناراً وتُسع دينار .

---

(١٤٠) الدين الخالص للشيخ محمود خطاب ح. ص ١٧٥

(١٤١) المرجع السابق

(١٤٢) فقه السنة ١ / ٣٣٩



## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وقيمة النصاب بالجنيه الإنجليزى ١٢١/٢ اثنا عشر جنيهاً وثمن جنيه إنجليزى .

أما نصاب الفضة فهو مائتا درهم .

وتساوى بالريال المصرى ٢٦ - ستة وعشرين ريالاً مصرياً تقريباً - بالريال الفضى ..

فمن ملك نصاباً منها وجب عليه إخراج ربع العشر زكاته .  
ولافرق بين أن يكون الذهب والفضة مضروبين أو غير مضروبين (١٤٣)

المقدار الواجب إخراجه فى زكاة الذهب والفضة

والواجب فيها ربع العشر ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « فى الرقة ربع العشر » - رواه البخارى - (١٤٤)

والرقة هى الدراهم المضروبة ، فيجب فى المائتين خمسة دراهم ، وفى العشرين مثقالاً نصف مثقال .

ويخرج عن كل واحد من الردىء والجيد ، وعن كل نوع من جنسه إلا أن يشق ذلك لكثرة الأنواع واختلافها ، فيؤخذ من الوسط كما ذكرنا فى الماشية . وإذا أخرج الجيد عن الردىء كان أفضل ، فإن أخرج رديئاً عن جيد زاد بمقدار ما بينهما من الفضل .

وقال القاضى - من علماء الحنابلة - : هذا فى المكسرة عن الصحيفة ، أما

---

(١٤٣) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ١ / ٦٠١

(١٤٤) الكافى فى فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤١٥

## كتاب الزكاة

المبهرجة فلا يجزئه ، بل يلزمه إخراج جيله . . . . ولا يرجع فيها أخرج لله - تعالى -

وفي إخراج أحد النقيدين عن الآخر روايتان ، بناء على ضم أحدهما إلى الآخر . (١٤٥)

ومن ملك مغشوشاً منها فلا زكاة فيه حتى يبلغ قدر الذهب والفضة الأصل نصاباً . فإن شك في بلوغه خُير بين سبكه ليعرف ، وبين أن يستظهر ويخرج ليسقط الفرق يقيين . (١٤٦)

### نظرة حديثة للنصب

قدر العلماء حديثاً نصاب الزكاة بما تقابل قيمته بالنقود الحالية ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ .

وقيمة الجرام يتعاورها الهبوط والصعود وهو يقدر الآن بنحو ٣٤٢٠ قرشاً فتكون قيمة النصاب هي ٢٩٠٧,٠٠ جُنيهاً . يجب إخراج ربع العشر عنها وهو يقدر بنحو اثنين وسبعين جنيهاً وسبع وستين قرشاً ونصف .

وهو مبلغ ليس باهظاً إذا قيس بالنصاب الذي يجب استشهاده بما يعود على صاحبه بالره .

وقد أثار بعض العلماء نقاشاً في ندوة دارت حول موضوع الزكاة وتطبيقاتها الحديثة . . . قال فيه أحد المشاركين - وهو الدكتور محمد شوقي

(١٤٥) المرجع السابق

(١٤٦) المرجع السابق

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الفنجرى - : كل مازاد عن النصاب أى حد الكفاية - هو حد الغنى الموجب للزكاة - وهو حسب النص مازاد على خمسة من الإبل ، أو ثلاثين من البقر ، أو أربعين من الغنم ، أو عشرين مثقالاً ذهبياً ، أى عشرين ديناراً ذهبياً ، أى نقوداً ذهبية تزن خمسة وثمانين جراماً من الذهب ، أو خمس أواق من الفضة ، أى مائتى درهم نقوداً فضية أو خمسين كيلة مصرية أو نحو ٦٥٠ كيلو جراماً من الحبوب والشمار والحاصلات الزراعية ،

وقد كانت قيمة هذه الأنصبة متساوية فى الماضى ، لكنها الآن تغيرت كما أن العملة نفسها تختلف عما كانت عليه ، فنحن لانتعامل بالدينار الذهبى أو الدرهم الفضى ، وإنما نتعامل بعملة ورقية ، وهذه العملة تختلف قيمتها من مكان إلى مكان ومن زمان إلى آخر . . .

فكيف تقدر الزكاة بعملة اليوم ؟ هل تقدر بالجنيه المصرى ؟ أم بالريال السعودى ؟ أم بالدولار الأمريكى ؟ أم بالدينار القطرى أو العراقى أو الكويتى ؟ أو غيرها ؟

وهى كلها عملات رائجة اليوم ؟ . . . . . يضاف إلى ذلك أن الفضة فى عصرنا هبطت قيمتها حتى أصبح النصاب الشرعى لها لا يساوى شيئاً يذكر بجانب الأنصبة الأخرى من الذهب أو الأنعام وغيرها . . (١٤٧)

ولذلك فالمعول عليه فى نصاب النقد هو الذهب بمعنى أن تخرج الزكاة من المال الذى تساوى قيمته ٨٥ جراماً من الذهب ، بأى عملة من عملات

---

( ١٤٧ ) راجع فى ذلك مجلة منبر الاسلام عدد ٩ سنة ٤٩ - رمضان ١٤١١ / مارس ١٩٩١

## كتاب الزكاة

البلد التي يقطنها المزكى . . . .

الزكاة في أوراق البنكنوت والسندات

ويلتحق بزكاة النقدين زكاة أوراق البنكنوت والسندات ، لأنها وثائق بديون مضمونة ، ولأن لها أرصدة من الذهب أو الفضة أو غيرها مما تجب فيه الزكاة ففيها ربع العشر إذا بلغت قيمة النصاب ، وحال عليها الحول .

جاء في كتاب الدين الخالص : ورقة البنك ورقة عملة قابلة لدفع قيمتها عيناً لحاملها يتعامل بها كما يتعامل بالعملة المعدنية ، فهي سندات دين على المصرف ( البنك ) فتجب منها الزكاة متى بلغت قيمتها نصاباً ووجدت سائر الشروط المعتمدة في زكاة النقدين عند الأحناف والمالكية .

والتعامل بها ينطبق على قاعدة الحوالة بالمعاطاة من غير شرط إيجاب وقبول عند الأحناف والمالكية والحنابلة .

والشافعية قالوا : لاتصح الحوالة بالمعاطاة لعدم وجود الإيجاب والقبول بين المعطى والآخذ ، ولذلك قالوا : لاتجب الزكاة في الورق النقدي إلا إذا قبض مالكة قيمته ذهباً أو فضة ، ومضى على هذه القيمة حول كامل .  
واتفق معهم الحنابلة في هذا الشرط .

وقد رد على هؤلاء بأن هذا مناف لما تقتضيه حكمة التشريع ، وفيه ضياع لحق الفقير ، وترك لأحد أركان الإسلام وهو الزكاة التي شرعت طهرة للمال ولصاحبه ورحمة للفقير وعطفا عليه .

وإنا نجد الآن الأوراق المالية مكدسة في البنوك والخزائن ، وتمكث على

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

هذا السنين الطوال لا يصرف منها إلا ما تدعو الحاجة الوقتية إلى صرفه ، فلو قلنا بعدم الزكاة فيها لأنها ليست ذهباً ولا فضة لما وجبت الزكاة على أحد ، وهذا غير معقول .

والمعقول أن ملك النصاب من الورق المالى - الذى تساوى قيمته ٨٥ جراماً من الذهب فأكثر - وحال عليه الحول لزمته زكاته . أسوة بالذهب والفضة تماماً ، لأن الأوراق النقدية عوض عنها . والتعامل بالذهب والفضة غير ميسور الآن .

وقد نشر كتاب الدين الخالص صورة فتوى عن سؤالين وجههما سائل للشيخ محمد بخيت المطيعى مفتى الديار المصرية حينذاك ، ورد عليهما فضيلته .

وهذان السؤالان هما :

نلتبس من فضيلتكم أن تفيّدونا عن الآتى :

أولاً : حكم الزكاة فى ورق البنكنوت . هل تجب فيه زكاة المالى ؟ وإذا كانت تجب فعلى سعر الذهب أو الفضة ؟ وما وجه ذلك . على المذاهب الأربعة ؟

ثانياً : حكم الزكاة فى الجنيه الذهب الذى كان مقداره - حينذاك مائة قرش - أو أقل مع أن النصاب اثنا عشر جنيهاً تقريباً وعلى سعره فى ذلك الوقت يبلغ النصاب أقل من عشرة جنيهات ؟ فأجاب بقوله :

الحمد لله وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبى بعده ، أما بعد

## كتاب الزكاة

فالجواب على السؤال الأول : أن الأوراق التي نستعملها وتسمى بالبنكنوت هي في الحقيقة سندات ديون لحاملها ، والحكومة ضامنة لقيمتها كما هو مقتضى ما هو مكتوب على الورقة الواحدة :

« أتعهد بأن أدفع عند الطلب مبلغ - كذا - لحامل هذا السند »

وليست هذه الأوراق بمثابة النقود ، بل المعاملة بهذه الأوراق تتخرج على الحوالة بالمعاطاة من غير اشتراط صيغة الحوالة كالبيع . والذي تقرر في المذهب أن الدين تجب زكاته إذا بلغ نصاباً وحال عليه الحول وكان قوياً ، ولا شك أن قيمة هذه الأوراق تعتبر من الدين القوي ، الذي هو في حكم العين المقبوضة لتمكنه من استبدالها في أى وقت شاء .

كما أن المعاملة بالحوالة على وجه التعاطى جائزة باتفاق أئمة المذاهب الثلاثة : الحنفية والمالكية والحنابلة .

وعند الشافعي على قول - والأصح عندهم لا تجوز .

وبناء على ذلك تجب الزكاة في هذه الأوراق متى بلغ مقدارها نصاباً من الفضة أو الذهب باعتبار ربع العشر .

ويجوز أن يدفع ربع العشر من عينها ، لما يجوز أن يخرج ربع العشر ذهباً أو فضة .

أما عن الثاني ، فنفيد أن نصاب الذهب في الزكاة هو عشرون مثقالاً ، والمثقال هو الدينار ، والواجب في الإخراج متى حال عليه الحول هو ربع العشر ، والعبرة إنما هي باعتبار الوزن لا القيمة ، وكل جنيه انجليزي يساوى الجنيه الآخر ، فهي كلها متساوية في الوزن ، وحيث أن كان المال

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

المركبى جنيهاً انجليزية - مائة جنيه مثلاً - يخرج منها ربع العشر ، وهو جنيهان ونصف . (١٤٨)

وبخصوص زكاة السندات ، فقد قال الشيخ محمود خطاب : أما أسهم الشركات وأوراق الديون « الكمبيالات » والسندات فإن المعاملة بها لا يمكن تخريبها على قاعدة من قواعد الشرع ؛ لعدم إمكان صرفها فوراً ، ولعدم قيامها مقام النقدين فى التعامل ..

فإن كانت من أسهم شركات تجارية ففيها زكاة التجارة .  
وإن كانت أسهم شركات غير تجارية فلا زكاة فيها إلا فيما قبض منها من المال وحال عليها الحول .

وكذا سندات الديون التى يشتريها شخص من غيره ، فمضى اعتبرها مملوكة له ، أى أنه مستحق للدين المكتوب فى الورقة وجبت عليه زكاة مايقبضه من المدين على ما مر بيانه (١٤٩)

هل فى شهادات الاستثمار زكاة ؟

ويتعلق بذلك شهادات الاستثمار ، وقد وردت بخصوص هذا الموضوع فتوى دار الإفتاء المصرية نذكرها من مصدرها بنصها :  
بالطلب المقدم الذى يطلب فيه صاحبه بيان الحكم الشرعى فى شهادات الاستثمار من البنك الأهلى ، وهل هى حلال أم حرام ؟ كما يطلب الإفادة عن كيفية الزكاة فيها وكيفية التصرف فى العائد منها والمستحق له الآن

(١٤٨) الدين الخالص حـ ٨ ص ١٨٧ ، ص ١٨٨

(١٤٩) المرجع السابق حـ ٨ ص ١٨٩

## كتاب الزكاة

وماصبق أن أخذه من البنك من هذا العائد ؟  
الإجابة على ذلك :

جـرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال ، وقد حرم الله - سبحانه وتعالى - الربا بالآيات الكثيرة في القرآن الكريم ، وكان من آخرها نزولاً على ماصبح عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قول الله - سبحانه وتعالى -

« الذين يأكلون الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من المس ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا »  
إلى آخر الآيتين ٢٧٥ ، ٢٧٦ - من سورة البقرة .

وحرم الربا كذلك بما ورد فى الحديث الشريف الذى رواه البخارى ومسلم وغيرهما عن أبى سعيد الخدرى قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يداً بيد ، فمن زاد أو استزاد فقد أربى - الأخذ والمعطى فيه سواء »

ومقتضى هذه النصوص أن الربا بكل صوره محرماً شرعاً ، وأنه يدخل فيه كل زيادة فى المال المقترض بالشرط والتحديد بلا مقابل ..

ولما كانت شهادات الاستثمار ( أ ، ب ) ذات فائدة محددة مشروطة مقدماً زمنياً ومقداراً كانت داخله فى ربا الزيادة المحرم بهذه النصوص الشرعية باعتبارها قرضاً بفائدة مشروطة .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما شهادات الاستثمار (جـ) ذات الجوائز فإنها تدخل في باب الوعد بجائزة ، إذ ليست لها فائدة مشروطة ولا محددة زمنياً ومقداراً ، فتدخل في باب المعاملات المباحة عند بعض فقهاء المسلمين الذين أجازوا الوعد بجائزة .

وعلى هذا رأى الأرباح التى حصل عليها السائل فائدة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً هى ربا محرم ، وسبيل التخلص من هذا المال هو التصديق به .

أما عن الزكاة فى هذا المال فإذا كان رأس المال يبلغ النصاب الشرعى وجبت عليه الزكاة فيه ، ولكن بشروط هى :

أن تكون ذمة مالكها خالية من الدين .

وأن تكون فائضة عن حاجته المعيشية وحاجة من يعول .

وأن يمضى عليها سنة كاملة .

تلك هى الفتوى القديمة فى شأن شهادات الاستثمار ، وفى العصر الحاضر نشر مؤخراً رأى لفتى جمهورية مصر العربية أجل فيه عائد هذه الشهادات على أساس أنها مكافأة تعطىها الدولة لرعاياها لتشجيعهم على الادخار والاستثمار ، ومن حق الدولة أن تكافئ بعض رعاياها لما يؤدونه من خدمات للدولة . . والمسألة مازالت مثار خلاف بين العلماء . . . . .

والنصاب الشرعى الذى تجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقى الشروط هو ما تقابل قيمته بالنقود ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١ ، وتجب عليه الزكاة بمقدار ربع العشر وتصرف هذه الزكاة للأصناف التى حددها الله فى قوله

- تعالى -

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ  
وَفِي الرِّقَابِ وَالْفَرَسِ مِثْنَيْنِ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةٌ مِّنَ اللَّهِ  
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١٥٠) - التوبة ٦٠ -

### زكاة الذهب والفضة المغشوشين

إذا كان الذهب أو الفضة مغشوشين فلا زكاة فيها حتى يبلغ كل من  
الذهب أو الفضة الخالصين نصاباً . . وإن خلط الذهب بالفضة - فإن غلب  
الذهب زكى زكاة الذهب ، وإن غلبت الفضة زكى زكاة الفضة .  
وإن كان الغالب النحاس فإنه يزكى زكاة النقد - متى كان الخالص فيه  
يبلغ نصاباً إذا راج في الاستعمال رواج النقد .  
فإن لم يرج أو لم يبلغ خالصه نصاباً لا تجب فيه الزكاة إلا إذا توجر فيه ،  
فإنه يزكى زكاة عروض التجارة .  
هكذا قال أبو حنيفة وأصحابه .

أما المالكية فيقولون : إن راج الذهب والفضة المغشوشان رواج الخالص  
كانت الزكاة فيهما كالخالص سواء بسواء ، وإن لم يروجا فإن بلغ الصافي  
نصاباً زكى عنه ، وإن لم يبلغ فلا زكاة . (١٥١)

(١٥٠) راجع المجلد التاسع - من الفتاوى الإسلامية - ص ٣٣٥٠ ط المجلس الأعلى للشئون  
الإسلامية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣  
(١٥١) الزكاة وحاجة العصر ص ٥٣

## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

### زكاة الحل

#### مشروعيتها

حدث خالد عن حسين بن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن امرأة من أهل اليمن أتت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ومعها بنت لها ، وفي يد ابنتها مَسْكَنَانِ غُلِيظَتَانِ من ذهب ، فقال لها : « أتؤدين زكاة هذا ؟ » قالت : لا . قال : « أيسرك أن يسورك الله - عز وجل - بهما يوم القيامة صوارين من نار ؟ »

قال : فخلعتهما ، فألقتهما إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقالت : هما لله ولرسوله - صلى الله عليه وسلم - (١٥٢)

وفي الكافي : لازكاة في الجواهر واللآلئ ، لأنها معدة للاستعمال ، فأشبهت الثياب وعوامل المشية ، وأما الفلوس فهي كعروض التجارة تجب فيها زكاة القيمة . (١٥٣)

ومن ملك مصوغاً من الذهب أو الفضة محرماً كالأواني ونحوها وخاتم الذهب وحلية المصحف والدواة والمحبرة والمقلمة والسرج والدجام فيه الزكاة ، لأن هذا فعل محرم ، فلم يخرج به عن أصله .

فإن كان مباحاً كحلية النساء المعتادة من الذهب والفضة ، وخاتم الرجل من الفضة ، وحلية سيفه وحمائله ومنطقته ونحوذته من الفضة - فإن كان معداً

---

(١٥٢) سنن النسائي ٣٨ / ٥

(١٥٣) الكافي في فقه الامام ابن حنبل ٤١٦ / ١

## كتاب الزكاة

للتجارة أو النفقة ففيه الزكاة ، لأنه معد للنماء ، فهو كالمضروب .  
وإن أعد للبس والعارية فلا زكاة فيه - لما روى جابر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « ليس في الحلئ زكاة »<sup>(١٥٤)</sup> ، ولأنه مصروف عن جهة النماء إلى الاستعمال المباح فلم تحجب فيه الزكاة كثياب البذلة .  
وحكى ابن أبي موسى - من علماء الحنابلة - أن فيه الزكاة لعموم الأخبار .  
ولا فرق بين كثير الحلئ وقليله لعدم ورود الشرع بتحديدته .

قال ابن حامد - من علماء الحنابلة - : إذا بلغ حلئ المرأة ألف مثقال فهو محرم ، وفيه زكاة ، لأن جابراً قال : إن ذلك لكثير ، ولأنه سرف لم تجر العادة به ، فأشبهه مالوا اتخذت لحلئ الرجال .<sup>(١٥٥)</sup>

فإن انكسر الحلئ كسر لا يمنع اللبس فهو كالصحيح ، إلا أن ينوى ترك لبسه ، وإن كسر كسراً يمنع الاستعمال ففيه الزكاة لأنه صار كالنقرة .<sup>(١٥٦)</sup>  
ولو نوى بحلئ اللبس التجارة أو الكرى انعقد عليه حول الزكاة من حين نوى . .

ويعتبر النصاب في المصوغ بالوزن لعموم الخبر ، فإن كانت قيمته أكثر من وزنه لصناعة محرمة ، فلا عبء بزيادة القيمة ، لأنها معدومة شرعاً ، وإن كانت مباحة كحلئ التجارة فعليه قدر ربع عشره في زنته وقيمته ، لأن زيادة

---

(١٥٤) المرجع السابق

(١٥٥) المرجع السابق

(١٥٦) . النقرة من الذهب والفضة : القطعة المذابة ، وقيل : ماسك مجنعا ، والنقرة : السبيكة

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

القيمة هنا لغير محرم ، فأشبهه زيادة قيمته لنفاسة جوهره ، فإن أخرج ربع عشرة مشاعاً جاز ، وإن دفع قدر ربع عشرة وزاد في الوزن بحيث يستويان في القيمة جاز ، لأن الربا لا يجري ههنا .

وإن أراد كسره ودفع ربع عشرة مكسوراً لم يجز ، لأنه ينقص قيمته ، وإن كان في الحلّى جواهر ولآلئ وكان للتجارة قوم جميعه ، وإن كان لغيرها فلا زكاة فيها ، لأنها لازكاة فيها منفردة ، فكذلك مع غيرها . (١٥٧)  
هذا هو رأى الحنابلة كما ذكره - كتاب الكافي . ، ونزيد هذا الأمر توضيحاً فيما يلي :

هل في الحلّى زكاة ؟

المقصود بالحلى مايتزين به من ذهب أو فضة .  
والذى لاختلاف فيه عند الفقهاء أن الزكاة تؤدى في تبر الذهب والفضة وهو مالىس مضروباً ، وفي الآنية المتخذة منها وفي الحلّى غير المباح بالإجماع .  
والحلّى غير المباح هو مايتخذ في الأواني والمروود والمكحلة ومايتحلّى به الرجل .

والحلّى الذى يتخذ من غير الذهب والفضة كالذى يتخذ من الدر والجوهر والياقوت والمرجان وغيرها من الأحجار الكريمة لازكاة فيه . إلا إذا اتخذ للتجارة فيطبق عليه حكم زكاة عروض التجارة .

---

(١٥٧) الكافي في فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤١٧ ، ٤١٨ .

## كتاب الزكاة

آراء الفقهاء في حل المرأة . وهو ما يسمى بالحل المباح :  
رأى الأحناف في حل المرأة أنه يجب فيه الزكاة إذا بلغ النصاب ، وهم  
يوافقون في ذلك رأى مجاهد والزهرى ، ويستندون إلى عدة آثار شريفة  
منها :

روى ابن عمر أن امرأة أتت النبی - صلى الله عليه وسلم - ومعها ابنة  
لها ، وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب ، فقال لها : أتعطين زكاة  
هذا ؟ قالت : لا . قال : أيسرك أن يسورك الله - تعالى - بهما يوم القيامة  
سوارين من نار ؟ فخلعتهما ، فألقتهما إلى النبی - صلى الله عليه وسلم -  
وقالت : هما لله ورسوله . أخرجه أبوداود والنسائي بسند قوى وصححه  
الحاكم (١٥٨)

وقالت عائشة - رضي الله عنها - : دخل على رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
فأرى في يدي فتخت من ورق فقال : ما هذا يا عائشة ؟ قالت :  
صنعتهم أتزين لك يا رسول الله . قال : أتودين زكاتهن ؟ قلت : لا .  
قال : هو حسبك من النار - أخرجه أبوداود والدارقطني والحاكم (١٥٩)

وروى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : أتت امرأتان إلى النبی  
- صلى الله عليه وسلم - في أيديهما أساور من ذهب ، فقال لهما رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - « أتحبان أن يسوركما الله يوم القيامة أساور من

(١٥٨) الدين الخالص ج ٨ ص ١٨٩

(١٥٩) المرجع السابق ٨ / ١٨٠

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نار ؟ قالتا : لا . قال : فأديا حق هذا الذى فى أيديكما» (١٦٠)

وعن أسماء بنت يزيد قالت : دخلت أنا وخالتي على النبی - صلى الله عليه وسلم - وعلينا أسورة من ذهب فقال لنا : أتعطيان زكاته ؟ قالت : فقلنا : لا . قال : أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار ؟ أديا زكاته . رواه أحمد وإسناده حسن . (١٦١)

واستقصى ابن حزم فى كتابه - المحلى - الآثار الواردة فى وجوب الزكاة فى الحلى ، ومن ذلك ما رواه من طريق محمد بن المثني عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن علقمة قال : قالت امرأة لعبد الله بن مسعود : لى حلى . فقال لها : إذا بلغ مائتين ففيه الزكاة .

وعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه كتب إلى أبي موسى : مُر نساء المسلمين يزكين حليهن .

وكان عبد الله بن عمرو بن العاص يأمر بالزكاة فى حلى بناته ونسائه . وقالت عائشة أم المؤمنين : لا بأس بلبس الحلى إذا أعطيت زكاته (١٦٢) رأى غير الأحناف :

وقد رأى الأئمة الثلاثة أنه لازكاة فى حلى المرأة بالغاً ما بلغ ، وسندهم فى ذلك الآثار الآتية :

---

(١٦٠) فقه السنة جـ ١ صـ ٣١٩

(١٦١) المرجع السابق

(١٦٢) المحلى جـ ٦ صـ ٦٠٠

## كتاب الزكاة

روى عافية بن أيوب عن ليث بن سعد عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً :  
ليس في الحلّى زكاة - أخرجه الدارقطني (١٦٣)

وعن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه أن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - كانت تلى بنات أخيها يتامى في حجرها ولهن الحلّى فلا تخرج من حلّيهن الزكاة . أخرجه مالك والبيهقي . (١٦٤)

وعن نافع أن ابن عمر كان يحلّى بناته وجواريه الذهب ثم لا يخرج من حلّيهن الزكاة - أخرجه مالك (١٦٥)

وعن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تحلّى بناتها الذهب ولا تزكيه نحواً من خمسين ألفاً - أخرجه الدارقطني (١٦٦)

ويرى المالكية أن الحلّى المباح كالسوار للمرأة وقبضة السيف المعد للجهاد ، والسن ، والأنف للرجل لازكاة فيه إلا في الأحوال الآتية :

- ١ - أن يتكسر بحيث لا يرجى عوده إلى ماكان عليه
- ٢ - أن يكون معداً لنوائب الدهر وحوادث الأيام لا للاستعمال .
- ٣ - أن يكون معداً لمن سيوجد للمالك من زوجة أو بنت مثلاً .
- ٤ - أن يكون معداً لصداق من يريد أن يتزوجها أو يزوجه لولده .
- ٥ - أن ينوى به التجارة .

---

(١٦٣) الدين الخالص ٨ / ١٨٠

(١٦٤) المرجع السابق

(١٦٥) المرجع السابق ص ١٨١

(١٦٦) المرجع السابق



## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

ففى جميع هذه الأحوال تجب فى الحلّى الزكاة .  
وأما الحلّى المحرم كالأوانى والمروءة والمكحلة ، فتجب فيه الزكاة . والمعتبر فى زكاة الحلّى الوزن لا القيمة .

ويرى الحنابلة أنه لازكاة فى الحلّى المباح المعد للاستعمال أو الإعارة لمن يباح له استعماله ، فإن كان غير معد للاستعمال فتجب فيه الزكاة متى بلغ النصاب من جهة الوزن .

فلذا بلغ النصاب من جهة القيمة لا الوزن لا تجب فيه الزكاة .  
والحلّى المحرم تجب فيه الزكاة ، كما تجب فى آنية الذهب والفضة البالغة نصاباً وزناً .

وإذا انكسر الحلّى ، فإن أمكن لبسه مع الكسر فهو كالصحيح لا تجب فيه الزكاة ، وإن لم يمكن - فإن كان يحتاج فى إصلاحه إلى صوغ وجبت فيه الزكاة ، وإن لم يحتاج إلى صوغ ونوى إصلاحه فلا زكاة فيه .

ويرى الشافعية أنه لا تجب الزكاة فى الحلّى المباح ..  
والحلّى المحرم كالذهب للرجل تجب فيه الزكاة كما تجب فى آنية الذهب والفضة .

وتجب الزكاة فى قلادة المرأة المأخوذة من الذهب إذا لم تكن لها عروة من ذهب أو نحاس ، فإن كان لها عروة منهما فلا زكاة فيها .  
ويعتبر فى زكاة الحلّى الوزن دون القيمة .

وإذا انكسر الحلّى لم تجب زكاته إذا قصد إصلاحه وكان إصلاحه ممكناً بلا صياغة ، وإلا وجبت .

## كتاب الزكاة

لقد أراح الأحناف أنفسهم من هذه التفصيلات وأوجبوا الزكاة في الحلى بادية ذى بدء . . ولعلمهم "نظروا إلى أن كثيراً من الناس يتخذون ذلك وسيلة للتهرب من الزكاة بشراء حلى الذهب بما يفوق الحاجة إلى الزينة بالنسبة للنساء . .

ذلك أنه جرت عادة الناس وبخاصة في هذه الأيام التى كثر فيها التباهى بالحلى واكتناز الاموال عن طريقها إلى الاستكثار من جمع الذهب - حتى أصبحت أياديهم ونحورهم كنوزاً متقلبة ، وهى ثروات معطلة ينبغى أخذ حق الفقراء فيها ، حتى يضطر الناس الذين يملكون هذه الثروات إلى تدميرها بدلاً من أن تأكلها الصدقة ، وبدلاً من أن تصبح معارض تثير الحقد والغيط ، وتسرعى الأنظار ، وتثير مكامن الشهوات ، وتصبح الأعياب فى أيدي طائفة خاصة من قناصى المكاسب ونهازى الفرص .

وكان ابن حزم حصيفاً فى رده على من منع الزكاة فى الحلى واستعمل أسلوبه التهكمى الذى جرت عادته به حين قال : والعجب أنهم احتجوا فى ذلك بأن الزكاة إنما سقطت عن الحلى المتخذ للنساء لأنه مباح لهم ، فكان هذا الاحتجاج عجباً ، وقد علم كل مسلم أن الدنانير والدراهم من الذهب والفضة مباح اتخاذ ذلك للرجال والنساء ، فينبغى أن تسقط الزكاة عن كل ذلك إن كانت هذه العلة صحيحة ، ويلزم على هذه العلة أن من اتخذ ما لا زكاة فيه مما لم يبيع له اتخاذه أن تكون الزكاة عقوبة له . كما أسقط الزكاة عما فيه الزكاة من الذهب والفضة إذا اتخذ من حلّى مباح اتخاذه .

فإن قالوا : إنه يشبه متاع البيت الذى لازكاة فيه من الثياب ونحوها ،

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قلنا لهم : فأسقطوا بهذه العلة نفسها إن صححتموها الزكاة عن الإبل المتخذة للركوب والحمل والطحن وعن البقرة المتخذة للحرث .

وقبل كل شيء وبعده فمع فساد هذه العلة وتناقضها من أين قلتم بها ؟ ... ومن أين صح لكم أن ما يبيح اتخاذه من الحلئ تسقط عنه الزكاة ؟ وما هو إلا قولكم جعلتموه حجة لقولكم ولا مزيد<sup>(١٦٧)</sup>

وربما وفق بعض الفقهاء بين المانعين للزكاة فى الحلئ والموجبين لها ، فقالوا : إنه تسقط الزكاة عن حلئ المثل ، يعنى ماعادات المرأة أن تتحلئ به فى وسطها يتجاوز عن زكاته ، وما زاد على ذلك مما فيه مباهاة وتفاخر وجبت فيه الزكاة .

يقول الدكتور محمد عبد المنعم القيعى : « ومن المعلوم أن الزكاة حكمتها مساعدة المحتاجين ، وغير معقول ألا تكون زكاة فى حلئ بلغت قيمتها آلاف الجنيهات ، وفى خمسين كيلة من الشعير مثلاً العشر أو نصف العشر ، أى أن الأمر الذى نرتضيه هو أن مازاد عن زينة المرأة ففيه الزكاة ، ويختلف ذلك باختلاف منازل الناس<sup>(١٦٨)</sup> »

ويذكرى هذا رأى فضيلة الشيخ متولى الشعراوى فى حديث له بصحيفة الأهرام<sup>(١٦٩)</sup> قال فيه : حلئ المرأة إن كان المقصود منه التزين كان من الحاجة الأصلية للمرأة ولهذا لا تتعلق به زكاة ، وأما إذا اتخذته كنزاً وإدخاراً باسم

(١٦٧) المحل لابن حزم ج٦

(١٦٨) مجلة منبر الإسلام عدد يونيو ١٩٧١ - ربيع الآخر ١٣٩١ هـ

(١٦٩) عدد الجمعة ٢٥ / ٩ / ١٩٨٧ م

## كتاب الزكاة

الحلى ووضعته في يدها حفظاً له من الضياع فقد صار نقداً لم تتعلق به حاجة أصلية لصاحبه ، وبهذا تجب فيه الزكاة بشرط أن يبلغ النصاب الشرعى وهو ٨٥ - خمسة وثلاثون جراماً ، فيخرج من قيمته ربع العشر يوم الإخراج .  
أهـ .

ما لا زكاة فيه من الحلى

جاء في فقه السنة : اتفق العلماء على أنه لا زكاة في الماس والياقوت واللؤلؤ والمرجان والزبرجد ، ونحو ذلك من الأحجار الكريمة ، إلا إذا اتخذت للتجارة ففيها زكاة . (١٧٠)

وكذلك قال الشافعى في الأم ، وعبارته : وما يحلى به النساء أو ادخرته أو ادخره الرجال من لؤلؤ وزبرجد وياقوت ومرجان وحلية بحر وغيره فلا زكاة فيه . . . ولا زكاة إلا في ذهب أو ورق ، ولا زكاة في صُفْر (١٧١) ولا حديد ولا رصاص ولا حجارة ولا كبريت ولا زكاة في عنبر ولا لؤلؤ أخذ من البحر .

قال الشافعى : أخبرنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن أذينة عن ابن عباس - رضى الله تعالى عنهما - أنه قال : ليس في العنبر زكاة ، إنما هو شيء دسره البحر . (١٧٢)

وقال الشافعى : أخبرنا سفيان بن عيينة عن ابن طاووس عن أبيه عن

---

(١٧٠) فقه السنة ١ / ٣٤١

(١٧١) الصفر - يهضم الصاد وسكون الفاء - النحاس الأصفر

(١٧٢) دسره : دفعه وألقاه

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ابن عباس أنه سئل عن العنبر- فقال : إن كان فيه شيء ففيه الخمس<sup>(١٧٣)</sup>  
وسياتى تفصيل عن ذلك عند الحديث عن زكاة الركاز إن شاء الله .  
زكاة صداق المرأة :

ذهب أبوحنيفة إلى أن صداق المرأة لا زكاة فيه إلا إذا قبضته لأنه بدل عما  
ليس بمال ، فلا تجب فيه الزكاة قبل القبض ، كدين الكتابة<sup>(١٧٤)</sup>  
ويشترط بعد قبضه أن يكون نصاباً ، وأن يحول عليه الحول ، إلا إذا  
كان عندها نصاب آخر سوى المهر ، فإنها إذا قبضت من الصداق شيئاً  
ضمته إلى النصاب وزكته بحوله ..

وذهب الشافعى : إلى أن المرأة يلزمها زكاة صداقها إذا حال عليه الحول  
وإن كان قبل الدخول ، ولا يؤثر كونه معرضاً للسقوط بالفسخ أو غيره .  
وعند الحنابلة : أن الصداق فى الذمة دين- للمرأة حكمه حكم الديون  
عندهم ، فان كان على ملء - أى غنى - فالزكاة واجبة فيه ، إذا قبضته أدت  
لما مضى

واختار بعض العلماء وجوب الزكاة فيه وإن كان على معسر ولا فرق بين  
ما قبل الدخول أو بعده ، فإن سقط نصفه بطلاق المرأة قبل الدخول وأخذت  
النصف فعليها زكاة ما قبضته ، دون ما لم تقبضه ، وكذلك لو سقط كل  
الصداق قبل قبضه لانفساخ النكاح بأمر من جهتها ، فليس عليها  
زكاته .<sup>(١٧٥)</sup>

(١٧٣) الأم ٢ / ٣٦

(١٧٤) دين الكتابة ، هو مال المكاتب الذى يؤديه العبد لسيده نظير عتقه

(١٧٥) فقه السنة ١ / ٤٤٣

## كتاب الزكاة

### زكاة الدين

سبق الإشارة عند الحديث عن شروط المال الذي تستخرج منه الزكاة إلى ذكر الدين وبعض الآراء حوله .

ونجمع هنا ماتفرق هناك . فنقول :

الدين إذا كان عند موسر معترف به قادر على الأداء باذل له إن طلب منه ففيه زكاة على الأرجح ، إلا أنه لا تؤدي الزكاة حتى يقبض .

هكذا يقول الأحناف والحنابلة ، مقتدين في ذلك برأى الإمام على - كرم الله وجهه ، والثوري ، وأبي ثور من الفقهاء .

أما الشافعي فيقول : إن زكاته واجبة الأداء وإن لم يقبض ، إذا كان صاحب الدين قادراً على أخذه والتصرف فيه . وهذا ماذهب إليه عثمان - رضي الله عنه - وابن عمر ، وبعض الصحابة والتابعين .

وقال المالكية : إن ورث مالا أو وهب له أو باع ولم يقبض المال في كل هذه الأحوال ، بل بقي ديناً له فإن هذا الدين لا تجب فيه الزكاة حتى يقبضه ويمضي عليه حول بعد قبضه .

وإن أقرض مالا ، وبقي القرض أعواماً وجبت عليه زكاة عام واحد ، إلا إذا تعمد تأخير القبض فراراً من الزكاة فإنه تجب عليه زكاة الأعوام كلها

ويرى بعض الفقهاء أن الدين لازكاة فيه لأنه مال غير نام ، وروى هذا الرأي عن عائشة - رضي الله عنها - وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - وعن عكرمة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويرى بعضهم أنه يزكيه إذا قبض لسنة واحدة - وقد أشرنا إلى ذلك في مذهب الإمام مالك - وهذا مذهب إليه سعيد بن المسيب ، وعطاء بن أبي رباح<sup>(١٧٦)</sup>

أما إذا كان الدين على جاحد أو معسر فقال بعض العلماء : لا تجب فيه الزكاة لأنه غير قادر على الانتفاع به .

وقال بعضهم يزكى إذا قبض لسنة واحدة .<sup>(١٧٧)</sup>

### زكاة عروض التجارة

#### مشروعيتها

وزكاة عروض التجارة واجبة بحكم الآثار التي وردت فيها ، ونذكر منها ما يأتي : -

● عن يحيى بن سعيد ، عن زريق بن حيان : أن عمر بن عبدالعزيز كتب إليه : أن انظر من مرَّ بك من المسلمين ، فخذ مما ظهر من أموالهم مما يديرون من التجارات من كل أربعين ديناراً ديناراً ، فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرين ديناراً ، فإن نقصت ثلث دينار فذعها ، ولا تأخذ منها شيئاً .

ومن مرَّ بك من أهل الزمة فخذ مما يديرون من التجارات من كل عشرين ديناراً - ديناراً ، فما نقص فبحساب ذلك حتى يبلغ عشرة دنانير ،

(١٧٦) فقه السنة ١ / ٣١٨

(١٧٧) راجع الزكاة وحلجة العصر ص ٥٢

## كتاب الزكاة

فإن نقصت ثلث دينار فدعها ولا تأخذ منها شيئاً ، واكتب لهم بما تأخذ منهم كتاباً إلى مثله من الحول . (١٧٨)

وروى أبوداود والبيهقي عن سمرة بن جندب قال : أما بعد فإن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يأمرنا أن نخرج الصدقة من الذي نعهده للبيع (١٧٩)

وروى الشافعي وأحمد وغيرهما عن أبي عمرو بن خماس عن أبيه قال : كنت أبيع الأدم والجعاب فمر بي عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - فقال : أدّ صدقة مالك . فقلت يا أمير المؤمنين ، إنما هي الأدم ، قال : قومه ، ثم أخرج صدقته . (١٨٠)

والأدم : الجلد ، والجعاب : الجفان  
لقد اتفق الأئمة على وجوب الزكاة في عروض التجارة ، إلا الظاهرية الذين منعوها ، واحتجوا بحديث رواه أبوهريرة - رضى الله عنه - وهو : « وليس على المسلم صدقة في عبده ولا في فرسه »

ولكن جمهور الفقهاء حملوا هذا الحديث على أن المراد به : ليس في الخيل السائمة صدقة ، وليس في الرقيق إذا كانوا للخدمة . فإذا أعد شيء من ذلك للتجارة ففي أثمنها الزكاة إذا حال عليها الحول .

---

(١٧٨) الموطأ ١٧٣

(١٧٩) الدين الخالص ٨ / ١٨٩ - فقه السنة ١ / ٢٢٢

(١٨٠) المرجعان السابقان



شروط زكاة عروض التجارة

ولكل مذهب من المذاهب شروط في زكاة عروض التجارة نوضحها فيما يأتي :-

١ - عند الحنابلة

جاء في الكافي مايلي : زكاة التجارة واجبة - لما روى سمرة بن جندب قال : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أمرنا أن نخرج الصدقة مما نعدّه للبيع<sup>(١٨١)</sup> . رواه أبوداود - ولأنه مال نامٍ فتعلقت به الزكاة كالسائمة .

ولا تجب إلا بشروط أربعة :

أحدها : نية التجارة لقوله « مما نعدّه للبيع » ، ولأن العروض مخلوقة في الأصل للاستعمال ، فلا تصير للتجارة إلا بنيته ، كما أن ماخلق للتجارة وهي الأثمان لا تصير للقنية إلا بنيته ، ويعتبر وجودها في جميع الحول ، لأنها شرط أمكن اعتباره في جميع الحول فاعتبر فيه النصاب .

الثاني : أن يملك العروض بفعله كالشراء ونحوه بنية التجارة - وقيل : تصير للتجارة بمجرد النية ..

الثالث : أن تبلغ قيمة العروض نصاباً من أحد التقدين : الذهب أو الفضة .

الرابع : أن يحول الحول على النصاب لقوله - صلى الله عليه وسلم -

---

( ١٨١ ) الكافي في فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤٢٣

## كتاب الزكاة

« لازكاة في مال حتى يحول عليه الحول » ويعتبر وجود النصاب في جميع الحول .

### بعض الأحكام

لو اشترى للتجارة عرضاً لا يبلغ نصاباً ثم بلغه انعقد عليه الحول من حين صار نصاباً ، وإن ملك نصاباً فنقص انقطع الحول ، فإن عاد فببلغ النصاب استأنف الحول . (١٨٢)

### متى تقوم السلع ؟

وتقوم السلع عند الحول بما فيها من ثماء ، وريح ، لأن الربح من ثماثها ، فكان حولها حوله وما ثما بعد الحول ضم إليه في الحول الثاني ، لأنه إنما وجد فيه .

ويقوم نصاب التجارة بالأثمان ، لأن زكاة التجارة تتعلق بالقيمة ، فهما جنس واحد .

وتخرج الزكاة من قيمة العروض لامن أعيانها ، لأن زكاتها تتعلق بالقيمة لا بالأعيان . وما اعتبر النصاب فيه وجبت الزكاة منه كسائر الأموال ، وقدر زكاته ربع العشر ، لأنها تتعلق بالقيمة فأشبهت زكاة الأثمان ، وفيما زاد على النصاب فبحسابه لذلك ، ويخرج عنها ماشاء من عين أو ورق لأنها جميعاً قيمة . (١٨٣)

---

(١٨٢) المرجع السابق ١ / ٤٢٥

(١٨٣) المرجع السابق

الشروط عند الأحناف

واشترط الأحناف في زكاة عروض التجارة ما يأتي :

أ - أن تبلغ قيمة التجارة نصاباً من الذهب أو الفضة ، وتُقَوَّم بالمضروبة منها ، وله أن يقومها بأيهما شاء ، إلا إذا كانت تبلغ نصاباً بأحدهما ولا تبلغ بالآخر ، فعند ذلك يجب تقويمها بما يبلغ النصاب ، وتقوم بسعر البلد الذي توجد فيه .

ب - أن يحول الحول على هذا النصاب والمعتبر في ذلك طرفا الحول لا وسطه ، فمن ملك نصاباً في أول الحول ونقص في وسط ثم كمل في آخره وجبت فيه الزكاة ، أما إذا نقص في أوله أو آخره فلا زكاة فيه .

ج - أن ينوى التجارة بهذه العروض ، وأن تكون النية مصحوبة بفعل التجارة ، فإن اشترى عربة ليستخدمها ، ثم نوى الاتجار فيها لا تكون للتجارة إلا إذا شرع في بيعها فعلاً ..

د - أن تكون العين التي يتجر فيها صالحة لنية التجارة . مثال ذلك : أنه إذا اشترى أرض عُشْرٍ وزرعها ، أو بذر بذراً وزرعه وجب في الزرع الناتج العشر دون الزكاة . أما إذا لم يزرع الأرض العشرية فإن الزكاة تجب في قيمتها ، بخلاف الأرض الخراجية فإن الزكاة لا تجب فيها وإن لم يزرعها . وإذا اتجر في الذهب والفضة زكاها على حكم زكاة النقد ، ولا يشترط في وجوب زكاتها نية التجارة .

ويرى الأحناف كذلك أن عروض التجارة إذا بقيت عند التاجر أعواماً ثم

## كتاب الزكاة

باعها بعد ذلك فعليه زكاتها لجميع الأحوال لا لحول واحد فقط . (١٨٤)

### ٣ - الشروط عند المالكية

قال المالكية : تجب زكاة عروض التجارة مطلقاً سواء كان مديراً - أى يبيع حسبما اتفق ولا ينتظر ارتفاع السعر - أو محتكراً - وهو الذى ينتظر ارتفاع السعر -

ولكنهم وضعوا لهذه الزكاة شروطاً :

أ - أن يكون العرض مما لا تتعلق الزكاة بعينه كالثياب والكتب ، فإن تعلقت بعينه كالنقدين والماشية وجبت الزكاة على حسب عينه .

ب - أن يكون الغرض مملوكاً بمبادلة حالية كسواء وإيجار ، وليس مملوكاً عن طريق الإرث أو الخلع أو الهبة أو الصدقة ، فإذا ملك شيئاً بهذه الطريقة ، ونوى به التجارة ، فإنه إذا باعه يستقبل بثمنه حولاً من يوم قبض الثمن ، لا من يوم ملكه .

أما إذا لم يبعه فلا يقوم عليه ، ولا يزكى عنه .

ج - أن ينوى به التجارة حال شرائه ، سواء نوى به التجارة فقط ، أو نوى معها الاستغلال أو الانتفاع بنفسه .

مثال : اشترى للتجارة بيتاً ، ونوى مع ذلك أن يؤجره أو يسكنه إلى حين ظهور ربح فيبيعه . فتجب الزكاة فيه .

أما إذا اشترى البيت ونوى به الاستغلال أو الاقتناء ليتنفع به هو بنفسه ، أو لم ينو شيئاً فإنه لا زكاة فيه .

---

( ١٨٤ ) الزكاة وحاجة العصر ص ٧٣ - الفقه على المذاهب الأربعة ط وزارة الأوقاف ص ٥٨٠

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

د- أن يكون ثمنه عيناً أو عرضاً امتلكه بمعاوضة مالية ، أما إذا كان ثمنه عرضاً ملكه بهبة أو إرث فلا زكاة فيه ، وإذا باعه استقبل بثمنه حولاً كاملاً من يوم قبض الثمن .

هـ- أن يبيع من ذلك العرض بنصاب من الذهب أو الفضة إن كان محتكراً ، أو بأى شىء منها ولو درهماً إذا كان مديراً .

فإن لم يبيع المحتكر بنصاب من النقدين ، أو لم يبيع المدير بشىء منها فلا تجب الزكاة إلا إذا كان عند المحتكر ما يكمل النصاب من مال استفاده بإرث مثلاً وحال عليه الحول ، أو من معدن لم يحل عليه الحول . فتجب عليه زكاة الجميع .

### كيفية زكاة التجارة عند المالكية

قال المالكية : إذا كان التاجر محتكراً فإنه يزكى ما باع به من النقدين مضموماً إلى ماعنده منها لسنة واحدة فقط ، ولو أقامت العروض عنده أعواماً ، والديون التى له من التجارة لا يزكيها إلا إذا قبضها ، ويزكيها لعام واحد فقط .

أما إذا كان مديراً فإنه يُقَوَّم فى كل سنة ماعنده من عروض التجارة ، ولو كسد سوقها وأقامت عنده أعواماً ، ثم يضم قيمتها إلى ماعنده من النقدين ويزكى الجميع .

والديون التى له من التجارة إن كانت نقداً حل أجله ، أو كان حالاً ابتداء وكان مرجوا خلاصه ممن هو عليه ضم إلى الأصل وزكى عن الجميع .

## كتاب الزكاة

وإن كان الدين غرضاً أو نقداً مؤجلاً وكان مرجوا خلاصه فإنه يُقَوَّم وتضم قيمته إلى ماتقدم ويزكى عن الجميع .

وإن كان الدين على معدم لا يرجى خلاصه فلا زكاه عليه إلا إذا قبضه من المدين ، وإن قبضه زكاة لعام واحد .

تقدير الحول :

ويعتبر حول المدير من الوقت الذى ملك فيه الثمن الذى اشترى به عروض التجارة ، إن لم تجر فيه الزكاة .

فإن جرت الزكاة فى عينه فحوله من يوم ملك الأصل .

وأما المحتكر فمبدأ حوله يوم ملك الأصل ، أو يوم زكاته إن كان قد زكاه .

### ٤ - الشروط عند الشافعية

الشروط عند الشافعية ستة

أ- أن تكون عروض التجارة مملوكة بمعاوضة ، وذلك بأن يكون اشتراها بنقد أو دين حال أو مؤجل .

أما إذا كانت مملوكة بإرث أو هبة مثلاً فلا زكاة فيها

ب- النية ، وذلك بأن ينوى بملكية هذه العروض المتاجرة فيها ، وذلك بأن ينص فى صلب العقد على ذلك ، أو فى المجلس الذى هو فيه حال الشراء .

فإن لم ينو بالملكية التجارة فلا زكاة فيها .

ويشترط تجديد النية عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال ، فإذا فرغ

رأس المال فلا تجب النية عند كل تصرف لانسحاب حكم التجارة عليه

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

جـ - ألا يقصد بهذه العروض الاقتناء ، فإن قصد ذلك انقطع الحول - وإذا نوى التجارة بعد ذلك جلد نية المتاجرة مقرونة بالتصرف فى المال .

د - أن يمضى حول كامل من وقت ملكية هذه العروض  
هـ - ألا يصبح جميع مال التجارة كله فى أثناء الحول نقداً من جنس مايقوم به العروض مع كونه أقل من النصاب .

و - أن تبلغ قيمة العروض فى نهاية الحول نصاباً ، لأن العبرة بآخر الحول لا بجميعة ولا بطرفيه (١٨٥)

### كيفية الزكاة فى عروض التجارة

تجب الزكاة فى عروض التجارة فى قيمتها لا فى عينها ، فإنها تُقَوَّمُ ، ويضم عند التقويم بعضها إلى بعض ، حتى ولو اختلفت أجناسها ، ويضم الربح إلى أصل المال ، وكذلك المال المستفاد من غير التجارة ، ويؤخذ عن الجميع ربع العشر . بشرط أن يكون رأس مال التاجر مستوفياً للنصاب فى أول الحول .

وهذه هى وجهة نظر الأحناف فى ذلك

أما المالكية فقالوا : الربح الناشئ عن التجارة بالمال يضم لأصله الذى نشأ فى الحول ، ولو كان الأصل أقل من النصاب .

فلو كان يملك فى أول المحرم عشرة دنانير تاجر فيها حتى بلغت فى رجب

---

( ١٨٥ ) راجع فى ذلك كله : الأم للشافعى - ٢ ص ٣٩ - الكافى فى فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤٢٨ الفقه على المذاهب الأربعة ص ٥٧٩ ط وزارة الاوقاف المصرى - شرح فتح القدير .

## كتاب الزكاة

عشرين دينارا ثم استمرت إلى المحرم الثاني ، وجبت فيها الزكاة .  
وإذا استفاد مالا آخر من هبة أو إرث لا يضم إلى ما عنده من مال ولو بلغ  
نصابان بل ينتظر مرور حول عليه من يوم ملكه

أما الشافعية فيقولون : يضم الربح لأصله في الحول ، وكذلك ماله الذي  
يملكه من أول الحول ، حتى ولو كان الأصل دون النصاب .

والمال المستفاد من غير التجارة له حول مستقل من يوم ملكه .  
ولا يضم إلى مال التجارة إلا إذا كان ثمرا ناشئاً من الشجر الذي يتاجر  
فيه أو نتاجاً للحيوان الذي يتجر فيه ، فإنه يضم إليه في الحول .

وقال الحنابلة : يضم الربح إلى أصله في الحول إذا كان في أول الحول  
نصاباً ، فإن كان أقل من نصاب لا يضم إلى الأصل ، بل يكون حول  
الجميع من حين تمام النصاب .

ولا يضم المال المستفاد من غير التجارة في الحول إلى مال التجارة ، بل  
يكون له حول مستقل من يوم ملكه . إلا أن يكون نتاج السائمة فإن حوله  
حول الأمهات (١٨٦)

حكم من يمر على العاشر

العاشر هو الذي يُعَيَّنُهُ الإمام ليقف في الطريق وتمر عليه القوافل ، ويأخذ  
الصدقات من التجار .

---

(١٨٦) الفقه على المذهب الأربعة ص ٥٩٢



## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

فإذا قال التاجر للعاشر: لم يمر علىَّ حول ، أو علىَّ دين وحلف صدقه  
العاشر

ومن أنكر منهم تمام الحول أو الفراغ من الدين كان منكراً للوجوب ،  
والقول قول المنكر مع اليمين .

وكذلك إذا قال : أديتها إلى عاشر آخر . هذا إذا كان فى تلك السنة  
عاشر آخر . أما إذا لم يكن هناك عاشر آخر فقد اتضح كذبه .

وقد سبق أن العاشر عليه أن يعطيه كتاباً مختوماً بأنه أدى زكاته فى هذا  
العام حتى لا يطالبه أحد آخر بالأداء .

ولو قال أديتها إلى الفقراء فى المصر - صدق أيضاً ، لأن الأداء كان مفوضاً  
إليه فيه .

### زكاة المعادن والركاز

معنى الركاز

الركاز مشتق من ركز يركز إذا خفى ، ومنه قوله - تعالى -

﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هَلْ يُحْسِنُ مِنْهُمْ مَنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ

رِكْزًا﴾ (١٨٧)

أى صوتاً خفياً .

والمقصود به هنا : ما يوجد فى باطن الأرض من دفائن أهل الجاهلية .

( ١٨٧ ) مريم ٩٨

## كتاب الزكاة

قال الإمام مالك : الأمر الذى لا اختلاف فيه عندنا ، والذى سمعت أهل العلم يقولون : ان الركاز هو دفن يوجد من دفن الجاهلية ما لم يطلب بمال ، ولم يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل أو مؤونة .

فأما ما طلب بمال ، أو تكلف فيه كبير عمل فيصيب مرة ويخطئ أخرى فليس بركاز . (١٨٨)

والمعادن : جمع معدن ، وهو ما يستخرج من الأرض من ذهب أو فضة أو نحاس أو قصدير أو غير ذلك مما خلقه الله فى الأرض .

وفى شرح فتح القدير : المعدن من العَدَن وهو الإقامة ، ومنه يقال : عَدَن بالمكان إذا أقام به ، ومنه « جنات عدن »

ومركز كل شيء معدنه . هكذا قال أهل اللغة . فأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ، ثم اشتهر فى نفس الأجزاء المستقرة التى ركبها الله - تعالى - فى الأرض يوم خلقها ، حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداء بلا قرينة .

والكنز - هو الميثب فيها من الأموال بفعل الإنسان ، والركاز يعمهما ، لأن المراد به المركز - أعم من كون راكمه الخالق - جل وعلا - أو المخلوق ، فكان حقيقة فيها (١٨٩)

مشروعية الزكاة فيها

ومشروعية الزكاة فى المعدن والركاز مارواه أبوهريه - رضى الله عنه - أن

---

( ١٨٨ ) فقه السنة ١ / ٣١٥

( ١٨٩ ) شرح فتح القدير ٢ / ٢٣٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « العجماء جبار ، والبئر جبار ، والمعدن جبار ، وفي الركاز الخمس » (١٩٠)

ومعنى جبار - أى لازكاة فيه - فى أحد تفسيرين - والتفسير الآخر أنه من استأجر آخر ليستخرج له معدناً أو يحفر له بئراً فسقط عليه فهو جبار ، أى لاقصاص فيه ودمه هدر .

ويؤيد هذا المعنى بعض روايات هذا الحديث : « العجماء جرحها جبار .. » (١٩١)

اختلاف العلماء فى المعدن الذى يزكى عنه

وقد اختلف العلماء فى المعدن الذى يتعلق به وجوب الزكاة .

فذهب الإمام أحمد إلى أن كل ماخرج من الأرض مما يخلق فيها من غيرها ، مما له قيمة كالذهب والفضة والحديد والنحاس والرصاص والياقوت والزبرجد والزمرد والفيروز والبللور والعقيق والكحل والقار والنفط والكبريت ونحو ذلك - فيه الزكاة

واشترط فيه أن يبلغ الخارج نصاباً بنفسه أو بقيمته .

ولم يفرق أبوحنيفة بين المعدن والركاز فهما بمعنى واحد عنده ، ويطلق على كل ما يوجد تحت الأرض - كما سبقت الإشارة - سواء كان خلقياً من صنع الله ، أو دفيناً من أحد الكفار السابقين .

---

( ١٩٠ ) جمع الجوامع حديث رقم ١١٢٥٢ - وأخرجه ابن عساكر فى تاريخه عن ابن عباس ( ١٩١ ) السنن الكبرى للبيهقى ح ٨ ص ١١٠ عن أبى هريرة

## كتاب الزكاة

وينقسم ما يستخرج من الأرض عند الأحناف أقساماً ثلاثة :  
أ - ما ينطبع بالنار كالذهب والفضة والحديد والبرصاص . وهذا يجب فيه  
الخمس ، استناداً إلى قوله - تعالى - :

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ لِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ  
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلْنَا  
عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَفَىٰ الْأَجْمَعُونَ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ  
قَدِيرٌ﴾ (١٩٢)

ومصرفه مصرف الغنيمة ، وما بقى بعد ذلك فهو ملك للذي عثر عليه ،  
إن كان في أرض غير مملوكة لأحد ، كالصحراء والجبل ، وبشرط أن توجد  
عليه علامة أهل الجاهلية أو أهل الكفر ، أو - لا توجد عليه علامة أصلاً .  
أما إذا وجدت عليه علامة أهل الإسلام فحكمه حكم اللقطة ، ولا  
خمس فيه .

وإن وجد في أرض مملوكة لملك ففيه الخمس والباقي لملك الأرض ، وإن  
وجده العاثر في ملكه فلا خمس فيه ، وهو ملك له .

ب - مائع كالقار والنفط والملح السائل ، وليس في ذلك شيء مطلقاً ، إلا أن  
يكون زبئاً ففيه الخمس .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

جـ - ما لا ينطبع بالنار وليس مائعاً مثل الجواهر ونحوها ، وهذا ليس فيه شئ .

ويلحق بالكنز ما يوجد تحت الأرض من سلاح ونحوه وآلات وأثاث ، فإنها تخمس ، ويؤدى منها الخمس ، والباقى لمن عثر عليها أو لملك الأرض .

### ما يستخرج من البحار

وما يستخرج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والأسماك بأنواعها لاشئ فيه .  
إلا إذا أعدده المستخرج للبيع ففيه زكاة التجارة (١٩٣)

### مذهب الإمام مالك

قال المالكية : المعدن هو ما خلقه الله فى الأرض من ذهب أو فضة ونحوهما ، فإن كان ذهباً أو فضة ففيهما زكاة الذهب والفضة بالشروط السابقة ففيهما باستثناء شرط مرور الحول .

وكلما أخرج نصاباً من ذهب أو فضة - وجبت فيه الزكاة على الفور ، ولا يضم عرق إلى عرق بعد انتهاء العمل فى استخراج العرق الأول ، كما لا يضم معدن إلى آخر . ومقدار الزكاة فيهما ربع العشر .

وإذا كان المستخرج من الذهب مأسمى بالندرة - وهى القطعة من الذهب الخالص أو الفضة الخالصة يسهل تصفيتهما - ففيهما الخمس . إلا إذا احتاجت تصفيتهما إلى نفقة كثيرة وجهد شديد ، ففيهما ربع العشر ، ولو لم

(١٩٣) الزكاة وحاجة العصر ١٠٥

## كتاب الزكاة

تبلغ النذرة نصاباً كاملاً ، ولو كان مستخرجها عبداً أو كافراً - أى ممن لا تجب عليه الزكاة .

وغير معادن الذهب والفضة مما يستخرج لاشيء فيه ، إلا إذا أعد للتجارة ففيه زكاة عروض التجارة .

أما الركاز عند المالكية فهو ما يوجد في الأرض من دفائن الجاهليين ذهباً كان أو فضة أو غيرهما ، وقد توجد معه علامة تدل على واضعه .

فإن شك في أصله حمل على أنه جاهلي ، ووجب فيه الخمس ، وصرف في مصارف الخمس كالغنيمة .

وإن بذل مستخرجه نفقة عظيمة في استخراجه ، أو قام بجهد كبير في ذلك أدى ربع العشر ، وصرف في مصارف الزكاة .

ولا يشترط في ذلك بلوغ النصاب . والذي يبقى بعد الخمس أو ربع العشر يكون للذي عثر عليه ، أو لمالك الأرض التي عثر عليه فيها .

أما إذا كان المعثور عليه مما دفنه المسلمون أو أهل الذمة فعحكمه حكم اللقطة (١٩٤)

### مذهب الشافعية

وقال الشافعية : المعدن هو ما يستخرج من مكان خلقه الله فيه ، وهو خاص بالذهب والفضة .

والمستخرج من الحديد أو النحاس أو الرصاص ونحوه لاشيء فيه ، مائعاً

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

كان أو جامداً أو منطبعاً .

أما المستخرج من الذهب والفضة ففيه ربع العشر . ولا يشترط حولان الحول . ولا يشترط كذلك تمام النصاب دفعة واحدة ، فلو استخرج ما يبلغ النصاب على عدة مرات ضم بعضه إلى بعض وزكى عن الجميع . ووقت تزكيته عقب استخراجه . .

أما الركاز عندهم فهو خاص بما دفنه الجاهليون ، وفيه الخمس بشروط الزكاة إلا حولان الحول .

أما إذا وجد فوق الأرض فهو لقطة .

ويجب على العاثر على شيء من الركاز أن يرده إلى صاحبه إذا وجد عليه علامة أهل الإسلام ، فإن لم يجد صاحبه على قيد الحياة فإلى وارثه - إن علم ذلك - فإن لم يعلم له صاحباً أو وارثاً فهو لقطة .

وإن وجد الركاز في أرض مملوكة للغير فهو للمالكها إن ادعاه ، وإلا فهو للمالك الذى كان قبله (١٩٥)

تعقيب

مايستخرج الآن من المناجم المختلفة من ذهب أو فضة أو نحاس أو غير ذلك من أنواع المعادن المختلفة ، وكذلك الزيت والنפט - إنما هو ملك للدولة ، لأن الدولة هى التى تقوم باستخراجه ، وعائده إلى بيت مالها الذى يتولى الإنفاق على مرافق البلاد ومصالح الناس وشئون الدولة .

---

(١٩٥) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

ينطبق على ذلك ما قاله مالك - رضى الله عنه - : إن كانت الدفائن قد توالى عليها عصور ودهور بحيث لا يمكن معرفة ملاكها ولا ورثتهم فلا نعرف حينئذ ، وتكون من قبل المال الذى جهل أصحابه ، فيوضع فى بيت مال المسلمين ويصرف فى المصالح العامة . (١٩٦)

لأنها كنوز أودعها الله فى الأرض لصالح الناس ، فإذا استخرجتها الحكومات وجب عليها تسييرها لمنفعة الناس . (١٩٧)  
أما إذا استخرجها فرد - أو أفراد كهيئة خاصة - أو شركات مخصصة لذلك ففيها الأحكام التى سبق تفصيلها .

أثر زكاة البترول بالذات :

إن الأثر المترتب على إخراج زكاة البترول بالذات خطير بالنسبة لمستقبل الأمة الإسلامية ، نظراً لامتلاك الأمة الإسلامية كميات هائلة منه ، وهو على اعتبار أن الشركات هى التى تستخرجه ، فالزكاة الواجبة فيه هى الخمس على اعتبار أنه ركاز . ولو أن الدول الإسلامية البترولية أخرجت زكاة الركاز عن البترول لما وجد فى العالم الإسلامى جائع واحد أوعار واحد (١٩٨) . . . صحيح إن بعض الدول البترولية تقوم بما يجب عليها فى هذا الشأن ، ولكن هناك من يُقَصِّرُ فى ذلك .

---

(١٩٦) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٥٨٩ ط وزارة الأوقاف المصرية  
(١٩٧) ذكر الشيخ عبد الرحيم فودة فى كتابه « الدين عند الله » ص ١١٥ : فى مذهب الامام مالك أن ما يعثر عليه فى باطن الأرض كالبتروىل يكون ملكا للدولة  
(١٩٨) الدكتور الفنجري - مجلة منبر الاسلام - عدد رمضان ١٤١١ هـ



### الخارج من البحر

الخارج من البحر كاللؤلؤ والمرجان والعنبر فيه روايتان :  
إحداهما ، لاشيء فيه ، لأن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : لاشيء فى  
العنبر ، إنما هو شيء ألقاه البحر .  
ولأنه قد كان على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وخلفائه فلم  
يسبق فيه سنة .

والثانية : فيه الزكاة لأنه معدن أشبه معدن البر - وربما كان هذا الرأى  
أقرب - لحاجة الفقير .

وهناك معادن تستخرج من البحر كما تستخرج من البر كالبتروى الذى  
ينقب عنه أحياناً فى مواقع معينة من البحار ، فالاعتقاد أن الحكم لا يتغير  
بالنسبة له ، فىكون حكمه حكم المستخرج من البر ففيه زكاة الركاز .  
أما السمك فهو صيد ، لا زكاة فيه لأنه كصيد البر  
وإن كان بعض الفقهاء قال : فى السمك زكاة قياساً على العنبر (١٩٩)

### ماحكم بيع تراب معادن الأثمان ؟

يجوز بيع تراب معادن الأثمان بغير جنسه ، ولا يجوز بجنسه حتى  
لا يفضى إلى الربا . وزكاة ذلك على البائع ، والدليل على ذلك : أن رجلاً  
باع معدناً ، ثم أتى علياً - كرم الله وجهه - فأخبره ، فأخذ زكاته منه ، ولأنه  
باع ماوجب عليه زكاته ، فكانت عليه ، كبائع الحب بعد صلاحه .

---

(١٩٩) الكافى فى فقه الامام احمد ١ / ٣١٢

## كتاب الزكاة

وتتعلق الزكاة بظهوره كتعلقها بالثمرة بصلاحتها ، ولا يخرج منه إلا بعد السُّكِّ والتصفية كالحب والثمرة . (٢٠٠)

### زكاة الزروع والثمار

مشروعية هذه الزكاة

وجبت زكاة الزروع والثمار بالكتاب والسنة وإجماع الأمة . أما الكتاب ،  
فالله - تعالى - يقول :

﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا  
لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن  
تُغْنُوا فِيهِ ۖ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ ﴾ (٢٠١)

وقال - تعالى - :

﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَ جَنَّاتٍ مَّعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ  
مُخْتَلِفًا أَكْلُهُمْ وَالزَّيْتُونَ وَالرَّمَّاتَ مُتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ ۖ كُلُوا  
مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ  
الْمُسْرِفِينَ ﴾ (٢٠٢)

(٢٠٠) المرجع السابق ٣١٤

(٢٠١) البقرة ٢٦٧

(٢٠٢) الأنعام ١٤١

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

فقد روى جمهور المفسرين أن المراد بالحق هو الزكاة المفروضة ، وهي العشر أو نصف العشر .

وأما السنة ، فقد روى ابن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « فيما سقت السماء والعيون ، أو كان عثريا العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر » (٢٠٣)

والعثرى هو الذى يشرب بعروقه من الأرض بدون أن يسقيه أحد ، وهو ما يعرف أيضا بالبعلى .

والمقصود بالنضح آلات السقى مطلقا .

أما الإجماع : فقد أجمعت الأمة على وجوب العشر أو نصف العشر فيما أخرجته الأرض فى الجملة ، وإن كانت هناك بعض الاختلافات فى التفاصيل (٢٠٤)

### الزروع التى تجب فيها الزكاة

كانت الزكاة على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وما تلا عصره تؤخذ من - :

- الجنطة ، والشعير ، والتمر ، والزبيب -

ويقرر ذلك الحديث الشريف الذى رواه الدارقطنى ، والحاكم ، والطبرانى والبيهقى عن أبى بردة عن أبیه أبى موسى الأشعرى ، وعن معاذ

(٢٠٣) نيل الأوطار ٤ / ١٣٩ وقال : رواه الجماعة إلا مسلما - فتح البارى ج٣ - ص ٢١٣

(٢٠٤) بدائع الصنائع ج٢ - ص ٥٤٤

## كتاب الزكاة

- رضى الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعثهما إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فأمرهم ألا يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة : الحنطة والشعير والتمر والزبيب . (٢٠٥)

وهذا ما ذهب إليه ابن عمر وطائفة من السلف .  
وإن كان هناك أقوال لدى أصحاب المذاهب . فصلها فيما يأتي :  
قال أبو حنيفة : كل ما تخرجه الأرض فيه زكاة ، العشر أو نصف العشر على حسب سقيه .

وقالوا في ذلك : ما سقته السماء أو سقى سيحا ففيه العشر قل أو كثر ، ويستوى فيه ما يبقى ومالا يبقى ، واستثنوا من ذلك القصب الفارسى والخطب والحشيش . كما استثنوا الخضراوات لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « ليس في الخضراوات عشر » (٢٠٦)

وعلة استبعاد الخطب والحشيش والقصب الفارسى أنها مما لا يستنبته الناس بل دأبوا على تنقية الأرض منه .

أما إذا استنبته ، فإن اتخذوا الأرض مقصبة أو مشجرة أو منبتا للحشيش فقد وجب فيه العشر . (٢٠٧)

ويدخل في نطاق « في كل ما تخرجه الأرض زكاة » قصب السكر

(٢٠٥) فقه السنة . باب الزكاة - ١ / ٣٣٥

(٢٠٦) الاختيار لتعليل المختار - ١ - ص ١١٣

(٢٠٧) فقه الزكاة للقرضاوى - ١ - ص ٣٥٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والزعفران والقطن والكتان وما شابه ذلك ، وإن لم يكن مما يقتانه الناس أو يأكلونه .

ويدخل فى ذلك من باب أولى الفواكه جميعها كالنخيل والرمان والكمثرى والخوخ والمشمش وغيرها . . . . وقد احتج الأحناف على عموم إخراج الزكاة مما تنبت الأرض بقوله - تعالى -

« وما أخرجنا لكم من الأرض » .

فإن هذه الآية لم تفرق بين مخرج ومخرج .

وقد ذهب إلى هذا المعنى كثير من المفسرين ، ومنهم الفخر الرازى - الذى يقول فى تفسير هذه الآية : ظاهر هذه الآية يدل على وجوب الزكاة فى كل ما تنبت الأرض

وحجته أيضا قوله - تعالى -

« وآتوا حقه يوم حصاده » وذلك بعد أن ذكر أنواع المأكولات من الجنات

مفروشات وغير مفروشات ، والنخل والزروع والزيتون والرمان . . . .

وأحق ما يحمل الحق عليه الخضراوات ، لأنها هى التى يتيسر إيتاء الحق منها

يوم القطع ، وأما الحبوب فيتأخر الإيتاء فيها إلى يوم التنقية (٢٠٨)

وحجته أيضا الحديث الذى سقناه قبل ذلك وهو : « فيها سقت السماء

العشر . . الخ »

### مذهب المالكية والشافعية

قال المالكية والشافعية : إن زكاة الزروع والثمار تجب فيما يقتات ويدخر وييس من الحبوب والثمار فقط - وذلك مثل الحنطة والشعير والذرة والأرز . وما أشبه ذلك .

وعلى ذلك فلا زكاة عندهم في الجوز واللوز وما شابه ذلك ، لأنه لا يتخذ قوتا في وقت الاختيار .

وقال الشافعي : قد يدخر الجوز واللوز ولكن لا زكاة فيهما ، لأنها لم يكونا بالحجاز قوتا فيما علمت ، وإنما كانا فاكهة .

وقد عدد المالكية حوالى عشرين نوعا تجب فيها الزكاة منها : الحمص ، والفول ، واللوبيا ، والعدس ، والترمس ، والبسلة ، والقمح والشعير ، والأرز ، والذرة ، والزبيب ، والزيتون ، والسمن ، وحب الفجل الأحمر ، والقرطم ، والتمر .

ولا تجب في التين عند المالكية ، وإن كان قد نقل عنهم رأى آخر هو وجوب الزكاة فيه .

ولا زكاة في الزيتون عند الشافعية لاقتراحه بالرمان ، والرمان لا زكاة فيه . وإن كان قد نقل عن الشافعي رأى آخر بأن فيه زكاة (٢٠٩)

### مذهب أحمد

وقال الحنابلة : الزكاة في كل ما ييس ، ويبقى ويكال من الحبوب والثمار

---

(٢٠٩) فقه الزكاة للقرضاوى ج١ ص٣٥٧

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

مما ينبت الرجل إذا نبت فى أرضه ، سواء كان قوتا كالخنطة والشعير والسلت والأرز والذرة ، أو كان مثل الفول والعدس والحمص ، أو كان مثل الكزبرة والكمون وغيرهما ، أو كان من البذور كبذر الكتان والقثاء والخيار ، أو كان من حب البقول كحب السمسم والترمس وغيرهما ، وكذلك تجب فيها بوصف بهذه الأوصاف ( اليس والبقاء والكيل ) من الثمار كالتمر والزبيب والمشمش المجفف واللوز والفسق . .

أما عدا ذلك من الثمار - كالكمثرى والخوخ والتفاح والمشمش الأخضر فلا زكاة فيه .

وكذلك لا زكاة فى الخضراوات كالقثاء والخيار والباذنجان .

وقول أبى حنيفة - رضى الله عنه - هو الأولى بالترجيح ، فهو يرى أن الزكاة واجبة فى كل ما تخرجه الأرض إذا قصد منه الاستغلال ، لا فرق بين الخضراوات وغيرها ، باستثناء الحطب والقصب الفارسى - وهو الغاب - والحشيش والشجر الذى لا ثمر له ، لعموم الحديث « فيما سقت السماء العشر » (٢١٠)

ولا معنى لقصر الزكاة على الأقوات الأربعة : القمح والشعير والتمر والزبيب . فإن هذا الحديث كما يقول العلماء لم يسلم من طعن ، وعلى فرض صحته فقد تأولوه بأنه لم يكن فى ذلك الوقت إلا هذه الأربعة ، (٢١١) أو يحمل على أن القصر إضافى وليس حقيقيا .

(٢١٠) الزكاة وحاجة العصر لعبد الحفيظ فرغل ص ٨٢

(٢١١) فقه الزكاة ج ١ ص ٣٦١

## شروط الزكاة في الزروع والثمار

هل في الزروع والثمار نصاب ؟

ذهب جمهور العلماء على أنه لا زكاة في زرع أو ثمر حتى يبلغ خمسة أوسق . استناداً إلى حديث « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » (٢١٢) - الأوسق جمع وسق - بفتح الواو وسكون السين - وقدره ستون صاعاً ، والصاع قدحان بالكيل المصرى ، وعلى هذا فنصاب المكيل خمس وسبعون كيلة ، أى ستة أراذب وربع .

ولكن أبا حنيفة لا يشترط نصاباً في الزرع والثمار ، بل الزكاة تجب في كثير الزرع وقليله ، كما أنه لا يشترط حولاً .

وزاد أبو يوسف ومحمد قيماً على ذلك هو : أن يبقى الناتج من الأرض سنة بلا علاج كثير ، سواء كان مكيلاً كالحبوب أو موزوناً كالقطن والسكر ، وإن كان لا يبقى سنة فلا زكاة فيه - وعلى ذلك فلا زكاة في الفواكه والخضر - كما اشترط أن يبلغ نصاباً - ونصاب المكيل خمسة أوسق ، والموزون خمسة قناطير . (٢١٣)

وعلى ذلك فقد خالف صاحبان أبا حنيفة في هذه المسألة . . وأبو حنيفة يعتمد على الحديث الشريف - وهو مطلق - : « فيما سقت السماء العشر » (٢١٤)

(٢١٢) نيل الأوطار ج٤ ص١٤١

(٢١٣) الزكاة وحاجة العصر ص٨٢

(٢١٤) المغنى ج٢ ص٦٩٥



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد رأى هذا رأى قبل أبى حنيفة - إبراهيم النخعى ، وعطاء ، وروى أبو رجاء العطاردى قال : كان ابن عباس - رضى الله عنهما - بالبصرة يأخذ صدقاتها حتى الكراث . (٢١٥)

وروى عن عمر بن عبدالعزيز أنه أوجب الزكاة فى كل ما أخرجت الأرض قُل أو كثر .

واشترط مالك أن يبلغ الخارج من الأرض نصابا مما يبقى ويبقى ويستتبت الإنسان ، سواء كان مما يقتات به كالقمح والشعير أو مما لا يقتات به . والنصاب عنده : خمسة أوسق ، والوسق ستون صاعا ، والصاع عنده قدح وثلاث ، فالنصاب إذن عنده خمسون .

واشترط الشافعى أن يكون الخارج من الأرض نصابا مما يقتات به ويدخر ويستتبت

واشترط أحمد كذلك أن يكون النصاب مما يكال ويبقى ويبقى ويستتبت - سواء كان مما يقتات به أم لا -

والنصاب عنده خمس وسبعون كيلة . .

وعلى ذلك نرى أن جمهور العلماء اشترطوا النصاب ، ولم يخالف فى ذلك إلا أبو حنيفة - رحمه الله - محتجا لرأيه بما قدمنا - وقد خالفه أصحابه . والأصح ما ذهب إليه جمهور العلماء والفقهاء للحديث الصحيح

## كتاب الزكاة

الصريح : « ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة » وهو لا يعارض الحديث الآخر : « فيما سقت السماء العشر » بل يخصصه ، والتخصيص ليس معناه المعارضة .

### الاختلاف في تحديد الصاع

وقد رأينا أن الأحناف حددوا الصاع بأنه قدحان بالكيل المصرى والمالكية حدوده بقدح وثلاث .

ويرجع ذلك إلى اختلاف مقدار الصاع بين بلد وآخر ، أو إلى اختلاف ما يوضع في الصاع ، فإن كان الموضوع ماء فإن وزنه يختلف عما إذا كان حبوبا ، والحبوب تختلف وزنا فيما بينها . فإن بعضها أخف من بعض .

وقد حرر هذه المسألة تحريرا مضبوطا بعض العلماء ، واستخلصوا من ذلك النتائج الآتية : -

الصاع يساوى  $\frac{1}{3}$  - أى قدحا وثلاث قدح - أى  $\frac{1}{6}$  سدس كيلة مصرية .

والكيلة المصرية تساوى ٦ - ستة أصع ، والأردب يساوى ٧٢ - اثنتين وسبعين - صاعا .

والوسق - وهو ستون صاعا - يساوى عشر كيلات مصرية . . فالأوسق الخمسة وهى النصاب الشرعى لزكاة الزروع والثمار تساوى خمسين كيلة مصرية ، أى أربعة أرداب وكيلتين . (٢١٦) فتستخرج زكاة المكيل من

---

(٢١٦) حاشية العلوى على شرح الخرشي ص ٢٨٨ - ١٦٨

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

الزروع والثمار على هذا الحساب  
أما الموزون - فقد قال جمهور العلماء : تستخرج زكاته على حسب قيمته  
فإذا بلغت قيمة الخارج من القطن - مثلاً - خمسة أوسق من أدنى ما يكال من  
الحبوب كالشعير مثلاً . وجبت الزكاة .

فإذا كان ثمن الخارج من القطن يساوى ثمن خمسين كيلة من الشعير  
وجب فيه العشر أو نصف العشر على حسب سقيه .  
وبهذا القول قال أبو يوسف من علماء الأحناف .

وقال محمد - من علماء الأحناف أيضاً - : المعتبر إنما هو خمسة أوسق من  
أعلى ما يقدر به ذلك الشيء ، لأن التقدير بالوسق في المكيلات لم يكن إلا  
لأن الوسق أعلى ما يقدر به في بابه .

وعلى ذلك إذا كان القطن يقدر بالقناطير - كما هو في عصرنا - فنصابه  
خمس قناطير ، وهكذا .

فإذا بلغ محصول القطن في مصر خمس قناطير وجب فيها العشر أو نصف  
العشر . .

وذهب بعض العلماء إلى تقويم نصاب غير المكيل بمائتى درهم - أى  
بنصاب النقود - كما في التجارة . لأنه مزكى لانصاب له في نفسه فقيس على  
غيره .

وقال أحمد : مالا يكال يقدر بالوزن - وقدر نصاب الزعفران والقطن  
وما أشبه ذلك بألف وستائة رطل عراقى ، والوزن يقوم مقام الكيل . ويبلغ  
ذلك بالكيلوجرام وهو الوزن المصرى الآن : ٦٤٧ - ستائة وسبعا وأربعين

## كتاب الزكاة

كيلو جرام .

ولعل هذا الرأي هو أنسب الآراء في ذلك لحال الفقراء والممولين<sup>(٢١٧)</sup>

تحديد الوقت الذي يقدر فيه النصاب ..

ويعتبر النصاب بعد الجفاف في الثمار ، وذلك بعد أن يصير الرطب تمرا والعنب زيبيا .

وبعد التصفية والتنقية من القشر في الزروع .

وبعض العلماء قالوا : يقدر الثمر على الشجر ، وهذا ما يسمى بالخرص والخرص هو التقدير ، وصفته أن يقدر ما على النخل رطباً ، ويقدر ما عساه أن ينقص عندما يصبح تمرا - وهذا نوع من الحزر والتخمين - فينظر الخارص العارف إلى الثمر فيقول : يخرج من هذا التمر كذا وكذا ، وكذلك الأمر بالنسبة للعنب ، فيحصى . . . . وينظر مقدار العشر أو نصف العشر من ذلك .

وسند ذلك ما يروى عن عائشة أنها قالت : كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يبعث عبدالله بن رواحة إلى اليهود فيخرص عليهم النخل حين يطيب قبل أن يؤكل منه - أخرجه أبو داود وأحمد والدارقطني<sup>(٢١٨)</sup> وزادا : ثم يخبرون - أى يهود : أيأخذونه بذلك الخرص ، أم يدفعون إليهم بذلك ؟

---

(٢١٧) راجع فقه الزكاة للقرضاوى ج١ ص- ٣٧٧ وما بعدها

(٢١٨) الدين الخالص ٢١٢/٨

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإنما كان أمر النبى - صلى الله عليه وسلم - بذلك لكى يحصى الزكاة قبل أن تؤكل الثمرة وتفرق حفاظا على حق الفقراء

قال القرطبى : ويكفى فى الخرص الواحد - كالحاكم ، فإذا كان التمر زيادة على ما خرص لم يلزم رب الحائط - البستان - الإخراج عنه ، لأنه حكم قد نفذ ، وإذا نقص لم تنقص الزكاة .

وإذا استكثر رب الزرع التقدير خير بين هذا التقدير وبين تقديره هو . . . استنادا إلى ما رواه ابن جريج : « خرص ابن رواحه أربعين ألف وسق وزعم أن اليهود لما خيرهم أخذوا التمر وأعطوا عشرين ألف وسق (٢١٩) متى يكون الخرص ؟

ويخرص التمر عند بلوغ صلاحه ، حين تنضج أول الثمرة قبل أن يأكل الأكل منها ، والحكمة من ذلك حفظ حق الفقراء والأغنياء معا ، فإن الخرص يبين نصيب كل منها . . . ولو منع رب المال من الانتفاع بثمره حتى تمام نضجه لأضره ذلك ، ولو انبسطت يده فى الثمر قبل معرفة حق الفقراء لأخل بهذا الحق . ولما كانت الأمانة غير متحققة عند كل واحد من أرباب الأموال وضع الشارع هذا الضابط ليمكن رب المال من الانتفاع بثمره مع الاحتفاظ بحق الفقراء . (٢٢٠)

وعند تسلم الثمر من صاحب المال يترك له ثلث ما قدره الخارص أو ربعه

---

(٢١٩) تفسير القرطبى - سورة الأنعام -

(٢٢٠) الدين الخالص ح ٨ ص ٢١٣

## كتاب الزكاة

ليوزعه صاحب المال على جيرانه وأقاربه . وفي ذلك رافة به ورحمة .  
وإذا لحقت الثمرة جائحة بعد الخرص وقبل القطع سقطت الزكاة بإجماع  
الفقهاء .

والخرص موجود في أيامنا هذه ، يلجأ إليه الزارع عند بدء الثمر ،  
لا لخصر زكاته - بكل أسف - بل تمهيداً لبيعه وتقدير ثمنه بناء على التوقع من  
نتاجه .

وليت الناس إذ برعوا في حساب عائد الدنيا انتبهوا أيضاً إلى حساب عائد  
الآخرة « والآخرة خير وأبقى » (٢٢١)

ماذا يخرص من الثمر ؟

قال العلماء : الذي يخرص من الثمر هو النخيل والعنب ، لأن تقدير  
ثأريهما ممكن . فثمر النخل مجتمع في عذقه ، وثمر العنب مجتمع في  
عنقوده . . ومعرفة قدر ذلك ممكن لأهل النظر والتقدير .

أما غيرهما من الثمر فغير ممكن لتفرق الثمر فوق الأشجار وبين  
الأغصان . وعلى ذلك ، فلا يجوز خرص الزيتون ونحوه .

وقال بعض العلماء : يجوز خرص غير العنب والتمر ، لأنه ثمر تجب فيه  
الزكاة ، ويخرص كالرطب والعنب .

والمختار في ذلك : أن يكون مدار الجواز هو إمكان الخرص والحاجة  
إليه . ويترك ذلك لأهل الاختصاص والخبرة فما يرون أن تقديره ميسور لهم

---

(٢٢١) الزكاة وحاجة المعسر ص-٨٧

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

بوسائلهم الفنية ، وكانت إدارة الزكاة تحتاج إلى ذلك لضبط أمورها وتحديد إيراداتها ، أو كان أرباب المال محتاجين أيضا الى ذلك ليتمكنهم التصرف فى الثمر رطباً - أخذ به قياسا على ما ورد به النص من خرص الرطب والعنب - وما لا فلا . (٢٢٢)

### مقدار الواجب وتفاوتة

سبقت الإشارة إلى أن ما سقته السماء والعيون أو كان عثريا - فيه العشر ، وما سقى بالآلات أو بجهد الإنسان ففيه نصف العشر . . . وقد أشار إلى ذلك الحديث الشريف : « فيما سقت الأنهار والغيم العشور ، وفيما سقى بالسانية نصف العشور » (٢٢٣) والسانية هى الساقية وجمعها : سوان . . . وروى - أيضا - عن أنس قال : فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما سقت السماء العشر ، وفيما سقى بالدوالى والسوان والغرب والناضح نصف العشر » (٢٢٤) والغرب جمع غرب : وهو الدلو الكبير ، والناضح : الناقة يسقى عليها .

ما الحكم فيما سقى بعضه بكلفة وبضعه بغير كلفة ؟  
الأثار السابقة تشير إلى مقدار الزكاة بالنسبة لطريقة السقى - فماذا إذا كان

---

( ٢٢٢ ) فقه الزكاة ج ١ ص ٣٨٨

( ٢٢٣ ) نيل الأوطار ٤ / ١٣٩

( ٢٢٤ ) رواه يحيى بن آدم فى كتاب الخراج ، وفى التلخيص ص ١٨١

## كتاب الزكاة

بعض الأرض تسقى بالسما أو النهر أو العين ، وبعضها يسقى بمجهود الإنسان وتعبه وإنفاقه .

وللإجابة على هذا السؤال نقول :

أ- إن سقى الزرع نصف السنة بكلفة ، ونصفها بغير كلفة فيه ثلاثة أرباع العشر . قال ابن قدامة : ولا نعلم فيه مخالفا . لأن كل واحد منها لو وجد في جميع السنة لوجب مقتضاه ، فإذا وجد في نصفها أوجب نصفه ب- وإن سقى بأحدهما أكثر من الآخر اعتبر أكثرهما ، فوجب مقتضاه وسقط حكم الآخر- يعنى إن سقى أغلب العام بالسما كان فيه العشر وإن سقى أغلب العام بالآلة والمجهود كان فيه نصف العشر .

وهذا قول عطاء والثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي والمعتمد عليه عند الحنابلة .

ح- وإن جهل المقدار غلب إيجاب العشر احتياطا ، لأن العشر هو الأصل في الوجوب ، وهو يسقط نصفه بوجود الكلفة ، فما لم تتحقق بقى على الأصل وهو عدم الكلفة (٢٢٥)

ما حكم ما يسقى من الأنهار غير الطبيعية وغيرها من الترع والقنوات ؟  
حدد الشرع أن المسقى من النهر - وهو خلق الله - تعالى - سخره للإنسان ومثله العيون والبحيرات - زكاته العشر ..



فما حكم ما يشقه الإنسان بجهده من أنهار وترع وقنوات ونحوها ؟ قال ابن قدامة - فى كتابه « المغنى » - : إن حفر الأنهار والقنوات لا يؤثر فى نقصان الزكاة ، وحجته فى ذلك - أنه من جملة إحياء الأرض ولا يتكرر كل عام :

والحجة فى ذلك أيضا - أن مؤونة القنوات إنما تتحمل لإصلاح الضيعة . . . . . والترع تشق لإحياء الأرض ، فإذا تهيأت وصل الماء إلى الزرع بطبعه مرة أخرى ، فيكون فيه العشر .

أما الإمام الخطاى فيقول : إن كان السقى بالقنوات يحتاج إلى مثونة كل عام كاستحداث حفر ، واستمرار كسح ففيه نصف العشر ، فشان الأرض فى ذلك شأن التى تسقى بالسوانى والنواضح .  
وإن كانت لا تحتاج إلى مثونة إضافية ففيها العشر ، وعلى هذا رأى سار بعض الشافعية . (٢٢٦)

ما حكم الديون على صاحب الزرع ؟

قسم العلماء الديون قسمين \* :

فمنها قسم استدانه صاحب الزرع لينفق على زرعه . وهذا يجب قضاؤه قبل أن تحسب الزكاة . بإجماع الأئمة .

ومنها قسم استدانة لينفقه على نفسه وأهله . وهذا يختلف فى أمره -

---

(٢٢٦) المرجع السابق ص-٣٨٣

## كتاب الزكاة

والدليل في ذلك : روى أبو عبيد في كتاب الأموال بسنده عن جابر بن زيد ، قال - في الرجل يستدين فينفق على أهله وأرضه - قال : قال ابن عباس : يقضى ما أنفق على أرضه . وقال ابن عمر : يقضى ما أنفق على أرضه وأهله (٢٢٧) . . . فهذا الأثر يشهد بأن كلا من ابن عباس وابن عمر - رضى الله عنهما - اتفقا في قضاء الدين المتسبب عن نفقة الأرض أولا ، ثم يزكى ما بقى إن بلغ نصابا . واختلفا في أن ابن عمر حكم بقضاء الدين المتسبب عن نفقة الأهل والنفس . أيضا ، مع الدين المتسبب عن نفقة الأرض ، ثم يزكى ما بقى إن بلغ نصابا .

وابن عباس لم يقض بذلك . بل قضى بخصم دين الزرع فقط . ولكل من هذين الإمامين مؤيد عن جاء بعدهما من الأئمة . ولعل رأى ابن عمر أرفق بحال الأمة وأيسر على الناس . ذلك أن الزكاة شرعت أصلا لتؤخذ من الغنى لتعطى الفقير ، والرجل الذى عليه دين يحيط بماله يعد من المحتاجين للصدقة ، فكيف تؤخذ منه الصدقة وهو من أهلها ؟

وهذا ما ذهب إليه أبو عبيد في كتاب الأموال .

هل تخصم الضريبة العقارية من الزكاة ؟  
يطلق على الضريبة العقارية اسم الخراج . وقد جاء في رأى بعض الفقهاء . أن الزكاة تحسب بعد خصم الدين والخراج .

---

(٢٢٧) كتاب الأموال لأبي عبيد ص ٥٠٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

روى عن سفيان بن سعيد الثورى أنه قال - فيما أخرجت الأرض الخراجية : أرفع دينك وخراجك فإن بلغ خمسة أوسق بعد ذلك فزكها<sup>(٢٢٨)</sup> وقد أفق بذلك الإمام أحمد - رضى الله عنه - واستدل له علماء المذهب بقولهم : إن الخراج من مثونة الأرض ، فيمنع وجوب الزكاة في قدره ، كما ذهب ابن عباس وابن عمر - من قضاء ما أنفق على الزرع ثم تزكية الباقي<sup>(٢٢٩)</sup> بل إن بعض العلماء يرى أن الأرض التى يؤخذ منها خراج لا تستحق عليها زكاة لأن الخراج أغنى عنها .

### الفرق بين الأرض العشرية والخراجية

ويحسن أن نلقى الضوء على الأرض العشرية والأرض الخراجية . الأرض العشرية هى الأرض فى البلاد المفتوحة التى أسلم أهلها طوعاً ، وتركت فى أيدي أصحابها ، أو فتحت عنوة وقسمت بين الفاتحين ، أو التى كانت مواتاً وأحيائها المسلمون ، أو الأرض فى البلاد العربية والإسلامية . وسميت هذه الأرض بالأرض العشرية لأن أهلها يؤدون عنها زكاة الزروع والثمار : العُشْر أو نصف العُشر على حسب سقيها . أما الأرض الخراجية ، فهى الأرض فى البلاد التى فتحت عنوة وتركت فى يد أصحابها نظير خراج معلوم يؤدونه عنها . وسميت خراجية نسبة إلى الخراج الذى يؤديه أهلها للدولة .

( ٢٢٨ ) الخراج ليحيى بن آدم ص ١٦٢

( ٢٢٩ ) المغنى لابن قدامة ٢ / ٧٢٧

## كتاب الزكاة

وإذا أسلم أهل الأرض الخراجية أو اشتراها مسلم أدبت عنها الزكاة - إلى جانب الخراج ، ولا يمنع أحدهما وجوب الآخر .

وهذا ما رآه بعض العلماء  
ودليلهم على ذلك أن ماورد به الكتاب والسنة من تزكية الزرع والثمار لم يفرق بين الأرض العشرية والخراجية .

ولكن أباحيفة قال : لايجتمع خراج وزكاة على مسلم  
وقال الشوكاني : ليس على المسلمين غير الزكاة من الضرائب والمكس ونحوها . . . . وقد استدل أبوحنيفة على رأيه بما روى عن ابن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « لايجتمع عشر وخراج في أرض مسلم » (٢٣٠) ، ولكن العلماء تكلموا في هذا الحديث .

واستدل أبو حنيفة بما ورد أيضاً من حديث أبي هريرة - رضى الله عنه - وقد رواه الأئمة أحمد ومسلم وأبوداود - من أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « منعت العراق قفيزها ودرهمها ومنعت الشام مئذيتها ودينارها ، ومنعت مصر إردبها ودينارها ، وعدتم من حيث بدأت » قالها ثلاثاً - شهد على ذلك لحم أبي هريرة ودمه . (٢٣١)

ووجه الدلالة في هذا الحديث أنه إخبار عما يكون من منع الحقوق الواجبة . . ويُن هذه الحقوق وأنها الخراج ، فلو كان العشر واجباً لذكره معه .

---

( ٢٣٠ ) مصنف ابن أبي شيبة ج٣ ص٢٠١

( ٢٣١ ) رواه مسلم ج٢ ص٢٦٥ ، وأبوداود ج٣ ص١٢٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

وليس فى هذا الحديث - فى رأى العلماء - دليل على إسقاط الخراج ، ولكنه دليل على إسلام هؤلاء ، وعلى أن الجزية سوف تسقط عنهم ، أو أنه إشارة إلى ماسيحدث من فتن فى آخر الزمان تؤدى إلى منع الزكاة - وقد حدث إلا من عصم الله -

إن أبا حنيفة يرى أن سبب كل من الخراج والعشر واحد - ثماء الأرض حقيقة أو حكماً - فلو كانت سبحة لامنفعة فيها سقط عنها الخراج والعشر معاً . فمتى كان السبب واحداً لالتجمع زكاة وخراج ، لأن السبب الواحد لا يتعلق به حقان من نوع واحد ، قياساً على من ملك نصيباً من السائمة للتجارة سنة فإنه لايلزمه زكاتان - أى زكاة السائمة وزكاة التجارة .

ولكن أبا حنيفة وجد من ناقش قياسه ذلك . (٢٣٢)

فقد قال البعض : إن العشر فريضة لازمة ، ولايمنع وجوب الخراج وجوب العشر ، وإن النصوص الواردة فى وجوب العشر صريحة قاطعة ، والخراج وجب بالاجتهاد فقط . وما وجب بالنص لايسقط بالاجتهاد . وإن العشر والخراج حقان وجبا بسببين مختلفين فلم يمتنع وجوب أحدهما وجوب الآخر .

وعلى رأى من يقول بأن الخراج لايسقط العشر ، فإن الخراج يحسب كالدين أى يستبعد ماأداه من خراج من قيمة الزرع ، ثم يحسب مابقى فإن بلغ نصيباً أدى عنه الزكاة - العشر أو نصف العشر .

---

(٢٣٢) الزكاة وحاجة العصر ص-٩٢

## كتاب الزكاة

روى العلماء أن عمر بن عبدالعزيز كتب إلى عامله على فلسطين في شأن من في يده أرض عليها جزية : أن يقبض جزيتها ، ثم يأخذ منها زكاة مابقى بعد الجزية ، والمراد بالجزية الخراج . (٢٣٣)

هل يجوز شراء الأرض الخراجية أو بيعها ؟  
هذا حكم يجب أن تشير إليه وهو :  
إذا كانت الأرض الخراجية بمنزلة الوقف للمسلمين ، لأنها خراجية بأحد أمرين هما :  
أنها أخذت عنوة وصيرت فيئاً للمسلمين كأرض سواد العراق والأهواز وفارس .. وغيرها .  
أو أنها فتحت صلحاً مثل نجران وأيلة وفدك وغيرها ..

فهل يجوز التصرف فيها بالبيع والشراء ؟  
ذهب ثلاثة من الأئمة وهم مالك والشافعي وأحمد إلى عدم جواز البيع أو الشراء في الأرض الخراجية لأنها أرض موقوفة .  
والدليل على ذلك مايلي :  
اشترى عتبة بن فرقد أرضاً من أرض الخراج . فقال له عمر - رضي الله عنه - : ممن اشتريتها ؟  
قال عتبة : من أربابها .

---

( ٢٣٣ ) فقه الزكاة ج ١ ص ٣٩٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

فلما اجتمع المهاجرون والأنصار قال : هؤلاء أربابها ، فهل اشترت منهم شيئاً ؟

قال : لا

قال عمر : فارددها على من اشترتها منه ، وخذ مالك (٢٣٤)  
ويرى بعض العلماء : أنه لا بأس بتوارث هذه الأرض والتصرف فيها بيعاً  
وشراء ، مادام الإمام قد أقر أهل البلاد المفتوحة عتوة في أراضيهم .  
واستدلوا على ذلك بأن ابن مسعود - رضى الله عنه - اشترى من دهقان  
أرضاً على أن يكفيه جزيتها - يعنى خراجها .

وأيضاً لأن الشراء استخلاص للأرض من أهل الذمة (٢٣٥) فهو يقوم فيها  
مقام من كانت بيده .

ومتى صح الشراء فإنها تكون في يد المشتري كما كانت في يد البائع ، أى  
يجب فيها الخراج ، لأن معنى الشراء هو نقل اليد من البائع إلى المشتري  
بعوض .

قال الشيخ يوسف القرضاوى : إن الأرض الخراجية ملك للأمة كلها ،  
وملكية الفرد لها ملكية يد لاملكية رقبة ، والخراج المضروب عليها بمنزلة  
أجرة لها تدفع إلى الأمة الإسلامية لتنفقها في المصالح العامة للأمة - ومن  
ذلك تعمير الأرض ذاتها ، وتيسير ريعها وإصلاح جسورها ، وتحقيق كل

( ٢٣٤ ) المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٨٢١

( ٢٣٥ ) فقه الزكاة ج ١ ص ٤١١

## كتاب الزكاة

مايزيد في إنتاجها .

ولو أسلم أصحاب هذه الأرض بعد ذلك أو انتقلت ملكيتها إلى مسلم  
:بالبيع والشراء ظل الخراج مربوطاً عليها ، لا يسقط عنها على الإطلاق مهما  
طال الزمن أو تقدم (٢٣٦)

هل توجد أرض خراجية الآن ؟

رأى كثير من متأخري الحنفية أن أراضي مصر والشام لم تعد خراجية ،  
لأن الخراج ارتفع عنها بعودها إلى بيت المال بموت ملاكها ، فإذا اشتراها  
إنسان بعد ذلك من بيت المال شراء صحيحاً ملكها ولا خراج عليها ، وإنما  
يجب فيها العشر أو نصف العشر .

إلا أن الحكومات الحديثة قد فرضت ضريبة عقارية خاصة غير ناظرة إلى  
أصل الأرض خراجية أو عشرية - وبذلك فقد استوت الأراضي جميعها في  
ذلك .

ولهذا كان من الأوفق - مع الواقع العملي - إيجاب العشر أو نصف العشر  
على كل أرض يملكها مسلم إذا أخرجت النصاب المشروط للزكاة ، وتكون  
الضريبة العقارية حق الرقعة ، والعشر أو نصفه حق الثمرة (٢٣٧)

ماحكم الأرض التي تزرع مرتين ؟

الزكاة في الواقع حق الزرع لاحق الأرض . فقد قال - تعالى -

( ٢٣٦ ) فقه الزكاة جـ ١ ص ٤١٢ بتصرف

( ٢٣٧ ) فقه الزكاة جـ ١ ص ٤١٨ بتصرف



« وآتو حقه يوم حصاده »

وقال - تعالى -

« أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض »

وعلى ذلك فقد وجب فى كل غلة تنتجها الأرض زكاة ، لأن كل زرة مستقلة بنفسها ، وهذا مانشاهده الآن فى كثير من الحقول ، من أن الفلاح قد يزرع الفول ثم يحصده ويزرع بعده قطناً أو ذرة ، ففى الفول زكاته ، وفى القطن أو الذرة زكاتها .

قال ابن حزم : ومن زرع قمحاً أو شعيراً مرتين أو أكثر فى العام ، أو حلت نخلة بطنين فى السنة فإنه لا يُضْمُ البُرُّ الثانى ولا الشعير الثانى ولا الثمر الثانى إلى الأول ، وإن كان أحدهما لم يبلغ خمسة أوسق لم يزكه ، وإن كان كل منهما لم يبلغ خمسة أوسق على انفراده لم يزكها ، وذلك أنه لو جمع بينهما لوجب أن يجمع بين الزرعين والثمرين ، ولو كان بينهما عامان أو أكثر - وهذا باطل بلا خلاف .

هل فى الأرض المؤجرة زكاة ؟

لا جدال فى أن المالك إذا زرع أرضه وجب عليه إخراج زكاة زرعه من ثمره إذا بلغ النصاب الذى أشرنا إليه .

ولا جدال أيضاً فى أن المالك إذا أعار الأرض لصديق أو قريب فزرعها فإن الزكاة تلزم المستعير ، الذى انتفع بالأرض دون أن يدفع للمالك أجراً .

ولا جدال كذلك فى الأرض التى تزرع مزارعة - بأن يقوم شريك يزرع

## كتاب الزكاة

الأرض نظير ربع مايخرج منها أو ثلثه أو نصفه على حسب الاتفاق المبرم بينهما - فإن الزكاة تلزم كل واحد منهما في حقه إذا بلغ نصاباً . أو كان له زرع آخر إذا ضم إليه بلغ نصاباً .

وإذا بلغت حصة أحدهما النصاب دون الآخر فإن الزكاة على من بلغ ثمره النصاب دون الآخر .

ولكن الخلاف في الأرض المؤجرة للغير ، على من تكون زكاتها ؟ على المالك أم على المستأجر ؟

من العلماء من نظر إلى المالك ، ومنهم من نظر إلى المستأجر قال أبوحنيفة : الزكاة على المالك ، لأن أصل الوجوب في الزكاة هو الأرض ، وهي لصاحبها ، فعليه العُشر . وحجته - أيضاً - مع ذلك أن العشر مثونة الأرض فأشبهه الخراج ، ولأن الأرض كما تستمنى بالزراعة تستمنى كذلك بالإجارة ، فكانت الأجرة مقصودة كالثمر ، فكان النماء له معنى مع استمتاعه بنعمة الملك (٢٣٨)

ولكن الجمهور من الفقهاء قالوا : الزكاة على المستأجر ، لأن الذي تجب فيه الزكاة هو الحب والثمرة ، وهما ملك للمستأجر ، فالزكاة عليه دون المالك .

وهذا الرأي هو الأقرب للعدل والمنطق ، وقد رجحه ابن قدامة في المغني ، لأن الزكاة واجبة في الزرع فكانت على مالكة ، ولا يقال : إن

الزكاة من مثونة الأرض ، لأنها لو كانت من مثونتها لوجبت فيها وإن لم تزرع كالخراج ، وَلَقَدْ زُتْ الزكاة بقدر الأرض لا بقدر الزرع ، وهذا ما لم يقل به أحد (٢٣٩)

رأى آخر

قال بعض العلماء - ويمثلهم الرافعي في الشرح الكبير - : لافرق بين الأرض المكتراه والأرض المملوكة في وجوب العشر ، ويجتمع على المكثري العشر والأجرة ، كما لو اكثري حانوتاً للتجارة فإنه تجب عليه أجرة الحانوت وزكاة عروض التجارة .

ولكن بعض العلماء ناقشه في هذا التشبيه ، وقال : إنه غير مُسَلَّم ، لأن زكاة التجارة تجب في كل حول فيما بقي لدى التاجر من رأس مال نامٍ - بعد أن يكون قد دفع في أثناء الحول أجرة حانوته وغيرها من الأجور والتنفقات ، ولو كان عليه أجرة سنة أو أشهر لكانت عليه دينا يطرحه مما في يديه ثم يزكى مابقى .

أما زكاة الزرع فلا حول لها ، بل هي واجبة عند الحصاد ، فليس بممكن دفع الأجرة من الزرع قبل الحصاد ، ولذلك كان من الإجحاف بالمستأجر أن يبذل في الأرض جهده وعرقه ، ثم يدفع أجرتها ويطلب بعد ذلك بالعشر ، على حين يتسلم المالك أجرته سائغة خالصة ولا يطلب بشيء إلا أن يحول الحول على الأجرة أو بعضها .

## كتاب الزكاة

لذلك كان من العدل أن يشترك الطرفان في الزكاة ، كُلٌّ فيما استفاده ، فلا يعفى المستأجر إعفاء كلياً من الزكاة - كما ذهب إليه أبوحنيفة - ولا يعفى المالك نهائياً ويحمل العبء كله المستأجر - كما ذهب الجمهور - بل على كل منهما حق ..

ولكن على أى أساس يكون ذلك ؟

يكون على المالك زكاة أجرة الأرض التى يحصلها من المستأجر ، ويكون على المستأجر زكاة غلة الأرض بعد استبعاد ما أنفقه من أجرة وديون ونفقات زرع ..

وقد أوضح الشيخ القرضاوى ذلك بمثال نذكره ليستفيد به القراء - مع مراعاة حال الأسعار وقيمة الإيجار بالنسبة لعصرنا الحاضر . قال :  
رجل يملك عشرة أفدنة أجرها لتُزرع أرزاً مثلاً ، وكانت أجرة الفدان ٢٠ - عشرين جنيهاً ، فأخرجت الأرض مائة إردب ، يقدر ثمنها بأربعمئة جنيه . فكيف يخرجان الزكاة ؟ .. والإجابة كالآتى : -

أما المستأجر فيطرح من الخارج من الأرض ما يساوى الإيجار وهو خمسون إردباً على أساس (  $4 \times 50 = 200$  جنيه ، وهو إيجار  $20 \times 10 = 200$  جنيه )

وإذا كان قد أنفق على زرعهِ في البذر والسماذ ٤٠ أربعين جنيهاً أخرى فإنها تعادل ١٠ عشرة إردب ، يكون الصافي المتبقى له ٤٠ - أربعين إردباً ، فإذا كان الواجب عليه نصف العشر فهو يخرج عنها ، إردبين .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأما المالك فيخرج زكاة المائتين التى قبضها ، فإذا كان عليه خراج أو ضريبة تساوى أربعين جنيهاً ، يكون الباقي له ١٦٠ - مائة وستين جنيهاً ، عليه نصف عشرها وهو ثمانية جنيهاً .

يقول : وقد وافق الشيخ محمد أبوزهرة وهو من العلماء المجتهدين على هذا الرأى فى كتابه « تنظيم الإسلام للمجتمع ص ١٥٩ » (٢٤٠) ويتعلق بهذا الأمر زكاة العقارات ، وستحدث عنه بعد قليل إن شاء الله .

أما الآن فتتحدث عن أمر آخر وهو غسل النحل . . .  
والعسل هو نتيجة رحيق تمتصه النحلة وتقدمه شراباً مختلفاً ألوانه فيه شفاء للناس .

ويقوم على تربية النحل أناس متخصصون ، يقومون بأمره ويتولون المحافظة عليه ، بغية الانتفاع بتنتاجه .

وقد اختلف العلماء حول العسل وموقفه من الزكاة ، فهل فيه زكاة أسوة بالزكاة التى خرجت من ثمرات الأرض عن طريق الزرع والنبات ؟  
قال مالك والشافعى وبعض الفقهاء : لازكاة فيه . واحتجوا لذلك بأدلة منها :

● لم يرد خبر ثابت يفيد الصدقة فى العسل ، وليس هناك إجماع على الزكاة فيه .

---

( ٢٤٠ ) فقه الزكاة للقرضاوى ج ١ ص ٤٠٥

## كتاب الزكاة

● هو مائع خارج من حيوان فأشبهه اللبن - واللبن لازكاة فيه (٢٤١)  
وقال أبوحنيفة وأحمد : في العسل زكاة - بشرط ألا يكون النحل في أرض  
خراجية ، لأن الأرض الخراجية يدفع عنها الخراج ، ولا يجتمع حقان في مال  
واحد بسبب واحد .

أما إذا كان النحل في أرض عشرية أو كان في مفازة أو جبل وجب في  
العسل الناتج عنه العشر (٢٤٢)

والأدلة التي احتج بها هؤلاء هي :

● روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي - صلى الله عليه  
وسلم - أنه أخذ من العسل العشر (٢٤٣)

وروى أبو سياره المتعمى قال : قلت - يارسول الله ، إن لي نحلا - قال :  
فأد العشور . قال : قلت - يارسول الله ، أحم لي جبلها ، قال : فحمي لي  
جبلها . (٢٤٤)

● وجاء أحد بني متعان إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعشور نحل  
له ، وكان سألته أن يحمي له واديا يقال له سلبة ، فحمي له ذلك الوادي ،  
فلما ولي عمر بن الخطاب كتب سفيان بن وهب إلى عمر يسأله عن ذلك ،  
فكتب عمر :

---

(٢٤١) المغني لابن قدامة ج٢ ص ٧١٣

(٢٤٢) الهداية ، وفتح القدير ج٢ ص ٥٥ وما بعدها

(٢٤٣) رواه ابن ماجه - نيل الأوطار ج٤ ص ١٤٥

(٢٤٤) المرجع السابق ج٤ ص ١٤٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

إن أدى إليك ماكان يؤدى إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من عشور  
نحله فاحم له سلبه ، وإلا فإنما هو ذباب غيث يأكله من يشاء (٢٤٥)  
فهذه الآثار تدل على أن فى العسل زكاة .

يضاف إلى هذه الآثار دليل عقلى ، خلاصته أن العسل يتولد من رحيق  
الأزهار والثمر ، وأنه يكال ويدخر ، فوجبت فيه الزكاة كالحب والتمر .  
والكلفة فى استخراجة أقل من الكلفة فى محصول الزرع .

ونصاب الزكاة فى العسل عند القائلين بوجوب ذلك - هو ماقاله أبوسيف  
من علماء الأحناف : إذا بلغ العسل عشرة أرطال ففيه رطل ، وهكذا يكون  
فيه العشر .

وقال محمد بن الحسن - وهو من علماء الأحناف أيضاً - : إذا بلغ العسل  
خمسة أفراق ففيه العشر ، وإلا فلا .

والفرق : ستة وثلاثون رطلاً فلفلية ، وفى اللسان : الفرق مكىال ضخيم  
لأهل المدينة - قيل : هو ستة عشر رطلاً ، ويجمع على فرقان بضم الفاء ،  
ومنه الحديث « فى كل عشرة أفرق عسل فرق »

ومن القائلين بعدم الزكاة فى العسل - ابن حزم - الذى ناقش آراء  
الموجبين للزكاة فى العسل وأدلتهم وآثارهم التى استشهدوا بها ، وانتهى إلى  
ماحكم به عمر بن عبدالعزيز - فيما أخبر به نافع - قال : بعثنى عمر بن  
عبدالعزیز إلى اليمن ، فأردت أن آخذ من العسل العشر . فقال المغيرة بن  
حكيم الصنعائى : ليس فيه شيء ، فكتب إلى عمر بن عبدالعزيز ، فقال :

## كتاب الزكاة

صلق هو عدلٌ رَضِيٌّ. (٢٤٥)

وقد مال بعض الفقهاء في العصر الحاضر إلى الرأي القائل بوجوب الزكاة في العسل بأدلة منها .

● عموم النص في قوله - تعالى -

« خذ من أموالهم صدقة »

وقوله تعالى :

« أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض »

● القياس على ما فرض من الزكاة في الزروع والثمار ، للتشابه بينهما

● ومنها الآثار الواردة في ذلك ، وقد سقنا منها ما يكفي

أما حجة القائلين بالمنع قياساً على اللبن في ميوعته ، فلا دليل فيه على المنع ، لأن الزكاة وجبت في اللبن في أصله ، وهو السائمة ، بخلاف العسل فلا زكاة في أصله وهو النحل .

وعلى ذلك ففي العسل الزكاة - فإذا كان النحل في السهل ففي العسل المستخرج منه العشر ، وإن كان في الجبل ففي العسل المستخرج منه نصف العشر - نظراً للجهد والمشقة المبذولة في استخراجه . (٢٤٦)

---

(٢٤٥) المرجع السابق

(٢٤٦) راجع في ذلك فقه الزكاة للقرضاوى ص ٤٢٧



ماحكم الزكاة فى المنتجات الحيوانية الأخرى ؟  
جاءت الإجابة على هذا السؤال وإقية فى كتاب - فقه الزكاة - (٢٤٧)  
قال : إننا نعرف فى عصرنا حيوانات غير سائمة ، تتخذ للألبان  
خاصة ، وتدر دخلاً وفيراً على أصحابها .

ونعرف فى بعض البلاد دود القز الذى يربى على ورق التوت ونحوه ،  
وينتج ثروة من الحرير الفاخر .

ونعرف مزارع من الدواجن التى تنتج كميات هائلة من البيض ، أو  
تسمن للحم ، ولم يعرف المسلمون فى عصر النبوة وعصر الصحابة ومن  
بعدهم هذه الثروات النامية ، ولهذا لم يصدروا فيها حكماً .

إن الجواب على هذا نستفيده مما ذكره الفقهاء فى تعليل عدم وجوب الزكاة  
فى ألبان السائمة ، ووجوبها فى عسل النحل ، وكلاهما خارج من حيوان . .  
فقد قالوا - فى التفريق بين لبن السائمة وعسل النحل - : إن اللبن خارج  
من حيوان وجبت الزكاة فى أصله - وهى الأنعام السائمة - بخلاف العسل .

ومفهوم هذا : أن ما لم تجب الزكاة فى أصله تجب فى ثمائه وإنتاجه ، وهذا  
يعنى قياس ألبان البقر ونحوها من المنتجات الحيوانية على عسل النحل ، فإن  
كلا منها خارج من حيوان لم تجب الزكاة فى أصله .

ولهذا نرى أن تعامل المنتجات الحيوانية كالألبان وملحقاتها معاملة  
العسل ، فيؤخذ العشر من صافى إيرادها (وهذا فى الحيوانات غير السائمة

## كتاب الزكاة

التي تتخذ للألبان خاصة ، مالم تعتبر الحيوانات نفسها ثروة تجارية )  
والقاعدة التي نخرج بها هنا : أن مالم تجب الزكاة في أصله ، تجب في  
نمائه وإنتاجه ، كالزروع بالنسبة للأرض ، والعسل بالنسبة للنحل ، والألبان  
بالنسبة للأنعام ، والبيض بالنسبة للدجاج ، والحرير بالنسبة للدود ، وهذا  
ماذهب إليه الإمام يحيى من فقهاء الشيعة ، فأوجب الزكاة في الفز  
كالعسل : لتولدهما من الشجر ، لا في دوده - إلا إذا كان للتجارة .

على أن من الفقهاء من نظر إلى الحيوانات - غير السائمة - التي تتخذ  
للتناج والاستغلال نظرة أخرى ، فقاسها على عروض التجارة ، وأوجب  
تقويمها كل عام مع نتائجها ، وإخراج ربع العشر من رأس المال ونمائه معاً .

وهذا مروى عن جماعة من فقهاء الزيدية . . فمن اشترى خيولاً لبيع  
نتائجها ، أو بقرأً لبيع ما يحصل من لبنها وسمنها ، أو دود قز لبيع ما يحصل  
منه ، ونحو ذلك ، قومها في آخر الحول مع نتائجها وزكاها كالتجارة .

وليس هذا مقصوداً عندهم على الحيوانات المنتجة ، بل يشمل كل  
مايستغل وينتج في غير التجارة ، كالدور التي تكرر ونحوها - وسيأتي  
حديث عن هذه الدور إن شاء الله - تعالى -

ونكتفي هنا بأن نقول : إن قياس المنتجات الحيوانية على العسل قياس  
صحيح ، ولا معارض له ، فلا ينبغي العدول عنه . (٢٤٨)

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

### زكاة العقارات ومايشبهها

يتساءل كثير من الناس عن حكم الشرع فى العقارات هل فيها زكاة أم لا ؟

وكذلك يتسألون عن الحكم فى العربات والدواب التى تستغل وتعود على صاحبها بدخل . هل فى ذلك الدخل زكاة أم لا ؟  
ويتساءلون عن المصانع التى تنشأ وتحقق أرباحاً كيف يكون أمر الزكاة فى هذه الأرباح ؟

وللفقهاء حول الإجابة على هذه التساؤلات مواقف .  
فمنهم من وقف عند ماوردت به الآثار حول الأصناف التى شرعت فيها الزكاة ، فقالوا : لازكاة إلا فيما ورد النص بأن فيه زكاة ، ولا نصوص تفيد بأن فى العقارات أو المصانع أو الدواب أو الآلات زكاة ، وعلى ذلك فلا زكاة فى هذه الأشياء وأمثالها ، والزكاة الواجبة فيها هى زكاة الأموال التى يقبضها صاحبها من إيرادها ثم يحول عليها الحول إن بلغت نصاباً . فإن لم تبلغ نصاباً أو لم يحل عليه الحول فلا زكاة فيها .

ومنهم من توسع فى الزكاة فأوجب الزكاة فى مثل هذه الأشياء ومن هؤلاء بعض المالكية والحنابلة ، فقد أوجبوا الزكاة فى العقارات المستغلة ، والعربات والدواب والسفن التى تؤجر ، والمصانع التى تنشأ ، وغير ذلك مما يدر ربحاً على صاحبه .  
وحجبتهم فى ذلك أن الله - تعالى - يقول :

## كتاب الزكاة

﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ﴾ (٢٤٩)

وقوله - تعالى - :

﴿حُدِّثُوا أَنْفُسَكُمْ بِصَدَقَةِ طَهْرَتِهِمْ وَتَزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ  
لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (٢٥٠)

وقوله - عليه الصلاة والسلام - : « أخرج الزكاة من مالك فإنها طهور  
يطهرك الله به » (٢٥١)

وهذه نصوص مطلقة تنطبق على كل ما يُغُلُّ مالاً . . . فليس لأحد أن  
يخص منها ما يشاء ليجب فيه الزكاة دون ماعداه .

ويضيف هؤلاء إلى هذه النصوص النقلية أدلة عقلية منها :  
أن العلة في وجوب الزكاة في الأموال هي النماء ، ولذلك لا تجب الزكاة  
فيما لا نماء فيه ، كالدار التي يسكنها صاحبها ، والثياب التي يلبسها ، وحلى  
المرأة وآلة الحرفة وخيل الجهاد . .

فمضى تحقق النماء فقد وجبت الزكاة ، وهذه الأشياء موضع التساؤل  
بتحقق بها نماء المال ولذلك وجبت فيها الزكاة .

ومنها أن الحكمة من الزكاة تطهير المال وتزكية أصحابه ومواساة الفقراء

(٢٤٩) المعارج ٢٤

(٢٥٠) التوبة ١٠٣

(٢٥١) جمع الجوامع برقم ٨١٣ ج١ ص ٢٦٧ ط مجمع البحوث الإسلامية

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وحماية المجتمع ، ولا تقتصر هذه الحكمة على مال دون مال ، بل هى تتحقق من سائر أنواع الدخول التى ورد فيها نص صريح وغيرها .. .  
والزكاة شكر للمنع من المنعم عليه ، وإذا كان هذا الشكر واجباً على صاحب الحقل الذى يغل حباً وثمرات ، أفلا يكون واجباً كذلك على صاحب المصنع الذى يغل ربحاً ، وعلى صاحب الدار المؤجرة التى تغل أجرة ؟؟  
● ومنها أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قد نص على أخذ الزكاة من الأموال النامية التى كانت رائجة فى العصر الإسلامى الأول - وهى السوائم والزروع والثمار والدراهم الفضية من النقود .

فلما تقدم الزمن جدت أموال أخرى فرض الفقهاء فيها الزكاة - قياساً على ما جاء فيه نص ، فقد قرروا الزكاة فى عروض التجارة قياساً على ما جاء فيه نص ، وقرروا الزكاة فى الخيل قياساً على الأنعام السائمة مادامت تتخذ للنهاء والاستيلاء ، وقرروا الزكاة فيما يستخرج من البحر كاللؤلؤ والعنبر قياساً على المعدن والركاز . وهكذا .. .

فلماذا لا ينطبق هذا القياس على ما يجدر من وجوه الاستغلال المؤدية إلى الأرباح وتوافر المال ؟

وبناء على ذلك فإن الحكم الشرعى يكون كالاتى :-  
أ - الدار المعدنة للسكنى لازكاة فيها . وكذلك كل سيارة يعدها صاحبها لركوبه ، وكل أثاث يعده لاستعماله الشخصى ، فإذا أعدت هذه الأشياء للاستغلال والنهاء أدبت عنها زكاة .. .

## كتاب الزكاة

ب - كيفية إخراج الزكاة عن هذه المستغلات .

هناك رأيان في ذلك .

الرأى الأول : أن مالك العمارة المؤجرة ، أو العربة المؤجرة ، أو الدابة المؤجرة ، أو الأثاث المؤجر - كمحلات الفراشة - يُقَوِّم ما يملكه ثم يضم إليه ما عنده من رأس المال التقدي ، وماله من ديون مَرَّجُوَّة ، ثم يخرج عن كل ذلك ربع العشر .

ولا يقال : إن هذه الأشياء رأس مال ثابت فيجب أن يعفى من الزكاة كما يعفى الأثاث الثابت في حوانيت التجارة ، فالإجابة عن ذلك - أن هذه الأشياء هي نفسها رأس المال النامي المغل الذى به تُجَلَّبُ المكاسب والأرباح ، وإنما يعفى مالم يكن مقصوداً للكسب من ورائه ، كالأرض والمباني التى توضع فيها الماكينات الصناعية ، لأن الماكينات هي المقصودة بخلاف الأرض والمباني فى العمارة والفندق والسينما ونحوها . فإن المبني نفسه هو الذى يجلب الفائدة والمال (٢٥٢)

الرأى الثانى : يقول بعض الفقهاء : إن الزكاة تؤخذ من الغلة ، والإيراد ، كما تؤخذ من غلة الأرض وثمرتها ..

وقد روى عن الإمام أحمد فى ذلك - فيمن يؤجر داره - أن مجرد العقد يعطى المالك الحق فى امتلاك الأجرة ، وعلى ذلك فإن الزكاة تجب عليه من حين العقد فى الأجرة - مادامت تبلغ نصاباً ويحول عليها الحول ، ذلك أن

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

المؤجر يملك التصرف فى أجرة عقاره بكافة التصرفات (٢٥٣) ومعنى ذلك أن المؤجر ينتظر حولاً منذ أول العقد حتى يؤدى الزكاة . . . وروى صاحب المغنى عن الإمام أحمد فيمن أجر داره وقبض أجرتها أنه يزكيه إذا استفاده . (٢٥٤)

ومعنى ذلك أن الزكاة لا ينتظر على أدائها حولاً ، بل هى واجبة حال القبض من المستأجر .

فالزكاة واجبة فى الدور المستأجرة فى غلتها وليست فى عينها .

وفى رأى المالكية - هناك خلاف فى حكم الزكاة بالنسبة للأشياء التى تتخذ للانتفاع بغلتها كالدور للكرء ، والغنم للصوف ، والبساتين وهكذا . والخلاف يدور حول أمرين :  
الأول فى الثمن إذا بيعت عينها .  
والثانى فى الغلة التى استفيدت .

فبالنسبة للأمر الأول - فإن المالك يستقبل بالثمن المقبوض حولاً ثم يزكى عنه ، وقيل : يزكى عنه فى الحال .

وبالنسبة للأمر الثانى كذلك - قيل : يزكى عن الغلة بعد مرور عام من قبض الثمن . وقيل : يزكى عنها فى الحال . (٢٥٥)

---

( ٢٥٣ ) الزكاة وحاجة العصر ص ٩٥

( ٢٥٤ ) المغنى لابن قدامة ج ٢ ص ٢٩ ، ص ٤٧

( ٢٥٥ ) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٥

## كتاب الزكاة

ولنا أن نستفيد برأى فقهاءنا المعاصرين في هذا الأمر :  
قال الشيخ أبوزهرة : « إن الدور المؤجرة المعدة للاستغلال تلحق زكاتها  
بزكاة الزرع ، والمعروف عند جمهور فقهاءنا أنهم لم يقرروا زكاة الدور في  
عصورهم ، لأنها لم تكن مستغلة للنساء ، بل كانت لسد الحاجات الأصلية .  
وكان هذا عدلاً اجتماعياً في عهد الاستنباط الفقهي . أما في عصرنا  
الحاضر فقد استبحر العمران ، وشيدت العمائر والقصور للاستغلال  
والنساء ، وصارت تدر أضعاف مائده الأرض ، فكان من المصلحة أن تؤخذ  
منها زكاة كالأراضي الزراعية ، إذ لا فرق بين مالك تحبى إليه غلات عمارته  
كل شهر ومالك تحبى إليه غلات أرض زراعية كل عام ، فلو أوجبنا الزكاة  
في الأراضي الزراعية ورفعناها عن المستغلات العقارية لكان ذلك  
ظلماً . » (٢٥٦)

وحساب الزكاة يكون بمقدار العُشر أو نصف العشر - فهو كالأرض  
الزراعية - وتقدير ذلك : إن أمكن معرفة صافي الغلات بعد التكاليف - كما  
هو الشأن في الشركات الصناعية - فإن الزكاة تؤخذ من الصافي بمقدار  
العُشر ، قياساً على أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أخذ الزكاة بالعشر من  
الزرع الذى سقى بالمطر أو العيون ، فكانه أخذ من صافي الغلة .  
وإن لم يمكن معرفة الصافي على وجهه - كالعائمات المختلفة - فإن الزكاة  
تؤخذ من الغلة بمقدار نصف العشر » (٢٥٧)

(٢٥٦) الدين الخالص لعبدالرحيم فودة ص ١١٤ - مجمع البحوث الإسلامية -

(٢٥٧) فقه الزكاة ج ١ ص ٤٧٨



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وهناك رأى آخر يقدمه المرحوم الدكتور محمد عبد المنعم القيعى - الذى رد به على تساؤل حول إيراد العمائر ، وهل الزكاة منه تؤخذ كزكاة الأموال إذا حال عليه الحول ؟ فقال :

« الجواب الذى نرتضيه هو أن العقارات أشبه بالأرض الزراعية فتجب فيها الزكاة من حين الاستيلاء على الأجرة متى بلغ الدخل النصاب ، ولقد قال - سبحانه -

« يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم وما أخرجنا لكم من الأرض »

والعقارات تدر أموالاً كما تدر الأرض زرعاً وثباتاً - ويرى أنه يجب فيها ربع العشر . . . فللعقارات شبه بالأرض الزراعية باعتبار أن الحول ليس شرطاً .

ولها شبه بعروض التجارة من حيث إنه ابتغى من وراثتها الثمرة ، فألحقناها بعروض التجارة من حيث النصاب والمقدار الذى يجب إخراجه » (٢٥٨)

وإذا كنا قد قدمنا نماذج لأراء المجتهدين فى عصرنا ، فعلينا أن نقدم خلاصة وافية فى ذلك يستفيد بها القراء لتستريح ضمائرهم حول هذا الموضوع .

جاء فى كتاب - فقه الزكاة - ما خلاصته :

---

(٢٥٨) مجلة منبر الاسلام نوفمبر ١٩٧١ م

## كتاب الزكاة

أولاً : بالنسبة لنصاب المستغلات من عقارات وعربات ومصانع وغيرها .  
الأولى والأيسر تقدير قيمة النصاب من هذه المستغلات بالنقود بما قيمته ٨٥ جراماً من الذهب ، على اعتبار أن الذهب وحدة التقدير في كل العصور ، وقد اعتبر الشارع كل من ملك هذا النصاب غنياً وأوجب عليه الزكاة ، وما دام المالك يقبض أجرة عقاره أو غلة مصنعه نقوداً ، فالأولى أن يقدر النصاب بالنقود . .

ثانياً : بالنسبة للمدة التي يعتبر فيها النصاب . .

هل تعتبر المدة بالشهر . بشرط أن تبلغ الغلة نصاباً ؟  
أم تعتبر بالحوال - فيضم إيراد الشهور بعضه إلى بعض إلى تمام الحول ثم يزكى ؟

إذا اعتبرنا المدة بالشهر كان ذلك مزية لصاحب الدار أو المصنع فقد لا يبلغ الإيجار أو الغلة نصاباً ، وعلى ذلك فلا زكاة عليه . وحينئذ لا تكون هنا مزية للفقير .

وإذا اعتبرنا المدة بالحوال في مثل هذه الحالة - كان ذلك أنفع للفقراء والمستحقين . . . . .

ولذلك كان مراعاة المدة بالحوال أفضل بالنسبة لكل من المالك والفقراء .  
فبدلاً من أن يُرهق الملاك كل شهر بالحساب والاستخراج يقومون بذلك مرة كل عام .

وبدلاً من أن يضع حق الفقراء عند من لا تبلغ إيراداتهم الشهرية نصاباً حفظنا لهم الحق بضم إيرادات الشهور بعضها إلى بعض ليتم النصاب .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وهذا الاعتبار هو الأقرب ، لأن دخل الفرد كدخل الدولة يقدر بالسنة لا بالشهر ، وقديماً كانوا يؤجرون الدور بالسنة ، ولهذا ورد عن بعض الفقهاء الذين قالوا بتزكية المال المستفاد عند قبضه : إذا بلغ الكراء في السنة نصيباً زكى في الحال .

وفي هذه الحالة تعتبر غلات الشهور كالزروع والنخل الذي يؤتى ثماره على دفعات ، فيضم بعضها إلى بعض - كما هو في مذهب الإمام أحمد - حتى نهاية العام .

وبذلك يكون حساب العمائر كحساب المصانع ونحوها حساباً واحداً متشابهاً ، فإن المصانع تصفى حسابها ، وتعرف صافي إيرادها كل حول لاكل شهر .

وينبغي أن تؤخذ الزكاة من صافي الإيراد بعد رفع مايقابل النفقات والتكاليف والأجور والضرائب والديون التي تثبت صحتها ، ونفقة صاحب المال وأسرته ، اعتباراً بما قاله « عطاء » في زكاة الزروع والثمار - « ارفع نفقتك وزكّ الباقي »

### إعفاء الحد الأدنى من المعيشة

ويؤخذ في الاعتبار إعفاء الحد الأدنى لمعيشة المالك وعياله مادام ليس له مورد سوى هذا العقار الذي يؤجره ، أو المصنع الصغير الذي يديره ، لأن الذي يتفق وعدالة الإسلام أن يعفى مايعتبر حداً أدنى للمعيشة - من الزكاة . . وذلك حسب تقدير الخبراء المتدينين ، وتقدر الزكاة فيما يتبقى بعد

## كتاب الزكاة

ذلك ... فإن لم يتبق شيء فلا زكاة . والدليل على ذلك أمران :  
١ - أن الفقهاء اعتبروا المال الذي يحتاج إليه صاحبه حاجة أصلية كالمعدوم  
شرعاً ، وهو يشبه الماء المستحق للعطش ، يجوز التيمم مع وجوده .  
٢ - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يدعو الخارصين للثمار إلى  
التخفيف على أصحابها فكان يقول لهم : « دعوا الثلث ، فإن لم تدعوا  
الثلث فدعوا الربع » (٢٥٩)

### زكاة الرواتب والأجور والمكافآت

من التساؤلات التي جدت في عصرنا أيضاً ما يتردد على ألسنة الغيورين  
على دينهم من أن الدخول التي يُحصِّلها الناس نتيجة أعمالهم ومهنتهم  
وحرفهم - هل فيها زكاة أو لا ؟

وهو تساؤل مبعثه - على أي حال - محاولة تبديد الشبهات عن الدخل  
وتحرى الحلال ، وإرضاء الله ورسوله وتبرئة الذمة . .  
ولعل أحداً لم يُوف هذا الموضوع حقَّه من التحليل كما وفاه فضيلة الشيخ  
يوسف القرضاوى - في كتابه فقه الزكاة - مستعيناً في ذلك بأراء الأئمة  
مجتهدى العصر من أمثال الشيخ محمد أبوزهرة ، والشيخ عبدالرحمن  
حسن ، والشيخ عبدالوهاب خلاف ، ومستعيناً كذلك بدراساته الفقهية  
الواسعة وقدرته على القياس والاستنباط .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ونقدم هنا خلاصة نرجو أن تكون وافية في هذا الموضوع .

### أولاً : أنواع الدخل

العمل الذى يقوم به الإنسان ويكسب من ورائه المال - نوعان :  
١ - نوع يباشره الانسان بنفسه دون أن يرتبط برباط الخضوع لغيره .  
وقد يكون عقلياً أو يدوياً ، ودخله في هذه الحالة دخل مهني مستمد من  
المهنة التى يمارسها - يدخل في نطاق ذلك - الطبيب ، والمهندس ،  
والمحامى ، والفنان ، والخياط ، والنجار - وغيرهم من أصحاب المهن  
الحرة .. والدخل هنا مطلق غير مقيد ، يزيد وينقص على حسب الأحوال  
والظروف ..

٢ - ونوع يرتبط فيه الشخص بغيره ، سواء كان في حكومة ، أو شركة عامة  
أو خاصة ، أو مع فرد من الأفراد .. والدخل هنا مقيد يأتي في صورة راتب  
أو أجر أو مكافأة ..

ويعتبر الدخل في كلا النوعين دخلاً متجدداً سواء كان مطلقاً أو مقيداً .  
فهل في مثل هذا الدخل زكاة ؟  
وإذا كان - فما نصابها ؟ ومتى تؤدي ؟

### ثانياً : حكم زكاة ذلك الدخل ...

يطلق على هذه الرواتب والأجور والمكافآت اسم المال المستفاد  
وقد ذهب إلى وجوب تزكيته في الحال جماعة من الصحابة ، ومن بعدهم  
دون اشتراط حول ، وإلى ذلك ذهب ابن عباس وابن مسعود ومعاوية

## كتاب الزكاة

وجعفر الصادق ومحمد الباقر وغيرهم . ولكن بعض العلماء يرى أن هناك تساؤلات في هذا الشأن أهمها ..

هل يشترط في هذا المال المستفاد مرور حول كامل عليه في ملك صاحبه ؟

أو هل يضم إلى ما عند صاحبه من مال إن كان عنده مال من جنسه فيعتبر حوله حوله ؟

وهل تجب الزكاة فيه فور استفادته إذا كان يبلغ النصاب ، ويسلم من الدين ، ويفضل عن الخواصج الأصلية ؟  
هذه احتمالات ثلاثة . قال بكل منها فقهاء

أما اشتراط الحول فقد ورد فيه حديث استند إليه من ذهبوا إلى ذلك .  
روى عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول عند صاحبه .. »

ولكن بعض نقاد الحديث تكلموا في هذا الحديث وضَعُوه - وعلى ذلك فليس في اشتراط الحول في المال المستفاد حديث صحيح في رأيهم - وكذلك الأمر بالنسبة للاحتمال الثاني وهو إضافة المال المستفاد إلى غيره من الأموال التي من جنسه واعتبار حوله حولها .

فلم يبق إلا الاحتمال الثالث وهو أن يزكى عن المال المستفاد فور تحصيله .  
وهذا الرأي ذهب إليه ابن عباس

فقد روى أبو عبيد عن ابن عباس في الرجل يستفيد المال قال : « يزكيه يوم يستفيده » (٢٦٠) وكذلك رواه ابن أبي شيبه في مصنفه (٢٦١) . والخبر صحيح عن ابن عباس كما قال ابن حزم ، وهو ظاهر في عدم اشتراط الحول .

وذهب إليه أيضاً ابن مسعود .

فقد روى أبو عبيد عن هُبَيْرَة بن بَرِيم قال : كان عبد الله بن مسعود يعطينا العطاء في زُبُل صغار ، ثم يأخذ منه الزكاة (٢٦٢) .

والزُبُل : جمع زبيل - بوزن أمير - وهو الوعاء - القُفَّة .

وذهب إلى هذا معاوية كذلك

فقد روى مالك في الموطأ عن ابن شهاب قال : أول من أخذ من الأعطية الزكاة معاوية بن أبي سفيان (٢٦٣) .

ولعله يريد أول من أخذها من الخلفاء . فقد أخذها قبله ابن مسعود .

وذهب إلى ذلك عمر بن عبد العزيز أيضاً .

فقد ذكر أبو عبيد عنه أنه كان إذا أعطى الرجل عمالته أخذ منها الزكاة ، وإذا رد المظالم أخذ منها الزكاة ، وكان يأخذ الزكاة من الأعطية إذا خرجت لأصحابها (٢٦٤) .

(٢٦٠) كتاب الأموال لأبي عبيدة ص ٤١٣

(٢٦١) مصنف ابن أبي شيبه ج ٣ ص ١٦٠

(٢٦٢) الأموال ص ٤١٤

(٢٦٣) الموطأ ج ٢ ص ٩٥

(٢٦٤) الأموال ص ٤٣٢

## كتاب الزكاة

والعمالة هي الأجرة التي يتقاضاها الرجل عن عمله ، كرواتب الموظفين والعمال في عصرنا ، والمظالم هي الأموال التي صودرت واستولت عليها السلطات بغير حق في عهود سابقة ، واعتبرها أصحابها مالاً ضائعاً ، فإذا ردت إليهم تكون كسباً جديداً .

والأعطيات هي المكافآت أو المعاشات المنظمة . . . . .

وروى ابن أبي شيبة : أن عمر بن عبد العزيز كان يزكى العطاء والجائزة - فهذا كان مذهب عمر - حتى الجوائز والمنح التي كانت توهب لبعض الوافدين مكافأة أو تشجيعاً أو صلة - كان يأخذ منها زكاتها . . وتقوم الدول الحديثة بفعل ذلك في صورة الضرائب التي تحصلها على مثل هذه الجوائز -

وذهب إلى هذا الرأي كثير من الفقهاء مثل الأوزاعي ، وروى عن أحمد ابن حنبل قول يشبه هذا . جاء في المغني : قال أحمد عن غير واحد في المال المستفاد - يزكيه حين يستفيده (٢٦٥) .

رأى أئمة المذاهب حول المال المستفاد

قال أبو حنيفة : لا يزكى المال المستفاد إلا إذا تم له حول في ملك مالكه ، إلا إذا كان عنده مال من جنسه تجب فيه الزكاة في أول الحول - بأن بلغ نصاباً - فإنه إن اكتسب بعد ذلك ، ولو قبل الحول بساعة شيئاً قل أو كثر من جنس ما عنده ، فإنه يزكى المكتسب مع الأصل (٢٦٦) .

(٢٦٥) المغني لابن قدامة ح ٢ ص ٢٢٦

(٢٦٦) المحل لابن حزم ح ٦ ص ٨٤



وقال مالك : لا يزكى المال المستفاد حتى يتم حولا ، وسواء أكان عنده ما فيه الزكاة من جنسه أم لم يكن - إلا الماشية ، فإن من استفاد منها شيئاً فإن كان الذي عنده منها نصيباً زكى الجميع عند إتمام الحول ، وإن كان أقل من النصاب فلا زكاة عليه ، وإن كانت الماشية المستفادة من ولادة زكى الجميع بحول الأمهات ، سواء أكانت الأمهات نصيباً أم لم تكن (٢٦٧) ، بأن اكتمل النصاب بما توالد منها . . .

وقال الشافعي : لا يزكى مال مستفاد إلا أن يحول عليه الحول ، ولو كان عند الذي استفاده نصاب من جنسه ، واستثنى من ذلك أولاد الماشية مع أمهاتها فقط ، إذا كانت الأمهات نصيباً وإلا فلا (٢٦٨) . . . وقد تعقب ابن حزم هذه الآراء جميعها واستنكرها لأنه لا دليل ثابت على صحتها . ويرى بعض العلماء المعاصرين أن المال المستفاد كراتب الموظف وأجر العامل ، ودخل الطبيب والمهندس والمحامي وغيرهم من ذوى المهن الحرة ، وكإيراد رأس المال المستغل في السيارات والسفن والطائرات والمطابع والفنادق ودور اللهو (٢٦٩) - ونحوها - لا يشترط لوجوب الزكاة فيه مرور حول ، بل يزكيه حين يقبضه ، وقد ذكروا بعض الأمور التي تقوى رأيهم هذا منها :

( ٢٦٧ ) المرجع السابق

( ٢٦٨ ) المرجع السابق

( ٢٦٩ ) يقصد دور اللهو البريئة كساحات لعب الأطفال والمسارح ودور الخيالة - أما دور اللهو الحالية فهي نتاج فاسد لأصل فاسد .

## كتاب الزكاة

١ - أن اشتراط الحول في كل مال - حتى المستفاد منه - ليس فيه نص في مرتبة الصحيح أو الحسن الذي يؤخذ منه حكم شرعي عام للأمة ، وتقيد به النصوص المطلقة ، ولكن صح ذلك من قول بعض الصحابة .

٢ - اختلف الصحابة والتابعون في المال المستفاد ، فمنهم من اشترط له الحول ، ومنهم من لم يشترط ، وإذا اختلفوا لم يكن قول بعضهم أولى من بعض ، ويرد الأمر إلى النصوص الأخرى العامة كما يقول سبحانه وتعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (٢٨) (٢٧٠)

٣ - عدم وجود نص صريح أو إجماع في حكم المال المستفاد ، جعل أصحاب المذاهب المعروفة يختلفون اختلافاً واضحاً في شأنه وإذا حدث اختلاف فالأفضل أن يرجع ما هو في مصلحة الفقهاء .

٤ - أن من لم يشترط الحول في المال المستفاد أقرب إلى عموم النصوص لإطلاقتها من اشتراط الحول ، لأن النصوص الموجبة للزكاة في القرآن والسنة جاءت عامة مطلقة ، وليس فيها اشتراط الحول ...

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا

لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِتَّائِدِيهِ إِلَّا أَنْ  
تَقِمُّوا فِيهِ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَكِيمٌ ﴿٢٧١﴾

فقوله : « ما كسبتم » لفظ عام يشمل كل كسب من تجارة أو وظيفة أو مهنة .

وقد استدلل الفقهاء بهذه الآية على زكاة التجارة فلا غرو أن يستدل بها على زكاة كسب العمل والمهنة .

وإذا كان الفقهاء قد اشترطوا الحول في زكاة التجارة فذلك لتعذر الفصل بين أصل المال والربح المستفاد منه ، فقد يتحصل الربح يوماً يوماً ، وربما ساعة ساعة ، بخلاف المال المستفاد الذى يأتى مستقلاً ومقدراً .

٥ - القياس الصحيح يؤيد زكاة المال المستفاد فور تحصيله ، قياساً على الزرع الذى تزكى ثمرته فور حصاده وجذاذه ، وإذا كان المطلوب من الزارع أن يقدم عشر محصوله أو نصف عشره ، فلماذا لا يؤخذ من المحامى أو الطبيب مثلاً ربع عشر كسبه ؟

وقد قرن الله بين ما كسبه المسلم ، وما أخرجته الله من الأرض في آية واحدة ، فقال :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمَا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ »

## كتاب الزكاة

فلماذا نفرق بين أمرين نظمهما الله في عقد واحد وكلاهما من رزق الله وإنعامه ؟

٦ - اشتراط الحول في المال المستفاد يعنى إعفاء كثير من كبار الموظفين وأصحاب المهن الحرة من وجوب الزكاة في دخولهم الضخمة ، وهم أحد رجلين : رجل يستغل كل ما يقبض من إيراده أولاً بأول في أى مجال من مجالات التثمين المختلفة .

أو رجل من المترفين المتوسعين ، بل المرففين الذين ينفقون كل ما يكسبون وإن بلغ ما بلغ ، ويعثرونه ذات اليمين وذات الشمال قبل أن يحول عليه حول ، ومعنى هذا أن تصبح الزكاة عبئاً على المعتدلين المقتصدين وحدهم ، ومن المستبعد أن يأق الشرع الحكيم العادل بشرط يخفف عن المرففين ، ويضع العبء على كاهل المقتصدين .

٧ - القول باشتراط الحول في المال المستفاد ينتهى إلى تناقض تأباه حكمة الإسلام - في فرض الزكاة - من ذلك : أن الفلاح الذى يزرع أرضاً مستأجرة يؤخذ منه العشر أو نصف العشر إذا بلغت الغلة النصاب - أما مالك الأرض الذى يقبض في ساعة واحدة مئآت الدنانير أو آلافها فلا يؤخذ منه شيء بحجة أن ما أخذه لم يحل عليه الحول .

وكذلك الأمر بالنسبة للطبيب - وبخاصة إذا كان مشهوراً - فإنه قد يحصل في الليلة الواحدة ، نظير الكشف أو إجراء العملية - عدة أنصبة لا نصاباً واحداً ، وكذلك الشأن بالنسبة للمهندس ، أو الفنان ، أو غير هؤلاء ممن فتح الله أمامهم باب الرزق واسعاً ..

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وبذلك يحرم الفقراء من حقهم المعلوم ، كما يحرم هؤلاء الأغنياء من ثواب الشكر الواجب عليهم بإخراج الزكاة المطلوبة على أموالهم فور تحصيلها .

٨ - تزكية المال المستفاد فور حصوله يحقق عائداً ضخماً لبيت المال يعود على المسلمين بالخير ، وفيه تيسير على الممولين حين تقوم الحكومة باقتطاع الزكاة منهم من المنيع كما كان يفعل ابن مسعود ، ومعاوية ، وعمر ابن عبد العزيز .

٩ - إيجاب الزكاة على ذوى الدخول المستفادة يتفق وهدى الإسلام الذى يبحث على الصدقة . . . . . روى البخارى عن أبى موسى الأشعرى عن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « على كل مسلم صدقة » فقالوا : يا نبى الله فمن لم يجد ؟

قال : « يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدق » قالوا : فإن لم يجد ؟ قال . « يعين ذا الحاجة الملهوف » قالوا : فإن لم يستطع ؟ قال : « فليعمل بالمعروف وليمسك عن الشر فإنه له صدقة » (٢٧٢) .

١٠ - عدم اشتراط الحول فى المال المستفاد أعون على ضبط أموال الزكاة وتنظيم شأنها سواء بالنسبة للمكلف ، أو بالنسبة للإدارة التى تتولى أمر الزكاة .

١٠ - أن من له دخل لا يقل عن دخل الفلاح الذى تجب عليه الزكاة

---

( ٢٧٢ ) صحيح البخارى - كتاب الزكاة - ج ٣ - ص ١٤٣ ط الشعب

## كتاب الزكاة

يجب أن يخرج زكاة مساوية ، ولا عبء البتة برأس المال ولا بما يتبعه من شرط ، فالطبيب والمحامي والمهندس والصانع ، وطوائف المحترفين وأشباههم تجب عليهم الزكاة ، ولا بد أن تخرج من دخلهم الكبير ، وهناك دليلان على وجوب ذلك .

الأول قوله - تعالى -

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ »

ولاشك أن ربح الطبقات الآنفة طيب .

والثاني أن الإسلام لا يتصور في حقه أن يفرض الزكاة على فلاح يملك خمسة أفدنة ويترك صاحب عمارة تدر عليه محصول خمسين فداناً ، أو يترك طبيباً يكسب من عيادته في اليوم الواحد ما يكسبه الفلاح في عام طويل من أرضه (٢٧٣) ...

ما نصاب زكاة كسب العمل والمهن الحرة ؟

يرى بعض العلماء : أنه يقاس على نصاب زكاة الزروع ، فما بلغ قدره قيمة خمسة أوسق ( ٥٠ كيلة مصرية ) مما تنتجه الأرض كالقمح مثلاً وجبت فيه الزكاة .

ورأى بعضهم أنه يقدر بقيمة النقود ، فما بلغ قدره قيمة ٨٥ جراماً من الذهب - وهو الذي يساوي عشرين مثقالاً - وجبت فيه الزكاة . . . .

---

( ٢٧٣ ) الإسلام والأوضاع الاقتصادية ص ١٦٦ وما بعدها

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والتقدير بالنقود أرجح لأنه الأنسب لحالة الناس ، ولأنهم يقبضون رواتبهم بالنقود .

كيف يقدر النصاب ؟

أصحاب المهن الحرة ليست لهم إيرادات منتظمة ، فقد يكون الإيراد كل يوم كالطبيب ، وقد يكون على فترات كالمحامى ، والمقاول . . وبعض الناس يقبضون أجرهم كل شهر ، وبعضهم يقبضون كل يوم ، وبعضهم كل أسبوع أو أسبوعين . فكيف يقدر النصاب ؟ هناك رأيان فى الإجابة على هذا السؤال .

الأول : يعتبر النصاب فى كل مبلغ يقبض من الدخل أو المال المستفاد . فإن بلغ نصاباً كالرواتب العالية والمكافآت الكبيرة زكى عنه ، وما لم يبلغ نصاباً فلا زكاة فيه .

وهذا رأى له وجاهته ، لأنه يعنى ذوى الرواتب الصغيرة من الزكاة ، ويقتصرها على كبار الموظفين وأصحاب الدخل الكبيرة ، وفى ذلك تحقيق للعدل الاجتماعى ، وهو يتفق مع ظاهر قول الصحابة والفقهاء من أن المال المستفاد يزكى عند قبضه متى بلغ نصاباً .

والرأى الثانى يقول : يضم الدخل أو المال المستفاد على فترات فى مدة متقاربة حتى تكمل نصاباً ثم يزكى عنها . وبناء على ذلك تؤخذ الزكاة من صافى دخل الموظف وغيره من ذوى المهن الحرة فى أى وقت - إذا بلغ الصافى نصاباً .

## كتاب الزكاة

ما مقدار الواجب في هذا النصاب ؟

الدخل الناتج عن رأس المال وحدة ، أو رأس المال والعمل معاً ، كإيراد المصانع والعمائر والمطابع والفنادق والسيارات والطائرات ونحوها - فيه العشر من الصافي بعد النفقات والديون والحاجات الأصلية . قياساً على دخل الأرض الزراعية التي تسقى بغير كلفة .

والدخل الناتج عن العمل وحده كإيراد كبار الموظفين وذوى المهن الحرة الناتج عن أعمالهم فالواجب فيه ربع العشر فقط ، عملاً بعموم النص الذى أوجب في النقود ربع العشر ، سواء أكانت مستفادة أم حال عليها الحول (٢٧٤) .

### زكاة الأسهم والسندات

من مستجدات العصر الحديث ما يعرف باسم الأسهم والسندات ، وكلاهما من الأوراق المالية التى تقوم لها سوق تجارية خاصة بها ويطلق العلماء على هذه الأسهم والسندات مصطلح « القيم المنقولة » وتفرض الحكومة عليها ضريبة اسمها - ضريبة إيراد القيم المنقولة - ولكن ما الفرق بين الأسهم والسندات ؟

الأسهم جمع سهم - بمعنى جزء - أو نصيب ، وهى حقوق ملكية جزئية

---

( ٢٧٤ ) راجع فى ذلك كله : فقه الزكاة للشيخ القرضاوى ج ١ ص ٤٨٦ - ص ٥١٨  
فصل : زكاة كسب العمل ، والمهن الحرة .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

من رأس مال كبير فى شركات مساهمة ، أو شركات توصية بالأسهم .  
والسند - تَعَهُدْ مَكْتُوب من الحكومة أو البنك أو الشركة لحامله بسداد  
مبلغ معين من قرض فى تاريخ معين نظير فائدة مقدرة .

وعلى ذلك فىمكن توضيح الفرق بين السهم والسند - بأن السهم جزء  
من رأس مال الشركة أو البنك ، أما السند فىمثل جزءاً من قرض على  
الشركة أو البنك . .

وهناك فرق آخر - هو أن السهم له ربح قد يزيد أو ينقص على حسب  
أرباح الشركة أو خسارتها .

ولكن السند له فائدة محدودة عن القرض الذى يمثله لا يزيد  
ولا ينقص ، وحامل السند يعتبر دائناً للشركة أو البنك أو الحكومة ، أما  
حامل السهم فىعتبر شريكاً أو مالكاً لجزء من الشركة أو البنك بقيمة  
ما يحمله من . أسهم .

والسند أو السهم له قيمتان : القيمة المقدرة له عند إصداره ، والقيمة  
السوقية التى تتحدد فى سوق الأوراق المالية على حسب مكسب أو خسارة  
الشركات أو البنوك الْمُصْدِرَة لهذه الأسهم والسندات . .

والأسهم لون من المعاملات المشروعة ما لم يكن عمل الشركة المساهمة  
قائماً على المحظورات والمحرمات .

ولكن السندات تشتمل على فوائد ربوية وذلك محرم شرعاً ، إلا أنها رأس  
مال مملوك لصاحبه على أى حال تجب فيه الزكاة .

## كتاب الزكاة

كيفية استخراج الزكاة من الأسهم والسندات

بالنسبة للأسهم هناك اتجاهان في تركيتها .

الاتجاه الأول : ينظر إلى السهم على حسب الشركة التي يسهم فيها ، فإن كانت الشركة المساهمة صناعية بحتة لا تقوم بعمل تجارى ، كشركات الصناعة وشركات التبريد ونحوها فإنه لا زكاة في أسهمها ، لأن قيمة السهم موضوعة في الآلات التي تدير الشركة .

ولكن ربح هذه الأسهم يضم إلى مال المزكى ويزكىه زكاة المال عند تمام الحول إذا بلغ مجموعها نصيباً . أو يزكىه وحده إذا بلغ نصيباً .

أما إذا كانت هذه الأسهم في شركة تجارية كشركة استيراد وتصدير ، أو شركة صناعية تجارية كشركة الغزل والنسيج ، وشركة الحديد والصلب . فإن أسهم هذه الشركات تحبب فيها الزكاة . . . . .

وبالنسبة للسند ، فإنه صك بمديونية على الجهة التي أصدرته . ومالك السند يعتبر مالك دين مؤجل ، تلزمه زكاته إذا حان أجله ومضى عليه عام من حين إصداره . أما إذا لم يحن أجله فلا زكاة فيه لأنه دين مؤجل ، وكذلك إذا لم يمض على ملكيته عام .

### والاتجاه الثانى

هو اعتبار أن هذه الأسهم عروض تجارة - دون تفرقة بين كونها في شركات تجارية أو صناعية ، أو صناعية تجارية . ويؤخذ منها في نهاية كل حول ربع العشر ، يؤخذ من قيمتها مضافاً إليها الربح - بشرط أن يبلغ كل

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

---

من الأصل والريح نصاباً ، أو يكملأ مع مال عنده نصاباً .  
وهذا الاتجاه هو الأوفق والأيسر .

هل يجوز أن تؤخذ الزكاة من الشركة ومن المساهم معاً ؟  
لا ازدواجية فى الزكاة

فمضى قامت الشركة بإخراج الزكاة عن رأس مالها وأرباحها ، فلا يلزم أن  
يخرج المساهم زكاة أخرى عن أسهمه ، لأن الشركة قامت بذلك  
عنه (٢٧٥) .

### مصارف الزكاة

لم يهمل الإسلام بحكمة تشريعه أمر مصارف الزكاة ، وهو وإن كان  
أجمل فى فرضها فلم يذكر الأنصبة تفصيلاً إلا أنه حدد مصارفها تحديداً دقيقاً  
فى آية جامعة كان لها سبب نزول ..

فعن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - قال : بينا رسول الله - صلى  
الله عليه وسلم - يقسم مالاً إذ جاءه حرقوص بن زهير أصل الخوارج ،  
ويقال له : ذو الخويصرة التميمى ، فقال : اعدل يا رسول الله ، فقال :  
« ويلك ومن يعدل إذا لم أعدل » ؟

وعندها قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - : دعنى يا رسول الله أقتل  
هذا المنافق .

فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « معاذ الله أن يتحدث الناس أنى

---

( ٢٧٥ ) انظر فقه الزكاة للقرضاوى

## كتاب الزكاة

أقتل أصحابي . إن هذا الرجل وأصحابه يقرءون القرآن لا يجاوز  
حناجرهم ، يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية » (٢٧٦)  
ثم نزل قول الله - تعالى -

﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا  
هُمْ يَسْتَخْطُونَ ﴾ (٥٨) وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا  
حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ ﴿٥٩﴾  
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ  
وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ  
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٦٠) (٢٧٧)

لقد حددت الآية الأخيرة مصارف الزكاة ، وأوضحت أن الذين  
يستحقون الزكاة هم :

- ١ - الفقراء
- ٢ - المساكين
- ٣ - العاملون عليها
- ٤ - المؤلفة قلوبهم

( ٢٧٦ ) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٦٦ ( سورة التوبة )

( ٢٧٧ ) التوبة ٥٨ : ٦٠

٥ - فك الرقاب

٦ - الغارمون

٧ - فى سبيل الله

٨ - أبناء السبيل

ونحاول - بتوفيق الله - إلقاء الضوء على كل مصرف من هذه المصارف

لماذا حدد الله المصارف ؟

لقد علم الله - تعالى - أنه بعد النبى - صلى الله عليه وسلم - سياتى  
حكام وخلفاء وأمرء ، قد يقسمون المال على أهوائهم ، يعطون من يشاءون  
ويحرمون من يشاءون ، وربما أعطوا من لا يستحق وحرموا من يستحق ،  
فأنزل الله فى كتابه ما يُلزم المسئولين بمسئوليتهم ، ويحدد لهم المصارف التى  
تؤدى فيها الزكاة التى تُجبى من الناس - وهى عريضة عليهم - ويُعزُّ عليهم ألا  
توضع فى مواضعها المشروعة .. وربما طمع فى الزكاة من ليس أهلاً لها  
فزاحم أهلها ..

ولقد رأينا كيف تطاول هذا الأعرابى على مقام النبوة الكريم ، فطمع فيها  
ليس له ، وقال للنبي - صلى الله عليه وسلم - : اعدل .

فكيف يكون الأمر بعد عهد النبوة ، وبعد انقطاع الوحى ؟ فكان لابد  
من التشريع الحكيم الذى يبين هذه المصارف وألزم بها القائمين على الأمر  
حتى لا يتخطوها .

روى أبوداود عن زياد بن الحارث الصدائى قال : أتيت رسول الله

## كتاب الزكاة

- صلى الله عليه وسلم - فبايعته . . فأتاه رجل فقال : أعطني من الصدقة ، فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره في الصدقة حتى حكم هو فيها ، فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك حَقَّك » (٢٧٨)

وهذه الأجزاء هي :

### أولاً : الفقراء

يختلف مفهوم الفقير من مذهب إلى آخر .  
فهو عند الأحناف من له شيء دون النصاب الذي يكفيه ، أو قدر نصاب غير تام ، أو مشغول بالحاجة الأصلية من ملابس ومسكن ومركب .  
فهذا يصح الدفع إليه ولو كان صحيحاً مكتسباً ، أو يملك نصاباً أو أنصبه غير نامية تستغرق حاجته الأصلية .

ولهذا يصح دفعها لعالم له كتب تساوى أنصبه كثيرة ، ولكنه محتاج إليها للدراسة والمراجعة ، وكذلك آلات المحترفين والصناع والزراع والمجاهدين .

وربما يدخل في نطاق أولئك الموظف الذي لا دخل له سوى راتبه من وظيفته ، ولا يفي هذا الراتب بنفقات معيشته ومعيشة من يعولهم ، ويفهم ذلك من سياق ما قال به المفسرون في قوله - تعالى :

---

( ٢٧٨ ) فقه الزكاة ج٢ ص ٥٥٠

﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ  
ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ  
تَعْرِفُهُمْ بِسِيمَاهُمْ لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَاقًا وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ  
قَاتِلَ اللَّهُ بِهِ عِلْمُهُ﴾ (٢٧٩)

ولا يعد مالا بد منه عما يستر العورة إذا لم تكن له قيمة . . . وذكروا قول  
الشاعر

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال ، فلم يترك له سبَد (٢٨٠)  
والفقير عند الشافعية من لا مال له ولا كسب ، أوله مال أو كسب لا يكفيه  
ولا يفي بنصف كفايته وكفاية من تلزمه نفقته العمر الغالب ، وهو ستون  
عاما ، بحيث لو وزع ماعنده من مال على غالب عمره لم يبلغ نصف  
كفايته .

وحكمه لو كان يملك نصاباً زكى عنه ، وله أن يأخذ زكاة غيره (٢٨١)  
وقال الشافعي : الفقير - والله أعلم - من لا مال له ولا حرفة تقع منه

---

(٢٧٩) البقرة ٢٧٣  
(٢٨٠) المحل لابن حزم ج٦ ص١٤٩ ، ومعنى البيت أن الفقير قد يملك بقرة تحلب لبناً .  
بفقر حاجة العيال ولا يبقى منه شيء ، وليس له سبَد ، والسبَد هو الوبر يُكنى به عن المال  
يقال : ليس له سبَد ولا لبَد .  
(٢٨١) الدين الخالص ج٨ ص٢٥٩

موقعاً ، زَمِنَاً كان أو غير زَمِن ، سائلاً كان أو متعففاً (٢٨٢)

والزمن - بكسر الميم - المريض مرضاً مزمناً

والفقير عند الإمام مالك هو من لا يملك قوت عامه

وقال الإمام أحمد : الفقير من لا مال له ولا كسب يحصل به نصف

كفايته ، كمن يكفيه عشرة دراهم ، ولا يحصل إلا على ثلاثة دراهم (٢٨٣)

ثانياً : المساكين

والمسكين عند الأحناف والمالكية من لا شيء له ، وهو الذي يحل له

السؤال لقوته أو ملبسه .

والمسكين عند الشافعية من له مال أو كسب لا يقع موقعاً من كفايته ولا

يغنيه - سائلاً كان أو غير سائل (٢٨٤)

وهو عند الحنابلة من يجد معظم كفايته أو نصفها ، فهو عندهم أفضل

حالاً من الفقير ، وقد يفهم هذا من قوله - تعالى -

﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ

وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ (٢٨٥)

فملكتهم السفينة لم تخرجهم عن حد المسكنة .

(٢٨٢) الأم ج٢ ص٦١

(٢٨٣) الزكاة وحاجة العصر ص١١٢

(٢٨٤) الأم ٢ / ٦١

(٢٨٥) الكهف ٧٩



## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

ويمكن أن يقاس على ذلك كل من له دخل من عمل أو وظيفة لا يكفيهِ  
وقد أوضح النبي - صلى الله عليه وسلم - حد المسكين بقوله : « ليس  
المسكين الذي ترده التمرة والتمرثان ، واللقمة واللقمثان ، إنما المسكين  
الذي يتعفف » وفي رواية : « ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه ، ولا  
يُقْطَن له فيتصدق عليه ، ولا يقوم فيسأل الناس » (٢٨٦)

تعليق على مفهوم الفقير والمسكين  
وإذا نظرنا بعين فاحصة إلى هذه التعريفات لكل من الفقير والمسكين  
نجد أنهما لا يكادان يفرقان ، حتى ذهب بعض الفقهاء إلا أنها صنف  
واحد ، وإلى ذلك ذهب أبو يوسف من أصحاب أبي حنيفة ، وابن القاسم  
من أصحاب مالك . وإن خالفهما الجمهور . .

ويمكن اعتبارهما صنفان لنوع واحد يجمعهما العوز والحاجة .  
وعلى أي فقد أوجب الله - تعالى - لكل منهما الحق في الزكاة ، وعلى ذلك  
فلا محل للخلاف في تفسير لفظيهما .

القدر الذي يستحقانه

قال الفقهاء يأخذ كل من الفقير أو المسكين ما يكفيهِ ويسد حاجته  
ويخرجه من حد الفقر إلى الغنى . . استناداً إلى قول عمر - رضي الله عنه -  
« وإذا أعطيتُم فأغنوا » يعني في الصدقة .

## كتاب الزكاة

ومع أن الفقير والمسكين لهما حق في الصدقة إلا أنه ينبغي التفرقة بين من هو محتاج فعلاً وليست له القدرة على إغناء نفسه ، وبين القوى الذي يستمرىء الكسل ، وينأى بنفسه - مع قدرته - عن العمل .

والإسلام في حاجة إلى المؤمن القوى والعامل المحترف ، فعلى ولي الأمر تحذير الكسول ، وتبصير المهمل ، وتنبيه الغافل ، وإرشاد الناس إلى أدب الدنيا والدين بالحسنى ، حتى يفتن الجميع إلى مايجب عليهم في ذلك - اقتداء بالنبي - صلى الله عليه وسلم - الذي جاءه حكيم بن حزام فسأله فأعطاه ، ثم سأله فأعطاه ، ثم سأله - فقال له : « ياحكيم إن هذا المال خضرة حلوة من أخذه بسخاوة نفس بورك له فيه ، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه ، وكان كالذي يأكل ولا يشبع ، واليد العليا خير من اليد السفلى »

قال حكيم : يا رسول الله ، والذي بعثك بالحق لأرزؤك ولا أحداً بعدك شيئاً<sup>(٢٨٧)</sup> - أى لا أطلب منك ولا من أحد بعدك شيئاً من مال الصدقة .

وروى عبدالله بن عدى الحليار قال : أخبرني رجلان أنها أتيا النبي - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع وهو يقسم الصدقة ، فسألاه منها - قالوا : فرفع فينا البصر وخفضه ، فرآنا جليدين ، فقال : إن شيئاً أعطيتمكما ، ولكن اعلما أنها لاحظت فيها لغنى ولا لقوى مكتسب<sup>(٢٨٨)</sup>

(٢٨٧) أسد الغابة ج٢ ص٤٥

(٢٨٨) فقه السنة ١ / ٣٦٢ - وقال : رواه أبوداود والنسائي

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لقد نبهها النبى - صلى الله عليه وسلم - ولم يزرهما ، ذلك أن الظاهر لاينبىء عن الباطن فى بعض الأحوال . وربما كان الرجل قوياً فى ظاهره ، ولكنه لا يحسن القيام بعمل

وقد أرشد النبى - صلى الله عليه وسلم - أنصارياً كان يسأل إلى عمل يكتسب منه ... علّمه كيف يحتطب ويبيع ، فأغنى نفسه وأهله ووقى وجهه ذل السؤال ..

ومع ذلك كله ، فلم يمنع الفقهاء أن يعطى القادرون من الزكاة إذا تبين - مع قدرتهم - عجزهم عن الوفاء بمطالبهم ومطالب أسرهم . وهذه هى سماحة الإسلام . وهذا هو المفهوم من تحديد معنى المسكين فى قوله تعالى

« كانت المساكين يعملون فى البحر »

فهؤلاء المساكين كانوا يملكون سفينة - ولكن هذه الملكية لم يف عائلها بحاجة أصحابها ..

وعلى ذلك فإن المستحق للزكاة باسم الفقر أو المسكنة أحد ثلاثة :

- ١ - من لا مال له ولا كسب أصلاً .
- ٢ - من له مال أو كسب لا يقع موقعاً من كفايته وكفاية أسرته ، أى لا يبلغ نصف الكفاية ، أى دون ٥٠ %
- ٣ - من له مال أو كسب يسد ٥٠ % أو أكثر - من كفايته وكفاية من يعولهم ولكن لا يجد تمام الكفاية ..

## كتاب الزكاة

والمراد بالكفاية للفقير أو المسكين كفاية السنة عند المالكية والحنابلة وأما عند الشافعية فالمراد كفاية العمر الغالب لأمثاله في بلده . . . وقد يفهم من ذلك أن بعض الأغنياء يدخلون في هذا الباب . . ولكن الشيخ شمس الدين الرملى - يرد على ذلك قائلاً : من معه مال يكفيه ربحه ، أو عقار يكفيه دخله غنى . والأغنياء غالبهم كذلك . . ومفهوم كلامه أن مثل ذلك لاستحقاق له في الزكاة .

إلا أن الفقير أو المسكين لا يخرج من فقره أو مسكنته أن يكون له بيت يؤويه ، ولا يكلف بيعه لينفق منه ، وكذلك لو كان له عقار ينقص دخله عن كفايته فهو فقير أو مسكين .

ولكن المسكن إذا كان نفيساً بحيث لو باعه أمكنه أن يشتري به مايكفيه ، وبيتاً يمكن أن يؤويه لزمه بيعه .

ومثل المسكن اللائق المعتاد - ثيابه التى يملكها ولو للتجمل بها في بعض أيام السنة . وكذلك الحل للمرأة التى تحتاج للترزين بها عادة - لا تخرجها عن الفقر والمسكنة .

ويدخل في ذلك كتب العلم التى يحتاج إليها صاحبها مهما كان نوعها . . ولا يخرج الإنسان كذلك عن الفقر والمسكنة المال الذى لا يقدر على الانتفاع به ، كأن يكون مودعاً لدى شركة من شركات الاستثمار التى توقف نشاطها ، أو كان في بلد بعيد لا يمكنه الحصول عليه ، أو في بلده ولكن يحال بينه وبين الانتفاع به ، كأن يكون محجوزاً عليه ، أو موضوعاً تحت الحراسة أو غير ذلك . . ونخلص من كل ذلك أن الفقر والمسكنة شرط في

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

استحقاق الزكاة على المفهوم الذى بيناه فيما سبق . . وأن هذا الشرط يحول بين الغنى وبين أخذ شيء من سهم الفقراء والمساكين ، لأنه لا ينطبق عليه اسم الفقير أو المسكين . وقد جاء النص الصريح على ذلك فى قوله - صلى الله عليه وسلم - « لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى » (٢٨٩)

وإذا كنا قد عرفنا من هو الفقير والمسكين الذى تحل له الصدقة ، فعلىنا أن نعرف من هو الغنى الذى لا تحل له .

### مفهوم الغنى

وكما اختلف الفقهاء فى حد الفقر والمسكنة ، اختلفوا كذلك فى مفهوم الغنى .

والمقصود بالغنى - الغنى المانع من أخذ الزكاة .

أما الغنى الموجب للزكاة فهو متفق عليه بين الفقهاء ، وهو أن يكون مالكا للنصاب الزائد عن الحاجة ، وقد حال عليه الحول ، وأن يكون نامياً . . .

قال بعض الفقهاء - ومنهم الثورى وأحمد فى بعض ما روى عنه : لا يأخذ من له خمسون درهماً أو قدرها . .

والحجة فى ذلك ما روى عن ابن مسعود أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا تحل الصدقة لرجل له خمسون درهماً »

---

( ٢٨٩ ) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٣ وقال : رواه عبدالله بن عمر ، وأخرجه أبو داود والترمذى والدارقطنى .

## كتاب الزكاة

وقال عبد الله بن مسعود : سمعت النبي - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من سأل الناس وهو غنى جاء يوم القيامة وفي وجهه كدوح وخدوش » فقيل :

يارسول الله ، وما غناؤه ؟ قال : « أربعون درهماً » (٢٩٠)

وجاء في رواية أخرى : « خمسون درهماً أو قيمتها من الذهب »  
وقال أبو حنيفة : الغنى المانع من أخذ الصدقة هو ملكية نصاب من الأنواع التي تؤخذ عنها زكاة .

أو ملكية شيء من الأموال التي تؤخذ عنها زكاة .  
أو ملكية شيء من الأموال التي لا تؤخذ عنها زكاة ، بشرط أن يكون ما يملكه فائضاً عن حاجته . وذلك مثل الثياب والفرش والكتب والدواب وأمثال ذلك مما لا يتخذ صاحبه للتجارة .

قالوا : إذا فضل عما يستعمله ما يوازي قيمته مائتي درهم كان غنياً تحرم عليه الصدقة .

وقال مالك والشافعي وأحمد - في بعض ما روى عنه - : الغنى المانع من أخذ الزكاة هو ما تحصل به الكفاية ، فإذا لم يكن محتاجاً حرمت عليه الصدقة وإن لم يملك شيئاً . . أما إذا كان محتاجاً فقد حلت له الصدقة ، وإن ملك نصاباً

---

( ٢٩٠ ) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٤ وقال : رواه الدارقطني

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال الشافعى فى توضيح ذلك : قد يكون الرجل بالدرهم غنياً مع كسب ، ولا يغنيه الألف مع ضعفه فى نفسه وكثرة عياله . (٢٩١)

ماحكم الفقير القادر على الكسب ؟

سبقت الإشارة إلى الاجابة عن هذا التساؤل ، فقد ذكرنا أن النبى - صلى الله عليه وسلم - جاءه رجلان فى حجة الوداع وهو يقسم الصدقة ، فسألاه منها . قال أحد الرجلين : فرفع فينا النظر وخفضه فرأنا جلدئين فقال : « إن شئتما أعطيتكما - ولاحظ فيها لغنى ولا لقوى مكتسب » (٢٩٢)

إن الإسلام يحارب البطالة ويشجع على العمل ويدعو إلى الاكتساب ، ونبه - صلى الله عليه وسلم - يقول : « اليد العليا خير من اليد السفلى » ويقول : « ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده ، وإن نبى الله داود كان يأكل من عمل يده » (٢٩٣)

والقدرة على الاكتساب تحددها الشروط الآتية :

- ١ - أن يجد العمل الذى يكتسب منه .
- ٢ - أن يكون العمل حلالاً من جهة الشرع ، فإن وجد عملاً ولكنه حرام كان حكمه حكم المعدوم .
- ٣ - أن يقدر عليه من غير مشقة شديدة فوق المحتمل عادة

---

(٢٩١) معالم السنن ج٢ ص٢٢٧

(٢٩٢) تفسير القرطبي ج٨ ص١٧٣ وقال : رواه أبوداود

(٢٩٣) فقه الزكاة ج٢ ص٥٦٦

٤ - أن يكون ملائماً لمثله ولائقاً بحاله ومركزه ومروءته ، ومنزلته الاجتماعية  
 ٥ - أن يكتسب منه قدر ماتم به كفايته وكفاية من يعولهم .  
 ومعنى هذا - كما يقول بعض العلماء - « أن كل قادر على الكسب مطلوب  
 منه شرعاً أن يكفى نفسه بنفسه ، وأن المجتمع بعامه - وولى الأمر بخاصة -  
 مطلوب منه أن يعينه على هذا الأمر الذى هو حق له وواجب عليه ، فمن  
 كان عاجزاً عن الكسب لضعف ذاتي كالصغير والعته ، والشيخوخة ،  
 والعمالة ، والمرضى - أو كان قادراً ولم يجد باباً حلالاً للكسب يليق بمثله ، أو  
 وجد ولكن دخله من كسبه لا يكفيه وعائلته ، أو يكفيه بعض الكفاية دون  
 تمامها - فقد حل له الأخذ من الزكاة ولا حرج عليه في دين الله (٢٩٤)  
 - وإن هذا نراه منطبقاً على -ال خريجين الذين يبحثون عن عمل دون  
 جدوى ، وقد أصبحوا عائلة على أسرهم ومجتمعهم ، بعد أن سدت منافذ  
 العمل الشريف في وجوههم ، ولو أن الزكاة تجبى بنظام وتؤدى بسخاء  
 نفس ، لحلت كثيراً من مشاكل هؤلاء الشباب ، ولأراحت الدولة من كثير  
 مما تعانيه ..

هذه تعاليم الإسلام الناصعة التى جمعت بين العدل والإحسان أو العدل  
 والرحمة . أما مبدأ الماديين القائلين « من لا يعمل لا يأكل » فهو مبدأ غير  
 طبيعى وغير أخلاقى وغير إنسانى ، بل إن في الطيور والحيوانات - بل  
 والحشرات - أنواعاً يحمل قويا ضعيفها ويقوم قادرها بعاجزها ، أفلا يبلغ



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الإنسان مرتبة هذه ان جهاوات ؟ (٢٩٥)

ونحمد الله أن انهار مبدأ الماديين من داخله ، وأدرك أصحابه بعد فوات  
الأوان أنهم بنوا مذهبهم على أوهام وضلالات وأخطاء .

### تساؤلات

ويفتح موضوع العاجز عن الاكتساب الباب لبعض التساؤلات منها :

هل يجوز للمتفرغ لطلب العلم أن يأخذ من مال الزكاة ؟  
إذا تفرغ الطالب للعلم النافع ، ولم يستطع أن يقوم بالاكتساب - إلى  
جانب طلبه للعلم - ليقوم بشئون نفسه وما يحتاج إليه من نفقات التعلم  
وشراء الكتب ، وغيرها مما يلزمه في ذلك فمن حقه أن يعطى من أموال  
الزكاة ما يعينه على بلوغ مراده ، وقد اشترط بعض الفقهاء أن يكون جاداً في  
طلبه ، نجيباً يرجى تفوقه ، لينفع نفسه وينفع المسلمين بعلمه .

### وماحكم الذى يتفرغ للعبادة ؟

علل الفقهاء جواز أخذ طالب العلم الذى لا يكتسب من مال الزكاة ، أن  
النفع المرجو منه غير قاصر على صاحبه ، بل هو عائد على الأمة جمعاء ..  
أما المتفرغ للعبادة فإن نفعه قاصر على نفسه هو فقط ، ولذلك أفتى  
الفقهاء بأن الذى يحبس نفسه على العبادة ليس له أن يأخذ من أموال  
الزكاة .

وربما كانت العلة في ذلك أيضاً أنه مقصر في تحرى حكمة التشريع ، لأن

---

( ٢٩٥ ) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

الله - سبحانه وتعالى - أمر بالعمل ، وقال :  
« فامشوا في منابكها وكلوا من رزقه » (٢٩٦)

ولم يأمر الإسلام أحداً بحبس نفسه على العبادة ، وكفها عن العمل في  
سبيل الفرد والمجتمع .

وقد أثنى الصحابة على رجل بأنه كثير العبادة فقال النبي - صلى الله عليه  
وسلم - : ومن يكفيه ؟

قالوا : أخوه ، قال النبي - صلى الله عليه وسلم - : أخوه أعبد منه .

إن الإسلام حذر من البطالة والكسل والتقاعد ، وجاء في الأثر  
الشريف : « لا يقعدن أحدكم عن طلب الرزق ويقول : اللهم ارزقني وهو  
يعلم أن السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة » وجاء أيضاً « لارهبانية في الإسلام »  
إن العمل لكسب العيش من أفضل العبادات مادامت نية صاحبه  
صادقة ، وعمله خلصاً شريفاً .

المقدار الذي يأخذه كل من الفقير والمسكين والمحتاج من الزكاة ؟  
وقد اختلف الفقهاء في المقدار الذي يعطاه الفقير أو المسكين من الزكاة

١ - فقال بعضهم : يعطى الفقير ما يكفيه طول عمره ، وإلى هذا ذهب  
الإمام الشافعي ، والإمام أحمد في بعض أقواله .

ومعنى ذلك أنه إذا كان من أهل الاحتراف أعطي ما يشتري به آلة حرفته

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قلت أو كثرت ، ويكون القدر الذى يأخذه يحصل له من ربحه مايفى  
بحاجته وحاجة من يعولهم ، ويختلف ذلك باختلاف الناس وحرفهم . .  
فمن يبيع البقل يعطى خمسة دراهم أو عشرة ، ومن يبيع الجواهر يعطى  
عشرة آلاف درهم ، ومن كان خياطاً أو نجاراً أعطى بمقدار مايعينه على  
استئناف صناعته واكتسابه منها . فإن لم يكن محترفاً ولا من أرباب الصنائع  
أعطى كفاية العمر الغالب لأمثاله فى بلاده . (٢٩٧)

وليس المقصود من ذلك أن يعطى المال الذى يكفيه نقداً ، بل المقصود أن  
يشترى له به ماينفعه ويعينه على الحياة ، ويغنيه عن الزكاة ، كأن يشتري له  
عقار مثلاً . . ويستند هذا الرأى إلى ماورد عن - أمير المؤمنين عمر بن  
الخطاب - رضى الله عنه - الذى يقول : « إذا أعطيتم فأغنوا » (٢٩٨) وقد  
طبق - عمر - ذلك عملياً . . جاءه رجل يشكو إليه سوء الحال فأعطاه ثلاثاً  
من الإبل . وقال لعماله :

« كرروا عليهم الصدقة وإن راح على أحدهم مائة من الإبل » (٢٩٩) أى  
عودوا على الفقراء بالصدقة أكثر من مرة حتى يستغنوا .

قال الإمام الشافعى فى كتابه الأم : - يعطى الفقراء والمساكين من المال -

---

(٢٩٧) المجموع للنوى ج٦ ص١٩٢ ومابعدها

(٢٩٨) كتاب الأموال لأبى عبيد القاسم بن سلام ص٥٦٥

(٢٩٩) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

أى مائ الزكاة - ما يخرجهم من اسم الفقر ويصيرون به الى اسم الغنى . . (٣٠٠)

وقال عطاء : إذا أعطى الرجل زكاة ماله أهل بيت من المسلمين فجبرهم فهو أحب إلى . (٣٠١)

٢ - وقال بعض الفقهاء وهم المالكية وجمهور الحنابلة وغيرهم : يعطى الفقير أو المسكين من أموال الزكاة ماتم به كفايته وكفاية من يعولهم لمدة سنة كاملة . .

وقد رت الكفاية بسنة لأنها أوسط ما يطلبه الإنسان لنفسه ولأهله . وجاء فى الآثار النبوية أن النبى - صلى الله عليه وسلم - ادخر لأهله قوت سنة . . (٣٠٢)

٣ - وقال بعض الفقهاء وهم أبوحنيفة وأصحابه : لا يجوز الزيادة على مائى درهم - وهو نصاب النقود - للفقير ، أو المسكين . . . ويأخذ لكل واحد من يعولهم مثل هذا المبلغ أى كان عددهم .

٤ - وهناك آراء أخرى - منها ما يقدر أن الفقير أو المسكين يعطى خمسين درهماً ، ومنها ما يقدر أن يعطى أربعين درهماً ، ومنها ما يقول : يعطى قوت يوم وليلة .

---

(٣٠٠) الأم ج٢ ص ٧٣

(٣٠١) الأموال ص ٥٦

(٣٠٢) حاشية الدسوقى ج ١ ص ٤٦٤

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال ابن حزم - فى المحلى : الزكاة يعطى منها الكثير جداً والقليل ،  
لاحذ فى ذلك - إذ لم يوجب الحد فى ذلك قرآن ولا سنة ..

ورأى الغزالى فى كتابه « إحياء علوم الدين » أن كفاية السنة للفقير  
والمسكين هى أقرب مأخذ به حاجتهما ، استناداً إلى ما رواه الشيخان من أن  
النبي - صلى الله عليه وسلم - ادخر لعياله قوت سنة .

فالأقرب إلى الاعتدال كفاية سنة ، فما أزيد من ذلك خطر ، وما دونه  
تضييق - (٣٠٣) وهذا هو الأنسب

ومع ذلك فإن رأى القائلين بأن يعطى الفقير والمسكين غنى العمر لا يخلو  
من وجهة . ويؤكد فعل عمر بن الخطاب الذى كان يعطى الفقراء عطاء  
كثيراً ، مستنداً فى ذلك إلى ما رآه من فعل النبي - صلى الله عليه وسلم -  
وخليفته أبى بكر - رضى الله عنه - من بعده .

إن الزكاة شرعت لذلك ، فهى تؤخذ من فضول أموال الأغنياء لترد على  
الفقراء ليكونوا سواء . لا ليظلوا كما هم هؤلاء أغنياء وهؤلاء فقراء .  
وذكر بعض العلماء المعاصرين - فى ضوء الموازنة بين مذهب الذين يرون  
أن يأخذ الفقير من الزكاة كفاية العمر مرة واحدة ، ومذهب الذين يرون أن  
يأخذ كفاية عام واحد قالوا :  
المختار أن لكل من المذهبين مجاله الذى يعمل به ... ذلك أن الفقراء  
والمساكين نوعان :

(٣٠٣) فقه الزكاة ج٢ ص٥٨٧ - إحياء علوم الدين ج١ ص٢٠١

## كتاب الزكاة

نوع يمكنه أن يعمل ويكسب ويكفي نفسه بنفسه كالصانع والتاجر والزارع ، ولكن ينقصه أدوات الصنعة أو رأس مال التجارة أو آلة الحرث ، ومن كان من هؤلاء فإنه يعطى من مال الزكاة ما يمكنه من شراء هذه الأدوات ليتمكن من اكتساب كفاية العمر وعدم الاحتياج إلى الزكاة مرة أخرى . .

ونوع عاجز عن الكسب كالزمنى والعمى والشيخوخ والأرامل والأطفال ، ومن كان من هؤلاء فلا بأس من أن يعطى الواحد منهم كفاية السنة ، أى يعطى راتباً دورياً يتقاضاه كل عام ، بل ينبغي أن يوزع على أشهر العام إن خيف من المستحق الإسراف وسوء التصرف في المال . . وهذا هو المتبع في عصرنا ، فالرواتب تعطى لأصحاب الحاجات شهراً بعد شهر ، وكذلك المساعدات الدورية<sup>(٣٠٤)</sup>

### التزويج والإعانة على طلب العلم من الكفاية

يرى الفقهاء - وهذا من روائع حكمة التشريع ودقة النظر إلى حاجة البشر - أن من تمام الكفاية المطلوبة للفقير والمسكين أن يزوّج إذا كان عزباً ، وأن يُعلّم إذا كان جاهلاً ، وأن يُبلّغ به في العلم إلى أقصى درجة يمكن أن يتطلبها طموحه واجتهاده ، ويعان على ذلك بما شاء من كتب وأدوات وسفر إلى الخارج إذا لم يكن في داخل البلاد ما يشبع حاجته ، أو كانت البلاد في حاجة إلى تخصصه النادر الذى يبحث فيه .

(٣٠٤) فقه الزكاة ج٢ ص ٥٧٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومن هنا يمكن أن يأخذ أفراد البعثات التعليمية الفقراء من سهم الفقراء والمساكين فى الزكاة ، بما يمكنهم من إتمام بعثاتهم فى الخارج بنجاح .  
أما كون الزواج من تمام الكفاية فلأنه يحقق العفة ويعين على الاستقامة وكان عمر بن عبدالعزيز ينادى فى الناس - وهو يوزع الزكاة - : أين المساكين ؟

أين الغارمون ؟ أين الناكحون ؟ (٣٠٥) - يقصد الذين يريدون الزواج ولا يقدرُونَ عليه - ولذلك مستند من السنة . . . . فقد روى الشوكانى فى نيل الأوطار عن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : إني تزوجت امرأة من الأنصار ، فقال : على كم تزوجتها ؟ قال : على أربع أواق . فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « على أربع أواق ؟ » كأنما تحتون الفضة من عرض هذا الجبل ؟ ما عندنا مانعُك ، ولكن عسى أن نبعثك فى بعث تصيب فيه » (٣٠٦)

ويشير هذا الحديث إلى أن الناس كانوا يقصدون النبى - صلى الله عليه وسلم - ليعينهم على أداء مهور نسايتهم من أموال الزكاة . . ولم يكن هناك مال حين ذهب إليه هذا الرجل ، ولكنه ألحقه ببعث أصاب من غنيمة ما أدى به مهر زوجته

أما كون العلم من تمام الكفاية - فالدليل على ذلك هو نظر الإسلام إلى

---

(٣٠٥) البداية والنهاية ج٩ ص٢٠٠

(٣٠٦) نيل الأوطار ٦/ ٢١٦

## كتاب الزكاة

العلم وفضله ، وقد رفع الله قدر العلماء بقوله « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات » (٣٠٧)

وجعل النبي - صلى الله عليه وسلم - « طلب العلم فريضة على كل مسلم » (٣٠٨)

وقال : « طلب العلم أفضل عند الله من أن ينقطع المرء للصلاة والصيام والحج والجهاد في سبيل الله - عز وجل » (٣٠٩)

وقال : « اغد عالماً أو متعلماً ولا خير فيما بين ذلك » (٣١٠)  
فكيف لا يكون العون على طلب العلم مع هذه الآثار الكريمة من تمام الكفاية ؟

### ثالثاً : المصرف الثالث وهو العاملون على الزكاة

والعاملون على الزكاة هم الذين عينهم الإمام لجمع الصدقة وتوزيعها ، ويقال للواحد منهم : العامل ، أو الساعي ، أو المصدق - بفتح الدال - وهؤلاء العاملون بمسمياتهم هم الذين يتكون منهم الجهاز الإداري لعملية الزكاة ، واهتمام القرآن بأمرهم وجعلهم من أصحاب الأسهم في الزكاة يدل

(٣٠٧) المجادلة آية ١١

(٣٠٨) رواه البيهقي في شعب الإيمان ، وابن عبد البر عن أنس ورمز له بالصححة ، وفي جمع الجوامع برقم ١٥٢٤٩ ، ١٥٢٥٠

(٣٠٩) الجامع الصغير برقم ٥٢٦٨ ، وفي زهر الفردوس لابن حجر محظوظ بدار الكتب المصرية رقم ب / ٢٠٤٨٩ وفي جمع الجوامع للسيوطي برقم ١٥٢٥٢ عن ابن عباس

(٣١٠) جمع الجوامع برقم ١٥٢٥١ عن علي



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

على أن الزكاة وجمعها ليس أمراً فردياً موكولاً للأفراد فقط ، بل هو أمر من مهام الدولة العظمى .

ذلك أن الزكاة تشكل مورداً ضرورياً من موارد المال للدولة تنفق منه على متطلبات ضرورية ، إلى جانب الموارد الأخرى التى كانت تجمعها الدولة فى عصور الإسلام الأولى والتى أهمها :

● الجزية ، وهى مايفرض على أهل الذمة فى نظير الدفاع عنهم . قال الإمام فخر الدين الرازى فى المفردات فى غريب القرآن : الجزية هى مايعطى المعاهد على عهده .

وفى تفسير القرطبى : الجزية : فِعْلَةٌ من جَزَى يَجْزِى إِذَا كَافَأَ عَمَّا أُسْدَى إِلَيْهِ ، فَكَأَنَّمَا أَعْطَوْهَا جِزَاءً مَا مُنِحُوا مِنَ الْأَمْنِ .  
والجزية مورد مستساغ فى الإسلام سوَّغهُ الله - تعالى - بقوله :

﴿ قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴾ (٣١١)

ولم يكن الإسلام جباراً فى جمعها ، ولكنه راعى ظروف المعاهدين ومعايشهم ، وهى مفروضة على القادرين المقاتلين الأحرار البالغين ، فإذا

## كتاب الزكاة

أدوها لا يؤخذ شيء من ثمارهم ولا تجارتهم ولا زروعهم .

● ومن موارد الدولة الإسلامية أيضاً : الخراج . . يقال فيه : الخرج وهو شيء يخرج من الناس في السنة من مالهم بقدر معلوم .

ومن معانيه أيضاً ما يقال : خَارج فلان غلامه ، إذا اتفقا على ضريبة يؤديها الغلام لسيدته كل شهر ، ويخلى السيد بينه وبين عمله .

وكان عمر - رضي الله عنه - قد فرض على أهل السواد وأرض الفيء غلة يؤديها كل سنة ، لأنه أمر بمساحة الأرض ودفعها إلى الفلاحين الذين كانوا فيها ليزرعوها في نظير ما يؤدونه لبيت المال ، وسميت الأرض التي يؤدي عنها ذلك أرضاً خراجية . والخراج نوع من الضريبة المعمول بها الآن .

والخراج الذي كان يؤديه العبد لسيدته كان يطلق عليه إلى جانب هذا الاسم أيضاً : الضريبة .

روى البخاري عن أنس بن مالك قال : حجج أبو طيبة النبي - صلى الله عليه وسلم - فأمر له بصاع أو صاعين من طعام ، وكلّم مواله فخفف عن غلته أو ضربيته .

وذكر ابن الأثير أن النبي - صلى الله عليه وسلم - احتجم وأعطى الحجام أجره - حججه أبوهند - غلام لبني بياضة ، وكان أجره كل يوم مئداً ونصفاً - أي الذي يؤديه لسيدته - فشفع له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى مولاه فوضع عنه نصف مد (٣١٢)

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

● ومن الموارد المالية للدولة الإسلامية العشور .  
وليس المقصود بالعشور العشر أو نصف العشر الذى يؤخذ فى زكاة  
الزروع والثمار ، فإن ذلك فرع من الزكاة .

بل المقصود بها العشور التجارية التى كانت تؤخذ من تجار اليهود الذين  
كانوا يتجرون فى مناطق إسلامية - وهو يشبه بعض أنواع الضريبة فى العصور  
الحديثة . .

وقد تولى جمع العشور جماعة من الصحابة للنبي - صلى الله عليه وسلم -  
والخلفاء من بعده . . ويجوز أن يُسمى من أخذ من ذلك عاشراً لإضافة  
ما يأخذه إلى العشر كربع العشر ونصف العشر .

وجاء فى الحديث : « ليس على المسلمين عشور ، إنما العشور على اليهود  
والنصارى » يعنى ما كان من أموالهم للتجارات دون الصدقات ، والذى  
يلزمهم من ذلك على ما قاله الإمام الشافعى : ماصولحوا عليه وقت العهد ،  
فإن لم يصالحوا على شيء فلا يلزمهم . . .

وقال أبوحنيفة : إن أخذوا من المسلمين إذا دخلوا بلادهم أخذنا منهم  
إذا دخلوا بلادنا للتجارة - يعنى مبدأ المعاملة بالمثل -

قال القرطبى : إذا أعطى أهل الجزية الجزية لم يؤخذ منهم شيء من  
ثمارهم ولا تجارتهم ولا زروعهم ، إلا أن يتجروا فى بلاد غير بلادهم التى  
أقاموا فيها وصالحوا عليها ، فإن خرجوا تجاراً عن بلادهم التى أقروا عليها  
إلى غيرها أخذ منهم العشر إذا باعوا . . . ولو كان ذلك فى السنة مراراً ، إلا

## كتاب الزكاة

في حملهم الطعام والخنطة والزيت إلى المدينة ومكة خاصة ، فإنه يؤخذ منهم نصف العشر على ما فعل عمر -رضي الله عنه -

ومن أهل المدينة من يرى أن لا يأخذ من أهل الذمة العشر في تجارتهم إلا مرة واحدة في الحول ، مثلما يؤخذ من المسلمين -يعنى في الزكاة - وهو مذهب عمر بن عبدالعزيز وجماعة من الفقهاء ، والأول قول مالك وأصحابه (٣١٣)

ومن موارد الدولة الفىء والغنائم .

والفىء ما أخذته المسلمون بغير قتال ، والغنائم ما غنموه بقتال ، ولكل منهما نظامه في الصرف الذى حدده الله في القرآن الكريم .

هذه الموارد كانت تتضافر مع الزكاة التى هى رحمة مهداة ، وفريضة مؤداة ونعمة للفقير مسداة . (٣١٤)

والزكاة تعد مورداً ثابتاً نامياً متجدداً على مدى الحول مما استوجب بصفة خاصة جهازاً ينظمه في الجباية والصرف . . هذا الجهاز هو الذى أطلق عليه القرآن الكريم اسم « العاملين عليها »

### مشروعية حق العامل في الزكاة

ومشروعية أخذ العامل من أموال الزكاة نصت عليها الآية الكريمة التى حددت المصارف . كما نصَّ عليها حديث أبى سعيد الخدرى -رضي الله

(٣١٣) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٢٤

(٣١٤) الزكاة وحاجة العصر ٣٨

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عنه - قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « لا تحل الصدقة إلا لخمسة » لعامل عليها ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو غارم ، أو غاز فى سبيل الله ، أو مسكين تُصدق عليه فأهدى منها لغنى »

وأية المصارف تشير إلى ضرورة اهتمام الدولة بجباية الزكاة وصرفها فى وجوهها ، ويستوجب ذلك إعداد العاملين وتحديد مهمتهم ، وتكليف بعضهم بالجباية وبعضهم بالصرف . (٣١٥)

ومعنى ذلك أن يكون هناك إدارة خاصة بتحصيل الزكاة من الممولين ، وإدارة خاصة بتوزيع الزكاة على المستحقين .

وعلى الدولة تنظيم هذا الأمر ووضع القواعد الخاصة به ، بحيث يكون كل نوع من المال على حدة ، حتى لا يختلط الذهب بالفضة ، والإبل بالغنم ، والقمح بالشعير وهكذا . . .

وأن يكون العامل واعياً بقيمة الزكاة فيما يحصله ، بقيمة النصاب وقيمة ما يأخذه منه وشرطه .

ولا بأس من أن يكون لهذا الجهاز - أى جهاز التحصيل - رئيس فهذا من متطلبات الإدارة الواعية الحازمة ، وهذا الرئيس مسئول عن مساعدته وموظفيه « محاسب عنهم أمام رئيس الدولة إن حدث من أحدهم تقصير . والجهاز الثانى - وهو جهاز التوزيع - مسئول عن معرفة المستحقين ،

---

(٣١٥) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

ويبحث أحوالهم ، وإيصال حقوقهم إليهم .

### شروط العاملين

وقد وضع العلماء شروطاً يجب توافرها في عمال الزكاة نجملها فيما يأتي :

١ - الإسلام ، فلا يؤلّى أحد من غير المسلمين في هذا العمل ، وإن كان الإمام أحمد قد رأى أنه لا بأس من توليه غير المسلم هذا العمل ، لأن عموم لفظ العاملين في قوله - تعالى - « والعاملين عليها » لم يحدد المسلم .

والرأى الأول هو الرأى الذى يشترط الإسلام ، لأن هذا عمل يشترط له الأمانة ، فكان الإسلام شرطاً فيه كالشهادة ، ولأنه ولاية على المسلمين فلا يصح أن يتولاه غير مسلم<sup>(٣١٦)</sup>

٢ - البلوغ فلا يوكل هذا العمل إلى صبي غير مكلف .

٣ - العقل ، فلا ينبغي أن يولى أمر الزكاة التى تحتاج إلى الإحصاء والضبط واليقظة مجنون أو معتوه .

٤ - الأمانة ، فلا يصح أن يوكل جمع المال إلى خائن ، ولا ينبغي أن تكون مفاتيح الخزائن في يد لص .

٥ - العلم بأحكام الزكاة ، حتى يعرف ما يأخذ وما يدع .

٦ - الكفاءة للعمل ، بمعنى أن يكون قادراً على أداء هذا العمل ، قوياً على تحمل مسئوليته .

---

(٣١٦) المغنى لابن قدامة ٢ / ٦٥٤

٧- ألا يكون من بنى هاشم - استناداً إلى ماورد من أن الفضل بن العباس والمطلب بن ربيعة سألَا النبی - صلى الله عليه وسلم - أن يعملَا في جمع الزكاة فرفض النبی - صلى الله عليه وسلم -

فعن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب أنه والفضل بن عباس انطلقا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ثم تكلم أحدنا فقال : يارسول الله جئناك لتؤمّرنا على هذه الصدقات ، فنصيب مايصيب الناس من المنفعة ، ونؤدّي إليك ماؤدى الناس . فقال : « إن الصدقة لاتنبغى لمحمد ولا لآل محمد ، إنما هى أوساخ الناس » (٣١٧)

وسميت أوساخاً لأنها تطهر الأموال والنفوس .

والنبي - صلى الله عليه وسلم - منع أقاربه من تولى هذا العمل ، لأنها مال عام ، وحق في رقاب الأغنياء ليؤدى إلى الفقراء ، فأى تلاعب فيه أو أخذ منه بغير حق يعد إثماً عظيماً ، وقد أراد النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يضرب المثل بأقاربه في التنزه عن هذا المال ، حتى يحذر الناس من التزاحم عليه . .

٨- واشترط بعض الفقهاء أن يكون العامل ذكراً ، وهذا من مقتضيات القوة والكفاية التى أشرنا إليها في الشرط السادس ، إلا أنه لا بأس من أن يعهد إلى المرأة بالعمل في الزكاة بما يناسب طبيعتها وأنوثتها ، كأن تقوم بإيصال الحقوق للأرامل واليتامى والعاجزات من النساء .

(٣١٧) نيل الأوطار ج٤ ص١٦٤ وقال رواه أحمد ومسلم

## كتاب الزكاة

ما المقدار الذي يأخذه العامل على الزكاة ؟

يقول الإمام الشافعي : إن أموال الزكاة تقسم على حدود الأقسام - أى تقسم ثمانية أقسام ، لكل مصرف منها ثمن . وعلى ذلك فالعاملون عليها لهم الثمن ، فإن كان العمل الذي يقومون به يستحق أجراً أكثر من الثمن أعطوا من غير الزكاة ما يعوضهم .

ويرى جمهور الفقهاء أنهم يعطون من الزكاة ما يستحقونه وإن كان أكثر من الثمن .

ورأى الشافعي رأى له وجاهته ، لأن فيه حرصاً على مصلحة الفقراء والمساكين . .

ولا يشترط الفقر في العامل ليأخذ من الزكاة بل إن العامل يأخذ حقه في الزكاة ولو كان غنياً ، لأنه أجر في نظير عمل قام به فأشبهه الراتب الذي يتقاضاه الموظف أو العامل عن العمل الذي يقوم به . .

وقد مر بنا الحديث الذي ذكرناه : « لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة : لغاز في سبيل الله ، أو لعامل عليها ، أو لغارم ، أو لرجل اشتراها بماله ، أو لرجل كان له جار مسكين فتصدق الناس على المسكين فأهدى المسكين منها للغنى . ( ٣١٨ )

وعن بُسر بن سعيد أن ابن السَّعدى المالكي قال : استعملني عمر على الصدقة ، فلما فرغت منها وأديتها إليه أمر لى بعمالة ، فقلت : إنما عملت



## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

لله ، فقال : خذ ما أُعْطِيتَ فإن عملت على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فَعَمَلْتَنِي ، فقلت مثل قولك ، فقال لى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إذا أُعْطِيتَ شيئاً من غير أن تسأل فكل وتصدق (٣١٩) ومعنى عَمَلْتَنِي : أعطاني أجرة عملي ، والعَمَالَةُ - بضم العين - : رزق العامل على عمله ..

### واجب العامل

وقد أشرنا في شروط العامل إلى أن يكون العامل أميناً ، ويعنى ذلك أن يراقب الله فيما يُعْطاه ويؤديه ، فلا يأخذ أكثر مما أوجب الله ، ولا يبخس مما يؤديه شيئاً ، وأن يترفع عن قبول الهدية التي تقدم له ، فإنما هي رشوة مقنعة .

روى بريدة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « من استعملناه على عمل فرزقناه رزقاً فما أخذ بعد فهو غُلُول » (٣٢٠)

وعن عدى بن عميرة قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من استعملناه منكم على عمل فكنتمنا خيطاً فما فوقه كان غُلُولاً يأتي به يوم القيامة » فقام إليه رجل أسود من الأنصار كأنى أنظر إليه فقال : يا رسول الله ، اقبل عني عملك . قال : ومالك ؟ قال : سمعتك تقول كذا وكذا ، قال : وأنا أقول الآن : من استعملناه منكم على عمل فليجىء

(٣١٩) نيل الأوطار ج٤ ص١٦٤

(٣٢٠) المرجع السابق ج٤ ص١٦٥

## كتاب الزكاة

بقليله وكثيره ، فما أوتي منه أَخَذَ ، وما نهي عنه انتهى» (٣٢١)

وحديث ابن اللثبية مشهور . جاء فيه : استعمل النبي - صلى الله عليه وسلم - رجلاً من الأزد يقال له ( ابن اللثبية ) على الصدقة ، فلما قدم قال : هذا لكم ، وهذا أهدي إلى . فقام النبي - صلى الله عليه وسلم - فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « أما بعد ، فإنني استعمل الرجل منكم على العمل بما ولاني الله ، فيأتني فيقول : هذا لكم وهذا هدية أهديت إليّ ، أفلا جلس في بيت أبيه وأمه حتى تأتيه هديته إن كان صادقاً ؟ والله لا يأخذ أحد منكم شيئاً بغير حقه إلا لقي الله يحمله يوم القيامة ، فلا أعرفن أحداً منكم لقي الله يحمل بغيراً له رغاء ، أو بقرة لها خوار ، أو شاة تيعر ثم رفع يديه حتى رُئي بياض إبطيه ، يقول : اللهم هل بلغت ؟ » (٣٢٢)

ومن واجب العامل أن يكون رقيقاً بأصحاب الأموال ، بمعنى أنه لا يختار أفضل أموالهم ، بل يختار من أوسطها . . وقد مر بنا في مقدمة بحث الزكاة ما يشير إلى ذلك .

ولضمان أن يكون العامل رقيقاً أميناً قانعاً أوصى النبي - صلى الله عليه وسلم - أن يكون العامل على الصدقة من ذوى المروءات المستكفين .  
روى أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « من ولي لنا عملاً وليس له منزل فليتخذ منزلاً ، أو ليست له زوجة فليتزوج ، أو ليس له خادم

(٣٢١) رواه مسلم وأبو داود وغيرهما  
(٣٢٢) رواه البخاري ومسلم وأبو داود

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

فليتخذ خادماً ، أو ليست له دابة فليتخذ دابة ، ومن أصاب شيئاً سوى ذلك فهو غالٌّ (٣٢٣)

ويشير هذا الحديث إلى أنه يجوز أن يأخذ من السهم مايفي بهذه الأشياء .

إن الإسلام يريد أن تكون عين العامل غير متطلعة إلى مايجمعه حتى لايطمع في شيء منه - وقد كانت بعض الحكومات لاتولى أعمال الخزائن وجمع المال من الناس إلا من لديه رصيد معروف من مال أو عقار ، وهي بذلك تسد الثغرات أمام نهازى الفرص ، المستغلين للنفوذ ، المختلسين ماتحت أيديهم من ودائع ونقود ، وأخبار هذه الحوادث تملأ الصحف الآن وتزدحم بها الأخبار ويتناقلها الناس في كل مكان ..

رابعاً- المصرف الرابع من مصارف الزكاة المؤلفة قلوبهم  
من المؤلفة قلوبهم ؟

قال الزهرى : المؤلفة قلوبهم من أسلم من يهودى أو نصرانى وإن كان غنياً . وقال بعض المتأخرين : اختلف في صفتهم ، فقيل : هم صنف من الكفار يعطون ليتألفوا على الإسلام ، وكانوا لايسلمون بالقهر والسيف ، ولكن يسلمون بالعطاء والإحسان .

وقيل : هم قوم أسلموا في الظاهر ولم تستيقن قلوبهم ، فيعطون ليتمكن الإسلام في صدورهم .

---

(٣٢٣) الدين الخالص ٢٦٢/٨ - فقه السنة ١ / ٣٦٤

## كتاب الزكاة

وقيل : هم قوم من عظماء المشركين لهم أتباع يعطون ليتألفوا أتباعهم على الإسلام .

وهذه أقوال متقاربة والقصد الإعطاء لمن لا يتمكن إسلامه من قلبه إلا بالعطاء ، فكأنه ضرب من الجهاد .

والمشركون ثلاثة أصناف : صنف يسلم بإقامة البرهان ، وصنف لا يسلم إلا بالقهر . . وصنف يسلم بالإحسان .

وإمام المسلمين يستعمل مع كل صنف ما يراه سبباً لنجاته وتخليصه من الكفر (٣٢٤)

### مشروعية هذا المصرف

لقد نصت آية مصارف الزكاة على جواز إعطاء المؤلفة قلوبهم من الزكاة ، وقد ثبت أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أعطى بعض الناس تأليفاً لقلوبهم على الإسلام . فعن أنس - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يكن يُسأل شيئاً على الإسلام إلا أعطاه ، قال : فأتاه رجل فسأله ، فأمر له بشيء كثير بين جبلين - من شاء الصدقة ، قال : فرجع إلى قومه ، فقال : يا قوم أسلموا فإن محمداً يعطى عطاء من لا يخشى الفاقة (٣٢٥)

وعن عمرو بن تغلب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أُتي بمال أو

(٣٢٤) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٨

(٣٣٥) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٦ والفاقة الحاجة

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

سبى ، فقسمه فأعطى رجالاً وترك رجالاً ، فبلغه أن الذين تركهم عتبوا . .  
فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : أما بعد فوالله إنى لأعطى الرجل وأدع  
الرجل ، والذي أدع أحب إى من الذى أعطى ، ولكنى أعطى أقواماً لما  
أرى فى قلوبهم من الجزع والهلل ، وأدع أقواماً إلى ما أجعل فى قلوبهم من  
الغنى والخير - منهم عمرو بن تغلب . . قال : فوالله ما أحب أن لى بكلمة  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - حُر النعم (٣٢٦)

هل يوجد هذا المصرف الآن ؟

قال بعض الفقهاء : إن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أبطل نصيب  
المؤلفة قلوبهم فى عهد أبى بكر ، ذلك أن عيينة بن حصن ، والأقرع بن  
حابس ، والعباس بن مرداس - وهم من المؤلفة - جاءوا إلى الصديق - رضى  
الله عنه - وطلبوا منه نصيبهم من الصدقة ، فكتب لهم به ، وجاءوا إلى عمر  
وأعطوه كتاب أبى بكر - أى الورقة التى كتب لهم فيها - فأبى عمر ، ومزقه ،  
وقال : هذا شىء كان يفعله النبى - صلى الله عليه وسلم - يعطىكموه تأليفاً  
لكم على الإسلام ، والآن قد أعز الله الإسلام وأغنى عنكم ، فإن ثبتم على  
الإسلام ، وإلا بيننا وبينكم السيف . .

« الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر » (٣٢٧)

---

(٣٢٦) نيل الأوطار ج٤ ص ١٦٦

(٣٢٧) الكهف ٥٩

## كتاب الزكاة

فرجعوا إلى أبي بكر فقالوا : الخليفة أنت أم عمر ؟ فقال : هو إن شاء الله - ووافق أبوبكر عمر ولم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار إجماعاً . . . ولعل عمر نظر إلى أن مفهوم المؤلفات قلوبهم قد أبطل بظهور الإسلام وقوته وانتشاره وعدم حاجته إلى مثل أولئك الزعماء في أقوامهم ، الذين كانوا يُسترضون بالمال . ولكن الحكم الشرعى مازال باقياً ، ومن الممكن توجيه نصيب هؤلاء الآن إلى خدمة الذين يعلنون إسلامهم في البلاد الأجنبية ، وبخاصة آسيا وأفريقيا ، حيث يتعرضون لحمولات ضارية من المبشرين ومن يقف وراءهم . . . هؤلاء في حاجة إلى معونات متعددة الجوانب ، وفي حاجة إلى بعثات وكتب ورسائل ونشرات .

وفي البلاد الغربية كثير من الذين يعلنون إسلامهم عن بحث وعقيدة ، فلماذا لا تهدي إليهم الكتب والمؤلفات التي تزيد من استبصارهم وتعينهم على مواصلة البحث والدراسة ليقتدى بهم غيرهم ؟ ولماذا لا يكافئون على ما يقدمون من جهود بمكافآت رمزية ترمز إلى التقدير وتحفز إلى المزيد من الجهد والنشاط ؟

خامساً : المصرف الخامس وهو « الرقاب »

والمقصود بذلك هم المكاتبون من الأرقاء الذين يرغبون في تحرير أنفسهم نظير ما يدفعونه للمالكى رقابهم من مال .

ومشروعية ذلك نص الآية ، وما رواه أبوهريرة - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « ثلاثة كلهم حق على الله عونه :

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

الغازى فى سبيل الله ، والمكاتب الذى يريد الأداء ، والناكح  
المتعفف» (٣٢٨)

ويشترط ألا يكون معه مايفى بأقساط كتابته .  
ولبعض الفقهاء فهم آخر فى ذلك : هو أن المقصود به شراء الأرقاء  
وتحريرهم كما فعل عمر بن عبدالعزيز .

وربما يفهم ذلك من الحديث الذى رواه البراء بن عازب قال : جاء رجل  
إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : دلتى على عمل يقربنى إلى الجنة  
ويبعدنى من النار ، فقال : « اعتق النسمة ، وفك الرقبة »

قال : يارسول الله ، أوليسوا واحداً ؟ قال : « لا ، عتق النسمة أن تفرد  
بعتقها ، وفك الرقبة أن تعين فى ثمنها » (٣٢٩)

قال الشوكانى : روى عن ابن عباس ، والحسن البصرى ، ومالك ،  
وأحمد بن حنبل ، وأبى ثور ، وأبى عبيد - وإليه مال البخارى وابن المنذر - أن  
المراد بذلك أن تشتري رقاباً لتعتق ، واحتجوا بأنها لو اختصت بالمكاتب  
لدخل فى حكم الغارمين لأنه غارم ، وبأن شراء الرقبة لتعتق أولى من إعانة  
المكاتب ، لأنه قد يعان ولا يعتق ، ولأن المكاتب عبد مابقى عليه درهم ،  
ولأن الشراء يتيسر فى كل وقت بخلاف الكتابة

---

(٣٢٨) فقه السنة ١ / ٣٦٧ وقال : رواه أحمد وأصحاب السنن - نيل الأوطار ٤ / ١٦٧

(٣٢٩) نيل الأوطار ٤ / ١٦٧

## كتاب الزكاة

وقال الزهري : إنه يجمع بين الأمرين ، والآية تحملهما (٣٣٠)

هل يجوز فك الأسارى من هذا السهم ؟  
قال القرطبي جواباً عن ذلك : اختلفوا في فك الأسارى منها ، فقال بعضهم : لايجوز ، وقال بعضهم : يجوز لأنها رقة ملكت بملك الرق فهي تخرج من رق إلى عتق ، وكان ذلك أحق وأولى من فكك الرقاب الذى بأيدينا ، لأنه إذا كان فك المسلم عن رق المسلم عبادة ، وجائزاً من الصدقة ، فأحرى وأولى أن يكون ذلك في فك المسلم عن رق الكافر وذله . (٣٣١)

نكتة بلاغية في آية مصارف الزكاة

عرض بعض الفقهاء لبيان سر التعبير عن بعض المصارف باللام ، ويعضاها بفي ؟

فالأصناف الأربعة الأولى قال في حقها « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم . . » عبر هنا باللام .

وفي المصارف الأربعة الأخيرة عبر بفي فقال : « وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل »

فما السر في هذه المغايرة ؟ ولماذا عبر عن استحقاق الأولين للصدقة باللام التى هى الأصل في التملك ؟ وعبر عن استحقاق الآخرين لها بحرف الجر

( ٣٣٠ ) . نيل الأوطار للشوكاني ج ٤ ص ١٦٧

( ٣٣١ ) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٣



( فى ) التى هى للظرفية ؟

وقد أشار الزخشرى إلى الإجابة عن ذلك بقوله : إن العدول عن ( اللام ) إلى ( فى ) فى الأربعة الأخيرة للإيذان بأنهم أرسخ فى استحقاق الزكاة من الأربعة الأوائل ، لأن ( فى ) للوعاء ، فنبه على أنهم أحقأ بأن توضع فيهم الصدقات ، ويجعلوا مظنة لها ومصباً . ( ٣٣٢ )

وعقب ابن المنير فى كتابه « الانتصاف » على هذا الكلام بقوله : وثم سر آخر هو أظهر وأقرب ، وذلك أن الأصناف الأربعة الأوائل ملاك لما عساه يدفع إليهم ، وأن ما يأخذونه يصير ملكاً لهم ، فكان دخول اللام لتلك الصفة

وأما الأربعة الأواخر ، فلا يملكون ما يصرف نحوهم ، بل ولا يصرف إليهم ، ولكن فى مصالح تتعلق بهم ، فالمال الذى يصرف فى الرقاب يتناوله السادة المالكون والبائعون . . فليس نصيبهم مصروفاً إلى أيديهم حتى يعبر عن ذلك باللام المشعرة بالتملك لما يصرف نحوهم ، وإنما هم مجال لهذا الصرف والمصلحة المتعلقة به .

وكذلك الغارمون إنما يصرف نصيبهم لأرباب ديونهم تخليصاً لذمهم - لا لهم ، وأما سبيل الله فواضح فيه ذلك .

وأما ابن السبيل فكأنه كان مندرجاً فى سبيل الله ، وإنما أفرد بالذكر تنبيهاً

## كتاب الزكاة

على خصوصيته ، مع أنه مجرد من الحرفين جميعاً ، وعطفه على المجرور باللام ممكن ولكنه على القريب منه أقرب (٣٣٣)

فما يصرف لابن السبيل ليس تملكاً له ، وإنما هو مصروف في مصلحته المتعلقة بسفوره إلى بلده ، وما يحتاجه إلى بلوغ غرضه ، ولهذا يمكن صرفه إلى جهة النقل التي ستوصله إلى وطنه ، كشركة الملاحة أو الطيران أو السكة الحديد مثلاً .

ولم يبعد الفخر الرازي عن ذلك ، ولكنه اتجه الى المعنى نفسه ، وقال :  
'إنه تعالى أثبت الأصناف الأربعة الأوائل بلام التملك ، ولما ذكر الرقاب أبدل حرف اللام بحرف ( في ) فقال : « وفي الرقاب » فلا بد لهذا الفرق من فائدة : وتلك الفائدة هي أن تلك الأصناف الأربعة المتقدمة يدفع إليهم نصيبهم من الصدقات حتى يتصرفوا فيها كما يشاءون ، وأما في الرقاب فيوضع نصيبهم في تخليص رقبتهم من الرق ولا يدفع إليهم ولا يمكنون من التصرف في ذلك النصيب كيف شاءوا ، بل يوضع في الرقاب بأن يؤدي عنهم .

وكذلك القول في الغارمين . . (٣٣٤)

وتبعاً لهذه المغايرة قسم علماء العصر الحديث من أمثال الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ محمود شلتوت - المصارف إلى قسمين : أحدهما أشخاص ،

(٣٣٣) الانتصاف من الكشف ج٢ ص٤٥

(٣٣٤) التفسير الكبير للرازي ج١٦ ص١١٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والثانى : مصالح .

والأشخاص تشمل الأربعة الأولى مع الغارمين وابن السبيل . .  
والمصالح تشمل مصرفين هما : فى الرقاب وفى سبيل الله ، وهما المصرفان  
اللذان دخلت عليهما ( فى ) مباشرة .

ولكن مذهب إليه الرازى ومن سبقه من أئمة المفسرين هو الأولى بالأخذ  
لمناسبته لسياق القرآن الحكيم ، والأليق ببلاغة القرآن أن تكون الأصناف  
التي تعطى لها الزكاة متجاوزة متعاطفة ، والجهات التي تصرف فيها الزكاة  
متجاوزة متعاطفة أيضاً (٣٣٥)

تعليق مفيد

نظر الإسلام منذ نشأت دعوته إلى الرق نظرة متفتحة ، واتجه إلى إلغائه  
حتى فى أثناء وجود المسلمين بمكة وكانوا مستضعفين قبل هجرتهم إلى  
المدينة .

فكان أبوبكر - رضى الله عنه - يشتري من ماله الأرقاء من المسلمين  
ويحررهم ، وقد أثر أنه أعتق من المسلمين قبل أن يهاجر ست رقاب ،  
وكان بلال سابعهم ، وهؤلاء - هم : عامر بن فهيرة ، وأم شُميس ، وزنيرة  
التي أصيب بصرها حين أعتقها ، فقالت قریش : ماذهب بصرها إلا  
اللات والعزى .

فقال : كذبوا وبيت الله ، ماتضر اللات والعزى ولا تنفعان ، فرد الله  
بصرها . .

---

( ٣٣٥ ) راجع فقد الزكاة جء ص ٦١٩ ومابعدها

## كتاب الزكاة

وأعتق أبوبكر - النهدية وابنتها ، وكانتا لامرأة من بنى عبدالدار ، فمر بهما وقد بعثتهما بطحين لها ، وهي تقول : والله لأعتقكما أبداً .

فقال أبوبكر : حلاً يأم فلان . فقالت : حل ، أنت أفسدتها ، فأعتقها . قال : فبكم هما ؟ قالت : بكذا وكذا . قال : قد أخذتها وهما حترتان ، أرجعا إليها طحينها ، قالتا : أو نفرغ منه يا أبابكر ثم نرده إليها ؟ قال : ذلك إن شئنا .

ومر بجارية لبني مؤمل ، كانت مسنة ، وعمر بن الخطاب يعذبها لتترك الإسلام وهو يومئذ لم يدخل الإسلام بعد - وهو يضر بها - حتى إذا مل قال : إني أعتذر إليك ، إني لم أتركك إلا ملالة . فتقول : كذلك فعل الله بك ، فابتاعها أبوبكر فأعتقها .. (٣٣٦)

ونزل القرآن الكريم داعياً إلى عتق الرقاب ومرغباً فيه ، حتى لقد سد الأبواب التي كان ينفذ منها الرق إلى المجتمعات - وهي الأسر في الحروب ، ودعا إلى فك الأسير بالمن عليه أو اقتدائه . قال - تعالى -

﴿إِذَا أَنْتَحْتُمُوهُمُ فَشُدُّوا لُؤْلَاقًا فَأَمَّا مَنْ أَبْعَدَ وَمَا فَدَاءَ﴾ (٣٣٧)

وشجع الناس على مكتابة عبيدهم فقال :

(٣٣٦) سيرة ابن هشام وشرح الروض الأنف ج٢ ص ٦٨

(٣٣٧) محمد ٤

﴿وَالَّذِينَ يَبْتِغُونَ الْكِتَابَ بِمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا وَآتُوهُمْ مِّنْ مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ﴾ (٣٣٨)

وجعل من مصارف الزكاة كما علمنا عتق الرقاب .  
إن من مفاخر الإسلام التى تذكر له إلغاء الرق والدعوة إلى تحرر الأرقاء ،  
وهو وإن كان قد سلك فى ذلك سبيل التدرج ، فلأنه راعى الظروف  
والأحوال التى لا بد منها ، كما فعل فى تحريم الخمر .

الرق الفردى والرق الجماعى  
لقد ألغى الآن الرق الفردى ، حتى أسرى الحرب الآن فى الحروب  
الدائرة بين المسلمين وغيرهم يكون الشأن فيها تبادل الأسرى ، والتفاوض  
لإطلاق سراحهم .

فما العمل إذن فى السهم الخاص بهم ؟  
نقول : إن هناك حروباً بين المسلمين وغيرهم فى بعض الدول ، وقد  
يتعرض بعض المجاهدين من المسلمين للأسرى ، فمن الممكن السعى إلى  
افتدائهم من ذلك السهم . (٣٣٩)

وقد تنبه إلى ذلك السيد رشيد رضا فى تفسيره فقال :

(٣٣٨) النور ٣٢

(٣٣٩) الزكاة وحاجة العصر ص ١٢٠

## كتاب الزكاة

إن لسهم فك الرقاب مصرفاً في تحرير الشعوب المستعمرة من الاستعباد  
إذا لم يكن له مصرف في تحرير الأفراد (٣٤٠)

وقال الشيخ شلتوت : لقد حل محل الرق الفردي رق أشد خطراً منه على  
الإنسانية وهو رق الشعوب في أفكارها وأموالها وسلطانها وحريتها . . إن  
الرق الفردي قد ينتهي بموت صاحبه ، ولكن رق الشعوب يتوارث ، ولذلك  
كان من الضروري العمل على التخلص منه بكافة الطرق والوسائل . .  
لا يكفي في ذلك ببذل سهم الصدقات ، بل ببذل كل الأموال والمهج  
والأرواح . . (٣٤١)

سادساً : المصرف السادس - الغارمون

مفهوم الغارم

الغارم هو الغارق في الدين ، ولا يستطيع أدائه .  
فالغارم هو المدين ، ويطلق على الدائن - الغريم ، ويطلق عليها معاً -  
الغريان

ويضيف أبوحنيفة إلى تعريف الغارم قيداً فيقول : الغارم من عليه دين  
ولا يملك نصاباً فاضلاً عن دينه .

ويقول الأئمة الثلاثة : الغارمون نوعان : غارم لمصلحة نفسه ، وغارم  
لمصلحة المجتمع ولكل منها حكمه . .

(٣٤٠) تفسير المنار ج- ١٠ ص ٥٩٨

(٣٤١) الاسلام عقيدة وشرعة ص ٤٤٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإجمالاً نقول :

إما أن يكون الدين ناتجاً عن إصلاح بين متخاصمين ، أو تسكين فتنة نشبت بين المسلمين فاستدان الغارم بسبب ذلك .

وإما أن يكون ناتجاً عن ضيانه لآخر ، فأعسر المضمون فغرم هو المال .  
وإما أن يكون ناتجاً عن إصلاح حال أو عمارة مسجد ، أو إكرام ضيف أو غير ذلك من وجوه البر .

وإما أن يكون ناتجاً عن جائحة اجتاحت ماله ..

وفى هذه الحالات يعطى الغارم من الزكاة .

أما إذا كان الدين ناتجاً عن الإسراف فى المعاصى والشهوات ، فلا يعان من الصدقة حتى لا تكون إعانته سبباً فى استمرار معصيته .

أما إذا كان قد تاب من معصيته فإنه يعان على قضاء دينه حتى يسكن إلى الطاعة ويألفها . (٣٤٥)

مشروعية قضاء الدين من الزكاة

والدليل على جواز إعانة الغارم من مال الزكاة هذه الآية التى حددت المصارف . يضاف إلى ذلك الآثار الآتية :

● عن أنس - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن

---

(٣٤٥) الدين الخالص للشيخ عمود خطاب - باب مصارف الزكاة (٣٤٦)

## كتاب الزكاة

المسألة لا تحل إلا لثلاثة : لذي فقر مدقع ، أولذى غُرم مُفْطع ، أولذى دم موجه (٣٤٦)

● روى قبيصة بن مُخارق الهلالي قال : تحملت حمالة ، فأتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسأله فيها . فقال : أقم حتى تأتينا الصدقة فنأمر لك بها .

ثم قال : يا قبيصة ، إن المسألة لا تحل إلا لأحد ثلاثة : رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه ، ورجل أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال : سداداً من عيش - ورجل أصابته فاقة حتى يقول ثلاثة من ذوى الحجا من قومه : لقد أصابت فلاناً فاقة ، فحلت له المسألة حتى يصيب قواماً من عيش - أو قال سداداً من عيش - فما سواه من المسألة يا قبيصة فسحت يأكلها صاحبها سحتاً (٣٤٧)

لقد أشار الحديث إلى ماسبق أن أجملناه من أن الغارم قد يكون غرم دينه في سبيل مجتمعه ، أو قد يكون غرمه في سبيل نفسه .  
والذى غرم في سبيل المجتمع هو من ذوى المروءات الذين تدفعهم شهامتهم إلى الإصلاح بين المتخاصمين ، أو التبرع لإنشاء المشروعات الخيرية والوطنية . .

(٣٤٦) نيل الأوطار ج٤ ص١٦٨

(٣٤٧) نيل الأوطار ج٤ ص١٦٨ وقال : رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود



## الفقه الإسلامي على المذاهب الأربعة

وتحمّل الغرم بين المتخاصمين أدبٌ قديم رعاه الإسلام وشجع عليه ، وقد كان بعض العرب في الجاهلية يسارعون إلى إطفاء الثارات الناشئة بين القبائل ، متحمّلين في ذلك ماتنوء به كواهلهم . . وقد قام هرم بن سنان والحارث بن عوف بالإصلاح بين قبيلتي عبس وذبيان ، وتحملا في سبيل ذلك ديّات القتلى من الجانبين فهب الشاعر زهير بن أبي سلمى مادحا لهما ، يقول في معلقته :

فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله رجال بَنَوْه من قريش وجهرهم  
يميناً لنعم السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم  
تداركتما عبسا وذبيان بعدما تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم (٣٤٨)  
والإسلام يحتفل بما يراه خيراً ويشجع عليه ، ويرفض ما يراه شراً وينبذه ويحذر منه .

فالإصلاح بين المتخاصمين أمر كريم ، دعا إليه الإسلام ورغب فيه ، وجعل الغارم في سبيله من أصحاب مصارف الزكاة . وهذه هي شريعة العدل والتعاون والتعاطف .  
أما الغارم في سبيل نفسه فيدخل في نطاقه :

---

(٣٤٨) الأدب العربي وتاريخه لعبد الجواد رمضان ج١ ص ١٩٧ وسحيل ومبرم كناية عن حالتي الرخاء والشدة .  
وعطر منشم ، عطر كانت تبيعه امرأة بهذا الاسم عطرت به قوتها فهلكوا جميعاً ، فأصبح يضرب به المثل في التفاني وكثرة الهلاك .

## كتاب الزكاة

● الذين يتعرضون لجوائح أو كوارث طبيعية ، كالذين يتعرضون للحرائق المدمرة أو الفيضانات أو السيول ، أو الحوادث المفجعة ، أو الخسائر وما شابه ذلك .

وموقف المسلمين من هؤلاء هو موقف الرحمة والبر والعطف .  
لقد شرع لهم الحق في أن يأخذوا من الزكاة ما يقيمون به أصلاهم ويستأنفون حياة كريمة .

وسهم « الغارمين » في الزكاة يقوم مقام التأمين الاجتماعي بلغة العصر الحديث . وهو أسمى من أنواع التأمين المبتكرة التي تأخذ من المؤمن عليه أقساطاً لتردها إليه عند الجائحة أو الكارثة ، فسهم الغارمين أشمل وأعم لأنه لا يفرق بين مشترك ومشترك .

أما التأمين الحديث فهو لا يعطى إلا للمشارك فقط . بشرط مداومته على دفع الأقساط والتزامه بالشروط التي تفرضها شركة التأمين عليه . .

● ويدخل في نطاق سهم الغارمين الذين يستدينون لأسباب قاهرة ويعجزون عن أداء ديونهم .

وهناك شروط راعاها الفقهاء في سداد أمثال هذه الديون من أموال الزكاة . .

منها : أن يكون المدين في حاجة إلى ما يقضى به الدين ، فلو كان غنيا قادراً على سداه بنقود أو عروض عنده لم يعط من الزكاة . .

ومنها : أن يكون قد استدان في طاعة أو أمر مباح ، أما إذا استدان في

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

معصية كالإنفاق فى الخمر والقمار ، والزنا ، فلا يجوز له أن يأخذ من أموال الزكاة فى قضاء دينه شيئاً ، وكذلك الأمر إذا كان قد استدان بسبب الإسراف ، فإنه يكون عاصياً ، وقد حذر الله - تعالى - من الإسراف فقال

﴿ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴾ (٣٤٩)

ومنها أن يكون الدين حالاً لا مؤجلاً . . وإن كان مؤجلاً اختلف الفقهاء فى شأنه .

قال بعضهم : يعطى لأنه يسمى غارماً . وقال بعضهم : لا يعطى لعدم احتياجه فوراً . . وقيل : إن كان الأجل يحل فى هذه السنة يعطى ، وإلا فلا .

ومنها : أن يكون شأن الدين مما يحبس فيه ، فيدخل فيه الدين على المعسر . ولا يدخل فيه دين الكفارات والزكاة ، وإن كان الأحناف يعتبرون دين الزكاة من الديون التى لها مطالب من جهة العباد وهو الإمام (٣٥٠)

### المقدار الذى يأخذه الغارم

يعطى الغارم مقدار دينه الذى يطالب به .  
وإن أعطى قيمة الدين ، فادى منه للدائن جزءاً فأبرأه الدائن من بقية دينه ، طوّل ببرد الباقي ، وكذلك الأمر إذا أداه عنه غيره .

(٣٤٩) الأعراف ٣١

(٣٥٠) فقه الزكاة ج ٢ ص ٦٣٢

## كتاب الزكاة

الإسلام يعالج أدواء المجتمع  
لقد عالج الإسلام بهذا السهم مرضاً اجتماعياً خطيراً ينتاب الأمة في  
بعض أفرادها وبخاصة أولئك الذين يتعرضون للنوازل والآفات ...  
وكان موقف الإسلام حكيماً من أولئك الذين يقترضون لظروف ملحة  
فوضع شروطاً لأداء هذه الديون من أموال الزكاة ، وهي الشروط التي سبق  
أن ذكرناها ..

وإلى جانب ذلك فقد نبه الإسلام إلى خطورة الدين ، وحذّر منه ،  
واعتبره هما بالليل وذلّاً بالنهار .

ودعا الناس إلى الاقتصاد ليجدوا في وقت الحاجة مايسدون به حاجتهم  
وقال لهم النبي - صلى الله عليه وسلم - « ماعال من اقتصد » يلفت بذلك  
نظرهم إلى قوله - تعالى - :

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ

قَوَامًا﴾ (٣٥١)

وإذا ألجأهم الحاجة إلى الاقتراض أمرهم أن يضعوا نصب أعينهم ضرورة  
أداء مايقترضونه إلى أصحابه ، وطمأنهم بأن الله سيكون معهم بتوفيقه  
ورحمته مارغبوا في ذلك ، وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك :  
« من أخذ أموال الناس وهو يريد أداءها أدى عنه الله ، ومن أخذها يريد

إتلافها أتلفه الله (٣٥٢)

وكان النبى - صلى الله عليه وسلم - قدوة لأصحابه ، فكان يستعبد من الدين ، ويعلم أصحابه هذه الاستعاذة ، حتى لا يلجأوا إلى الدين إلا في حالات الضرورة القصوى ، وطالما تصح أصحابه باللجوء إلى الله في تيسير وسائل الرزق أمامهم ، ليقضوا ماركبهم من الديون . . وكان يعلمهم هذا الدعاء : « اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن والعجز والكسل والجبن والبخل وضلع الدين وغلبة الرجال »

وللتنفير من الدين كان النبى - صلى الله عليه وسلم - لا يصلى على المدين الذى كان يقدر على سداد دينه . .

حدث أبوهريرة قائلاً : إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يؤتى بالرجل المتوفى ، عليه الدين ، فيسأل : هل ترك لدينه من قضاء ؟ فإن حُذِّث أنه ترك وفاءً صلى عليه ، وإلا قال : « صلوا على صاحبكم » فلما فتح الله عليه الفتوح قال : « أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم فمن توفى وعليه دين فعلى قضاؤه » (٣٥٣)

وكما كان النبى - صلى الله عليه وسلم - يحث المسلم على عدم اللجوء إلى الاستدانة ، ويحذره من ذلك ، كان كذلك يحض الناس على البذل والتعاون والتجاوز والتيسير على المعسر .

(٣٥٢) كثر المال ج ٦ ص ١١٤

(٣٥٣) كثر المال باب التهيب من الاستقراض من غير ضرورة ص ١١٨

## كتاب الزكاة

حدث ربيعى بن حراش أن حذيفة - رضى الله عنه - حدثهم قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « تلقت الملائكة روح رجل ممن كان قبلكم ، فقالوا : أعملت من الخير شيئاً ؟ قال : لا - قالوا : تذكر . قال : كنت أداين الناس ، فأمر فتيان أن ينظروا المعسر ، ويتجاوزوا عن الموسر . قال : قال الله - عز وجل - تجاوزوا عنه » - وفى رواية : قال الله : نحن أحق بذلك منك ، تجاوزوا عنه » (٣٥٤)

والقرآن الكريم يدعو إلى ذلك ، وهو يخاطب أولى الألباب قائلاً : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ دُورُكُمْ فَنَظَرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (٣٥٥)

وجاء فى تفسير هذه الآية ما يشير إلى وجوب إنظار المعسر والتصدق عليه وتفريج كربة الغارمين بقضاء ديونهم .

روى عن أبى قتادة أنه طلب غريباً له فتوارى عنه ، ثم وجده ، فقال الغريم : إني معسر ، فقال : أبالله ؟ قال : بالله . قال : إني سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « من سره أن ينجيهِ الله من كُرب يوم القيامة فلينفس عن معسر أو يضع عنه » (٣٥٦)

(٣٥٤) الأحاديث القدسية حديث رقم ٢٣٩ - ومابعده ج١ - ص٢٤٦ - دار الفكر العربى  
(٣٥٥) البقرة ٢٨٠  
(٣٥٦) تفسير القرطبي ج٣ - ص٢٧٤

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال القرطبى : وهذا الحديث يدل على أن رب الدين إذا علم عُسرَةَ أو ظنّها - أى عند المدين - حرمت عليه مطالبته وإن لم تثبت عسرته عند الحاكم .

وكان مما وضعه الإسلام فى علاج ما يترتب على هذا المرض الاجتماعى من آثار هو تأدية ما على المدين من مال الزكاة ..

إن من آثار الدين ما أشار إليه النبى - صلى الله عليه وسلم - فى قوله : « إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف » (٣٥٧) وناهيك بهاتين الخصلتين اللتين هما ثلثا آيات النفاق كما يقول الحديث الشريف : « آية المنافق ثلاث : إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف ، وإذا أؤتمن خان » (٣٥٨) ذلك هو تشريع الإسلام وطريقه ، إنه يعين المستدين على التحرر من رقة الدين ، ويتشله من وهدهته ، ولا يتركه يسقط فريسة الديون ويعلن إفلاسه .

وما عرفنا إلى اليوم شريعة غير الإسلام تتضمن تعاليمها وتنص فى صلب دستورها الخالد على سداد الديون عن المدينين ، وتجعل ذلك فريضة من الله يلتزم بها أولوا الأمر .

إن الإسلام بسداد الديون العادلة عن أصحابها من مال الزكاة حقق هدفين : الأول يتعلق بالمدين حيث أراحه من همه وقضى دينه .

---

(٣٥٧) فقه الزكاة ص ٦٣٤ وقال : رواه البخارى فى كتاب الاستقراض

(٣٥٨) جامع الأحاديث رقم ٣٦ ج ١ ص ٢٤

والثاني يتعلق بالدائن الذى أدى له حقه ، وحفظ ماله ، وضمن له الاستمرار فى تقديم يد العون لمن أراد مستقبلاً ، وعدم الإنكوص عن مساعدة المحتاج مادام حقه لن يضيع ، فهو يأخذه من الدولة إن عجز المدين عن ذلك . (٣٥٩)

لقد حمى الإسلام بتشريعه ذلك - المدين من الوقوع فى قبضة الدائن الذى كان من حقه وفقاً لشريعة الجاهلية أن يسترق المدين أو يبيعه وفاء لدينه ، وهذا ما أشار إليه المفسرون فى قصة نزول الآية الكريمة « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » (٣٦٠)

هل يقضى دين الميت من الزكاة ؟

قال القرطبي : اختلف الفقهاء : هل يقضى من سهم الغارمين دين الميت أو لا ؟

فقال أبو حنيفة : لا يؤدى من الصدقة دين ميت ، وقال أيضاً : ولا يعطى منها من عليه كفارة ونحو ذلك من حقوق الله - تعالى - لأن الغارم من عليه دين يسجن فيه .

وقال جمهور الفقهاء : يقضى منها دين الميت لأنه من الغارمين ، قال - صلى الله عليه وسلم - « أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من ترك ماله فإلهه ، ومن ترك ديناً فعلى » (٣٦١) وهذا رأى هو الأرجح .

(٣٥٩) فقه الزكاة ج١ ص ٦٣٥ - يتصرف -

(٣٦٠) راجع تفسير القرطبي ج٣ ص ٣٧١

(٣٦١) تفسير القرطبي ج٨ ص ١٨٥



هل يجوز القرض الحسن من هذا السهم ؟  
فى وزارة الأوقاف مشروع اسمه « القرض الحسن » يسهم فى حل  
مشكلات كثير من المعسرین ، يعطى ويسترد ما يعطيه من المدين على أقساط  
بضمان أحد البنوك ، وميزانية هذا المشروع على حسب مانفهم من أوقاف  
أهل الخير .

فهل يجوز أن يوضع سهم الغارمين هذا الموضع ؟ وأن يخصص منه  
جزء للإقراض الحسن ؟ ومفهوم القرض الحسن أن يؤدى الدين إلى صاحبه  
دون فوائد ربوية كالتى تتقاضاها البنوك أو بعض الأفراد فى الديون التى  
تُقرضها للمحتاجين .

وقد أجاب على ذلك بعض العلماء - منهم الشيخ محمد أبوزهرة ، والشيخ  
عبد الوهاب خلاف ، والشيخ عبدالرحمن حسن - فى بحوثهم عن الزكاة ،  
فقد أجازوا ذلك ، على أن ينظم العمل بإنشاء صندوق خاص به ، معللين  
رأيهم بأنه إذا كانت الديون العادلة تؤدى من مال الزكاة ، فأولى أن تعطى  
منه القروض الحسنة الخالية من الربا لترد إلى بيت المال ، وهذا من قياس  
الأولى<sup>(٣٦٢)</sup> ونحن نؤيد هذا الرأى لأنه الطريق الوحيد لسد منافذ الربا ،  
وقطع الطريق أمام المستغلين لحاجات الناس ، والاتجار بالآلامهم ومعاناتهم  
التي تضطربهم إلى الاستدانة ، وقد لا يجدون الصلبر الرحيم الذى يلجأون  
إليه فيقرضهم القرض الحسن الذى يفرج ضوائقهم ، فيضطربون إلى اللجوء

## كتاب الزكاة

إلى البنوك أو المرابين الذين يأكلونهم لحماً ويلقونهم عظماً . .

إن المستقرض المضطر يقاس على الغارم المعسر ، فإذا جاز للغارم أن يُسدَّ دينه من الزكاة ، فما بال المضطر لا يقترض ، ثم يؤدي ما يقترضه جملة أو على أقساط في ضوء شروط تضعها الدولة ونظام يتولاها مسئولون عنه ؟

سابعاً ، المصرف السابع : في سبيل الله

مفهوم سبيل الله

السبيل لغة الطريق ، ويخصص بحسب ما يضاف إليه ، فإذا قلت سبيل القاهرة ، كان المعنى الطريق الموصل إلى القاهرة ، وإذا قلت : سبيل الجنة كان المعنى الطريق الموصل إلى الجنة .

فإذا قلت : سبيل الله ، كان المعنى كل عمل خالص يتقرب به صاحبه إلى الله تعالى . .

وقد قال الفقهاء عند إطلاق هذا اللفظ أقوالاً ، فمنهم من أطلقه على الجهاد أو الرباط ، ومنهم من أطلقه على غيرهم .

قال القرطبي : في سبيل الله : هم الغزاة وموضع الرباط ، يُعطون ما ينفقون في غزوهم ، أغنياء كانوا أو فقراء ، وهذا قول أكثر العلماء . . ومنهم مالك .

وقال ابن عمر : هم الحجاج والعُمَّار ، وهذا القول يؤثر عن أحمد وإسحاق ، فقد قالوا : سبيل الله - الحج .

ومنهم من أطلقه على غير هؤلاء وهؤلاء .

ولاهمية هذا المصرف ، وتعدد الآراء حوله ، نذكر أهم الأقوال فيه .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

### تفسير الأحناف للفظ

اختلف الأحناف فيما بينهم ، فقال أبو يوسف : فى سبيل الله : هم فقراء الغزاة لا غير ، لأنه المفهوم عند إطلاق هذا اللفظ .

وقال محمد : فى سبيل الله هم الحجاج ، لأن رجلاً جعل بعبيراً له فى سبيل الله ، فأمره رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يحمل عليه الحاج ، ولأنه فى سبيل الله - تعالى - لما فيه من امثال أوامره وطاعته ، ومجاهدة النفس التى هى الأمانة بالسوء (٣٦٣)

وقال غيرهما من الأحناف : المراد به طلب العلم ، وقال غيرهم : المراد به جميع القرب الموصلة إلى الله تعالى .

وكل ذلك فى كل الأقوال مشروط بالفقر والحاجة ، ليكون صاحبها مستحقاً للأخذ من سهم « سبيل الله » سواء كان حاجاً أو مجاهداً أو طالب علم (٣٦٤)

### تفسير المالكية

وقال المالكية : جاء فى شرح الدردير أن الزكاة يعطى منها المجاهد والمرابط وما يلزمهما من آلة الجهاد كالسلاح والخيل .. وهذا كله « فى سبيل الله »

ويأخذ المجاهد ولو كان غنياً ، لأنه أخذ بوصف الجهاد لا بوصف الفقر ،

(٣٦٣) الاختيار لتعليل لمختار ج١ ص ١١٩

(٣٦٤) القرطبي ج٨ ص ١٨٦

## كتاب الزكاة

بل إنه يجوز أن يأخذ منها الجاسوس الذي يرسل للاطلاع على مواطن ضعف العدو ليخبر بها المسلمين ، ليتمكنوا منه . حتى ولو كان هذا الجاسوس كافراً ..

وجوز عند أغلب المالكية أن يُؤخذ من سهم « في سبيل الله » ماتبى به الأسوار المحيطة بالمدن والسفن التي تسير في البحار إذا كان الهدف من ذلك الجهاد في سبيل الله . (٣٦٥)

ولم يعارض في ذلك إلا قلة وجدوا من يناقشهم في رأيهم ويدحض حججهم .

### تفسير الشافعية

ويرى الشافعية أن هذا السهم يأخذه الغزاة المتطوعون للجهاد الذين لا يتقاضون أجراً أو راتباً من الحكومة ..

هؤلاء المتطوعون أصحاب حرف وأعمال يتطوعون للجهاد إذا دعا الداعي للجهاد وإلا فهم في حرفهم وأعمالهم .

وقال ابن حجر الهيتمي - وهو من علماء الشافعية - : سبيل الله وضعا : هو الطريق الموصلة إليه تعالى ، ثم كثر استعماله في الجهاد ، لأنه هو سبيل الشهادة الموصلة إلى الله - تعالى - ثم وضع على هؤلاء المتطوعين لأنهم جاهدوا في الله بلا مقابل فكانوا أفضل من غيرهم .

---

(٣٦٥) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج١ ص ٩٧ :

## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

وجاء فى كتاب الأم : ويعطى من سهم « فى سبيل الله » - عز وجل - من غزا من جيران الصدقة فقيراً كان أو غنياً ، ولا يعطى منه غيرهم ، إلا أن يحتاجوا إلى الدفع عنهم فيعطى من دفع عنهم المشركين<sup>(٣٦٦)</sup>

وماذا يعطى ؟

يعطى ما يشتري به الفرس إن كان فارساً ، وما يشتري به السلاح وآلات القتال ويصير ذلك ملكاً له ، ويجوز أن يستأجر له الفرس والسلاح ، ويختلف ذلك على حسب كثرة المال وقلته ، وإن كان يقاتل راجلاً فلا يعطى لشراء الفرس .

يعطى النفقة والكسوة مدة الذهاب والرجوع والمقام بالثغر وإن طال .

تفسير الخنابلة

يرى الخنابلة كما يرى الشافعية أن تفسير مصرف « فى سبيل الله » ينطبق على المتطوعة الذين لأرتاب لهم . . .

ويجوز أن يصرف هذا السهم فى شراء السفن والخيول التى يجاهد عليها هؤلاء . . .

وجوز أحد أن يعطى من هذا السهم الفقير الذى لم يستبق له الحج فيحج حجة الإسلام . والدليل على ذلك - أن أم معقل الأسدية كان زوجها جعل جملًا له فى سبيل الله ، وأنها أرادت العمرة ، فبألت زوجها الجمل فأبى ، فأنت النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكرت له ذلك ، فأمره أن

(٣٦٦) الأم ج٢ ص٦٠

## كتاب الزكاة

يعطيها ... وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « الحج والعمرة من سبيل الله » فأعطاهما الجمل (٣٦٧)

ويرى بعض الخنابلة أنه لا يصرف من سهم - في سبيل الله - في الحج .. هذا رأى ابن قدامة في المغنى ، وقال : إن كل ما في القرآن من ذكر سبيل الله يراد به الجهاد إلا اليسير . (٣٦٨)

### خلاصة

كما سبق من عرض آراء المذاهب حول تفسير « في سبيل الله » نستخلص : أنه لا خلاف بين الأئمة في اعتبار أن الجهاد في سبيل الله إنما هو أساس هذا المنهم ..

وإنما اختلفوا في بعض التفريعات .

ذلك أن الأحناف اشترطوا فقر المجاهد ليأخذ من سهم في سبيل الله والشافعية والحنابلة اشترطوا أن يكون المجاهد متطوعاً .

والمالكية أطلقوا ذلك ، فجوزوا أن يأخذ المجاهد ولو كان غنياً .

واختلفوا كذلك في بعض الأعمال الأخرى ، فبينما جوز بعضهم أن يكون

الحج والعمر من « سبيل الله » منع ذلك بعضهم .

آراء أخرى

وقد توسع بعض الفقهاء حول مضمون هذا السهم ، ولم يقصروه على

---

(٣٦٧) الزكاة وحاجة العصر ص ١٢١ - وأخرجه أحمد وأبو داود .

(٣٦٨) المغنى لابن قدامة ج ٦ ص ٤٧٠

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الجهاد ، ولا على الحج والعمرة ، بل كل ما فيه مصلحة المسلمين إنما هو فى سبيل الله . . . . .

جاء فى فقه السنة : وفى تفسير المنار يجوز الصرف من هذا السهم على تأمين طرق الحج ، وتوفير المياه والغذاء وأسباب الصحة للحجاج إن لم يوجد لذلك مصرف آخر . . . . . وهناك رأى يرى أن فى سبيل الله - يشمل سائر المصالح الشرعية العامة التى هى ملك أمر الدين والدولة ، وأولها وأولها بالتقديم الاستعداد للحرب بشراء السلاح وأغذية الجند وأدوات النقل ، وتجهيز الغزاة ، ولكن الذى يجهز به الغازى يعود به الحرب إلى بيت المال إن كان مما يبقى ، ويدخل فى عمومته إنشاء المستشفيات العسكرية ، وكذا الخيرية العامة ، وإشراق الطرق وتبييدها ، ومد الخطوط الحديدية العسكرية لا التجارية ، ومنها بناء البوارج المدرعة والطائرات الحربية والحصون والخنائق .

ومن أهم ما ينفق فى سبيل الله فى زماننا هذا - إعداد الدعاة إلى الإسلام وإرسالهم إلى بلاد الكفار من قبل جمعيات منظمة تمدهم بالمال الكافى ، وذلك كما يفعل الكفار فى نشر دينهم .

ويدخل فيه النفقة على المدارس للعلوم الشرعية وغيرها مما تقوم به المصلحة العامة ، وفى هذه الحالة يعطى منها معلوما هذه المدارس ماداموا يؤدون وظائفهم المشروعة التى ينقطعون بها عن أى كسب آخر ، ولا يعطى عالم غنى وإن كان يفيد الناس . (٣٦٩)

(٣٦٩) فقه السنة ١ / ٣٧١

## كتاب الزكاة

وفسر الشيخ شلتوت في كتاب - « الإسلام عقيدة وشرعة » في سبيل الله بقوله : إنه المصالح العامة التي لا يملك فيها لأحد ، والتي لا يخص الانتفاع بها أحد ، فملكها لله ومنفعتا لخلق الله ، وذكر في ذلك الوسائل الحربية وإعداد العدة للجهاد ، والحصول على أحدث المعدات والمخترعات ، وإعداد الدعاة الإسلاميين الذين يظهرون جمال الإسلام وحكمته ، ويردون على الخصوم ويدحضون حججهم .

كما يشمل ذلك العمل على دوام الوسائل التي يستمر بها حفظ القرآن الكريم الذين تواتر ويتواتر بهم نقله كما نزل من عهد وحيه إلى اليوم الدين إن شاء الله تعالى . (٣٧٠)

هل يجوز بناء المساجد وتعميرها من هذا السهم ؟

قال الشيخ شلتوت مجيباً عن هذا السؤال :

إن المسجد الذي يراد إنشاؤه أو تعميره إذا كان هو المسجد الوحيد في القرية ، أو كان بها غيره ولكن يضيق بأهلها ويحتاجون إلى مسجد آخر صحت شرعاً صرف الزكاة لبناء هذا المسجد أو إصلاحه ، والصرف على المسجد في تلك الحالة يكون من السهم الذي ذكر في آية المصارف الواردة في سورة التوبة باسم « في سبيل الله » (٣٧١)

وجوز الشيخ محمد حسنين مخلوف مفتي الجمهورية الأسبق - رحمه الله -

(٣٧٠) الإسلام عقيدة وشرعة ص ٩٧

(٣٧١) فقه الزكاة نقلاً عن الفتاوى للشيخ شلتوت ص ٢١٩



## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

أن تدعم بعض الجمعيات الخيرية الإسلامية من الزكاة ، مستنداً إلى مانقله الرازى عن القفال وغيره فى تفسير « فى سبيل الله » (٣٧٢)

والذى قاله الرازى نقلاً عن القفال هو : ظاهر اللفظ فى قوله - تعالى -  
« وفى سبيل الله » لا يوجب القصر على الغزاة .. فلهذا المعنى نقل القفال  
فى تفسيره عن بعض الفقهاء أنهم أجازوا صرف الصدقات إلى جميع وجوه  
الخير : من تكفين الموتى وبناء الحصون ، وعمازة المساجد ، لأن قوله « وفى  
سبيل الله » عام فى الكل (٣٧٣)

لمن يصرف هذا السهم الآن ؟  
يمكن وضع هذا السهم الآن فى كل أمر يدعو إلى إعلاء كلمة الله ونشر  
دينه ، والقضاء على الكفر والإلحاد والزندقة .

يمكن أن يمد به المجاهدون فى سبيل دينهم الإسلامى فى كل مكان .  
وأمامنا ألبانيا التى تريد أن تعود إلى أمها الإسلامية الكبرى ، وترفع عن  
كاهلها نير الشيوعية البغيض الذى كبلها به أولئك الذين داروا فى أفق  
الإلحاد والكفر ، وشوهوا معالم هذه الدولة الإسلامية الجميلة بتحويلها إلى  
العلمانية أو الإلحاد .

وأمامنا كل دولة إسلامية ثارت ضد الكفر فى أى مكان فى العالم ، يوجه

---

(٣٧٢) فقه الزكاة ص ٦٥٧ نقلاً عن فتاوى شرعية للشيخ غلوف

(٣٧٣) تفسير الفخر الرازى ج ١٦ ص ١١٣

## كتاب الزكاة

إليها هذا السهم لتتصبر به في معركتها ضد أهل الكفر ، وترفع بها شأنها ، وتقوى به عضدها . .

وأماننا الجهاد ضد العنصرية الصهيونية التي تحاول القضاء على الإسلام وأهله .

وأماننا بلاد كثيرة في أفريقيا وآسيا تلدور بها صراعات عنيفة بين الإسلام والكفر ، فليوجه هذا السهم لمناصرة المسلمين ضد عدوهم حتى تشرق شمس الإسلام القوية المبددة للظلام .

ويمكن أن يوجه هذا السهم إلى خدمة الدعاة الذين يخدمون قضية الإسلام ويجاهدون بالكلمة الصادقة والرأى الناضج والفكر الثاقب والحجة الدامغة - يجاهدون جحافل الظلام والشر والفتنة والإلحاد .

ويمكن أن يوجه إلى خدمة العلم الشريف ليزداد العلماء عمقاً في خدمته ، وإلى الإكثار من مراكز حفظ القرآن الكريم والعمل به ليزداد الحافظون إتقاناً له وعملاً به ، وإلى إعانة أهل الصلاح ليزدادوا قرباً إلى الله وإعزازاً لدينه استثناساً بهذا الخبر الذي رواه القرطبي في تفسيره .

عن محمد بن أبي يعقوب عن عبد الرحمن بن أبي نعيم - ويكنى أبا الحكم - قال : كنت جالساً مع عبدالله بن عمر فأتته امرأة فقالت له : يا أبا عبد الرحمن ، إن زوجي أوصى بماله في سبيل الله ، قال ابن عمر : فهو كما قال في سبيل الله . فقلت له : ما زدتها فيما سألت عنه إلا تعمية - قال : فما تأمرني يا بن أبي نعم ؟ هل أمرها أن تدفعه إلى هؤلاء الجيوش الذين

## الفقه الاسلامي على المذاهب الاربعة

يخرجون فيفسدون في الأرض ويقطعون السبيل ؟ قال : قلت :  
فما تأمرها ؟ قال أمرها أن تدفعه إلى قوم صالحين ، إلى حجاج بيت الله  
الحرام - أولئك وفد الرحمن ، أولئك وفد الرحمن ، أولئك وفد الرحمن ،  
ليسوا كوفد الشيطان . قلت : يا أبا عبد الرحمن ، وما وفد الشيطان ؟ قال :  
قوم يدخلون على هؤلاء الأمراء فينمّون إليهم الحديث ، ويسعون في  
المسلمين بالكذب ، فيجازون الجوائز ويعطون عليه العطايا . (٣٧٤)

فلم يرض ابن عمر أن يدفع المال لتلك الجيوش ، لأنها في نظره لم  
تكن تحارب في سبيل الله ، والزمن كان زمن فتنة ، وقتال بين المسلمين  
بعضهم لبعض ، وأثر أن تدفعه للحجاج الذين يخرجون من بلادهم ابتغاء  
وجه الله .

ثامناً - المصرف الثامن وهو ابن السبيل

مامفهوم ابن السبيل ؟

قال الأحناف : ابن السبيل هو الغريب المنقطع عن ماله ، لأنه لا يتوصل  
إليه ولا يقدر على الانتفاع به ، فكان كالفقير ، فهو فقير حيث هو . . . غنى  
حيث ماله . وإن كانت زوجته عنده فلها نفقة الفقراء ، وإن كانت حيث  
ماله فلها نفقة الأغنياء . (٣٧٥)

وقال الأحناف : يصرف له من الزكاة بقدر الحاجة فقط . . والأفضل له

(٣٧٤) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٤

(٣٧٥) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١١٩

## كتاب الزكاة

أن يستدين (٣٧٦)

وقال المالكية : ابن السبيل هو الغريب المحتاج لما يوصله لوطنه ، ويعطى من الزكاة بشروط : أن يكون حراً مسلماً وأن يكون في سفر مباح . . . فإن كان عاصياً بسفره كقاطع الطريق فلا يأخذ شيئاً .

ومضى استوفى الشروط أخذ من أموال الزكاة ولو كان غنياً في بلده - إن لم يجد من يسلفه من المال ما يوصله إلى بلده ، فإن وجد من يقرضه ، أو فقد أحد الشروط السابقة لا يأخذ شيئاً (٣٧٧)

وقال الشافعية : ابن السبيل هو المسافر من بلد الزكاة أو المار بها ، وقد فقد ماله من مال يوصله لمقصده ، فإنه يعطى منها ما يوصله لمقصده ، أو لمكان ماله ، إن كان له مال . ويشترط أن يكون محتاجاً حين السفر أو حين المرور ، وألا يكون عاصياً بسفره ، وأن يكون سفره لغرض صحيح شرعاً (٣٧٨) ، ويدخل السفر للتفرج والنزهة في حدود الغرض الصحيح وقال الحنابلة : ابن السبيل هو الغريب الذي فقدت منه النفقة في غير بلده ، في سفر مباح ، أو سفر محرم لكنه تاب ، ويعطى ما يبلغه بلده - حتى لو وجد مقرضاً - ويعطى بغض النظر عن كونه فقيراً أو غنياً في بلده (٣٧٩) .

(٣٧٦) الفقه على المذاهب الأربعة - وزارة الأوقاف المصرية ص ٥٩٨

(٣٧٧) المرجع السابق

(٣٧٨) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٦٩

(٣٧٩) الفقه على المذاهب الأربعة ج ٤ ص ٦٠٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال الشيخ محمود خطاب : ويلحق بابن السبيل الغنى الذى أصيب بفقر عارض - وذلك على الاستدانة حتى يصل إلى مكان ماله أو يصله ماله - وذلك كان أفضل له - فإن تعذر عليه ذلك لجأ إلى مال الصدقة . (٣٨٠)

لماذا اتفق الفقهاء على أن ابن السبيل هو المسافر ؟

اتفقوا على ذلك لأن السبيل هو الطريق ، ويكنى عن المسافر عادة بأنه ابن السبيل أو الطريق ، وهى كناية طريقة جاءت بالمعنى مصحوباً بالدليل ، فإن المسافر ملازم للطريق حتى يقيم أو يصل إلى غرضه ، وقد جرت عادة العرب أن يطلقوا على ملازم شئ أنه ابنه ، فقالوا للملازم للنوم - ابن النوم وللملازم للحرب - ابن الحرب ، وقالوا للكلمة - بنت شفة لأنها ملازمة للشفتين لا تخرج إلا من بينهما . ومن ذلك قول الشاعر :

أنا ابن الحرب ربتنى وليدأ إلى أن شبت واكتهلت لدان (٣٨١)  
وقول الشاعر :

إن تسألون عن الهوى فأنا الهوى وابن الهوى وأخو الهوى وأبوه (٣٨٢)

مشروعية إعطاء ابن السبيل من الزكاة

وآية المصارف تقضى صراحة بأن ابن السبيل أحد الأصناف الثمانية الذين يستحقون الزكاة ، يضاف إلى ذلك ما جاء فى الآثار النبوية الشريفة - ومنها :

---

(٣٨٠) الزكاة وحاجة العصر ص ١٢٣ عن كتاب الدين الخالص للشيخ محمود خطاب

(٣٨١) فقه الزكاة ج ٢ ص ٢٧٦

(٣٨٢) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٨٧

## كتاب الزكاة

عن أبي سعيد قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا تحل الصدقة لغنى إلا في سبيل الله ، أو ابن السبيل ، أو جار فقير يتصدق عليه فيهدى لجاره الغنى أو يدعوه » (٣٨٣)

أما حكمة إعطائه ، فمصدرها التراحم والتعاطف الذي بنى الإسلام عليه قواعده .

وقد ذكر القرآن الكريم « ابن السبيل » في مواضع عدة تشير إلى وجوب العطف عليه والبر به والأخذ بيده ومواساته ، ذلك أنه في حاجة إلى العون وأهل للشفقة .

قال - تعالى -

﴿ فَكَانَ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ ذَلِكَ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ (٣٨٤)

وقال - تعالى -

﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلَّهِ الْإِثْمَانُ وَالْأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ وَابْنَ السَّبِيلِ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴾ (٣٨٥)

(٣٨٣) نيل الأوطار ج٤ ص ١٦٩

(٣٨٤) الروم ٣٨

(٣٨٥) البقرة ٢١٥

وقال - تعالى - في آية البر :

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٣٨٦﴾﴾

وقال - تعالى - في تقسيم الغنائم :

﴿وَأَطِيعُوا أَمْرًا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُو لِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٣٨٧﴾﴾

وقال في إعطاء الفداء :

﴿مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى

(٣٨٦) البقرة ١٧٧

(٣٨٧) الأنفال ٤١

## كتاب الزكاة

وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴿٧﴾ (٣٨٨)

فهذه الآيات لم تنس ابن السبيل حين ذكرت من هم أولى بالبر والعطف والإحسان ..

حكمة عالية .

وهذه النصوص القرآنية التي تحتل على إعطاء ابن السبيل حقه ، وتذكر به المحسنين ، وأولى الأمر الذين يوزعون الغنائم والصدقات - تنظر إلى حكمة عالية وضعها الإسلام .. هي الحث على السياحة من أجل الجهاد وطلب العلم وابتغاء الرزق والعبادة ..

والسائح مسافر ، وقد تنقطع به السبل في سفره فيحتاج ، فلا بد أن تكون هناك يد حانية تمتد إليه لتقيمه من عثرته ، وتعينه على إتمام رحلته .  
وإننا لنجد في القرآن الكريم والسنة الشريفة ما يدعو إلى السفر والترحال في تلك الأغراض التي أشرنا إليها ..

ففي السفر لطلب العلم يقول الله - تعالى -

﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا

قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴿١٢٩﴾ (٣٨٩)

(٣٨٨) الحشر ٧

(٣٨٩) التوبة ١٢٢



ويقول - تعالى -

﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَا أَوْ آذَانٌ يَسْمَعُونَ بِهَا فَإِنَّهَا لَا تَعْقَى الْآبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (٤٦) (٣٩٠)

فهذه سياحة من أجل التفكير والتدبر والتذكر والاعتبار .  
ومن الأحاديث الشريفة الواردة في ذلك « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة » (٣٩١)  
والسفر في سبيل الجهاد جاء فيه قوله - تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمْ أَنْفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَنْتُمْ قُلْتُمْ إِلَى الْأَرْضِ أَرْضِيئُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ (٣٩٢) (٤٧)

ويقول :

﴿ أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالاً وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٤٨) (٣٩٣)

(٣٩٠) الحج ٤٦

(٣٩١) الترغيب والترهيب للمنذرى ، وسلم (كتاب العلم)

(٣٩٢) التوبة ٣٨

(٣٩٣) التوبة ٤١

## كتاب الزكاة

وينعى على المنافقين تباطؤهم وتراخيهم عن الخروج مجاهدين - فيقول لهم  
مُبَكَّتًا وَمُوبِخًا

﴿لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَا تَبَعُوكَ وَلَكِنْ بَعُدَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقَّةُ  
وَسَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا مَخْرَجَنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللَّهُ  
يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾<sup>(٤٢)</sup>

ويعد المسافرين في سبيل الجهاد وعدا حسنا فيقول :

﴿وَلَا يَنْفِقُونَ نَفَقَةً صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً وَلَا يَقْطَعُونَ وَادِيًا  
إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ لِحَجْرِ يَهُمُّ اللَّهُ أَحْسَنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٤٣)</sup>

والسفر في سبيل الرزق وتحصيل المعاش جاء فيه قوله تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ  
الْشُّورُ﴾<sup>(٤٤)</sup>

والسفر في سبيل أداء فريضة الحج وهى من أجل العبادات - جاء قوله  
- تعالى :

(٣٩٤) التوبة ٤٢

(٣٩٥) التوبة ١٢١

(٣٩٦) الملك ١٥

﴿وَأَذِّنْ فِي النَّامِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا أَوْ عَلَىٰ كَلْبٍ مِنْ مِثْلَيْهِ مِنْ كُلِّ فِئَةٍ قَوْمٌ ۖ لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ وَيَذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ عَلَىٰ مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَيْهِيمَةٍ ۖ فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا أَمْرَ اللَّهِ وَالْإِنْسَانَ الْفَقِيرَ ۝﴾ (٣٩٧)

فالسائح في سبيل هذه الأغراض ابن سبيل ، ضمن الله له ثوابه وزكى عمله ، وأوجب على المجتمع الإسلامي مواساته إن نابته نائبة في نفسه أو ماله ، ومثله مثل المهاجر في سبيل الله - إن مات مات شهيداً - قال تعالى :

﴿وَمَنْ يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يَجِدْ فِي الْأَرْضِ مُرَافَعًا كَثِيرًا وَسَعَةً وَمَنْ يُخْرِجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝﴾ (٣٩٨)

شروط إعطاء ابن السبيل من الزكاة :

اتفق الفقهاء جميعاً على الشروط الآتية التي يمكن في ظلها أن يأخذ ابن السبيل من الصدقة :

الأول : أن يكون محتاجاً في الموضع الذي هو فيه - بأن نقد ماله وليس معه ما يوصله إلى غايته ، فإن كان معه لا يُعطى .

(٣٩٧) الحج ٢٧ ، ٢٨

(٣٩٨) النساء ١٠٠

## كتاب الزكاة

وأمره هنا مخالف لأمر المجاهد ، لأن المجاهد يأخذ وإن كان غنياً - عند غير الأخناف - كما سبق أن أوضحنا ، لأن الهدف من إعطائه أنه يعتبر مجنداً لإرهاب العدو وصدّه فلا بد من إعانته على أداء مهمته .

الشرط الثاني أن يكون السفر مباحاً ، وألا يكون في معصية ، فإن كان مسافراً لقطع طريق أو قضاء شهوة ، أو تجارة ممنوعة شرعاً ، أو تهريب بضائع ، أو نحو ذلك ، فلا استحقاق له في الزكاة . لأن في أخذه إعانة له على معصيته ، ويستثنى من ذلك التائب من عصيانه ، فإنه يعطى لبقية سفره .

ولو كان مسافراً في معصية ولم يتب ، ولكنه تعرض لمحنة تسلمه إلى الموت فإنه يعطى من الزكاة ولو لم يتب - وذلك لإنقاذه من الموت . . . وقال بعض المالكية في ذلك : لا يعطى وإن خيف عليه الموت ، لأنه يمكن أن ينقذ نفسه بالتوبة .

وقال بعضهم : إن كانت معصيته في قتل نفس أو هتك حرمة فلا يعطى إلا إن تاب . (٣٩٩) .

معنى سفر الطاعة

وسفر الطاعة هو الذي سبق أن أشرنا إليه وهو سفر الجهاد وطلب العلم وأداء الحج واكتساب الرزق .

---

( ٣٩٩ ) فقه الزكاة ج٢ - ص ٦٨٤ نقلاً عن حاشية الدسوقي ج١ - ص ٤٩٨ ، وحاشية الصاوي ج١ - ص ٢٣٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الاربعة

وبعض الفقهاء اعتبر السفر للنزهة والفرجة سفرأ ليست فيه معصية ، فيطلق على المسافر فيه إذا انقطع - ابن سبيل - ويأخذ من الزكاة .  
ولكن بعضهم منع أن يعطى من الزكاة لأنه سفر من غير حاجة .  
وأضاف الشافعية إلى هذا المعنى أن ابن السبيل يطلق أيضاً على المنشيء للسفر من بلده ، فإذا عزم على السفر ولم يجد نفقة - فقد قال بعضهم : يعطى من الصدقة لأنه يشبه المجتاز المنقطع ، مادام سفره الذى عزم عليه مباحاً .

الشرط الثالث : أن يفتقد الذى يُقرضه أو يسلفه فى الموضع الذى انقطع فيه . هذا إذا كان له مال فى بلده يتمكن أن يرد منه الدين ، فإذا لم يكن لديه مال فى بلده ، فلا حاجة إلى هذا الشرط .

وقال القرطبى فى تفسيره : إن المنقطع وإن كان غنياً فى بلده لايلزمه أن يشغل ذمته بالسلف .

وقال مالك : إذا وجد من يسلفه فلا يعطى - والأول أصح - فإنه لايلزمه أن يدخل تحت مئة أحد وقد وجد مئة الله - تعالى -

وقد قال الأحناف : الأولى لابن السبيل أن يستقرض إن قدر ، ولايلزمه ذلك لجواز عجزه عن الأداء . (٤٠٠)

المقدار الذى يعطاه ابن السبيل

قال الفقهاء : يعطى من النفقة والكسوة مايكفيه إلى مقصده أو موضع

(٤٠٠) فتح القدير ج٢ ص١٨٥

## كتاب الزكاة

ماله إن كان له مال في طريقه . .

هذا إذا لم يكن معه مال أصلاً ، فإذا كان معه مال لا يكفيه أعطى ما يتم به كفايته .

● ويهيء له ما يركبه إن كان سفره طويلاً - وقدروا السفر الطويل بما تقصر فيه الصلاة - أو كان ضعيفاً لا يقدر على المشي .

وإن كان قوياً وسفره دون مسافة القصر - أقل من ٨٠ كيلومتراً - لم يعط المركوب ، ويعطى ما ينقل عليه زاده إلا أن يكون قدراً يعتاد مثله أن يحمله .

وكيفية تهيئة ما يركبه : أن يشتري له ما يركبه إن اتبع المال ، وإن ضاق أكثرى له - أي استأجر له - هذا بالنسبة لأدوات الركوب التي كانت مستعملة وهي الدواب - أما الآن فالأدوات هي العربات والقطر والبواخر والطائرات .

فلا سبيل إلى شرائها ، وإنما يأخذ أجرة سفر ما يلائم حاله منها .  
● ويعطى من أموال الزكاة كل مؤن سفره وسواء أكان قادراً على الكسب أم لا .

● ويعطى ما يكفيه ذهاباً وإياباً إن كان عازماً على الرجوع ، مادام ليس في مقصده مال يستغنى به .

وبعض العلماء قال : لا يعطى للرجوع أثناء سفره ، بل يعطى عند رجوعه .

وبعضهم قال : إن كان عزمه أن يصل الرجوع بالذهب أعطى

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

للرجوع ، وإن كان عزمه إقامة مدة لم يعط للرجوع . والصحيح رأى الأول .

● وأما نفقة الإقامة في مقصده فللشافعية فيها تفصيل .

قالوا : إن كانت إقامته دون أربعة أيام - غير يومى الدخول والخروج أعطى لها ، لأنه في حكم المسافر ، وله الفطر والقصر .

وإن كانت أربعة أيام فأكثر غير يومى الدخول والخروج لم يعط لها . لأنه خرج عن كونه مسافراً أو ابن سبيل ، وانقطعت رخصة السفر ، وذلك بخلاف المجاهد ، فإنه يعطى مدة الإقامة في الثغر طال أم قصرت .

والفرق أن المجاهد يُحتاج إليه لتوقع الفتح ، ولأنه لا يزول عنه بالإقامة اسم « الغازى أو المجاهد » بل يتأكد ذلك بخلاف المسافر .

وقال بعضهم : يعطى ابن السبيل نفقة الإقامة مهما بلغت طالما لم ينجز حاجته التى قدم من أجلها وهو يتوقع إنجازها . (٤٠١)

هل يسترجع منه مابقى من نفقة ؟

قال الشافعية : يسترجع منه مابقى ، سواء قُتِرَ على نفسه أم لا . وقال بعضهم : إن قُتِرَ على نفسه بحيث بقى معه هذا الفضل من تقديره لا يسترجع منه .

وقال الأحناف : لا يلزم ابن السبيل التصديق بما فضل في يده عند قدرته

## كتاب الزكاة

على ماله ، وذلك مثل الفقير الذي إذا استغنى وعند شيء من مال الزكاة فلا يلزمه التصديق به . (٤٠٢)

### ابن السبيل وروح المعسر

كان السفر فيها مضى بالدواب أو بالسير على الأقدام ، وكان في طرق وعرّة ومفازات ومخاطر . يتعرض في خلالها المسافر للحاجة والانقطاع . أما الآن فقد تسرت وسائل السفر ، وماكان يقطعه المسافر في شهر يمكن أن يقطعه في ساعات محدودة .

وأصبحت وسيلة المسافر للحصول على مال إذا نفذ ماله ميسرة ، عن طريق البنوك وغيرها . .

هذا التيسير في السفر والحصول على المال في أثناّه جعل بعض الفقهاء يقولون : إن مفهوم ابن السبيل الآن غير موجود . . وعلى ذلك فلا سهم في الزكاة لهذا الاسم .

ولكن على الرغم من ذلك فما زالت هناك صور لابن السبيل . . . ولنضرب لها مثلاً :

يكثر المسافرون الآن إلى الأقطار العربية باحثين عن عمل ، وهناك تنقطع بهم الأسباب ، ولا يحصلون على عمل ، وليس لهم رصيد يعتمدون عليه في أى مصرف ، فهؤلاء أبناء سبيل يحتاجون إلى العون الذى يمكنهم من عمل أو يعودون إلى بلدهم الذى نزحوا منه .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وهناك أمثلة ذكرها العلماء لابن السبيل .  
منها - المشردون واللاجئون الذين يجبرهم الغزاة على ترك وطنهم ومفارقة  
أموالهم وأملاكهم .  
ومنها : المطرودون من أوطانهم بسبب الحكام الجائرين ، وقد كانوا  
مستغنين فى بلادهم وحيل بينهم وبين ما يملكون .  
ومنها : الذين صودرت أموالهم فى بلدهم .  
ومنها : التجار الذين لهم ديون على الناس لا يستطيعون استردادها .  
ومنها : الطلاب الذين يسافرون فى بعثات تعليمية وانقطعت موارد رزقهم  
عنهم .  
ومنها : مافسره بعض الخنابلة من أن ابن السبيل يمكن أن يندرج تحت  
هؤلاء الذين يتكفون الناس - وهم تحت وطأة الحاجة الحقيقية - وهناك  
كثيرون حرموا نعمة المسكن والمأوى ، واتخذوا من جوانب الشوارع وأرصفة  
الطرق والأبنية مأوى لهم ، فهؤلاء أبناء سبيل حقاً لأن الطريق بالنسبة  
لهم أب وأم .  
وحبذا لو خصص هذا السهم الآن فى مشروع يُجمع به هؤلاء المتسولون  
الذين يملأون الشوارع ، ويلطخون سمعة البلاد ، وقد فتحوا الباب أمام  
غيرهم لاحتراق هذه الحرفة السيئة التى تتنافى مع عزة الإسلام وكرامة  
الإنسان .  
ومنها : ما أشار إليه السيد رشيد رضا من أن اللقيط يدخل تحت معنى ابن  
السبيل . وإذا كان القرآن الكريم قد عنى بأمر اليتيم والإحسان إليه لحكمة

## كتاب الزكاة

بالغة هي أن اليتيم يُهمل أمره بفقد الناصر القوي الغيور ، وهو الأب ، أو تكون تربيته ناقصة بالجهل الذي هو جنائية على العقل ، أو بفساد الأخلاق الذي هو جنائية على النفس ، وهو بجهله وفساده يكون شرا على أولاد الناس . . إذا كان هذا شأن اليتيم - فاللقيط أولى وأجدر منه بالإحسان . .

وإذا كان المفسرون القدامى قد غفلوا عن ذكر اللقيط فذلك لصالح المجتمع في أيامهم ، وندرة أمثال ذلك في زمانهم ، أما الآن فقد فاض الكيل ، وانتشر الفساد ، وأصبحت رعاية اللقطاء ضرورة محتومة تفرضها الآداب الدينية والاجتماعية ، فما أولاهم بسهم ابن السبيل في هذه الأيام . . بحيث يرصد في رعايتهم وتوجيههم وتربيتهم وتعويضهم عما فقدوه بسبب جريمة لم يرتكبوها وخطيئة لم يفعلوها . (٤٠٣)

تعقيب : نظرة عصرية إلى مصارف الزكاة

جاء في مقال للأستاذ محمد دياب بعنوان « نظرة معاصرة إلى مصارف الزكاة » مايلي :

إن المرء ليتساءل في دهشة : أين هي اليوم هذه الحقوق والمصارف ؟ أين هم العاملون الذين يكل إليهم الحاكم جمع الزكاة ؟ وأين هم الأرقاء ؟

وأين هم الغارمون الذين يصلحون بين الناس ، وتقتضى مهامهم الخيرة بذل الأموال ودفع الديات والتعويضات في سبيل الصلح بين الخصوم ؟

---

( ٤٠٣ ) فقه الزكاة بتصرف

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ثم أين الجند الذين ينفق عليهم من أموال الزكاة بعد أن أصبح الإنفاق على الجيوش من واجب الميزانية العامة للدولة ؟

إن أحداً من هؤلاء لم يعد موجوداً بالفعل . ولكن ليس معنى ذلك أن تعطل هذه المصارف وأهدافها ، لأننا بذلك نعطل حكمة الزكاة ، بينما توجد على امتداد رقعة الأرض الإسلامية أغراض وأهداف وغايات ينبغى أن توجه إليها هذه الأنصبة من زكاة الأموال لدعمها ومساندتها .

هناك مثلاً العاملون تطوعاً في ميادين الخدمة العامة ، وهناك ملايين المسلمين يقاتلون ويُقتلون لإنقاذ أوطانهم وحريتهم من قبضة المغتصبين ، وهناك أسر وأطفال وزوجات للشهداء والفدائيين يعانون اليتيم والكل والترمّل .

وهناك من يقف في وجه الغزو الفكرى والعقائدى للشعوب الإسلامية من مفكرين وأبطال يكادون يستشهدون ، ولا يكادون يجدون ماينفقونه على أية حركة جادة للنشر والإعلام في مواجهة أجهزة إعلامية خطيرة ومدمرة ، يرصد لها الأعداء البلايين لترويج الأضاليل والأكاذيب ضد الإسلام .

وهناك بناء المساجد والمستشفيات والمؤسسات الخيرية ، وهناك البعوث والمراكز والمدارس الإسلامية التى ينتظرها ملايين المسلمين بفارغ الصبر فى كل مكان .

وهناك الإنفاق المطلوب لخدمة الدعوة الإسلامية ونشرها بصورة أوسع ، ثم هناك ألوف الداخلين فى الإسلام كل يوم ، وبهم حاجة إلى المال وبخاصة

## كتاب الزكاة

في أفريقيا وآسيا .

هنا وهناك الكثير مما ينتظر أموال الزكاة في كل جوانب الحياة ومجالاتها ، ويجب أن لا نتحمل وزر إيقاف هذه الأنصبة رغم اندثار مستحقيها تبعاً لتغيرات الحياة .

المهم هو وجود الأغراض والأهداف لوجود فئات بذواتها ، وعلى ولاية أمورنا وعلماؤنا واجب توجيه مصارف الزكاة إلى مصارفها المعاصرة حتى نجعل من هذا الركن الإسلامى كما كان على العهد الأول معراجاً إلى مجتمع يكون أصلح المجتمعات . (٤٠٤)

وقد أشرنا أثناء حديثنا عن أنواع مصارف الزكاة إلى كثير مما أشار إليه الكاتب في مقاله . وبقي أن نضيف إلى ذلك مايلى :

إنه يجب أن تعود جباية الزكاة إلى حضان الدولة كما كانت حتى يمكن تنظيم أمرها على الصورة المثلثى التى تهدف إلى رفعة شأن الإسلام والمسلمين . ويجب ألا يترك أمر إخراجها إلى الأفراد الذين يوزعونها بمعرفتهم وحسب اجتهاداتهم . .

حقاً إن من يخرج الزكاة من الأفراد بنفسه قد أسقط الفريضة عن كاهله ولكن بقى أمر التنظيم المفروض مهماً ، وهذا لا يقدر عليه إلا جهاز منظم وفق ماأشار إليه أحد بنود المصارف « والعاملين عليها » فهذه الإشارة القرآنية الحكيمة لم ترد عبثاً ، بل جاءت لحكمة عالية قاتل من أجلها الخليفة

( ٤٠٤ ) مجلة منبر الإسلام عدد شوال ١٣٩٦ هـ

## الفقه الإسلامى على المذاهب الأربعة

الأول أبوبكر الصديق - رضى الله عنه - مانع الزكاة .

كيف توزع الزكاة على المستحقين ؟

لم ير الأحناف بأساً فى أن يضع المزكى زكاته حيث شاء فى أحد المصارف ، فله أن يضعها فى موضع واحد أو اثنين أو أكثر وقال الإمام أحمد : يجوز أن يضع زكاته فى صنف واحد وإن كان تفريقها أولى .

أما الإمام مالك فقد دعا المزكى أن يتحرى أكثر المستحقين حاجة ، وعليه أن يقدم أكثرهم حاجة على غيره .

والإمام الشافعى هو الذى أوجب مراعاة الأقسام إن وجد أصحابها ، وإلا فللموجود منهم ، وإذا كان موزع الزكاة هو صاحب المال نفسه سقط نصيب العامل .

واستدل الشافعى على رأيه بأن اللام فى قوله - تعالى -

« للفقراء والمساكين .. »

للملكية ، ومفهوم ذلك أن الزكاة تعم الأصناف المذكورة جميعها . والدليل على مراعاة استيعاب الأصناف - ما رواه زياد بن الحارث الصّدائى قال : أتيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فبايعته ، فأتى رجل فقال : أعطنى من الصدقة . فقال له رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : إن الله لم يرض بحكم نبي ولا غيره فى الصدقات حتى حكم فيها هو فجزأها ثمانية أجزاء ، فإن كنت من تلك الأجزاء أعطيتك » (٤٠٥)

( ٤٠٥ ) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧١ وقال : رواه أبوداود .

## كتاب الزكاة

ولكن رأى جمهور الفقهاء هو الأرجح ، فقد قالوا : إن اللام ليست للتمليك وإنما هي لام « الأجل » أى لأجل كذا وكذا . . . وذلك كقولهم : السرج للدابة والباب للدار .  
وهناك أدلة نقلية على ذلك . منها قوله - تعالى :

﴿ إِن تَبَدُّواْ أَلَصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِىَ ؕ إِن تَخَفُوهَاْ وَأَتُوْهَا الْفُقَرَاءُ فَهَؤْ خَيْرٌ لَّكُمْ ؕ وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِّن سَعِيَآتِكُمْ ؕ وَاللّهُ يَمَاتَعْمَلُونَ خَيْرٌ ﴿٧﴾ ﴾ (٤٠٦)

ومن الآثار النبوية فى ذلك : روى أبوسعيد الخدرى قال : بَعَثَ عَلَى رضى الله عنه - وهو باليمن إلى النبى - صلى الله عليه وسلم - بذهبية فى تراها ، فقسمها النبى - صلى الله عليه وسلم - بين الأفرع بن حابس ، وزيد الخيل ، وعُيَيْنَةَ بن حصن ، وعلقمة بن علاثة . فغضبت قريش والأنصار وقالوا : تعطى صناديد أهل نجد ؟ فقال النبى - صلى الله عليه وسلم - : إنما أتألفهم (٤٠٧)

- ذكره علاء الدين القاسانى ، وقال : ولو كان كل صدقة مقسومة على الثمانية بطريق الاستحقاق لما دفع النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى المؤلفه دون غيرهم .

(٤٠٦) البقرة (٢٧)

(٤٠٧) الزكاة وحاجة العصر ص ١٢٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومن الآثار أيضاً : عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - لما بعث معاذاً إلى اليمن قال له : « فإن هم أطاعوك فاعلمهم أن الله - تعالى - فرض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم » والفقراء صنف واحد ولم يذكر في هذا الحديث سواهم .

وقال ابن عباس : إذا وضعتها في صنف واحد من هذه الأصناف فحسبك ، إنما قال الله - تبارك وتعالى -

« إنما الصدقات للفقراء والمساكين » وكذا وكذا لثلاث يجعلها في غير هذه الأصناف .

### خلاصة هذا الأمر

وربما كان الرأى الذى يقول : إذا كثر المال ، وجدت الأصناف الثمانية وتساوت حاجاتهم أو تقاربت ، وُزعت بينهم ولا يحرم أحد منهم ، أو يأخذ منهم واحد على حساب الآخر . وهذا متعين في حق الإمام أو السلطة الشرعية التى يوكل إليها أمر جمع الزكاة وتوزيعها . . ربما كان لهذا الرأى وجهاته . .

على أنه إذا اجتمعت الأصناف فليس من الشرط اللزوم أن يأخذ كل صنف مثلاً يأخذ الصنف الآخر - بمعنى أن تقسم الزكاة بالسوية بينهم وإنما يكون ذلك بقدر العدد والحاجة . .

وينبغى أن يكون الفقراء والمساكين هم أول الأصناف الذين تصرف لهم الزكاة - لما ورد من آثار تشير إلى أولويتهم - كحديث معاذ الذى أشرنا إليه ،

## كتاب الزكاة

وللآية التي ذكرناها « إن تبدو الصدقات فتعيا هي وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم » وأما أطلقت الصدقة فإنما تنصرف إلى الزكاة . ولا مانع من أن يأخذ الزكاة صنف واحد أو فرد واحد ، إذا كان مال الزكاة قليلاً ، كأن تكون زكاة فرد واحد ، وهذا هو مذهب أبي حنيفة الذي ذكرناه ، ووافقه فيه بعض الفقهاء .

الشروط التي يجب توافرها في أخذ الزكاة -

ولاندفع الزكاة لمستحق إلا إذا توافرت فيه الشروط الآتية :  
أن يكون مسلماً ، ويجوز من سهم العمال إخراجها لغير المسلم إذا كان كَيْلاً أو حمالاً أو كاتباً أو حافظاً - عند الشافعي - فهذا أجر لازكاة . . ومن سهم المؤلفات قلوبهم يجوز إعطاء الجاسوس الكافر إذا كان عيناً للمسلمين - عند مالك - ويجوز تأليف بعض الكفار من هذا السهم عند مالك وأحمد .

### حكم أهل الذمة

أما أهل الذمة فإعطاؤهم من الزكاة غير جائز عند الجمهور ، لأن حديث معاذ يقول « إن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد إلى فقرائهم »

ولكن بعض الفقهاء جَوَّز إعطاء أهل الذمة من الزكاة ، واستندوا في ذلك إلى أدلة منها : ما رواه ابن أبي شيبة عن يجابر بن زيد أنه سئل عن الصدقة فيمن توضع ؟ فقال : في أهل ملتكم من المسلمين وأهل ذمتهم ، وقال : « وقد كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقسم في أهل الذمة



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

من الصدقة والخمس (٤٠٨)

وقد فرض عمر - رضى الله عنه - لشيخ يهودى من بيت مال المسلمين مستدلاً بآية :

« إنما الصدقات للفقراء والمساكين »

وقال : وهذا من مساكين أهل الكتاب : (٤٠٩)

وروى الطبرى عن عكرمة فى قوله - تعالى -

« إنما الصدقات للفقراء والمساكين » قال : لاتقولوا لفقراء المسلمين مساكين ، إنما المساكين مساكين أهل الكتاب .

وعلق بعض العلماء على هذا التفسير بقولهم : إن هذا يدل على أمرين : أحدهما : أن الفقير والمساكين صنفان متغايران ، لا يغنى ذكر أحدهما عن ذكر الآخر . . .

وثانيهما : أنه يجوز إعطاء الزكاة إلى المساكين من أهل الذمة بشرط أن يكونوا عاجزين عاجزاً مطلقاً ، لأن القادرين كانت تؤخذ منهم الجزية ، وليس من المعقول أن تؤخذ منهم الجزية ويعطوا من الزكاة . (٤١٠)

ويرى بعض الفقهاء أن أهل الذمة لا يعطون من الزكاة ولكن يعطون من صدقة التطوع - استناداً إلى قوله - تعالى -

(٤٠٨) مصنف ابن أبى شيبة ج ٤ ص ٤٠٨

(٤٠٩) فقه الزكاة ج ٢ ص ٧١٢

(٤١٠) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ  
وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) (٤١١)

فإن هذه الآية نزلت رداً على تخرج بعض المسلمين من بر أقاربهم  
المشركين . . وقد روى عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أنه قال : كانوا  
يكرهون الصدقة على أنسابهم وأقربائهم من المشركين ، فسألوا عن ذلك -  
فنزلت الآية . .

وقد سألت أسماء بنت أبي بكر - رضى الله عنهما - النبی - صلى الله عليه  
وسلم - : هل تصل أمها - وذلك حين قدمت عليها مشركة ؟ قال : « نعم »  
خرجه البخارى ومسلم ، وقيل : إن الآية نزلت فيها . (٤١٢)

وقال هؤلاء : وكما يعطون من صدقة التطوع يعطون كذلك من صدقة  
الفطر ومن الكفارات والنذور ، لأن الآثار الواردة في إعطاء المساكين من  
ذلك ، لم تفرق بين مسكين ومسكين .

إلا أن صرفها لفقراء المسلمين أفضل ، ولكن إذا أعطى منها لفقراء أهل  
الذمة فلا بأس من ذلك .

وقال أبو حنيفة : الشرط في إعطاء الذمی من هذه الصدقات ألا يكون  
محارباً للمسلمين ، فإنه إن أخذ وهو محارب فقد تقوى على حرب المسلمين

(٤١١) المتحنة ٨

(٤١٢) تفسير القرطبي ج ١٨ ص ٥٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وهو غير جائز .

٢ ) الشرط الثانى فى مستحق الزكاة أن يكون حراً ، والحرية شرط فى غير الرقاب عند - غير الأحناف - أما عندهم فإنه يجوز دفع الزكاة للعبد إذا كان سيده فقيراً .

والعلة فى أن العبد لا يأخذ من أموال الزكاة أن الذى يقع فى يده يقع فى يد سيده ، وقد لا يكون هذا السيد من أرباب الصدقة ، فكأنها تقع فى غير مصرفها . أما إذا كان السيد فقيراً فقد وقعت فى مصرفها .

٣ ) الشرط الثالث أن يكون محتاجاً ، فالغنى لا تجوز عليه الصدقة استناداً إلى الحديث « لا تحل الصدقة لغنى ولا لذى مرة سوى »

والذى يسأل - له أن يأخذ من الصدقة وإن كان غنياً ، ولكن الأفضل أن يعفى نفسه استناداً إلى الأثر الذى رواه أبو سعيد - رضى الله عنه - قال : أعوزنا مرة فأتيت النبى - صلى الله عليه وسلم - فذكرت ذلك له ، فقال - صلى الله عليه وسلم - « من استعف أعفه الله ، ومن استغنى أغناه الله ، ومن سألنا أعطيناه » فقلت : فلاستعفف فيعفى الله ، ولاستغن فيغنى الله . قال : فوالله ما كان أيام حتى إن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قسم زيبياً فأرسل إلينا منه ، ثم قسم شعبيراً فأرسل إلينا منه ، ثم سالت علينا الدنيا ففرقتنا إلا من عصم الله . (٤١٣)

---

(٤١٣) شرح معاني الآثار للطحاوى ج-٢ ص١٦ ط الأنوار المحمدية

## كتاب الزكاة

وقسم الفقهاء الغنى ثلاثة أقسام : غنى موجب للزكاة وهو الذى يملك صاحبه النصاب .

وغنى مُحَرَّم لأخذ الصدقة موجب لصدقة الفطر والأضحية ، وهو الذى يملك مالا - لا تحب فيه الزكاة .

وغنى يحرم السؤال ، وهو الذى يتحقق بالقدرة على الكسب لما يكفيه . (٤١٤)

٤ - الشرط الرابع ألا يكون غنياً بغنى غيره ، وعلى ذلك فلا تدفع الزكاة لأولاد صغار أبوهم غنى ، وإن لم يكونوا فى عياله ، لأنهم أغنياء بغناه ، أما الكبار الفقراء فتدفع لهم الزكاة لأنهم لا تلزمه نفقتهم .

والمرأة الفقيرة تعد غنية بغنى زوجها ، وهو مسئول عنها ، وهى محسوبة عليه .

والأحناف اختلفوا فى شأنها ، فبعضهم يرون جواز إعطاء امرأة الغنى من الزكاة سواء فرض لها النفقة أم لا .

وقال أبو يوسف : لا يجوز أن تأخذ من مال الزكاة لكفائتها وزوجها فى حالتي الإعسار واليسار ، فهى كولد الغنى الصغير . (٤١٥)

وأجاز بعض الشافعية إعطاء زوجة الغنى الفقيرة وولده الفقير من الزكاة مع قيام الزوج والأب بالنفقة ، وخالفهم غيرهم قائلين : كل من وجبت

---

(٤١٤) الزكاة وحاجة العصر ١٢٨

(٤١٥) فتح القدير ج٢ ص ٢٣

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

نفقته على غنى من ولد أو زوجة أو قريب تحرم عليه الزكاة ، لأنه مكفى بنفقته ، والغنى هو الكفاية<sup>(٤١٦)</sup>

وقال المالكية : الفقير الذى وجبت نفقته على غنى تحرم عليه الزكاة ولو لم يجد النفقة عليه بالفعل ، لأنه قادر على أخذها منه بالتقاضى ، إلا إذا كان الغنى لا يمكن أن يقاضى ، أو يتعذر الحكم عليه .

والأرجح - كما يراه بعض العلماء - أن الولد والزوجة غنيان بغنى الأب والزوج فلا تجوز عليهما الزكاة ، لأن نفقتهما وجبت وجوباً بينا بالكتاب والسنة ، فهما مكفيان كفاية دائمة لازمة مستقرة ، بخلاف سائر الأقارب فيمكن الإنفاق عليهم من أموال الزكاة أو غيرها من الموارد ...<sup>(٤١٧)</sup>

هل يجوز للمرأة أن تدفع الزكاة لزوجها ؟

اشتراط كثير من الفقهاء ألا تكون هناك منفعة متصلة بين المزكى وبين أخذ الصدقة ، ولكن أبا يوسف ومحمداً والشافعى أجازوا أن تدفع المرأة زكاتها لزوجها الفقير ، استناداً إلى ما رواه البخارى عن زينب امرأة عبدالله ابن مسعود قالت : كنت فى المسجد فرأيت النبى - صلى الله عليه وسلم - فقال : تصدقن ولو من حليكن ، وكانت زينب تنفق على عبدالله وأيتام فى حجرها . فقالت لعبدالله : سل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أيجزى عنى أنى أنفق عليك وعلى أيتامى فى حجرى من الصدقة ؟

(٤١٦) فقه الزكاة ج٢ ص٧٠٤

(٤١٧) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

فقال : سلى أنت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قالت : فانطلقت إلى النبی - صلى الله عليه وسلم - فوجدت امرأة من الأنصار على الباب ، حاجتها مثل حاجتي ، فمر علينا بلال ، فقلنا له : سل النبی - صلى الله عليه وسلم - : أيجزى عني أن أنفق على زوجي وأيتام لي في حجرى ؟ وقلنا : لا تخبر بنا .

فدخل ، فسأله . فقال : من هما ؟ فقال : زينب . فقال : أى الزيانب ؟

قال : امرأة عبدالله . قال : نعم ، ولها أجران : أجر القرابة ، وأجر الصدقة . (٤١٨)

وهل يجوز للإمام أن يعطى الزكاة لمن تلزمه النفقة على المزكى ؟ إذا كان المزكى لا يجوز له أن يعطى الزكاة لمن تلزمه نفقته من والد أو ولد أو زوجة - فهل يجوز للإمام أن يعطيها لأحد من هؤلاء من الأقارب ؟ قال القرطبي : أما أن يعطيهم المزكى بنفسه فلا ، لأنه يسقط بها عن نفسه فرضاً . وأما أن يعطيهم الإمام فجائز .

وما الحكم في إعطاء غير هؤلاء ؟

قال أبوحنيفة : لا يعطى منها ولد ابنه ، ولا ولد ابنته ولا مكاتبه ، ولا أم ولده

وإن أعطاها لمن لا تلزمه نفقتهم من الأقارب فقد اختلف فيه .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فمنهم من جوز ذلك ، ومن هؤلاء مالك . قال مطرف : رأيت مالكا يعطى زكاته لأقاربه ، وروى الواقدى عنه : أفضل من وضعت زكاتك فيه قرابتك التى لا تقول - أى لا تطلب .

وقال أبوحنيفة : لايجوز ، ولكن صاحبيه خالفاه فى ذلك وقالوا : يجوز وهو الأصح .

هل يجوز لمن يدعى وصفاً من الأوصاف أن يأخذ الزكاة ؟

أجاب القرطبي عن هذا السؤال قائلًا :

فإن جاء وادعى وصفاً من الأوصاف هل يقبل قوله أم لا ؟ وهل يقال له : أثبت ماتقول ؟ . . وللإجابة عن ذلك نقول : -

أما الذين فلا بُدَّ أن يثبت - يعنى من يدعى أنه غارم -

وأما سائر الصفات فظاهر الحال يشهد له ويكتفى به فيها ، والدليل على ذلك حديثان صحيحان أخرجهما أهل الصحيح - وهو ظاهر القرآن -

روى مسلم عن جرير عن أبيه قال : كنا عند النبى - صلى الله عليه وسلم - فى صدر النهار . فجاءه قوم حفاة عراة مجتابى (٤١٩) النهار أو العباء متقلدى السيوف ، عامتهم من مُضَر ، بل كلهم من مُضَر ، فتمعر - تغير - وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لما رأى بهم من الفاقة ، فدخل ، ثم خرج فأمر بلالا فأذن وأقام فصل ، ثم خطب فقال :

---

(٤١٩) مجتاب : لابس ، والنهار : جمع نيرة وهى شملة مخططة كأنها لون النمر

## كتاب الزكاة

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتَقُوا زَكَاةً الَّتِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ۝﴾ (٤٢٠) والآية التي في الحشر

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ۝﴾ (٤٢١) تصدق رجل من ديناره ، من درهمه ، من ثوبه ، من صاع بُرّه ، حتى قال : ولو بشق ثمرة . قال : فجاء رجل من الأنصار بصرة كادت كفه تعجز عنها بل قد عجزت . قال : ثم تتابع الناس حتى رأيت كومين من طعام وثياب ، حتى رأيت وجه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يتهلل كأنه مُذهبة - يعني كأنه الذهب في إشراقه - فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « من سنَّ في الإسلام سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها بعده ، من غير أن ينقص من أجورهم شيء ، ومن سنَّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء » قال القرطبي : فاكتمى - صلى الله عليه وسلم - بظاهر حاله ، وحث على الصدقة ، ولم يطلب منهم بيعة ، ولا استقصى - هل عندهم مال أم لا ؟

(٤٢٠) النساء ١

(٤٢١) الحشر ١٨



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومثله حديث « أبرص وأقرع وأعمى » أخرجه مسلم وغيره ، وهذا لفظه : عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : « إنه كان في بنى إسرائيل أبرص وأقرع وأعمى ، فأراد الله أن يبتليهم ، فبعث إليهم ملكا ، فأتى الأبرص فقال : أى شيء أحب إليك ؟

فقال : لون حسن ، وجلد حسن ، ويذهب عني الذي قد قذرنى أمام الناس .

قال : فمسحه ، فذهب عنه قدره ، وأعطى لوناً حسناً وجلداً حسناً .  
قال : فأى المال أحب إليك ؟

قال : الإبل - أو قال البقر - شك إسحاق - . . فأعطى ناقة عشراء  
قال : بارك الله لك فيها .

قال : فأتى الأقرع ، فقال : أى شيء أحب إليك ؟

قال : شعر حسن ، ويذهب عني هذا الذي قذرنى أمام الناس  
قال : فمسحه فذهب عنه ، فأعطى شعرا حسناً .

قال : فأى المال أحب إليك ؟

قال : البقر . فأعطى بقرة حاملاً . . ثم قال : بارك الله لك فيها .

قال : فأتى الأعمى ، فقال : أى شيء أحب إليك ؟

قال : فمسحه ، فرد الله إليه بصره .

قال : فأى المال أحب إليك ؟

قال : الغنم ، فأعطى شاة والدا .

## كتاب الزكاة

فأتبع هذان - أى صاحب الإبل والبقر - وولد هذا - فكان لهذا وادٍ من الإبل ، ولهذا وادٍ من البقر ، ولهذا وادٍ من الغنم .

قال : ثم إنه أتى الأبرص فى صورته وهيبته - السابقة ، فقال : رجل مسكين قد انقطعت بى الحبال فى سفرى ، فلا بلاغ لى اليوم إلا بالله ثم بك ، أسألك بالذى أعطاك اللون الحسن ، والجلد الحسن ، والمال - بغيراً أتبلغ عليه فى سفرى .

فقال له : الحقوق كثيرة .

فقال له : كأتى أعرفك ، ألم تكن أبرص يقدرك الناس فشفاك الله ؟ فقيراً فأعطاك الله ؟

فقال : إنما ورثت هذا المال كابراً عن كابر ،

فقال : إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت .

فقال : وأتى الأقرع فى صورته ، فقال له مثل ما قال لهذا ، ورد عليه مثل مارد عليه هذا ، فقال له : إن كنت كاذباً فصيرك الله إلى ما كنت .

قال : وأتى الأعمى فى صورته وهيبته - فقال : رجل مسكين وابن سبيل ، انقطعت بى الحبال فى سفرى ، فلا بلاغ لى اليوم إلا بالله ثم بك .

أسألك بالذى رد عليك بصرك شاة أتبلغ بها فى سفرى .

فقال : قد كنت أعمى فرد الله لى بصرى ، فخذ ماشئت ودع ماشئت ، فوالله لا أجهدك اليوم شيئاً أخذته لله :

فقال : أمسك مالك ، فإنما ابتليتكم ، فقد رضى عنك وسخط على صاحبك ،

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال القرطبى : وفى هذا أدل دليل على أن من ادعى زيادة على فقره من عيال أو غيره لا يكشف عنه - خلافاً لمن قال : يكشف عنه إن قدر ، فقد جاء فى الحديث « فقال : رجل مسكين وابن سبيل - أسألك شاة » ولم يكلفه إثبات السفر ..

قال القرطبى . وأما إذا ادعى أنه مكاتب كُلف إثبات الكتابة ، لأن الرق هو الأصل حتى تثبت الحرية (٤٢٢)

٥ - الشرط الخامس ألا يكون من آل النبىء - صلى الله عليه وسلم - ولا من موالىهم وقد ورد فى ذلك أحاديث متعددة .

منها : روى أحمد ومسلم عن المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب أنه والفضل بن العباس انطلقا إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ثم تكلم أخذنا فقال : يا رسول الله جئناك لتؤمّرنا على هذه الصدقات فنصيب منها ما يصيب الناس من المنفعة ، ونؤدى إليك ما يؤدى الناس ، فقال : « إن الصدقة لاتبغى لمحمد ولا لآل محمد ، وإنما هى أوساخ الناس » (٤٢٣)

ومنها : روى أبوداود والترمذى وصححه عن أبى رافع قال : ولّى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - رجلاً من بنى غزوم على الصدقة فقال - أى لأبى رافع - :

(٤٢٢) تفسير القرطبى ج ٨ ص ١٨٧

(٤٢٣) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٧٥

## كتاب الزكاة

اتبعتي نُصِبَ منها ، فقلت : لا - حتى أسأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فسألته فقال لي : « إن مولى القوم من أنفسهم ، وإنا أهل بيت لا تحمل لنا الصدقة » (٤٢٤)

ومنها : عن أبي هريرة قال : أخذ الحسن بن عليٍّ تمرًا من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « كَيْفَ كَيْفٌ ، ارم بها . » « حملنا لا نأكل الصدقة ؟ » (٤٢٥)

وأبورافع مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من هم آل محمد ؟

قال الشافعي وجماعة من العلماء : إنهم بنو هاشم وبنو المطلب - استدلالاً بأن النبي - صلى الله عليه وسلم - أشرك بنى المطلب مع بنى هاشم في سهم ذوى القربى ، ولم يعط أحداً من قبائل قريش غيرهم ، وتلك العطية عوض عما حرموه من الصدقة .

كما أخرج البخاري من حديث جبير بن مطعم - قال : مشيت أنا وعثمان ابن عفان إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقلنا : يا رسول الله أعطيت بنى المطلب من خمس خبير وتركنا - ونحن وهم بمنزلة واحدة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إنما بنو المطلب وبنو هاشم شيء واحد » (٤٢٦)

---

(٤٢٤) المرجع السابق ص ١٧٤

(٤٢٥) المرجع السابق ص ١٧٤

(٤٢٦) المرجع السابق ص ١٧٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال أبو حنيفة ومالك وبعض العلماء : هم بنو هاشم فقط . . . وعن أحمد في بنى المطلب روايتان .

والمراد بنى هاشم . . آل على وآل عقیل وآل جعفر وآل العباس وآل الحارث ، ولم يدخل فى ذلك آل أبى لهب - لما قيل : من أنه لم یسلم منهم أحد فى حياته - صلى الله علیه وسلم - ولكن ذلك یرده ما جاء فى جامع الاضول من أن عتبة ومعتب ابنى أبى لهب أسلما عام الفتح ، وبسرّ النبى - صلى الله علیه وسلم - بإسلامهما ، وشهدا معه حنیئاً والطائف ، ولهما عقب عند أهل النسب .

وقوله - صلى الله علیه وسلم - : « لا تحل لنا الصدقة » یفید عدم حل صدقة الفرض والتطوع ، وقد اتفق كثير من العلماء على تحريمها علیه - صلى الله علیه وسلم - وعلى آله .

وقال بعض الفقهاء : إن صدقة التطوع تجوز على أهل البيت دون صدقة الفرض ، فهما من أن المحرم هو أوساخ الناس - وهذه هى الزكاة لاصدقة التطوع .

وجاء عن أبى یوسف - من أصحاب أبى حنيفة - أنه تجوز صدقة الهاشمی للهاشمی (٤٢٧)

قال القرطبى : وشذ بعض أهل العلم فقال : إن موالى بنى هاشم لا یحرم علیهم شیء من الصدقات ، ولكن هذا هو غیر الثابت عن النبى - صلى الله علیه وسلم - فى حدیث أبى رافع - مولاة . .

(٤٢٧) تفسیر القرطبى ج ٨ ص ١٩١

## كتاب الزكاة

إلا أن هذا الأمر فيه خلاف . فقد ذكر الفقهاء أن الزكاة تجوز لموالى بنى هاشم بدليل حديث بريرة ، عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : دخل النبی - صلى الله عليه وسلم - فى البيت رجلاً شاة مغلقة ، فقال : ماهذه ؟ فقلت : تُصلِّق به على بريرة فأهدته لنا فقال النبی : - صلى الله عليه وسلم - هو عليها صدقة ، وهو لنا هدية ، ثم أمر بها فشويت . (٤٢٨)

وبريرة هى مولاة النبی - صلى الله عليه وسلم - وعلى ذلك فيجوز التصديق على موالى الهاشميين ، لأنهم ليسوا ببنى قرابة ، ولا حظ لهم فى سهم ذوى القربى .

ويرى بعض العلماء المعاصرين أن القول بإعطاء الزكاة لأقارب المصطفى - صلى الله عليه وسلم - فى زماننا أرجح وأقوى ، وذلك لحرماتهم من خمس الغنائم والفقء الذى كان يُعطى منه ذوو القربى فى عهد النبی - صلى الله عليه وسلم - تعويضاً لهم من الله عما حرّم عليهم من الصدقة (٤٢٩) مسئولية جمع الزكاة وتوزيعها .

لاشك أن الزكاة فرض يمثل الركن الثالث من أركان الإسلام ، وقد فرضت مبكرة عن الصيام والحج ، بل إن هناك من العلماء من يقول : إن الزكاة فرضت مع الصلاة لاقتنائها بها فى كثير من آيات القرآن الكريم ، حتى إنه لا تكاد توجد آية يذكر فيها الأمر بإقامة الصلاة إلا جاء معها الأمر

---

(٤٢٨) شرح معاني الآثار ج٢ ص ٢١٢

(٤٢٩) فقه الزكاة ج٢ ص ٧٣٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بإيتاء الزكاة ، لأن في فرضيتها إقامة لأركان الأمة الإسلامية الرشيدة المتكاملة المتعاونة ، التى تتطلب المال الذى هو عصب الحياة والذى تقيم به مشروعاتها الخيرة ، وتحقق به أهدافها النبيلة ، وتتطلب التعاون الذى به تحيا الأمم ، والتراحم الذى يربط بين الأفراد والجماعات برباط قوى متين .

فأين هى الزكاة الآن في مجتمعنا الحديث ؟

لأننكر أن هناك مسلمين غيورين على دينهم ، حريصين على تطبيق شريعة الله وإقامة أركانه ، وهم يخرجون زكاة أموالهم ، ويتحرون مصارفها بقدر المستطاع ، وهم في ذلك يتحملون عبثاً فردياً كانت الدولة الإسلامية قديماً تقوم به وتوليها رعايتها واهتمامها .

ولم يأت النص على العاملين عليها في آية مصارف الزكاة عبثاً ، ولكنه جاء ليؤكد مسئولية ولى الأمر الذى من سلطته أن يعين العمال الذين يقومون بهذه المهمة جباية وتوزيعاً ، ويصرف لهم رواتبهم في نظير ذلك حسبما نصت عليه الآية الكريمة .

النبي - صلى الله عليه وسلم - قدوة في ذلك .

وقد بدأ النبي - صلى الله عليه وسلم - في ذلك ، فندب العمال وأرسلهم وأرسلهم إلى مختلف الأماكن لجمع الزكاة وتوزيعها ، وبين لهم واجبهم ، وحدد لهم مسئوليتهم ، وأوصاهم بما يجب عليهم عمله ، فكانوا يتفرقون في البلاد ، ويعودون بما جمعوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فيفرقه في مصارفه ، عن عطاء بن السائب ، عن حرب بن عبيد الله ، عن رجل من

## كتاب الزكاة

أخواله أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استعمله على الصدقة ، وعلمه الإسلام ، وأخبره بما يأخذ ، فقال : يا رسول الله ، كل الإسلام قد علمته إلا الصدقة .

أفأخذ العشر من أموال المسلمين .. فقال رسول الله ﷺ  
« إنما يؤخذ العشر من اليهود والنصارى » (٤٣٠)

قال الطحاوى فى تعليقه على هذا الحديث : فهذا الحديث يدل على أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعثه على الصدقة وأمره أن لا يأخذ العشر من المسلمين ، وقال له : العشر على اليهود والنصارى ... كما دل هذا الخبر على أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يوضح للعمال على الصدقة مهامهم .

وظل الأمر كذلك فى عهد الخليفتين من بعده ، حتى جاء عثمان - رضى الله عنه - وكثرت الأموال الباطنة ، وأصبحت متابعتها من قبل السلطة فيه حرج ، فقوّض الأغنياء فى إخراج زكاة أموالهم الباطنة ، وكلف العمال جمع زكاة الأموال الظاهرة ، كزكاة الماشية وعروض التجارة وغلة الأرض .

ولذلك ارتضى الفقهاء أن المالك له أن يتولى أمر إخراج زكاة أمواله الباطنة بنفسه وأن يصرفها فى مصارفها الشرعية التى حددتها الآية الكريمة ، وأنه فى هذه الحالة يعد وكيلاً عن الإمام فى ذلك . وعلى ولى الأمر أن يتبع

---

(٤٣٠) شرح معاني الآثار للطحاوى ج ٢ ص ٣١٠



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

بعماله شأن الأموال الظاهرة .

الزكاة من الأمور التى يليها الحكام للرعية .

يقول الفقهاء فى ذلك : الزكاة من صنوف المال التى يليها الحكام للرعية ، وترجمتها بلغة العصر - أنها عمل من أعمال السيادة التى من حق ولى الأمر أن يتدخل بقوة القانون لجمعها وتوزيعها فى مصارفها التى حددها الله .

وقد أشار إلى ذلك أبو عبيد بن سلام فى كتابه « الأموال » وعقد لذلك باباً بعنوان « حق الإمام على الرعية وحق الرعية على الإمام »

وباباً آخر بين صنوف الأموال التى تليها الأئمة للرعية ، وأصول ذلك من الكتاب والسنة .

وفى هذا الباب يقول : « فالأموال التى يليها أئمة المسلمين هى التى ذكرها عمر - رضى الله عنه - وتأولها من كتاب الله - عز وجل - وهى : الفىء ، والخمس ، والصدقة ، والزكاة - وهى أساء مجملة يجمع كل واحد منها أنواعاً من المال (٤٣١) »

ومن المسلم به أن الزكاة لو نظمت الدولة جبايتها وتولت صرفها لكان أجدى ، لأن التصرف الفردى مهما بلغ اجتهد الإنسان فيه قد لا يحقق الهدف التشريعى على أكمل وجه .

---

( ٤٣١ ) كتاب الأموال ص ٧

## كتاب الزكاة

وكان الصحابة ومن تلاهم من التابعين يرفعون الزكاة إلى السلطان ،  
ويأمرون برفعها إليه ، عن ابن سيرين قال : كانت الصدقة تدفع إلى النبي  
- صلى الله عليه وسلم - أو إلى من أمر به ، وإلى أبي بكر - رضي الله عنه -  
أو إلى من أمر به ، وإلى عمر - رضي الله عنه - أو إلى من أمر به ، وإلى عثمان  
- رضي الله عنه - أو إلى من أمر به . فلما قتل عثمان اختلفوا ، فكان منهم  
من يدفعها إلى الإمام ومنهم من يقسمها ، وكان ممن يدفعها إليهم ابن عمر  
- رضي الله عنه .

وعن أم علقمة قالت : كانت عائشة تدفع زكاتها إلى السلطان .  
ومضى أبو عبيد يذكر الآثار التي تؤيد أن السلطان أحق بتصريف الزكاة في  
مصارفها . . . ومن ذلك قوله : حدثنا عبدالله بن صالح عن الليث عن  
يحيى بن سعيد عن علي بن عبدالله بن رفاعه ، عن الربيع بن معبد أنه  
سأل ابن عمر في الفتنة عن صدقة مال أيتام : أيدفعها إلى بني عم لهم  
محتاجين ؟ فقال : لا ، ادفعها إلى الولاة .

وبذلك يرى المذكي فتمته أمام الله . وعلى السلطان الإثم إذا لم يضع  
المال في مواضعه ،

هذا ما رآه الجمهور ، قال مالك بن أنس - رضي الله عنه - : أتى رجل  
من بني تميم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : حسبي يا رسول الله  
إذا أديت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « نعم ، إذا أديتها إلى رسولي

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فقد برئت منها فلك أجراها وإثمها على من بدّلها» (٤٣٢)

وسأل سلمة بن يزيد الجعفى النبی - صلى الله عليه وسلم - فقال :  
يأنى الله ، أ رأيت إن قام علينا أمراء يسألوننا حقهم ، فقال : « اسمعوا  
وأطيعوا فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم » (٤٣٣)

وذكر أبو عبيد بعض الآثار التى تدل على أن الناس كانوا يتصرفون فى  
زكاتهم بأنفسهم ، ومما أورده فى ذلك قوله : حدثنا يزيد بن هشام عن  
الحسن قال : إن دَفَعَهَا إلى السلطان أجزأت عنه ، وإن لم يدفعها فليقت  
الله ، وليتوخَّ بها مواضعها ولا يحاب بها أحداً .

### آراء الفقهاء حول هذا الموضوع

لم يختلف الفقهاء حول ضرورة أداء الزكاة إلى الحاكم العادل الذى ولاه  
المسلمون أمورهم وانتخبوه بمحض إرادتهم راضين به ، وهذا الإمام من  
حقه أن يقاتل من امتنع عن أداء الزكاة كما فعل أبوبكر - رضى الله عنه - مع  
مانعى الزكاة - وقال فى حقهم : كُوفِرُوا عَقَالاً - أو عناقاً - كانوا يؤدونه  
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لقاتلتهم عليه .

وإنما الخلاف حول - هل يجوز أداء الزكاة للحاكم الجائر ؟  
فقد جوز بعض الفقهاء أداء الزكاة للحاكم الجائر - استناداً إلى مقاله  
أنس - رضى الله عنه - جاء رجل إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -

(٤٣٢) الدين الخالص ج ٨ ص ٢٩٢ وقال : أخرجه أحمد والطبرانى فى الكبير

(٤٣٣) المرجع السابق وقال : أخرجه مسلم والترمذى

## كتاب الزكاة

فقال : يا رسول الله إذا أدبت الزكاة إلى رسولك فقد برئت منها إلى الله ورسوله ؟

قال : نعم ، إذا أدبتها إلى رسولي فقد برئت منها إلى الله ورسوله ، فلك أجرها وإثمها على من بذلها .

وما رواه ابن مسعود أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « إنها ستكون بعدى أثره وأمور تنكرونها » قالوا : يا رسول الله فما تأمرنا ؟ قال : « تؤدون الحق الذي عليكم وتسالون الله الذي لكم » (٤٣٤)

ورأى بعض الفقهاء أنه لا يجوز دفع الزكاة إلى الحكام الظالمين الذين لا يتحرون بها مواضعها ، وقد يكتمونها عن مستحقيها ، ويوجهونها إلى غيرهم ممن يميلون إليهم ، وعلى المزكّي أن يتولى أمر زكاته بنفسه .  
وفضّل بعض الفقهاء ومنهم بعض الشافعية والمالكية والحنابلة في الأمر فقالوا : إذا كان الوالي الجائر يضع الزكاة في مواضعها ويصرفها حيث أمر الله تدفع إليه ، وإن كان لا يضعها في مواضعها ولا يصرفها في مصارفها حرم دفعها إليه .

ما للرأى إذا أخذها السلطان الجائر ؟

قال المالكية : إذا دفعها لجائر معروف بالجور ، وجار في توزيعها لم تجزه ، وإن وزعها في مصارفها ولم يجر في توزيعها أجزأته

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال الأحناف : إذا أخذ البغاة وسلاطين الجور زكاة الأموال الظاهرة ، أو الخراج فصرفوها فى محلها فلا إعادة على أربابها ، وإن لم يصرفوها فى محلها أعادوا الزكاة لا الخراج .

وقال الحنابلة : إذا أخذ الحاكم الجائر أجزاءً عن صاحبها سواء عدل فيها أو جار ، وسواء أخذها قهراً أو اختياراً . .

والأيسر لحال الناس والأرفق بهم ، أن الحكام الجائرين إذا أخذوها فقد سقطت عن أصحابها ولا يكلفون إخراجها مرة أخرى ، سواء عدل الحكام فى توزيعها أو جاروا .

وعلى المذكى ألا يقدمها طوعية لهم ، إلا إذا عرف أنهم يضعونها فى مصارفها .

فإذا عرف أنهم لا يتحرون ذلك لا يؤديها لهم ، إلا إذا طالبوه بها ولم يقدر على الامتناع منهم .

### واجب الحكومات الإسلامية

أما وقد عرفنا أن جباية الزكاة وتوزيعها مسئولية الحاكم ، فقد وجب على الحكومة الآن أن تنشئ إدارة خاصة بذلك ، تقوم على تحصيل الزكاة وصرفها فى أوعيتها المشروعة التى حددها الشرع ، وتلتزم بذلك التزاماً أميناً يضمن إيصال الحقوق إلى مستحقيها ، والتقصير فى ذلك يقع على عاتق الحكومات وحدها ، مادام أصحاب الأموال لا يرضون بأموالهم ولا يقصرون فى استخراج زكاتها - حسبة لله ورسوله وامثالاً لأمر الشرع الحكيم .

## كتاب الزكاة

مالالحكم فيمن ترك الزكاة أو امتنع عن أدائها ؟  
جَاحِدُ الزكاة كافر لأنه جحد ركناً من أركان الإسلام ، وَيَقَاتِلُ من أجل ذلك كما فعل أبوبكر - رضى الله عنه - مع مانعى الزكاة - وقد اعتبرهم مرتدين عن الإسلام ، وقال : أقاتل من فرق بين الصلاة والزكاة .  
ولأصحاب المذاهب آراء حول هذا الموضوع نلخصه فيما يلي :

قال الأحناف :

إذا طلبها منه المصدق فحلف أنه أخرجها ووزعها بنفسه صدق ، إلا في زكاة الأنعام ، لأن حق الأخذ فيها للسلطان فلا يملك إبطاله .  
وإذا حلف وظهر كذبه - ولو بعد سنين - أخذت منه الزكاة لأن حق الأخذ ثابت فلا يبطل باليمين الكاذبة .

وقال المالكية :

إذا امتنع المزكى عن أداء الزكاة أخذت منه كرهاً إذا كان له مال ظاهر وعزَّر ، وإن لم يكن له مال ظاهر - وكان معروفاً بالمال - حبس حتى يظهر ماله .

فإن ظهر بعضهم واتهم في إخفاء غيره صدق ولا يحلف وإن لم يمكن أخذها منه إلا بقتال قاتله الإمام ، ولا يقصد إلى قتله - فإن قتل المانع للزكاة أحداً قُتل به ، وإن قتل دون أن يقتل أحداً ذهب دمه هدراً .

وقال الشافعية

إن امتنع عن أداء الزكاة جحداً لها حكم بكفره وقتل بسبب ذلك . لأن

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وجوب الزكاة معلوم من الدين بالضرورة ، فمن جحدتها كُذِّبَ الله وكُذِّبَ رسوله .

وإن امتنع عن أدائها بخلا بها وشحاً أخذت منه قسراً ، وعُزِّرَ ، بل كان الشافعي يرى أولاً أنها تؤخذ منه وشطر ماله - استناداً إلى ما روى بهز بن حكيم عن أبيه عن جده عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « ومن منعها فلإننا أخذوها وشطر ماله ، عزمة من عزمات ربنا ليس لآل محمد فيها شيء »

والصواب هو الأول .

وإن امتنع بسبب بخله وكان له مَنعة يمنعونهم قاتلهم الإمام ، لأن أبابكر قاتل مانعي الزكاة .

إن الإجماع منعقد على تأديب الممتنع وأخذها منه قهراً .  
وقال الحنابلة :

إن منعها جحوداً وارتداداً حكم بكفره وقوتل من أجل ذلك .  
وإن منعها معتقداً وجوبها ، وقُدِّرَ الإمام على أخذها منه أخذها وعُزِّرَ ، ولا يأخذ زيادة عليها ، وكذلك إن غلَّ ماله وكتمه حتى لا يأخذ الإمام زكاته ثم ظهر المال - أخذها الإمام دون زيادة عليها .

ورأى بعضهم أنه يأخذها وشطر ماله ، كما قال الشافعي في أول آرائه .  
وإن كان خارجاً عن قبضة الإمام قاتله ، لأن الصحابة قاتلوا مانعي الزكاة ، وإن ظفر به الإمام أخذ الزكاة فقط بدون زيادة عليها .

## كتاب الزكاة

وإن ظفر به دون ماله دعاه إلى أدائها واستتابه ثلاثاً ، فإن تاب وأدى -  
ولا قتل ولا يحكم بكفره ، وروى عن أحمد في بعض أقواله أنه يحكم بكفره  
بقتاله عليها . (٤٣٥)

### الزكاة في مصر .

ظلت الدولة الإسلامية قائمة على أمر الزكاة ، وبخاصة فيما يتعلق  
بالأموال الظاهرة منها ، حتى العصور المتأخرة حين ابتليت الدول الإسلامية  
بالاستعمار ، ودخلت القوانين الوضعية إليها ، فأصبح الناس موكلين إلى  
ضباطهم في إخراج الزكاة بعد أن استحدثت الدولة ما يسمى بقانون  
الضرائب .

وظلت الزكاة مورداً مالياً في مصر حتى عصر المماليك .

يقول أحد الباحثين : « وقد ظلت الزكاة تجبى في مصر ، وتصل إلى  
مستحقها إلى عهد السلطان قلاوون أحد سلاطين المماليك ، فقد شكاً إليه  
التجار ما يلقون من عنت الجباة وبيوء معاملتهم ، فأصدر أمره بإلغاء  
جبايتها ، ففتح بذلك باب الفقر على مصراعيه ، وحرّم الفقراء والمساكين  
من هذا المورد المالي الأمين الذي كان عوناً لهم على تحمل صعاب الحياة  
ومكآرهما » (٤٣٦)

( ٤٣٥ ) فقه الزكاة بتصرف ج ٢ ص ٧٨٣ وما بعدها .

( ٤٣٦ ) الزكاة وحاجة العصر ص ١٣٦ نقلاً عن مجلة الوعي الاسلامي الكويتية عدد رجب

١٤٠٧ هـ - ٢٣



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وسوف نتحدث عن موقف الضريبة من الزكاة قريباً إن شاء الله .

### هل يجوز دفع القيمة في الزكاة ؟

هذا السؤال ينشأ بالنسبة لأصحاب الأنعام والزروع - بعضهم يريد أن يقدم قيمة ما يجب عليه نقداً بدلاً من أن يقدم شاة أو ناقة أو بقرة أو أردباً من قمح أو قنطاراً من قطن مثلاً ، فهل يجوز ذلك ؟ هذه مسألة خلافية اختلف فيها الفقهاء فبعضهم أجاز ذلك ، وبعضهم منعه .

ومنشأ هذا الخلاف يعود إلى نظرة أصحابه إلى الزكاة ، فالذى ينظر إلى أنها عبادة وقربة إلى الله أوجب إخراج العين لا القيمة ، ومن نظر إلى أنها ضريبة مالية مفروضة أجاز إخراج قيمة العين نقداً .

### آراء الفقهاء وأدلتهم

رأى الشافعية والظاهرية أنه لا بد من العين ، فمن وجبت عليه شاة أخرج شاة ، ومن وجبت عليه ناقة أخرج ناقة ، ومن وجب عليه إردب أخرج إردباً ، ومن وجب عليه قنطار أخرج قنطاراً .

ودليلهم على ذلك أن الزكاة عبادة وقربة إلى الله ، وكل ما كان كذلك فسيبيله اتباع أمر الله فيه ، فلو قال إنسان لو كي له : اشتر ثوباً ، وعلم الوكيل أن غرضه التجارة ، ووجد سلعة هي أنفع لموكله لم يكن له مخالفتها وإن رآه أنفع ، فما يجب لله - تعالى - أولى بالاتباع .

وهذا أمر أشبه - أيضاً - بالصلاة ، فكما لا يجزىء السجود على الذقن والخذ - عن السجود على الجبهة ، كذلك لا تجزىء القيمة عن العين في أداء

## كتاب الزكاة

الزكاة .

وإذا كان هذا دليلاً عقلياً ، فهناك دليل نقلى على ذلك - هو أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن : « خذ الحب من الحب ، والشاة من الغنم ، والبعير من الإبل ، والبقر من البقر » (٤٣٧) فهذا نص في وجوب أخذ العين لا القيمة .. ويرى الأحناف أنه يجوز اخراج القيمة في كل حال . ودليلهم على ذلك : قوله - تعالى -

﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١٠٢) (٤٣٨)

وهذا نص على أن المأخوذ مال ، والقيمة مال فأشبهت المنصوص عليه . ودليل آخر يقطع بجواز قبول القيمة . . هو ما أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ، والبخاري عن طاووس قال : قال معاذ لأهل اليمن : اتقوا بخميس أو ليس آخذه منكم مكان الصدقة ، فإنه أهون عليكم وخير للمهاجرين بالمدينة . وفي رواية : اتقوا بعرض ثياب آخذه منكم مكان الذرة والشعير . (٤٣٩)

---

(٤٣٧) نيل الاوطار للشوكاني ج٤ ص ١٥٢

(٤٣٨) التوبة ١٠٣

(٤٣٩) السنن الكبرى للبيهقي ج٤ ص ١١٢ - النهاية لابن الأثير ج١ ص ٣٢١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والخمس : الثوب الذى طوله خمس أذرع ، ويقال له الخموس أيضاً ،  
وقيل سمي خميساً لأن أول من عمله ملك باليمن اسمه الخمس . .

وهناك دليل عقل إلى جانب ماورد من أدلة نقلية تجيز أخذ القيمة في  
الزكاة ، هو أن المقصود من الزكاة إغناء الفقير وسد خلة المحتاج وإقامة  
المصالح العامة للملة والأمة التى تعلو بها كلمة الله ، وهذا يحصل بأداء  
القيمة ، كما يحصل بأداء الشاة ، وربما كان تحقيق ذلك بأداء القيمة أظهر  
وأيسر ، ومهما تنوع الحاجات فالقيمة قادرة على دفعها .

وهناك دليل قياسى يشهد بجواز ذلك وهو - أجمع الفقهاء على جواز  
العدول عن العين إلى الجنس ، وذلك بأن يخرج عن زكاة غنمه شاة من غير  
غنمه ، وعن زكاة زعره قمحاً من غير قمحه . فمضى جاز العدول من عين  
إلى جنس . جاز العدول من جنس إلى جنس . .

وقد روى أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - كان يأخذ العروض في  
الصدقة من الدراهم .

وهذا رأى فيه تيسير على الناس ورفق بمصالحهم ومراعاة لروح العصر ،  
ومراعاة لجانب الفقراء والمساكين أيضاً . (٤٤٠)

هل يجوز نقل الزكاة من مكان إلى مكان ؟  
قال الأحناف : يكره نقل الزكاة من بلد إلى بلد إلا أن ينقلها إلى قرابته أو

## كتاب الزكاة

إلى قوم هم أحوج إليها من أهل بلده .  
ولو نقلها إلى غيرهم أجزاء ذلك مع الكراهة .  
قالوا : ويكره النقل إذا أخرجها في حينها ، أما إذا عجلها قبل حينها فلا بأس بالنقل .

والمعتبر في الزكاة مكان المال ، فلو كان المالك في بلد وماله في بلد آخر تفرق الزكاة في مكان المال .

وقال المالكية : يجب توزيع الزكاة بموضع وجوبها أو قربه ، ولا يجوز نقل الزكاة إلى مسافة قصر الصلاة فأكثر ، إلا إذا كان للمزكى أهل هناك ، وهم أشد حاجة من أهل هذا المكان الذي يوجد فيه المال ، فإنه يجب نقل أكثر الزكاة لهم ، وتفرقة الأقل على أهل المكان الذي يقيم فيه .

قالوا : وأجرة نقل الزكاة في هذه الحالة على بيت المال ، فإن لم يوجد بيت مال بيعت واشترى مثلها بالمحل المنقولة إليه ، أو فرق ثمنها بذلك المحل - وهذا الرأي يُجَوِّزُ إخراج القيمة مكان العين - على حسب المصلحة .  
قالوا : وعمل الوجوب هو مكان الزروع والثمار ولو لم تكن في بلد المالك أو محل إقامته .

هذا في العين ، وأما زكاة الماشية فموضع وجوبها محل وجودها ، ان كان هناك عامل يجمع الصدقة ، وإلا فمحلها محل المالك .

وقال الحنابلة : الأفضل تفرقتها جميعها لفقراء بلده ، ويجوز نقلها لأقل من مسافة قصر الصلاة من البلد الذي فيه المال ، ويحرم نقلها إلى مسافة

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

القصر ، ولكنها تجزئه إذا نقلت .  
وقال الشافعية : لا يجوز للمزكى أن ينقل الزكاة من بلدها إلى بلد آخر  
ولو كان قريباً متى وجد مستحق لها في بلدها .  
ولكن الإمام يجوز له نقلها .

وبلد الزكاة هو المحل الذى تم فيه الحول والمال موجود فيه ، وهذا فيما  
يشترط فيه الحول كالذهب ، وأما الزرع فبلد زكاته هو المحل الذى تعلقت  
الزكاة به وهو موجود فيه . (٤٤١)

وقد رأينا أن الفقهاء الأربعة يكادون يجمعون على أن الزكاة تتبع المال لا  
المالك بحيث إنها توزع في محل جبايتها ، ولا تنقل إلا لقريب - عند  
الأحناف - ودون مسافة القصر عند غيرهم .  
ولذلك علة ومستند .

أما العلة فهي مصلحة الفقراء ومراعاة حاجاتهم في المكان الذى يوجد فيه  
المال الذى تستخرج منه الزكاة ، وفي كل مكان مال ، فكل مكان أحق بماله  
الذى هو فيه . فلو نقلت الزكاة من البلد الذى هى فيه مع حاجة الفقراء  
إليها إلى بلد آخر أدخل ذلك بالحكمة التى من أجلها شرعت الزكاة .

أما المستند فإن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يوصى العمال والبسعة  
بأن يأخذوا الزكاة من الأغنياء ويردوها إلى الفقراء في أماكنهم ، وكذلك  
كانوا يفعلون . وتتابع الأمر على ذلك في عهد الخلفاء .

---

( ٤٤١ ) الفقه على المذاهب الأربعة - وزارة الأوقاف المصرية ص ٥٩٩ وما بعدها

## كتاب الزكاة

عن عمران بن حصين - رضى الله عنه - أنه وُلى على الصدقة من قبل زياد بن أبيه ، أو بعض الأمراء في عهد بنى أمية ، فلما رجع قال له : أين المال ؟

قال عمران - : وللمال أرسلتني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذه على عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ووضعناه حيث كنا نضعه (٤٤٢)

متى يجوز النقل ؟

يجوز النقل في رأى الفقهاء إذا استغنى أهل البلد الذى جُبِيت فيه الزكاة عنها ، وانعدمت الأصناف التى وردت في آية المصارف أو قل عددها مع كثرة مال الزكاة . ففى هذه الحالة يجوز للإمام أن ينقل الزكاة إلى غيرهم ، أو يتصرف فيها حسب الحاجة .

والدليل على جواز ذلك ما رواه أبو عبيد في كتاب الأموال قال : إن معاذ بن جبل لم يزل بالجند إذ بعثه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - إلى اليمن حتى مات النبی - صلى الله عليه وسلم - وأبويكر ، ثم قدم على عمر فرده على ماكان عليه ، فبعث إليه معاذ بثلاث صدقة الناس ، فأنكر عمر ذلك ، وقال : لم أبعثك جابياً ولا أخذ جزية ، ولكن بعثتك لتأخذ من أغنياء الناس فترد على فقرائهم .

فقال معاذ : ما بعثت إليك بشيء وأنا أجدر أحداً يأخذه منى . فلما كان العام الثانى بعث إليه شطر الصدقة ، فتراجعا بمثل ذلك ، فلما كان العام

---

(٤٤٢) نيل الأوطار ج٤ ص١٦١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الثالث بعث إليه بها كلها ، فراجعه عمر بمثل ماراجعته قبل ذلك . فقال معاذ : ماوجدت أحداً يأخذ منى شيئاً . (٤٤٣)

وهكذا نجد أن الزكاة حلت مشكلة الفقر حلاً جذرياً ، وقضت على مشكلة من أكبر المشكلات التى تقوض دعائم المجتمع ..

كانت الزكاة نعمة كبرى على المجتمعات مادامت تخرج بنية صافية وقلب راض وتوزع توزيعاً عادلاً على المستحقين ، وكانت بركة آتت ثمارها يانعة فى العصور الزاهية للإسلام ، حتى إن معاذاً - رضى الله عنه - لم يجد مستحقاً فى المكان الذى بعث إليه بعد أن استغنى الجميع ، وحتى إن عمر بن عبدالعزيز - رضى الله عنه - بعد ذلك بقليل لم يجد فقراء يعطيهم ، فصرف الزكاة فى شراء العبيد وتحريرهم ..

هذه هى الحكمة من توزيع الزكاة فى أماكنها .. أما وقد استغنى أهل البلد عن الزكاة فلامانع من نقلها إلى غيره من البلاد القريبة إليها ، ثم إلى التى تليها حتى يجوز بناءً على ذلك نقلها من قطر إلى قطر ، وبذلك يتحقق التكافل الاجتماعى الذى شرعه الإسلام ، وتواصى فى ظله المسلمون جميعاً بالبر والتقوى ، ويصبحوا بنعمة الله إخواناً متعاونين ، هم يد على من سواهم ويسعى بذمتهم أدناهم .  
النقل باجتهاد الإمام .

وإذا رأى الإمام العادل ضرورة النقل باجتهاد منه ، فلا بأس بذلك ،

---

( ٤٤٣ ) الأموال لأبى عبيد ٥٩٦

## كتاب الزكاة

وقد يكون ذلك بسبب أزمة اقتصادية أو حربية ..

وفي عام الرمادة الذي تعرضت فيه المدينة وماحولها لجذب أوشك أن يقتل الناس ، نادى عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أمراء الأمصار الأخرى بأن يمدوه بما عندهم من زكاة . وفى ذلك قال الإمام مالك : لا يجوز نقل الزكاة إلا أن يقع بأهل بلد حاجة فينقلها الإمام إليهم على سبيل النظر والاجتهاد . (٤٤٤)

وقد أمدت مصر الحجاز فى عام الرمادة بما أثلج صدر الإمام العادل عمر ابن الخطاب - رضى الله عنه - فقد أرسل الى مصر عمرو بن العاص - غيراً كان أولها عند عمر وآخرها بمصر . فما أعظم الإسلام وأبر أهله به لو نفذوا تعاليمه ، وساروا على نهجه ، وقاموا برعاية شعائره خير قيام .

هل يجوز تأخير الزكاة عن موعدها ؟

يقول بعض الأحناف فى ذلك : أن الزكاة واجبة وجوباً موسعاً ، بمعنى أنه يجوز لصاحبها أن يؤخرها ما لم يطالب بها .

ولكن منهم من قال : إنها واجبة على الفور لحاجة الفقراء وغيرهم من أصحاب المصارف إليها .

وهذا هو الأفضل ، ولذلك فينبغى على أصحاب الأنصبه ألا يؤخروا زكاة أموالهم عن مواعيدها .

---

( ٤٤٤ ) تفسير القرطبي ج ٨ ص ١٧٥ .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإذا وجب إخراج الزكاة في موعدها ، فهل يجوز تقديمها على موعدها ؟ قال أكثر الفقهاء : بالنسبة لما يشترط فيه الحول كالماشية وعروض التجارة والنقد ، فإنه متى اكتمل النصاب جاز لصاحبه تقديم موعد الزكاة على نهاية الحول ، ويجوز إخراجها عن حولين أو أكثر .

وسندهم في ذلك أن العباس - رضى الله عنه - سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في تعجيل صدقته فرخص له في ذلك (٤٤٥)

ولكن بعض الفقهاء منع تقديم الزكاة عن موعدها وهو حولان الحول ، وحجتهم في ذلك أن حولان الحول شرط في الزكاة ، فلا يجوز تقديمها عن موعد أدائها كما لايجوز تقديم الصلاة على موعدها .

أما زكاة الزروع والثمار فلا تقدم عن موعدها . لأنها متعلقة بقطف الثمار وحصاد الزرع مصداقا لقوله - تعالى - « وآتوا حقه يوم حصاده »

ونتحدث الآن بتوفيق الله عن موضوع يشغل الأذهان وهو موقف الضريبة من الزكاة ..

### هل تغنى الضريبة عن الزكاة ؟

في الدول الآن مايسمى بالضريبة ، وهى أنواع متعددة لها مصلحة رسمية ترعاها وتنظمها وتحصلها . وهى فريضة إجبارية تقرها الدولة على المواطنين والأجانب المقيمين بها ، كل على حسب يساره ونوع نشاطه وتنفق

( ٤٤٥ ) نيل الأوطار ج٢ ص ١٥٩

## كتاب الزكاة

الدولة حصيلة هذه الضرائب في مصالحها العادية ، ويقابل الضريبة بهذا المفهوم ما كان متبعاً قديماً : الجزية والخراج وعشور التجار والقطائع .  
فهل تعتبر الزكاة ضريبة بالنسبة للمسلم ؟

إن بعض من نظروا إلى الظاهر قالوا : يمكن اعتبارها كذلك ، لأنها مال يؤدي بطريقة معلومة ، على رأس مال معلوم ، في وقت معلوم .

والواقع أن بينهما فرقاً - ذلك أن الضريبة تحصلها الدولة إجباراً لتنفقها في مشروعاتها - أما الزكاة فللفرد حرية التصرف في إنفاقها في مصارفها الشرعية ، ولكن الشرع توعّد القادر الذي يهمل في إخراجها ، وأباح قتاله كما فعل أبو بكر - رضي الله عنه - مع مانعي الزكاة .

ومع ذلك فإن بينهما تشابهاً من وجه واختلافاً من وجوه - وإن كانت لا تغني أحدهما عن الأخرى ... فقد قالوا : إن الزكاة حق الله ، والضريبة حق الدولة .

إنهما يتفقان في أن كلا منهما إخراج جزء من المال الذي يجب فيه ذلك ، ويختلفان في الوعاء الذي يصب فيه كل منهما .

● فالزكاة لها مصارفها الخاصة ، والضريبة تنفقها الدولة حسبما شاءت فيما يهم من أمورها المدنية وحاجاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ولأن الزكاة لها مسارها الخاص ، ولصاحب المال الحرية في التصرف فيها في ضوء الشريعة الإسلامية ، فقد رفضت مصلحة الضرائب خصم الزكاة من الأرباح والدخول الخاضعة للضريبة ، عند تقديم الإقرارات الضريبية

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ومحاسبة المولين .

جاء فى نشرة مصلحة الضرائب بتاريخ ١٠ / ١١ / ١٩٤٢ م :  
« إنه لما كانت الزكاة لاتعتبر من المصروفات اللازمة لإنتاج الربح أو المحافظة عليه ، بل هى جزء من الأرباح ، يخرج الممول لوجه الله ، فإخراجها ما هو إلا طريقة من طرق استعمال الربح من الدخل ، فلا سبيل إذن إلى خصمها من الأرباح عند حساب الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية »  
وعلى فرض احتسابها فإن مصلحة الضرائب لاتعترف إلا بالمصروفات الرسمية المعتمدة بأختام وتوقعات ، فكيف يحصل المزكى من الفقير أو المسكين على السند أو الإيصال مغموماً معتمداً ؟

● على أن أهم اختلاف فى نظرنا يبدو فى اسميهما .  
فالزكاة اسم له مدلوله الروحى الرائع ، الذى يتضمن معنى النمو والزيادة والطهارة والبركة ، ولعل اختيار الشرع لهذا الاسم إشعار للمزكى بأن مايقدمه من ماله ليس ذاهباً عبثاً ، وإنما له مردود معنوى عظيم ، يبدو فى قوله - صلى الله عليه وسلم - : « حصنوا أموالكم بالزكاة وداووا مرضاكم بالصدقة »

والضريبة اسم مشتق من الضرب ، ولا يخفى مايشير إليه هذا اللفظ من معانى العنف والغرم والشدة ، انظر إلى قوله - تعالى -

﴿ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ ﴾ (٤٤٦)

( ٤٤٦ ) البقرة ٦١

## كتاب الزكاة

وقوله - تعالى -

(٤٤٧) ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ وَاضْرِبُوا مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ﴾

فيقال : ضَرَبَ عليه غرامة أو ضرب عليه خراجاً بمعنى - ألزمه غرامة أو خراجاً ، وكلفه أداؤها . وحتى إذا تعدى هذا الفعل بغيره ، كقوله - تعالى -

(٤٤٨) ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾

فلا يخفى ما يصاحب ذلك من جهد وعناء .....  
وهناك فروق أخرى تنبه لها المشرعون ، ولا مجال لتفصيلها هنا .  
ولهذه الاختلافات أفق الفقهاء المحدثون بأن الزكاة لاتغنى عن الضرائب  
كما أن الضرائب لاتغنى عن الزكاة .

فقد رأى فضيلة الإمام الأكبر - محمود شلتوت : أن الزكاة لاتغنى عن  
الضرائب ، فهما حقان مختلفان - في مصدر التشريع ، وفي الغاية ، وفي  
المقدار ، وفي الاستقرار والدوام .

وعليه يجب إخراج الضرائب وتكون بمثابة دين شغل به المال ، فإن بلغ  
الباقى نصيباً وتحقق فيه شروط الزكاة - وهو الفراغ من الحاجات الأصلية  
ومرور الحول وجب دينياً إخراج زكاته (٤٤٩)

(٤٤٧) الأنفال ١٢

(٤٤٨) النساء ١٠١

(٤٤٩) مجلة منبر الاسلام عدد جمادى الأولى ١٣٩٤ هـ

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كيف تغنى الزكاة عن الضريبة ؟

إنه من غير شك أن الزكاة فيها غناء عن الضريبة لوروعى في جمعها الدقة والنظام ، وتولت الدولة مسئوليتها ، ذلك أن الضرائب الوضعية لاتسير على وتيرة واحدة ولا تطبق على غط واحد .

وإنما تضع كل بلد من الضرائب مايناسبها بما يتلاءم مع أوضاعها الاجتماعية ونظمها السياسية ، فكثُرَتْ مسمياتها ، وتعددت أغراضها ، وكلما جد جديد من الأحداث ابتكرت الدولة ضريبة جديدة تواجهه بها . بينما ظلت الزكاة ثابتة الأحكام ، راسخة النظام ، واضحة الأهداف والأغراض ، تطبق بمفهوم موحد في جميع الأقطار الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها على سواء ، وستظل كذلك إلى يوم الدين . فالزكاة هى فريضة الإسلام الثابتة ، تكملها أمور أخرى كالجزية على أهل الذمة ، والخراج وعشور التجارة .

والزكاة والجزية ورد ذكرهما في القرآن الكريم لأنها متكاملتان ، وهذا التكامل يحقق العدالة المطلقة . فالزكاة على المسلمين ، والجزية على الذميين . (٤٥٠)

والزكاة فيها غناء عن الضريبة لو أنها بُجعت بالنظام الذى كان سائداً في العصور الأولى ، وقامت الدولة بجبايتها ووضعها في مصارفها المشروعة ، وهذه المصارف تتناول في ظل الفهم الإسلامى المستنير جميع المرافق التى ترى

---

( ٤٥٠ ) المرجع السابق

## كتاب الزكاة

الدولة الإسلامية ضرورتها لمصلحة الإسلام والمسلمين .

وقد أشار الشيخ محمد أبو زهرة إلى ضرورة عودة الدولة إلى جباية الزكاة . . . قال في مقال له - في مجلة لواء الإسلام : « إن زكاة المال تنظيم اجتماعي ، وإن الضرورة تدعو إليه الآن ، واعتبار الزكاة تنظيمياً اجتماعياً ليس بدعة ابتدعتها ، ولا مسيطرة لروح العصر ، ولا اقتباساً من علوم الزمان ، إنما هو رجعة إلى الشريعة في منبعها الأول وموردها الصافي ، فقد صرح النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما كان يأمر أمراءه بجمع الزكاة بأن يأخذوها من الأغنياء ليردوها إلى الفقراء ، وأى معنى تعاوُن أسمى من هذه المشاطرة المالية بين الأغنياء والفقراء ؟ وإن الإمام وأعوانه هم الذين يجمعونها ، وهم الذين يوزعونها ، ولا يتركون الناس يتولون الجمع والتوزيع ، لأن الزكاة فرضت لحماية الجماعة من الفقر وأوضاعه وحماية الدولة الإسلامية الفاضلة من غيبرات الأعداء في الداخل والخارج ، فيتولى جمعها من يتولى هذه الحماية .

قال : وصرح ابن عابدين بأن جمع الزكاة مناطه قدرة ولي الأمر على حماية الأمة .

وافترق الفقهاء على أن الأصل في الزكاة أن لا يتولى توزيعها من تحب عليهم ، وكان ذلك نفيًا لمعنى الإحسان الفردي ، لأن الإحسان الفردي يتحقق فيه الذل والهوان ، ويتحقق فيه معنى الحديث النبوي : « اليد العليا خير من اليد السفلى »

أما إعطاء الدولة الضعفاء بمعونتها وإجرائها الأرزاق عليهم من غير

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

سؤال ، ففيه سد للحاجة ، ودفع للعوز ، ورأب لصدع الجماعة ، وحماية للضعفاء من غير استجداء أو استخذاء ، وهو توصيل الحق لصاحبه وإعطاؤه لذويه . (٤٥١)

وأيد هذا رأى كثير من الباحثين ، الذين يدعون إلى ضرورة أن تتولى الدولة مسئولية جمع الزكاة من الأموال الظاهرة والباطنة ، ذلك أن تقسيم الأموال إلى ظاهرة وباطنة لم يعد يتمشى في ظل العصر الذى نعيش فيه ، لأن أغلب موارد الأموال كالنقود وأموال التجارة يمكن تتبعها بعد تقدم الخدمات المصرفية ، والأصل أن حق الإمام ثابت في جباية الزكاة في الأموال جميعها ، وأن السماح لأرباب الأموال الباطنة في إخراج زكاتها يعد نيابة عن الإمام ، فإذا أحلوا بهذه النيابة رجع الحق للأصل وهو الإمام (٤٥٢)

هل يمكن تطبيق فريضة الزكاة كتنظيم موحد على المواطنين جميعاً ؟ المعروف أن الزكاة فريضة إسلامية على المسلمين ، والدولة فيها المسلم وغيره ، وقد كان غير المسلمين قديماً يؤدون الجزية التى تسقط عنهم الزكاة ، وهم الآن لا يؤدون هذه الجزية ، فكيف يكون الحال حين يُطالب المسلمون بالزكاة ولا يطالب بها غيرهم ؟ أليس فى ذلك عبء يقع على المسلمين وحدهم ؟ وكيف يطالب غير المسلم بتقديم الزكاة وهى ليست فرضاً عليه ؟

---

(٤٥١) مجلة لواء الإسلام - العدد الرابع من السنة الرابعة ١٣٦٩ هـ

(٤٥٢) مجلة منبر الإسلام - ربيع الأول ١٣٩٦ هـ - من مقال بعنوان « التطبيق المعاصر لزكاة المال » للدكتور شوقى إسمايل .

## كتاب الزكاة

هذه تساؤلات تترتب على فكرة إمكان تطبيق الزكاة حكماً عاماً لتحل محل الضريبة .

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن الاستشهاد بما رواه أبو يوسف - وهو تلميذ أبي حنيفة - قال : حدثنا أبو حنيفة عمن حدثه عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه أضعف الصدقة على نصارى بنى تغلب عوضاً عن الخراج . ضوعفت عليهم الصدقة في أموالهم ، وأسقطت الجزية عن رؤوسهم .

قال أبو عبيد - في كتابه الأموال - : وقبل منهم الأموال ، لم يجمعها جزية كسائر أهل الذمة ، ولكن جعلها صدقة مضاعفة ، وإنما استجازها - فيما نرى - وترك الجزية لما رأى من نفارهم وأنفتهم منها ، فلم يأمن شقاقهم ولحاقهم بالروم فيكونوا ظهيراً لهم على الإسلام وعلم أنه لا ضرر على المسلمين من إسقاط ذلك الاسم عنهم ، مع استبقاء ما يجب عليهم من الجزية ، فأسقطها عنهم واستوفاه منهم باسم الصدقة ، فكان في ذلك رتق ماخاف من فتقهم مع الاستبقاء لحقوق المسلمين في رقابهم ، وكان - أى عمر - مسدداً .

وانطلاقاً مما فعل عمر - رضى الله عنه - مع نصارى بنى تغلب لأهداف سياسية واجتماعية يمكن تطبيق زكاة المال كتنظيم ضريبي موحد على المسلمين وغير المسلمين .

ومبررات ذلك :

أن إسقاط الجزية عن بنى تغلب مع استبقائها مضاعفة باسم الزكاة



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يترتب عليه ضرر أصاب المسلمين .

ومضاعفة الزكاة عليهم لأنه أخذ في الاعتبار أن أهل الذمة لم يكن يستعان بهم في الحروب .

● وقد ورد عن عمر نص فحواه أنه من استعين به من أهل الذمة في جيوش المسلمين لا يدفع جزية .

● ولما كان أهل الذمة ينخرطون الآن في سلك الجندية مع بقية المواطنين ، ولهم في مجتمعنا من الحقوق والواجبات مالمسلمين - سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً واجتماعياً كمواطنين متساوين في الدولة - وتأسيساً على أن زكاة المال حق يتعلق بالمال نفسه ، وتحقيقاً لتحمل جميع المواطنين في الدولة نصيباً عادلاً من الأعباء الضريبية إرساءً لمبدأ العمومية في الضريبة ، ولبدأ العدالة ، فلا مانع من جواز اخضاع جميع المواطنين في الدولة لتنظيم ضريبي موحد قوامه نظام الزكاة .

لكن المسلم يخاطب بزكاة المال على أنها فرع من فروع الشريعة ، وركن من أركان الإسلام ، لا يكمل إيمانه إلا بأدائها طيبة بها نفسه ، ويعتبرها مغنياً لامفرماً ، ويحمد الله على أنه وفقه لأدائها راجياً المثوبة وحسن الجزاء .

ويخاطب غير المسلمين على أن مايؤدونه نظام عام للدولة . ومعنى ذلك أن المسلم وغير المسلم يؤدي ماعليه على أنه فريضة مالية يقدمها للدولة ، إلا أن المسلم يؤديها رجاء الثواب من الله وأنها ركن من

## كتاب الزكاة

أركان الدين يحاسب على التقصير فيه . وغير المسلم يقدمها على أنها قانون يخشى العقوبة على مخالفته .

ونذكر أنه في عام ١٩٤٨ قدم الشيخ محمد أبوزهرة إلى مجلس النواب المصري - وهو المجلس التشريعي للدولة آنذاك - مشروعاً بقانون يفرض الزكاة على المصريين جميعاً أيا كانت دياناتهم .

وجاء في مذكرة هذا المشروع التفسيرية مادة تنص على أن الزكاة تؤخذ من المصريين ، أيا كانت دياناتهم ، وأينما كانت أملاكهم ، في داخل الديار أو خارجها ، كما تؤخذ من الأملاك الخاضعة لسلطان الدولة أينما كان مالكوها سواء أكان مقيماً بمصر أم مقيماً خارجها» (٤٥٣)

لماذا زكاة وليست ضريبة ؟

وإذا كان هذا المشروع الذي اقترح ولم ينفذ - مع الأسف - ينص على كلمة الزكاة ، فلماذا نص على هذه الكلمة ولم تستبدل بها كلمة الضريبة ؟ والإجابة على ذلك - أن كلمة الزكاة تخاطب الوجدان والضمير الروحي في الإنسان ، على اعتبار أن المشرع هو الله لا الإنسان . والله أعلم بمصلحة عباده من أنفسهم .

أما الضريبة فهي من وضع البشر ، وهي لاتراعى حاجة الإنسان كما تراعيها الزكاة .

---

( ٤٥٣ ) الزكاة وحاجة العصر ص-١٤٢ ومابعدها

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والشريعة الإسلامية حين فرضت الزكاة فى رأس المال مثل : الماشية والثروة التجارية والثروة الزراعية والنقود - قد سبقت القوانين الوضعية فى ذلك .

ولم تأخذ الشريعة الإسلامية فى نظام الزكاة ، بنظام الضريبة الواحدة بل أخذت بنظام الضرائب المتعددة ، فهى تجب فى رأس المال كما تجب فى الثروة الحيوانية السائمة ، والذهب والفضة ( النقود ) والثروة التجارية .

وهى تجب فى الإيراد والدخل أحياناً ، وليس وجوبها فى عموم الدخل ، بل هى فى فروع الدخل المختلفة ، وفى مقدمتها - دخل الاستغلال الزراعى ، ثم دخل الإنتاج المعدنى ، ثم دخل العقارات المبنية المستأجرة بالفعل ، ثم دخل المصانع والآلات ، ودخل كل رأس مال مُغْلٍ - غير تجارى - ثم دخل العمل والكسب وهو يشمل رواتب وأجور الموظفين والعمال ، كما يشمل إيراد ذوى المهن الحرة .. (٤٥٤)

وهى بهذا المفهوم لم تترك شيئاً لم تأخذ منه إلا ماكان غير مستوف للنصاب ، وهى بذلك أعم وأرحم من الضريبة .

### مقارنة بين الضريبة والزكاة

لقد تضمنت الزكاة كل المزايا التى تنبى لها المشرعون للضرائب ، وخلت من كل العيوب والثغرات التى تلحق بالضرائب .

● ومن المزايا أن الزكاة واجبة فى كل مال نامٍ مُغْلٍ فقط .

والمال النامى هو الذى لايعطله صاحبه ، والمغل هو الذى يصاحبه الربح

(٤٥٤) فقه الزكاة ج٢ ص١٣٢

## كتاب الزكاة

في نشاطه ، وذلك لتؤخذ الزكاة من زيادته ويبقى الأصل سالماً . . . ورأس المال الثابت كالعقارات لا تؤخذ منه زكاة ، بل تؤخذ من إيراده لو استغل ، كما إذا أُجر إن كان بيتاً ، أو زرع إذا كان أرضاً زراعية مثلاً .

● ولا تؤخذ الزكاة من أى رأس مال ، إلا إذا بلغ نصيباً وحال عليه الحول . .

● ونسبة الزكاة ثابتة في الأنصبة تقدر بربع العشر ، ولا يرتفع سعر الزكاة كما يرتفع في الضريبة التي حددوا لها شرائح تحصل بموجبها زيادة أو نقصاناً . ومن هنا كانت الزكاة وافية بالغرض مؤدية لأفضل النتائج .

### الزكاة والمشكلات الاقتصادية

ولكن إذا ألغيت الضرائب فكيف تنفق الحكومة على مشروعاتها - وما أكثرها ؟

لقد كانت هناك دخول مختلفة غير الزكاة تدخل ميزانية الدولة فتفى بحاجاتها ، كالفنائب والخراج . ومن هذه الدخول ينفق على مالميس من مصارف الزكاة . وهذه الدخول غير موجودة الآن . .

وإذا حُلَّت الزكاة محل الضرائب في حالة إلغائها فهل من الممكن توجيهها إلى مختلف الأغراض ؟

نشرت مجلة الأزهر<sup>(٤٥٥)</sup> بحثاً يدور حول الإجابة على هذا السؤال جاء

---

(٤٥٥) عدد صفر ، وربع الأول عام ١٣٠٧ هـ والبحث بقلم الشيخ فضل الرحمن بن محمد خطيب مسجد مبارك بلاهور ، ورئيس دار دعوة السلفية . والبحث بعنوان : الضرائب في ضوء الإسلام .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

فيه :

إن نظام الزكاة هو الحل الوحيد لمشاكلنا الاقتصادية ، ولا داعي لأن نخرج عن المصارف المحددة في القرآن ، لأن مصرفاً واحداً منها وهو « في سبيل الله » يتناول كل احتياجات البلاد ، بل يدخل فيه كل عمل يتنفي به وجه الله . وفي الحقيقة إن الدولة الإسلامية تقام باسم الإسلام ، وكل ماينفق في سبيل الدفاع عنها والنهوض بها يعتبر في الإسلام ، وهو إنفاق في سبيل الله ، ولا خلاف في أن الزكاة يمكن أن تنفق لشراء الأسلحة في وقت الجهاد .

وإذا نظرنا إلى عصرنا رأينا الاستعداد للحرب عملاً دائماً مستمراً ، وقوله - تعالى -

« وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة »

يدل على ضرورة إنفاق مال الزكاة للدفاع والاستعداد ، وهكذا في جميع مشروعات الدولة كبناء الطرق والمستشفيات والجسور والمدارس ونحوها ، لأنها تفيد الفقراء والمساكين وجميع الناس ، فإذا كان الهدف رفع المعاناة عن الخلق فلماذا لاتنفق الزكاة في هذه الناحية ؟

وهذه آراء بعض الأئمة والمفسرين حول إمكانية ذلك :

● روى عن الإمام أحمد أنه جعل الحج من سبيل الله ، ويدخل في ذلك جميع وجوه الخير الأخرى - من تكفين الموق ، وبناء الجسور ، والحصون وعمارة المساجد ونحو ذلك .

والحق أن المراد بسبيل الله مصالح المسلمين العامة التي بها قوام أمر

## كتاب الزكاة

الدين والدولة والأفراد ، كتأمين طرق الحاج وتوفّر الماء والغذاء وأسباب الصحة . (٤٥٦)

ونقل الإمام البيضاوى فى تفسيره قال : والصرف فى الجهاد يكون بالإنفاق على المتطوعين وابتىاع الكراع والسلاح وغير ذلك مثل بناء القناطر والمصانع (٤٥٧)

وفى تفسير « فى ظلال القرآن » للشيخ سيد قطب فى قوله - تعالى -  
« وفى سبيل الله »

قال : وذلك باب واسع يشمل كل مصلحة للجماعة .

وفى كتاب الأموال لأبى عبيد ص ٥٠٩ : روى عبدالعزيز بن مهيب عن أنس بن مالك قال : ما أعطيت فى الجسور والطرق فهى صدقة ماضية .

● وأوضح الإمام أبويوسف - إذ ذكر مصارف الزكاة قال « وسهم فى إصلاح طرق المسلمين »

● وعند المالكية : يصح أن يشتري من الزكاة سلاحاً وخيلاً .

● ونقل الحافظ ابن حجر العسقلانى فى سبيل السلام : « وكذلك الغازى يحل له أن يتجهز من الزكاة وإن كان غنياً لأنه ساعٍ فى سبيل الله » .

قال الشارح : ويلحق بذلك من كان قائماً بمصلحة عامة من مصالح المسلمين كالقضاء والإفتاء والتدريس وإن كان غنياً .

(٤٥٦) تفسير المراعى ج ١٠ ص ١٤٥

(٤٥٧) تفسير البيضاوى ج ١ ص ٤٢

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأدخل أبو عبيد من كان فى مصلحة عامة فى العاملين عليها وأشار إليه البخارى - قال : باب رزق الحاكم والعاملين - وأراد بالرزق ما يرزقه الإِمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفتيا والتدريس فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة وإن كان غنياً» (٤٥٨)

وفى تفسير المنار : يُعطى من الصدقة فى الكراع والسلاح وما يحتاج إليه من آلات الحرب وكف العدو عن الوطن لأنه كله فى سبيل الغزو ومنفعة الأمة .

وقد أعطى النبى - صلى الله عليه وسلم - من الصدقة مائة ناقة فى نازلة سهل بن أبى خثعمة إطفاءً للثائرة (٤٥٩)

فالتحقيق أن سبيل الله معناه مصالح المسلمين العامة التى بها قوام أمر الدين ، وإن كان الحج ليس منها ، لأنه واجب على المستطيع دون غيره ، وهو من الفرائض العينية بشرطه كالصلاة والصيام ، ولكن شعيرة الحج وإقامة الأمة لها - يمكن أن تعطى ، فيجوز الصرف من هذا السهم مثلاً على تأمين طرق الحج وتوفير المياه والغذاء وأسباب الصحة للحجاج إن لم يوجد لذلك مصرف آخر .

ويتفق الشيعة مع ذلك فى إنفاق الزكاة على كل أمور الخير ، فقد ثبت أن فى قوله .. « فى سبيل الله » توسعاً كبيراً ، فعلينا أن نستفيد من هذا

---

(٤٥٨) سبيل السلام جـ ٣ ص ١٤٥

(٤٥٩) تفسير المنار جـ ١٠ ص ٥٨١

## كتاب الزكاة

التوسع . ونصلح نظامنا المالى والاقتصادى حتى نجعله موافقاً للشريعة الإسلامية ..

والسؤال الحائر هو : لماذا لا ينفق المسلمون المال فى سبيل الله فى هذه الأيام بنفس الحماس الذى كان فى أيام الإسلام الأولى ؟

والجواب ليس عسيراً ، إنه يتطلب إشاعة الروح الدينى فى كل جوانب الحياة ، ولو أن الدولة صبغت حياتها بصبغة الدين وتعاون الحكام والمحكومين فى تطبيق روح الدين وتشريعاته لتسابق الناس فى الإنفاق .

وليس الأمر ميثوساً منه على أى حال ، فإننا إذا دققنا النظر وجدنا كثيراً من المسلمين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ، بل ويتسابقون فى الشدة إلى بذل ما يستطيعون ، مواساة للمكروبين ومعاونة للمحتاجين ، وهناك أمثلة من البطولة والتضحية والفداء شاهدة على حياة الدين فى النفوس فى وقتنا الحاضر كحياته فى العصور الأولى ، والخير فى الأمة الإسلامية باق ، إن شاء الله تعالى - إلى يوم القيامة (٤٦٠)

متى تحقق الضريبة مبادئ الزكاة ؟

قد تحقق الضريبة أهدافاً تحققت فى الزكاة ، ولكن إذا توفر فيها من الشروط مانادى به المصلحون . ومن أهم هذه الشروط :

● مراعاة العدالة فى فرضها وجمعها ، والذى يحقق العدالة هو التسوية .

---

( ٤٦٠ ) الزكاة وحاجة العصر ص ١٥١



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فكما أن الزكاة فرض على كل مسلم مالك للنصاب دون نظر إلى جنسه أو لونه أو نسبه أو طبقته الاجتماعية كذلك يجب أن تكون الضريبة ، فلا يعفى منها أحد على حساب آخر .

● كما تتحقق بمراعاة الدخول . فالزكاة مفروضة على من يملك النصاب ، ومن لا يملك النصاب لازكاة عليه ، وكذلك يجب أن يعفى من الضريبة من لا يصل دخله إلى قدر النصاب .

● وتتحقق أيضاً بمنع ازدواجية فى تحصيلها ، فهناك من يدفع أكثر من ضريبة ، وهناك أنواع ومسميات للضريبة يجب أن يدفعها الممول كلها . .

أما بالنسبة للزكاة فلا ازدواجية فيها ، وقد أشار النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى أن الصدقة لا تؤخذ من الشخص مرتين فى العام . (٤٦١)

● وتتحقق المبادئ أيضاً بمراعاة الظروف الشخصية لدافع الضريبة ، وذلك بإعفاء حد الكفاف من الضريبة ، ومراعاة مصدر الدخل ، ورفع النفقات والتكاليف من الدخل ، وأخذ الضريبة بما يبقى بعد ذلك ، ومراعاة الأعباء العائلية والديون . . لقد راعى الإسلام كل ذلك فى الزكاة .

● وتتحقق أيضاً بالعدالة فى التطبيق بحيث لا يكون هناك إعفاء لمن لا يستحق ولا رشوة ولا محاباة . . .

---

( ٤٦١ ) أبو عبيد فى الأموال ص ٢٧٥

## كتاب الزكاة

هل يجوز فرض ضريبة إلى جانب الزكاة ؟  
ماذا يفعل الحاكم المسلم إذا قصرت أموال الزكاة عن الوفاء بحاجة الدولة ؟

سنجيب على هذا السؤال ولكن بعد أن ننظر إلى الاعتبارات الآتية . .  
● إذا وازنا بين دخل الدولة من الزكاة ودخلها من الضرائب وجدنا أن الدخل من الزكاة أكثر . للأسباب الآتية :

● أن الضرائب تفرض على الأرباح فقط ، فهي بالنسبة للتاجر مثلاً تؤخذ من ربحه ، ولا شأن لها برأس المال . أما الزكاة فهي تؤخذ من رأس المال والربح معاً ، وهذا يعنى أن الدخل المأخوذ من الكل أكثر من الدخل المأخوذ من الجزء .

● أن الزكاة مبعثها الشعور الدينى ، وسخاء النفس بها ، والتنافس بتقديمها في رضوان الله ، فصاحبها يقدمها تلقائياً دون ضغط أو إكراه أو التواء أو إخفاء لجزء من دخله ، لأنه يعامل الله الذى يعلم خائنة الأعين وما تخفى الصدور .

أما الضرائب فلإنها تؤخذ قسراً ولتجبي كرها ، وما أشد فرح الإنسان حين يتمكن من الإفلات منها ، ذلك لأنه يستشعر الظلم في فرضها عليه ، وموظفو الضرائب يفترضون الكذب في كل إقرار يقدمه الممول ، أو عند مناقشته الحساب ، وكثيراً ما يكون تقدير الضريبة جزافياً يفوق الخيال ، ويحمل بعض الممولين إلى هجران أعيالهم وإعلان إفلاسهم .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إذا وضعنا فى اعتبارنا ذلك وجدنا كم يكون الفرق شاسعاً بين الضريبة والزكاة .

وأدركنا كذلك أنه على عاتق الزكاة تقوم الأمة وتنهض ، ويسعد المجتمع ويزدهر .

ويسبب الضرائب غير العادلة تشقى الأمم وتنهار ويضعف شأن المجتمع . قال العلامة ابن خلدون بعنوان « الظلم مؤذن بخراب العمران » : إن العدوان على أموال الناس ذاهب بآمالهم فى تحصيلها ، وإذا ذهبت آمالهم انقبضت أيديهم عن السعى ، وعلى قدر الاعتداء يكون الانقباض . والعمران إنما هو بالأعمال ، فإذا قعد الناس كسدت أسواق العمران ، وتفرق الناس فى طلب الرزق ، فخف ساكن القطر ، وخربت أمصاره ، واختل حال الدولة . (٤٦٢)

ومن الظلم أخذ المال بدون حقه عن طريق الضرائب الظالمة غير العادلة . . والدولة - كما يقول ابن خلدون أيضاً - إذا كانت على سنن من الدين اجتهدت ألا يكون دخلها إلا على وفق الشريعة

أما إذا ابتعدت عن سنن الدين ضاع ميزان الشريعة ، ولم تراع الحلال فى مواردنا ، وذلك حاصل فيما نراه الآن من أن الضريبة تؤخذ على الخمر ودور اللهو والخلاعة والمجون ، وتؤخذ من البنوك الربوية مما يتنافى مع تعاليم الإسلام التى تشترط المال الحلال الذى تؤخذ منه الزكاة .

---

(٤٦٢) مقلمة ابن خلدون ص ٢٨٦ المكتبة التجارية

## كتاب الزكاة

قد يؤدي عدم التورع في فرض الضريبة وجمعها إلى اختلاط الحلال بالحرام ، وذلك من شأنه أن يمحق البركة ويشيع الفساد ، وربما أدى ذلك إلى ظهور بعض الجماعات المتطرفة التي تنادى بهجر المجتمع - ونبد الرواتب من الدولة التي لم تسلم من الحرام - حسب مفهومهم ..

ومع هذا كله فإذا قصرت الزكاة بعد جبايتها بالطريقة المنظمة الدقيقة عن مطالب الدولة ، فقد رأى بعض الفقهاء أنه لا بأس على ولي الأمر من فرض ما يريثه مناسباً على القادرين لمصلحة المسلمين .

ولعل مستندهم في ذلك قول عمر - رضي الله عنه - : « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء » (٤٦٣)

وهذا ما حدا بابن حزم الأندلسي إلى القول بجواز فرض ضريبة على القادرين إذا لم تسد الزكاة حاجة الفقراء - وسأها : الصدقة الإلزامية .

« ومن المسائل التي شغلت بال ابن حزم مسألة بقاء الفقر في بعض المجتمعات بالرغم من جباية الزكاة وتوزيعها في مصارفها على حسب الحاجة ، فكانت مناداته بفرض المزيد من الصدقة الإلزامية على أغنياء الأمة إذا لم تسد الزكاة حاجة الفقراء - بسبب التفريط في جبايتها أو تهرب الأغنياء من إيتائها .

---

(٤٦٣) أنظر عبقرية عمر للعقاد ص ١٥٤ ط دار الهلال

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ودعوته هذه تقوم على مناداته بتعادل الظروف الضرورية لأفراد المجتمع السليم ، فيتحقق لهم بذلك النجاح في الحياة .

ومفهوم فرض ضريبة على أثرياء الأمة - غير الزكاة - يعتبر ضرورة لقضاء حوائج الفقراء الضرورية ، وسنده في ذلك الكتاب والسنة والأثار المروية عن كبار الصحابة ..

يروى عن على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - قوله : إن الله فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله أن يحاسبهم يوم القيامة أو يعذبهم . ويستند ابن حزم أيضاً إلى قوله - تعالى -

﴿وَأَنذِرْ الْقُرْآنَ حَقَّهُ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا﴾ (٤٦٤) وقوله - تعالى -

﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذَى الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ (٤٦٥)

(٤٦٤) الإسراء ٢٦

(٤٦٥) النساء ٣٦

## كتاب الزكاة

فالأمر الإسلامي في الآية الأولى يعنى صراحة الفرض ، ويتدبر الآية الثانية نستخلص أن منع الإحسان يعنى التفريط في حق الله - تعالى - « يقول المصطفى - صلى الله عليه وسلم - « من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لاظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له . . »

ومفهوم ابن حزم للصدقة مفهوم غائى يقوم على ضرورة استيعاب الزكاة المفروضة لكل ضروريات واحتياجات الفقراء ، وإلا كان فرض المزيد منها واجباً تحتّمه الغاية التى من أجلها فرضت الزكاة<sup>(٤٦٦)</sup>

من ذلك نخلص إلى أنه لاجمافة بين الزكاة وبين مآخذ الدولة من ضريبة بشرط أن تكون عادلة ، يراعى في جمعها الجانب الإنسانى ، وفي إنفاقها مصلحة المسلمين ، وألا يكون في فرضها ظلم وافتراء أو تقدير جزافى يجبر الممولين على الكذب والتهرب والتحايل على إسقاطها بشتى الوسائل ، وألا يكون هناك محابيات في الإعفاء منها أو مجاوزة للحد في جمعها .<sup>(٤٦٧)</sup>

رأى الفقهاء المعاصرين في جواز فرض الضريبة

يرى فقهاء العصر الحديث جواز فرض ضريبة إلى جانب الزكاة للأسباب الآتية :

١ - أن التضامن الاجتماعى فريضة فإذا نزلت بالمسلمين حاجة عامة وجب سدها مهما استغرق ذلك من الأموال .

(٤٦٦) مجلة الوعى الاسلامى الكويتية - رجب ١٤٠٧ -

(٤٦٧) الزكاة وحاجة العصر ص ١٥٢ ومابعدها

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- ٢ - مصارف الزكاة محدودة ونفقات الدولة كثيرة .
  - ٣ - قواعد الشريعة الكلية ، ومنها رعاية المصالح ، ودرء المفاسد ، وغيرها وتحكيم هذه القواعد الشرعية لا يبيح الضرائب فحسب - بل يوجب فرضها عند اقتضاء الأمر .
  - ٤ - الجهاد بالمال وما يتطلبه من نفقات هائلة .
  - ٥ - إنشاء المرافق العامة التى يستفيد منها الشعب وتيسر له أسباب حياته . .
- فإذا كانت هذه الأسباب كفيلة بإباحة فرض ضريبة جديدة بل بإيجاب فرض ذلك إذا اقتضى الأمر . فإن هناك شروطاً يجب توافرها لفرض هذه الضريبة .

### شروط يجب مراعاتها فى الضريبة

- ١ - أن تكون هناك حاجة حقيقية للمال غير فرض هذه الضريبة - وليس هناك مورد آخر للمال ، وقد تشدد علماء المسلمين وأصحاب الفتوى فى رعاية هذا الشرط إلى أبعد حد ، حتى إن بعضهم اشترط أن يخلو بيت المال خلواً تاماً . . وما صنعوا ذلك إلا خشية إسراف الحكام فى طلب الأموال لحاجة ولغير حاجة .

- ٢ - مراعاة العدل فى توزيع أعباء الضرائب ، فلا يرهق فريق لحساب فريق آخر ، ولا تحاب طائفة على حساب طائفة أخرى .

- ٣ - أن تنفق الضرائب فى مصالح الأمة لا فى المعاصى والشهوات ، وما نص الإسلام على مصارف الزكاة إلا ليدفع الأهواء ، ويقضى على ترف الأمراء .

## كتاب الزكاة

٤ - موافقة أهل الشورى والرأى فى الأمة ، فليس للإمام أو الحاكم أن ينفرد بهذا القرار ، ويتخذ دون استشارة أهل الحل والعقد فى بلده .  
وقد منع الإسلام الاستبداد بالرأى ... جاء فى محكم الكتاب  
﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ (٤٦٨)

ودعا الله - سبحانه وتعالى - النبى - صلى الله عليه وسلم - إلى مشاورة أصحابه فقال له  
﴿ وَشَاوِرْهُمْ فِى الْأَمْرِ ﴾ (٤٦٩)

فمضى تحققت هذه الشروط فلا مانع من فرض الضريبة اللازمة لمواجهة الطوارئ التى تدعو إليها الحاجة (٤٧٠)

ولم يأت تجويز الفقهاء المعاصرين للضريبة الجديدة من فراغ ، ولكنهم استأنسوا فى ذلك بأراء الأئمة الأربعة فى ذلك . فهناك من بين فقهاء المذاهب من جوز ذلك ، وإن كانوا لا يطلقون عليها ضرائب ... بل كانوا يطلقون عليها : وظائف أو خراجاً . وبعض الحنفية سموها : نوائب - جمع نائبة ، وسماها بعض الحنابلة : الكلف السلطانية .

ولكن الذى يحمد لأصحاب المذاهب أنه لم يقل واحد منهم أن هذه الضرائب الجديدة تغنى عن الزكاة .

(٤٦٨) الشورى ٣٨

(٤٦٩) آل عمران ١٥٩

(٤٧٠) راجع كتاب فقه الزكاة لفضيلة الشيخ يوسف القرضاوى الذى لخصنا منه هذا الرأى

ج-٢ ص-١٠٨٢



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

### زكاة الفطر

ما مفهوم زكاة الفطر ؟

هى الزكاة التى يخرجها الصائم فى نهاية شهر رمضان ، ويطلق عليها أيضاً : صدقة الفطر ، وإضافتها إلى الفطر تعنى السببية أى بسبب الفطر .

متى شرعت ؟

قال الفقهاء : شرعت زكاة الفطر فى السنة الثانية من الهجرة ، وهى السنة التى فرض فيها صيام رمضان ...

روى عن أبى سعيد الخدرى قال : نزل فرض شهر رمضان بعدما صرفت القبلة إلى الكعبة بشهر ... وذلك فى شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من مهاجر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأمر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فى هذه السنة بزكاة الفطر ، وذلك قبل أن تفرض الزكاة فى الأموال .. وزكاة الفطر تخرج عن الصغير والكبير ، والحر والعبد ، والذكر والأنثى ، وهى صاع من تمر ، أو صاع من شعير ، أو صاع من زبيب ، أو مُدّان من بر ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يخطب قبل الفطر بيومين فيأمر بإخراجها قبل أن يغدو إلى المصلّى ، وقال : أغنوهم - يعنى المساكين - عن طواف هذا اليوم ، وكان يقسمها إذا رجع . (٤٧١)

---

إ ( ٤٧١ ) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ قسم ٢ ص ٥ ط دار التحرير

## كتاب الزكاة

حكمة مشروعيتها .

وقد تضمن الحديث السابق - الإشارة إلى حكمة مشروعية هذه الزكاة في قوله « أغنوهم عن طواف هذا اليوم » وهي كلمة ذات دلالات إنسانية عميقة . فهي تدعو إلى الإحساس بحاجة الفقير والأخذ بيده والنظر في حاجته ، وإدخال السرور على قلبه في هذا اليوم العظيم ، وهو يوم العيد .

يضاف إلى ذلك ما جاء في بعض الأحاديث « أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث » (٤٧٢)

ففي هذا الحديث إشارة إلى أن زكاة الفطر هي بمثابة جبر لما حدث في أثناء الصيام من تقصير . ولا يكاد أحد من الصائمين يخلو من أن يعبث بإشارة أو يتفوه بكلمة نابية ، أو يهفو هفوة ، وكانت هذه رحمة من الله الذي يحب أن ترفع أعمال عبادِهِ إليه كاملة لانقصر فيها . ومن أجل هذا شرعت السنن والنوافل التي تسبق وتعقب الصلوات الخمس تكفيراً عما يحدث خللاً من سهو أو خطأ أو غفلة .

ومن حكمة الشارع أنه جعلها واجبة على كل مسلم ومسلمة ، حتى لا يحرم أحد من نعمة قبول الصيام وجبر ما حدث فيه من نقصان .

### ماحكم زكاة الفطر ؟

عن ابن عمر - رضي الله عنه - قال : فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على العبد

---

( ٤٧٢ ) رواه أبو داود في باب زكاة الفطر .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والحر ، والذكر والأنثى ، والصغير والكبير من المسلمين» (٤٧٣)  
فكلمة فَرَضَ تفيد الفرضية ، وإن كان هناك تفصيلات فى المذاهب حول  
هذا الحكم .

فعند الأحناف أنها واجبة وليست فرضاً ، ويشترط لوجوبها أمور ثلاثة :  
الإسلام ، والحرية ، وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية ، ولا  
يشترطون ثناء النصاب ، ولا بقاءه ، فلو أنه ملك نصيباً بعد وجوبها ثم  
هلك قبل أدائها لانسقط عنه ، بخلاف الزكاة فإنه لا يشترط فيها  
ذلك . (٤٧٤)

وعلة الأحناف فى أنها واجبة - أن الفرض ماثبت بدليل قطعى ،  
والواجب ماثبت بدليل ظنى ، ولكنهم يطلقون على الواجب أنه فرض  
عمل . فهى فرض بهذا المفهوم .

وعند الأئمة الثلاثة أنها فرض ، لأن كلمة فرض فى حديث ابن عمر  
- رضى الله عنهما - السابق يفيد الإلزام ، ومعنى فَرَضَ أوجب وألزم ،  
واقتران فَرَضَ بعلى يفيد الإلزام أيضاً .

وهذا هو رأى جمهور العلماء من السلف والخلف لدخولها فى عموم قوله  
- تعالى -

« وآتوا الزكاة »

---

(٤٧٣) - نيل الأوطار ص ٤٤ - ١٧٩ وقال : رواه الجبارة  
(٤٧٤) - الفقه على المذاهب الأربعة . وزارة الأوقاف .

## كتاب الزكاة

وهذا نص في الفرضية . وقد سماها النبي - صلى الله عليه وسلم - باسم الزكاة ، فهي داخلة في عموم الزكاة . إلا أن بعض المالكية نقل عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، بتأويل كلمة فَرَضَ بمعنى قَدَّرَ ، ذكر ذلك ابن حزم في المحلى (٤٧٥) ولكن الصحيح أن المالكية قالوا بفرضيتها . . . . كما ذكر مالك في الموطأ بأنها تجب على أهل البادية وعلى أهل القرى ، وذلك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس . . . . وعلى ذلك فإن وجوب زكاة الفطر يعتبر إجماعاً . ولا فرق بين الأحناف وغيرهم في ذلك .

على من تجب زكاة الفطر ؟

حدد حديث ابن عمر السابق ، وكذلك الحديث الذي ذكرناه في مقدمة البحث على من تجب الزكاة .

فهي واجبة على كل مسلم حر أو عبد ذكر أو أنثى من المسلمين ، ولم يشترط الفقهاء الغنى في إخراجها باستثناء أبي حنيفة الذي ذكرنا رأيه آنفاً في ذلك .

إن الحديث مطلق يفيد أنها فريضة عامة تتناول الأحرار والعبيد والذكور والإناث والأغنياء والفقراء والبدو والحضر والصغار والكبار .

والفقر يُخرج ولكنه يأخذ أيضاً ، وما يخرج قليل ولكن ما يأخذه كثير .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والحكمة فى إخراج الفقير - كما سبق أن قلنا - أن هذه الصدقة جبر لتقصان الصوم ، وهى بمثابة سجدة السهو للصلاة ، وهذا أمر يشمل الناس جميعاً .

بالنسبة للزوجة والابن .

قال الفقهاء : الزوج تلزمه صدقة زوجته ، لأنها تابعة له فى النفقة ، والأب تلزمه نفقة ابنه الصغير الذى يعوله .

وقال أبوحنيفة : إن الزوجة تحب عليها الزكاة فى نفسها سواء أكان لها زوج أم لا .

ولكن مذهب الأئمة الثلاثة هو الأيسر والأوفى ، والمرأة لاتلزمها الزكاة إلا إذا كانت لزوج لها ، أما إذا كانت ذات زوج فهى فى كفالته وهو مسئول عنها لأن نفقتها تلزمه كما تلزمه نفقة أولاده الصغار .

أما الصغير ، فقد اختلف فى شأنه . . . . قال سعيد بن المسيب والحسن البصرى : لاتجب إلا على من ضام ، لأنها وجبت تطهيراً ، والصبي ليس محتاجاً إلى تطهير لعدم الإثم فى حقه ، وحديث ابن عباس - رضى الله عنهما - يقول : فرض رسول الله - صلى الله عليه وسلم - زكاة الفطر طهرة للصائم من البلغو والرفث . (٤٧٦)

وعلى ذلك فلا زكاة على الصغير ..

إلا أن عموم الحديث الذى فرض هذه الزكاة يشمله ، فإن كان له مال ،

## كتاب الزكاة

أخرجها وليه منه ، وإن لم يكن له مال أخرج له من يعوله عنه .  
بل إن هناك من الفقهاء قالوا : إن الجنين إذا أكمل في بطن أمه أربعة أشهر قبل ظهور الفجر من ليلة الفطر أدبت عنه الزكاة ، لما روى من أن الروح تكون قد نفخت فيه حينئذ .

ولكن جمهور الفقهاء أفتوا بأنه لازكاة عليه وهو الأصح (٤٧٧)

وخلاصة الرأي في ذلك عند أئمة المذاهب :

قال الأحناف : يخرجها عن نفسه وأولاده الصغار وخدمه ، وولده الكبير إن كان مجنوناً - ولا تحب على الرجل لزوجته ، فإن أخرجها عنها أجزاء ولو بغير إذنها ..

وعند الحنابلة : يخرجها عن نفسه وعن تلزمه نفقتهم من المسلمين ، فإن لم يجد ما يخرجهم عنهم جميعاً ، بدأ بإخراجها عن نفسه ، فزوجته فريقيه ، فأمه ، فأبيه ، فولده .... ويسن إخراجها عن الجنين .

وقال الشافعية : يخرجها عن نفسه وعن تلزمه نفقتهم ويشمل ذلك : - الزوجة ولو كانت موسرة ، أو مطلقة طلاقاً رجعيّاً ، أو بائناً ولكنها حامل ، فإن كانت ناشزاً فلا يخرج عنها ، ويخرج عن العبد والخادم إن لم تكن لهما نفقة مقدرة .

- الأصل وإن علا من أب وجد .

---

( ٤٧٧ ) نيل الأوطار ج٤ ص ١٨١

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

- القرق وإن سفل من ابن وحفيد ذكر أو أنثى .  
- المملوك ولو كان أبقا أو أسيراً ، فالأبق يمكن رجوعه ، والأسير ينتظر فكاكه .

وعند المالكية : يجب إخراجها عن نفسه ، وعمن تلزمه نفقته من الأقارب ، ويشمل ذلك الوالدين الفقيرين ، والأولاد الذكور الذين لا مال لهم ولا كسب ولا قدرة على العمل ، والإناث ما لم يدخل الزوج عليهن ، والماليك ، والزوجة . (٤٧٩)

### هل لصدقة الفطر نصاب ؟

مر بنا قول الأحناف من أنهم اشتروا لوجوبها الإسلام والحرية وملك النصاب الفاضل عن حاجته الأصلية . (٤٨٠)

إلا أن الحديث الذى رواه ابن عمر - رضى الله عنها - يفيد أنه لا يشترط لها نصاب ، وعلى ذلك سار الأئمة الثلاثة والجمهور . . وهؤلاء لم يشترطوا لوجوبها إلا الإسلام فقط ، وأن يكون مقدار هذه الزكاة المطلوبة فاضلا عن قوته وقوت من تلزمه نفقته يوم العيد وليلته ، وفاضلا عن مسكنه وأثاثه وجوائجه الأصلية . (٤٨١)

وحجتهم فى ذلك واضحة ، هى أنها شرعت طهرة للصائم ، والصيام لا يشترط فيه الغنى .

(٤٧٩) الزكاة وحاجة العسر ص ١٦١

(٤٨٠) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦٠٥

(٤٨١) فقه الزكاة ج ٢ ص ٩٣

## كتاب الزكاة

وحجة الأحناف في ملكية النصاب قوله - ﷺ - « لا صدقة إلا عن ظهر غنى » (٤٨٢) والغنى يكون بملكية نصاب ، وقاسوا زكاة الفطر على زكاة المال .

إلا أن الفقهاء الآخرين احتجوا برواية الحديث الأخرى .. « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » . (٤٨٣)

وعلى كل فرأى الجمهور أرجح ، مراعاة للحكمة من مشروعية هذه الزكاة ، فما من صائم إلا ويرجو أن يتقبل الله صيامه ، وقد ورد عن النبي - ﷺ - قوله : « صيام الرجل معلق بين السماء والأرض حتى يعطى صدقة الفطر » (٤٨٤)

وقد روى أحمد وأبوداود عن ثعلبة بن أبي صغير عن أبيه أن رسول الله - ﷺ - قال : « أدوا صدقة الفطر صاعاً من قمح - أو قال : من بر - عن كل إنسان صغير أو كبير ، حر أو مملوك ، غنى أو فقير ، ذكر أو أنثى ، أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى .. » وهذا الحديث يشير في صراحة إلى وجوبها على الفقير ، وأن فقره لا يحول بينه وبين إخراج زكاة الفطر مادام يوجد عنده ما يغنيه في يومه وليلته عما يخرج به ..

---

(٤٨٢) رواه البخارى في كتاب الوصايا

(٤٨٣) رواه أبوداود ، والبخارى في كتاب الزكاة ، وأحمد في مستدرج - ج ٢ ص ٣٤٥

(٤٨٤) زهر الفردوس لابن حجر (مخطوط) ص ٢٦٤ ، جمع الجوامع للسيوطى ١٥١٧٨



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

إنها تربية لنفس المؤمن ، وتوجيه لها على مقاومة الشح والبخل المستكن في النفوس ، ولئن كان هناك حديث يقول « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » فهناك حديث آخر يقول : « أفضل الصدقة جهد المقل » (٤٨٥) .

وقال رسول الله - ﷺ - « سبق درهم مائة ألف درهم ، فقال رجل : وكيف ذاك يا رسول الله ؟ قال : رجل له مال كثير أخذ من عرضه مائة ألف درهم فتصدق بها ، ورجل ليس له إلا درهما فأتخذ أحدهما فتصدق به ، فهذا تصدق بنصف ماله » (٤٨٦)

وإن من حكمة الإسلام في الحث على الصدقة أن يرى في الإنسان فضيلة البذل والعطف والتراحم ، حتى إنه لم يشترط على المحسن التقصى عن حالة السائل ، أو البحث وراءه لمعرفة كونه محتاجاً أو غير محتاج - قال تعالى :

﴿ وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾ ۝ ﴾ (٤٨٧)

إنه يريد أن يحطم في النفوس ما ركب فيها من حرص وأثرة وأنانية وشح . حتى تنطبع على عادة البذل والإيثار والكرم . وبذلك يتحقق المجتمع المتعاون . . .  
ليس كل فقير تحب عليه صدقة الفطر :

وقد اشترط الفقهاء في الفقير الذى يخرج زكاة الفطر أن يكون عنده

(٤٨٥) رواه أبوداود والحاكم مرفوعاً ، ونيل الأوطار ج٤ ص ١٨٥

(٤٨٦) نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ١٨٥

(٤٨٧) المعارج ٢٤ ، ٢٥

## كتاب الزكاة

مقدار ما يخرج زائدا عن قوته وقوت من تلزمه نفقتهم في يوم العيد وليلته .

ما مقدار الزكاة ؟

قال الأحناف : تخرج الزكاة من أربعة أشياء : الحنطة والشعير والتمر والزبيب .

فيجب من الحنطة نصف صاع عن الفرد الواحد . والصاع أربعة أمداد والمد : رطلان ، والرطل مائة وثلاثون درهما .

ويقدر الصاع بالكيل المصرى بقدرين وثلاث . فالواجب من القمح قدح وسدس مصرى ، والكيله المصريه تكفى سبعة أفراد إذا زيد عليها سدس قدح .

ويجب من التمر والشعير والزبيب صاع كامل . فالكيله المصريه من أى منها تجزى عن ثلاثة ، ويبقى منها قدح .

قال الأحناف : ويجوز أن يخرج قيمة الزكاة الواجبة من النقود ، بل هذا أفضل ، لأنه أكثر نفعاً للفقراء . (٤٨٨)

وقد صح القول بإجزاء نصف الصاع من القمح عند جماعة من الفقهاء غير أبى حنيفة - منهم الإمام زيد بن على والإمام يحيى ، وعمر بن عبدالعزيز ، وطاووس ، ومجاهد ، وسعيد بن المسيب وغيرهم . (٤٨٩)

---

(٤٨٨) الفقه على المذاهب الأربعة - وزارة الأوقاف المصريه ص ٦٠٦

(٤٨٩) فقه الزكاة ج ٢ ص ٩٣٩

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويستدل أبو حنيفة على إجزاء نصف الصاع بما أخرجه أبو داود من حديث  
عبد الله بن ثعلبة بن صُعير قال : قال رسول الله - ﷺ - : « صدقة الفطر  
صاع من بر أو قمح عن كل اثنين » .

وفي رواية : « صدقة الفطر صاع تمر أو صاع شعير عن كل رأس ، أو  
صاع بر ، أو قمح بين اثنين - صغير أو كبير ، حر أو عبد ، ذكر أو أنثى ،  
غنى أو فقير ، أما غنيكم فيزكيه الله ، وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر ما  
أعطاه . (٤٩٠)

وأخرج الحاكم عن ابن عباس مرفوعا : « صدقة الفطر مدان من  
القمح » .

وأخرج الطبراني في الأوسط والدارقطني في السنن عن جابر : « صدقة  
الفطر على كل إنسان مدان من دقيق أو قمح ، ومن الشعير صاع ، ومن  
الحلواء - زبيب أو تمر صاع صاع » (٤٩١) .

كما يستدل بما صح عن عدد كبير من الصحابة أنهم كانوا يخرجون نصف  
صاع من القمح .

ويرى الحنابلة : أنه يجب على كل شخص صاع من بر أو شعير أو تمر أو  
زبيب أو أقط - (٤٩٢) وهو طعام يصنع من اللبن ..

---

(٤٩٠) الفتح الرباني ١٤٣/٩ ، سنن أبي داود ١١٤/٢ ، جمع الجوامع برقم ١٤٩٩٣

(٤٩١) جمع الجوامع برقم ١٤٩٩٤ ج٢ - ص ٢٧١٢ ط مجمع البحوث الإسلامية

(٤٩٢) الأقط : لبن محض يجمد حتى يستحجر ويطين أو يطبخ به

## كتاب الزكاة

قالوا : ويجزىء الدقيق إن كان يساوى الحب فى الوزن . . . . . فإن لم يوجد أحد هذه الأشياء أخرج ما يقوم مقامه من كل ما يصلح قوتا من ذرة أو أرز أو عدس أو نحو ذلك . (٤٩٣)

ويرى المختابلة : أنه يجب على كل فرد صاع - وهو قد حان بالكيل المصرى - من غالب قوت المخرج عنه . وأفضل الأقوات : البر ، فالشعير ، فالذرة ، فالأرز ، فالحمص ، فالقول ، فالتمر ، فالزبيب ، فالأقط ، فاللبن ، فالجبن .

ويجزىء الأعلى من هذه الأقوات - وإن لم يكن غالبا - عن الأدنى وإن كان هو الغالب دون عكس .

ولا يجزىء نصف من هذا ونصف من ذاك ، وإن كان غالب القوت مخلوطا .

ولا تجزىء القيمة عندهم . (٤٩٤)

وقال المالكية : قدرها صاع (وهو قدح وثلاث الكيل المصرى) الكيلة عن ستة أشخاص . . وذلك من الأصناف الآتية : - القمح ، والشعير ، والسلت ، والذرة ، والأرز ، والتمر ، والزبيب ، والأقط .

وهذه الأصناف هى غالب القوت ، فإن اقتات أهل البلد صنفين ولم يغلب أحدهما خيّر المزكى بينهما - ولا يصح إخراجها من غير الغالب إلا إذا كان أفضل .

(٤٩٣) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦٠٦

(٤٩٤) المرجع السابق ص ٦٠٧

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فهذه المذاهب الثلاثة : اتفقت على وجوب إخراج صاع من بر لا نصف صاع كما يقول الأحناف .

وحجة هؤلاء الفقهاء الذين يقولون بوجوب الصاع - ما روى عن أبي سعيد في قوله : « صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر ، أو صاعاً من شعير ، أو صاعاً من زبيب ، أو صاعاً من أقط » .

قال النووى فى شرحه لهذا الحديث : الدلالة فيه من وجهين : أحدهما أن الطعام فى عرف أهل الحجاز اسم للحنطة خاصة ، لا سيما وقد قرنه بباقي المذكورات .

والثانى أنه ذكر أشياء قيمتها مختلفة ، وأوجب فى كل منها صاعاً فدل على أن المعتبر صاع ولا نظر إلى قيمته (٤٩٥) .  
ورأى أبى حنيفة أوفق لحالة الناس ولا سيما إذا كانوا فقراء .

ما الحكم فى إخراج القيمة ؟

نصت الأحاديث الواردة فى صدقة الفطر على إخراجها من الأقوات ، التى أوضحها الفقهاء وهى : التمر والشعير ، والزبيب والأقط ، والقمح والسلت والذرة ..

إلا أن هذه الأقوات ليست تعبدية وليست مقصودة لذاتها بل إن المطلوب إخراجها من غالب قوت البلد ولو كان من غير هذه الأصناف .

(٤٩٥) شرح النووى على صحيح مسلم ج ٧ ص ٦٠

## كتاب الزكاة

وقد تشدد بعض الفقهاء فقالوا : إنه لا يجزىء في إخراج زكاة الفطر إلا إذا كانت من الأصناف التي ذكرها النبي - ﷺ - ومن هؤلاء ابن حزم الذي قال : لا يجزىء شيء غير التمر أو الشعير - لا زبيب ولا دقيق ولا أقط ولا غيرها ، وأطال في الاحتجاج لذلك ورد سائر الأحاديث المخالفة (٤٩٦)

ولكن هذا التشدد يجافي مصلحة الفقير ، وحكمة التشريع - وقد رد عليه محقق كتابه الشيخ أحمد شاکر قاتلا : إنما جعلت زكاة الفطر لإغناء الفقير عن الطواف في يوم العيد ، والأغنياء يتمتعون بمأكلهم ولباسهم ، ولينظر المرء نفسه : هل يرى أنه يغني الفقير عن الطواف إذا أعطاه صاع تمر أو صاع شعير ، في بلد مثل القاهرة في مثل هذه الأيام ؟ وماذا يفعل بهما الفقير إلا أن يطوف ليجد من يشتريهما ببخس من القيمة ليتناع لنفسه أو لأولاده مايتقوتون به ؟ (٤٩٧)

هذا الرد من الشيخ أحمد شاکر يفتح لنا باب الإجابة عن السؤال الذي سألناه : هل تجزى القيمة ؟

ونحن نرى أن رأى الأحناف في ذلك هو أنسب الأراء وأيسرها . وقد قالوا : بأنه يجوز إخراج القيمة .

وقال بجواز إخراج القيمة من التابعين سفيان الثوري وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري . روى ابن أبي شيبة عن عون قال : سمعت

---

(٥٩٦) راجع رأيه في المحل ج٢ ص ١١٨

(٤٩٧) هامش المرجع السابق

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كتاب عمر بن عبد العزيز يُقرأ إلى عدلى بالبصرة - وعدلى هو الوالى - وقد جاء فيه : يؤخذ من أهل الديوان من أعطيتهم من كل إنسان نصف درهم (٤٩٨)

وعن الحسن قال : لا بأس أن تعطى الدراهم فى صدقة الفطر وعن ابن إسحاق : قال : أدركتهم وهم يؤدون فى صدقة رمضان الدراهم بقيمة الطعام (٤٩٩)

وعن عطاء : أنه كان يعطى فى صدقة الفطر ورقاً ( أى دراهم فضية ) ويقول الشيخ يوسف القرضاوى بعد أن ذكر الأدلة السابقة :

١ - وما يدل لهذا القول أن النبى - ﷺ - قال : « أغنوهم فى هذا اليوم » والإغناء يتحقق بالقيمة كما يتحقق بالطعام ، إذ كثرة الطعام تحوجه إلى بيعه ، والقيمة تمكنه من شراء ما يلزمه من الأطعمة والملابس وسائر الحاجات .

ب - كما يدل على جواز القيمة ما ذكره ابن المنذر أن الصحابة أجازوا إخراج نصف الصاع من القمح ، لأنهم رأوه معادلاً فى القيمة للصاع من التمر أو الشعير ، ولهذا قال معاوية : إني لأرى مُدَّين من سمراء الشام تعدل صاعاً من التمر .

ج - ثم إن هذا هو الأيسر بالنظر لعصرنا وخاصة فى المناطق الصناعية التى

(٤٩٨) مصنف ابن أبى شيبة ج٤ ص٣٧

(٤٩٩) المرجع السابق ج٤ ص٣٧ ، ص٣٨

## كتاب الزكاة

لا يتعامل الناس فيها إلا بالنقود ، كما أنه في أكثر البلدان - في غالب الأحيان هو الأنفع للفقراء (٥٠٠)

إن هذا الرأي الذي قال به كثير من العلماء رأى بناء مستنير ، يتمشى مع حاجة الفقير ، ويساير روح العصر ، ويحل كثيرا من المشكلات التي تصادف الغيورين على دينهم الذين يحرصون على إخراج زكاة الفطر أشد الحرص ، ويجدون في إخراج القمح أو الشعير ما يثقل كواهلهم ، ويوقعهم في الحرج والضيق - إذ كيف يحمل الواحد منهم كيلة من قمح مثلا ليوزعها على ستة أشخاص أو سبعة ؟ وماذا يصنع هؤلاء الآخذون بما يأخذون ولا يقدرّون على الانتفاع به إلا ببيعه ؟ وماداموا يبيعونه ليتفعوا به فلماذا لا نوفر عليهم عناء البيع ونقدم لهم القيمة جاهزة ؟

### مى تخرج الزكاة ؟

قال الأحناف : وقت وجوبها من طلوع فجر عيد الفطر ، ويصح أداؤها مقدما ومؤخرا . فلو أخرجها في أى وقت شاء جاز ، كما في سائر الواجبات الموسعة ، إلا أنها تستحب قبل الخروج إلى المصل ، لقوله - ﷺ - : « أغنؤهم عن السؤال في هذا اليوم » (٥٠١)

وقال الشافعي وأحمد ومالك - في رواية - : تحب بغروب الشمس من آخر

(٥٠٠) فقه الزكاة ج ٢ ص ٩٥٤

(٥٠١) الفقه على المذاهب الأربعة ص ٦٠٥



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يوم من رمضان ، لأنها وجبت طهرة للصائم ، والصوم ينتهى بالغروب .  
أما متى يخرجها ؟ فإنه يخرجها قبل خروجه إلى المصلى .

روى الشيخان عن ابن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - ﷺ - أمر  
بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة . والمقصود الخروج إلى  
صلاة العيد .

وقد فسر الأئمة قوله - تعالى - : « قد أفلح من تزكى وذكر اسم ربه  
فصلى » (٥٠٢) بأنه إخراج الزكاة قبل الذهاب إلى المصلى ، بل إن بعضهم  
روى أن هاتين الآيتين نزلتا فى صدقة الفطر . (٥٠٣)

ولكن يمكن أخراجها فى سائر يوم العيد استنارة بما أخرجه البخارى  
ومسلم عن أبى سعيد قال : « كنا نخرج فى عهد رسول الله - ﷺ - ، يوم  
الفطر صاعاً من طعام . . . » إلا أن بعض شراح الحديث قالوا : المقصود  
باليوم أوله وهو ما بين صلاة الفجر وصلاة العيد .

وقال الشافعى : إنه يستحب إخراجها قبل صلاة العيد ، ولكنه لا بأس  
بإخراجها سائر اليوم .

والتشديد الذى يبدو فى أنه لا يصح إخراجها بعد صلاة العيد فيه حرج  
ظاهر .

---

(٥٠٢) سورة الأهل ١٤ ، ١٥

(٥٠٣) نيل الأوطار ج٤ ص ١٩٥

## كتاب الزكاة

وقال بعضهم : إن إخراجها قبل الصلاة واجب لقول ابن عباس - رضى الله عنها - : « فمن أداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ، ومن أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات » ..

ويفيد قوله « صدقة من الصدقات » أنه ليس لها ثواب زكاة الفطر لأنها لم تؤد في الوقت المفروض .

هل يجوز تأخيرها عن يوم العيد ؟

قال بعض الفقهاء : يحرم تأخيرها عن يوم العيد ، لأنها زكاة واجبة في وقت مخصوص ، ففي تأخيرها عن وقتها إثم ، يشبه تأخير الصلاة عن وقتها . (٥٠٤)

وجاء في المغنى : أن تأخيرها عن يوم العيد فيه إثم ويلزم صاحبه القضاء (٥٠٥)

وحكى عن بعضهم الرخصة في تأخيرها عن يوم العيد .

ما الحكم في تقديمها ؟

رأينا أن أبا حنيفة جَوَّز تقديمها . وفي رأيه هذا سعة وتيسير ومراعاة لحالة الفقير الذى يمكنه أن يدبر حاله بما يأخذه .

بل إنه جَوَّز تقديمها إلى أول الحول لأنها زكاة فأشبهت زكاة المال . ويقابل أبا حنيفة في تيسيره هذا ابن حزم - الذى أفتى متشددا بعدم جواز

---

(٥٠٤) نيل الأوطار ج٤ ص١٩٥

(٥٠٥) المغنى لابن قدامة ج٢ ص٦٧

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تقديمها مطلقاً<sup>(٥٠٦)</sup> قبل وقتها ووافقه على هذا جماعة من الفقهاء . .  
ولكن القول بجواز تقديمها عن يوم العيد يؤيده مارواه البخارى عن ابن  
عمر - رضى الله عنهما - قال : « كانوا يعطونها قبل الفطريوم أو يومين » .  
وقد أيد المالكية وأحمد هذا رأى ، بل إن بعض الحنابلة قالوا بجواز  
تعجيلها من بعد نصف شهر رمضان . . وإن كان المالكية قالوا : يجوز  
تعجيلها إلى ثلاثة أيام قبل آخر الشهر .

وتوسع الشافعى فى ذلك فقال : يجوز إخراجها من أول رمضان ،  
وحجته فى ذلك أن سببها هو الصوم والفطر عنه ، فإذا وجد أحد السببين  
جاز ، إخراجها كزكاة المال بعد ملك النصاب - دون نظر إلى حولان  
الحول -<sup>(٥٠٧)</sup>

### جمعها فى المساجد والجمعيات الخيرية

تقوم بعض المساجد والجمعيات الخيرية بتلقى زكاة الفطر من الأفراد ،  
وهو عمل تنظيمى لا بأس به ، وفى هذه الحالة يلزم المبادرة بتقديمها منذ  
نصف الشهر - وهو رأى الذى ذهب إليه المالكية والحنابلة - حتى يتسنى  
للقائمين على جمعها العمل على توزيعها فى الوقت المناسب دون تأخير .

### من المستحقون لزكاة الفطر ؟

لا خلاف بين فقهاء المسلمين على أنها تصرف للفقراء والمساكين من أبناء

(٥٠٦) المحل ج٦ ص ١٤٣

(٥٠٧) فقه الزكاة ج٢ ص ٩٦٠

## كتاب الزكاة

الأمة الإسلامية . وظاهر الحديث يؤيد ذلك ، فقد جاء فيه قوله - ﷺ - :  
« أغنوهم » والضمير ينصرف إلى فقراء المسلمين .

وهل تجوز لغيرهم من فقراء البلد ؟

قال الأحناف : يجوز إعطاء فقراء أهل الذمة منها ، وعارضهم في ذلك  
جمهور الفقهاء .

وحجة الأحناف في جواز إعطائها لأهل الذمة ، أن ذلك يلتقى مع سماحة  
الإسلام ، ورحابته التي تسع الناس جميعا ، وقد أثر عن جماعة من الصحابة  
والتابعين أنهم كانوا يعطون الرهبان من صدقة الفطر .

هل يجوز صرفها في بقية مصارف الزكاة ؟

الراجح من مذاهب الفقهاء أن صدقة الفطر يقصر صرفها على الفقراء  
والمساكين ، لأن النص بقوله « أغنوهم » ينصرف إليهم .

قال المالكية : إنما تصرف للفقراء والمساكين ، ولا تصرف لعامل عليها  
ولا لمؤلف قلبه . ولا في الرقاب ولا لغارم ، ولا لمجاهد ولا لابن سبيل  
يتوصل بها إلى بلده ، بل لا تعطى إلا بوصف الفقر ، وإذا لم يوجد في بلدها  
فقراء نقلت لأقرب بلد فيها ذلك ، بأجرة من المزكى لا منها ، حتى  
لا ينقص الصاع (٥٠٨)

والمشهور من مذهب الشافعي أنه يجب صرفها في المصارف الثمانية بحيث

---

(٥٠٨) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥٠٨

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تقسم إلى ثمانية أقسام ، فإذا قسمها الزكى بنفسه سقط سهم العاملين وسقط سهم المؤلف لآن أمرهم بيد الإمام (٥٠٩)

إلا أن الأرجح هو توزيعها على الفقراء والمساكين فقط ، لظاهر النصوص النبوية التى تقول : « أغنوهم » وتقول : « إنها طعمة للمساكين »

إلا أنه إذا وجد ابن سبيل أو غارم مثلاً فلا بأس من أن يعاننا منها ، إنه مما لاشك فيه أن الفقراء والمساكين مقدمون على غيرهم ، ولكن إذا وجد غيرهم ممن تقتضى الحاجة والمصلحة مدّهم وإعانتهم اشتركوا مع الفقراء فى العطاء .

إن زكاة المال قال النبى - ﷺ - فيها : « تؤخذ من أغنيائهم فترد إلى فقرائهم » ومع ذلك فقد جاءت آية المصارف لتعطى غيرهم معهم .

هل يجوز إعطاؤها لواحد ؟

قال الأحناف فى ذلك : يجوز دفع زكاة جماعة إلى مسكين واحد ، كما يجوز دفع زكاة الفرد الواحد إلى مساكين . (٥١٠)

وقال الحنابلة : يجوز أن يعطى الجماعة زكاة فطرهم لواحد . كما لا يجوز للشخص شراء زكاته ولو من غير من أخذها منه (٥١١)

وقال المالكية : يجوز إعطاء كل فقير أو مسكين صاعاً أو أقل أو أكثر

(٥٠٩) المجموع للنووى ج٦ ص١٤٤

(٥١٠) الفقه على المذاهب الأربعة ص٦٠٦

(٥١١) المرجع السابق ص٦٠٧

## كتاب الزكاة

والأولى أن يعطى كل واحد صاعاً .. (٥١٢)

والقول الصحيح الذى عليه أكثر الفقهاء أن للشخص الواحد أن يدفع فطرته إلى مسكين أو عدة مساكين ، كما أن للجباة أن يعطوا فطرتهم إلى مسكين واحد .

وكره بعضهم دفع صدقة الواحد إلى عدد ، لأنه لا يتحقق به الإغناء المأمور به فى الحديث . ومثل ذلك دفع جماعة إلى واحد يؤثر به مع وجود غيره ممن هو مثله فى الحاجة أو أحوج منه ، دون مسوغ يقتضى هذا الإيثار (٥١٣)

من الذين لاتعطى لهم هذه الزكاة ؟

وكما قدمنا فى الزكاة المفروضة بأن هناك فئات لاتعطى لهم الزكاة فكذلك الأمر بالنسبة لزكاة الفطر ، فهى زكاة على أى حال . . وعلى ذلك فإنها لاتعطى .

- للكافر الذى يعادى الإسلام ويحاربه .
- ولا للمرتد الذى ترك دينه وارثه عنه .
- ولا للفاسق الذى يظهر فسقه وفجوره ويتحدى به مشاعر المسلمين .
- ولا للغنى القادر
- ولا للمدعى البطالة الذى فى مقدوره العمل وينأى عنه .
- ولا لوالد أو ولد أو زوجة أو أحد من تلزمه نفقتهم لأنه إذا أعطيت لواحد

(٥١٢) المرجع السابق ٦٠٨

(٥١٣) فقه الزكاة ج ٢ ص ٩٦٤

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

منهم فكانه أعطاهما لنفسه .

وقد عقب صاحب الفقه على المذاهب الأربعة على باب زكاة الفطر تعقيبات مفيدة تشير إلى رحابة التشريع الإسلامى وإنسانيته ومراعاته جانب الفقير - من هذه التعقيبات .

● إذا كان الطعام الذى يريد الإخراج منه فيه غلت ، وجب تنقيته ، إذا كان الغلت ثلثا فأكثر ، وإلا نذبت غربلته .

إن علينا أن نراعى أن الصدقة تقع فى يد الرب - تعالى - فيجب أن يكون مانع فى يد الرب جيدا ، وقد قال - تعالى -

﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا

لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ طَرِيقًا وَلَا تَيْمَمُوا إِلَيْهِ تَنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ

تُقِضُوا فِيهِ وَعَلَّمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٥١٤﴾

وقد بلغنا أن بعض الصالحين كانوا يعطرون النقود التى يتصدقون بها لهذا المعنى .

● من كان عاجزا عن زكاة الفطر وقت إخراجها ثم قدر عليها فى يوم العيد لايجب عليه إخراجها بل يندب له ذلك فقط .

● من وجبت عليه زكاة الفطر وهو مسافر ندب له إخراجها عن نفسه ،

## كتاب الزكاة

ولا يجب إذا كان عادة أهله الإخراج عنه ، أو أوصاهم به . فإن لم تجر عادة أهله بذلك أو لم يوصهم وجب عليه إخراجها عن نفسه .

● من اقتات صنفا أقل مما يقتاته أهل البلد كالشعير بالنسبة للقمح ، جاز له الإخراج منه عن نفسه وعن تلزمه نفقته إذا كان يقتاته لفقره . فإن اقتاته شحا ويخلا أو زهدا فلا يجزئه الإخراج منه . (٥١٥)

### زكاة الفطر تشبه الضريبة العامة

قال بعض العلماء : إذا نظرنا إلى زكاة الفطر التي فرضها الإسلام مرة في كل عام بمناسبة الفراغ من فريضة الصيام وقدم العيد وجدنا فيها شيئا من الضريبة على الأشخاص . فيها مزاياها من حيث سهولة فرضها وسهولة تحصيلها ، وعمومها لكل المكلفين ، وهي مع ذلك خالية عما تعاب به الضرائب الأخرى التي تقدرها الحكومات على الممولين ، لأنها قدر يسير يسهل على النفس إخراجها عن طيب خاطر ، وخاصة أنها مرتبطة بعبادة مفروضة ومعان قدسية ، وأهداف روحية وأخلاقية . كما أن من لا يقدر على دفعها معفى منها بإجماع المسلمين .

إن الشريعة الإسلامية بفرضها هذه الزكاة السنوية على كل مسلم . رجل أو امرأة ، صغير أو كبير ، غنى أو فقير ، إنما أرادت أن تعود المسلم البذل في العسر واليسر ، والإنفاق في السراء والضراء ، والاهتمام بالآخرين ،

---

(٥١٥) الفقه على المذاهب الأربعة ، وزارة الأوقاف المصرية ص ٦٠٩



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والشعور بحاجة المحتاجين ، وخاصة فى مناسبة سارة كقدوم العيد والانتهاى من فريضة الصوم .

ومن هنا لم ير الإسلام مانعا أن يُعطى المسلم هذه الزكاة وإن كان ممن يستحق ، أخذها وقد جاء فى الحديث « أما غنيكم فيزيكه الله - تعالى - وأما فقيركم فيرد الله عليه أكثر مما أعطى » ولا زالت هذه الزكاة مما يحرص المسلمون فى شتى البقاع على أدائها لتجبر نقص اللغو والرفث من صيامهم . رغم إهمال الكثيرين منهم لزكاة الأموال . (٥١٦)

### أثر الزكاة فى نهضة المجتمع

إنه من نافلة القول التحدث عن أن الزكاة لها أثر كبير فى نهضة المجتمع ورفعته والقضاء على ما يعترضه من مشكلات - أهمها مشكلة الفقر التى هى أساس لبقية المشكلات الأخرى .

ولقد عرفنا من خلال عرضنا لهذا الباب كيف استطاعت الزكاة أن تعالج هذه المشكلة - أى مشكلة الفقر - التى استعصت على كثير من الأمم الأخرى .

ولو أن الزكاة عادت إلى المجتمعات الإسلامية بالصورة التى كانت عليها فى صدر الإسلام لما أصبح حال المسلمين هو حالهم الذى هم عليه الآن . . . لقد قال معاذ - رضى الله عنه - يوما لعمر بن الخطاب : إني لم أجد فى

---

(٥١٦) فقه الزكاة ج-٢ ص-١٠٤٤

## كتاب الزكاة

اليمن من أعطيه الزكاة ، وهامى ذى زكاتهم مرسله إليك بحذافيرها .  
واستطاعت الزكاة فى عام الرمادة أن تواجه المحنة التى تعرض لها  
المسلمون فى المدينة ومايجاورها وتقضى عليها .

وفى عهد عمر بن عبدالعزيز - رضى الله عنه - لم يوجد فقير فى ربوع  
الدولة الإسلامية يأخذ الزكاة . فصرفت أموالها فى شراء العبيد وتحريرهم .<sup>(٥١٧)</sup>

ولمّا ننظر إلى مجتمعنا اليوم فنأسى على ماوصلنا إليه من تحلف وتفاوت  
بين الناس . . لقد اتخم بعض الناس بالمال حتى لم يعد فى خزائهم مكان  
فارغ ، ومع ذلك يطلبون المزيد . واشتد جوع بعض الناس وعوزهم حتى لم  
يجدوا مكانا يأوون إليه ، أو طعاما يملأون به بطونهم ، أو كساء يسترون به  
أجسادهم . . واشتد الجذب الروحى فى بعض النفوس حتى أقفرت القلوب  
من الرحمة وأصبحت كالخجارة من القسوة . .

إن مجتمعنا المعاصر فى حاجة ملحة إلى تطبيق قانون الزكاة الرحيم تطبيقاً  
رسمياً وصحيحاً ، ولأمنجاة له من التناقض الذى نراه فى جوانبه إلا بقانون  
السواء الذى وضعه الله سبحانه وتعالى - العالم بنفوس البشر ، الطبيب  
لأدواء المجتمعات .

إن قانون الزكاة يأخذ بيد الغنى إلى أن يتبصر فى حياته ، ويخلصه من  
سلطان المال الذى ينشأ مخالبه فى فؤاده فيزداد بسبب حبه للمال حرصاً

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وجشعا ، ويضع المال على عينيه غشاوة فلا يرى إلا نفسه ، وينشغل بشميره بما تتفتق به الأذهان من وسائل ، وقد نسى كل شيء إلا المزيد من الكسب وحساب الرصيد فى البنوك .

كما يأخذ بيد الفقير الذى أصبح يلهث وراء مطالب الحياة القاسية التى اعتصرت الشباب وأرهقت الشيوخ وأقضت المضاجع ، وأنشب الغلاء المسعور أظفاره فى صدور الجميع حتى تسرب اليأس إلى النفوس ونضب الأمل من القلوب .

إن الزكاة هى التى تضع التوازن فى المجتمع ، وهى العلاج الحاسم لهذه الأدواء المتعددة .

ولقد تنبه كثير من علماء الغرب إلى الأثر السحري للزكاة فى المجتمع الإسلامى وأدركوا فضلها العظيم ، وقيمتها الكبرى فى تحقيق المجتمع المثالى يقول : أحد علماء الغرب : لقد وجدت فى الإسلام حل المشكلتين اللتين تشغلان العالم ..

الأولى فى قول القرآن : « إنما المؤمنون إخوة » فهذا أجمل مبادئ الحب والتعاون ...

والثانية فرض الزكاة على كل ذى مال وتحويل الحاكم حق أخذها غصبا إن امتنع الأغنياء عن دفعها طوعا للفقراء وهذا دواء الفوضوية .

ويقول المستشرق الفرنسى « ماسينيون » : إن لدين الإسلام من الكفاية ما يجعله يتشدد فى تحقيق فكرة المساواة ، وذلك بفرض الزكاة التى يدفعها

## كتاب الزكاة

كل فرد لبيت المال ، وهو يناهض الديون الربوية والضرائب غير المباشرة التي تفرض على الحاجات الأولية الضرورية ، ويقف في نفس الوقت إلى جانب الملكية الفردية ورأس المال التجارى ، وبذلك يجعل الإسلام مرة أخرى مكانا وسطا بين نظريات الرأسمالية البرجوازية ، ونظريات البلشفية الشيوعية . نذكر ذلك قائلين في فخر : والفضل ماشهدت به الأعداء ..

ولكننا نأسى حين ندرك أن هؤلاء الأجانب عنا يتحدثون عن فضل الزكاة الإسلامية . ونحن غافلون عن ذلك . إن في ديننا الدواء لدائنا ولكننا لا نتعاطاه . وأمامنا المصباح الذى يهدينا الطريق ولا ننتفع به ، ومعنا القانون الإلهى الذى يصلح القلوب والنفوس والمجتمعات ولا نطبقه ..

فما أحوجنا الآن إلى هذه الفريضة الغائبة لتعود إلى أحضان الدولة في تطبيق عمل صالح ، تقوم على جبايتها أيد نظيفة صالحة وتسهر على توزيعها في مصارفها عيون يقظة عادلة ..

والله الموفق والهادى إلى سواء السبيل ...

# کتاب الصو

## كتاب الصيام

### كتاب الصيام

ما مفهوم الصوم ؟

الصوم في اللغة الإمساك مطلقاً ، قال ابن منظور في لسان العرب :  
الصوم ترك الطعام والشراب والنكاح والكلام . . . ومن قبيل إدخال  
الإمساك عن الكلام في مفهوم الصوم جاء قوله - تعالى - :

﴿ إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أَكْلِمَ الْيَوْمَ لِسِيّاً ﴾ (١)

وقد فسر العلماء الصوم هنا بالصمت .

أما في اصطلاح الفقهاء فالصوم هو الإمساك عن المفطرات من طلوع  
الفجر إلى غروب الشمس مع النية .

وقال النووي في شرح صحيح مسلم : هو إمساك مخصوص في زمن  
مخصوص بشرائط مخصوصة (٢)

ويدخل في هذا الإمساك المخصوص كل ما يدخل إلى الجوف من طعام  
وشراب كما ينسحب حكم الإمساك على الإمساك عن الجماع .

ما حكمة مشروعيته ؟

يعد الصيام من أركان الإسلام التي تناولها الحديث المشهور . . . بنى  
الإسلام على خمس « شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله » وإقام

(١) مريم ٢٦

(٢) نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص ١٨٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وحج البيت لمن استطاع إليه سبيلاً»  
فالصوم هو الركن الثالث من الأركان العملية . بعد الصلاة والزكاة ،  
والركن الرابع من الأركان على عمومها ..

شرعه الله - سبحانه - لفوائد عظيمة ، أعظمها كونه موجباً لشيئين :

١ - سكون النفس الأثارة وخضوعها .

٢ - كسر سَوْرَتِها في - الفضول - المتعلقة بجميع الجوارح من العين واللسان  
والأذن والفرج ، فإن حركتها في محسوساتها تضعف به ، ولذا قيل : إذا  
جاعت النفس شبت جميع الجوارح ، وإذا شبت جاعت كلها .

وينتج عن الجوع صفاء القلب من الكدر ، فإن الموجب لكدورته فضول  
اللسان والعين ، وبصفاء القلب تناط المصالح والدرجات<sup>(٣)</sup>

ومن حكمة مشروعيته أنه موجب للرحمة والعطف على المساكين ، فإنه إذا  
ذاق الإنسان ألم الجوع في بعض الأوقات ذكر من هذا حاله في عموم  
الأوقات ، فتسارع إليه الرقة عليه ، والرحمة به والأخذ بيده ، ولذلك كان  
الصالحون من الخلفاء والحكام يجيعون أنفسهم على الرغم من تمكنهم من  
المال الكثير والطعام ، لأنهم لا يريدون أن يغفلوا عن جوع الفقير . فقد أثر  
عن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - أنه كان يجوع كثيراً ، وسئل في ذلك  
فقال : أخاف أن أشبع فأنسى جوع الفقير .

ومن حكمة مشروعيته أيضاً الإحساس بالفقراء بتحمل مايتحملون أحياناً

---

(٣) شرح فتح القدير ٢ / ٣٠٠

## كتاب الصيام

وفى ذلك رفع لحال الإنسان عند الله - تعالى - كما حكى عن بشر بن الحارث - الذى كان يلقب ببشر الخافى - أنه دخل عليه رجل فى الشتاء فوجده جالساً يرعد وثوبه معلق على المشجب . فقال له : أفى مثل هذا الوقت ينزع الثوب ؟

فقال بشر : الفقراء كثيرون وليس لى طاقة بمواساتهم بالثياب فأواسيهم بتحمل البرد كما يتحملون . (٤) وهذا لون من ألوان تأديب النفس وجهادها يسلكه أرباب القلوب وأهل المعرفة .

ومن حكمة مشروعية الصوم أيضاً تعويد النفس الصبر وتحمل الأذى ومغالبة الشدائد ومقاومة دواعى النفس وقهر مطامعها ، ولذلك قال الحكماء : الصوم حرمان مشروع وتأديب بالجوع .

ولولا أن الصوم له أثر كبير فى اكتساب الفضائل ورفع الدرجات ماجعله الشرع فرضاً فى شهر معلوم ، ورغب فيه ليكون نافلة فيما زاد على الشهر ، حتى أوشك بعض الصحابة أن يصوم الدهر كله . فنصحهم النبى - صلى الله عليه وسلم - قائلاً : « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنه صام السنة كلها » وفى رواية : « من صام ستاً بعد يوم الفطر فكأنما صام الدهر والسنة » (٥)

---

(٤) شرح فتح القدير ٣٠١/٢

(٥) أحاديث الصيام كما روتها كتب الصحاح



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

### فضل الصوم

ورد فى فضل الصوم قوله - تعالى -

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١)

فهل هناك أفضل من التقوى التى يحققها الصوم ؟ والتقوى هى وسيلة كل عمل صالح وغايته . وهى جماع كل خير ، فكان الصوم يحقق كل خير للصائم ، ولولا ذلك ماجعل الله ثوابه موكولاً إليه حين قال فى حديث قدسى « كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لى وأنا أجزى به »

الصيام جنة فإذا كان يوم صوم أحدكم فلا يرفث ، ولا يصخب ولا يجهل ، فإن شاتمه أحد أو قاتله فليقل : إني صائم ، إني صائم ، والذي نفس محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله يوم القيامة من ريح المسك ، وللصائم فرحتان يفرحهما : إذا أفطر فرح بفطره ، وإذا لقى ربه فرح بصومه (٢)

وجاء فى رواية البخارى : « الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل ، فإن امرؤ قاتله أو شاتمه فليقل : إني صائم مرتين . والذي

(٦) البقرة ١٨٣

(٧) رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح ٢٧٣/ ٣ - فتح البارى ٤ / ١٠٧ (والجنة - بضم الجيم - الرقاية - يرفث : يفحش - يصخب : يصيح - يجهل : يسفه - خلوف : رائحة)

## كتاب الصيام

نفس محمد بيده خلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ، يترك طعامه وشرابه وشهوته من أجل - الصيام لى وأنا أجزى به ، والحسنة بعشر أمثالها» (٨)

● ومن الأحاديث الواردة أيضاً فى فضل الصوم مارواه عبدالله بن عمرو أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « الصيام والقرآن يشفعان للعبد يوم القيامة ، يقول الصيام : أى رب منعتك الطعام والشهوات بالنهار فشفعنى فيه ، ويقول القرآن : منعتك النوم بالليل فشفعنى فيه فيشفعان » (٩)

● وعن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « لا يصوم عبد يوماً فى سبيل الله إلا باعد الله بذلك اليوم النار عن وجهه سبعين خريفاً » (١٠)

● وعن سهل بن سعد أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « إن للجنة باباً يقال له الريان - يقال يوم القيامة : أين الصائمون ؟ فإذا دخل آخرهم أغلق ذلك الباب » (١١)

● وعن سهل بن سعد أيضاً قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لكل شىء زكاة وزكاة الجسد الصيام » (١٢)

(٨) فقه السنة ١ / ٣٦٤

(٩) مسند أحمد ٢ / ١٧٤ - كتر العمال ٢٣٥٧٥

(١٠) سنن الترمذى ١٦٢٣

(١١) مسند أحمد ٥ / ٣٣٣

(١٢) أحاديث الصيام

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

● وعن أبي أمامة قال : أنشأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غزوة فأتيته فقلت : يا رسول الله ادع لي بالشهادة ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : اللهم سلمهم وغنمهم . قال : فسلمنا وغنمنا . قال : ثم أنشأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غزواً ثانياً فأتيته فقلت : يا رسول الله ادع لي بالشهادة فقال : اللهم سلمهم وغنمهم . قال : فسلمنا وغنمنا . قال : ثم أنشأ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - غزواً ثالثاً فأتيته ، فقلت : يا رسول الله إني أتيتك مرتين قبل مرى هذه فسألتك أن تدعوني بالشهادة فقلت : اللهم سلمهم وغنمهم ، فسلمنا وغنمنا ، يا رسول الله مرني بعمل . قال : عليك بالصوم فإنه لا مثل له . قال : فما رُئي أبوأمامة ولا امرأته ولا خادمة إلا صياماً ، قال : فإذا رُئي في دارهم دخان بالنيهار قيل : اعتراهم ضيف ، نزل بهم نازل - قال : فلبث ماشاء الله ثم أتيته ، فقلت : يا رسول الله أمرتنا بالصيام فأرجو أن يكون قد بارك الله لنا فيه يا رسول الله ، فمرني بعمل آخر . قال : اعلم أنك لن تسجد لله سجدة إلا رفع الله لك بها درجة وحط عنك بها خطيئة (١٣)

● وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « الأعمال ستة : عملان أحدهما منج ، والآخر مهلك ، وعملان بأمثالهما ، وعمل بعشرة أمثاله ، وعمل بسبعمئة ضعف ، وعمل لا يعلم

---

( ١٣ ) أحاديث الصيام . . . وروى النسائي طرفاً منه يسيراً في الصيام ، ورواه : أحمد والطبراني في الكبير ، ورجال أحمد رجال الصحيح .

## كتاب الصيام

ثواب عامله إلا الله . فأما الأولان فمن لقي الله عز وجل - يعبداه لا يشرك به شيئاً وجبت له الجنة ، ومن لقي الله يشرك به وجبت له النار ، ومن عمل سيئة جزى بها ، ومن أراد أن يعمل حسنة فلم يعملها جزى مثلها ، ومن عمل حسنة جزى عسراً ، ومن أنفق ماله في سبيل الله ضُفِّت له نفقة الدرهم بسبعمائة ، والصيام لا يعلم ثواب عامله إلا الله - عز وجل - (١٤)

● وعن أنس بن مالك عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « الصوم يذبل اللحم ، ويبعد من حر السعير ، إن لله مائدة عليها مالا عين رأت ، ولا أذن سمعت ، ولا خطر على قلب بشر لا يقعد عليها إلا الصائمون » (١٥)

● وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لو أن رجلاً صام يوماً تطوعاً ، ثم أعطى ملء الأرض ذهباً لم يستوف ثوابه دون يوم الحساب » (١٦)

### دليل فرضيته

صوم رمضان فرض عين على المكلف ، وكانت فريضته في شهر شعبان من السنة الثانية من الهجرة ، قال ابن سعد في طبقاته : نزل فرض شهر رمضان بعد ما صرفت القبلة إلى الكعبة بشهر - في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من مهاجر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - (١٧)

(١٤) رواه الطبراني في الأوسط

(١٥) المرجع السابق

(١٦) رواه أبو يعلى والطبراني في الأوسط

(١٧) الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ قسم ٢ ص ٨

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

وقد ثبتت فرضية صيام رمضان بالكتاب والسنة والإجماع . فاما الكتاب  
فقلوه - تعالى :-

﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ <sup>١٨٣</sup> أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ . وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿ ١٨٤ ﴾ شَهْرَ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْءَانُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَن شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿ ١٨٥ ﴾ <sup>(١٨)</sup>

وأما السنة فعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : بينا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوماً بارزاً للناس إذ أتاه رجل فقال : يا رسول الله - ما الإسلام ؟ قال : « أن تعبد الله ولا تشرك به شيئاً ، وتقيم الصلاة المكتوبة ،

( ١٨ ) البقرة ١٨٣ : ١٨٥

## كتاب الصيام

وتؤتى الزكاة المفروضة ، وتصوم رمضان» (١٩)  
وقال - صلى الله عليه وسلم - : « بنى الإسلام على خمس : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصيام رمضان وحج البيت » (٢٠)

وفي حديث طلحة بن عبيد الله أن رجلاً سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : يا رسول الله ، أخبرني عما فرض الله على من الصيام ؟ قال : « شهر رمضان » قال : على غيره ؟ قال : « لا ، إلا أن تتطوع » (٢١)  
وأما الإجماع ، فقد أجمعت الأمة على وجوب الصيام في شهر رمضان كله ، وعلى أنه أحد أركان الإسلام التي علمت من الدين بالضرورة ، وأن منكر ذلك كافر مرتد عن الإسلام .  
وكانت فرضيته - كما سبقت الإشارة - في شعبان من السنة الثانية للميلتين خللتا منه .

### الترهيب من الفطر في رمضان

وردت آثار كثيرة تحذر من ترك الصيام في رمضان ، فمن ذلك :  
● عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « عَزَى الإسلام وقواعد الدين ثلاثة ، عليهن أُسِّسَ الإسلام ، من

(١٩) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٣٤٣

(٢٠) صحيح البخارى ١ / ٩ - صحيح مسلم ( الايمان ) ٢٠ ، ٢١ - سنن الترمذى ٢٦٠٩

(٢١) فقه السنة ١ / ٣٦٦

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

ترك واحدة منهن فهو بها كافر حلال الدم : شهادة أن لا إله إلا الله ،  
والصلاة المكتوبة ، وصوم رمضان» (٢٢)

● وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :  
« من أفطر يوماً من رمضان من غير رخصة رخصها الله لم يقض عنه صيام  
الدهر كله وإن صامه » - قال الذهبي :

وقد تقرر أن من ترك صوم رمضان بلا مرض فهو شر من الزاني ، ومدمن  
الخمر ، بل يشككون في إسلامه ويظنون به الزندقة والانحلال (٢٣)  
فضل العمل في رمضان

وعلى قدر التحذير من الإفطار في رمضان بدون عذر فقد ضاعف الشرع  
الحكيم ثواب العامل في رمضان ، ووردت في ذلك آثار منها :

● عن أبي هريرة - رضى الله عنه - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : لما  
حضر رمضان - قال : « قد جاءكم شهر مبارك ، افترض عليكم صيامه ،  
تفتح فيه أبواب الجنة ، وتغلق فيه أبواب الجحيم ، وتغل فيه الشياطين ،  
فيه ليلة خير من ألف شهر ، من حُرِمَ خيرها فقد حُرِمَ » (٢٤)

● وعن عرفة قال : كنت عند عتبة بن فرقد - وهو يحدث عن رمضان -  
قال : فدخل علينا رجل من أصحاب محمد - صلى الله عليه وسلم - فلما رآه

( ٢٢ ) مجمع الزوائد ١ / ٤٧

( ٢٣ ) فقه السنة ١ / ٣٦٧

( ٢٤ ) زاد المسير ٩ / ١٩٢ - مسند أحمد ٢ / ٣٨٥

## كتاب الصيام

عَبَّةُ هَابَةَ فَسَكَتَ ، قَالَ : فَحَدَّثَ عَنْ رَمَضَانَ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَقُولُ فِي رَمَضَانَ : « تُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ ، وَتُفْتَحُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ ، وَتُصَفَّدُ فِيهِ الشَّيَاطِينُ . قَالَ : وَيُنَادَى فِيهِ مَلَكٌ فَيَقُولُ : يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَبْشِرْ ، وَيَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ ، حَتَّى يَنْقُضَى رَمَضَانُ » (٢٥)

● وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ مَكْفُورَاتٌ لِمَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبْتَ الْكَبَائِرَ » (٢٦)

● وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ : « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ، وَعَرَفَ حُدُودَهُ ، وَتَحَفَّظَ مِمَّا كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَتَحَفَّظَ مِنْهُ كَفَّرَ مَا قَبْلَهُ » (٢٧)

● وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - « مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا - أَيْ طَالِبًا وَجْهَ اللَّهِ - غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » (٢٨)

● وَكَانَ النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ أَكْثَرَ مِنْ فَعْلِ الْخَيْرِ وَاجْتِهَادٍ فِي الْعِبَادَةِ ، وَضَاعَفَ مِنَ الطَّاعَةِ ، وَشَدَّ الْمُنْزَرَ وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ .

---

(٢٥) مسند أحمد ٤/ ٣١٢

(٢٦) صحيح مسلم (الطهارة) ١٤ ، ١٥ - سنن ابن ماجه ٥٩٨ - الترمذى ٢١٤

(٢٧) فتح البارى ٤/ ١١١ - مسند أحمد ٣/ ٥٥

(٢٨) صحيح البخارى ١/ ١٦ - صحيح مسلم (صلاة المسافرين) ١٧٥



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

عن ابن عباس - رضى الله عنهما - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان إذا دخل شهر رمضان أعطى كل أسير ، وأعطى كل سائل . (٢٩)

● وفى الدعوة إلى قيام شهر رمضان قال النبى - صلى الله عليه وسلم - فيها ترويه أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - « من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ماتقدم من ذنبه »

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يرغب فى قيام رمضان (\*)

● وعن أبى سعيد - رضى الله عنه - قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : « الشتاء ربيع المؤمن »

وتفسير ذلك مارواه أنس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « الصوم فى الشتاء الغنمة الباردة » (٣٠)

ومعنى ذلك أن الليل فيه طويل يُقام ، والنهار قصير يُصام .

بم يثبت شهر رمضان ؟  
عند الخنابلة :

يُثبت شهر رمضان بأحد أمرين : الأول رؤية هلاله ، إذا كانت السماء خالية مما يمنع الرؤية من غيم أو ضباب أو دخان أو غبار أو نحو ذلك .

---

(٢٩) رواه البزار - أحاديث الصيام ص ١٥٨

(\*) أحاديث الصيام ص ٤٨

(٣٠) للمرجع السابق ص ٥٠

## كتاب الصيام

الثاني : إكمال شعبان ثلاثين يوماً إذا لم تكن السماء خالية عما ذكر .  
والمرجع في ذلك إلى قوله - صلى الله عليه وسلم - : « صوموا لرؤيته وأفطروا  
لرؤيته ، فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » (٣١)

وعن عكرمة عن ابن عباس قال : جاء أجراي إلى النبي - صلى الله عليه وسلم -  
فقال : إني رأيت الهلال ، يعني رمضان - فقال : أتشهد أن محمداً  
رسول الله ، قال : نعم . قال : يابلل ، أذن في الناس فليصوموا  
غداً (٣٢)

وقال الخطابة : لا يجب صوم رمضان إلا بأحد أشياء ثلاثة :

- ١ - إكمال شعبان ثلاثين يوماً ، لأنه يُيقن به دخول رمضان
- ٢ - رؤية الهلال ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « صوموا لرؤيته  
وأفطروا لرؤيته » ويقبل فيه شهادة الواحد ، وقيل : لا يقبل فيه إلا شهادة  
اثنين . . . لما روى عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب عن أصحاب رسول الله  
- صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ،  
وأنسكوا ، فإن غم عليكم فأتوا ثلاثين ، فإن شهد شاهدان فصوموا  
وأفطروا » (٣٣)

وقال أبو بكر - من فقهاء الخطابة - : إن كان الرائي في جماعة لم يقبل إلا

(٣١) صحيح البخارى ٣٥/٣

(٣٢) نيل الأوطار للشوكاني ج٤ ص١٨٦

(٣٣) سنن الترمذى ٦٨٤ - سنن النسائى ٤/١٣٣

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

شهادة اثنين ، لأنهم يعاينون ماعينه ، وإن كان في سفر وقدم قُبِلَ قوله وحده ، ولكن القول بقبول رؤية الواحد أرجح ، لما روى ابن عمر أنه قال : تراءى الناس الهلال فأخبرت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أني رأيته ، فصام وأمر الناس بالصيام» (٣٤)

ولأنه خبر فيما طريقه المشاهدة يدخل به في الفريضة فقبل من واحد ، كوقت الصلاة ، والعبد كالحُر ، لأنه ذكر من أهل الرواية والفتيا فأشبهه الحر .

وفي المرأة وجهان : أحدهما يقبل قولها ، لأنه خبر ديني فقبل خبرها به كالرواية .

والثاني لا يقبل ، لأن طريقه الشهادة ، ولهذا لا يقبل فيه شاهد الفرع مع إمكان شاهد الأصل ، ويطلع عليه الرجال ، فلم يقبل من المرأة المنفردة كالشهادة بهلال شوال (٣٥)

٣ - أن يحول دون مطلع الهلال ليلة الثلاثين من شعبان غيم أو قتر - ظلمة - وفيه ثلاث روايات :

- إحداهن : يجب الصيام ، لما روى ابن عمر أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غُمَّ عليكم فاقدروا له » يعني ضيقوا له العدة ، من قوله - تعالى -

---

(٣٤) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٣٤٧

(٣٥) المرجع السابق

## كتاب الصيام

﴿ وَمَنْ قُدِّرَ عَلَيْهِ رَزَقُهُ ﴾ (٣٦)

أى ضُيِّقَ عليه . وتضييق العدة له أن يحسب شعبان تسعة وعشرين يوماً ، وكان ابن عمر - رضي الله عنها - إذا حال دون رؤية الهلال غيم أو قتر أصبح صائماً ، وهو راوى الحديث وعمله به تفسير له . (٣٧) وهذا مما يستحسن الأخذ به .

الثانية : لا يصوم ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - في الحديث الآخر : « فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً - حديث صحيح - وقال عمار : من صام اليوم الذى يشك فيه الناس فقد عصى أبا القاسم - حديث صحيح - ولأنه شك في أول الشهر فأشبهه حال الصحو .  
الثالثة : الناس تبع للإمام ، إن صام صاموا ، وإن أفطر أفطروا ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - « صومكم يوم تصومون ، وفطركم يوم تفطرون ، وأضحاكم يوم تضحون » (٣٨)

حكم الهلال يُرى في بلد من بلاد المسلمين  
قال العلماء : إذا رأى الهلال أهل بلد لزم الناس كلهم الصوم لأنه ثبت أن ذلك من رمضان ، وصومه واجب بالنص والإجماع .

(٣٦) الطلاق ٧

(٣٧) الكافي في فقه ابن حنبل ١/ ٣٤٧

(٣٨) السنن الكبرى للبيهقي ٤/ ٢٥٢ - السلسلة الصحيحة للقيصري ٥٠٥

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

ومن رأى الهلال فردت شهادته لزمه الصوم لقوله - صلى الله عليه وسلم - « صوموا لرؤيته » فإن أفطر يومئذ فعليه القضاء والكفارة ، لأنه أفطر يوماً من رمضان . . . كما لو قبلت شهادته تماماً . (٣٩)

بم يثبت الفطر ؟

ولا يجوز الفطر إلا بشهادة عدلين - لحديث عبدالرحمن بن زيد ، ولأنها شهادة على هلال لا دخل لها في العبادة ، فلا يقبل فيه خبر الواحد كسائر الشهور ، ولا تقبل فيها شهادة رجل وامرأتين لذلك ، ولا يفطر إذا رآه وحده ، لما روى أن رجلين قدما المدينة وقد رأيا الهلال ، وقد أصبح الناس صياماً فأتيا عمر فذكر ذلك له ، فقال لأحدهما : أصائم أنت ؟ قال : بل مفطر . قال : ماحملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأصوم وقد رأيت الهلال . وقال الآخر : أنا صائم . قال : ماحملك على هذا ؟ قال : لم أكن لأفطر والناس صيام . فقال للذي أفطر لولا مكان هذا لأوجعت رأسك . ولأنه محكوم به من رمضان فأشبهه الذي قبله ، فإذا صام الناس بشهادة اثنين ثلاثين يوماً فلم يروا الهلال أفطروا ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين ثم أفطروا » (٤٠)

وإن صاموا لأجل الغيم فلم يروا الهلال لم يفطروا ، لأنهم إنما صاموا احتياطاً للصوم فيجب الصوم في آخره احتياطاً . (٤١)

(٣٩) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١/ ٣٤٨

(٤٠) نيل الأوطار ج٤ ص١٩١ بلفظ مقارب

(٤١) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ج١ ص٣٤٩

## كتاب الصيام

وإن صاموا بشهادة واحد فلم يروا الهلال ففيه وجهان :  
أحدهما ، لا يفطرون ، لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - « وإن شهد  
اثنان فصوموا وأفطروا » ولأنه فطر مستند إلى شهادة واحد فلم يجز<sup>(٤٢)</sup>  
٢ - الثاني يفطرون ، لأن الصوم ثبت فوجب الفطر باستكمال العدة تبعاً ،  
وقد ثبت تبعاً ما لا يثبت أصلاً ، بدليل أن النسب لا يثبت بشهادة النساء  
أصلاً ويثبت بها الولادة ، ثم يثبت النسب للفراش على وجه التبع  
للولادة .<sup>(٤٣)</sup>

هل يلزم بقية البلاد التي لا ترى الهلال قول البلاد التي تراه ؟  
الإجابة على هذا السؤال يشير إليها الخبر الآتي :  
عن كُرَيْب أن أم الفضل بعثته إلى معاوية بالشام - قال : فقدمت الشام  
فقضيت حاجتها واستهل على رمضان وأنا بالشام فرأيت الهلال ليلة  
الجمعة ، ثم قدمت المدينة في آخر الشهر ، فسألني عبدالله بن عباس ، ثم  
ذكر الهلال ، فقال : متى رأيتم الهلال ؟ فقلت :  
رأيناه ليلة الجمعة ، فقال : أنت رأيته ؟ فقلت : نعم ورآه الناس وصاموا  
وصام معاوية ، فقال : لكننا رأيناه ليلة السبت فلا نزال نصوم حتى نكمل  
ثلاثين أو نراه . فقلت : ألا تكتفى برؤية معاوية وصيامه ؟ فقال : لا ،  
هكذا أمرنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم -<sup>(٤٤)</sup>

(٤٢) المرجع السابق

(٤٣) المرجع السابق

(٤٤) نيل الأوطار ج٤ ص ١٩٤ وقال : رواه الجماعة إلا البخاري وابن ماجه

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لقد ترتب على هذا الحديث اختلاف الفقهاء حول هذا الحكم .  
فقد تمسك به كل من قال : إنه لا يلزم أهل بلد رؤية أهل بلد غيرها .  
ولكن غيرهم من الفقهاء قالوا : إن حديث صوموا لرؤيته خطاب عام  
لا يختص بأهل ناحية على جهة الانفراد ، بل هو خطاب لكل من يصلح له  
من المسلمين ، فالاستدلال به على لزوم رؤية أهل بلد لغيرهم من أهل  
البلاد أظهر من الاستدلال به على عدم اللزوم ، لأنه إذا رآه أهل بلد فقد  
رآه المسلمون فيلزم الجميع مالزمتهم .

وتوسط بعضهم فقال : إذا ثبتت الرؤية في بلد لزم البلد القريب الذى  
يشترك معه فى المطلع .

أما إذا بعد البلدان بعدا يترتب عليه اختلاف المطالع بينهما فلكل بلد منها  
رؤية مستقلة<sup>(٤٥)</sup>

### وقت الصوم

ووقت الصوم من طلوع الفجر الثانى إلى غروب الشمس ، لقول الله  
- تعالى -

﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ  
ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾<sup>(٤٦)</sup>

(٤٥) نيل الأوطار ج ٤ ص ١٩٤

(٤٦) البقرة ١٨٦

## كتاب الصيام

وقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : « لا يمنعكم من سحوركم أذان بلال ولا الفجر المستطيل ، ولكن الفجر المستطير في الأفق » (٤٧)  
وعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغابت الشمس أفطر الصائم » (٤٨)

والمقصود بالفجر الثاني والفجر المستطير - الفجر الصادق الذي يتبلغ على أثره الضوء ويتشتر .

ويجوز الأكل والشرب إلى الفجر للآية والخبر ، وإن جامع قبل الفجر ثم أصبح جنباً صبح صومه ، لأن الله - تعالى - لما أذن في المباشرة إلى الفجر ثم أمر بالصوم دل على أنه يجوز أن يصوم جنباً .

وقد روت عائشة وأم سلمة - رضي الله عنهما - أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويصوم (٤٩)

وعن عقبة بن عامر وفضالة بن عبيد أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يصبح جنباً ثم يستحم فيصوم ، (٥٠)

وعن عبد الله بن مرداس قال : جاءني رجل من الحى فقال : إني مررت

(٤٧) سنن الترمذى ٧٠٦ - مسند أحمد ١٣/ ٥

(٤٨) صحيح البخارى ٤٦/ ٣ - البداية والنهاية ٣٢/ ١

(٤٩) الكافي في فقه ابن حنبل ٣٥٠/ ١

(٥٠) أحاديث الصيام ص ١٤٥



## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

بامرأى فى القمر فأعجبته فجامعتها فى شهر رمضان فتمت حتى أصبحت .  
فقلت : عليك بعبدالله بن مسعود أو أبى حكيم المزنى ، فإذا عبدالله بن  
مسعود ، فسأله فقال : كنت جنباً لا تحل لك الصلاة فاغتسلت فحل لك  
الصلاة وحل لك الصيام .. (\*)

وكان أبوهريرة يقول أولاً : إن من أصبح جنباً فقد أفطر ، ولكنه عدل  
عن هذا القول .. فقد روى عبدالمملك بن أبى بكر بن عبدالرحمن عن أبى  
بكر قال : سمعت أباهريرة يقص - يقول فى قصصه : من أدركه الفجر جنباً  
فلا يصوم ، فذكرت ذلك لعبدالرحمن - يعنى لأبيه - فأنكر ذلك ، فانطلق  
عبدالرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة - رضى الله  
عنهما - فسألها عبدالرحمن عن ذلك ، فكلتاها قالتا : كان النبى - صلى الله  
عليه وسلم - يصبح جنباً من جماع ثم يصوم

قال : فانطلقنا حتى دخلنا على مروان ، فذكر ذلك له عبدالرحمن ..  
فقال مروان : عزمت عليك إلا ماذهبت إلى أبى هريرة فرددت عليه مايقول -  
قال : فجئنا أباهريرة وأبوبكر حاضراً ذلك كله ، فذكر له عبدالرحمن - فقال  
أبوهريرة : سمعت ذلك من الفضل ولم أسمعه من النبى - صلى الله عليه  
وسلم - قال : فرجع أبوهريرة عما كان يقول فى ذلك (٥١)

---

(\*) المرجع السابق

(٥١) أحاديث الصيام ص-١٤٧

## كتاب الصيام

ماذا إن أصبح وفي فمه طعام ؟

قد علمنا حكم من أصبح وهو جنب أن عليه أن يغتسل ، وصومه صحيح . أما من أصبح وفي فمه طعام أو شراب فعليه أن يلفظه ، فإن لفظه لم يفسد صومه ، أما إذا ابتعله فقد فسد صومه .

وشأنه في ذلك شأن من كان يجمع وطلع عليه الفجر فإن استدام فقد فسد صومه ولزمه القضاء والكفارة ، لأن استدامة الجماع جماع ، وإن أقلع فحكمه كذلك عند بعض الفقهاء الحنابلة ، ولكن بعضهم قال : لا قضاء ولا كفارة عليه ، لأنه قد أقلع عنه ، وهذا ما يستحسن الأخذ به . هذا إذا كان موقناً بطلوع الفجر

أما إذا كان شاكاً في طلوع الفجر صح صومه ، لأن الأصل بقاء الليل ، وإن أكل شاكاً في غروب الشمس بطل صومه لأن الأصل بقاء النهار . (٥٢)

بم يثبت شهر رمضان عند الأحناف ؟

جاء في شرح فتح القدير : ينبغي للناس أن يلتمسوا الهلال في اليوم التاسع والعشرين من شعبان ، أى يجب عليهم - وهو واجب على الكفاية فإن رأوه صاموا ، وإن غم عليهم أكملوا عدة شعبان ثلاثين يوماً ثم صاموا لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « صوموا لرؤيته ... »

ولا يصام يوم الشك إلا تطوعاً لقوله - صلى الله عليه وسلم - : لا يصام

---

(٥٢) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٣٥٠/١

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

اليوم الذى يشك فيه أنه من رمضان إلا تطوعاً» (٥٣)  
وهذه المسألة على وجوه :

أحدهما : أن ينوى فى يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه - للحديث السابق - ولأنه تشبه بأهل الكتاب ، لأنهم زادوا فى صومهم ، فإن ظهر أن اليوم من رمضان أجزأه . لأنه شهد الشهر وصامه ، وإن ظهر أنه من شعبان كان تطوعاً ، وإن أفطر لم يقضه لأنه فى معنى المظنون . .

الثانى : أن ينوى صومه عن واجب آخر ، وهو مكروه أيضاً - لما روينا ، إلا أن هذا دون الأول فى الكراهة . ثم إن ظهر أنه من رمضان أجزأه لوجود أصل النية ، وإن ظهر أنه من شعبان - فقد قيل : يكون تطوعاً لأنه منتهى عنه فلا يتأدى به الواجب .

وقيل : بجزية عن الذى نواه ، وهو الأصح وذلك بخلاف صوم يوم العيد ، لأن المنتهى عنه - وهو ترك الإجابة - أى إجابة دعوة الله تعالى - تلازم كل صوم (٥٤)

الثالث : أن ينوى التطوع وهو غير مكروه ، لما روينا من قوله - صلى الله عليه وسلم - « إلا تطوعاً » وهو بإطلاقه حجة على الشافعى - رحمه الله - تعالى - فى قوله : يكره على سبيل الابتداء .

والمراد بقوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا تتقدموا رمضان بصوم يوم

(٥٣) نصب الرأية للزيلعى ٢ / ٤٤٠

(٥٤) شرح فتح القدير ٢ / ٣١٧

## كتاب الصيام

ولا بصوم يومين»<sup>(٥٥)</sup> التقدم بصوم رمضان ، لأنه يؤديه قبل أدائه . . .  
وإن وافق يوم الشك صوما كان يصومه فالصوم أفضل بالإجماع ، وكذا إذا  
صام ثلاثة أيام من آخر الشهر فصاعدا .

وإن أفرد به بالصوم - فقليل : الفطر أفضل احترازا عن ظاهر النهي .  
وقيل : الصوم أفضل اقتداء بعلی وعائشة - رضى الله عنهما - فإنهما كانا  
يصومانه . وكانا يقولان : لأن نصوم يوما من شعبان أحب إلينا أن نفطر  
يوما من رمضان . وكان صومهما بنية النفل<sup>(٥٦)</sup> ، لأنه لا يجوز بنية الفرض .

الرابع : أن يكون مترددا في النية ، بأن ينوى أن يصوم غدا إن كان من  
رمضان ، ولا يصومه إن كان من شعبان ، وفي هذا الوجه لا يصير صائما لأنه  
لم يقطع نيته ، فصار كما إذا نوى إن وجد غدا غدا يفطر ، وإن لم يجد  
يصم .

الخامس : أن يتردد في وصف النية بأن ينوى : إن كان غدا من رمضان  
يصوم عنه ، وإن كان من شعبان فعن واجب آخر وهذا مكروه ، لتردده بين  
أمرين .

ثم إن ظهر أنه من رمضان أجزاء لعدم التردد في أصل النية ، وإن ظهر  
أنه من شعبان لا يجزيه عن واجب آخر ، لأن الجهة لم تثبت للتردد فيها<sup>(٥٧)</sup>  
قال الأحناف : ومن رأى هلال رمضان وحده صام ، وإن لم يقبل الإمام

(٥٥) سنن النسائي ٤ / ١٤٩

(٥٦) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٢٧

(٥٧) شرح فتح القدير ٢ / ٣١٩

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

شهادته لقوله - صلى الله عليه وسلم - « صوموا لرؤيته » وقد رأى الهلال ظاهراً . وإن أفطر فعليه القضاء دون الكفارة - وهذا خلاف رأى الحنابلة الذي قالوا : عليه القضاء والكفارة<sup>(٥٨)</sup> - وقد مر هذا الرأي .

وقال الشافعي في ذلك : عليه الكفارة إن أفطر بالجماع ، لأنه أفطر في رمضان حقيقة لتيقنه برؤية الهلال بنفسه ، وحكما لوجوب الصوم عليه . وحجة الأحناف في أنه يلزمه القضاء فقط أن القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة الغلط ، فأورثه شبهة ، وهذه الكفارة تدرأ بالشبهات .

ولو أفطر قبل أن يرد الإمام شهادته اختلف المشايخ فيه . والصحيح أنه لا كفارة فيه ، لأن الشبهة قائمة قبل رد شهادته ، ولو أكمل هذا الرجل ثلاثين يوماً لم يفطر إلا مع الإمام لأن الوجوب عليه للاحتياط ، والاحتياط بعد ذلك في تأخير الإفطار ، ولو أفطر لا كفارة عليه اعتباراً للحقيقة التي عنده .<sup>(٥٩)</sup>

متى تقبل شهادة الواحد ؟

وإذا كان بالسماء علة قبل الإمام شهادة الواحد العدل في رؤية الهلال ، رجلاً كان أو امرأة ، حراً كان أو عبداً ، لأنه أمر ديني فأشبهه رواية الأخبار ، ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة .

واشترطت العدالة ، لأن قول الفاسق في الديانات غير مقبول .

(٥٨) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٣٤٨

(٥٩) شرح فتح القدير ٢ / ٣٢٢

## كتاب الصيام

وتأويل قول الطحاوى - من فقهاء الأحناف : « عدلا كان أو غير عدل »  
معناه : أن يكون مستورا .

والعلة المشار إليها هي : الغيم والغبار أو نحوه .  
ويدخل في إطلاق هذا - المحدود في القذف بعدما تاب وهو ظاهر  
الرواية ، لأنه خبر ديني .

وعن أبي حنيفة - رحمه الله - أنه لاتقبل شهادته ، لأنها شهادة من وجه .  
وكان الشافعى - رحمه الله تعالى - في أحد قوليهِ - يشترط المثنى ، والحجة  
عليه ماذكرنا ، وقد صح أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قبل شهادة  
الواحد في رؤية هلال رمضان .<sup>(٦٠)</sup>

ثم إذا قبل الإمام شهادة الواحد وصاموا ثلاثين يوما ولم يروا الهلال  
لايفطرون للاحتياط ، ولأن الفطر لايبث بشهادة الواحد ، وهذا رأى أبى  
حنيفة فيما يرويه الحسن عنه .

ورأى محمد أنهم يفترون ، ويثبت الفطر بناء على ثبوت دخول رمضان  
بشهادة الواحد . وإن كان لايبث بها ابتداء - كاستحقاق الإرث بناء على  
النسب بشهادة القابلة - وهى أنثى وواحدة<sup>(٦١)</sup>

وإذا لم تكن بالساء علة لم تقبل الشهادة حتى يرى الهلال جمع كثير يقع  
العلم بخبرهم ، لأن التفرد بالرؤية في هذه الحالة يوهم الغلط . فيجب  
التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا ، بخلاف ماإذا كان في الساء علة ، لأنه

(٦٠) شرح فتح القدير ٢ / ٣٢٣

(٦١) المرجع السابق

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

قد ينشق الغيم عن موضع القمر فيتفق للبعض النظر دون البعض .  
وقيل فى حد الكثير : أهل المحلة .

وعن أبى يوسف - رحمه الله - خمسون رجلا . . ولا فرق بين أهل  
المصر ، ومن ورد من خارج المصر .

وذكر أبو جعفر الطحاوى أنه تقبل شهادة الواحد إذا جاء من خارج  
المصر ، لقلة الموانع ، وكذا إذا كان على مكان مرتفع فى المصر<sup>(٦٢)</sup>

ومن رأى هلال الفطر وحده لم يفطر احتياطا ، وفى الصوم الاحتياط فى  
الإيجاب .

وإذا كان بالسما علة لم يقبل فى هلال الفطر إلا شهادة رجلين ، أو رجل  
وامرأتين ، لأنه تعلق به نفع العبد وهو الفطر ، فأشبهه سائر حقوقه ،  
والأضحى كالفطر فى هذا فى ظاهر الرواية ، وهو الأصح . . خلافا لما روى  
عن أبى حنيفة - رحمه الله - أنه كهلال رمضان . .

وذلك لأنه تعلق به نفع العباد ، وهو التوسع بلحوم الأضاحى .  
وفى النوادر : والصحيح أنه يقبل فيه شهادة الواحد ، لأن هذا من باب  
الخبر ، فإنه يلزم المخبر أولا ، ثم يتعدى منه إلى غيره .<sup>(٦٣)</sup> وأيضا فإنه  
يتعلق به أمر دينى وهو وجوب الأضحية ، وهى حق الله - تعالى - فصار  
كهلال رمضان فى تعلق حق الله - تعالى - به ، فيقبل فى الغيم الواحد

(٦٢) شرح فتح القدير ٢ / ٣٢٤

(٦٣) المرجع السابق ص ٣٢٦

## كتاب الصيام

العدل ، ولا يقبل في الصحو إلا التواتر .

كيف يثبت رمضان عند المالكية :

قال المالكية : يتقرر رمضان بكمال شعبان ثلاثين يوما ، إذا كان غيم في السماء ، أو برؤية عدلين للهلال إن كانت السماء مصحية .

قال - عليه الصلاة والسلام - « الشهر تسعة وعشرون - فلاتصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له - وفي رواية : فأكملوا عدة شعبان »<sup>(٦٤)</sup>

ورؤية العدلين هما الذكران الحران المسلمان . . فلا يصام برؤية عدل واحد ، ولا عدل وامرأة ، ولا عدل وامرأتين ، خلافا لمن زعم جواز ذلك .

قالوا : ولا فرق بين رمضان وغيره من المواسم - مثل - عرفة وعاشوراء ونصف شعبان ، وكل ما يتعلق برؤيته حكم شرعي ، كحلول دين ، أو إكمال عدة .

وأما إن أريد بالهلال علم التواريخ فإنه يقبل فيه الواحد والعبد والمرأة ، لأنه خبر .

ويثبت بالعدلين في الغيم والبلد الصغير اتفاقا ، وفي الصحو في المصر الكبير على الظاهر من قول مالك وأصحابه ، فكل من أخبره عدلان برؤية الهلال ، أو سمعهما يخبران برؤيته وصدقهما وجب عليه الصوم .

فإن لم يُرَ الهلال بعد ثلاثين في جو صحو كذباً . يعني : إذا شهد عدلان

(٦٤) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٩



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

برؤية هلال رمضان ، فمضى ثلاثون يوماً بعد ذلك . ولم ير غيرهما الهلال ليلة الحادى والثلاثين فقد بطلت شهادتهما لتبين كذبهما .

وهذا الحكم أعم من شهادة العدلين فى المصر مع الصحو ، أو غير ذلك . (٦٥) .

وإذا كذب الشاهدان فلا يصم الناس على شهادتهما ، ولا يفطروا . إن شهدا على رؤية هلال شوال .

وأما الجماعة المستفيضة فإنها لا تكذب ، ويتحقق صوم رمضان برؤيتها المنتشرة الحاصلة من خبر من يستحيل اجتماعهم على الكذب عادة ، ولو كان فيهم العبيد والصبيان .

ويعم الحكم بوجوب الصوم كل منقول إليه - أى من سائر البلاد ، قريباً أو بعيداً ، ولا يراعى فى ذلك اتفاق المطالع ولا عدمه ، ولا مسافة القصر - إن نقل بالعدلين أو الجماعة عن الجماعة ، والحكم برؤية العدلين لا عن رؤيتهما (٦٦) .

ولا يثبت وجوب الصوم على كل من يبلغه برؤية المنفرد - إلا من هم أهلهم أو من فى حكمهم ، فيلزمهم . والصحيح أن نقل المنفرد يعم سائر الناس - أهلهم وغيرهم .

---

(٦٥) شرح الخرشى ٢ / ٢٤٣ .

(٦٦) المرجع السابق

من هو العدل ؟

والعدل الواحد : هو الذى يُرجى قبول شهادته ، أو يرجى أن غيره يزكيه .

واجب الشاهد :

وإذا رأى أحدهم الهلال فإنه يجب عليه أن يرفع شهادته إلى الحاكم ، ويشهد عنده ، لعله أن يرفع غيره فتكمل الشهادة فيثبت الحكم الشرعى .  
والمراد بالمرجو - من حاله أنه مستور ، ليس منكشف الفسق - وأما من حاله منكشف فاختار بعضهم استحباب أن يرفع شهادته أيضاً .

حكم المشاهد الذى يفطر :

وإذا أفطر المنفرد برؤية الهلال ، فإنه يجب عليه القضاء والكفارة ولو كان متأولاً ، لأن تأويله بعيد .

إخبار المنجم :

وثبت الصوم بما تقدم من رؤية الهلال أو تمام شعبان ، ولا يثبت بقول المنجم ، لا فى حقه ولا فى حق غيره ، لأن صاحب الشرع حصر الثبوت فى الرؤية ، أو الشهادة . أو إكمال العدة ، فلم يخبر بزيادة على ذلك .  
فإذا قال المنجم مثلاً : الشهر ناقص أو زائد لم يلتفت إلى قوله ولا إلى حسابه - سواء وقع فى القلب صدقه أم لا . (٦٧) والحديث يقول : كذب المنجمون ولو صدقوا .

---

(٦٧) للرجع السابق

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

هل يفطر المتفرد بالرؤية بناء على ما رآه ؟  
ولا يفطر منفرد برؤية هلال شوال ، ولا يباح له أن يفطر في الظاهر - ولو  
أمن الظهور على نفسه على المشهور - لثلا يعرض نفسه للأذى .  
وأما الفطر بالنية فهو واجب لأنه يوم عيد ، وصوم العيد حرام . فإن كان  
هناك عذر يبيح الفطر كالمرض والحيفض والسفر فقد وجب عليه إظهار  
الفطر . (٦٨) .

وإذا شهد عدل برؤية هلال رمضان في أول الشهر ولم يصدق ، وشهد  
عدل آخر برؤية هلال شوال - فإن كانت رؤية الثانى بعد تسعة وعشرين يوما  
من رؤية الأول فشهادته مصدقة للأول ، إذ لا يمكن رؤية الهلال بعد ثمانية  
وعشرين يوما . وعلى ذلك فيلزم قضاء يوم مكان اليوم الأول من  
رمضان . . وهو الذى لم يضم اعتقادا أنه آخر شعبان . . وإن شهد الثانى  
بعد ثلاثين يوما من رؤية الأول فقد وجب الفطر ، لاتفاق شهادتهما على  
مضى الشهر بضم شهادة الأول للثانى . (٦٩) .

### حكم صوم يوم الشك :

صوم يوم الشك منى عنه إلا إذا كان عادة لمن عادته سرد الصوم ، أو  
صوم يوم بعينه كيوم الاثنين والخميس فوافقه ، أو كان تطوعا على المشهور ،  
أو كان قضاء عما في النمة من رمضان أو غيره ، أو كان كفارة عن هدى

(٦٨) المرجع السابق .

(٦٩) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٠٩ .

## كتاب الصيام

وفدية ، أو كان نذرا غير معين . فإن ثبت أنه من رمضان لم يجزه على المشهور وقضى يوما عما في ذمته بالنسبة لرمضان ، ولا قضاء عليه للنذر لكونه معينا . (٧٠) أما إذا كان ناذرا أن يصوم يوم الشك فلا يلزمه وفاء هذا النذر لأنه نذر معصية .

ويجوز صوم النصف الثاني من شعبان على انفراده ، ولا يرد حديث « لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا رجل كان يصوم صوماً فليصله » (٧١) وقد أفتى القاضي عياض بأن النهي في الحديث محمول على تحريم التقديم تعظيماً للشهر .

ولا يصام يوم الشك لأجل الاحتياط ، فمن صامه كذلك فلا يجزئه إذا صادف أنه من رمضان لترزّل النية .

الخبر أبي داود وغيره : « من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم » فظاهره التحريم . . والكافة مجمعون على الكراهة . (٧٢)

إلا أنه يستحب الإمساك ليتحقق الأمر فيه بارتفاع النهار وخبر المسافرين ونحوهم ، فإن ثبت أنه من رمضان وجب الإمساك والقضاء ، وإن لم يثبت أنه من رمضان فإنه يفطر .

ولو شهد اثنان برؤية الهلال واحتاج الأمر فيهما إلى التزكية لهما ، وفي ذلك

---

(٧٠) حاشية الدسوقي جـ ١ ص ٥١٤ - شرح الخرشي ٢ / ٢٣٨ .

(٧١) صحيح مسلم ٧٦٢ - نصب الراية للزيلعي ٢ / ٤٤٠ .

(٧٢) شرح الخرشي ٢ / ٢٣٨ .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

تأخير فإنه لا يستحب الإمساك الزائد عن الحد حيثئذ ، أى إمساك زائد على ما يتحقق الأمر فيه ، وهذا لا ينافى استحباب الإمساك فيه .

وبعبارة أخرى يندب الإمساك يوم الشك ليتحقق ، لا لأجل تزكية شاهدين شهدا عند القاضى نهارا برؤيته واحتاج إلى الكشف عنهما ، وذلك يتأخر ، فليس على الناس صيام فى ذلك اليوم ، فإن زكيا بعد ذلك أمر الناس بالقضاء . (٧٣)

ولا يستحب الإمساك كذلك لزوال العذر المبيح للفطر ، كالحيض يزول فى أثناء النهار ، أو السفر ، ويباح لهؤلاء التهادى فى إفطارهم .

قال الإمام الشافعى : أخبرنا مالك عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر -رضى الله عنهما- أن رسول الله -ﷺ- قال : « الشهر تسع وعشرون لا تصوموا حتى تروا الهلال ، ولا تفطروا حتى تروه ، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين » . (٧٤)

قال الشافعى : وبهذا نقول . فإن لم تر العامة هلال شهر رمضان ورآه رجل عدل قبل قوله للأثر والاحتياط .

وقال : روى عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة بنت الحسين أن رجلا شهد عند على -رضى الله عنه- على رؤية هلال رمضان ، فصام وأمر الناس أن يصوموا ، وقال : أصوم يوماً من شعبان أحب إلى من

(٧٣) شرح الخروشى ٢ / ٢٣٨ .

(٧٤) الأم ٢ / ٨٠ .

## كتاب الصيام

أن أفطر يوماً من رمضان .

وقال الشافعي بعد : لا يجوز على هلال رمضان إلا شاهدان . وقد قال بعض أصحابنا : لا أقبل عليه إلا شاهدين . وهذا القياس على كل مغيب استدل عليه بيينة<sup>(٧٥)</sup>

وبالنسبة للفطر لا يقبل على رؤية الهلال إلا شهادة شاهدين عدلين وأكثر ، فإن صام الناس بشهادة واحد أو اثنين أكملوا العدة ثلاثين إلا أن يروا الهلال ، أو تقوم بيينة برؤيته فيفطروا . وإن غم الشهران معاً فصاموا ثلاثين ، فجاءتهم بيينة بأن رمضان رثى قبل صومهم بيوم قضوا يوماً ، لأنهم تركوا يوماً من رمضان ، وإن غما فجاءتهم البيينة بأنهم صاموا يوم الفطر أفطروا في ساعة جاءتهم البيينة .

فإن جاءتهم البيينة قبل الزوال صلوا صلاة العيد ، وإن كان بعد الزوال لم يصلوا صلاة العيد وخرج بهم الإمام من الغد . . .  
قال الشافعي : أخبرنا مالك أنه بلغه أن الهلال رثى في زمن عثمان بن عفان بعشى فلم يفطر عثمان حتى غابت الشمس :<sup>(٧٦)</sup>

فإذا لم ير الهلال ولم يشهد بأنه رثى ليلا لا يفطر الناس برؤية الهلال في النهار ، سواء كان ذلك قبل الزوال أم بعده ، فإنه - والله أعلم - هلال الليلة التي تستقبل .

(٧٥) المرجع السابق .

(٧٦) الأم ٢ / ٨١ .

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

وإذا رأى رجل هلال رمضان وحده صام ولا يسعه غير ذلك ، وإن رأى هلال شوال أفطر كذلك إلا إذا داخله شك أو خاف أن يتهمه الناس على الاستخفاف بالصوم . (٧٧)

اختلاف المطالع :

ذهب الجمهور إلى أنه لا عبرة باختلاف المطالع ، فمضى رأى الهلال أهل بلد وجب الصوم على جميع البلاد لقول الرسول - ﷺ - « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته » وهو خطاب عام لجميع الأمة . فمن رآه منهم فى أى مكان كان ذلك رؤية لهم جميعا .

وذهب عكرمة والقاسم بن محمد وسالم ، وهو الصحيح عند الأحناف ، والمختار عند الشافعية أنه يعتبر لأهل كل بلد رؤيتهم ، ولا يلزمهم رؤية غيرهم . (٧٨) وقد استند هؤلاء إلى حديث كريب الذى سبق أن ذكرناه قبل ذلك .

ما حكم الأخذ بالحساب القلكى فى تحديد أول الشهر ومتهاه ؟ للإجابة على هذا السؤال نرجع إلى ما ذكره فضيلة المرحوم الشيخ عبدالله المشد رئيس لجنة الفتوى فى الأزهر الشريف الذى قدم بحثا حول هذا الموضوع ونشرته مجلة الأزهر فى حينه (٧٩) ونضع هذا البحث بنصه أمام القراء للانتفاع به .

(٧٧) الأم ٢ / ٨١ .

(٧٨) فقه السنة ١ / ٣٦٨ .

(٧٩) مجلة الأزهر عدد رمضان ١٣٩٩ هـ - أغسطس ١٩٧٧ م .

## كتاب الصيام

يقول : اختلف فقهاء الشريعة في ذلك ، فمنهم من أوجب الاعتقاد في إثبات الرؤية لخلال شهر رمضان ، والأفطار ، وأهله الشهور الأخرى على الرؤية البصرية فقط ، دون سواها من وسائل الإثبات ، ومنهم من أجاز الاعتماد على قول علماء النجوم والحساب عند الغيم . . وذلك للحاسب نفسه ، أو له ومن بلغه أو قلده ، ومنهم من أوجب الاعتقاد على قولهم للجميع . .

وقد ذهب أكثر فقهاء المذاهب الأربعة إلى وجوب الاعتماد في ذلك على الرؤية البصرية دون الاعتماد على الحساب الفلكي .

فمن الذين قالوا بذلك من علماء الخنفية :

الكمال بن الهمام ، وأصحاب الفتاوى الهندية ، وبدائع الصنائع ، والسرخسي . . وقال ابن عابدين : لا عبرة بقول المنجمين ولو كانوا عدولا بالإجماع .

ومن الشافعية :

النوى ، وابن حجر ، والباजورى ، وابن قاسم الغزى ، والرمل الذى وضع رسالة في الرد على السبكي ، وإن أجاز الرمل للحاسب وحده أن يعمل بحسابه ، كما أجاز القسطلاني للحاسب وحده أن يعمل بحسابه - كالصلاة - مستدلا بظاهر قوله تعالى : «وعلامات وبالنجم هم يهتدون» .

ومن المالكية : الإمام القرافي . .

وفرق بين إثبات الأهلة وبين أوقات الصلاة حيث منع في الأولى وأجاز في الثانية .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقال ابن عرفة :

لا أعرف لملك اعتبار قول المنجم ، وكذلك الشيخ عlish فى كتابه .

ومن الحنابلة :

ابن قدامة فى كتابه المغنى حيث يقول : من بنى على قول المنجمين وحسابهم لم يصح صومه وإن كثرت إصابتهم ، لأنه ليس بدليل شرعى - بل الدليل : قوله عليه الصلاة والسلام : ( صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ) . وقوله : ( لا تصوموا حتى تروه . ولا تفطروا حتى تروه ) أى الهلال .

أدلة الماتعين من الإثبات بالحساب الفلكى :

استدلوا بمايأتى :

١ - ما روى نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروه ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فاقدروا له » .

أخرجه أبو داود والدارقطنى .

قال جمهور الفقهاء :

معنى اقدروا له : إكمال عدته ثلاثين .

قالوا : ويؤكد هذا المعنى حديث « فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين » قالوا : ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين ، لأن فيه تضيقا على الناس إذ لا يعرفه إلا أفراد ، أما الرؤية البصرية فيستطيعها كل إنسان .

## كتاب الصيام

وذهب الإمام أحمد : إلى أن معنى : اقدروا له : ضيقوا له العدد بدليل قوله تعالى :

« ومن قدر عليه رزقه »

أى ضيق ، والتضييق هنا جعل شعبان تسعة وعشرين يوماً .  
أما ابن عمر :

فقد فسره بفعله ، فقد كان يصوم يوم الشك ، وقال :  
معنى الحديث : ضيقوا للهِلال عدد لياليه .

٢ - وبما روى ابن عمر أن النبی صلی الله عليه وسلم قال : « إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب ، الشهر هكذا وهكذا وهكذا وعقد الإبهام فى الثالثة -  
أى تسعة وعشرون ، والشهر هكذا وهكذا وهكذا يعنى تمام الثلاثين »  
أخرجه أحمد والشيخان .

٣ - حديث « من صدق كاهنا أو منجما فقد كفر بما أنزل على محمد » .  
قالوا : والمراد بالحساب هنا : حساب النجوم وتسييرها ..  
وأقل ما فى النهى : الزجر عن العمل بالحساب والتنجيم واتخاذهما أساسا  
لحكم شرعى .

القائلون بالاعتدال على الحساب الفلكى

واتخاذهم أساسا للأحكام الشرعية

قال بذلك فريق من فقهاء الحنفية والشافعية ، غير أنهم اختلفوا :  
فقال بعضهم :

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يجوز العمل بالحساب الفلكى لمن عرفه ولمن قلده .  
وقال بعضهم :

يجب العمل به لمن عرفه ولمن قلده .

واشترط بعضهم لجواز الاعتداد عليه شرطان :

- ١ - بعد القمر عن مكان غروب الشمس .
  - ٢ - أن يكون بالأفق غيم بحيث لو زال المانع أمكن رؤية الهلال بالبصر .
- وأجازه بعضهم مطلقا .

فأجازوا ربطه بالحساب الفلكى سواء أكان القمر قريبا من مكان غروب الشمس أم بعيداً عنه ، وسواء أكان الأفق غائماً أم صافياً . وعن أجاز من علماء الحنفية :

« صاحب الهداية » :

حيث قال : إن علم النجوم فى نفسه حسن غير مذموم . . وهو قسبان :  
حسابي - وهو حسن نطق به القرآن وقاله تعالى :

« والشمس والقمر بحسبان »

( الرحمن ٥ ) - أى سيرهما بحسبان .

والاستدلال بسير النجوم ، وحركة الأفلاك على الحوادث جائز كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض الخ .  
- والنوع الثانى - وهو ما يدعيه البعض من قراءة الطالع ومعرفة المستقبل وهو مذموم منهى عنه

« صاحب القنية » :

## كتاب الصيام

روى في هذا الحكم ثلاثة آراء :

(أ) القاضي عبد الجبار :

يرى أنه لا بأس بالاعتدال على قولهم ، وظاهره أن ذلك على الإطلاق لنفسه ولن قلده ، وسواء أكان القمر قريباً أم بعيداً من مغرب الشمس .

(ب) ابن مقاتل الرازي - من أصحاب محمد بن الحسن :

نقل عنه أنه كان يسأله ، ويعتمد على قولهم وقد اتفق عليه جماعة منهم .

(ج) السرخسي :

وقد تقدم رأيه : بصدر هذا البحث .

(د) القشيري : ويرى أنه إذا دل الحساب على أن الهلال قد طلع من الأفق على وجه يرى لولا وجود المانع كالغيم مثلاً ، فهذا يقتضي الوجوب لوجود السبب الشرعي .

وليست حقيقة الرؤية مشروطة في اللزوم ، فإن الاتفاق معقود على أن المحبوس إذا علم بكمال العدد - أو الاجتهاد - أن اليوم من رمضان وجب عليه الصوم ، وإن لم ير الهلال ، ولا أخبره به من رآه .  
وقد رأى المؤتمر الأخذ بهذا الرأي مع عدم الاعتداد باختلاف المطالع .

ومن علماء الشافعية :

« الإمام السبكي »

ذهب إلى اعتماد الحساب في إثبات الأهلة ومواقيت الصلاة بناء على أن الحساب قطعي الثبوت نظراً إلى ما وصل إليه علم الحساب والفلك من

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

الدقة والوثوق فى نتائجها .

وقرر الإمام السبكى : أنه لو شهدت بينة برؤية الهلال ليلة الثلاثين من الشهر - وقال الحساب بعدم إمكان الرؤية تلك الليلة عمل بقول أهل الحساب ، لأن الحساب قطعى والشهادة ظنية .

والسبكى يرى جواز الاعتداد على الحساب الفلكى لا وجوبه ، وربط الحكم الشرعى به إذا كان القمر بعيداً عن مغرب الشمس ، بحيث يمكن رؤيته بصرياً لولا الغيم .

ونقل السبكى عن فريق من أئمة الشافعية :

منهم : الرافعى ، والماوردى ، والرويان أن الفقهاء قد اختلفوا فى جواز الاعتداد على الحساب وربط الحكم به مطلقاً - أى سواء أكان القمر قريباً من مغرب الشمس ولا - يمكن رؤيته - أم بعيداً عنه بحيث يمكن رؤيته لولا المانع من غيم أو نحوه .

ورجح السبكى أن خلاف الفقهاء فيما إذا كان القمر بعيداً عن مغرب الشمس ويمكن رؤيته لولا المانع ، بخلاف ما إذا كان القمر قريباً من الشمس ، أو كان بعيداً يمكن رؤيته .

ثم نقل السبكى عن القفال ، والقاضى أبى الطيب من أئمة الشافعية وعن غيرهما من غير الشافعية القول بوجوب العمل بالحساب الفلكى لمن عرفه ولمن قلله .

وزهد طاووس ، وجماعة من الشيعة الإمامية إلى أن علم الحساب والفلك

## كتاب الصيام

من علوم الأنبياء .

فمن عُلِمَتْ إصابته منهم ، وعدم خطئه - أفاد قوله غلبة الظن ، وعمل بمقتضاه لأن الأحكام تبنى على غلبة الظن .

أدلة القائلين بالأخذ بالحساب الفلكي :

استدل القائلون بجواز الأخذ بالحساب الفلكي أو بوجوبه بأدلة بعضها

عقل وبعضها علمي ، وبعضها شرعي .

١ - قالوا : إن الرؤية البصرية تتوقف على أمور متغيرة غير ثابتة ، كحالة الجو من صفاء واكتمار ، ودقة الهلال وكبره ومقدار ضوئه ، وسلامة بصر الناظر ومرضه أو ضعفه ، وارتفاع مكانه وانخفاضه وغير ذلك مما يكون له أثر كبير في وضوح الرؤية وخفائها ولهذا كانت وسيلة ظنية . في إثبات ما تعلق به من أحكام .

أما الحساب الفلكي ، فإذا كان قديما يقوم على الحدس والتخمين وكان بهذا خليقا أن يكون وسيلة ظنية ، وموضعا لاختلاف الفقهاء في ربط الحكم الشرعي به لضعف آلاته الفلكية والحسابية ، فإنه الآن موضع الثقة بعد أن أصبح علما يقوم على أساس من القوانين والبراهين التي لا تخطئ النتائج .

وأصبح يقوم بتحديد أوائل الشهور العربية على أساس ثابت وهو اجتماع الشمس والقمر ، فإذا اجتمعا كانت أول ليلة يظهر فيها القمر بعد غروب الشمس هي أول الشهر العربي ولو كانت مدة مكثه في الأفق بعد غروب الشمس دقيقة واحدة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولكن نظرا لبقاء ضوء شفق الشمس بعد غروبها حوالى سبع دقائق مما يحول دون رؤية الهلال إذا كان قريبا من مغرب الشمس ، فإنه لا يمكن للعين السليمة رؤية الهلال حتى مع الظروف المناسبة فى السماء الصافية .

وإذا فالحساب العلمى الفلكى فى مثل هذه الحال يثبت مولد الهلال وابتداء الشهر العربى بما لا يدع مجالا للشك ، بينما الرؤية لا تثبت لدقة الهلال ، وقربه من مكان غروب الشمس وضوء الشفق ،

٢ - رجوع الفقهاء إلى أهل الخبرة امتثالا لقول الله تعالى :

«فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون» سورة النحل ٤٣

فيأخذ الفقهاء بقول الطبيب فى مدى المرض الذى يسوغ للمريض الإفطار فى رمضان ، ويقول القومسيون الطبى ، وتسجيل الأصوات والوقائع وغير ذلك من وسائل الإثبات ، مما يكسب القاضى أو المفتى علما جازما أو ظنا راجحا يبنى عليه حكمه .

٣ - مقدمات حسابات الفلك قطعية يدل على ذلك حساب الفلكيين فى الكسوف والخسوف .

ومطابقة هذا الحساب للواقع بدقة مع عدم التخلف .

٤ - بناؤه على أمور محسوسة ومشاهدة بمعرفة الأرصاد ، والآلات الفلكية الدقيقة .

٥ - من الأدلة الشرعية قول الله تعالى :

« فمن شهد منكم الشهر فليصمه البقرة ١٨٥ » .

## كتاب الصيام

فسر شهود الشهر بمعنيين :

أحدهما : الحضور فيه وعدم السفر ، فيجب على من حضر ولم يسافر الصوم .

المعنى الآخر : العلم بوجوده - وهو الظاهر - والمعنى عليه : كل من علم منكم بوجود الشهر وجب عليه صومه ، ووجود الشهر شرعا يكون بوجود هلاله بعد غروب الشمس بأى طريق من طرق العلم ، وإنما نص على الرؤية باعتبارها إحدى وسائل العلم بوجود الهلال .

كذلك استدلوا بحديث « فإن غم عليكم فاقدروا له » .

حيث قالوا : إن التقدير له من معانيه : حسابه بالفلك حيث لا يمكن الرؤية .

وعليه :

فمن علم بوجود هلال شهر رمضان بعد غروب شمس آخر يوم من شعبان بأى طريق من طرق الإثبات المؤدية إلى القطع بوجوده ، أو إلى الظن الغالب بوجوده ، سواء أعلم ذلك برؤية نفسه ، أم بإخبار من يثق به ، أم بأمر القاضي ، أم بحساب فلكى معتمد - وجب عليه الصوم لأن الإسلام لا يرد حجة قطعية ، ولا يخص بالقبول نوعا من البيانات على نوع آخر مساو له أو أقوى منه . حتى ولو خالف ذلك ظاهر النص ..

فقد نقل « ابن عابدين - ج ٤ ص ١٨٧ » اعتبار العرف مطلقا وإن خالف النص عند أبى يوسف ، ورجحه وعلل لذلك بقوله : لأن النص ما كان في ذلك الوقت إلا لأن العادة إذ ذاك كذلك . وقد تبدلت فتبدل



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحكم .

.. وإذا ثبت الهلال فى مصر لزم سائر الناس ، فيلزم الصوم أهل المشرق برؤية أهل المغرب فى ظاهر المذهب .

وقيل يختلف الصوم باختلاف المطالع لأن سبب الصوم حضور الشهر . وانعقاد الصوم فى حق قوم بسبب الرؤية لا يستلزم انعقاده فى حق آخرين ، - مع اختلاف المطالع - وصار كما لو زالت الشمس أو غربت على قوم دون آخرين وجب على الأولين الظهر والمغرب دون أولئك الآخرين .

ودليل الأول ووجهه : عموم الخطاب فى قوله عليه السلام : « صوموا » فقد علق طلب الصيام على مطلق الرؤية فى قوله : « لرؤيته . » ، ورؤية أى قوم فى الشرق أو الغرب يثبت وجوب الصوم .

بخلاف الزوال والغروب فإنه لم يثبت تعلق عموم الوجوب بمطلق مساه فى خطاب الشارع كما فى الرؤية .

وجاء فى كتاب « الدين الخالص جـ ٨ ص ٢٦١ » .

.. أن هذا رأى جمهور الحنفية ومالك وأحمد والليث .. وروى عن الشافعى واستدل بحديث أبى هريرة ( صوموا لرؤيته ، وأفطروا لرؤيته ) أخرجه الشيخان - لأنه خطاب عام لا يختص بأهل ناحية ، لأنه إذا رآه أهل بلد فقد رآه المسلمون فيلزم غيرهم ما لزمهم إذا ثبتت عند الغير رؤية من رأى بطريق شرعى موجب للصيام . . . وبما روى عكرمة عن ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « لا تصوموا حتى تروه ثم صوموا حتى تروه » - أى صوموا رمضان حين ترون هلاله ثم صوموا حتى تروا هلال

## كتاب الصيام

شوال - فإن حال دونه غيامة فأمّوا العدة ثلاثين ثم أفطروا » أخرجه الثلاثة ، وقال الترمذى حسن صحيح .

وهو خطاب لكل من يصلح له من المسلمين .  
وإذا كان ابن عباس لم يعمل باختلاف المطالع فذلك منه اجتهاد ..  
واجتهاده ليس حجة مع النص وإن كان قد تابعه في ذلك الشافعى في  
المشهور عنه ، وصاحب التجريد وغيره من الحنفية .

وفى مؤتمر إسلامى عقد فى استانبول حضره مندوبون عن كثير من الأقطار  
والمراكز الإسلامية فى العالم . وتناولت الوفود - المشاركة فى بحوثها المقدمة -  
الحالة المؤسفة التى يظهر بها المسلمون فى ابتداء الصيام ونهايته ، وفى المواسم  
والأعياد من اختلاف .

.. أجمع أعضاء المؤتمر على وجوب معالجة هذه الحالة التى يابأها  
الشرع ، لأن المسلمين أمة واحدة بنص القرآن الكريم  
« إن هذه أمتكم أمة واحدة »

ولا يجوز لهم أن يختلفوا فى دينهم ، وقد أمر الله تعالى بالوحدة فى قوله  
جل وعلا :

« واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا » آل عمران ١٠٣  
وقد تشكلت لجنتان : لجنة شرعية ، ولجنة فلكية ، من العلماء الأعضاء  
كل فى اختصاصه لبحث التقارير المقدمة ودراستها . وبعد المناقشة الشاملة  
الدقيقة اتخذ المؤتمر فى جلسته الختامية القرارات التالية بالإجماع :

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

أولا - الأصل هو رؤية الهلال ، سواء أتت بالعين المجردة أم بطرق الرصد الحديثة .

ثانيا : لاعتبار حكم الحاسبين بدخول الشهر القمري شرعيا يجب أن يبنوا حكمهم هذا على وجود الهلال في الأفق بالفعل بعد مغيب الشمس ، بحيث يمكن أن يرى بالعين عند انتفاء الموانع وهذا ما يسمى بالرؤية الحكيمة .  
ثالثا - لإمكان رؤية الهلال لا بد من توفر شرطين أساسيين هما :

(أ) ألا يقل البعد الزاوى بين الشمس والقمر عن ثمانى درجات بعد الاقتران ، مع العلم بأن بداية الرؤية تحصل بين سبع وثمانى درجات ، وإنما اتفق على الأخذ بثمانى درجات على سبيل الاحتياط .

(ب) ألا تقل زاوية ارتفاع القمر عن الأفق عند غروب الشمس عن خمس درجات .

وعلى هذا الأساس وحده يمكن رؤية الهلال بالعين المجردة في الأحوال العادية .

رابعا - لا يشترط لإمكان رؤية الهلال مكان خاص ، بل يصح الحكم بدخول الشهر إذا أمكنت رؤيته من مكان ما من سطح الأرض . . . وينبغى أن يكون الإعلان عن الرؤية كما يقررها التقويم الهجرى الموحد المشار إليه في البند التالى فى جميع أنحاء العالم بواسطة المرصد الفلكى بمكة المكرمة متى تم إنجازه . . . جمعا لكلمة المسلمين وتحقيقا لوحدهم .

خامسا - وجوب وضع تقويم فلكى لكل سنة قمرية من قبل علماء الشريعة

## كتاب الصيام

والفلك والمراسد استنادا إلى المقاييس السابق ذكرها في القرارات الثاني والثالث والرابع ، وتجتمع دوريا مرة كل سنة ، ويكون الاجتماع الأول باستانبول في شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٩٩ هجرية الموافق مارس سنة ١٩٧٩ ميلادية .

سادسا - تتألف لجنة التقويم المشار إليها في القرار السابق من الأقطار الآتية :  
- أندونيسيا - بنجلاديش - تركيا - تونس - الجزائر - السعودية - العراق - قطر - الكويت - مصر - ولا يلزم لانعقادها حضور جميع الأعضاء .

سابعا : تقوم اللجنة المشار إليها سابقاً بإعداد خرائط توضح عليها المناطق التي يمكن أن يرى فيها الهلال حسب المقاييس المبينة سابقا ، وذلك بالنسبة إلى شهور : رمضان ، وشوال ، وذى الحجة مما يسمح لكل من أراد أن يتأكد من الاستهلال أن يتحقق من الرؤية ويقتنع بصحة الحساب إذا كان في حالة تمكنه من ذلك عادة ، ويتيح لكل دولة أن ترصد الهلال بواسطة هيئة موثوق بها متخصصة معتمدة .

ثامنا - عرض هذه القرارات والتوصيات على الأمانة العامة لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي لتتولى بدورها عرضها في الدورة القادمة لمؤتمر وزراء الخارجية الذي سينعقد في الرباط من أجل إقرارها ووضعها موضع التنفيذ .



كما تقدم المؤتمر في جلسته الختامية بالتوصيات التالية :  
أولا - عقد مؤتمر خاص لبحث تحديد أوقات الصلاة والصيام في المناطق التي

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

يمتد فيها النهار أو الليل امتداداً يختلف عما هو عليه فى المناطق المعتدلة .  
ثانيا - إدخال مادة الفلك ضمن مناهج الدراسة فى التعليم العام وبصفة خاصة فى التعليم الدينى ، وإنشاء أقسام تخصصية فى الفلك فى التعليم الجامعى .

ثالثا - مناقشة المسئولين فى العالم الإسلامى ، من الوزارات المختصة وإدارات الشئون الدينية والإسلامية والهيئات الرسمية المهتمة بشئون المسلمين كالأزهر الشريف ، ورابطة العالم الإسلامى ، أن يعملوا جميعا على وضع مقرراته موضع التنفيذ توحيدا لمناسباتهم وأعيادهم الدينية محققين بذلك وحدتهم التى يصبون إليها .

رابعا - دعوة الحكومات الإسلامية إلى العناية بالمراسد وتعميمها فى البلدان الإسلامية وتبادل الخبرات والتنسيق بينها .

خامسا - دعوة رابطة العالم الإسلامى إلى إنجاز المرصد الفلكى بمكة الذى اقترحه مؤتمر وزراء الأوقاف والشئون الدينية بالكويت وأقرته الرابطة وشرعت فى تأسيسه .

سادسا - مطالبة رئاسة الشئون الدينية بالجمهورية التركية بإبلاغ هذه القرارات إلى الحكومات الإسلامية كلها ، وإلى المنظمات والهيئات الإسلامية فى جميع بلدان العالم .

## كتاب الصيام

### شروط الصيام وأركانه

هناك بعض اختلافات يسيرة بين المذاهب حول شروط الصيام تتضح من خلال عرض هذه الشروط عند مختلف المذاهب .

أولاً : مذهب الشافعية

النية في الصيام : يشترط في الصيام النية ، قال الشافعي - رحمه الله - : قال بعض أصحابنا : لا يجزى صوم رمضان إلا بنية ، كما لا تجزى الصلاة إلا بنية ، واحتج لذلك بأن ابن عمر - رضى الله عنهما - قال : « لا يصوم إلا من أجمع الصيام قبل الفجر » قال الشافعي : وهكذا أخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر - فكان هذا - والله أعلم - على شهر رمضان خاصة ، وعلى ما أوجب المراء على نفسه من نذر ، أو وجب عليه من صوم . (٨٠)

أما في التطوع فلا بأس أن ينوى الصوم قبل الزوال مالم يأكل ولم يشرب .

وتنقسم شروط الصوم عند الشافعية قسمين :

شروط وجوب ، وشروط صحة

شروط الوجوب

وشروط الوجوب أربعة هي :

١ - الإسلام فلا يجب الصيام على الكافر الأصلي وجوب مطلوبة ، وإن كان يعاقب عليه في الآخرة .

ويجب على المرتد وجوب مطلوبة بعد إسلامه .

٢ - البلوغ ، فلا يجب على صبي ، ويؤمر به لسبع سنين إن أطاقه ويضرب على تركه لعشر .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٣ - العقل ، فلا يجب على المجنون إلا إذا كان زوال عقله بتعديه ، فإنه يلزمه قضاؤه بعد الإفاقة ، ومثله السكران إذا كان متعدياً بسكره فيلزمه قضاؤه .

وإن كان غير متعد كما إذا شرب من إناء يظنه ماءً فإذا به خمر سكر منه فإنه لا يطالب بقضاء زمن السكر .

أما المغمى عليه فيجب عليه القضاء مطلقاً ، سواء كان متعدياً أو لا .

٤ - الإطاقة حساً وشرعاً ، فلا يجب على من لم يطقه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه لعجزه حساً ، ولا على نحو حائض لعجزها شرعاً<sup>(٨١)</sup> شروط الصحة

وشروط صحة الصوم عند الشافعية أربعة أيضاً :

١ - الإسلام حال الصيام ، فلا يصح من كافر أصلى أو مرتد

٢ - التمييز فلا يصح من غير مميز ، فإن كان مجنوناً لا يصح صومه ، وإن جُنَّ لحظة من نهار ، وإن كان سكران أو مغمى عليه فإن الصوم غير صحيح إذا كان عدم التمييز مستغرقاً لجميع النهار ، أما إذا كان في بعضه فقط فإنه يصح .

ويكفى وجود التمييز ولو حكماً ، فإذا نوى الصوم قبل الفجر وظل نائماً حتى غربت الشمس صح صومه ، لأنه مميز حكماً .

---

(٨١) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ٢٩٦/ ١

## كتاب الصيام

٣- الخلو من الحيض والنفس والولادة وقت الصوم ، وإن لم تر الوالدة الدم .

٤- صلاحية الوقت للصوم ، فلا يصح صوم يوم العيد ولا أيام التشريق ، وكذلك يوم الشك إلا إذا كان هناك سبب يقتضيه - وقد أشرنا إلى ذلك فيما سبق - وكذلك صوم النصف الثاني من شعبان أو بعضه إلا إذا كان هناك سبب يقتضى الصوم من نحو الأسباب المبينة في يوم الشك ، أو كان قد وصله ببعض النصف الأول ولو بيوم واحد .

أما النية فهي ركن عندهم ، ويجب تجديدها لكل يوم يصومه ، كما أنه لا بد من تبينها ، أى وقوعها ليلاً قبل الفجر ولو من المغرب ، ولا يؤثر في النية وقوع ماينافى الصوم ليلاً لأن الصوم يقع بالنهار لا بالليل ، وإذا كان الصوم فرضاً - كرمضان - فلا بد من إيقاع النية ليلاً مع التعيين بأن ينوى بقلبه صوم غد من رمضان ، أو صوم نذر عليه أو نحو ذلك ، ويُسنُّ أن ينطق النية بلسانه لأنه عونٌ للقلب . (٨٢)

والصوم النفل تكفى النية فيه ولو نهائراً بشرط أن تكون قبل الزوال ، وبشرط ألا يسبقها ماينافى الصوم نهائراً على الراجح .

ولا يقوم السحور مقام النية في كل أنواع الصوم ، إلا إذا خطر الصوم له عند التسحر فنواه ، وذلك أن ينوى بتسحره الصوم ، ومثل ذلك امتناعه عن الأكل والشرب من طلوع الفجر خوف الإفطار ، فإن هذا يقوم مقام النية .

---

(٨٢) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ١ / ٢٩٧



## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط الصوم عند الأحناف

وشروط الصوم عند الأحناف مايتأتى :

١ - النية فى أى صوم كان .

والصوم عندهم ضربان : واجب - أى فرض - ونفل  
والواجب ضربان أيضاً . منه مايتعلق بزمان بعينه كصوم رمضان ،  
والنذر المعين .

ومنه مايتعلق بزمان - كالنذر المطلق ، والقضاء ، والكفارة ...  
وفى كل هذه الأنواع تجوز النية من الليل ، فإن لم ينوح حتى أصبح أجزأته  
النية ماكانت قبل الزوال .

ووجه الخلاف بين الأحناف والشافعية فى النية قوله - صلى الله عليه  
وسلم - « لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل » (٨٣)

فقال الشافعى : لا بد من تبين النية قبل الفجر - كما سبق -  
وقال الأحناف : تجوز النية فى صدر النهار حتى الزوال ، واستند الأحناف  
فى ذلك على قول النبى - صلى الله عليه وسلم - بعدما أخبره الأعرابى بأنه  
رأى الهلال « ألا من أكل فلا يأكلن بقية يومه ، ومن لم يأكل فليصم » (٨٤)  
وما رواه الإمام الشافعى محمول على نفى الفضيلة والكمال ، أو معناه : لم  
ينو أنه صوم من الليل ، ولأنه يوم صوم فيتوقف الإمساك فى أوله على النية

(٨٣) شرح فتح القدير ٢ / ٣٠٣

(٨٤) المرجع السابق

## كتاب الصيام

المقترنة بأكثره ، وهذا لأن الصوم ركن واحد ممتد ، والنية لتعيينه فيترجح بالكثرة جانب الوجود على العدم ، فإن الأكثر يقوم مقام الكل في كثير من المواضع .

وإذا كان كذلك لم يكن اقتران النية بحال الشروع شرطاً بخلاف الصلاة والحج ، لأن لهما أركاناً فيشترط اقترانها بالعقد على أدائها ، وبخلاف القضاء لأنه يتوقف على صوم ذلك اليوم وهو النفل ، وبخلاف ما بعد الزوال لأنه لم يوجد اقتران النية بالأكثر فترجح جانب الفوات .

والأصح اشتراط النية قبل نصف النهار - أي إلى وقت الضحوة الكبرى - لا إلى وقت الزوال ، ولا فرق في ذلك بين المسافر والمقيم ، خلافاً لزفر - من فقهاء الأحناف - رحمه الله (٨٥)

### الضرب الأول من الصوم الواجب

وهذا الضرب من الصوم - أي الذي يتعلق بزمان بعينه - يتأدى بمطلق النية . . .

والشافعي يرى أن صيام الواجب بنية النفل عبث ، أي لا يكون صائماً لا فرضاً ولا نفلاً - وله في صيام الواجب بمطلق النية قولان .

أما الأحناف فدليلهم في جواز صوم الفرض بنية مطلقة أو بنية النفل أن الفرض متعين في الصوم ، فيصاف بأصل النية ، ولا فرق بين المسافر والمقيم ، والصحيح والسقيم ، وذلك عند أبي يوسف ومحمد - رحمه الله -

(٨٥) المرجع السابق ٣٠٦

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أما عند أبى حنيفة - رحمه الله - فإنه إذا صام المريض والمسافر بنية واجب آخر يقع عنه ، لأنه شغل الوقت بالأهم لتحتمه للحال<sup>(٨٦)</sup> وعنه فى صوم الواجب بنية التطوع روايتان

### الضرب الثانى من صوم الواجب

وهو ما يثبت فى الذمة كقضاء رمضان ، والنذر المطلق ، وصوم الكفارة فلا يجوز إلا بنية من الليل ، لأنه غير متعين ، فلا بد من التعيين من الابتداء .

والنفل كله يجوز بنية قبل الزوال خلافاً للإمام مالك ، فإنه يتمسك بإطلاق ما روى من قول رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لا صيام لمن لم ينو الصيام من الليل »

ولكن الأحناف يحتجون بقول النبى - صلى الله عليه وسلم - بعدما كان يصبح غير صائم : « إني إذاً لصائم »<sup>(٨٧)</sup> ..

عن عائشة - رضى الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يدخل على نسائه ويقول : « هل عندكن من غداء ؟ » فإن قلن : لا قال : « إني إذاً لصائم »<sup>(٨٨)</sup>

ودليلهم العقلى : أن المشروع خارج رمضان هو النفل فيتوقف الإمساك

(٨٦) شرح فتح القدير ٢ / ٣٠٨

(٨٧) المرجع السابق ج ٢ ص ٣١٢

(٨٨) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٢٧

## كتاب الصيام

في أول اليوم على صيرورته صوماً بالنية . ولو نوى بعد الزوال لا يجوز خلافاً للشافعي الذي يقول : يجوز ويصير صائماً من حين نوى ، إذ الصوم عنده متجزئ لكونه مبنياً على النشاط ، ولعله ينشط بعد الزوال ، إلا أنه من شرطه الإمساك في أول النهار .

والأحناف يقولون : إنه يصير صائماً من أول النهار ، لأنه عبادة قهر النفس ، وهي إنما تتحقق بإمساك مقدر ، فيعتبر قران النية بأكثره<sup>(٨٩)</sup> وهناك تفصيل في شروط الصيام عند الأحناف نوضحه فيما يأتي :  
شروط الصيام ثلاثة :

شروط وجوب ، وشروط وجوب الأداء ، وشروط صحة الأداء  
وبيان ذلك فيما يلي :

### ( ١ ) شروط الوجوب ثلاثة :

أحدها : الإسلام ، وهو شرط للوجوب والصحة معاً .

ثانيها : العقل - فيسقط الصوم حال الجنون ، فإذا جن إنسان نصف الشهر ثم أفاق ، فإنه يجب عليه أن يصوم مابقي وأن يقضى ما فات .  
أما إذا أفاق بعد فراغ الشهر فلا قضاء عليه ، ومثله المغنى عليه ،  
والنائم المريض بمرض النوم - إذا أصابه هذا المرض قبل حلول الشهر واستمر نائماً حتى انتهى .

ثالثها : البلوغ ، فلا يجب على صبي ولو كان مميزاً<sup>(٩٠)</sup>

(٨٩) شرح فتح القدير ٣١٢/ ٢

(٩٠) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ٢٩٧/ ١

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط وجوب الأداء

ويشترط لوجوب الأداء عند الأحناف شرطان :

أحدهما : الصحة ، فلا صوم على المريض ، وإن كان مخاطباً بالقضاء بعد الشفاء . أو بالفدية عنه ، قال - تعالى -

« فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين .. » (٩١)

وقال - تعالى - :

« ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر .. » (٩٢)

وعن عبدالرحمن بن أبى يعلى عن معاذ بن جبل . . « ثم أنزل الله » فمن شهد منكم الشهر فليصمه « فأثبت صيامه على المقيم الصحيح ورخص فيه للمريض والمسافر ، وثبت الإفطار للكبير الذى لا يستطيع الصيام » (٩٣)

والثانى : الإقامة ، فلا صوم على المسافر ، وإن وجب عليه قضاؤه ، والدليل هو الآيتان السابقتان ، والحديث الذى ذكرناه .

(٩١) البقرة ١٨٤

(٩٢) البقرة ١٨٥

(٩٣) نيل الأوطار ج٤ ص٢٣١

## كتاب الصيام

شروط وجوب وصحة الأداء - اثنان  
أحدها الطهارة من الحيض والنفاس ، فلا يصح أداء الصيام من الخائض  
والنفساء . .  
ثانياً : النية ويكفى فيها أن يعلم بقلبه أنه يصوم كذا ، ويُسنُّ له التلفظ  
بها .

ووقت النية كل يوم بعد غروب الشمس إلى ما قبل نصف النهار . . .  
والنهار الشرعى من انتشار الضوء في الأفق الشرقى عند طلوع الفجر  
الصادق - وهو ما يظهر ضوءه عرضاً - إلى غروب الشمس ، فيقسم هذا  
الزمن نصفين ، وتكون النية في النصف الأول بحيث يكون الباقي من النهار  
إلى غروب الشمس أكثر مما مضى ، فلو لم يُبيَّت النية بعد غروب الشمس  
حتى أصبح بدون نية ممسكاً فله أن ينوى إلى ما قبل نصف النهار - كما سبق  
بيانه -

ولابد من النية لكل يوم من رمضان .  
ومجرد التَّسَعُّرِ نية - إلا أن ينوى معه عدم الصيام ، ولو نوى الصوم في  
أول الليل ، ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صح رجوعه في كل أنواع  
الصيام .

ويصح صوم الأيام المنهى عنها - كالعيدين وأيام التشريق - مع التحريم ،  
فلو نذر صومها صح نذره ووجب عليه قضاؤه في غيرها من الأيام ، ولو  
قضاها فيها صح مع الإثم . (٩٤)

(٩٤) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيرى ١ / ٢٩٨

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

شروط الصوم عند المالكية

أولاً النية :

قال المالكية : يصح الصوم مطلقاً بنية مبيتة - فرضاً كان أو غيره .

وأول وقت النية الغروب وآخره الفجر .

ولا يضر ما يحدث بعد النية من الأكل والشرب والجوع والنوم ، بخلاف الإغماء والجنون والحيض والنفاس . . . ولا تكفى النية قبل الغروب عند الكافة لأن النية القصد ، وقصد الماضى محال عقلاً .

ونص القاضى عبدالوهاب - من فقهاء المالكية - على أنه يصح أن تكون النية مقارنة للفجر ، وصححه ابن رشد ، وهو القياس ، لأن الأصل فى النية أن تقارن أول العبادة ، وإنما جوز الشارع تقديمها لمشقة تحرير الاقتران .

ولا بد أن تكون النية جازمة لا تردد فيها ، فلا تصح نية الصوم غداً إن كان من رمضان .

ولا يضر التردد بعد حصول الظن بشهادة أو استصحاب كآخر يوم من رمضان . .

وليس عليه استصحاب ذكرها إلى الفجر ، بل أن لا يحدث ما يقطعها قبله ، فإذا طلع الفجر اعتبر ما هو عليه من صوم أو فطر<sup>(٩٥)</sup>

وتكفى نية واحدة لما يجب تتابعه كصوم رمضان وكفارته - وهى صيام

---

(٩٥) شرح الخرشي ٢ / ٢٤٦

## كتاب الصيام

شهرين متتابعين في حق من أبطل صومه متعمداً - وكفارة القتل والظهار والنذر المتتابع ، كمن نذر صوم شهر بعينه ، لأن كل عبادة يجب تتابعها يكفى فيها النية الواحدة كركعات الصلاة وأفعال الحج .

ولكن المندوب التبييت كل ليلة .

أما ماكان من الصيام الذى يجوز تفريقه ، كقضاء رمضان وصيامه في السفر ، وكفارة اليمين ، وفدية الأذى ، فلا يكفى في ذلك النية الواحدة ، ولا بد من التبييت كل ليلة .

وقيد ( نية الحاضر ) لإخراج المسافر فلا بد من التبييت في كل ليلة ، في حقه ويلحق المريض بالمسافر<sup>(٩٦)</sup>

الصائم الذى يسرد الصوم

ولا بد للصائم الذى يسرد الصوم من تبييت النية في كل ليلة وكذلك الصائم الذى نذر يوماً معيناً يصومه كيوم الاثنين أو الخميس . هذا على القياس .

وقيل : لا يحتاج إلى التبييت في كل ليلة ، بل تكفى النية الواحدة من أوله في الصوم المسرود واليوم المعين ، وقد تقدم أن الصيام إذا كان يجب تتابعه فإنه تكفى فيه النية الواحدة ، فإذا انقطع هذا التتابع بالفطر لأجل مرض أو سفر أو حيض أو نفاس ، فإنه لا بد من تجديد النية لبقية ذلك الصوم لعدم تواليه ، فلو تمادى على صومه في سفره أو مرضه أجزأه ذلك من

(٩٦) شرح الخرشي ٢/ ٢٤٦



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

غير احتياج إلى تبييت نية ، وقال بعضهم : لابد من التبييت فى كل ليلة ولو استمر على الصوم<sup>(٩٧)</sup>

ثانياً النقاء من الحيض والنفاس

حكم الحائض والنفاس بعد النقاء من الحيض والنفاس :

الحيض والنفاس كلاهما مانع من وجوب الصوم وصحته ، فلا بد من النقاء منها .

فمن رأت علامة الطهر قبل الفجر ولو بلحظة ، وجب عليها الصوم ، حتى ولو لم تغتسل إلا بعد الفجر ، أو لم تغتسل أصلاً .

وكذلك إذا رأت علامة الطهر مع الفجر وجب عليها الصوم .

أما إذا شكّت هل رأت الطهر قبل الفجر أو بعده فإنه يجب عليها الصوم لاحتمال طهرها قبله ، والقضاء لاحتماله بعده ، ولا يُزال فرض بغير يقين ، وسواء فى ذلك شكّت حال النية أو طرأ الشك بعدها .

وهذا بخلاف الصلاة فإنها لا تؤثر بقضاء ما شكّت فى وقته ، هل كان

الطهر فيه أو لا ؟

فإذا شكّت : هل طهرت قبل الفجر أو بعده بحيث لم يبق من وقت

الصبح ما تدرك فيه ركعة بعد الطهر ، فلا يجب عليها الصبح .<sup>(٩٨)</sup>

---

(٩٧) المرجع السابق

(٩٨) شرح الحرثى ٢ / ٢٤٧

## كتاب الصيام

---

ثالثاً : العقل

وهو شرط في الصحة والوجوب باتفاق ، فلا يصح الصوم من مجنون ولا مغمى عليه .

وعلى المجنون قضاء ماجن فيه ولو سنين كثيرة كعشرة مثلاً .

وقيل : يقضى بشرط ألا تزيد سنوات الجنون على خمس . .

أما إذا أغمى عليه اليوم كله من فجره إلى غروبه فعليه القضاء ، وكذلك لو أغمى عليه جل اليوم - أى معظمه - سلم أوله أم لا .

وأما لو أغمى عليه أقل اليوم ، فإن لم يسلم أوله بأن طلع عليه الفجر مُغمى عليه ، بحيث لو كان صحيحاً ونوى لما صحت نيته فعليه القضاء أيضاً .

وإن سلم قبل الفجر حتى طلع بحيث لو نوى صحت نيته فلا قضاء عليه .

ومن سلم من الإغماء وقت النية ولو كان قبلها مغمى عليه فلا قضاء عليه .

ولا يجب القضاء على النائم مطلقاً ، لأنه مكلف ولو نبه لانتبه . (٩٩)

وهناك تفصيل آخر لدى المالكية نشير إليه فيما يأتي :

النية شرط لصحة الصوم على الراجح ، والنية هي قصد الصوم ، وأما نية التقرب إلى الله - تعالى - فهي مندوبة .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ويجب فيها تعيين النوى بكونه نفلاً أو قضاء أو نذراً .  
فإن جزم بالصوم وشك بعد ذلك : هل نوى التطوع أو النذر أو القضاء  
انعقد تطوعاً .

وإن شك هل نوى النذر أو القضاء فلا يجزىء عن واحد منها ، وانعقد  
نفلاً فيجب عليه إتمامه .

والأولى أن تكون النية متقدمة على الجزء الأخير من الليل لأنه أحوط .  
ويجب تجديد النية بعد الإغماء والجنون .

ولا تصح النية نهاراً عندهم فى أى صوم ولو كان تطوعاً .  
والنية الحكمية كافية ، فلو تسحر ولم يخطر بباله الصوم ، وكان بحيث لو  
سئل : لماذا تتسحر ؟ أجاب : إنما تسحرت لأصوم كفاه ذلك . (١٠٠)

### شروط الصوم عند الحنابلة

ولا يجب الصوم عند الحنابلة إلا بشروط أربعة :

١ - الإسلام ، فلا يجب على كافر أصلى أو مرتد .

٢ - العقل ، فلا يجب على مجنون أو غائب العقل .

٣ - البلوغ : فلا يجب على صبي دون الحلم ، وقال بعض الحنابلة .

يجب على الصبي إذا أطاقه ، والدليل فى ذلك : ما رواه عبد الرحمن ابن

أبى ليلى قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « إذا أطاق الغلام

## كتاب الصيام

صيام ثلاثة أيام وجب عليه صيام شهر رمضان<sup>(١٠١)</sup> ولأنه يعاقب على تركه ، وهذا هو حقيقة الواجب . ولكن الرأي الأول هو الأرجح وهو عدم تكليفه . والدليل في ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : « رفع القلم عن ثلاثة - ومنها - عن الصبي حتى يبلغ . . »<sup>(١٠٢)</sup> ولأنه عبادة بدنية فلا يلزم الصبي كالحج ، والحديث المروى في وجوب الصوم مرسل ، ويحمل على تأكيد النذب ، كقوله - صلى الله عليه وسلم - : « غسل الجمعة واجب على كل مسلم »

لكنه يؤمر بالصوم إذا أطاقه ، ويضرب ليعتاده كالصلاة . . . . . فإن أسلم كافر ، أو أفاق مجنون ، أو بلغ صبي في أثناء الشهر لزمهم صيام ما يستقبلونه لصيورتهم من أهل الخطاب ، فهم داخلون في الخطاب به ، ولا يلزمهم قضاء ماضى ، لأنه مضى قبل تكليفهم فلم يلزمهم قضاؤه كرمضان الماضى .

وإن وجد ذلك منهم في أثناء النهار لزمهم إمساك بقيته وقضاؤه ، وقيل : لا يلزمهم ذلك ، لأنه نهار أبيح لهم فطر أوله ظاهراً وباطناً ، فلم يلزمهم إمساكه ، كما لو استمر العذر ، ولأنهم لم يدركوا من وقت العبادة ما يمكنهم التلبس بها فيه ، فاشبه مالوزالت أعضارهم ليلاً . والأرجح الرأي الأول . والدليل على رجحان المذهب الأول أنهم أدركوا جزءاً من وقت العبادة ،

(١٠١) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١/ ٣٤٣

(١٠٢) المرجع السابق

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فلزمهم قضاؤها ، كما لو أدركوا جزءاً من وقت الصلاة ، ويلزمهم الإمساك لحرمة رمضان ، كما لو قامت البينة بالرؤية فى أثناء النهار .

وقال بعض فقهاء الحنابلة : لا يلزمه قضاء اليوم ، وقال بعضهم : يلزمه القضاء (١٠٣)

٤ - والشرط الرابع الإطاقة ، ولهذا فإنه لا يجب على الشيخ الذى يجهد الصوم ، ولا المريض الميثوس من شفاؤه ، لقول الله - تعالى - «لا يكلف الله نفساً إلا وسعها» (١٠٤)

وعليه أن يطعم عن كل يوم مسكيناً لقول الله - تعالى - «وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين» (١٠٥)

قال ابن عباس - رضى الله عنهما - : « كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما لا يطيقان الصيام أن يفطرا ويطعما مكان كل يوم مسكيناً ، والحامل والمرضع إذا خافتا على أولادهما أفطرتا وأطعمتا » رواه أبو داود . فإن لم يكن له فدية فلا شيء عليه للآية الأولى (١٠٦)

متى يباح تأخير الصوم ؟

ومن لزمه الصوم لم يباح له تأخيره إلا فى أربع حالات :

١ - الحامل والمرضع إذا خافتا على ولديهما ، فلهما الفطر ، وعليها القضاء

(١٠٣) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٣٤٤

(١٠٤) البقرة ٢٨٩

(١٠٥) البقرة ١٨٤

(١٠٦) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٣٤٤

## كتاب الصيام

وإطعام مسكين لكل يوم ، لما ذكرنا من الآية ، وإن أفطرتا خوفاً على أنفسهما فقط فعليهما القضاء فقط كالمرضى .

٢ - الحائض والنفساء هما الفطر ، ولا يصح منها الصيام ، ومتى وجد ذلك في جزء من اليوم أفسده .

وإن انقطع دمها ليلاً فنوت الصوم ثم اغتسلت من النهار صح صومها ، لأن النبي - ﷺ - كان يصبح جنباً من جماع ثم يغتسل ويتم - وهذا في معناه (١٠٧) .

٣ - المريض له الفطر وعليه القضاء ، لقول الله - تعالى - :

﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَنْكَارِهِ آخَرٌ﴾ (١٠٨)

والمرض المبيح للفطر هو الذي يخاف زيادته بسبب الصوم ، أو يكون الصوم سبباً في إبطاء البرء منه ، أما المرض الذي لا يؤثر الصوم فيه كوجع الضرس والإصبع ونحوه فلا يبيح الفطر ، لأنه لا ضرر عليه في الصوم .

وحكى عن بعض السلف أنه أباح الفطر من كل مرض حتى وجع الإصبع والضررس لعموم الآية . وهو مذهب البخاري وعطاء وأهل الظاهر (١٠٩) .

ومن أصبح صائماً فمرض في النهار فله الفطر ، لأن الضرر موجود ،

(١٠٧) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٣٤٥/١ .

(١٠٨) البقرة ١٨٥ .

(١٠٩) المغني لابن قدامة - فقه السنة ٣٧٣/١ .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

والصحيح أنه إذا خاف على نفسه لشدة عطش أو جوع أو حدوث مرض ونحو ذلك فله الفطر ويقضى ، لأنه خائف على نفسه فأشبهه المريض .  
ومن فاته الصوم لإغناء فعلية القضاء ، لأنه لا يزيل التكليف ، ولا تثبت الولاية على صاحبه فهو كالمرضى .

ومن أغمى عليه جميع النهار لا يصح صومه ، لأن الصوم الإمساك ، ولا ينسب ذلك إليه .

وإن أفاق في جزء من النهار صح صومه لوجود الإمساك فيه .

٤ - والسفر الطويل المباح . من الأعذار المبيحة للفطر ، لما ورد في الآية الكريمة « فمن كان مريضا أو على سفر فعدة من أيام أخر » . ولا يباح الفطر لغير السفر الطويل المباح . لما ذكر في قصر الصلاة .

وللمسافر أن يصوم وأن يفطر ، لما روى حمزة بن عمرو الأسلمي أنه قال للنبي - ﷺ - : « صُومُ في السفر؟ » قال : « إن شئت فصم ، وإن شئت فأفطر » (١١٠) .

والفطر أفضل لقول النبي - ﷺ - « ليس من البر الصيام في السفر » (١١١) .

وفي رواية « ليس من البر أن تصوموا في السفر » وقد روى هذا الحديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنهما - قال : كان النبي - ﷺ - في سفر ، فرأى

---

(١١٠) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل - ج ١ ص ٣٤٥ .

(١١١) المرجع السابق ٣٤٦/١ .

## كتاب الصيام

رجلا قد اجتمع الناس عليه وقد ظَلَّلَ عليه ، فقال : «ماله ؟ قالوا : رجل صائم .. فقال النبي - ﷺ - : «ليس من البر أن تصوموا في السفر» (١١٢) ومعنى البر : الطاعة وفعل الخير .

وما يدل على أفضلية الإفطار في السفر ما رواه جابر أيضا قال : خرج رسول الله - ﷺ - عام الفتح إلى مكة في رمضان فصام حتى بلغ كراع الغميم فصام الناس ، ثم دعا بقدر من ماء فرفعه حتى نظر الناس ، ثم شرب فقبل له بعد ذلك : إن بعض الناس قد صام . فقال : «أولئك العصاة . أولئك العصاة» (١١٣) .

إن الإفطار في رمضان من رخص السفر المتفق عليها فكان أفضل كقصر الصلاة .

ولو تحمل المريض والحامل والمرضع الصوم كره لهم وأجزأهم ، لأنهم أتوا بالأصل فأجزأهم ، كما لو تحمل المريض الصلاة قائما . ومن سافر أثناء النهار أبيح له الفطر ... لما روى عن أبي بصرة الغفاري أنه ركب في سفينة من الفسطاط في شهر رمضان فدفع ، ثم قرب غداه فلم يجاوز البيوت حتى دعا بالسفرة ، ثم قال : اقترب ، قيل له : ألست ترى البيوت ؟ قال : أترغب عن سنة رسول الله - ﷺ - ؟ فأكل (١١٤) .

ولأنه - أي السفر - يبيح الفطر فأباحه في أثناء النهار كالمريض - وقيل

(١١٢) أحاديث الصيام ، الحسيفي هاشم ص ١٦٧ .

(١١٣) المرجع السابق وقال : أخرجه مسلم والترمذي .

(١١٤) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ٣٤٦/١ ، قال : ورواه أبو داود .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لا يباح ، لأنها عبادة تختلف بالسفر والحضر ، فإذا اجتمعا فيها غلب حكم الحضر كالصلاة .

وإن نوى الصوم فى سفره فيجوز له الفطر لذلك ، ولما روى جابر أن رسول الله - ﷺ - خرج عام الفتح . . . الحديث - وقد سبق أن ذكرناه - وجاء فى نهايته أولئك العصاة . يعنى - أولئك الذين أصرروا على الصوم فى سفرهم .

وله أن يفطر بما شاء من المفطرات من أكل أو شرب . . وقيل : لا يصح له أن يفطر بالجماع ، فإن أفطر به ففى الكفارة روايتان ، أصحهما لا تجب الكفارة ، لأنه صوم لا يجب المضى فيه ، فأشبه التطوع .

وإذا قدم المسافر ، وبرىء المريض وهما صائمان لم يبح لهما الفطر لزوال عذرهما قبل الترخيص ، فأشبهه القصر . وإن زال عذرهما أو عذر الحائض والنفساء وهم مفطرون ففى الإمساك روايتان<sup>(١١٥)</sup> .

### الأيام التى يحرم الصوم فيها :

وردت أحاديث شريفة تنهى عن الصوم فى أيام معينة . نوضحها فيما يأتى :-

١ - لا يجوز الصوم فى يومى العيدين ، وقد أجمع الفقهاء على تحريم الصوم فيهما ، سواء . أكان الصوم فرضاً أو تطوعاً . . . لقول عمر رضى الله عنه - : «إن رسول الله - ﷺ - نهى عن صيام هذين اليومين ، أما يوم

---

(١١٥) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ٣٤٦/١ .

## كتاب الصيام

الفطر ففطركم من صومكم - يعنى الفطر من صوم رمضان - وأما يوم الأضحى فكلوا من نسعكم - أى أضحايكم (١١٦) .

وعمر - رضى الله عنه - كان حريصا على تطبيق سنة رسول الله - ﷺ - قال قزعة : سمعت من أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - حديثا أعجبني ، فقلت له : أنت سمعت هذا من رسول الله - ﷺ - ؟ قال : أقول على رسول الله - ﷺ - ما لم أسمع ؟ قال : سمعته يقول : « لا يصلح الصيام فى يومين : يوم الفطر ويوم الأضحى » .

وفى رواية : « أن رسول الله - ﷺ - نهى عن صيام يومين يوم الفطر ويوم النحر » (١١٧) .

وأخرج مسلم عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : نهى رسول الله - ﷺ - عن صوم يومين يوم الفطر ويوم الأضحى . وعن أنس بن مالك - رضى الله عنه - قال : كان أبوطلحة قلما يصوم على عهد رسول الله - ﷺ - أى تطوعا - فلما مات ﷺ - مارأيته مفطرا إلا يوم الفطر ويوم الأضحى (١١٨) .

وعن مالك بن أنس - رحمه الله - أنه سمع أهل العلم يقولون : لا بأس بصيام الدهر إذا أفطر الأيام التى نهى رسول الله - ﷺ - عن صيامها وهى

---

(١١٦) فقه السنة ١/ ٣٧٦ .

(١١٧) أحاديث الصيام - الحسينى هاشم ص ١١٣ وقال : رواه مسلم والبخارى والترمذى .

(١١٨) أحاديث الصيام ص ١١٣ وقال : أخرجه البخارى .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

أيام منى ويوم الأضحى ويوم الفطر - فيما بلغنا - وذلك أحب ماسمعت فى ذلك (١١٩) .

٢ - لايجوز صيام أيام التشريق . وهى الأيام الثلاثة التى تلى يوم النحر ، للحديث السابق ، ولما روى عن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن رسول الله - ﷺ - بعث عبدالله بن حذافة يظوف فى منى فقال : «لاتصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله - عز وجل -» (١٢٠) .

وروى الطبرانى فى الأوسط عن ابن عباس - رضى الله عنهما أن رسول الله - ﷺ - أرسل صائحا يصيح أن لاتصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وذكر (١٢١) .

وعن أبى مرة مولى أم هانئ قال : أخبرنى عبدالله بن عمرو أنه دخل على أبيه فى أيام التشريق (١٢٢) ، فوجده يأكل . قال : فدعانى ، فقلت : لاأكل إني صائم . فقال : كل فإن هذه الأيام التى كان رسول الله - ﷺ - يأمرنا بإفطارها وينهى عن صيامها (١٢٣) .

وأجاز أصحاب الشافعى صيام أيام التشريق فيما له سبب من نذر أو كفارة أو قضاء ، أما مالا سبب له فلا يجوز فيها بلا خلاف ، وجعلوا هذا

---

(١١٩) المرجع السابق وقال : أخرجه مالك فى الموطأ .

(١٢٠) رواه أحمد بإسناد جيد .

(١٢١) فقه السنة ١/ ٣٧٦ .

(١٢٢) أيام التشريق هى ثلاثة أيام بعد يوم النحر ، سميت بذلك لأنهم كانوا يشرقون فيها لحوم الأضاحى فى الشمس .

(١٢٣) أحاديث الصيام وقال : أخرجه الموطأ .

## كتاب الصيام

نظير الصلاة التي لها سبب في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها :  
ويجوز أن يصومها من لم يجد هديا من المتمتعين في الحج الذين نزل في  
شأنهم قوله - تعالى -

﴿ مَنْ تَمَنَعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ  
وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ  
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (١٢٤)

عن عبد الله بن عمر - رضى الله عنهما - قال : «الصيام لمن تمتع بالعمرة  
إلى الحج إلى يوم عرفة ، فإن لم يجد هديا ولم يصم صام أيام منى» .  
وعن عائشة مثله . وقال : «لم يرخص في أيام التشريق بصوم إلا لمن لم  
يجد الهدى» (١٢٥) .

٣ - لا يجوز الصوم يوم الجمعة وحده - أى منفردا - من غير أن يُضْمَ إليه  
يوم قبله أو بعده - ذلك أنه يوم عيد للمسلمين ، ولذلك نهى الشارع عن  
صيامه .

وذهب الجمهور إلى أن النهى للكره لا للتحريم .

- وعن أبي حنيفة ومالك لا يكره -

فإذا صام يوما قبله أو بعده ، أو وافق عادة له ، أو كان يوم عرفة لغير

---

(١٢٤) البقرة ١٩٦ .

(١٢٥) أحاديث الصيام ص ١١٦ وقال : أخرجه البخارى .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحاج ، أو كان يوم عاشوراء فلا يكره صومه .  
وعلة كراهة صومه منفردا يدل عليها الحديث الآتى :  
عن عبدالله بن عمرو أن رسول الله - ﷺ - دخل على جويرية بنت  
الحارث وهي صائمة فى يوم جمعة فقال لها : «أصمت أمس ؟» فقالت :  
لا . قال : «أتريدى أن تصومى غدا ؟» قالت : لا قال : «فأفطرى  
إذن» (١٢٦)

وعن محمد بن عباد قال : سألت جابر بن عبدالله وهو يطوف بالبيت :  
أنهى رسول الله - ﷺ - عن صيام يوم الجمعة ؟ قال : نعم ورب هذا  
البيت (١٢٧) .

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : سمعت رسول الله - ﷺ -  
يقول : «لا يصومن أحدكم يوم الجمعة إلا يوما قبله أو بعده» (١٢٨) .

وظاهر هذه الأحاديث يفيد التحريم ، ولكن الذين أجازوا صومه مع  
الكراهة - فإنهم حملوا النهى على الكراهة .

وقال على - رضى الله عنه - : من كان منكم متطوعا فليصم يوم الخميس  
ولا يصم يوم الجمعة فإنه يوم طعام وشراب وذكر (١٢٩) .

وفى الصحيحين من حديث جابر - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ -

---

(١٢٦) أحاديث الصيام ص ١٢٧ وقال : أخرجه البخارى وأبو داود - فقه السنة ١/ ٣٧٧ .

(١٢٧) أحاديث الصيام وقال : أخرجه البخارى ومسلم .

(١٢٨) أحاديث الصيام وقال : أخرجه البخارى ومسلم .

(١٢٩) فقه السنة ١/ ٣٧٧ .

## كتاب الصيام

قال : «لاتصوموا يوم الجمعة إلا وقبلة يوم أو بعده يوم» (١٣٠) وفي لفظ مسلم : «لاتخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ، ولا تخصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم» (١٣١) .

٤ - ولا يجوز إفراد يوم السبت بصيام . . والدليل على ذلك ما رواه عبدالله بن بشر السلمى عن أخته الصماء أن رسول الله - ﷺ - قال : «لاتصوموا يوم السبت إلا فيما افترض الله عليكم ، فإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنب أو عود شجر فليمضغه» (١٣٢) .

وعلة الكراهة في ذلك أن اليهود يعظمون يوم السبت ، ففي إفراده بالصوم من المسلمين تشبه باليهود .

وقيل : يحسن صومه لمخالفة اليهود .

قالت أم سلمة - رضى الله عنها - : كان النبی - ﷺ - يصوم يوم السبت والأحد أكثر مما يصوم من الأيام ويقول : «إنهما عيد المشركين فانا أحب أن أخالفهم» (١٣٣) .

ومذهب الأحناف والشافعية والحنابلة كراهة الصوم يوم السبت منفردا ، لما سبق من الأدلة .

وخالف في ذلك مالك وجوز صيامه منفردا بلا كراهة (١٣٤) . ومن أدلة

---

(١٣٠) مسند ابن حنبل ٤٩٥/٢ - مجمع الزوائد ١٩٩/٣ .

(١٣١) فقه السنة ٣٧٧/١ .

(١٣٢) سنن أبي داود ٢٤٢١ - سنن الترمذی ٧٤٤ - سنن ابن ماجه ١٧٢٦ .

(١٣٣) مسند أحمد ٣٢٤/٦ .

(١٣٤) فقه السنة ٣٧٧/١ .

## الفقه الاسلامي على المذاهب الأربعة

الذين كرهوا إفراد يوم السبت بصيام مارواه عبيد الأعرج قال : حدثني جدتي أنها دخلت على رسول الله - ﷺ - وهو يتغدى ، وذلك يوم السبت ، فقال لها : «تعالى فكل» فقالت : إني صائمة . فقال : «أصمت أمس» ؟ قالت : لا ، قال : « كل فإن صيام يوم السبت لا لك ولا عليك » (١٣٥) .

٥ - ونهى النبي - ﷺ - عن صيام يوم الشك - وقد مر الحديث عن ذلك تفصيلا - ولكننا نضيف للتذكير : - عن سيارك بن حرب قال : دخلت على عكرمة في يوم - يعنى قد أشكل - من رمضان هو أو من شعبان - وهو يأكل خبزاً وبقلاً ولبناً . فقال لى : هَلُمَّ . فقلت : إني صائم . فقال : وحلف بالله : - لتفطرن - قلت : سبحان الله - مرتين - فلما رأيته يحلف لا يستثنى تقدمت فقلت : هات الآن ماعندك . قال : سمعت ابن عباس يقول : قال رسول الله - ﷺ - : « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته ، فإن حال بينكم وبينه سحابة أو ظلمة فأكملوا العدة : عدة شعبان ، ولا تستقبلوا الشهر استقبالا ، ولا تصلوا رمضان بيوم من شعبان » (١٣٦) .

وعن مالك بن أنس - رحمه الله - قال : سمعت أهل العلم ينهون عن صوم اليوم الذى يشك فيه أنه من شعبان أو رمضان ، إذا نوى به الفرض ، ويرون أنه على من صامه على غير رؤية ثم جاء الثبوت - الحجة - أنه من رمضان فعليه القضاء ، ولا يرون فى صيامه تطوعاً بأساً (١٣٧) . . . . .

(١٣٥) أحاديث الصيام ص ١٢٦ .

(١٣٦) أحاديث الصيام ص ١١٩ - وقال : أخرجه النسائي .

(١٣٧) المرجع السابق وقال : أخرجه مالك فى الموطأ .

## كتاب الصيام

وروى عن عمار بن ياسر أنه قال : من صام هذا اليوم - يعنى يوم الشك - فقد عصى أبا القاسم - رحمه الله (١٣٨) -

٦ - ونهى النبي - صلى الله عليه وسلم - عن صوم الدهر ، وأفتى الفقهاء بحرمة ذلك إذا تضمن الصوم الأيام التى نهى الشارع عن الصوم فيها ، والحجة فى تحريم صوم الدهر ، قوله - صلى الله عليه وسلم - : « لا صام من صام الدهر » (١٣٩) .

وعن عبدالله بن عمر - رضى الله عنهما - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « من صام الأبد فلا صام ولا أفطر » (١٤٠) .

وعن مجاهد قال : دخلت أنا ويحيى بن جعدة على رجل من الأنصار من أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : ذكر عند النبي - صلى الله عليه وسلم - مولاة لبني عبدالمطلب ، فقيل : إنها تقوم الليل وتصوم النهار ، فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « لكنى أنا أنام وأصلى ، وأصوم وأفطر فمن اقتدى بى فهو منى ، ومن رغب عن سنتى فليس منى ، إن لكل عمل شرة ثم فترة . فمن كانت فترته إلى بدعة فقد ضل ، ومن كانت فترته إلى سنتى فقد اهتدى » (١٤١) .

أما إذا صام وأفطر الأيام التى نهى عن الصوم فيها فقد انتفت الكراهة - والأيام التى نهى عن الصوم فيها هى أيام العيدين والتشريق - هذا بالنسبة

---

(١٣٨) المرجع السابق وقال : أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائى .

(١٣٩) صحيح مسلم ٨١٥ - مستد أحمد ١٦٤/٢ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

(١٤٠) أحاديث الصيام ص ١٢٠ .

(١٤١) أحاديث الصيام ص ١٢١ وقال : رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لمن كان يقوى على الصيام - قال الترمذى : وقد كره قوم من أهل العلم صيام الدهر إذا لم يفطر يوم عيد الفطر ويوم عيد الأضحى ، وأيام التشريق . فمن أفطر فى هذه الأيام فقد خرج من حد الكراهة ولا يكون قد صام الدهر كله ، هكذا روى عن مالك والشافعى وأحمد وإسحاق ، وقد أقر النبى - ﷺ - حجة الأسلمى على سرد الصيام ، وقال له : «صم إن شئت وأفطر إن شئت» والأفضل أن يصوم يوما ويفطر يوما فإن ذلك أحب الصيام إلى الله (١٤٢) .

أما متابعة الصوم بمعنى الإكثار منه مع الانقطاع عنه فى بعض الأيام فهو أمر مندوب محبوب . فعن أبى مالك الأشعرى قال : قال رسول الله - ﷺ - : « إن فى الجنة غرفا يرى ظاهرها من باطنها ، وباطنها من ظاهرها أعدّها الله لمن أطعم الطعام وألان الكلام ، وتابع الصيام ، وصلى والناس نيام» (١٤٣) .

أما الذى يصوم فلا يفطر حتى فى أيام العيدين والتشريق ، فقد توعده النبى - ﷺ - لمخالفته السنة .

فعن أبى موسى عن النبى - ﷺ - قال : «من صام الدهر ضيقت عليه جهنم هكذا وقبض كفه» (١٤٤) .

---

(١٤٢) فقه السنة - ج ١ ص ٣٧٨ .

(١٤٣) أحاديث الصيام ص ١٢١ وقال : رواه أحمد ورجاله ثقات .

(١٤٤) أحاديث الصيام ص ١٢١ وقال : رواه أحمد والبخارى - إلا أنه قال : وعقد تسعين - والطبرانى فى الكبير ورجاله رجال الصحيح .

## كتاب الصيام

- ٧ - لا يجوز للمرأة أن تصوم تطوعاً بدون إذن زوجها .
- ومن الصوم المنهى عنه صوم المرأة وزوجها حاضر دون أن تستأذنه ويأذن لها . فقد نهى النبي - ﷺ - المرأة ان تصوم وزوجها حاضر حتى تستأذنه .
- روى أبوهريرة - رضى الله عنه - أن النبي - ﷺ - قال : « لاتصم المرأة يوماً واحداً وزوجها شاهد إلا بإذنه إلا رمضان » (١٤٥) .
- وعن أبي هريرة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أيما امرأة صامت بغير إذن زوجها فأرادها على شيء فامتنعت عنه كتب الله عليها ثلاثاً من الكبائر » (١٤٦) .
- وقد حمل العلماء هذا النهى على التحريم ، وأباحوا للزوج إفساد صوم زوجته إذا صامت دون أن يأذن لها لأفتياتها - أى تعديها - على حقه . وهذا في غير رمضان .
- أما في رمضان فلا تحتاج إلى إذن ، كما ورد في الحديث - وفي غير رمضان . يجوز ان تصوم في غيابه ماشاءت بدون إذنه ، فإذا قدم فله أن يفسد صومها .
- وجعل العلماء مرض الزوج وعجزه عن المباشرة كفيته عنها ، فلها أن تصوم بغير إذن منه (١٤٧) ، وقال الحنابلة : لايجوز صومها إلا بإذنه ولو

(١٤٥) مسند أحمد ٤٤٤/٣ - صحيح البخارى ٣٩/٧ - مسلم « الزكاة » ٨٤ - سنن أبى داود (الصيام) ٨٣ .

(١٤٦) أحاديث الصيام ص ١٦٤ وقال رواه الطبراني في الأوسط .

(١٤٧) فقه السنة ٣٧٩/١ .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

كان به مانع من الوطء كإحرام أو اعتكاف أو مرض<sup>(١٤٨)</sup> .

وقد ورد النهى صريحا عن وصال الصوم - ومعناه متابعة الصوم دون فطور أو سحور . فمن أبى هريرة - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ - قال : «إياكم والوصال» قالها ثلاث مرات ، قالوا : فإنك تواصل يا رسول الله ؟ قال : «إنكم لستم فى ذلك مثلى ، إنى أبيت يطعمنى ربى ويسقئنى ، فاكلفوا من الأعمال ماتطيقون<sup>(١٤٩)</sup> . وقد حمل الفقهاء النهى على الكراهة .

وجوز أحمد وإسحاق وابن المنذر الوصال إلى السحر مالم يتعرض الصائم للمشقة أو الأذى ، لما رواه البخارى فى ذلك قال : عن أبى سعيد الخدرى - رضى الله عنه - أن النبى - ﷺ - قال : «لاتواصلوا فأیکم أراد أن يواصل فليواصل حتى السحر<sup>(١٥٠)</sup>» .

تلخيص رأى أصحاب المذاهب فى صيام الأيام المنهى عنها .  
قال المالكية : يحرم صيام يوم عيد الفطر وعيد الأضحى ، ويومين بعد عيد الأضحى ، إلا فى الحج للمتمتع والقارن ، فيجوز لهما صومهما . وأما صيام اليوم الرابع من عيد الأضحى فمكروه .  
وقال الشافعية : يحرم صيام يوم الفطر ويوم الأضحى ، والأيام الثلاثة بعد عيد - الأضحى ، ولا ينعقد مطلقا ولو فى الحج .

(١٤٨) الفقه على المذاهب الأربعة ٥٥٥/١ .

(١٤٩) صحيح مسلم (الصيام) ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ - مسند أحمد ٢٣١/٢ .

(١٥٠) صحيح البخارى ٤٨/٣ ، ٤٩ - ١١٩/٩ - فتح البارى ٢٠٨/٤ .

## كتاب الصيام

وقال الأحناف : يكره صيام يومي الفطر والأضحى وأيام التشريق الثلاثة كراهة تحريمية إلا في الحج .

وقال الحنابلة : يحرم صيام يومي العيد وأيام التشريق الثلاثة بعد عيد الأضحى إلا في الحج للمتمتع والقارن<sup>(١٥١)</sup> .

حكم صوم يوم المهرجان والنيروز .

هذان موسمان يحتفل بهما غير المسلمين ، وقد اعتاد الناس الاحتفال بهما .

وقد أفتى الفقهاء بكراهة صومهما لما في ذلك من تعظيم مواسم المشركين والتشبه بهم .

والكراهة مشروطة بإفراد اليومين بالصوم ما لم يوافق ذلك عبادة معتادة للصائم فلا كراهة حينئذ . هذا عند الأئمة الثلاثة .

وقال الشافعية : لا يكره صوم يومي النيروز والمهرجان مطلقا .

ما حكم صوم يوم أو يومين قبل رمضان ؟

قال الأحناف والحنابلة : يكره أن يصوم الرجل قبل رمضان بيوم أو يومين لا أكثر .

وقال المالكية : لا كراهة في ذلك .

وقال الشافعية : يحرم صوم يوم أو يومين قبل رمضان وكذلك صوم النصف الثاني من شعبان إذا لم يصله بما قبله ، ولم يوجد سبب يقتضي صومه من نذر أو عادة<sup>(١٥٢)</sup> .

(١٥١) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ١ ص ٥٥٥ .

(١٥٢) المرجع السابق ص ٥٥٨ .

## الفقة الاسلامي على المذاهب الأربعة

### صوم يوم عاشوراء

عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم . وقد ورد في صومه آثار متعددة . منها .

● عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : « كان يوم عاشوراء يصام قبل رمضان ، فلما نزل رمضان كان من شاء صام ومن شاء أفطر »

وفي رواية قالت : « كان رسول الله - ﷺ - أمر بصيام يوم عاشوراء »  
وفي رواية ثالثة قالت : « كانوا يصومون عاشوراء قبل أن يفرض رمضان وكان يوماً تستر فيه الكعبة - قالت : فلما فرض رمضان قال رسول الله - ﷺ - : من شاء أن يصومه فليصمه ومن شاء أن يتركه فليتركه » (١٥٣)

● وعن عبد الله بن عباس - رضى الله عنها - قال : قدم رسول الله - ﷺ - المدينة فرأى اليهود تصوم عاشوراء ، فقال : ما هذا ؟ قالوا : يوم صالح ، نجى الله فيه موسى وبني إسرائيل من عدوهم . فقال : أنا أحق بموسى منكم فصامه - ﷺ - وأمر بصيامه » (١٥٤) .

● وعن جابر بن سمرة - رضى الله عنه - قال : كان رسول الله - ﷺ - يأمر بصيام يوم عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عنده ، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا ولم يتعاهدنا عنده (١٥٥)

---

(١٥٣) أحاديث الصيام ص ٦٤ وقال : أخرجه البخارى ومسلم .

(١٥٤) المرجع السابق وقال : أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود .

(١٥٥) المرجع السابق وقال : أخرجه مسلم .

## كتاب الصيام

● وعن الربيع بنت معوذ - رضى الله عنها - قانت : أرسل رسول الله ﷺ - غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار التي حول المدينة : من كان أصبح صائها فليتم صومه ، ومن كان أصبح مفطرا فليتم بقية يومه ، فكنا بعد ذلك نصومه وتأخذ صبياننا - الصغار منهم - ونذهب إلى المسجد فنجعل لهم اللعبة من العهن - الصوف - فإذا بكى أحدهم أعطيناها إياه حتى يكون عند الإفطار (١٥٦)

● وعن حميد بن عبد الرحمن أنه سمع معاوية بن أبي سفيان خطيبا بالمدينة - في قدمة قدمها خطبهم يوم عاشوراء على المنبر - يقول : يا أهل المدينة ، أين علمائكم ؟ سمعت رسول الله ﷺ - يقول : هذا يوم عاشوراء ، ولم يكتب الله عليكم صيامه ، وأنا صائم فمن شاء فليصم ومن شاء فليفطر» (١٥٧)

● وعن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : - وقد سئل عن صوم عاشوراء - « ما علمت أن رسول الله ﷺ - صام يوما يطلب فضله على الأيام إلا هذا اليوم ، ولا شهرا إلا هذا الشهر - يعنى رمضان » (١٥٨) فهذه الآثار الكريمة كلها تشير إلى فضيلة صيام هذا اليوم . . .

إلا أن الأحناف كرهوا أفراد اليوم العاشر بالصوم دون التاسع ، ودليلهم في ذلك ما رواه ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : لما صام رسول الله ﷺ - يوم عاشوراء وأمر بصيامه قالوا : يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود

(١٥٦) أحاديث الصيام ص ٦٧ وقال : أخرجه البخارى ومسلم

(١٥٧) أحاديث الصيام ص ٦٨ وقال : أخرجه البخارى ومسلم ، والموطأ والنسائى

(١٥٨) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٤٠

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

والنصارى ، فقال : إذا كان العام المقبل إن شاء ٨ : فلم يأت العام المقبل حتى توفي رسول الله - ﷺ - (١٥٩) .

وفى رواية : قال رسول الله - ﷺ - : لئن بقيت إلى قابل لأصومن التاسع « وفى رواية قال : « صوموا يوم عاشوراء وخالفوا اليهود - صوموا قبله يوما ويعدده يوما » (١٦٠)

فإفراد العاشر بالصوم فيه تشبه باليهود ، وضم اليوم الأول أو الثانى أو كليهما فيه مخالفة لهم .

أما حكم صوم تاسوعاء وعاشوراء عند أصحاب المذاهب فهو : سنة عند الأحناف وليس مندوبا . . . وهناك فرق عندهم بين المسنون والمندوب - وقد بينا ذلك فى أول الكتاب (١٦١)

والشافعية والحنابلة يقولون : إن صيام تاسوعاء وعاشوراء مندوب . والمالكية يقولون : إنه مندوب ويندب أيضا إلى جانب الصيام فيهما التوسعة على الأهل والأقارب واليتامى ، وقد ورد فى فضل صيام عاشوراء

---

( ١٥٩ ) نيل الأوطار جـ ٤ ص ٢٤٤ وقال : رواه مسلم وأبو داود

( ١٦٠ ) المرجع السابق وقال : رواه أحمد

( ١٦١ ) عند الشافعية : السنة والمندوب والمستحب والفضيلة بمعنى واحد ، وكذلك الأمر عند الحنابلة

وعند المالكية : السنة ما طلبه الشارع وأكد أمره وعظم قدره ، وليس هناك دليل على وجوبها ، ويثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها .

وعند الأحناف : هناك ستان - أحدهما مؤكدة وهى بمعنى الواجب ، وسنة غير مؤكدة وهى المندوب والمستحب .

## كتاب الصيام

عندهم أنه يكفر ذنوب سنة من الصغائر ، فإن لم يكن صغائر حَتَّتْ من كبائر سنة ، وذلك الحت موكول لفضل الله تعالى فإن لم تكن كبائر رفعت له درجات . بل وزاد المالكية على ذلك الإكثار من الفضائل في ذلك اليوم ، ويندب عشر خصال جمعها بعضهم في قوله :

صَم ، صَلَّ ، صِلْ ، زُرْ عَلَامًا ، ثم اغتسل رأسَ النبيِّ امسح ، تصدق ، واكتمحل وَسَّعَ عَلَى الْعِيَالِ قَلَمٌ ظَفُرًا وسورة الإخلاص قل ألفا فصل (١٦٢)

وفي فضل التوسعة على العيال يوم عاشوراء روى أبو سعيد الخدري قال : قال رسول الله - ﷺ - « من وسع على أهله في يوم عاشوراء وسع الله عليه سنته كلها » (١٦٣)

وعن عبد الله بن مسعود عن النبي - ﷺ - قال : « من وسع على عياله يوم عاشوراء لم يزل في سعة سائر سنته » (١٦٤)

### الصوم المندوب

ويستدعى الحديث عن صوم عاشوراء الحديث عن الصوم المندوب جملة .

(١) ومن ذلك صوم المحرم جملة بما فيه من تاسوعاء وعاشوراء .

فقد سئل النبي - ﷺ - أي الصيام بعد رمضان أفضل ؟

---

(١٦٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ج ١ ص ٥١٦

(١٦٣) أحاديث الصيام ص ٧٦ وقال : ذكره الطبراني في الأوسط

(١٦٤) أحاديث الصيام وقال : ذكره الطبراني في الكبير



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال : شهر الله الحرام (١٦٥)

قال الشوكانى : ولا يعارض ذلك حديث أنس الذى رواه الترمذى قال :  
سئل رسول الله - ﷺ - : أى الصوم أفضل بعد رمضان ؟ قال : شعبان  
لتعظيم رمضان - لأنه - أى هذا الحديث - ليس بقوى .

قال : وما يدل على فضيلة الصيام فى المحرم ما أخرجه الترمذى عن  
على - عليه السلام - أنه سمع رجلا يسأل رسول الله - صلى الله عليه  
وسلم - أى شهر تأمرن أن أصوم بعد شهر رمضان ، فقال : إن كنت صائها  
بعد شهر رمضان فصم المحرم فإنه شهر الله ، فيه يوم تاب الله فيه على قوم  
ويتوب فيه على قوم (١٦٦)

وورد فى فضل صيام شهر المحرم أحاديث أخرى منها :

● عن ابن عباس - رضى الله عنهما - قال : قال رسول الله - « من صام يوم  
عرفة كان له كفارة مستتين ، ومن صام يوما من المحرم فله بكل يوم ثلاثون  
يوما » . (١٦٧)

( ٢ ) ومن الصوم المندوب أيضا : ثلاثة أيام من كل شهر ، ويندب أن  
تكون هى البيض : الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر  
العربى ، وقد وردت فى ذلك آثار منها :

● عن عبد الله بن عمرو - رضى الله عنهما - قال : سمعت رسول

( ١٦٥ ) نيل الأوطار ج ٤ ص ٢٤٠

( ١٦٢ ) المرجع لسابق ص ٢٤٢

( ١٦٧ ) أحاديث الصيام ج ٥١ وقال رواه الطبرانى فى الصغير

## كتاب الصيام

الله - ﷺ - يقول : « صام نوح - عليه السلام - الدهر إلا يوم الفطر والأضحى - وصام داود - عليه السلام - نصف الدهر ، وصام إبراهيم ثلاثة أيام من كل شهر ، صام الدهر وأفطر الدهر » (١٦٨)

● وروى أن عمر بن الخطاب أتى بطعام فدعا إليه رجلين فقال أحدهما : إني صائم . قال : وأى الصيام تصوم - لولا كراهية أن أزيد أو أنتقص لحدت لك بحديث رسول الله - ﷺ - حين جاءه الأعرابي بالأرنب . . . . ولكن أرسلوا إلى عمار . فجاء عمار فقال : أشاهدت رسول الله - ﷺ - يوم جاءه الأعرابي بالأرنب ؟ قال : نعم ، إني رأيت بها دمًا ، فقال : كلوها - فقلت : إني صائم . إني صائم . قال وأى الصيام تصوم ؟ قال : أول الشهر وآخره . قال : إن كنت صائما فصم الثلاث عشرة والأربع عشرة والخميس عشرة . (١٦٩)

● وعن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن الأعرابي قال : سمعت رسول الله - ﷺ - يقول : « صوم شهر الصبر ، وثلاثة أيام من كل شهر يذهب وحر الصدر » (١٧٠) وحر الصدر ضيقة وهمه وغمه وحققه .

● وعن هُنَيْدَةَ الخَزَاعِي عن أمه قالت : دخلت على أم سلمة فسألتها عن الصيام فقالت : كان رسول الله - ﷺ - يأمرني أن أصوم ثلاثة أيام من كل

(١٦٨) المرجع السابق - الحسيني هاشم ص ٧٧

(١٦٩) المرجع السابق ص ٧٧ وقال : رواه أحمد

(١٧٠) المرجع السابق ص ٧٨ وقال : رواه أحمد والطبراني في الكبير . .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

شهر أولها الإثنين والجمعة والخميس (١٧١)

● وعن جابر - رضى الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبی - ﷺ - فسأله عن الصيام ، فشغل عنه - فقال له عبد الله بن مسعود : صم رمضان وثلاثة أيام من كل شهر . فقال : أعوذ بالله منك يا عبد الله . فقال رسول الله - ﷺ - : « فما تبغى ؟ صم رمضان وثلاثة أيام من كل شهر » (١٧٢)

وقال المالكية : يندب صيام ثلاثة أيام مطلقا - ويكره قصد الأيام البيض بالصوم (١٧٣) . . .

وذكر الشوكاني قال : روى عن مالك أنه يكره تعيين الثلاث ، وحجة مالك : مخافة اعتقاد وجوبها ، وفراراً من التحديد إذا قصد صومها بعينها . أما إن كان على سبيل الاتفاق فلا كراهة (١٧٤)

والأيام البيض هي أيام الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر - بيضا لأن لياليها بيض لطلوع القمر فيها من أولها إلى آخرها ، ولا بد من تقدير مضاف - تقديره : أيام الليالي البيض .

وقد قال الأئمة الثلاثة غير الإمام مالك - بسنيتهما ، بناء على الأدلة التي ذكرناها . . . ولما رواه النسائي عن عبد الملك بن قدامة بن ملحان عن أبيه قال : « كان رسول الله - ﷺ - يأمر بالصوم أيام الليالي الغر - البيض :

---

( ١٧١ ) أحاديث الصيام ص ٧٩ وقال : رواه النسائي - خلا والجمعة - ورواه أحمد

( ١٧٢ ) المرجع السابق وقال : رواه البزار ورجاله رجال الصحيح .

( ١٧٣ ) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ١ ص ٥٥٦ .

( ١٧٤ ) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥١٧

## كتاب الصيام

ثلاث عشرة وأربع عشرة وخمس عشرة (١٧٥) .

وهناك أحاديث أخرى لم تحدد هذه الأيام الثلاثة .

فمن أبي قتادة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : «ثلاث من كل شهر ، ورمضان إلى رمضان ، فهذا صيام الدهر كله» (١٧٦)

● وعن عائشة - رضى الله عنها - قالت : كان النبي - ﷺ - يصوم من الشهر السبت والأحد والاثنين ، ومن الشهر الآخر الثلاثاء والأربعاء والخميس (١٧٧)

● وعن أبي ذر - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - ﷺ - : « من صام من كل شهر ثلاثة أيام فذلك صيام الدهر » فانزل الله تصديق ذلك في كتابه : « من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها » اليوم بعشرة (١٧٨) .

● ويندب صوم تسعة أيام من ذى الحجة ، وهى الأيام السابقة على يوم عيد الأضحى ، ومن هذه التسعة يوم عرفة لغير الحاج ، فإن كان حاجاً لا يصمه .

ودليل صوم هذه الأيام ما رواه هنيئدة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي - ﷺ - قالت : كان رسول الله - ﷺ - يصوم تسعة أيام من ذى

---

(١٧٥) أحاديث الصيام ص ٩١

(١٧٦) نيل الأوطار ٢٥٣/٤ وقال : رواه أحمد ومسلم وأبو داود

(١٧٧) المرجع السابق وقال : رواه الترمذى وقال حديث حسن

(١٧٨) المرجع السابق وقال : رواه ابن ماجه والترمذى

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

الحجة ، ويوم عاشوراء ، وثلاثة أيام من كل شهر ، وأول اثنين من الشهر والخميس» (١٧٩)

وعن حفصة - رضى الله عنها - قالت : أربع لم يكن يدعهن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : صيام عاشوراء ، والعشر ، وثلاثة أيام من كل شهر ، والركعتين قبل الغداة» (١٨٠)

والمقصود بالعشر الأيام السابقة على يوم النحر ، أطلق عليها عشراً بالتغليب . كما قال - تعالى : « والفجر وليال عشر »

٤ - أما صوم يوم عرفة فهو مندوب لغير الحاج ، وقال الحنابلة : يكره صوم عرفة للحاج إذا وقف بها نهاراً ، أما إذا وقف بها ليلاً فإنه لا يكره . وقال الأحناف : يكره صومه للحاج إن أضعفه ، وكذا صوم يوم التروية - وهو ثامن ذى الحجة -

وكرهها المالكية للحاج .

وقال الشافعية : إذا كان الحاج مقيماً بمكة ، ثم ذهب إلى عرفة نهاراً فصومه عرفة خلاف الأولى ، وإذا ذهب إليها ليلاً جاز صومه أما إذا كان الحاج مسافراً فإنه يسن له الفطر مطلقاً (١٨١)

وفضل صوم يوم عرفة يشهد له الحديث المروى عن قتادة - رضى الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « صوم يوم عرفة

---

( ١٧٩ ) أحاديث الصيام ص ٦١ وقال : أخرجه أبو داود ( ١٨٠ ) نبيل الأوطار ٤ / ٢٣٨ وقال : رواه أحمد والنسائي ( ١٨١ ) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ١ ص ٥٥٦

## كتاب الصيام

يكفر ستين - ماضية ومستقبلة ، وصوم عاشوراء يكفر سنة ماضية « (١٨٢)  
والنهي عن صومه للحاج يؤيده قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما  
رواه أبوهريرة « نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن صوم يوم عرفة  
بعرفات » (١٨٣)

ويؤيد ذلك فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - فعن أم الفضل - رضى  
الله عنها - قالت : شكوا في صوم النبي - صلى الله عليه وسلم - يوم عرفة  
فأرسلتُ إليه بلبن فشرب وهو يخطب الناس بعرفة « (١٨٤)

وعن ثوبان عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « من صام  
رمضان ثم أتبعه ستاً من شوال فذاك صيام الدهر » (١٨٥)

وعن ثوبان عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « من صام  
رمضان وستة أيام بعد الفطر كان تمام السنة ، من جاء بالحسنة فله عشر  
أمثالها » (١٨٦)

وهذان الحديثان وأمثالهما مما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم -  
يفيدان استحباب صيام هذه الأيام - وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي وأحمد  
- رحمهما الله -

---

(١٨٢) نيل الأوطار ٤/ ٢٣٨ وقال : رواه الجماعة إلا البخاري والترمذي

(١٨٣) المرجع السابق وقال : رواه أحمد وابن ماجه

(١٨٤) المرجع السابق وقال : متفق عليه

(١٨٥) المرجع السابق ٤/ ٣٣٧ وقال : رواه الجماعة إلا البخاري والنسائي ، ورواه أحمد عن

جابر

(١٨٦) المرجع السابق وقال : رواه ابن ماجه

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولكن الإمامين أبا حنيفة ومالكاً - رحمهما الله - كرها صومها خوفاً من ظنٍّ وجوبها . (١٨٧)

وقيل : إن مالكاً كره صيامها إذا اجتمعت هذه الشروط :

- ١ - أن يكون الصائم ممن يقتدى به أو يخاف عليه أن يعتقد وجوبها .
- ٢ - أن يصومها متصلة بيوم الفطر .
- ٣ - أن يصومها متتابعة .
- ٤ - أن يظهر صومها .

فإن انتفت هذه الشروط فلا يكره صومها ، إلا إذا اعتقد أن وصلها بيوم العيد سنة ، فإنه يكره حينئذ صومها ، ولو لم يظهرها - وقال الأحناف : المستحب في صومها أن تكون متفرقة في كل أسبوع يومان : (١٨٨)

وقد رد الشوكاني على المالكية والأحناف في كراهة صومها خوفاً من ظن وجوبها - فقال : إن هذا القول يترتب عليه كراهة كل صوم مستحب دعت إليه السنة الصريحة (١٨٩)

وقال الشافعية : الأفضل أن تصام هذه الستة متوالية عقب يوم الفطر (١٩٠)

---

( ١٨٧ ) نيل الأوطار ج٤ ص٣٣٨

( ١٨٨ ) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج١ ص٥٥٧

( ١٨٩ ) نيل الأوطار ج٤ ص٣٣٩ بتصرف

( ١٩٠ ) نيل الأوطار استناداً إلى ما جاء في المجموع للنووي .

## كتاب الصيام

### صوم يوم وإفطار يوم

ويندب صوم يوم وإفطار يوم ، وهو صيام داود - عليه السلام - وهو أحب الصيام إلى الله - تعالى - ومستند ذلك من السنة ما رواه عبدالله بن عمرو أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : « صم في كل شهر ثلاثة أيام » قلت : إني أقوى من ذلك ، فلم يزل يرفعي .. حتى قال : « صم يوماً وأفطر يوماً ، فإنه أفضل الصيام ، وهو صوم أخي داود - عليه السلام - » (١٩١)

واختلف العلماء : أيهما أفضل صوم الدهر ، أو صوم يوم وإفطار يوم ؟ فذهب جماعة إلى أن صيام الدهر أفضل - واستدلوا على ذلك بأنه أكثر عملاً فيكون أكثر أجراً ، ويقولون - صلى الله عليه وسلم - « من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال فكأنما صام الدهر » والمشبه به أقوى من المشبه ، فدل ذلك على أن صوم الدهر أفضل .

ورد على ذلك جماعة من العلماء منهم ابن دقيق العيد فقال : إن زيادة الأجر بزيادة العمل معارض باقتضاء العادة التقصير في حقوق أخرى ، فالتفويض إلى حكم الشرع أولى ، وقد حكم بأن أفضل الصيام صوم يوم وإفطار يوم ، وقد طلب ابن عمير أن يصوم الدهر كله ، ولكن النبي - صلى الله عليه وسلم - أرشده إلى أن صوم يوم وإفطار يوم هو أفضل الصيام . (١٩٢)

(١٩١) نيل الأوطار ج٤ ص٢٥٤

(١٩٢) الشوكاني في نيل الأوطار ج٤ ص٢٤٦



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

والمنطقى الصحيح يؤيد ذلك ، لأن الذى يصوم الدهر يصبح ذلك عادة عنده . كالذى يتعود أن يأكل فى أوقات محدودة لايتجاوزها . فلا تتأق الحكمة السامية من الصيام التى تقضى بمخالفة النفس وقهر شهواتها وتعويدها الصبر ، وغير ذلك من حكم الصوم .

وقال المالكية : إن صوم يوم وإفطار يوم مندوب لمن يضعفه صوم الدهر ، وأما الذى لا يضعفه صوم الدهر فمندوب له صومه .

والذى يضعفه الصوم المتتابع يكره له سرد الصوم .

وقال الشافعية بكراهية صوم الدهر (١٩٣)

وقال الشوكانى فى نيل الأوطار : الجمهور يرون أنه لاكرهة فى صوم الدهر .. - أى ماعدا الأيام التى يحرم أو يكره صومها -

٧- صوم رجب وشعبان والأشهر الحرم

جاء فى فضل الصيام فى هذه الأشهر أحاديث منها :

● فى صوم رجب .

- روى عن عبد الله بن عباس - رضى الله عنها - قال عثمان بن حكيم الأنصارى : سألت سعيد بن جبير عن صوم رجب ونحن يومئذ فى رجب ، فقال : سمعت ابن عباس - رضى الله عنها - يقول : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم حتى نقول لايفطر ، ويفطر حتى نقول : لا يصوم . (١٩٤)

( ١٩٣ ) الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص ٥٥٩ .

( ١٩٤ ) أحاديث الصيام - الحسينى هاشم ص ٥٨ وقال : أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود

## كتاب الصيام

● وعن عبدالعزيز بن سعيد عن أبيه - قال عثمان - وكانت له صحبة - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « رجب شهر عظيم يضاعف الله فيه الحسنات ، من صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة ، ومن صام منه سبعة أيام غلقت أمامه سبعة أبواب جهنم ، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة ، ومن صام منه عشرة أيام لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه ، ومن صام منه خمسة عشر يوماً نادى مناد في السماء : قد غفر لك ماضى فاستأنف العمل ، ومن زاد زاده الله ، وفي رجب حمل الله نوحاً في السفينة فصام رجب وأمر من معه أن يصوموا . (١٩٥)

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - لم يتم صوم شهر بعد رمضان إلا رجب وشعبان (١٩٦)

وكره الخنابلة إفراد رجب بالصوم كاملاً إلا إذا أفطر في أثنائه . . . وجاء في حاشية الدسوقي : نقلاً عن ابن حجز - رحمه الله - أنه لم يرد في فطر رجب ولا في صيامه ، ولا في صيام شيء منه معين حديث صحيح يصلح للحجة (١٩٧)

وكذلك ذكر الشوكاني في نيل الأوطار (١٩٨) قال : حكى ابن السبكي عن

---

(١٩٥) أحاديث الصيام ص ٥٩

(١٩٦) أحاديث الصيام وقال : رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه يوسف بن عطية الصفار وهو ضعيف .

(١٩٧) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥١٦

(١٩٨) نيل الأوطار ٤ / ٢٤٧

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

محمد بن منصور السمعان أنه قال : لم يرد فى استحباب صوم رجب على الخصوص سنة ثابتة .

وأخرج ابن أبى شيبه فى مصنفه أن عمر - رضى الله عنه - كان يضرب أكف الناس فى رجب حتى يضعوها فى الجفان ، ويقول : كلوا فإنما هو شهر كانت تعظمه الجاهلية .

ولكن ذلك لا ينهض وحده دليلاً على كراهة الصوم فى رجب ، وقد سبق أن ذكرنا بعض الآثار الصحيحة التى تندب صومه ، ونضيف إليها ما أخرجه أبو الفتح بن أبى الفوارس فى أماليه عن الحسن مرسلًا - أن النبى - صلى الله عليه وسلم - قال : « رجب شهر الله وشعبان شهرى ، ورمضان شهر أمتى » (١٩٩)

وفى صوم شعبان ، قالت أم المؤمنين عائشة - رضى الله عنها - : كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم حتى نقول : لا يفطر ، ويفطر حتى نقول لا يصوم ، وما رأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - استكمل صيام شهر قط ، وما رأيته فى شهر أكثر منه صياماً فى شعبان » (٢٠٠)

● وعن أم سلمة - رضى الله عنها - قالت : مارأيت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يصوم شهرين متتابعين إلا شعبان ورمضان - أخرجه الترمذى .

وعن أبى داود : لم يكن يصوم من السنة شهراً تاماً إلا شعبان كان يصله

---

(١٩٩) المرجع السابق

(٢٠٠) أحاديث الصيام ص ٥٩ وقال : أخرجه البخارى ومسلم والموطأ وأبو داود

## كتاب الصيام

بـرمضان (٢٠١)

وعن أسامة بن زيد قال : قلت : يا رسول الله ، لم أرك تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان ؟ قال : « ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان ، وهو شهر ترفع فيه الأعمال إلى رب العالمين ، فأحب أن يرفع عمل وأنا صائم » (٢٠٢)

وفي صوم الأشهر الحرم ورد ما يأتي : « عن رجل من باهلة قال : أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - فقلت : يا رسول الله ، أنا الرجل الذي أتيتك عام الأول ، فقال : فما لي أرى جسمك ناحلاً ؟ قال : يا رسول الله ما أكلت طعاماً بالنهار - ما أكلته إلا بالليل . قال : من أمرك أن تعذب نفسك ؟

قال - قلت : يا رسول الله ، إني أقوى ، قال : صم شهر الصبر ويوماً بعده .

قلت : إني أقوى ، قال : صم شهر الصبر ويومين بعده . . قلت : إني أقوى ، قال : صم شهر الصوم وثلاثة أيام بعده ، وصم أشهر الحرم » (٢٠٣) وشهر الصبر هو رمضان . .

قال الشوكاني : في هذا الحديث دليل على مشروعية صوم الأشهر الحرم ، والأشهر الحرم هي : رجب ، وذو القعدة ، وذو الحجة ، والمحرم . .

(٢٠١) المرجع السابق

(٢٠٢) نيل الأوطار ج٤ ص٢٤٦

(٢٠٣) نيل الأوطار ج٤ ص٢٤٧ - وقال : رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

وقد قدمنا ماجاء فى المحرم ورجب وعشر ذى الحجة ، أما بقية ذى الحجة ، وذى القعدة فمشروعية صومها لعموم هذا الحديث . قال : لكنه ينبغى أن لا يستكمل صوم شهر منها ولاصوم جميعها ، ويدل على ذلك مارواه أبوداود بلفظ « صم من الحُرْم واترك ، صُم من الحُرْم واترك ، صم من الحرم واترك » (٢٠٤)

وعند الإمام مالك : ونذب صوم المحرم ورجب وشعبان وبقيّة الحرم الأربعة ، وأفضلها المحرم فرجب فذو القعدة فذو الحجة . (٢٠٥)

وقال الأحناف : المندوب فى الأشهر الحرم صوم ثلاثة أيام من كل منها وهى : الخميس والجمعة والسبت

### ٨ - صوم الاثنين والخميس

وقد ورد فى نذب صيامهما مايتى : عن عائشة - رضى الله عنها - قالت : « إن النبى - صلى الله عليه وسلم - كان يتحرى صيام الاثنين والخميس » (٢٠٦)

وعن أبى هريرة - رضى الله عنه - قال : قال النبى - صلى الله عليه وسلم - : تعرض الأعمال كل اثنين وخميس ، فأحب أن يعرض عمل وأنا صائم » (٢٠٧)

---

(٢٠٤) المرجع السابق ص ٢٤٨

(٢٠٥) حاشية الدسوقى ج ١ ص ٥١٦

(٢٠٦) نيل الأوطار ٤ / ٢٤٨ وقال : من رواية أسامة بن زيد

(٢٠٧) نيل الأوطار ٤ / ٢٤٨ وقال : رواه أحمد والترمذى ولابن ماجه معناه

## كتاب الصيام

وعن أبي قتادة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سئل عن صوم يوم الاثنين فقال : « ذلك يوم ولدت فيه وأنزل عليّ فيه » (٢٠٨)  
فهذه الأحاديث تدل على استحباب صيام هذين اليومين

### النهى عن الوصال في الصوم

حديثنا عن الصوم المندوب وما ذكرناه من آثار تحت على الإكثار من الصوم - يدعوننا إلى الحديث عن يسر الإسلام وسهولته وأنه ينهى عن التنطع والمبالغة والقسوة على النفس والخروج عن حد الاعتدال .  
ومن الخروج عن حد الاعتدال ما يقوم به بعض الناس من وصال للصوم .

والمقصود بالوصال أن يصوم الإنسان يومين أو ثلاثة دون إفطار ، أى لا يتناول طعاما أو شربا في أوقات الإفطار المباحة من مغرب الشمس إلى مطلع الفجر .

وقد ورد في النهى عن الوصال أحاديث منها : -

● عن عبدالله بن عمر - رضى الله عنهما - أن النبي صلى الله عليه وسلم - نهى عن الوصال - فقالوا : إنك تواصل . قال : إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى » (٢٠٩) .

ومعنى أطعم وأسقى ، أى أعان على الصوم وأقوى عليه ، فيكون ذلك بمنزلة الطعام والشراب بالنسبة لكم .

---

( ٢٠٨ ) نيل الأوطار ٤ / ٢٤٨ ، وقال : رواه أحمد ومسلم وأبو داود .  
( ٢٠٩ ) أحاديث الصيام ص ١٥٥ وقال : أخرجه البخارى ومسلم .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وروى البخارى أن النبى - صلى الله عليه وسلم - واصل ، فواصل الناس فشق عليهم ، فنهاهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أن يواصلوا . قالوا : إنك تواصل ؟ قال : لست كهيتكم إني أظل أطمع وأُسقى .

وعن أنس - رضى الله عنه - قال : واصل ، رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بعد شهر رمضان ، فواصل ناس من المسلمين ، فبلغه ذلك فقال : لو مُدُّ لنا الشهر لواصلنا وصالا - ليدع المتعمقون<sup>(٢١٠)</sup> تعمقهم ، إنكم لستم مثلى ، أو قال : لست مثلكم ، إني أظل يطعمنى ربى ويسقى<sup>(٢١١)</sup>

وعن ليلى امرأة بشير قالت : أردت أن أصوم يومين مواصلة فمنعنى بشير ، وقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم - نهى عنه ، وقال : يفعل ذلك النصارى ، ولكن صوموا كما أمركم الله ، وأتموا الصيام إلى الليل ، فإذا كان الليل فافطروا<sup>(٢١٢)</sup>

إن الإسلام جاء للدين والدنيا ، وحث المسلم على العمل لهما معا ، وقال : ليس خيركم من ترك دنياه لأخرته ولا آخرته لدنياه ، بل قال : اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدا واعمل لآخرتك كأنك تموت غدا ، وهذا يلتقى مع قول الله - تعالى -

(٢١٠) المتعمقون : المبالغون فى الشيء والمجاورون للاعتدال

(٢١١) أحاديث الصيام ص- ١٥٥

(٢١٢) المرجع السابق وقال : رواه أحمد والطبرانى فى الكبير .

## كتاب الصيام

﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنْسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ (٢١٣)

فالإقبال على الصوم وترك الإفطار ، سواء أكان بمعنى سرد الصوم بمعنى الوصال ليس أمراً مندوباً في الإسلام .  
وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :

« لقد أُخْبِرْتُ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ . قَالَ - قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، نَعَمْ . قَالَ : فَصُمْ وَأَفْطِرْ ، وَصَلْ وَنَمْ ، فَإِنْ لَجَسَدَكَ عَلَيْكَ حَقًّا وَإِنْ لَزُوجَكَ عَلَيْكَ حَقًّا ، وَإِنْ لَزُورِكَ - أَيْ ضَيْفِكَ - عَلَيْكَ حَقًّا ، وَابْحَسِبْكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .

قَالَ : فَشَدَدْتَ فَشَدَّدَ عَلَيَّ . قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ قَالَ : فَصُمْ مِنْ كُلِّ جُمُعَةٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ .  
قَالَ : فَشَدَدْتَ فَشَدَّدَ عَلَيَّ .

قَالَ : فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي أَجِدُ قُوَّةَ . قَالَ : صُمْ صَوْمَ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ ، وَلَا تَزِدْ عَلَيْهِ .  
قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، وَمَا كَانَ صِيَامُ دَاوُدَ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - ؟



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

قال : كان يصوم يوما ويفطر يوما» (٢١٤)

وروى أيضا عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - « أحب الصيام إلى الله صيام داود ، وأحب الصلاة إلى الله صلاة داود ، كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه ، وكان يصوم يوما ويفطر يوما» (٢١٥)

المتطوع أمير نفسه .

ويجوز للصائم تطوعا أن يفطر ، فقد روى أحمد وغيره عن أم هانئ - رضى الله عنها - أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل عليها يوم الفتح ، فأق بشراب فشرب ، ثم ناولني فقلت : إني صائمة ، فقال : إن المتطوع أمير نفسه فإن شئت فصومي وإن شئت فأفطري» (٢١٦)

وعن أبي جحيفة قال : أخى النبی - صلى الله عليه وسلم - بين سليمان وأبي الدرداء ، فزار سليمان أبا الدرداء ، فرأى أم الدرداء تلبس ثيابا رثة وكأنها تريد أن تقول شيئا .

فقال لها : ما شأنك ؟

قالت : أخوك أبو الدرداء ، ليس له حاجة في الدنيا .

فجاء أبو الدرداء ، فصنع له طعاما ، فقال : كل فإني صائم .

(٢١٤) مسند أحمد ٢ / ١٩٨

(٢١٥) المرجع السابق ٢ / ١٦٠ سنن أبي داود ٢٤٤٨ - الترغيب والترهيب ٢ / ١٣١

(٢١٦) المرجع السابق ٦ / ٣٤٣ ، ورواه الحاكم وقال : صحيح الإسناد .

## كتاب الصيام

فقال : ما أنا بأكل حتى تأكل . فأكل . فلما كان الليل ، وذهب أبو الدرداء يقوم قال : نم ، فنام ، ثم ذهب ، فقال : نم .

فلما كان آخر الليل قال : قم الآن - فقاما فصليا . فقال له : سلمان : إن لربك عليك حقا ، ولنفسك عليك حقا ، ولأهلك عليك حقا ، فأعط كل ذي حق حقه .

فأتى النبي - صلى الله عليه وسلم - فذكر له ذلك ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - « صدق سلمان » (٢١٧)

وعن أبي سعيد الخدري - رضى الله عنه - قال : صنعت لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - طعاما ، فأتاني هو وأصحابه ، فلما وُضِعَ الطعام قال رجل من القوم : إني صائم . فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : « دعاكم أخوكم وتكلف لكم » ثم قال : « أفطر ، وصم يوماً مكانه إن شئت » (٢١٨)

لقد ذهب أكثر العلماء إلى جواز الفطر لمن صام متطوعا ، واستحبوا له قضاء ذلك اليوم استدلالا بما ورد في ذلك من آثار صحيحة (٢١٩)

---

(٢١٧) صحيح البخارى ٢ / ٦٦ ، ٣ / ٥٠ - فتح البارى ٤ / ٢٠٩ - سنن الترمذى ٤٣٥

(٢١٨) السنن الكبرى للبيهقى ٤ / ٢٧٩ - فتح البارى ٩ / ٢٤٨

(٢١٩) فقه السنة ١ / ٣٨٥

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

---

### مفسدات الصوم

الذى يفسد الصوم نوعان :

نوع يوجب القضاء والكفارة

ونوع يوجب القضاء فقط

وهناك أشياء يرتكبها الصائم ولكنها لا تفسد صومه ، وهى نوعان

أيضا : مباح ، ومكروه ..

ولكل ذلك تفصيلات عند أصحاب المذاهب . نوضحها بمشيئة الله

وتوفيقه فيما يأتى :-

أولا ؛ ما يوجب القضاء والكفارة :-

مذهب الأحناف

الذى يوجب القضاء والكفارة عندهم أمران :-

١ - من جامع أو جومع فى أحد النبيلين عامدا

٢ - من أكل أو شرب عامدا - غذاء ، أو دواء بدون عذر شرعى فى

رمضان .

والدليل فى ذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - للأعرابي - حين قال ؛

واقعت أهلى فى نهار رمضان متعمدا - : « أعتق رقبة » ولقوله - صلى الله

عليه وسلم - : « من أفطر فى نهار رمضان عامدا فعليه ما على المظاهر » (٢٢٠)

وكفارة المظاهر هى ما يشير إليها قوله - تعالى -

---

( ٢٢٠ ) الاختيار لتعليل المختار ج ١ ص ١٣١

## كتاب الصيام

﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا ذَلِكَ كَمْ تَوْعَدُونَ بِهِ ۚ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ۝۲۱﴾ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّا فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَأَطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لَتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿۲۱﴾

● وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال : هلكت يا رسول الله ، قال : وما أهلك ؟ قال : وقعت على امرأتى فى رمضان - قال : أتجد ماتعتق رقبة ؟ قال : لا . قال : فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين ؟ قال : لا . قال : فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا ؟ قال : لا . قال : ثم جلس - فَأَتَى النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - بعرق فيه تمر . قال : تصدق بهذا . قال : فهل على أفقر منا ؟ فما بين لابتيها أهل بيت أحوج إليه منا . فضحك النبي - صلى الله عليه وسلم - حتى بدت نواجذه ، وقال : إذن فاطعمه أهلك . (٢٢٢)

والشرط فى الكفارة عند الأحناف أن يكون المفطر متعمدا الأكل أو الشرب أو الجماع - وقد كان مبيتا نية الصوم فى رمضان ، ولم يطرأ عليه ما يبيح الفطر من سفر أو مرض ، وأن يكون غير مكره على ما فعل .

(٢٢١) - المجادلة ٣ ، ٤

(٢٢٢) - نيل الأوطار ج٤ ص٢١٤ - وقال : رواه الجماعة

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

فإن أكل أو شرب ناسيا لا يفطر ، لما ورد فى الحديث الشريف ...  
قال النبى - صلى الله عليه وسلم - للذى أكل وشرب ناسيا : « أتم  
عليك صومك فإنما أطعمك ربك وسقاك » (٢٢٣)

وإذا ثبت هذا فى الأكل والشرب ثبت الجوع للاستواء فى الركنية .  
ولا فرق بين الفرض والنفل ، لأن النص لم يفصل . ولو كان مخطئا أو  
مكرها فعليه القضاء دون الكفارة . خلافا للشافعى - رحمه الله - فإنه يعتبر  
كالناسي (٢٢٤) .

وحجة الأحناف فى ذلك أنه لا يقلب وجوده ، أما عذر النسيان فهو  
غالب ، والنسيان من قبل الحق ، والإكراه من قبل غيره فيفتقان كالمقيد  
والمريض فى قضاء الصلاة .

فإن المقيد إذا صلى قاعداً قضى بخلاف المريض .

وإذا نام الصائم فاحتلم لم يفطر ، لقوله - ﷺ - : « ثلاث لا يفطرن  
الصائم القيء والحجامة والاحتلام » (٢٢٥) لأنه لا توجد صورة الجحاش  
ولا معناه ، وهو الإنزال عن شهوة بالباشرة . وكذلك إذا نظر إلى امرأة  
فأمنى - وهو كالذى يتفكر فىمنى ..

واختلفوا فى الذى يستمنى بغير جماع ، فقال بعضهم : لا يفطر لعد  
الجماع صورة ومعنى ، وقال عامتهم : يفسد صومه ..

(٢٢٣) نصب الرأية للزيلعى ٢ / ٤٤٥

(٢٢٤) شرح فتح القدير ٢ / ٣٢٧

(٢٢٥) شرح فتح القدير ٢ / ٣٢٩

## كتاب الصيام

هل يحل الاستمناء باليد لمن غلبته الشهوة ؟  
لا يحل ذلك لقوله - ﷺ - « ناكح اليد ملعون » (٢٢٦) .  
وقيل : إن أراد أن يسكن ما به من الشهوة يرجى أن لا يكون عليه .  
وبال (٢٢٧)

والصواب أنه آثم ، ويستطيع أن يسكن الشهوة بالصوم . . .  
وستأتى بقية الأحكام عند الأحناف حول ذلك .  
مذهب الشافعية :

يقول الشافعية : إن ما يوجب القضاء والكفارة معا هو شيء واحد . وهو  
الجوع . ولا يستوجب ذلك إلا بشروط :

● أن يكون ناولا للصوم ، فإن لم يكن مبيتا للنية من الليل لا يصح صومه  
أصلا - وإن كان يجب عليه الإمساك - فإذا أتى امرأته وهو في هذه الحالة  
لا تجب عليه الكفارة لأنه غير صائم حقيقة .

● أن يكون متعمداً فإن جامع امرأته ناسيا لم يبطل صومه ولا قضاء  
ولا كفارة عليه .

● أن يكون مختاراً غير مكره ، فلو أكره على الوقاع لم يبطل صومه .

● أن يكون عالما بالتحريم وليس له عذر مقبول شرعا في جهله بأحكام  
الصوم . فلو كان قريب عهد بالإسلام ، أو نشأ في غير دياره وجامع زوجته

---

(٢٢٦) كشف الخفاء للمجلون ١ / ٤٤٩ - الأسرار المرفوعة لعل القارى ٣٧٦ .

(٢٢٧) شرح فتح القدير ٢ / ٣٢٩ .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

لا يبطل صومه .

● أن يقع الجماع فى صوم رمضان أداءً ، فإن جامع فى صوم نفل أو نذر أو قضاء أو كفارة ، فإن الكفارة لا تجب عليه ولو تعدد ذلك .

● أن يكون الجماع وحده هو المفسد للصوم ، فإن أكل فى أثناء تلبسه أو شرب فلا كفارة عليه ، ويقضى فقط .

● أن يكون أثماً بالجماع وذلك بأن يكون مكلفاً عاقلاً . فإذا كان صبياً وفعل ذلك وهو صائم فلا كفارة عليه ، وكذلك إذا كان مجنوناً . ومن ذلك إذا كان مسافراً ثم نوى الصيام وأصبح صائماً ، ثم أفطر بالجماع فى أثناء اليوم فلا كفارة عليه لأنَّ معه رخصة السفر وهى الإفطار .

● أن يكون معتقداً صحة صومه ، فلو أكل ناسياً فظن أنه أفطر ثم جامع بعد ذلك عمداً لا كفارة عليه ، ولكن صومه يبطل ويلزمه القضاء .

● ألا يصيبه جنون بعد الجماع وقبل الغروب فإن جُنَّ فلا كفارة عليه .

● ألا يكون مخطئاً ، فلو جامعها ظاناً بقاء الليل ثم تبين له أن الفجر كان قد ظهر ، فلا كفارة عليه ويجب عليه الإمساك والقضاء .

● أن يكون الجماع بالمباشرة الفعلية له ، فلو فاحذ أو عانق دون إنزال لا يبطل صومه ، فإذا أنزل لزمه القضاء فقط ، وأمسك ببقية يومه . فإن لم يمسك أثم .

● أن يكون الوطء فى فرج - دبرا أو قبلاً ولو لم ينزل ، فلو كان فى غير ما ذكر فلا كفارة عليه .

## كتاب الصيام

● أن يكون فاعلاً لا مفعولاً ، فلو أتى أنثى أو غيرها فالكفارة على الفاعل دون المفعول مطلقاً .

وإن طلع الفجر وهو يجمع امرأته فإن نزع حالا صح صومه ، وإن استمر ولو قليلاً لزمه القضاء والكفارة إن علم بالفجر وقت طلوعه . أما إذا لم يعلم فعلية القضاء فقط . (٢٢٨)

هل تتعدد الكفارات بتعدد الاعتداءات ؟

قال الأحناف : إذا جامع في رمضان متعمداً مراراً بأن جامع في يوم ، ثم جامع في اليوم الثاني ، ثم في الثالث ولم يكفر ، فعليه لجميع ذلك كل كفارة واحدة .

وعند الشافعي عليه لكل يوم كفارة .

ولو جامع في يوم ثم كفر ، ثم جامع في يوم آخر فعليه كفارة أخرى في ظاهر الرواية ، وروى زفر عن أبي حنيفة أنه ليس عليه كفارة أخرى . ولو جامع في رمضانين ولم يكفر للأول فعليه لكل جماع كفارة ، وذكر محمد - تلميذ أبي حنيفة - أن عليه كفارة واحدة ، وكذلك حكى الطحاوي عن أبي حنيفة . (٢٢٩)

وحجة الشافعي في تكرار الكفارة بتكرار الاعتداء - هي تكرار سبب وجوب الكفارة وهو الجماع . والحكم يتكرر بتكرار سببه وهو الأصل . إلا في

(٢٢٨) الفقه على المذاهب الأربعة للجزيري ج ١ ص ٥٦٢ .

(٢٢٩) بدائع الصنائع ج ١ ص ١٠١ .



## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

موضع فيه ضرورة ، كما فى العقوبات البدنية وهى الحدود ، لما فى التكرار من خوف الهلاك ، ولا يوجد هنا - أى فى كفارة الجماع فى رمضان - فتكرر الوجوب ، ولهذا تكرر فى سائر الكفارات وهى كفارة القتل واليمين والظهار .

وحجة الأحناف فى عدم تكرير الكفارة بتكرر الاعتداء حديث الأعرابي ، أنه لما قال : واقعت امرأتى . أمره رسول الله - ﷺ - بإعتاق رقبة واحدة ، بقوله : « أعتق رقبة » وإن كان قول الأعرابي : واقعت يحتمل المرة والتكرار ، ولم يستفسر رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدل على أن الحكم لا يختلف بالمرة والتكرار ، ولأن معنى الزجر لازم فى هذه الكفارة - نعنى كفارة الإفطار - بدليل اختصاص وجوبها بالعمد المخصوص فى الجنابة الخالصة الخالية عن الشبهة ، بخلاف سائر الكفارات ، والزجر حصل بكفارة واحدة ، بخلاف ما إذا جامع فكفر ، ثم جامع . لأنه لما جامع بعد ما كفر علم أن الزجر لم يحصل بالأول . (٢٣٠)

وعلة الكفارة فى إفساد صوم رمضان عمداً عرفت بالتوقيف - أما فساد صوم غير رمضان عمداً فلا يتعلق به وجوب الكفارة . (٢٣١)  
ما يفسد الصوم ويوجب القضاء والكفارة عند المالكية :  
يجب القضاء والكفارة فى الأمور الآتية :

١ - إذا جامع جماعاً يوجب الغسل ويفسد به صوم البالغ ، فاعلا كان أو

( ٢٣٠ ) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠١ ، ص ١٠٢ .

( ٢٣١ ) المرجع السابق .

## كتاب الصيام

مفعولا .

وإذا جامع البالغ صغيرة لا تطيقه لا يفسد صومه إلا بالإنزال - وإذا خري -  
المنى بغير جماع وجب القضاء فقط دون الكفارة (٢٣٢) . . . .

وإذا نظر أو فكر فأنزل وجبت عليه الكفارة بشرطين :  
أحدهما : إدامة النظر أو الفكر ، فإذا وقع نظره على امرأة فغضه عنه  
باون إطالة ، ولكنه أمنى بهذا فلا كفارة عليه .

ثانيهما : أن تكون عادته الإنزال عند استدامة النظر ، فإن لم يكن الإنزال  
عادته عند استدامة النظر فقد اختلف العلماء حول وجوب الكفارة على  
قولين : بعضهم أوجبها وبعضهم لم يوجبها ، واكتفى بالقضاء فقط .

أما إذا خرج المنى بمجرد النظر أو الفكر مع وجود لذة معتادة من غير  
استدامة - فيجب القضاء دون الكفارة .

وخروج المذى يوجب القضاء فقط .

ويجب عليه أن يكفر عن المرأة إذا أتاها وهي نائمة في نهار رمضان ، كما  
تجب على شخص صب شيئاً في حلق شخص آخر وهو نائم فوصل إلى  
معدته . والقضاء فقط واجب على المرأة والمصبوب في حلقه (٢٣٣) .

٢ - وتجب الكفارة مع القضاء أيضاً إذا تعمد إخراج القيء عمداً سواء ملا  
القم أو لم يملأه ، ولكن إذا غلبه القيء فلا يفسد صومه إلا إذا رجع منه

(٢٣٢) حاشية الدسوقي ج ١ ص ٥٢٧ .

(٢٣٣) الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٦٢ .

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

شئ إلى جوفه . أما البلغم فلا يفسد الصوم إذا رجع ، حتى ولو تمكن الصائم من إلقائه من فمه فلم يلقه .

٣ - وتجب كذلك بوصول مائع إلى الحلق من فم أو أذن أو عين أو أنف سواء أكان المائع ماء أم غيره ، بشرط أن يكون ذلك . . وسيأتى أن كل ما يصل إلى الحلق ولا يصل إلى المعدة لا يوجب الكفارة بل القضاء فقط - وهو الواجب - بناء على الشروط التى وضعها علماء المالكية لوجوب الكفارة . . . فإن كان سهواً أو خطأً فلا كفارة بل القضاء فقط ، كأن شرب أو أكل بعد طلوع الفجر ظاناً بقاء الليل ، أو قبل غروب الشمس ظاناً غروبها ، أو شاكاً فى ذلك .

وفى حكم المائع كل ما يصل إلى الحلق عن طريق الأنف مثل الشقوق وغيره عمداً . . . . . وكذلك الدخان المعتاد شربه ، وهو مفسد للصوم بمجرد وصوله إلى الحلق وإن لم يصل إلى المعدة ، ولا أثر لدخان الخطب ، وكذا رائحة الطعام إذا استنشقتها .

٤ - ومن موجبات الكفارة مع القضاء أيضاً عند المالكية - وصول أى شئ إلى المعدة سواء كان مائعاً أو غيره - إذا كان ذلك عمداً بدون عذر - وسواء وصل من أعلى - عن طريق الفم - أو من أسفل - عن طريق الدبر . سيأتى أن كل ما يصل عن غير طريق الفم لا يوجب الكفارة ، وإنما يوجب القضاء فقط . . .

فإن وصل زيت أو نحوه عن طريق المسام إلى المعدة فلا يفسد الصوم . . . وكذلك لا يفسد الصوم إذا حقن الصائم بالإبرة فى الذراع أو

## كتاب الصيام

الإلالية أو غير ذلك .

والحفتة في الإحليل لا تفسد الصوم أيضا .

وإذا ابتلع حصاة أو نواة أو درهما عن طريق فمه فسد صومه . . وعلى كل فإن الصائم إذا تناول مفسداً من مفسدات الصوم السابقة فسد صومه ووجب عليه القضاء والكفارة ، إذا تعمد ذلك - ولكن لابد من توافر شروط لذلك :

١ - أن يكون هذا تناول في رمضان .

٢ - أن يكون المتناول متعمداً ذلك .

٣ - أن يكون مختاراً غير مضطر أو مكره .

٤ - أن يكون عالماً بحرمة الإفطار ، أما إذا كان جاهلاً بذلك بأن كان حديث عهد بالإسلام ، أو مقيماً في دار الكفر غير عارف بتعاليم الإسلام فإن الكفارة غير واجبة عليه .

٥ - أن يكون غير مبال بحرمة الشهر ، وهذا غير المتناول تأويلاً قريباً ، فإن كان متاولاً تأويلاً قريباً بأن استند في فطره إلى خبر ، أو استفتى فقيهاً فأفتاه بالفطر ، أو سافر مسافة دون القصر فأفطر على تأويل أنه مسافر ، أو رأى هلال شوال نهار الثلاثين من رمضان فظن أن ذلك اليوم يوم العيد فأفطر . . كل ذلك لا يوجب الكفارة وإن أوجب القضاء .

أما الذي يتناول تأويلاً بعيداً فتجب عليه الكفارة - ومن أمثلة ذلك المرأة التي تعمد نية الفطر على اعتبار أن الحيض سيأتيها لأن موعده أزف ، فإنها تكفر ولو جاءها الحيض بالفعل .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وكذلك الذى اعتاد الحمى فى يوم معين فبيت نية الفطر ، فإن الكفارة تجب عليه ، ولو جاءتة الحمى بالفعل .

٦ - أن يكون الشيء الذى يصل إلى المعدة عن طريق الفم ، فلو وصل عن طريق الأذن أو الأنف فإنه يجب القضاء فقط دون الكفارة .

٧ - أن يصل الشيء إلى المعدة فعلاً ، فإن وصل إلى الحلق فقط فرده فلا كفارة عليه ، ويقضى إذا وصل المائع إلى الحلق فرده<sup>(٢٣٤)</sup>

### موجبات القضاء عند الخنابلة

جاء فى الكافى : يحرم على الصائم الأكل والشرب ، فإن أكل أو شرب مختاراً ، ذاكرًا لصومه أبطله ، لأنه فعل ما ينافى الصوم لغير عذر ، سواء كان ذلك غذاء أو غير غذاء كالحصاة والنواة .

وان استعط - تعاطى السُّعُوط وهو « النُّشُوق » - فسد صومه لقول النبى - صلى الله عليه وسلم - « وبالغ فى الاستنشاق إلا أن تكون صائماً »<sup>(٢٣٥)</sup> وهذا يدل على أن الاستنشاق يفسد الصوم إذا بالغ الصائم فيه بحيث يدخل الماء إلى خياشيمه .

وإن أوصل إلى جوفه شيئاً من أى موضع كان ، أو إلى دماغه ، مثل أن احتقن ، أو قطر فى أذنه بما يصل إلى دماغه فسد صومه ، لأن الدماغ أحد الجوفين .

---

(٢٣٤) حاشية الدسوقى ج١ ص٥٢٧ - الفقه على المذاهب الأربعة ج١ ص٥٦٢  
(٢٣٥) الكافى فى فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٤٧٤ ، والذى قال له النبى - صلى الله عليه وسلم - ذلك هو لقيط بن صبرة

## كتاب الصيام

وإن اكتحل فوصل الكحل إلى حلقه أفطر ، لأن العين منفذ - لذلك يجد المكتحل مرارة الكحل في حلقه ، وتخرج أجزاؤه في نخامته .  
وإن شك في وصوله لكونه يسيراً كالليل - المرود - ونحوه ، ولم يجد طعمه لم يفطر .

وإن ابتلع ما بين أسنانه أفطر ، لأنه واصل من خارج يمكن أن يحترز عنه فأشبه اللقمة (٢٣٦)

والذى يوجب القضاء والكفارة عند الحنابلة أمران :

١ - أحدهما : الوطء في نهار رمضان في قُبُل أو دُبُر سواء أكان المفعول به حياً أو ميتة ، عاقلاً أو غيره ، ولو بهيمة ، وسواء كان الفاعل متعمداً أو ناسياً ، عالماً أو جاهلاً . مختاراً أو مكرهاً أو مخطئاً .

والحجة في ذلك أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أمر المجامع في نهار رمضان بالقضاء والكفارة ، ولم يطلب منه بيان حاله وقت الجماع .  
والكفارة واجبة في ذلك سواء كان المتعدى صائماً حقيقة ، أو محسكاً إمساكاً واجباً كالذى لم يُبَيَّن النية فإن صومه غير صحيح ، ومع ذلك فإن الإمساك واجب عليه .

ومن طلع عليه الفجر وهو يجامع فترع وجب عليه القضاء والكفارة ، وكذلك الموطوء إذا كان مطاوعاً عالماً بالحكم غير ناس للصوم يجب عليه القضاء والكفارة .

---

(٢٣٦) المرجع السابق

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

٢ - الثانى : إذا باشرت امرأة امرأة أخرى - وهو المعروف بعملية السحاق - وأنزلت إحداهما وجبت عليها الكفارة -

وإذا جامع رجل وهو فى حال الصحة وعرض له مرض لم تسقط عنه الكفارة بذلك . والسفر ، والحبس والحيض لا يحول أى شىء من ذلك دون كفارة إذا حدث بعد الجماع . (٢٣٧)

ثانيا : ما يوجب القضاء فقط وما لا يوجبه أصلاً

لا كفارة فى إفساد الصوم فى غير رمضان .

وأما القضاء فيجب عند الأحناف فى المواضع الآتية :

إذا جامع فى غير السبيلين ، أو وطئ بهيمة . .

إذا قبل أولس فأنزل .

إذا استعط ، أو قطر فى أذنه ، أو داوى جائفة - وهى الطعنة التى تنفذ إلى

الجوف - أو آمة - وهى الشجة التى تبلغ إلى أم الدماغ - فوصل شىء من الدواء إلى جوفه أو دماغه .

إذا استقاء ملء فيه .

إذا تسحر يظنه ليلاً والفجر طالع ، أو أفطر يظنه ليلاً والشمس طالعة

وعلة ذلك عندهم :

أن الجماع فيما دون السبيلين أو البهيمة مع الإنزال ، وكذا الإنزال

باللمس والقبلة - يجب فيه القضاء فقط - لأن فيه قضاء إحدى الشهوتين ،

## كتاب الصيام

وهذا يناقِ الصوم ولكنه لا يحقق قضاء الشهوة تحقيقاً كاملاً ، ويجب الاحتياط في الصوم لأنه عبادة .

أما دواء الجائفة والأمة فلوصول الدواء إلى الداخل ، وهو مافيه مصلحة البدن من الغذاء أو الدواء ، قال عليه الصلاة والسلام - « الفطر مما دخل » ولو أقطر الماء في أذنه لا يفطر لعدم الصورة والمعنى ، بخلاف الدهن لوجوده معنى وهو إصلاح الدماغ .

وهذا الحكم عند أبي حنيفة ، أما أبو يوسف ومحمد فقد قالوا : بأن دواء الجائفة والأمة لا يفسد الصوم ، لأنها يشترطان دخول الشيء إلى الجوف من منفذ طبيعي ، ولعدم التيقن من الوصول لاحتمال ضيق المنفذ وانسداده بالدواء فصار كاليابس .

أما أبو حنيفة فقد قال : إن رطوبة الدواء إذا اجتمعت مع رطوبة الجرح أدت إلى سيلان الدواء إلى الداخل .  
وعلى كل فالعبرة بالوصول ، فإن علم أن الدواء وصل فسد الصوم وإن علم أنه لم يصل لا يفسد الصوم .

وعلة الإفطار بالاستقاء ملء الفم فلقوله - صلى الله عليه وسلم - : « من قاء فلا قضاء عليه ومن استقاء فعليه القضاء » (٢٣٨) .

وفرق بين القيء والاستقاء ، فالقيء يأتي رغماً عن الإنسان ، والاستقاء يتعمده الإنسان .

(٢٣٨) الاختيار لتعليل المختار وقال : رواه عكرمة موقوفاً ومرفوعاً .



## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

وعلة القضاء في تسحره وهو يظن أن الفجر لم يطلع ، وإفطاره وهو يظن أن الشمس غربت فاتضح خلاف ظنه - هي قوات الركن وهو الإمساك ، ولا كفارة لقيام العذر وهو عدم التعمد .

ومما يوجب القضاء فقط أيضاً :

إذا جمعت النائمة أو المجنونة - والمقصود بها التي نوت الصيام وهي عاقلة ثم جنت ، ثم أفاقت في يومها - وجب عليها القضاء دون الكفارة لفساد الصوم بوجود المفطر وهو الجماع ، وعدم تعمه فلا كفارة عليها ● وإذا استمنى بكفه أفطر ولا كفارة عليه ويقضى لوجود الإنزال دون صورة الجماع .

الذى لا يوجب القضاء

ولا يفسد الصوم في الأحوال الآتية :

- إن أكل أو شرب ناسياً
  - إن نام فاحتلم ، أو نظر إلى امرأة فأنزل .
  - إذا ادهن ، أو اكتحل ، أو قبّل ، أو اغتاب ، أو غلبه القيء ، أو قَطُر في إحليله ، أو دخل حلقه غبار أو ذباب ، أو أصبح جنباً .
- ودليل ذلك :

بالنسبة للأكل والشرب ناسياً فقد قال - صلى الله عليه وسلم - لمن سأله « أتم صومك فإنما أطعمك ربك وسقاك » وفي رواية : « أنت ضيف الله » (٢٣٩)

( ٢٣٩ ) الاختيار لتعميل المختار ج ١ ص ١٣٣

## كتاب الصيام

فإن ظن أن ذلك يفطره فأكل متعمداً فعليه القضاء دون الكفارة ، لأنه ظن في موضع الظن وهو القياس ، فكان شبهة . . . . وعند محمد : إن بلغه الحديث ثم أكل متعمداً فعليه الكفارة ، لأنه لاشبهة حيث أمره - صلى الله عليه وسلم - بالإتمام ، وفي رواية عن أبي حنيفة : لا كفارة عليه .

وأما إذا نام فاحتلم فلقوله - صلى الله عليه وسلم - « ثلاث لا يفطرن الصائم : القيء والحجامة والاحتلام » (٢٤٠) ولأنه لاصنع له في ذلك ، فكان أبلغ من الناسي .

وأما الإنزال بالنظر فهو كالاختلام من حيث عدم المباشرة وهو أمر مقصور عليه دون غيره .

وأما الدهن فإنه يستعمل في ظاهر البدن كالإغتسال .  
وأما الكحل فلما روى أبو رافع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - دعا بمكحلة إثم في رمضان فاكتحل وهو صائم . (٢٤١)

وأما القبلة فقد روت عائشة - رضي الله عنها - أنه - عليه الصلاة والسلام - كان يقبل وهو صائم . (٢٤٢)

وأما الغيبة فلعدم وجود المفطر بصورة ومعنى . .  
وأما الذي يغلبه القيء فللحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري وقدمناه .  
وأما دخول الغبار والذباب ، فلأنه أمر لا يمكن الاحتراز عنه .

---

(٢٤٠) الاختيار لتعليل المختار وقال : رواه الخدري

(٢٤١) المرجع السابق

(٢٤٢) المرجع السابق

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

وأما التقطير في الإحليل فلأنه مكان غير طبعى لدخول الشيء إلى الداخل .

وأما إذا أصبح جنباً فلما روته عائشة - رضى الله عنها - كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يصبح جنباً وهو صائم « ولأن الله - تعالى - أباح المباشرة جميع الليل بقوله « فالآن باثروهن » ومن ضرورته وقوع الغسل بعد طلوع الفجر (٢٤٣)

مسائل

إذا أفطر الصائم وهو مقيم فوجبت عليه الكفارة ، ثم سافر في يومه ذلك لم تسقط عنه الكفارة ، ولو مرض في يومه ذلك مرضاً يرخص له الإفطار أو يبيحه سقطت عنه الكفارة .

والفرق بينهما أن في المرض معنى يوجب تغيير الطبيعة عن الصحة إلى الفساد ، وهذا المعنى لا يتحقق في السفر ، لأنه اسم للخروج والانتقال من مكان إلى مكان .

وإذا جرح نفسه فمرض مرضاً شديداً يبيح الإفطار اختلف فيه فقال بعضهم تسقط الكفارة ، وقال بعضهم : لا تسقط وهو الصحيح ، (٢٤٤)

٢ - وإذا أفطرت المرأة ثم حاضت في ذلك اليوم أو نفست سقطت عنها الكفارة ، لأن الحيض دم مجتمع في الرحم يخرج شيئاً فشيئاً ،

---

(٢٤٣) الاختيار لتعليل المختار ج١ ص ١٣٢

(٢٤٤) بدائع الصنائع ج٢ ص ١٠٠

## كتاب الصيام

فكان موجوداً وقت الإفطار ، ولكنه لم يبرز فمنع وجوب الكفارة ، ولو سافرت في ذلك اليوم مكرهه لم تسقط عنها الكفارة كما يرى ذلك أبو يوسف وهو الأصح (٢٤٥)

٣- ومن أصبح في رمضان لا ينوي الصوم فأكل أو شرب أو جامع فعليه القضاء فقط ولا كفارة عليه عند أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد .  
وقال زفر : تجب عليه الكفارة بناء على أن صوم رمضان يتأدى بدون النية عنده (٢٤٦) .

وروى عن أبي يوسف : أنه من أكل قبل الزوال فعليه القضاء والكفارة ، وإن أكل بعد الزوال فلا كفارة عليه -

وروى الحسن عن أبي حنيفة فيمن أصبح لا ينوي صوما ثم نوى قبل الزوال ثم جامع في بقية يومه فلا كفارة عليه ، وروى عن أبي يوسف أن عليه الكفارة .

وروى فيمن أصبح ينوي الفطر ثم عزم على الصوم ، ثم أكل متعمداً أنه لا كفارة عليه عند أبي حنيفة ، وعند أبي يوسف عليه الكفارة . (٢٤٧)

هل في غير رمضان قضاء أو كفارة ؟

قال الفقهاء : لا كفارة في غير أداء رمضان

وبالنسبة للقضاء : فإن كان صوما مفروضاً كالكفارة والنذر . . فعليه

(٢٤٥) بدائع الصنائع ج ٢ ص ١٠١

(٢٤٦) المرجع السابق

(٢٤٧) المرجع السابق

## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

القضاء إذا كان الصوم متابعا ، لأنه بإفساد صومه فوت شرط التابع .  
وإن لم يكن متابعا كالنذر المطلق فحكمه ألا يعتد به ، وإن كان نذرا فى  
وقت بعينه فعليه قضاء ما فسد (٢٤٨)

ويقضى صوم التطوع إذا فسد - عند الأحناف - وقال الشافعية :  
لا يقضى ... وحجة الأحناف ما روى عن عائشة - رضى الله عنها - أنها  
قالت : أصبحت أنا وحفصة صائمتين متطوعتين فأهدى إلينا حيس فأكلنا  
منه ، فسألت حفصة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : « أقضيا  
يوما مكانه » (٢٤٩)

### حكم الصوم المظنون

والصوم المظنون هو أن يظن شخص أن عليه يوما قضاء ، فصام ثم تبين  
أنه ليس عليه شيء فأفطر متعمدا . فهل يقضى أم لا ؟  
قال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : لا قضاء عليه ، . وإن كان الأفضل  
أن يمضى فيه -

وقال زفر : عليه القضاء .

وحكى الطحاوى عن أبي حنيفة فيمن شرع فى صلاة يظن أنها عليه قولا  
يشبه قول زفر - أى أنها عليه فيعيدها متى فسدت (٢٥٠)

---

(٢٤٨) بدائع الصنائع ج ١ ص ١٠٢

(٢٤٩) المرجع السابق

(٢٥٠) المرجع السابق

## كتاب الصيام

ما حكم من صام للكفارة ثم أيسر؟  
وإذا شرع في صوم الكفارة، ثم أيسر في خلاله، . فافطر متعمداً  
ليطعم . فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد : لا قضاء عليه ، وقال زفر :  
يقضى . . (٢٥١)

ما يوجب القضاء دون الكفارة عند الأحناف  
يوجب القضاء دون الكفارة ثلاثة أشياء :

- ١ - أن يتناول الصائم ما ليس فيه غذاء أو ما في معنى الغذاء .  
وما فيه غذاء هو ما يميل الطبع إلى تناوله ، وتنقض شهوة البطن به .  
وما في معنى الغذاء هو الدواء .
  - ٢ - أن يتناول الغذاء أو الدواء لعذر شرعي كالمرض والسفر والإكراه  
والخطأ ، كوصول الماء إلى الجوف في أثناء المضغضة دون تعمد .
  - ٣ - دخول الماء أو غيره عن طريق غير الفم . .
- هل يفسد الصوم بسبب الإماء المترتب على النظر؟  
لا يفسد الصوم عند الأحناف إذا نزل المنى من الصائم بشهوة بسبب  
النظر ولو كان متكرراً .

وكذلك لا يفسد صومه إذا تفكر كما لا يفسد بسبب الاحتلام .  
ولا يفسد كذلك لشم الروائح العطرية كالورد والنرجس والياسمين .

## الفقه الاسلامى على المذاهب الأربعة

ولا يفسد بسبب تأخير غسل الجنابة حتى مطلع الشمس ، بل ولو مكث يومه كله جنبا .

ولا يفسد بسبب دخول غبار الطريق أو غربة الدقيق أو الذباب أو البعوض إلى حلقة رغبها عنه (٢٥٢)

وعند الجنابة : مالا يمكن التحرز منه كابتلاع الريق وغبار الطريق وغربة الطحين والذباب التى تدخل الحلق لا يفسد الصوم ، لأن التحرز من ذلك لا يدخل تحت الوسع ، ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها .

وإن جمع ريقه ثم ابتلعه لم يفطر ، لأنه يصل من معدته فأشبهه عدم جمعه . وقال بعضهم : إنه يفطره لأنه يمكنه التحرز منه (٢٥٣)

وإن ابتلع نخامته ففيها روايتان : إحداهما : يفطر لأنها من غير الفم فهي أشبه بالقيء .

والأخرى : لا يفطر ، لأنها لا تصل من خارج وهى معتادة فى الفم أشبه بالريق . (٢٥٤)

ومن أخرج ريقه من فمه ثم ابتلعه ، أو بلغ ريق غيره أفطر لأنه بلعه من غير فمه ، أشبه مالا لو بلغ ماء .

ومن أخرج درهما من فمه ثم أدخله ، وبلغ ريقه لم يفطر ، لأنه لا يتحقق

---

(٢٥٢) الفقه على المذاهب الأربعة ١/ ٥٦٥

(٢٥٣) الكافي فى فقه الإمام ابن حنبل ١/ ٤٧٥

(٢٥٤) المرجع السابق

## كتاب الصيام

ابتلاع البلل الذي كان عليه ، ولذلك لا يفطر بابتلاع ريقه بعد المضمضة والتسوك بالعود الرطب ، ولا بإخراج لسانه ثم إعادته .

ولو سال فمه دماً ، أو خرج إليه قلس أو قيء فازدرده - أى ابتلعه - أفطر ومن استقاء عمداً أفطر ، ومن ذرعه فلا شيء عليه ، لما روى أبو هريرة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : « من فرعه القيء - أى غلبه - فلا قضاء عليه ومن استقاء عمداً فليقض » (٢٥٥)

وتحرم المباشرة للآية الكريمة - فإن باشر فيها دون الفرج أو قبل أو لمس فأنزل فسد صومه ، فإن لم ينزل لم يفسد . . . . لما روى عن عمر - رضى الله عنه - قال : قلت : يا رسول الله ، صنعت اليوم أمراً عظيماً ، قبلت وأنا صائم ، فقال : « أرايت لو تمضمضت من الماء وأنت صائم ؟ » قلت : لا بأس - قال : « فمه » (٢٥٦)

شبه القبلة بالمضمضة لأنها من مقدمات الشهوة ، والمضمضة إذا لم يكن معها نزول الماء إلى الخلق لم يفطر الصائم منها ، فكذلك القبلة . ولو احتلم لم يفسد صومه لأنه يخرج من غير اختياره .

وإن جامع ليلاً فأنزل نهاراً لم يفطر ؛ لأن مجرد الإنزال لا يفطر كالاختلام .

وإن كرر النظر فأنزل فسد صومه ، لأنه إنزال عن فعل في الصوم يمكن

(٢٥٥) الكافي في فقه الإمام ابن حنبل ١ / ٤٧٦

(٢٥٦) المرجع السابق



## الفقة الاسلامى على المذاهب الأربعة

الاحتراز عنه فأشبه الإنزال باللمس .

وإن أنزل بالفكر لم يفطر لأنه أمر لا يمكن التحرز منه وإن استمنى بيده فأنزل أفطر ، لأنه إنزال عن مباشرة ، وسواء فى ذلك المنى والمذى ، لأنه خارج تخللته الشهوة انضم إلى المباشرة به فأفطر به كالمنى . (٢٥٧)

ومن فعل شيئا من هذا ناسيا لا يفطر ، لما روى أبو هريرة - رضى الله عنه - عن النبى صلى الله عليه وسلم - أنه قال : « إذا أكل أحدكم أو شرب ناسيا فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه » وفى لفظ : « فلا يفطر فإنما هو رزق رزقه الله - تعالى » فنصّ على الأكل والشرب ، وقسنا عليه ما ذكرناه - وإن فعله مكرها لم يفطر ، لقوله - صلى الله عليه وسلم - : « من ذرعه القىء لم يفطر » فتقيس عليه ما عدها .

وإن فعله وهو نائم لم يفطر لأنه أبلغ فى العذر من الناسى .  
وإن فعله جاهلاً بتحريمه أفطر ولا عبرة بجهله بالتحريم ، لأنه جهل لا يعذره ، كالجهل بالوقت ، وذكر أبو الخطاب - من علماء الحنابلة - أنه لا يفطر ، لأن الجهل عذر يمنع النائم فيمنع الفطر كالنسيان . (٢٥٩)  
وإن تمضمض أو استنشق فدخل الماء حلقة لم يفطر ، لأنه واصل بغير اختياره ولا تعديه ، فأشبه الذباب الداخل حلقة ، وإن بالغ فى المضمضة أو

(٢٥٧) الكافى فى فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤٧٧

(٢٥٨) المرجع السابق

(٢٥٩) الكافى فى فقه الامام ابن حنبل ١ / ٤٤٧ ، ٤٧٨

## كتاب الصيام

الأستشاق فوصل الماء إلى حلقه ففيه وجهان : أحدهما : لا يفطر ، لأنه بغير اختياره ، والثاني : يفطر ، لأن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عنه لقيط بن صبرة حفظا للصوم ، فدل على أنه يفطره ، ولأنه تولد بسبب منهى عنه فأشبهه الإنزال عن مباشرة .

وإن زاد على الثلاث فيهما فوصل الماء فعلى الوجهين .  
وإن أكل وهو يظن أن الشمس قد غابت وهي لم تغب ، أو أن الفجر لم يطلع وهو قد طلع أفطر ، لما روى عن حنظلة قال : كنا بالمدينة في رمضان وفي الساء سحاب فظننا أن الشمس قد غابت فأفطر بعض الناس ، ثم طلعت الشمس فقال عمر : من أفطر فليقض يوما مكانه . ولأنه أكل ذاكرة مختارا فأفطر ، كما لو أكل يظن أن اليوم من شعبان فبان من رمضان . (١٦٠)  
وعلى من أفطر في هذه الأحوال القضاء لقول النبي - صلى الله عليه وسلم - : « من استقاء فليقض » . ولأن القضاء مع العذر فمع عدمه أولى ، وعليه إمساك يومه لأنه أمر به في جميع النهار ، فمخالفته في بعضه لا تبيح المخالفة في الباقي .

ولو قامت البينة على رؤية الهلال بعد فطره فعليه القضاء والإمساك لذلك .

الموضوع	الصفحة
الجمع بين صلاتين .....	٣
مفهوم الجمع .....	٣
حكمه وأسبابه .....	٣
الجمع في السفر .....	٧
الجمع في المرض .....	٧
الجمع في المطر والطين مع الظلمة .....	٨
شروط صحة جمع التقديم .....	١٠
شروط صحة جمع التأخير .....	١٠
تتمة في أحكام الجمع .....	١٠
هل يجوز الجمع لغير الأعذار المتقدمة ؟ .....	١١
صلاة الخوف .....	١٢
مشروعيتها .....	١٢
حكمها .....	١٤
كيفية هذه الصلاة .....	١٥
الصلاة عند شدة الخوف .....	١٦
رواية أخرى في صلاة الخوف .....	١٧
كيفية صلاة المغرب .....	١٨
تخفيف القراءة في صلاة الخوف .....	١٩
القنوت في صلاة الخوف .....	١٩
ما يفسد صلاة الخوف .....	١٩
متى يصل الناس صلاة الخوف .....	٢٠
صلاة الطالب والمطلوب .....	٢١
باب قضاء الفوائت .....	٢٢
فضل الصلاة في وقتها .....	٢٢
ما الأعذار التي تسقط الصلاة رأساً ؟ .....	٢٤
ما الأعذار التي تبيح تأخير الصلاة عن وقتها ؟ .....	٢٦
قضاء الفوائت .....	٢٧
ما حكم قضاء الفوائت ؟ .....	٢٧
هل ينافي الاشتغال بالنوافل القضاء فوراً ؟ .....	٢٨
كيف تقضى الفوائت .....	٢٩
قضاء الصلاة السرية والجهرية .....	٣٠

٣١	ماحكم الترتيب في قضاء الفوائت ؟
٣٥	كيف تؤدى الفوائت المجهولة العدد ؟
٣٦	هل يجوز أداء الفائتة في الأوقات المنهى عنها ؟
٣٧	ماذا يقضى من النوافل ؟
٣٨	صلاة المريض
٣٩	الحكم العام في ذلك
٣٩	القعود
٤٠	أهمية القيام
٤١	الاضطجاع والاستلقاء عند العجز عن الجلوس
٤٤	كيفية صلاة المريض جالسا
٤٤	العجز في أثناء الصلاة
٤٥	هل يجوز أن يرفع إلى وجهه شيء يسجد عليه ؟
٤٥	هل تجوز إمامة القاعد للقائم ؟
٤٧	أحكام الجنائز
٤٧	مفهوم كلمة الجنائزة
٤٧	ماذا يطلب للمريض والمحتضر ؟
٤٩	مالذي يجب إذا أشرف المريض على الموت ؟
٥١	الله يلقن الصالح حجته
٥٢	الموت خير للمؤمن
٥٢	مليسن فعله للميت بعد خروج روحه
٥٦	متى يجوز التأخير في التجهيز ؟
٥٧	حكم الغسل
٥٨	كيف يغسل الميت ؟
٦٠	ماذا إذا فقد الماء ؟
٦١	هل يجوز للمرأة أن تغسل زوجها ؟
٦١	وهل يجوز للرجل أن يغسل زوجته ؟
٦٢	غسيل الملائكة
٦٢	شروط غسل الميت
٦٤	من المندوبات في الغسل
٦٦	ماحكم تغسيل وتكفين القريب الكافر ؟
٦٧	هل يجوز للزوجة الكافرة أن تغسل زوجها المسلم ؟ أو العكس

٦٩	هل يجوز للجنب والحائض تغسيل الميت ؟
٦٩	من غسل النبي - صلى الله عليه وسلم - وكيف غسل
٧٠	الرفق بالميت في أثناء الغسل
٧٠	ما الحكم إذا خرج من الميت شيء بعد غسله ؟
٧١	تكفين الميت
٧١	ماحكم التكفين ؟
٧١	من يكفنه ؟
٧٢	حكم كفن الزوجة
٧٢	مانوع الكفن ؟
٧٤	مايزاد في كفن المرأة
٧٥	كفن الشهيد
٧٥	تطليب الميت بعد التكفين وتجميره
٧٦	المغلاة في الكفن
٧٦	أيهما الفضل : الجديد أم القديم ؟
٧٧	الثوب الحرير في الكفن
٧٨	باب الصلاة على الميت
٧٨	ماحكم الصلاة على الميت ؟
٨٠	ماحكم الصلاة على الميت ؟
٨١	كيفية الصلاة على الميت
٨٢	حكم التيمم في الطهارة لها عند خوف قوتها
٨٢	هل تجوز الصلاة على الميت في الأوقات المنهى عنها ؟
٨٣	أين تصلى الجنازة ؟
٨٥	هل تجوز الصلاة على الميت في المقبرة ؟
٨٦	أركان الصلاة على الميت عند الأئمة
٩٢	مااتفق فيه الأئمة وماختلفوا
٩٣	ماذا لو نقصت التكبيرات عن أربع أو زادت ؟
٩٤	هل تصح صلاة الجنازة قعوداً ؟
٩٤	ماحكم الصلاة على النبي - صلى الله عليه وسلم - في صلاة الجنازة
٩٥	هل يراعى الترتيب في صلاة الجنازة ؟ وماحكمه ؟
٩٥	شروط الصلاة على الميت
٩٨	سنن صلاة الجنازة ومستحباتها
١٠١	استحباب كثرة العدد في الصلاة على الميت

١٠٢	من الأحق بإمامة المصلين في الصلاة على الميت ؟
١٠٤	هل يجوز للمرأة صلاة الجنازة ؟
١٠٤	ماحكم الصلاة على الشهيد ؟
١٠٧	من هو شهيد الآخرة فقط ؟
١٠٩	ماحكم الصلاة على السقط والطفل ؟
١١٠	هل يصلي على المنتحر ؟
١١٢	كيف صُلِّيَ على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ؟
١١٣	ماحكم النعي ؟
١١٥	ماحكم الصلاة على الغائب
١١٦	هل تجوز الصلاة على الميت بعد دفنه ؟
١١٧	احكام الدفن
١١٧	حمل الجنازة والسير بها
١١٩	ماذا يسن في حملها والسير بها ؟
١٢٠	ظاهرة الإسراع التي تحدث أحيانا
١٢٢	ممنوعات في الجنازة
١٢٣	حكم القيام للجنازة
١٢٣	متى يدفن الميت ؟
١٢٧	هل يجوز دفن أكثر من واحد في قبر ؟
١٢٨	هل يجوز نبش القبر ؟
١٢٨	ماذا يطلب بعد الدفن ؟
١٣٠	ماحكم التلقين ؟
١٣٣	هل يجوز نقل الميت ؟
١٣٤	ما حكم قراءة القرآن على القبر ؟
١٣٦	هل ينتفع الميت بما يهدى له من ثواب ؟
١٣٧	ما حكم رش الماء على القبر وتعليمه ؟
١٣٨	تسليم القبر
١٣٩	حكم الكتابة على القبر
١٣٩	ما حكم البناء على القبر ؟
١٤٠	ما حكم القعود والنوم والمشي على القبور ؟
١٤٢	حكم التعزية
١٤٢	البكاء على الميت
١٤٤	هل يعذب الميت ببكاء أهله عليه ؟

١٤٥	الحداد على الميت .....
١٤٧	التعزية .....
١٤٨	ايام التعزية .....
١٤٨	هل هناك صيغ خاصة للعزاء ؟ .....
١٤٩	الاجتماع للماتم .....
١٥٠	ما حكم زيارة القبور ؟ .....



١٥٢	كتاب الزكاة .....
١٥٢	المفهوم اللغوى للزكاة .....
١٥٣	المفهوم الشرعى للزكاة .....
١٥٤	متى فرضت الزكاة .....
١٥٥	ما حكم الزكاة ؟ وما دليل مشروعيتها ؟ .....
١٥٨	الحث على اداء الزكاة .....
١٦٨	ما حكم مانعها ؟ .....
١٧٠	هل يكفر من قاتل الإمام على الزكاة ؟ .....
١٧٠	المنافرة التي جرت بين الخليفين بشأن قتال مانعى الزكاة .....
١٧٣	ما شروط وجوب الزكاة ؟ .....
١٧٥	هل على المكاتب زكاة ؟ .....
١٧٥	هل على المدين زكاة ؟ .....
١٧٦	المال الذى لا زكاة فيه .....
١٧٨	المال عند شركات الاستثمار والممتنعة عن الدفع .....
١٧٨	ما حكم المال المدفون فى البيت ؟ .....
١٧٩	حكم الدين عند الموسر .....
١٨١	هل هناك زكاة فى الدور المؤجرة ؟ .....
١٨١	ماحكم المهر ؟ .....
١٨١	ماحكم اللقطة ؟ .....
١٨٤	ما الحكم فى مال الصبى والمجنون ؟ .....
١٨٥	محل الزكاة .....
١٨٧	اشياء لازكاة فيها .....
١٨٧	زكاة الموقوف .....
١٨٨	حكم ملكية العبد .....
١٨٨	مال المكاتب .....

١٨٩	..... مال المرتد
١٨٩	..... المال الموقوف
١٩١	..... الأنواع التي تجب فيها الزكاة
١٩١	..... أولا : زكاة النعم
١٩١	..... (١) زكاة الإبل
١٩٤	..... مقدار الزكاة في الإبل عند الأئمة
١٩٩	..... ماحكم من عدم الفريضة ؟
١٩٩	..... حكم المعيب والنقص عند الشافعية
٢٠٠	..... حكم عدم وجود السن المطلوب عند الشافعية
٢٠١	..... ثانيا : زكاة البقر
٢٠٥	..... ماالأوقاص ؟
٢٠٦	..... ثالثا : زكاة الغنم
٢٠٧	..... حكم الأوقاص
٢٠٨	..... السن التي تؤخذ في الغنم
٢٠٩	..... ماحكم الغنم إذا اختلفت ؟
٢١٣	..... حكم النقص في المشية
٢١٤	..... حكم الفضل في المشية
٢١٥	..... ماحكم صدقة الخلطاء ؟
٢١٥	..... حكم الزكاة في ذلك ؟
٢١٦	..... شروط الخلطة
٢١٨	..... ماحكم السائمة في بلدين ؟
٢١٩	..... هل للخلطة تأثير ؟
٢٢٠	..... زكاة غير الأنعام
٢٢٤	..... صلاة الإمام على صاحب الصدقة
٢٢٤	..... ما جاء في عمال الصدقة
٢٢٦	..... ماالحكم إذا تجاوز العامل الصدقة ؟
٢٢٧	..... حكم إعطاء رب المال الصدقة بغير اختيار المصدق
٢٢٨	..... زكاة الذهب والفضة
٢٢٨	..... مشروعيتها
٢٢٩	..... النصاب
٢٣١	..... حساب النصاب بنقد العصر الحاضر
٢٣٣	..... المقدار الواجب إخراجه في زكاة الذهب والفضة



٢٣٤	..... نظرة حديثة للانصبه
٢٣٦	..... الزكاة في أوراق البنكنوت والسندات
٢٣٩	..... هل في شهادات الاستثمار زكاة ؟
٢٤٢	..... زكاة الذهب والفضة المغشوشين
٢٤٣	..... زكاة الحل
٢٤٣	..... مشروعيتها
٢٤٥	..... هل في الحل زكاة ؟
٢٤٦	..... آراء الفقهاء في حل المرأة
٢٤٧	..... رأى الأحناف
٢٤٧	..... رأى غير الأحناف
٢٥٢	..... ملائكة فيه من الحل
٢٥٣	..... زكاة صداق المرأة
٢٥٤	..... زكاة الدين
٢٥٥	..... زكاة عروض التجارة
٢٥٥	..... مشروعيتها
٢٥٧	..... شروط زكاة عروض التجارة
٢٥٨	..... بعض الأحكام
٢٥٨	..... متى تقوم السلع ؟
٢٦٣	..... كيفية الزكاة في عروض التجارة
٢٦٤	..... حكم من يمر على العاشر
٢٦٥	..... زكاة المعادن والركاز
٢٦٥	..... معنى الركاز
٢٦٦	..... مشروعية الزكاة فيهما
٢٦٧	..... اختلاف العلماء في المعدن الذى يركى عنه
٢٦٩	..... ما يستخرج من البحار
٢٧٢	..... أثر زكاة البترول بالذات
٢٧٣	..... الخارج من البحر
٢٧٣	..... ما حكم بيع تراب معدن الاثمن ؟
٢٧٤	..... زكاة الزروع والثمار
٢٧٤	..... مشروعية هذه الزكاة
٢٨٠	..... شروط الزكاة في الزروع والثمار
٢٨٠	..... هل في الزروع والثمار نصلب ؟

٢٨٢	الاختلاف في تحديد النصاب
٢٨٤	تحديد الوقت الذي يقدر فيه النصاب
٢٨٥	متى يكون الخرص ؟
٢٨٦	ماذا يخرص من الثمر ؟
٢٨٧	مقدار الواجب وتفواته
٢٨٨	ما حكم ما يسقى من الأنهار غير الطبيعية وغيرها من الترع والقنوات ؟
٢٨٩	ما حكم الديون على صاحب الزرع ؟
٢٩٠	هل تخصم الضريبة العقارية من الزكاة ؟
٢٩١	الفرق بين الأرض العشرية والخراجية
٢٩٤	هل يجوز شراء الأرض الخراجية أو بيعها ؟
٢٩٤	هل يجوز التصرف فيها بالبيع والشراء ؟
٢٩٦	هل توجد أرض خراجية الآن ؟
٢٩٦	ما حكم الأرض التي تزرع مرتين ؟
٢٩٧	هل في الأرض المؤجرة زكاة ؟
٣٠١	حكم الزكاة في عسل النحل ؟
٣٠٥	ما حكم الزكاة في المنتجات الحيوانية الأخرى ؟
٣٠٧	زكاة العقارات وما يشبهها
٣١٥	إعفاء الحد الأدنى من المعيشة
٣١٦	زكاة الرواتب والأجور والمكافآت
٣١٧	أنواع الدخول
٣٢٠	رأى أئمة المذاهب حول المال المستفاد
٣٢٦	ما نصاب زكاة كسب العمل والمهن الحرة ؟
٣٢٧	كيف يقدر النصاب ؟
٣٢٨	زكاة الأسهم والسندات
٣٣٠	كيفية استخراج الزكاة من الأسهم والسندات
٣٣١	مصارف الزكاة
٣٣٣	لماذا حدد الله المصارف ؟
٣٣٤	أولاً : الفقراء
٣٣٦	ثانياً : المساكين
٣٣٧	تعليق على مفهوم الفقير والمسكين
٣٣٧	القدر الذي يستحقانه
٣٤١	مفهوم الغنى

٣٤٣	..... ما حكم الفقير القادر على الكسب ؟
٣٤٥	..... هل يجوز للمتفرغ لطلب العلم أن يأخذ من مال الزكاة ؟
٣٤٥	..... وما حكم الذى يتفرغ للعبادة ؟
٣٤٦	..... ما المقدار الذى يأخذه كل من الفقير والمسكين والمحتاج من الزكاة ؟
٣٥٠	..... التزويج والإعانة على طلب العلم من الكفاية
٣٥٢	..... ثالثاً : العاملون على الزكاة
٣٥٦	..... مشروعية حق العمل فى الزكاة
٣٥٨	..... شروط العاملين
٣٦٠	..... ما المقدار الذى يأخذه العامل على الزكاة ؟
٣٦١	..... واجب العامل
٣٦٣	..... رابعاً : المؤلفة قلوبهم
٣٦٣	..... من المؤلفة قلوبهم ؟
٣٦٤	..... مشروعية هذا المصرف
٣٦٥	..... هل يوجد هذا المصرف الآن ؟
٣٦٦	..... خامساً : الرقاب
٣٦٨	..... هل يجوز فك الأسارى من هذا السهم ؟
٣٦٨	..... نكتة بلاغية فى آية مصارف الزكاة
٣٧٣	..... الرق الفردى والرق الجماعى
٣٧٤	..... سادساً : الغارمون
٣٧٤	..... مفهوم الغارم
٣٧٥	..... مشروع قضاء الدين من الزكاة
٣٧٩	..... المقدار الذى يأخذه الغارم
٣٨٠	..... الاسلام يعالج ادواء المجتمع
٣٨٤	..... هل يقضى دين الميت من الزكاة ؟
٣٨٥	..... هل يجوز القرض الحسن من هذا السهم ؟
٣٨٦	..... سابعاً : فى سبيل الله
٣٨٦	..... مفهوم فى سبيل الله
٣٩٠	..... خلاصة
٣٩٠	..... آراء اخرى
٣٩٢	..... هل يجوز بناء المساجد وتعميرها من هذا السهم ؟
٣٩٣	..... لمن يصرف هذا السهم الآن ؟
٣٩٥	..... ثامناً : ابن السبيل

٣٩٥	..... ما مفهوم ابن السبيل ؟
٣٩٧	..... لماذا اتفق الفقهاء على أن ابن السبيل هو المسافر ؟
٣٩٧	..... مشروعية إعطاء ابن السبيل من الزكاة
٤٠٠	..... حكمة عالية
٤٠٣	..... شروط إعطاء ابن السبيل من الزكاة
٤٠٤	..... معنى سفر الطاعة
٤٠٥	..... المقدار الذي يعطاه ابن السبيل
٤٠٧	..... هل يسترجع منه ما بقى من نفقة ؟
٤٠٨	..... ابن السبيل وروح العصر
٤١٠	..... نظرة عصرية إلى مصارف الزكاة
٤١٣	..... كيف توزع الزكاة على المستحقين ؟
٤١٦	..... الشروط التي يجب توافرها في أخذ الزكاة
٤١٦	..... حكم اهل الذمة
٤٢١	..... هل يجوز للمرأة أن تدفع الزكاة لزوجها ؟
٤٢٢	..... هل يجوز للإمام أن يعطي الزكاة لمن تلزمه النفقة على المزكى ؟
٤٢٣	..... هل يجوز لمن يدعى وصفاً من الأوصاف أن يأخذ الزكاة ؟
٤٢٨	..... من هم آل محمد ؟
٤٣٠	..... مسئولية جمع الزكاة وتوزيعها
٤٣١	..... النبي - صلى الله عليه وسلم - قدوة في ذلك
٤٣٣	..... الزكاة من الأمور التي يليها الأحكام للرعية
٤٣٥	..... آراء الفقهاء حول هذا الموضوع
٤٣٦	..... ما الرأي إذا أخذها السلطان الجائر ؟
٤٣٧	..... واجب الحكومات الإسلامية
٤٣٨	..... ما الحكم فيمن ترك الزكاة أو امتنع عن أدائها ؟
٤٤٠	..... الزكاة في مصر
٤٤١	..... هل يجوز دفع القيمة في الزكاة ؟
٤٤١	..... آراء الفقهاء وأدللتهم
٤٤٣	..... هل يجوز نقل الزكاة من مكن إلى مكن ؟
٤٤٦	..... متى يجوز النقل ؟
٤٤٧	..... النقل باجتهاد الإمام
٤٤٨	..... هل يجوز تأخير الزكاة عن موعدها ؟
٤٤٩	..... هل تغنى الضريبة عن الزكاة ؟

٤٥٣	كيف تغنى الزكاة عن الضريبة ؟
٤٥٥	هل يمكن تطبيق فريضة الزكاة كتنظيم موحد على المواطنين جميعاً ؟
٤٥٨	لماذا زكاة وليست ضريبة ؟
٤٥٩	مقارنة بين الضريبة والزكاة
٤٦٠	الزكاة والمشكلات الاقتصادية
٤٦٤	متى تحقق الضريبة مبادئ الزكاة ؟
٤٦٦	هل يجوز فرض ضريبة إلى جانب الزكاة ؟
٤٧٠	رأى الفقهاء المعاصرين في جواز فرض الضريبة
٤٧١	شروط يجب مراعاتها في الضريبة
٤٧٣	زكاة الفطر
٤٧٣	ما مفهوم زكاة الفطر ؟
٤٧٣	متى شرعت ؟
٤٧٤	حكم مشروعيته
٤٧٤	ما حكم زكاة الفطر ؟
٤٧٦	على من تجب زكاة الفطر ؟
٤٧٧	بالنسبة للزوجة والابن
٤٧٨	خلاصة الرأي في ذلك عند أئمة المذاهب
٤٧٩	هل لصدقة الفطر نصاب ؟
٤٨١	ليس كل فقير تجب عليه صدقة الفطر
٤٨٢	ما مقدار الزكاة ؟
٤٨٥	ما الحكم في إخراج القيمة ؟
٤٨٨	متى تخرج الزكاة ؟
٤٩٠	هل يجوز تأخيرها عن يوم العيد ؟
٤٩٠	ما الحكم في تقديمها
٤٩١	جمعها في المساجد والجمعيات الخيرية
٤٩١	من المستحقون لزكاة الفطر ؟
٤٩٢	وهل تجوز لغيرهم من فقراء البلد ؟
٤٩٢	هل يجوز صرفها في بقية مصارف الزكاة ؟
٤٩٣	هل يجوز إعطاؤها لواحد ؟
٤٩٤	من الذين لا تعطى لهم هذه الزكاة ؟
٤٩٦	زكاة الفطر تشبه الضريبة العامة
٤٩٧	أثر الزكاة في نهضة المجتمع

٥٠٢	.....	كتاب الصيام
٥٠٢	.....	ما مفهوم الصوم ؟
٥٠٢	.....	ما حكمة مشروعيته ؟
٥٠٥	.....	فضل الصوم
٥٠٨	.....	دليل فرضيته
٥١٠	.....	الترهيب من الفطر في رمضان
٥١١	.....	فضل العمل في رمضان
٥١٣	.....	بم يثبت شهر رمضان ؟
٥١٦	.....	حكم الهلال يرى في بلد من بلاد المسلمين
٥١٧	.....	بم يثبت الفطر ؟
٥١٨	.....	هل يلزم بقية البلاد التي لا ترى الهلال قول البلاد التي تراه ؟
٥١٩	.....	وقت الصوم
٥٢٢	.....	ماذا إن أصبح وفي فمه طعام ؟
٥٢٢	.....	بم يثبت شهر رمضان عند الأحناف ؟
٥٢٥	.....	متى تقبل شهادة الواحد ؟
٥٢٨	.....	كيف يثبت رمضان عند المالكية ؟
٥٣٠	.....	من هو العدل ؟
٥٣٠	.....	واجب الشاهد
٥٣٠	.....	حكم المشاهد الذي يفطر
٥٣٠	.....	إخبار المنجم
٥٣١	.....	هل يفطر المنفرد بالرؤية بناء على ما رآه ؟
٥٣١	.....	حكم صوم يوم الشك
٥٣٥	.....	اختلاف المطلق
٥٣٥	.....	ما حكم الأخذ بالحساب الفلكي في تحديد أول الشهر ومُنْتَهَاه ؟
٥٣٧	.....	أدلة المانعين من الإثبات بالحساب الفلكي
٥٣٨	.....	القاتلون بالاعتماد على الحساب الفلكي
٥٤٩	.....	شروط الصيام وأركانه
٥٥٠	.....	مذهب الشافعية
٥٥٠	.....	شروط الوجوب
٥٥١	.....	شروط الصحة
٥٥٣	.....	شروط الصوم عند الأحناف
٥٥٩	.....	شروط الصوم عند المالكية

٥٥٩	أولاً : النية .....
٥٦٠	الصلائم الذي يسرد الصوم .....
٥٦١	ثانياً : النقاء من الحيض والنفاس .....
٥٦١	حكم الحائض والنفاس بعد النقاء من الحيض والنفاس .....
٥٦٢	ثالثاً : العقل .....
٥٦٣	شروط الصوم عند الحنابلة .....
٥٦٥	متى يباح تأخير الصوم ؟ .....
٥٦٩	الأيام التي يحرم الصوم فيها .....
٥٨٠	حكم صوم يوم المهرجان والنيروز .....
٥٨٠	ماحكم صوم يوم او يومين قبل رمضان ؟ .....
٥٨١	صوم يوم عاشوراء .....
٥٨٣	حكم صوم تاسوعاء وعاشوراء عند أصحاب المذاهب .....
٥٨٤	الصوم المندوب .....
٥٩٢	صوم يوم وإفطار يوم .....
٥٩٣	صوم رجب وشعبان والأشهر الحرم .....
٥٩٧	صوم الاثنين والخميس .....
٥٩٨	النهى عن الوصال في الصوم .....
٦٠١	المتطوع أمير نفسه .....
٦٠٣	مفسدات الصوم .....
٦٠٣	أولاً : مايجب القضاء والكفارة .....
٦٠٨	هل تتعدد الكفارات بتعدد الاعتداءات ؟ .....
٦١٥	ثانياً : مايجب القضاء فقط وما لا يوجب أصلاً .....
٦١٧	الذي لا يوجب القضاء .....
٦١٩	مسائل .....
٦٢٠	هل في تخيير رمضان قضاء أو كفارة ؟ .....
٦٢١	حكم الصوم المظنون .....
٦٢٢	ما حكم من صام للكفارة ثم أيسر ؟ .....
٦٢٢	ما يوجب القضاء دون الكفارة عند الأحناف .....
٦٢٢	هل يفسد الصوم بسبب الإماء المترتب على النظر ؟ .....
٦٢٧	الفهرس .....



انتهى المجلد الثالث ، ويليه - بمشيئة الله تعالى - المجلد الرابع



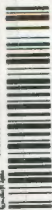








Bibliotheca Alexandrina



0588850